

بُلُوغُ الْأَمَالِ

مِنْ

# مُصْطَلِحُ الْحَدِيثِ وَالْحِجَالِ

تَأَلَّفَ

أ.د. مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ بَكَارٌ

أَسْتَاذُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَعُلُومِهِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

تَقَدَّمَ

أ.د. أَحْمَدُ مَعْبُدُ عَبْدِ الْكَرِيمِ

أَسْتَاذُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَعُلُومِهِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

دارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



بُلُوغُ الْأَوَالِ

مِنْ

مُصْطَلِحِ الْخَدِيَةِ وَالرِّجَالِ

# كَافَّةُ حُقُوقِ الطَّبْعِ وَالنِّشْرِ وَالتَّرْجَمَةِ مَحْفُوظَةٌ

لِلنَّاشِرِ

دَارُ السَّلَامِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنِّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجَمَةِ

لصاحبها

عبد الغفار محمود البكار

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار  
الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

بكار ، محمد محمود أحمد .

بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال / تأليف محمد  
محمود أحمد بكار . - ط ١ - القاهرة : دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١١ م .

٧٦٨ ص ؛ ٢٤ سم .

تدمك ٥ ٦٣ ٥٠٥٩ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - الحديث - مصطلح .

أ - العنوان .

٢٣١

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت -

الموازي لامتناد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر

هاتف : ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)

فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع

مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)

فاكس : ٢٢٦٣٩٨٦١ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين

هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريدياً : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

دَارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت

على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة

أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ،

٢٠٠١م هي عقر الجائزة تويجاً لعقد

ثالث مضي في صناعة النشر

بُلُوغُ الْأَمَالِ

مِنْ

مُصْطَلِحِ الْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ

تَأَلَّفَ

أ.د. مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ بَنَّاكِرُ  
أُسْتَاذُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَعُلُومِهِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

تَقَدَّرَ

أ.د. أَحْمَدُ مَعْبُدُ عَبْدِ الْكَرِيمِ  
أُسْتَاذُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَعُلُومِهِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

دَارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## تصدير

قال تعالى:

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤].  
 ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر: ٧].

\* \* \*

قال رسول الله ﷺ:

« نَصَّرَ اللَّهُ امرءًا سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها، فُربِّ مبلغٍ أوعى من سامعٍ. »

[رواه الترمذي]

« ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان يجلس على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه، ألا وإن ما حرّم رسول الله مثل ما حرّم الله. »

[رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي وأحمد]

\* \* \*

قيل في تفسير قوله تعالى:

﴿ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِسْمِهِمْ ﴾ [الإسراء: ٧١]:

- ليس لأهل الحديث منقبة أشرف من ذلك؛ لأنه لا إمام لهم غيره ﷺ.
- إذا رأيت أصحاب الحديث فكأنني رأيت أصحاب رسول الله ﷺ.
- أهل الحديث في كل زمان كالصحابة في زمانهم.

الإمام الشافعي

- في شرح البخاري ومسلم:

« لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون. »

إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم.

الإمام أحمد بن حنبل

- علم الحديث: علم رفيع القدر عظيم الفخر شريف الذكر لا يعتني به إلا كل حبر ولا يحرمه إلا كل غمر، ولا تفنى محاسنه على ممر الدهر، لم يزل في القديم يسمو عزه وجلاله.

الشهاب أحمد المنيني

\* \* \*

لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا	- أهل الحديث هموا أهل النبي وإن
نعم المطيبة للفتى الأخبار	- دين النبي محمد آثار
فالرأي ليل والحديث نهار	لا ترغبن عن الحديث وأهله
إلا الحديث وإلا الفقه في الدين	- كل العلوم سوى القرآن مشغلة
وما سواه فوسواس الشياطين	العلم ما كان فيه (قال حدثنا)

الإمام الشافعي

\* \* \*  
\* \* \*  
\*

## تَقْدِيم

أ.د. أحمد محمد عبد الكريم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد..

فإن هذا الكتاب يُعدُّ واحدًا من حلقات مؤلفات الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور/ محمد محمود بكار، في علوم الحديث، ومؤلفه قد سعدتُ حقًا بأخوته النبيلة، وبالتواصل العلمي معه، منذ مراحل الدراسات العليا بكلية أصول الدين بالقاهرة، فكان التفوق الدراسي، والحرص على سعة الاطلاع، والتحقيق العلمي، كل ذلك طابعًا معروفًا عنه، ومشهودًا له به بين الجميع.

وقد تربي وتخرج على جهوده العلمية، ومؤلفاته التي منها هذا الكتاب، أجيال من الدارسين والدارسات، في مجال الحديث وعلومه، سواء في الدراسة الجامعية أو الدراسات العليا، وسواء في جامعة الأزهر أو في غيرها من جامعات المملكة العربية السعودية.

\* \* \*

ولولا حرصي على تلبية رغبة كريمة من فضيلته، لما كانت هناك حاجة إلى هذا التقديم؛ حيث إن الكتاب ومؤلفه في غنى عن التعريف.

وإن القارئ الكريم سيجد في طيات الكتاب عرضًا مبسطًا ودقيقًا لقضايا متعددة من علوم الحديث، بطريقة تجمع بين الأصالة والمعاصرة، مع إضافات من المؤلف توضح موقفه من بعض المسائل الخلافية، وجماع ذلك هو النهج العلمي المنشود، والذي يُرجى من خلاله تحقيق الغايات المرجوة من دراسة علوم الحديث وقواعدها وتطبيقاتها الفعلية في تراثها العريق.

\* \* \*

نفع الله بهذا الجهد المبارك، وجعله في موازين الأعمال الصالحة لمؤلفه الحبيب، ولناشره الفاضل الأستاذ عبد القادر البكار صاحب دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع



والترجمة، والذي يعرف الجميع حرصه الدائم على نشر العلم النافع، ولا سيما علوم القرآن الكريم والسنة النبوية والفكر المستنير، والله الموفق.

وكتب:

أ. د. أحمد معبد عبدالكريم



## بين يدي الكتاب

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١] (١).

ثم أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله - تعالى - وأحسن الهدي هدي سيدنا محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار (٢).

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » (٣).

اللهم فقِّهنا في الدين وعلمنا التأويل يا رب العالمين.

من المعلوم أن القرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي، والسنة هي المصدر الثاني؛ فهي موضحة للقرآن مفصلة لأحكامه مفرعة على أصوله، وهي التطبيق العملي للإسلام.

ومن أهم أنواع العلوم وأشرفها تحقيق الأحاديث النبوية ومعرفة صحيحها من سقيمها؛ لأن على الأحاديث مدار الأحكام الفقهية؛ فأكثر الآيات مجملة وبيانها في

(١) هذه تسمى خطبة الحاجة أخرجها الإمام أحمد في مسنده (١/٣٩٢، ٣٩٣، ٤٣٢) عن عبد الله ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري في كتابي الأدب والاعتصام بالكتاب والسنة، ومسلم في كتاب الجمعة، وأحمد في (٣/٣١٠، ٣١٩، ٣٧١)، والطيالسي حديث رقم (٣٦٧) كلهم بالفاظ متقاربة.

(٣) أخرجه البخاري في كتابي العلم والخمس، ومسلم في الزكاة، ووافقها على إخراجها الترمذي وابن ماجه وأحمد وغيرهم.

السنن قال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤].

وقد أجمع الفقهاء على أنه من شروط المجتهد أن يكون عالمًا بالأحاديث المتعلقة بالأحكام، وعلم مصطلح الحديث - كما نعرف - علم بقواعد وقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن - أي الراوي والمروي - من حيث القبول والرد.

فهو الوسيلة لمعرفة الحديث والوقوف عليه، بل هو الميزان الذي يوزن به ليعرف الخبيث من الطيب، وغير الصحيح من الصحيح، حتى يرد الأول ولا يعمل به، ويقبل الثاني ويعمل به.

وهذه الدراسة لمصطلح الحديث جمعتُ فيها بين القديم والحديث لناخذ من القديم أصالته ومن الجديد جدته وحيويته، توخيت فيها سهولة العبارة مع عمق المضمون والأداء.

ولست أدعي في مثل هذه الدراسة أنني جئت بما لم يأت به الأوائل أو أتمثل قول القائل:

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

بل كانت همتي في ذلك - كما علمت - الجمع بين آراء القدماء والمحدثين وعرضه في أسلوب سهل ميسر مع حسن العرض والتنسيق والتبويب أضفت إليها شيئاً مما هداني الله إليه فكان مثلي في ذلك كإنسان رأى جواهر ولآلئ ودرراً ثمينة مبعثرة هنا وهناك فجمعها ونظمها في عقد واحد.

أو كمثّل شخص دخل حديقة غناء فيها من الثمار والورود والأزهار ما يدهش الأبصار فامتدت يده إليها برفق فجعلها في باقة واحدة ووضعها في كأس فكانت بهجة للقلوب والأنظار.

ولقد حاولت جهد الاستطاعة في هذه الدراسة ألا أدع حديثاً إلا وخرجته الإخراج الوافي المؤدي للغرض، كما أنني لم أترك - فيما أعلم - علماً من الأعلام ورد ذكره إلا وترجمت له ترجمة مختصرة، معقباً إياها ببعض المراجع لمن أراد المزيد.

فجاءت الدراسة جمعاً بين مصطلح الحديث وبين علم الرجال الذين لا غنى عن دراستهم فهم يمثلون السند وهو نصف هذا العلم، فما علوم الحديث إلا الراوي والمروي أو إسناد الحديث ومنتنه من حيث قبوله ورده.

وأسميت هذه الدراسة: « بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال ». لتكون محققة لآمال الباحثين والمهتمين بدراسة السنة وعلومها، موفية للغرض الذي كتبت من أجله هذا الكتاب.

وكما يظهر من عنوان الكتاب فإنه ينقسم إلى جزأين:  
الجزء الأول: في أنواع علوم الحديث ( وما يتعلق به ).  
الجزء الثاني: في علم رجال الحديث ( وما يتعلق به ).  
والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم والدين وأن يبقى ذخراً إلى يوم الدين.

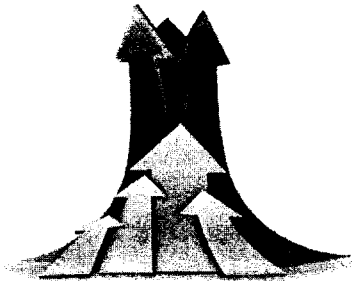
﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ [ الشعراء: ٨٨، ٨٩ ].

خادم السنة وعلومها  
د. مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ بَكَّار



## الجزء الأول

بيان أنواع علوم الحديث  
وما يتعلق بذلك







## منزلة السنة في الإسلام

السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي فهي موضحة للقرآن، مُفَصِّلة لأحكامه، مفرعة على أصوله، وهي التطبيق العملي للإسلام، وقد تواردت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية تأمرنا باتباعها والسير على نهجها، وتنهانا عن الإعراض عنها أو إهمال شأنها وتحذرنا من مخالفتها أو الفصل بينها وبين القرآن.

فمن الآيات:

قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ إِلَّا رِجَالًا مِّنْكُمْ فَخُذُوا مِن مَّا وَصَّيْنَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الحشر: ٧].

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ إِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٣١، ٣٢].

وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

وقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

وقوله تعالى: ﴿ مَن يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ [النساء: ٨٠].

وقوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٦٣].

ومن الأحاديث:

قوله ﷺ: « يوشك رجل منكم متكئ على أريكته يحدث بحديث عني فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله تعالى؛ فما وجدنا فيه من حلال استحللناه وما وجدنا فيه من حرام حرمانه ألا وإن ما حرم رسول الله مثل الذي حرم الله»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، والترمذي في كتاب العلم، باب: ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ، قال الترمذي: حسن، وأخرجه أحمد في مسنده (٢/٣٦٧، ٤٨٣) (١٣٢/٤).



وقوله ﷺ: « لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه »<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي »<sup>(٢)</sup>. زاد في رواية عند الحاكم: « ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض »<sup>(٣)</sup>، وقد ورد في الأثر عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: « ثلاث آيات نزلت مقرونة بثلاث، لم تقبل منها واحدة بغير قربيتها؛ إحداها: قوله تعالى: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النساء: ٥٩] فمن أطاع الله ولم يطع رسوله لم يقبل منه، والثانية: قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة: ٤٣]. فمن صلى ولم يُزَكَّ لم يقبل منه، والثالثة: قوله تعالى: ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ [لقمان: ١٤]. فمن شكر الله ولم يشكر والديه لم يقبل منه<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

من أجل هذا اعتنى علماء الحديث بالبحث عن الحديث من ناحية أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته - الخلقية والخلقية - جمعاً للأحاديث وترتيباً لها وشرحاً لما غمض منها وأسموا هذه الدراسة بعلم الحديث رواية، كما اعتنوا بالبحث عنه من ناحية أخرى تتعلق بإسناده ومنتنه تصحيحاً وتضعيفاً وما يتوقف على ذلك من قبول للحديث فيعمل به، أو ردُّ له فلا يعمل به، وأسموا هذه الدراسة بعلم الحديث دراية؛ وعلى ذلك فإن علم الحديث ينقسم إلى قسمين:

١ - علم الحديث رواية.

٢ - علم الحديث دراية.

(١) رواية الترمذي في كتاب العلم.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب القدر، باب: النهي عن القول بالقدر، حديث رقم (٣).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب العلم، باب: خطبته ﷺ في حجة الوداع (٩٣/١).

(٤) ذكره الهيثمي في الزواجر (٦٧/٢)، والذهبي في الكبائر (٤١، ٤٢).



## علم الحديث رواية

### تعريفه:

هو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو إقرار أو صفة<sup>(١)</sup>.

### شرح التعريف:

(علم) جنس في التعريف يشمل كل علم بمعنى مسائل - إن أردنا به العلم المدون - أو إدراك المسائل - إن أردنا به العلم المائل في ذهن العالم أو ملكة استحضارها أو استحصالها.

قوله: (يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ... إلخ).

النقل: اسم لمجموع أمرين؛ وهما التحمل والأداء.

والتحمل: هو أخذ الحديث عن الغير.

والأداء: هو إعطاؤه للغير على الوجه الذي تحمل به.

ومجموع الأخذ والإعطاء للحديث يسمى نقلاً.

(ما) نكرة بمعنى شيء تفسر بحديث.

(أضيف إلى النبي ﷺ) أي أسند إليه.

(قول أو فعل أو تقرير أو صفة) بيان وتفسير لكلمة (ما)، والمعنى: أن الحديث هو

قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

مثال القول: كالأمر والنهي الصادرين منه ﷺ؛ أما الأمر فكقوله: «مروا أولادكم بالصلاة

وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين»<sup>(٢)</sup>.

(١) عرّف نحو هذا التعريف ابن الأكفاني شمس الدين بن محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري الأكفاني البخاري المتوفى سنة (٧٩٤هـ) في كتابه: إرشاد القاصد إلى أسنى المطالب.

راجع تدريب الراوي (١/٤٠)، المنهل الحديث في علوم الحديث للزرقاني (ص ٣٥).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: متى يؤمر الغلام بالصلاة، وأخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب: ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة، وكرره في كتاب التفسير، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، والمنذري في الترغيب والترهيب (١/٢٤١)، والسيوطي في الدر المنثور (٢/٢٢)، وعزاه المنذري لابن حبان والبيهقي =

وأما النهي فكقوله ﷺ: « لا تحاسدوا ولا تباغضوا »<sup>(١)</sup>.

ومثال الفعل: ما يحكى من فعله ﷺ للوضوء والصلاة والحج.. ففي الوضوء: « أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما »<sup>(٢)</sup>، وفي الصلاة: « كان ﷺ يسوي صفوفنا إذا قمنا إلى الصلاة، فإذا استوتينا كبر »<sup>(٣)</sup>، وفي الحج عن جابر ﷺ قال: « رأيت النبي ﷺ يرمي جمرة العقبة على راحلته يوم النحر، ويقول: « لتأخذوا عني مناسككم فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه »<sup>(٤)</sup>.

ومثال التقرير: إقراره ﷺ أكل الضب على مائدته - عليه الصلاة والسلام - ولم يأكل منه معللاً عدم الأكل بأنه لم يوجد بأرض قومه فلم يعتده<sup>(٥)</sup>.

وأما الصفة: فهي إما خلقية - بكسر الخاء - ومثالها: « كان ﷺ ربعة من القوم ليس بالطويل البائن ولا بالقصير »<sup>(٦)</sup>.

= والسيوطي لابن أبي شعبة، وعبد بن حميد، والدارقطني، والبخاري، وقال: هذا الحديث جيد الإسناد، كما أخرجه أحمد في مسنده والحاكم في المستدرک وصححه هو والسيوطي.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: ما ينهى عن التحاسد والتدابير، وباب الهجرة، وأخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم التحاسد والتباغض والتدابير، وأخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب: فيمن يهجر أخاه المسلم، وأخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في الحسد، وأخرجه مالك في الموطأ، كتاب حسن الخلق، باب: ما جاء في المهاجرة، وأخرجه أحمد في مسنده (١/٣، ٥، ٧)، (٢/٢٧٧)، (٣/١١٠، ١٦٥).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في مسح الأذنين، وأخرجه البيهقي والحاكم وابن حبان، وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن منده.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف وإقامتها، وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: الصفوف، وأخرجه الترمذي في كتاب مواقيت الصلاة، باب: ما جاء في إقامة الصفوف، وأخرجه أحمد في مسنده (٤/٢٧٧).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر، وأخرجه أبو داود في كتاب المناسك، باب: في رمي الجمار، وأخرجه النسائي في كتاب المناسك، باب: الركوب إلى الجمار واستغلال المحرم، وأخرجه أحمد في مسنده (٣/٣١٨، ٣٧٨).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة، باب: الأقط، وفي كتاب الذبائح، باب: الضب، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الأحكام التي تعرف بالدلائل، وأخرجه مسلم في كتاب الصيد، باب: إباحة أكل الضب، وأخرجه أبو داود في كتاب الأطعمة، باب: في أكل الضب، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الصيد، باب: الضب، وأخرجه الترمذي في كتاب الأطعمة، باب: ما جاء في أكل الضب، وأخرجه مالك في موطئه: كتاب الاستئذان، باب: ما جاء في أكل الضب، وأخرجه الدارمي في كتاب الصيد، باب: في أكل الضب، وأخرجه أحمد في مسنده (٤/٨٨١)، (٦/٣٣١).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب: صفة النبي ﷺ، وأخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب: ما جاء في صفة النبي ﷺ، وأخرجه أحمد في مسنده (٣/٢٤٠).

وإما خُلِقِيَّة - بضم الخاء - كوصفه عليه الصلاة والسلام - بأنه « كان خُلِقَهُ القرآن »<sup>(١)</sup>.

وقد جرت عادة المؤلفين أن يذكروا مبادئ عشرة تسبق التأليف في كل فن؛ هي بمثابة مقدمات لما يصنفون فيه.

وقد نظمها ابن المقري في قوله:

من رام فتناً فليقدم أولاً      علماً بحد وموضوع تلا  
 وواضع ونسبة وما استمد      منه وفضله وحكم يعتمد  
 واسم وما أفاد والمسائل      فتلك عشر للمنى وسائل<sup>(٢)</sup>  
 وإليك بيان تلك العشرة:

### مبادئ علم الحديث رواية

أولاً: تعريفه:

علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي.

وهل يدخل فيه ما أضيف إلى الصحابي والتابعي أو لا؟

خلاف بينهم، والراجح دخول الموقوف على الصحابي أو التابعي تحت علم الحديث رواية؛ وذلك لما رأيناه من أن جُلَّ المحدثين جمعوا في تصانيفهم بين ما أضيف إلى النبي ﷺ وبين ما أضيف إلى الصحابي والتابعي، وإن فرقوا بينهما فخصوا الحديث بما أضيف إلى النبي ﷺ، والأثر بما وقف عن الصحابي أو التابعي، قال ابن حجر: ويقال للموقوف والمقطوع: الأثر<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: موضوعه:

أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخلقية. وأقوال الصحابة

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٨٨/٦).

(٢) المنهج الحديث في علوم الحديث - قسم الرواية (ص ١٨).

(٣) شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر على هامش حاشية لفظ الدرر (ص ١٢١).

والتابعين وأفعالهم كما علمت من تعريفه، ويرى البعض أن موضوع هذا العلم هو ذات النبي ﷺ من حيث قوله وفعله... إلخ.

إلا أن جمهور العلماء لم يرتضِ الرأي الأخير، وقالوا: إن ذات الرسول ﷺ موضوع الطب لا موضوع الحديث<sup>(١)</sup>.

والحق أن التقييد بالحيثية المذكورة يخرج علم الطب؛ لأن موضوعه ذات الإنسان من حيث الصحة والمرض، بل إن ما يتصل بصفاته ﷺ الخلقية ليؤكد أن ذات النبي ﷺ داخلة في هذا العلم.

ومع هذا فقد جرى اصطلاح المحدثين على أن موضوعه أقوال النبي ﷺ وأفعاله... إلخ<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: واضعه:

هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، المتوفى سنة (١٢٠هـ)<sup>(٣)</sup>؛ وذلك لأن أول من فكّر في جمع السنة هو الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز، فكتب إلى الآفاق: انظروا حديث رسول الله ﷺ فأجمعه. وفي كتاب أهل المدينة: انظروا حديث رسول الله ﷺ «فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله»<sup>(٤)</sup>.

وقيل: إن واضعه هو الإمام محمد بن شهاب الزهري، المتوفى سنة (١٢٤هـ)<sup>(٥)</sup> بأمر من عمر بن عبد العزيز أيضاً.

(١) تدريب الراوي (١/٤١).

(٢) انظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٢٤).

(٣) نسب إلى جد أبيه ولجده عمرو صحبة، ولأبيه رؤية، وهو فقيه تابعي استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وولاه قضاءها، ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر، وقيل: كنيته أبو عبد الملك، وهو غير ابن حزم الأندلسي صاحب الملل والنحل، فذاك توفي سنة (٤٥٦هـ) وكنيته أبو محمد، وصاحبنا المحدث توفي سنة (١٢٠هـ).

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/٢٠٤) ط. السلفية.

(٥) هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري المدني أحد الأعلام، رأى عشرة من الصحابة، وكان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سيقاً لمتون الأخبار وكان فقيهاً فاضلاً. قال الليث: ما رأيت عالماً قط أجمع من ابن شهاب ولا أكثر علماً منه، وكان ابن شهاب يقول عن نفسه: ما استودعت صدري شيئاً قط فنسيته.

روي أنه حفظ القرآن في ثمانين ليلة. قيل: إن أحاديثه تبلغ ألفاً ومائتين والمسند منها نصفها. وقال أبو بكر بن أبي شيبه: أصح الأسانيد: الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن جده علي. وقال البخاري: أصحها الزهري عن سالم عن أبيه. ترجمته في طبقات الحفاظ (ص ٤٢)، تذكرة الحفاظ (١/١٠٧)، تهذيب التهذيب (١/٢٨٩)، شذرات الذهب (١/١٤٦).

رابعاً: نسبته:

هو الأصل الثاني من أصول الشريعة الإسلامية؛ لأن الأصل الأول هو كتاب الله - تعالى - والأصل الثاني سنة رسول الله ﷺ، ومنزلته من القرآن: البيان والتوضيح والتفسير.

فيخصص عامه ويقيد مطلقه ويفسر مجمله ويوضح مشكله ويبين مبهمه ويفصل قواعده ويبين علل أحكامه ويرشد إلى دلالاته، وهكذا هذا بالنسبة للقرآن الكريم.

أما نسبته إلى غيره من العلوم فهو تارة تكون النسبة بينه وبين بعض العلوم القياسية والتمايز وهو بالنسبة إلى بعضها الآخر نسبة تشبه التقارب والتلاصق.

فالنسبة بينه وبين علم الحديث دراية هي النسبة بين الشيء وأصله أو بين الأصل وفرعه، والنسبة بينه وبين علم الفقه هي النسبة بين الشيء وبين ما يستمد منه.

خامساً: استمداده:

واستمداده من أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقديراته وصفاته الخلقية والخلقية وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم.

ولو أدخلنا فيه شرحها وفهمها وتحرير ألفاظها وما إلى ذلك لازداد الاستمداد على ذلك؛ فمثلاً الشرح يحتاج إلى اللغة العربية بعلومها ويحتاج إلى قواعد الأصول وقواعد التوحيد وفقه المجتهدين وغير ذلك.

سادساً: فضله:

هو من أشرف العلوم وأفضلها؛ إذ العلم يشرف بشرف موضوعه، وأشرف الكلام بعد كلام الله - تعالى - هو كلام رسوله ﷺ.

سابعاً: حكمه:

واجب كفاي إذا قام به من تسد بهم الحاجة وإلا أثم الجميع.

وقد يكون وجوباً عينياً على من تفرد بمعرفة هذا العلم، ولم يكن هناك من يشاركه فيه ولم تسد الحاجة بسواه.

ثامناً: اسمه:

يسمى علم الحديث رواية - كما عرفت - وذلك لتمييزه عن الدراية.

تاسعاً: فائدته:

الوقوف على ما ثبت عن رسول الله ﷺ من حديث فنهتدي بهديه وتتأسى به فنعمل بما جاء فيه ونستنبط الأحكام منه.

وغايته هو الفوز بسعادة الدنيا والآخرة.

أما سعادة الدنيا فمتوقفة على نظام يكفل صلاح الفرد والأسرة والجماعة وتنظيم شئون الحياة؛ ولا يتم ذلك إلا بالإيمان بالنبي ﷺ وتصديق ما جاء به وتنفيذ أوامره واجتناب نواهيه... إلخ.

وأما سعادة الآخرة فتحتاج إلى الاهتمام بهذا العلم والحرص عليه فهو السبيل للفوز بسعادة الآخرة.

عاشراً: مسأله:

هي قضاياها التي تذكر فيه، أو بمعنى آخر: هي متون الأحاديث مثل: قال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى...» الحديث<sup>(١)</sup>.

فإنه متضمن لقضية قائلة: إنما الأعمال بالنيات بعض أقواله.

والله أعلم



(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ومسلم في كتاب الجهاد، باب: قوله ﷺ: إنما الأعمال بالنية، كلاهما عن عمر بن الخطاب ؓ.



## علم الحديث دراية

أولاً: تعريفه:

هو علم بقواعد وقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن<sup>(١)</sup> من حيث الصحة والحسن والضعف والعلو والنزول والرفع والوقف والقطع وكيفية التحمل والأداء وصفات الرجال إلى غير ذلك.

شرح التعريف:

(علم) جنس في التعريف يشمل كل علم ويخرج به ما ليس بعلم.

(بقواعد وقوانين) أي تضبطه وتقيدته، ويخرج به ما ليس له قاعدة أو لا ضابط له؛ مثل قولك: كل حديث استوفى شرائط القبول فهو صحيح أو حسن، وكل صحيح أو حسن مقبول أو يستدل به، وكل ما لم يستوف شرائط القبول فهو ضعيف أو لا يستدل به وهكذا.

(يعرف بها أحوال السند والمتن) أي الراوي والمروي، وهو قيد ثانٍ خرج به ما لا يتعلق بأحوال السند والمتن كقواعد الأصول وقواعد النحو وهلم جرا، وأحوال السند والمتن تارة تكون عامة في السند والمتن جميعاً؛ وذلك كالصحة والحسن والضعف، وتارة تكون خاصة بالسند كالعلو والنزول، وتارة تكون خاصة بالمتن؛ كالرفع والوقف والقطع؛ لذلك بيناها في التعريف بقولنا من صحة... إلخ.

(وكيفية التحمل والأداء) أي يعرف بها كيفية التحمل والأداء، فهو معطوف على قولنا في التعريف (أحوال) وذلك كالسماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه والإجازة... إلخ.

(صفات الرجال) أي يعرف بها صفات الرجال من جرح وتعديل وغير ذلك؛ كطبقات الرجال والرواية بالمعنى ورواية الأصاغر عن الأكابر وهكذا مما يتعلق بالسند والمتن أو كليهما؛ لذا يمكن أن يقال في تعريف الحديث دراية باختصار:

إنه علم بقواعد وأصول يُعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

(١) هذا التعريف لعز الدين بن جماعة، ونحوه لابن حجر العسقلاني. راجع التدريب (٤١/١).



ثانياً: موضوعه:

يتضح من التعريف أن موضوع علم الحديث دراية هو الراوي والمروي من حيث القبول والرد أو بمعنى أوضح: الراوي من حيث التحري عن صدقه والتثبت من حفظه وضبطه، والمروي من حيث التأكد من صحة نقله والتحقق من مصدر أخذه.

ثالثاً: واضعه:

أول من وضع فيه كتاباً مستقلاً هو القاضي أبو محمد الرامهرمزي، المتوفى سنة (٣٦٠هـ) وإن سبقه بعض من تكلموا فيه إلا أنها كانت إما عبارات ممزوجة بالحديث مفرقة بين ثنايا الشرح كما فعل الإمام الشافعي في كتابي الرسالة والأم، وكما فعل البخاري في تواريخه الثلاثة، وإما أن نجد الكلام عليه ملحقاً بمقدمة الكتاب كما فعل مسلم في مقدمة صحيحه، وإما أن نجد الكلام عليه في خاتمة الكتاب كما فعل الترمذي في خاتمة جامعته لكنه - كما قلنا - أول من أَلَّفَ فيه كتاباً مستقلاً هو الرامهرمزي.

رابعاً: نسبته:

هو لعلم الحديث رواية كأصول الفقه للفقه، فكما أن المقصد من أصول الفقه هو الوصول إلى أحكام الفقه، فإن المقصود من علم الحديث دراية هو الوصول إلى أحكام الحديث من صحة وحسن وضعف.

خامساً: استمداده:

يَسْتَمِدُّ هذا العلم مباحثه ومادته العلمية من أحوال السند والمتن أو الراوي والمروي من حيث القبول والرد فيستند على ما أُلَّفَ في علم الحديث رواية وما أُلَّفَ في تواريخ الرجال ونقد المرويات وغير ذلك.

سادساً: فضله:

هو من أشرف العلوم الدينية؛ إذ به يتوصل إلى معرفة ما ثبت عن النبي ﷺ فيعمل به، وما لم يثبت فلا يعمل به.

سابعاً: حكمه:

هو الوجوب الكفائي على الأمة الإسلامية إذا قام به البعض سقط عن الباقي، وإذا لم يقم به أحد من الأمة كانت أئمة عاصية لإضاعته مصدرًا من مصادر دينها، وقد يكون واجباً عينياً على من تفرد بمعرفة هذا العلم ولم يكن هناك من يشاركه فيه.

ثامناً: اسمه:

لهذا العلم أسماء عدة.

منها علم الحديث دراية، ومنها علوم الحديث، ومنها علم مصطلح الحديث، ومنها علم أصول الحديث.

أما تسميته بعلم الحديث دراية: فلتمييزه عن علم الحديث رواية، ولأنه يدرينا ويعرفنا أحكام الحديث من قبول أو رد<sup>(١)</sup>.

وأما تسميته بعلم الحديث: فلأنه اشتمل على علوم كثيرة؛ منها ما يتعلق بالرجال ومنها ما يتعلق بالصحيح ومنها ما يتعلق بالضعيف ومنها ما يتعلق بالموضوع وهكذا.

وأما تسميته بعلم مصطلح الحديث: فلأنه يشتمل على بيان مصطلحاتهم في هذا الفن.

وأما تسميته بعلم أصول الحديث: فلأنه قواعد كلية هي أصل في معرفة حال الجزئيات من مسائل علم الحديث رواية.

تاسعاً: فائدته أو ثمرته:

إذا صح أن الشيء يعظم قدره ويعلو أمره بقدر ما يترتب عليه من الفوائد والنتائج؛ فإن له من الفوائد جليلها ومن النتائج خطيرها ما يجعله عظيم النفع جليل القدر، فقد عرفت من موضوعه أن موضوع علم الحديث دراية هو الراوي من حيث التحري عن صدقه والتأكد من حفظه وضبطه، والمروي من حيث التحقق من صحة نقله.

إذن فهو وسيلة لمعرفة الحديث والوقوف عليه، بل هو الميزان الذي يوزن به ليعرف الخبيث من الطيب وغير الصحيح من الصحيح حتى يُردَّ الأول ولا يعمل به، ويؤخذ الثاني ويعمل به، وتزداد أهميته إذا ما كان موضوعه هو البحث عن الحديث الذي هو صنو القرآن والمصدر الثاني من مصادر التشريع؛ لذلك كانت دراسة علم الحديث دراية أمراً لا بد منه؛ فلولاها لما عرف المقبول والمعمول به والمردود الذي لا يعمل به.

عاشراً: مسأله:

وأما مسأله فهي قضاياها الكلية المبحوث فيها، والتي يعرف بواسطتها الحكم على

(١) تسمية هذا العلم بعلم الحديث دراية إنها هو اصطلاح المتأخرين ممن جاء بعد الخطيب البغدادي ومن عصر ابن الأكفاني فمن بعده، وعلى هذا الاصطلاح جلال الدين السيوطي. هامش التدريب (٥/١).

جزئيات الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف وما شاكل ذلك من مسائله.  
قولهم كل حديث موضوع تحرم روايته إلا مقروناً ببيان وضعه.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*



## نشأة علم المصطلح وأشهر المصنفات فيه

نشأ علم مصطلح الحديث منذ فجر الإسلام، واهتمت بذلك نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وفي أقوال الصحابة وأفعالهم ما يشهد على ذلك.

ففي القرآن الكريم: يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَجهَلَةٍ فَتُصِحُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَدِيمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وفي السنة المطهرة: أن النبي ﷺ قال في التعديل: «إن عبد الله رجل صالح»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضًا: «نعم عبد الله وأخو العشيرة خالد بن الوليد»<sup>(٢)</sup>.

وقال في الجرح: «بئس أخو العشيرة»<sup>(٣)</sup>.

وفي عهد الصحابة: ما فعله بعض الخلفاء من ضرورة إحضار شاهدين يشهدان لمن روى الحديث بصحة سماعه له من النبي ﷺ؛ مثل طلب أبي بكر من المغيرة بن شعبة حين شهد أن رسول الله ﷺ أعطى الجدة السدس طلب منه شاهدًا على ذلك فشهد له محمد ابن مسلمة بمثل ذلك.

وما فعله البعض الآخر من ضرورة حلف الراوي على ما يرويه للتوثق مما سمعه والتثبت مما حملة، ومن هذا قول علي عليه السلام: «كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا فنعني الله بما شاء أن ينفعني به، وكان إذا حدثني غيري استحلقت، فإذا حلف صدقته»<sup>(٤)</sup>.

ولا شك أن هذا التحري من الخلفاء عن صحة الرواية هو ما يفيد علم الحديث دراية؛ لذا نستطيع أن نقول: إن نشأة علم الحديث دراية كانت مع بداية علم الحديث رواية فهما في الحقيقة صنوان لم يفترقا قط.

وجاء عصر التابعين: وكانوا بالطبع موضع التجريح والتعديل - بخلاف عصر الصحابة، فقد كانوا عدولاً - فاشتدت الحاجة في عصر التابعين إلى التحري في النقل والتثبت من الحفظ والضبط والتحقق من صدق الراوي وبعده عن الهوى والغرض. ولا سيما وقد

(١) الكفاية (ص ٣٨، ٣٩).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٨/١).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: لم يكن النبي ﷺ فاحشًا ولا متفاحشًا.

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي (٦/٤، ٦)، ومسلم بشرح النووي (٧٠/١) ط. الشعب.

بدت بوادر وضع الحديث على النبي ﷺ تظهر في الأفق، غير أن ذلك لم يخرج علم الحديث دراية من دائرة الصدور إلى دائرة السطور.

حتى جاء عصر تدوين علم الحديث رواية: وأخذ العلماء يكتبونه فكتبوا معه بعض جمل من علم الحديث دراية ممزوجة في شرح الحديث أو ملحقة بمقدمته أو خاتمته كما علمت أثناء الحديث عن واضع هذا العلم.

ثم لما كثرت مسائله وتأصلت قواعده وتنوعت مباحثه أخذ يفصل عن علم الحديث رواية شيئاً فشيئاً حتى تم التصنيف والتأليف فيه على أنه علم مستقل حسب الترتيب الزمني الآتي بعد:

١ - القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة (٣٦٠هـ)<sup>(١)</sup>.

ألف كتاباً سماه: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، جمع فيه كثيراً من أنواع هذا العلم لكنه لم يستوعب كل أبحاثه، وهذا شأن من يفتتح التصنيف في أي فن أو علم غالباً وهو بهذا يعد أول من قام بتدوين علم الحديث دراية على استقلاله.

٢ - الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع المتوفى سنة (٤٠٥هـ)<sup>(٢)</sup>.

ألف كتاباً سماه: معرفة علوم الحديث، استوعب فيه حتى ذكر فيه خمسين نوعاً، لكنه لم يهذب بالتنقيح والتصحيح ولم يرتب الأبواب كما ينبغي.

(١) بفتح الميم الأولى وضم الهاء وسكون الراء وضم الميم الثانية بعدها زاي، ورامهرمز بلد بخوزستان في فارس وهي في الجانب الغربي من إيران على مقربة من الخليج العربي، وهي مكونة من كلمتين (رام) و (هرمز) ومعنى (رام) بالفارسية: المراد والمقصود، و (هرمز) أحد الأكاسرة، ومعناها: مراد هرمز.

(٢) هو الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن نعيم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع - بفتح الباء وكسر الياء - يقال: عُرف بالحاكم لتقلده القضاء، لقد كان الحاكم إماماً جليلاً حافظاً ثقة واسع العلم والمعرفة بالحديث وعلومه والعلم بالرجال والجرح والتعديل، وقد جمع إلى العلم بالحديث الفقه ومعرفة المذاهب، وهذا ما رشحه لتولي القضاء، وكان أبوه من كبار العلماء وقد رأى مسلماً، وفي أجداده علماء كعيسى بن عبد الرحمن الضبي وإليه نسب؛ لأن جدته سبطة عيسى هذا، ومن أجداده أيضاً إبراهيم بن طهمان الفقيه فهو من بيت عرف بالعلم والدين، ومن أشهر مؤلفاته في الحديث وعلومه: المستدرك على الصحيحين ومعرفة علوم الحديث، والإكليل، والمدخل إلى علم الصحيح.

انظر تذكرة الحفاظ (١١٧/٢ - ٢٣٣)، البداية والنهاية (٣٤٦/٧ - ٣٥٣).

٣ - أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى (٤٣٠هـ)<sup>(١)</sup> وضع مستخرجًا على كتاب الحاكم، استدرك فيه ما فاته في كتابه: معرفة علم الحديث، لكنه ترك أشياء كثيرة يمكن للمتعب أن يستدركها عليه أيضًا.

٤ - أبو بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة (٤٦٣هـ)<sup>(٢)</sup> عدّه العلماء أول المتأخرين وآخر المتقدمين، ألف في قوانين الرواية كتابًا سماه: الكفاية في علم الرواية، وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن وبيان قواعد الرواية وأصولها، وهو من أجلّ مصادر هذا العلم، وألف في أدب طلبة الحديث وحامله كتابًا آخر سماه: الجامع لأدب الشيخ والسامع، وهو كتاب يبحث في آداب الرواية كما هو واضح من تسميته، وهو فريد في بابهِ.

ولقد عنى الخطيب بجميع فنون الحديث، فما من فن من فنونه إلا وصنف فيه الخطيب كتابًا مفردًا، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة المتوفى سنة (٦٢٩هـ): كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه<sup>(٣)</sup>.

٥ - القاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة (٥٤٤هـ)<sup>(٤)</sup>، ألف كتابًا أسماه

(١) هو الإمام الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني؛ أبو نعيم صاحب كتاب حلية الأولياء والمستخرج على البخاري ومسلم، أول من أسلم من أجداده مهران وكان مولى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب. ولد في رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، وأجاز له مشايخ الدنيا وله ست سنين. تذكرة الحفاظ (٢٧٦/٣)، البداية والنهاية (٤٢/١٢).

(٢) الخطيب الحافظ الكبير محدث الشام والعراق أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي صاحب التصانيف، وكان والده خطيب أذربيجان - قرية من سواد العراق - فحرص والده عليه وأسمعه العلم؛ كان الخطيب من كبار الشافعية آخر الأعيان معرفة وحفظًا وإتقانًا وضبطًا للحديث وتفننًا في علله وأسانيده وعلماً بصحيحه وغيره وفرده ومنكره ومطروحه ولم يكن ببغداد بعد الدارقطني مثله، وكان رئيس الخطباء، تقدم إلى الوعاظ والخطباء ألا يرووا حديثًا حتى يعرضوه عليه، وأظهر بعض اليهود كتابًا بإسقاط النبي ﷺ الجزية عن الخيابة وفيه شهادة الصحابة فعرضه الوزير على الخطيب، فقال: هذا مزور، قيل: من أين؟ قال: فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح بعد خيبر وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات قبل خيبر بسنتين.

قال السمعاني: له ست وخمسون مصنفًا؛ منها: التاريخ والجامع والكفاية والسابق واللاحق، تلخيص المشابه وغيرها، تذكرة الحفاظ (١١٣٥/٣ - ١١٤٦)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٤٣٤ - ٤٣٦).

(٣) عيال الرجل من تلزمه نفقتهم، والمعنى: أنهم اعتمدوا على كتبه كما يعتمد الأولاد على أبيهم.

(٤) القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي وكنيته أبو الفضل؛ حافظ، علامة من علماء المغرب، بُعد صيته، وكان إمام أهل الحديث في زمانه وأعلم الناس بعلمه وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، ولي القضاء في سبتة ثم غرناطة، صنف التصانيف التي سارت بها الركبان والتي من أشهرها: الشفا والإلماع وطبقات المالكية وشرح مسلم وشرح حديث أم زرع وغير ذلك.

الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، وهو كتاب غير شامل لجميع أبحاث المصطلح، بل هو مقصور على ما يتعلق بكيفية التحمل والأداء وما يتفرع عنها ولكنه جيد في بابه حسن التنسيق والترتيب.

٦ - أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانجي<sup>(١)</sup> المتوفى سنة (٥٨٠هـ)، ألف رسالة أسماها: ما لا يسع المحدث جهله<sup>(٢)</sup>، وهي رسالة مختصرة ليس فيها كبير فائدة.

٧ - أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح المتوفى سنة (٦٤٣هـ)<sup>(٣)</sup>، وضع كتاباً أسماه: علوم الحديث، واشتهر بين الناس بمقدمة ابن الصلاح وهو من أجود الكتب في المصطلح، جمع فيه مؤلفه ما تفرق في غيره من كتب الخطيب ومن تقدمه فكان كتاباً حافلاً بالفوائد، ذكر فيه خمسة وستين نوعاً لكنه لم يرتبه على الوضع المناسب؛ لأنه أملاه شيئاً فشيئاً وهو مع هذا لأهميته فقد عكف العلماء عليه بين معلق عليه ومختصر له وناظم. فمن علق عليه الحافظ زين الدين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦هـ)<sup>(٤)</sup>، في كتاب أسماه

= ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٣٠٤ - ١٣٠٧)، طبقات الحفاظ (ص ٤٦٨، ٤٦٩)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٢٥)، تاج العروس (حصب).

- (١) بفتح الميم وكسر النون والجيم: بلدة من بلاد أذربيجان.
  - (٢) بنصب المحدث ورفع جهله ويجوز العكس، أما الأول فمعناه: ما لا ينبغي للمحدث جهله، وأما الثاني فمعناه: ما لا يطبق المحدث جهله.
  - (٣) ابن الصلاح: هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن الشيخ صلاح عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي.
- والشهرزوري - بفتح المعجمة وسكون الهاء وفتح الراء وضم الزاي - نسبة إلى مدينة بلاد المراغة بين الموصل وهمدان.

كان من أعلام الدين وأحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه، متبحراً في الأصول والفروع، ولي دار الحديث الأشرفيه بدمشق.

ترجمته في طبقات الحفاظ (ص ٥٠٠)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣٠)، البداية والنهاية (١٣/ ١٦٨)، والرسالة المستترفة (ص ٨٤).

(٤) هو الإمام الكبير الحافظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي حافظ مصر؛ ولد في جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعائة بمنشأة المهراني بين مصر والقاهرة، قدم أبوه القاهرة وهو صغير واشتغل بالعلوم وأحب الحديث فأكثر من السماع منه حتى برع في فنه وأثنى عليه كثير من شيوخ عصره، شرع في إملاء الحديث من سنة ست وتسعين.

قال السيوطي: كان جميل الصورة كثير الوقار، نذر الكلام، لطيف المزاج، سليم الصدر كثير الحياء، وقال رفيقه نور الدين الهيثمي: رأيت النبي ﷺ في النوم وعيسى عليه السلام عن يمينه والشيخ زين الدين العراقي عن يساره، توفي في (٨ شعبان سنة ٨٠٦هـ).

التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، والحافظ ابن حجر المتوفى سنة (٨٥٢هـ) في كتاب أسماه: الإفصاح عن نكت ابن الصلاح.

ومن اختصره محيي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ)<sup>(١)</sup>، في كتاب سماه: الإرشاد إلى علم الإسناد، ثم اختصر الإرشاد في كتاب سماه: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير.

وقد شرحه السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ)<sup>(٢)</sup> في كتاب سماه (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي) ومن اختصره أيضاً بدر الدين المصري المعروف بابن جماعة، المتوفى سنة (٧٣٣هـ)<sup>(٣)</sup> في كتاب سماه: المنهل الروي في الحديث النبوي، وقد شرحه عز الدين محمد ابن أبي بكر بن جماعة المتوفى سنة (٨١٩هـ)<sup>(٤)</sup> في كتاب سماه: المنهج السوي في شرح المنهل الروي.

ومن اختصره أيضاً الحافظ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير المتوفى سنة (٧٧٤هـ)<sup>(٥)</sup> في كتاب سماه اختصار علوم الحديث.

(١) الإمام الفقيه الحافظ محيي الدين أبو زكريا محيي بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي، ولد في المحرم سنة (٦٣١هـ)، وكان إماماً بارعاً حافظاً متقناً، أتقن علوماً شتى وبارك الله في علمه وتصانيفه، وكان شديد الورع والزهد، تولى مشيخة دار الحديث الأشرفية بعد أبي شامة فلم يتناول منها درهماً.

بلغت مؤلفاته الآفاق؛ منها: شرح مسلم في الحديث والإرشاد والتقريب، كلاهما في علوم الحديث وغير ذلك، توفي في رابع عشر من رجب سنة ست وسبعين وستمائة.

(٢) الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد ابن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد ابن الشيخ همام الدين الخضير الأسيوطي.

قال: رزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبدع على طريقة العرب والبلغاء لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة.

رحل إلى كثير من البلاد؛ منها الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب وغيرها وبلغت مؤلفاته ما يقرب من خمسمائة مؤلف. حسن المحاضرة (١/٢٣٥ - ٢٣٩).

(٣) أبو عبد الله بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن حازم بن صخر الكناني الحموي، ثم المصري الشافعي. ولد عشية الجمعة الرابع من شهر ربيع الثاني سنة تسع وثلاثين وستمائة.

اشتغل بالدرس والتحصيل في كثير من فنون العلم فتبحر فيها لا سيما التفسير والفقه والرواية، وبعد صيته وهدت سيرته وتولى القضاء، وكان ذا دين وتعبد ونزاهة، أضر بأخوه فانقطع للعبادة حتى مات. دُيِّلُ تذكرة الحافظ للحسيني الدمشقي (ص ١٠٧).

(٤) هو سبط الدين بن جماعة؛ واسمه عز الدين بن محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن بدر الدين بن جماعة الكناني الرسالة المستطرفة (ص ١٦٠).

(٥) هو الإمام الحافظ المحدث عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير القرشي.



وقد شرح هذا المختصر المرحوم أحمد محمد شاكر<sup>(١)</sup> في كتاب سماه: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، وقد اختصر كتاب ابن الصلاح أيضاً أبو حفص سراج الدين عمر البلقيني، المتوفى سنة (٨٠٥هـ)<sup>(٢)</sup> في كتاب سماه: محاسن الاصطلاح في تضمين كتاب ابن الصلاح.

ومن نظمه: الحافظ العراقي في ألفية له سماها: نظم الدرر في علم الأثر، وقد شرحها السخاوي<sup>(٣)</sup> في كتاب سماه: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، كما شرحها السيوطي في كتاب سماه: قطر الدرر، وقطب الدين الدمشقي في كتاب سماه: صعود المراقبي، وشيخ

= قال الحسيني: إمام مفتي محدث بارع ثقة متقن، وقال ابن حجر: كان كثير الاستحضار، وسارت تصانيفه في حياته وانتفع به الناس بعد وفاته، مؤلفاته في التفسير والحديث وعلومه وغير ذلك. ترجمته في طبقات السيوطي (ص ٥٢٩)، ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٥٧، ٣٦١)، طبقات المفسرين للدواودي (١١٠/١).

(١) الأستاذ أحمد محمد شاكر عالم مبرز في علوم كثيرة؛ فهو محدث فقيه محقق ناقد، ولد في يوم الجمعة (٢٩ من جمادى الآخرة سنة ١٣٠٩هـ)، كان أبوه أميناً للفتوى في مصر، ثم تولى منصب قاضي القضاة في السودان، ثم عاد ليتولى مشيخة العلماء في الإسكندرية. ولقد ساعد علم أبيه على تنشئته وإخوته تنشئة علمية ودينية، قرأ والده عليه وعلى إخوته كثيراً من كتب التفسير والفقه والحديث والأدب. وعين أحد شاكرك في القضاء بعد أن نال شهادة العالمية، ولقد ساهم في إحياء كتب السنة، فحقق المسند ولم يتمه، وحقق مع أخيه الأستاذ محمود تفسير الطبري ولم يتناه أيضاً. توفي رحمه الله يوم السبت (٢٦ من ذي القعدة سنة ١٣٧٧هـ). ترجمته في النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين (٤/١١٥ - ١٤٠).

(٢) هو سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب بن عبد الخالق بن محمد بن مسافر الكناني شيخ الإسلام؛ إمام علامة حافظ فقيه مجتهد ذو فنون كثيرة، ولد في ثاني شعبان سنة أربع وعشرين وسبعائة. انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي وولي قضاء الشام. وكان قد حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، له مصنفات كثيرة في الحديث وعلومه وغير ذلك، توفي في عاشور ذي القعدة سنة خمس وثمانائة. ترجمته في ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٢٠٦، ٣٦٩)، حسن المحاضرة (١/٣٢٩)، البدر الطالع (١/٥٠٦)، الضوء اللامع (٦/٨٥)، طبقات الحفاظ (ص ٥٣٨).

(٣) هو الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي؛ ولد في ربيع الأول سنة (٨٣١هـ) حفظ القرآن وهو صغير وصلّى به شهر رمضان، وبرع في الفقه واللغة العربية والقراءات والحديث والتاريخ والفرائض وأصول الفقه والتفسير وغيرها وانتهى إليه علم الجرح والتعديل حتى قيل: لم يكن بعد الذهبي أحد سلك مسلكه، وكان بينه وبين البرهان البقاعي والسيوطي ما بين الأقران، وكان من أشهر تلاميذ ابن حجر العسقلاني، من مؤلفاته: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، بلوغ الأمل في تلخيص كتاب الدارقطني في العلل، شرح الشائيل للترمذي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، التويخ لمن ذم التاريخ، القول المنبي في ذم ابن عربي، وغيرها، توفي رحمه الله سنة (٩٠٢هـ). ترجمته في: شذرات الذهب (٨/١٥)، البدر الطالع (٢/١٨٤).

الإسلام زكريا الأنصاري<sup>(١)</sup> في كتاب سماه: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي.

٨ - الحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)<sup>(٢)</sup> ألف رسالة صغيرة مختصرة جداً سماها: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لكنها من أنفع المختصرات وأجودها ترتيباً؛ ابتكر فيها مؤلفها طريقة في الترتيب والتقسيم لم يسبق إليها، وقد شرحها في كتاب سماه: نزهة النظر، ولها شروح أخرى منها شرح لابنه كمال الدين<sup>(٣)</sup> في كتاب سماه: نتيجة النظر.

٩ - جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) نظم ألفية في مصطلح الحديث حاذى بها ألفية العراقي وزاد عليها نكتاً غزيرة وفوائد جمّة سماها: علم الأثر، وقد شرحها وعلق عليها المرحوم أحمد شاكر.

١٠ - عمر بن محمد بن محمد بن فتوح البيقوني، المتوفى سنة (١٠٨٠هـ)<sup>(٤)</sup> ألف منظومة في علم المصطلح واشتهرت بالبيقونية وهي من المنظومات المختصرة؛ إذ لا تتجاوز أربعة وثلاثين بيتاً، وتعتبر من المختصرات النافعة المشهورة، وعليها شروح متعددة؛ منها البهجة الوضوية للشيخ نشابه<sup>(٥)</sup>، وقد شرحها محمد بن عبد الباقي الزرقاني، المتوفى سنة (١١٢٢هـ).

(١) هو الشيخ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري القاهري الأزهري القاضي الشافعي، ولد سنة (٨٢٦هـ) وحفظ القرآن وعمدة الأحكام وبعض كتب الفقه، ثم تحول إلى الأزهر بالقاهرة وأكمل تعليمه وقرأ جميع الفنون وتصدر الدرس والفتوى، وألف وصنف واشتهرت مؤلفاته؛ توفي سنة (٩٢٦هـ). ترجمته في: البدر الطالع (١/٢٥٢).

(٢) هو شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه وحافظ الدنيا وقاضي القضاة: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعائة، درس أولاً الأدب والشعر، ثم تفرغ للحديث وبرع فيه. حكى أنه شرب ماء زمزم ليصل إلى مرتبة الذهبي فبلغها وزاد عليها. له التصانيف الكثيرة التي زادت على المائة، وجُلها في الحديث وعلومه، أعظمها: فتح الباري شرح صحيح البخاري.

ترجمته في حسن المحاضرة (١/٢٦٣)، ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٣٨٠) وشذرات الذهب (٧/٢٧٠)، طبقات الحفاظ (ص ٥٤٧).

(٣) انظر الرسالة المستطرفة (ص ١٦١).

(٤) اختلف في اسمه هل هو عمر أو طه بن محمد بن فتوح البيقوني. محدث أصولي ومن جزم بأنه طه: الأستاذ كحالة في معجم المؤلفين، ومن شك فيه: الأستاذ الزركلي فقال: عمر أو طه، له: منظومة البيقونية وكتاب فتح القادر، المغيث في علم الحديث.

ترجمته في: معجم المؤلفين (٥/٤٤)، الأعلام (٥/٦٤).

(٥) البهجة الوضوية للشيخ محمود نشابه، توفي سنة (١٣٢٨هـ). التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية (ص ٤).

١١ - جمال الدين القاسمي، المتوفى سنة (١٣٣٢ هـ) <sup>(١)</sup> ألف كتاباً سماه: قواعد التحديث، وهو كتاب محرر مفيد.

١٢ - الشيخ طاهر الجزائري المتوفى سنة (١٣٣٨ هـ) <sup>(٢)</sup>، وضع كتاباً سماه: توجيه النظر إلى أصول الأثر.

١٣ - الشيخ محمد عبد العزيز الخولي، ألف كتاباً سماه: مفتاح السنة أو تاريخ فنون الحديث.

١٤ - الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ألف كتاباً سماه: المبتكر، جمع فيه كتابين هما: المختصر في علم رجال الأثر، والمختصر من مصطلحات أهل الأثر.

١٥ - الشيخ محمد محمد السماحي، ألف كتاباً سماه: المنهج الحديث في علوم الحديث <sup>(٣)</sup>.

(١) هو محمد جمال الدين أبو الفرج بن سعيد بن قاسم بن صالح بن إسماعيل بن أبي بكر؛ المعروف بالقاسمي نسبة إلى جده المذكور، وهو الإمام فقيه الشام وصالحها في عصره: الشيخ قاسم، المعروف بالخلاق. ولد سنة ثلاث وثمانين ومائتين، وألف في دمشق، ونشأ في بيت عرف بالتقوى والعلم. أخذ العلم على طريقة القدماء فقرأ القرآن أولاً ثم تعلم الكتابة ثم تعلم مبادئ التوحيد والمنطق والبيان والعروض وغيرها.

جلس للتدريس وله من العمر أربعة عشر عاماً. وكان له مكتبة تزيد على ألفي مجلد. وله من المؤلفات ما يقرب المائة ومن أولها: السفينة، ضم فيها طرائف من مطالعاته في الأدب والأخلاق والتصوف والتاريخ والشعر وغير ذلك.

وتنوعت معارفه حتى تجده ألف في كل الفنون تقريباً. انظر ترجمته وحديث العلماء عنه في مقدمة تحقيق كتابه: قواعد التحديث، ط. عيسى الحلبي. (٢) هو الشيخ طاهر بن صالح بن أحمد بن موهوب السمعوني الجزائري؛ هاجر والده من الجزائر إلى دمشق سنة (١٢٦٣ هـ) وكان من بيت علم وشرف.

ولد سنة (١٢٦٨ هـ) بدمشق ونشأ بها وتعلم العلوم ونزعت نفسه إلى جمع الكتب، وهو في سن السابعة حتى جمع كثيراً من الكتب النادرة والمخطوطات النفيسة، تعلم الفرنسية والسريانية والحيشية والعبانية حتى كان من أدياء دمشق وعلمائها، وهاجر إلى مصر سنة (١٣٢٤ هـ) وبقي بها إلى أن عاد إلى دمشق سنة (١٣٣٧ هـ) وهناك عين مديراً لدار الكتب الظاهرية، توفي سنة (١٣٣٨ هـ).

مؤلفاته كثيرة ومتنوعة ما بين كبير وصغير؛ فله: التذكرة في أكثر من عشرين مجلداً، وله كتب مترجمة عن اللغات الأخرى.

ترجمته في: الأعلام (٢٢٢/٣) وانظر ترجمته في مقدمة كتابه: توجيه النظر، ط. بيروت. وقد ألف في سيرته: الشيخ محمد سعيد الباقي، الدكتور عدنان الخطيب.

(٣) الكتاب في أربعة أجزاء، وله كتب أخرى؛ منها أبو هريرة في الميزان، المعلم بشرح المختار من صحيح مسلم، الرسالة المحمدية وعمومها في القرآن الكريم، آيات الألوهية في القرآن الكريم، وغير ذلك، والمؤلف كان أستاذاً بكلية أصول الدين.

١٦ - الشيخ مصطفى أمين التازي ألف كتابًا سماه مقاصد الحديث في القديم والحديث<sup>(١)</sup>.

١٧ - الشيخ أبو شهبه، ألف كتابًا سماه: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث<sup>(٢)</sup>.  
وهناك مصنفات أخرى كثيرة يطول ذكرها اقتصرْتُ على ذكر المشهور منها فجزى الله الجميع خير الجزاء.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

---

(١) هو الشيخ مصطفى أمين إبراهيم عمر طالب التازي؛ الحسيني نسبًا، القاهري مولدًا، المغربي أصلًا، الشافعي مذهبًا، أحد أساتذة الأزهر، ومن مؤلفاته: الرسالة الجامعة البديعة في بيان الشفاعة في الشريعة، رسالة في تفسير البسملة.

(٢) أبو السادات محمد بن محمد أبو شهبه؛ ولد في (١٥/٩/١٨٨٤ م) بقرية منية جناح مركز دسوق، أتم حفظ القرآن في سن التاسعة وتعلم في معهد دسوق الأزهرى والتحق بالجامعة وحصل منها على الدكتوراه في التفسير والحديث، وأنهى حياته بالأزهر عميدًا لكلية أصول الدين بأسبوط، ثم أعير للسعودية وبقي بها حتى لقي ربه في (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤ م)، مؤلفاته في التفسير والحديث وعلومها والسيرة المطهرة؛ ففي التفسير: تفسير سورة الواقعة، وفي علوم القرآن: المدخل، وفي الحديث: توفيق الباري بشرح صحيح البخاري، وفي علوم الحديث: الوسيط، دفاع عن السنة، أعلام المحدثين، والوضع في الحديث، وفي السيرة: السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، وغير ذلك كثير.





## أنواع علوم الحديث

تعددت موضوعات علم الحديث دراية وكثرت علومه المتعلقة به والتي كان التأليف فيها في بادئ الأمر على أنها موضوعات تدرج تحت علم الحديث دراية أو مصطلح الحديث، ولما شاع التدوين اتجه العلماء إلى التأليف في هذه الموضوعات على أنها فن مستقل بدل أن يكون مدرجاً تحت علم المصطلح، وكان جُماع هذه الفنون يسمى بعلوم الحديث وإليك الحديث عن أهم هذه الأنواع:

### ١ - علم رجال الأثر:

لما كان من أبحاث علم الحديث دراية: معرفة أحوال الرواة التي لها مدخل في معرفة الحديث المقبول فتعمل به، والمردود فلا نعمل به، وكانت هذه الأحوال من الكثرة والتنوع بحيث يمكن أن تستقل وحدها بالبحث وتجعل علماً قائماً بنفسه ميزها علماء الحديث عن علم الحديث دراية وأطلقوا عليها اسم تاريخ الرجال أو علم رجال الحديث أو علم رجال الأثر، وهو علم يختص في الغالب بالكلام على سند الحديث؛ لذا فهو من أشرف العلوم وأجلها قدرًا؛ إذ به تعرف طبقات الرواة ومراتبهم كما تعرف أوطانهم ورحلاتهم ومواليدهم ووفياتهم وغير ذلك مما يميزهم ويعين أشخاصهم ويتوقف عليه كشف حالهم<sup>(١)</sup>.

وقد استتبع هذا الفن علومًا عدة منها:

(أ) علم الجرح والتعديل أو علم ميزان الرجال؛ وهو علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد في شأنهم من تعديل يزينهم أو تجريح يشينهم<sup>(٢)</sup>.

(١) كتب الرجال كثيرة ومتنوعة مثل: كتب الطبقات وكتب الثقات وكتب الضعفاء وكتب في معرفة الأسماء؛ والألقاب والأنساب وكتب في تواريخ الرواة وغير ذلك.

(٢) الكتب المؤلفة في الجرح والتعديل ذات مسالك مختلفة؛ فمنها ما هو خاص بالثقات؛ مثل: الثقات للعجلي والثقات لابن شاهين والثقات لأبي حاتم بن حيان البستي، ومنها ما هو خاص بالضعفاء مثل الضعفاء للبخاري، الضعفاء للعقيلي، الضعفاء والمتروكين للنسائي، الكامل في الضعفاء لابن عدي وهو أكمل الكتب في ذلك والعمدة فيها، ومنها ميزان الاعتدال للذهبي، واللسان لابن حجر العسقلاني، ومنها ما هو جامع للثقات والضعفاء؛ مثل: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ومنها الجرح والتعديل لابن الجارود، وكتب الطبقات بأنواعها؛ ومنها كتب في رجال كتب مخصوصة؛ مثل: رجال البخاري للكلاباذي، ورجال البخاري ومسلم لابن طاهر المقدسي، ورجال =

( ب ) علم معرفة طبقات الرجال؛ كطبقات المحدثين وطبقات الحفاظ وطبقات الشافعية والطبقات الكبرى وغيرها<sup>(١)</sup>.

( ج ) علم معرفة الصحابة؛ وفائدة هذا العلم: معرفة الحديث المتصل والمرسل، قال الحاكم: ومن تبحر في معرفة الصحابة فهو حافظ كامل الحفظ؛ فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن رسول الله ﷺ يتوهمونه صحابياً وربما روى المسند عن صحابي يتوهمونه تابعياً<sup>(٢)</sup>.

( د ) علم معرفة الأسماء والكنى والألقاب. وهو علم يبحث في معرفة أسماء من اشتهر بكنيته وكنى من اشتهر باسمه أو يكون قد اشتهر بلقبه دون اسمه أو العكس. ومعرفة هذا العلم ضرورية للمشتغل بالحديث حتى إذا ذكر الراوي مرة باسمه ومرة بكنيته لا يظنهما من لا معرفة له أنهما رجلان<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - علم علل الحديث:

وهو علم يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة التي تقدر في صحة الحديث؛ كوصل منقطع أو وقف مرفوع أو إدخال حديث في حديث أو غير ذلك، وقد ألفت في العلل كل من الأئمة: البخاري ومسلم وابن حنبل وابن المديني والترمذي والدارقطني وابن أبي حاتم وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

= الكتب الستة واسمه: تهذيب الكمال في معرفة الرجال للمزني، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، وخلاصة التهذيب للخزرجي، وتقريب التهذيب لابن حجر، ومنها المؤلفات في رجال بلاد خاصة؛ مثل: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وتاريخ واسط للواسطي وتاريخ نيسابور للحاكم النيسابوري وهكذا.

(١) مثل: طبقات المحدثين لابن الملقن، وطبقات الحفاظ للسيوطي، وطبقات الشافعية للسبكي، والطبقات الكبرى لابن سعد، وكذلك تواريخ البخاري الثلاثة، وطبقات خليفة بن خياط وغيرها.

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٢٥)، ومن أمثلة الكتب التي اختصت بتراجم الصحابة: الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر، أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني.

(٣) ومثال هذا النوع: الكنى والأسماء للدولابي، المقتنى في سرد الكنى للحفاظ الذهبي، المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنساجهم لابن طاهر، الألقاب لأبي بكر الشيرازي، نزهة الألباب في معرفة الألقاب لابن حجر العسقلاني، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر أيضاً.

(٤) وهناك كتب جاء الكلام فيها على علل الحديث مثوراً بداخلها حين الكلام على أحكام الأحاديث الواردة بها مثل: نصب الراية للزبيعي، تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني، والمجموع شرح المهذب للنووي، نيل الأوطار للشوكاني وغيرها.

### ٣ - علم غريب الحديث:

وهو علم يبحث عن بيان معاني الكلمات الغامضة التي وردت في حديث النبي ﷺ لا سيما بعد أن تطرق الفساد إلى اللسان العربي فنشأ جيل تشوب العجمة لسانه، فاستغلق فهم كثير من ألفاظ الحديث على بعض الناس، وممن ألف في هذا الفن: الزمخشري وابن الأثير<sup>(١)</sup>.

### ٤ - علم مختلف الحديث:

وهو علم يبحث عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض من حيث إمكان الجمع بينها وممن ألف في هذا: ابن قتيبة في كتابه تأويل مختلف الحديث<sup>(٢)</sup>. وهناك أنواع أخرى كثيرة؛ مثل: الناسخ والمنسوخ، والموضوعات، والمشيكات وغيرها.

والحق أن أنواع علوم الحديث كثيرة متنوعة كما قال الحازمي: علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة، كل نوع منها علم مستقل، لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته<sup>(٣)</sup>.

## والله أعلم



(١) ومن المؤلفات في هذا النوع: غريب الحديث للهروي، الفائق في غريب الحديث للزمخشري، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير.

(٢) ومن المؤلفات فيه: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، مشكل الآثار للطحاوي، مشكل الحديث وبيانه لابن فورك.

وسياق بسط الكلام على كل نوع في موضعه إن شاء الله تعالى.

(٣) الحازمي هو الإمام الحافظ العلامة أبو بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني، المتوفى سنة (٥٨٤هـ)، مؤلفاته في الحديث وعلومه عظيمة القدر جليلة الفائدة؛ منها: الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، قال ابن العماد: لم يصنف مثله، وله أيضًا شروط الأئمة وعجالة المبتدي في أنساب رواة الحديث، وهذا النص السابق قاله في العجالة. ترجمته في شذرات الذهب (٤/٢٨٢)، مقدمة المحقق لكتاب الاعتبار، وانظر أيضًا: التدريب (١/٥٣).







## بيان ألفاظ تدور على السنة المحدثين

تدور على السنة المحدثين وفي كتبهم ألفاظٌ تغرب معانيها على بعض القراء، أردت بيانها هنا ليقف القارئ على معانيها والمراد بها عند المحدثين؛ حتى إذا قرأ أو سمع لفظاً منها عرف المراد منه؛ وهذه الألفاظ وتلك الألقاب هي:

( الحديث - الخبر - الأثر - السنة - المتن - السند - الإسناد - المسند « بفتح النون » - المسند « بكسر النون » - التخريج - الاستخراج - الاستدراك - الرواية - الراوي - طالب الحديث - المحدث - الحافظ - الحجة - الحاكم - أمير المؤمنين في الحديث - الطبقة - الصحابي - التابعي - المخضرم - الحديث القدسي ).

وإليك بيان كل هذه الألفاظ:

### ١ - الحديث:

تعريفه لغة:

يطلق في اللغة على الشيء الحادث، فهو ضد القديم، يقال: هذا حديث وذلك قديم.

ويطلق - أيضاً - في اللغة على الكلام؛ قليله وكثيره يقظة أو مناماً. قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ [التحریم: ٣]، وقال ﷺ: ﴿قَلْبَانُؤُا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِنْ كَانُوْا صَدِيقِيْنَ﴾ [الطور: ٣٤]، وقال سبحانه: ﴿وَعَلَّمْتَنِي مِّن تَأْوِيلِ الْآحَادِيْثِ﴾ [يوسف: ١٠١].

ويجمع على: أحاديث - جمعاً غير قياسي - وعلى: أحدثه؛ مثل: رغيّف وأرغفة وحدث؛ مثل قضيب وقضب، والقياس في جمعه: حدثان.

تعريفه اصطلاحاً:

اختلف المحدثون في تعريف الحديث وأشهرها تعريفان:

الأول: وهو مذهب جمهور المحدثين: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلِقية - بكسر الخاء وبضمها - وكذلك ما أضيف إلى الصحابة والتابعين<sup>(١)</sup>.

(١) وعلى هذا المذهب يكون الحديث شاملاً للمرفوع: وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ، والموقوف: وهو ما أضيف إلى الصحابي ﷺ والمقطوع: وهو ما أضيف إلى التابعي. راجع التدريب (١/٤٢، ٤٣).

الثاني: وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة فقط<sup>(١)</sup>.

وجه المناسبة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي:

أما كونه ضد القديم: فما أضيف إلى النبي ﷺ حديث إذا قورن بكلام الله - تعالى - وهو القرآن فإنه قديم، قال ابن حجر في شرح البخاري: المراد بالحديث في عرف الشرع - ما يضاف إلى النبي ﷺ وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم<sup>(٢)</sup>.

وأما كونه قليل الكلام أو كثيره في اللغة: فإن ما أضيف إلى النبي ﷺ منه ما كان قولاً له - أي كلاماً - أو إقراراً أو صفة، ونقل إلينا ذلك عن طريق كلام من نقله، قال الفراء: واحد الأحاديث: أحدثه، ثم جعلوه جمعاً للحديث<sup>(٣)</sup>.

بل نستطيع أن نقول إن هذه التسمية في اصطلاح المحدثين مأخوذة عن تسمية النبي ﷺ تمييزاً لما أضيف إليه عما عداه، ففي الحديث: أن أبا هريرة جاء يسأل رسول الله ﷺ عن أسعد الناس بشفاعته يوم القيامة فكان جوابه ﷺ: أنه علم أن لن يسأله عن هذا الحديث أحد قبل أبي هريرة لحرصه على طلب الحديث: «أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قبل نفسه»<sup>(٤)</sup>.

٢ - الخبر:

تعريفه لغة:

الخبر في اللغة: النبأ وهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ويجمع على أخبار كسبب وأسباب.

تعريفه اصطلاحاً:

للعلماء في تعريفه أقوال أشهرها ثلاثة:

الأول: وهو رأي جمهور المحدثين: إنه مرادف للحديث ومعناها واحد في الاصطلاح.

الثاني: ما أضيف إلى غير النبي ﷺ من الصحابة والتابعين.

(١) وعلى هذا المذهب يكون الحديث خاصاً بالرفوع؛ ولا يدخله الموقف؛ ولا المقطوع. المصدر السابق.

(٢) تدريب الراوي (٤٢/١)، علوم الحديث ومصطلحه (ص ٥).

(٣) قواعد التحديث (ص ٦١).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، حديث رقم (٦٥٧٠)، وانظر علوم الحديث

ومصطلحه (ص ٥).

الثالث: وهو مذهب فقهاء خراسان، وهو أنهم يسمون المرفوع خبراً والموقوف أثراً؛ قال ابن حجر: الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع، وقيل: الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر: ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة محدث، وبالتواريخ ونحوها إخباري<sup>(١)</sup>.

٣ - الأثر:

#### تعريفه لغة:

الأثر في اللغة: بقية الشيء فأثر الدار بقيتها ويطلق على نقل الحديث وروايته؛ تقول: أثرت الحديث بمعنى رويته، ويجمع على آثار كسبب وأسباب.

#### تعريفه اصطلاحاً:

للعلماء في تعريفه أقوال أشهرها ثلاثة:

الأول: وهو قول جمهور المحدثين: أن الحديث والأثر والخبر بمعنى واحد، قال النووي: وعند المحدثين كل هذا يسمى أثراً<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن الأثر هو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين - فيكون موافقاً للرأي الثاني في تعريف الخبر - قال ابن حجر: يقال للموقوف والمقطوع: الأثر<sup>(٣)</sup>.

الثالث: وهو أن الأثر هو ما أضيف إلى الصحابة، وهو رأي فقهاء خراسان فقد عرفت أنهم خصوا الأثر بالموقوف والخبر بالمرفوع<sup>(٤)</sup>.

#### ٤ - السنة:

#### تعريفها لغة:

تطلق السنة ويراد بها الطريقة والسيره - حميدة كانت أو ذميمة - ومن ذلك قول النبي ﷺ: « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة »<sup>(٥)</sup>.

(١) تدريب الراوي (٤٢/١) وانظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ١٨).

(٢) وعليه فيكون الأثر مرادفاً للحديث والخبر، ومنه ما في مقدمة صحيح مسلم من تسمية الأحاديث بالآثار، وما جاء عند الإمام الطحاوي في كتابه: مشكل الآثار.

(٣) نزهة النظر (ص ٥٧)، تدريب الراوي (ص ٤٣).

(٤) تدريب الراوي (١/٣، ١٨٥)، قواعد التحديث (ص ٦٢).

(٥) أخرجه مسلم في كتاب العلم: باب من سن سنة حسنة أو سيئة، ووافقه على إخراجها كل من النسائي في كتاب =

وتطلق ويراد بها الأمر المشروع في الدين وهي في هذه الحالة تقابل البدعة<sup>(١)</sup>.

وفي معنى الطريقة المسلوكة يقال سنة العمرين أي أبي بكر وعمر.

وهي عند الإطلاق يراد بها سنة النبي ﷺ.

وفي الاصطلاح:

لها عدة تعريفات أشهرها ثلاثة:

الأول: أنها مرادفة للحديث والخبر والأثر فتشمل المرفوع والموقوف والمقطوع،

وهو رأي الجمهور.

الثاني: أن الحديث خاص بقوله ﷺ وفعله، والسنة تشمل الأقوال والأفعال والتقاريرات

والصفات والسكنات والحركات في اليقظة والمنام والهيم<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا فالسنة أعم من

الحديث.

الثالث: أسلوبه ﷺ وطريقته في حياته العامة والخاصة، وهي بهذا تقابل الفرض

والواجب - عند الفقهاء - كقولهم: سنة الصلاة كذا، ومنه قول النبي ﷺ: «عليكم

بستي...» الحديث<sup>(٣)</sup>.

وقد تطلق على سنة الخلفاء الراشدين كما في الحديث السابق «سنة الخلفاء الراشدين

المهدين من بعدي».

وجه المناسبة بين المصطلحات الأربعة؛ الحديث والخبر والأثر والسنة:

الراجع أنها جميعاً مترادفة على معنى واحد، وأنها تشمل المرفوع والموقوف

والمقطوع على المذهب الصحيح المشهور.

فالحديث والسنة عند المحدثين - لا سيما المتأخرون منهم - مترادفان متساويان،

والخبر أجدر من السنة في تلك المرادفة، فما التحديث إلا أخبار، وما حديث

النبي ﷺ إلا الخبر المرفوع إليه.

= الزكاة، وأحمد في مسنده، والدارمي وابن ماجه كلاهما في المقدمة.

(١) الأغاني للأصفهاني (٧/١١٤، ١١٩).

(٢) وذلك كهمه ﷺ بالذين يتخلفون عن صلاة الجماعة والجمعة أن يحرق عليهم بيوتهم.

(٣) أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهدين، حديث رقم (٤٢) وانظر: الوسيط

(ص ١٦، ١٧)، وعلوم الحديث ومصطلحه (ص ٦ - ١٠).

أما الأثر فداخل في تلك المرادفة أيضًا؛ لأن الرواة لم يكتفوا بنقل المرفوع إلى النبي ﷺ بل عنوا معه بنقل الموقوف على الصحابي والمقطوع على التابعي، يقال: آثرت الحديث بمعنى رويته، ويسمى المحدث أثرًا نسبة إلى الأثر، وما الأثر إلا رواية مأثورة، غير أنها موقوفة على الصحابي أو التابعي.

لذا كان رأي الجمهور في أن هذه المصطلحات جميعًا تفيد التحديث والإخبار وعليها مدار الحديث في علم أصول الحديث<sup>(١)</sup>.

#### ٥ - المتن:

تعريفه لغة: إما مأخوذ من المماتنة وهي المباعدة في الغاية؛ يقال: متنت الكبش إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها فظهرت بعد اختفاء.

وإما مأخوذ من المتانة: بمعنى الشدة والقوة، يقال: متن الشيء - بضم التاء - متانة أي اشتد وقوي فهو متين.

أو من المتن: وهو الصلابة والارتفاع فالماتن من الأرض ما صلب وارتفع، والمتن هو الظهر.

#### تعريفه اصطلاحًا:

هو ما ينتهي إليه غاية السند من ألفاظ الحديث الدالة على معانيها.

وجه المناسبة بين المعنيين؛ اللغوي والاصطلاحي:

والمناسبة بينهما ظاهرة فهو إما مأخوذ من المباعدة في الغاية لأنه غاية السند، أو لأن المسند استخراج المتن بسنده، أو لأن المتن قوي واشتد بذكر سنده، أو لأن الراوي بذكر سنده قواه وأظهره ورفعته إلى قائله أو إلى درجة أعلى كما تظهر الأرض المرتفعة.

#### ٦ - السند:

#### تعريفه لغة:

قال في المصباح: السند ما استندت إليه من حائط وغيره، في القاموس: السند - مُحَرَّكَةً - ما قابلك من الجبل وعلا من السفح ومعتمد الإنسان.

(١) مقتبس من علوم الحديث ومصطلحه (ص ٩، ١٠).

## تعريفه اصطلاحاً:

١ - هو الطريق الموصلة إلى المتن، أو بعبارة أوضح: هم رواة الحديث الذين رووا لفظ الحديث. وسُمُّوا طريقاً لأنهم كالطريق التي يتوصل بها إلى المقصود.

٢ - وقال البدر بن جماعة<sup>(١)</sup>: السند: هو الإخبار عن طريق المتن.

## وجه المناسبة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي:

والمناسبة بينهما - أيضاً - ظاهرة، فإن الرواة للحديث هم الذين يعتمد عليهم المحدثون الحفاظ في معرفة المقبول من المردود، والصحيح من غيره.

قال ابن جماعة: وأخذته إما من السند؛ وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل؛ لأن المسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سندٌ؛ أي معتمد فسمي الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه<sup>(٢)</sup>.

## ٧ - الإسناد:

## تعريفه لغة:

قال في القاموس: سند إليه سنوداً وتساند: استند، وفي الجبل: صعد، كأسند وأسندته أنا فيهما<sup>(٣)</sup>.

## وفي الاصطلاح:

١ - رفع الحديث إلى قائله، ونسبته إليه أو الإخبار عن طريق المتن.

٢ - الإسناد: هم الرواة الراوون للمتن؛ وعليه فهو مرادف للسند، فيطلق السند على معنى الإسناد ويطلق الإسناد على معنى السند وهما شيء واحد<sup>(٤)</sup>.

ويفرق بينهما بحسب اقتضاء الأحوال.

(١) هو بدر الدين محمد بن إبراهيم الكناني الحموي الشافعي، قال عنه الذهبي: قاضي القضاة شيخ الإسلام الخطيب المفسر له تعاليق في الفقه والأصول والتواريخ وغير ذلك، وله مشاركة حسنة في علوم الإسلام مع دين وتعبد وتصون وأوصاف حميدة وأحكام محمودة، وله النظم والنثر والخطب والتلامذة والجلالة الوافرة والعقل التام توفي (٧٣٣هـ) بمصر. شذرات الذهب (٦/١٠٥، ١٠٦).

(٢) تدريب الراوي (١/٤١).

(٣) القاموس المحيط (١/٣٠٣).

(٤) تدريب الراوي (١/٤٢).

## ٨ - المسند: بفتح النون:

تعريفه لغة:

المسند - بفتح النون - في اللغة: كل ما يستند إليه، وجمعها مساند<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح:

يطلق ويراد به عدة معان:

١ - يطلق ويراد به الإسناد فيكون مصدرًا، ويجمع على مساند، ومثله: مسند الشهاب ومسند الفردوس<sup>(٢)</sup>.٢ - ويطلق ويراد به الكتاب الذي جمع فيه مصنفه مرويات واحد من الصحابة أو أكثر ومثاله: مسند الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>، ويجمع على مسانيد.

٣ - ويطلق ويراد به الحديث الذي اتصل سنده إلى النبي ﷺ ولم يسقط أحد من رواته، وعليه فلا يكون المسند إلا متصل السند مرفوعًا.

٤ - ويطلق ويراد به الحديث الذي اتصل سنده إلى منتهاه، وقد يكون مرفوعًا أو موقوفًا أو مقطوعًا<sup>(٤)</sup>.

(١) المعجم الوسيط (١/٤٥٤).

(٢) الشهاب: كتاب للإمام أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، ذكر فيه أحاديث غير مسندة، ثم ذكر أسانيدها في كتاب سباه: مسند الشهاب. والفردوس: كتاب للإمام الحافظ أبي شجاع شيرويه بن شهردار، توفي سنة (٥٠٩هـ) أورد فيه عشرة آلاف حديث فصار بغير ذكر إسناد مرتبة على حروف المعجم، ثم جاء ابنه أبو منصور شهردار سنة (٥٥٨هـ) فأسند أحاديث كتاب أبيه في كتاب آخر وسماه: مسند الفردوس.

(٣) وهذه تسمى طريقة التأليف على المسانيد؛ وهي أن يجمع المصنف في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديث صحيح أو حسن أو ضعيف من غير أن يكون بينهما وحدة في الموضوع، فقد يذكر حديثًا في الصلاة بجانب حديث في الزكاة بجانب حديث في البيوع وهكذا؛ فالوحدة في كتب المسانيد هي وحدة الصحابي. واختلف في أول من ألف على المسانيد ف قيل: نعيم بن حماد، وقيل: أسد بن موسى وقيل: عبید الله بن موسى العيسى وأبو داود الطيالسي وقيل غير ذلك.

وأصحاب هذه الطريقة منهم من يرتب الصحابة حسب السوابق في الإسلام؛ فيبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر وهكذا، ومنهم من يرتب على القبائل، ومنهم من يرتب على حروف المعجم كما فعل الطبراني في المعجم الكبير، فإنه رتب الصحابة فيه على حسب حروف المعجم.

ومسند الإمام أحمد أشهر المسانيد وأعلاها، وهو المراد به عند الإطلاق، وإذا أريد غيره قيد، وهو يشتمل على ثمانية عشر مسندًا رتبهم حسب السبق في الإسلام، والمسند المطبوع الآن مضاف إليه زيادات ابنه عبد الله، وقليل من زيادات أبي بكر القطيعي راوية المسند.

(٤) فتح المغيب للسخاوي شرح ألفية الحديث للعراقي (١/٩٩، ١٠٠).



## ٩ - المسند: بكسر النون:

تعريفه لغة:

المسند - بكسر النون - اسم فاعل من أسند يسند فهو مسند.

واصطلاحاً:

هو الذي يروي الحديث بسنده ويرفعه إلى قائله - سواء أكان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية والنقل - قال الشنقيطي:

وناقل الحديث بالإسناد يدعى بمسند بلا انتقاد

## ١٠ - التخريج:

تعريفه لغة:

يطلق التخريج في اللغة ويراد به عدة معان؛ منها:

١ - الخروج: وهو نقيض الدخول، والمخرج موضع الخروج، يقال: خرج مخرجاً حسناً وهذا مخرجه، ومنه قول المحدثين: هذا حديث عرف مخرجه أي موضع خروجه وهو رواية إسناده الذين خرج الحديث عن طريقهم.

٢ - الإخراج ومعناه الإبراز والإظهار، ومنه قوله تعالى: ﴿كَرَّخَ أَخْرَجَ شَطْرَهُ﴾ [الفتح: ٢٩].

أي كمثل زرع أبرز وأظهر فراخه، ومنه قول المحدثين عن الحديث: أخرجه البخاري أي أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مخرجه وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم وكذلك خرج البخاري بمعنى أخرجه<sup>(١)</sup>.

وفي اصطلاح المحدثين:

١ - هو إيراد الحديث بإسناده في مصدرٍ ما من مصادر السنة، وقد شاع استعمال هذا عند المتقدمين<sup>(٢)</sup>.

٢ - هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجه بسنده ثم بيان مرتبته عند الحاجة<sup>(٣)</sup>.

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد (ص ٩، ١٠) ط. بيروت.

(٢) تعتبر رأس المائة الثالثة الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من أهل الحديث، وانظر التعريف في كشف اللثام (٢٦/١).

(٣) وهذا التعريف هو الذي جرى عليه العلماء الآن؛ وذلك لأن بيان درجة الحديث مهمة في هذه الأعصار وأصبح =

## ١١ - الاستخراج:

تعريفه لغة:

يطلق في اللغة ويراد به عدة معان:

١ - طلب الخروج؛ فالألف والسين والتاء للطلب.

٢ - الاستنباط، قاله في القاموس.

٣ - الفصل والتخليص، يقال: استخراج الشيء من المعدن أي خلّصه من ترابه

وما يعلق به<sup>(١)</sup>.

وفي اصطلاح المحدثين:

هو أن يعمد المصنف إلى كتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو في من فوقه ولو في الصحابي مع رعاية ترتيبه وامتونه وطرق أسانيده وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرضيه وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب<sup>(٢)</sup>.

## ١٢ - الاستدراك:

تعريفه لغة:

أدرك وتدارك واستدرك؛ كلها معانٍ متقاربة، يقال: أدرك الشيء أو تداركه أي لحقه وناله أو حاول إدراكه، ويقال: تدارك الخطأ بالصواب والذنب بالعقوبة واستدرك ما فاته أي تداركه، ويقال: استدرك عليه القول أي أصلح خطأه أو أكمل نقصه أو أزال عنه لبساً<sup>(٣)</sup>.

= تعريف القدماء قاصراً في تلك الأزمنة. انظر: أصول التخريج (ص ١٢) وقارن بكشف اللثام (١/٢٨).

(١) المعجم الوسيط (١/٢٢٤).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص ٢٤)، وهذه الطريقة تسمى استخراجاً، والكتاب يسمى مستخرجاً، والمصنف يسمى مستخرجاً - بفتح الراء في الأولى وكسرهما في الثانية - ومن أمثلة ذلك: كتاب مستخرج أبي بكر الإسماعيلي توفي (٣٧١هـ) - على صحيح البخاري، ومستخرج أبي عوانة الإسفراييني - توفي (٣١٦هـ) - على صحيح مسلم، مستخرج أبي بكر ابن منجويه - توفي (٤٢٨هـ) - عليها، مستخرج قاسم بن أصبغ توفي (٣٤٠هـ) على سنن أبي داود وهكذا.

وقد يطلق البعض المستخرج على كتاب استخراج مؤلفه أي جمعه من كتب مخصوصة كمستخرج الحافظ أبي القاسم ابن مندة توفي (٤٧٠هـ) جمعه من كتب عدة، واستخرجه للتذكرة وسأه المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الناس للمعرفة. ويلاحظ أن هذا ليس بالتعريف المصطلح عليه عند المحدثين بل هو اصطلاح خاص له.

(٣) المعجم الوسيط (١/٢٨٠، ٢٨١).

### وفي اصطلاح المحدثين:

هو أن يتتبع إمامٌ من الأئمة إمامًا آخر في أحاديث فاتته ولم يذكرها في كتابه، وهي على شرطه أخرج عن رواها في كتابه أو عن مثلهم فيحصى المستدرک هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتاب يسمى (المستدرک) بفتح الراء غالبًا أو ما في هذا المعنى؛ وذلك مثل ما فعل الحاكم في المستدرک على الصحيحين<sup>(١)</sup>.

١٣ - الرواية:

### تعريفها لغة:

روى الحديث يروي رواية وترواه بمعنى وهو راوٍ وللمبالغة فيه: راوية، ويقال: رويت الحديث إذا حملته ونقلته ويعدّى بالتضعيف فيقال: رويت زيدًا الحديث ويبني للمفعول<sup>(٢)</sup>.

### وفي اصطلاح المحدثين:

هي حمل الحديث ونقله وإسناده إلى من نسب إليه بصيغة من صيغ الأداء؛ كقول الراوي: حدثني أو حدثنا فلان.

وللرواية ركنان هما:

١ - التحمل: وهو نقل الحديث عن الغير، وهذا الغير يسمى في عرف المحدثين شيخًا.

٢ - الأداء: وهو رواية الحديث للتلميذ، وهو ما يعرف بطالب الحديث.

١٤ - الراوي:

هو كل من يروي الحديث بإسناده؛ سواء أكان عالمًا بما يرويه مثل إسناده البخاري ومسلم، أو ليس له إلا مجرد الرواية والنقل ولا علم له بما يرويه مثل إسناده كثير من الطلاب، وعليه

(١) أعلام المحدثين (ص ٢٢٣)، كتاب المستدرک على الصحيحين، مؤلفه الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن حمدويه بن نعيم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع، توفي (٤٠٥ هـ).

وكتابه هذا اختلف العلماء في درجة أحاديثه؛ لذا فقد قال بدر الدين بن جماعة أنه - أي المستدرک - يتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف، قلت: وهذا حق فإنه قد تساهل في الحكم بالتصحيح، وقد لخص الذهبي الكتاب ووافق الحاكم في كثير مما حكم به وخالفه وتعقبه في البعض، فليوضع هذا الأخير في الاعتبار عند الاستفادة بالمستدرک فإن الذهبي كان أكثر دقة من سلفه. والله أعلم.

(٢) القاموس المحيط (٣٣٧/٤)، المصباح المنير، مادة روى.

فالراوي مرادف للمسند بكسر النون، قال الشنقيطي في كتابه هدية المغيـث:

وناقـل الحديث بالإسناد      يُدعى بمسندٍ بلا انتقاد  
كان له علمٌ به أو ليس له      إلا رواية الحديث مكملة  
وذا هو الراوي لديهم أيضًا      كطالب لم يك حاذي فيضًا

١٥ - طالب الحديث:

طالب الحديث هو المشتغل بدراسة الحديث رواية ودراية وشرحًا وفقهًا.

١٦ - المحدث:

اختلفت عبارات العلماء في تعريف المحدث؛ فبعضهم عرّفه بالحد الأعلى وأراد به المحدث الكامل، وبعضهم عرّفه بالحد الأدنى، وبعضهم اجتهد في صفات من أطلق عليه المحدث من العلماء، وجعلها حدًا ضابطًا لمن يصل إلى هذه المرتبة، ولا شك أنه ليس كل من لُقّب بالمحدث يتساوى مع الآخر في العلم بالحديث ولا يتساوى المحدثون في كل العصور.

١ - فقال التاج السبكي<sup>(١)</sup> في تعريفه: هو من عرّف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال والعالى والنازل<sup>(٢)</sup>، وحفظ من ذلك جملة مستكثرة من المتون وسمع الكتب الستة ومسند أحمد وسنن البيهقي ومعجم الطبراني، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية، وهذا أقل درجاته.

٢ - وقال أبو الفتح بن سيد الناس<sup>(٣)</sup>: أما المحدث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع رواته واطلع على كثير من الرواة والمرويات في عصره وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه واشتهر ضبطه وضبط المحدث بمن أحاط علمه بعشرين ألف حديث مع معرفة أسانيدها ورجالها جرحًا وتعديلاً<sup>(٤)</sup>.

(١) هو تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن تقي الدين علي بن عبد الكافي بن تمام الأنصاري السبكي الشافعي؛ قاضي القضاة وصاحب التصانيف الكثيرة الجليلة والتي من أبرزها طبقات الشافعية، المتوفى سنة (٧٧١هـ).

(٢) أي العالى والنازل من الأسانيد. والإسناد العالى: هو الذي تقل فيه سلسلة الرواة بين الإمام والراوي الأعلى للحديث عند منتهى الإسناد، أما الإسناد النازل: فهو الذي كثرت رواته أو رجاله. ولا شك أن العلو في الإسناد أشرف من النزول لقربه من رسول الله ﷺ.

(٣) هو أبو الفتح محمد بن محمد بن أحمد بن سيد الناس اليعمرى الأندلسي الأصل؛ المصري الشافعي أحد الأعلام الحفاظ، صاحب كتاب السيرة المسماة بعيون الأثر في فنون المغازي والشهائل والسير، توفي سنة (٧٣٤هـ).

(٤) المختصر في علم رجال الأثر (ص ٦٨) وانظر: تدريب الراوي (١/٤٥، ٤٨)، قواعد التحديث (ص ٥٣).

وقد نظم الشنقيطي تعريفه فقال:

فمن درى رجال من قد حدثا به وما روى أدعاه المحدثا

٣ - وقال الزركشي<sup>(١)</sup>: أما الفقهاء فاسم المحدث عندهم لا يطلق إلا على من حفظ سند الحديث وعلم عدالة رجاله وجرحها دون المقتصر على السماع<sup>(٢)</sup>، ومهما يكن من خلاف في حده فإنهم اتفقوا على أن المحدث أعلى رتبة من المسند - بكسر النون - أو الراوي وأقل من درجة الحافظ الآتية بعد.

وممن وصل إلى درجة المحدث:

١ - عطاء بن أبي رباح القرشي<sup>(٣)</sup>.

٢ - أبو الفضل أحمد بن حجر الهيثمي، صاحب الفتاوى الحديثية<sup>(٤)</sup>.

٣ - الإمام البوصيري<sup>(٥)</sup>.

٤ - أحمد بن قتيبة الدينوري<sup>(٦)</sup>.

٥ - محمد بن عبد الباقي الزرقاني<sup>(٧)</sup>.

٦ - عبد الرؤوف المناوي<sup>(٨)</sup>.

(١) الزركشي - بوزن جعفري - هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر التركي الأصل، المصري الشافعي، المشهور بالزركشي، صاحب التصانيف العديدة في عدة فنون، كان فقيهاً أصولياً أدبياً فاضلاً توفي سنة (٧٩٤هـ)، شذرات الذهب (٦/ ٣٣٥)، الرسالة المستطرفة (ص ١٤٢).

(٢) تدريب الراوي (٤٣/١).

(٣) هو عطاء بن أبي رباح القرشي الفهري مولا هم؛ مفتي أهل مكة، ومحدثهم بعد ابن عباس، عالم فقيه قدوة ثقة محدث، اتفق أهل الحديث على إمامته، وكان أعلم أهل زمانه بمناسك الحج، ولد في السنة السابعة عشرة من الهجرة في خلافة عمر رضي الله عنه، وتوفي في السنة الرابعة عشرة بعد المائة وله من العمر ما يقرب من ثمان وتسعين سنة، رحمه الله تعالى.

(٤) هو أبو الفضل أحمد بن حجر الهيثمي؛ صاحب الفتاوى الحديثية وهو غير ابن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري، وقد حفظ كثيراً من الأحاديث، وتمكن من السنة حتى قيل له المحدث، توفي سنة (٩٧٣هـ).

(٥) الإمام البوصيري هبة الله بن مسعود من محدثي مصر، لقب بالمحدث لتبوعه في الحديث وروايته حفظاً وإتقاناً توفي رحمه الله سنة (٥٩٨هـ).

(٦) أحمد بن عبد الله بن قتيبة الدينوري؛ تولى القضاء بمصر، وبرع في الحديث حفظاً ورواية حتى لقب بالمحدث توفي سنة (٣٢٢هـ).

(٧) هو محمد بن عبد الباقي الزرقاني شارح موطأ الإمام مالك وصاحب المواهب اللدنية. توفي - رحمه الله تعالى - سنة (١١٢٢هـ).

(٨) عبد الرؤوف المناوي - الملقب بزين الدين؛ وهو سبط شرف الدين المناوي الكبير قاضي قضاة مصر آنذاك، =

## ١٧ - الحافظ:

الحافظ مأخوذ من الحفظ، والحفظ يطلق على كل تعهد ورعاية، ويطلق على عفة النفس التي يثبت بها الحافظ ما يؤدي ومقدار الحفظ الذي يكون به العالم حافظاً.

وعلى الاصطلاح:

اختلف باختلاف الأزمان، قال المزي: أنه - أي الحافظ - من بلغ حداً يرجع فيه إلى أهل العرف. ا. هـ. ومع هذا فقد عرفوه بعدة تعريفات منها:

- ١ - من كان الرجال الذين يعرفهم أكثر من الرجال الذين يجهلهم، قاله المزي.
- ٢ - وذهب بعض السلف إلى أن المحدث والحافظ بمعنى واحد؛ فكانوا يطلقون كلاً من اللقبين على الآخر.
- ٣ - هو من توسع في علمه عن المحدث حتى عرف شيوخته وشيوخه وشيوخه - طبقة بعد طبقة - بحيث يكون ما عرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله منها. قاله ابن سيد الناس.

٤ - هو من أحاط علمه بمائة ألف حديث، قاله القاري في شرحه على نخبة الفكر، وزاد بعضهم: متناً وإسناداً ولو بطرق متعددة ووعى ما يحتاج إليه.

والحق أن مرتبة الحافظ أعلى من مرتبة المحدث ودون مرتبة الحجة.

قال الشنقيطي<sup>(١)</sup> في رسالته: هدية المغيث في أمراء الحديث:

والمقدمون رداً والحافظ مع	محدث أكثر ما منه جمع
والمتأخرون كالخطيب	والحافظ المزي ذي التنقيب
قد غابروا بينهما بما جرى	عليه في الفن اصطلاح الكبرا
فمن وعى مائة ألف تشرق	من الحديث حافظ محقق
دون من الحديث ما صح وما	من اصطلاح الفن فيه علما

= وعبد الرؤوف هذا صاحب كتاب فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي، وكان المناوي عالماً بالحديث وأسانيده حتى لقب بالمحدث توفي - رحمه الله - سنة (١١٣١هـ).

(١) الشيخ محمد حبيب الله عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي؛ محدث، ولد وتعلم بشنقيط، وانتقل إلى مراكش فالمدينة المنورة، واستوطن مكة ثم استقر بالقاهرة مدرساً في كلية أصول الدين وتوفي بها سنة (١٣٦٣هـ) من مؤلفاته زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم، وإيقاظ الأعلام في رسم المصحف، ودليل السالك إلى موطأ مالك - منظومة وشرحها إضاءة الحالك - هدية المغيث في أمراء الحديث، ترجمته في الأعلام (٦/٣٠٧).

وهو الذي يرجع في التجريح إليه والتعديل والتصحيح  
 وصرح المزري بأن يكون ما قد فاته أقل مما علما  
 وممن وصل إلى درجة الحافظ، وإن كانوا في جملتهم أقل ممن وصل إلى درجة  
 المحدث:

١ - أبو بكر بن أبي شيبة<sup>(١)</sup>.

٢ - أبو بكر بن خزيمة<sup>(٢)</sup>.

٣ - أبو الفرج بن الجوزي<sup>(٣)</sup>.

٤ - ابن عبد البر<sup>(٤)</sup>.

٥ - الخطيب البغدادي<sup>(٥)</sup>.

٦ - الإمام الذهبي<sup>(٦)</sup>.

ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتاب تذكرة الحفظ للذهبي وكتاب طبقات الحفظ  
 للسيوطي، فقد وعى كل من الكتابين الكثير من أصحاب هذه الطبقة.

(١) الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة العسبي الكوفي؛ صاحب المسند والتفسير وغيرهما، ولد سنة (١٥٩هـ) كان إماماً متقناً، اهتم بالحديث وجمع فيه وصرّف حتى لقب بالحافظ، روى له من أصحاب الكتب الستة البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه، قال أبو زرعة: ما رأيت أحفظ من أبي بكر ابن أبي شيبة، توفي - رحمه الله - سنة (٢٣٥هـ).

(٢) الحافظ أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري؛ رحل إلى أغلب الأمصار في طلب الحديث، وسمع من علمائها، وهو صاحب كتاب الصحيح جعله بعضهم في المرتبة بعد صحيح مسلم - كما قال السيوطي - قال محمد ابن حبان التميمي: ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ويحفظ ألقاظها الصحاح وزياداتها حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق، توفي - رحمه الله - سنة (٣١١هـ).

(٣) الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله الجوزي الشهير بأبي الفرج بن الجوزي؛ له تصانيف كثيرة في معظم العلوم، ومن مؤلفاته في الحديث: الموضوعات، العلل المتناهية، شرح مشكل الحديث، قال الذهبي فيه: ما علمت أن أحداً من العلماء صرّف ما صرّف هذا الرجل، توفي سنة (٥٩٧هـ).

(٤) الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله الشهير بابن عبد البر؛ اشتهر بالأمانة والحفظ فكان من الحافظ، له كتاب التمهيد، الاستيعاب وغيرهما؛ توفي - رحمه الله - سنة (٤٦٣هـ).

(٥) تقدمت ترجمته عند الكلام على نشأة المصطلح وأشهر المصنفات فيه.

(٦) الحافظ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الذهبي صاحب تذكرة الحفظ وتاريخ الإسلام وغيرهما؛ كان كثير الحفظ للحديث والضبط للسنن حتى لقب بالحافظ، قال فيه ابن حجر العسقلاني: شربت ماء زمزم لأصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ، توفي - رحمه الله - سنة (٧٤٨هـ).

## ١٨ - الحجة:

١ - قيل: هو من بلغ من الحفظ والإتقان لعلوم الحديث متناً وإسناداً مبلغاً أصبح به حجة عند الناس؛ عامهم وخاصهم.

٢ - وقيل: هو من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث مع معرفة أسانيدها وحال روايتها.

قال الشنقيطي:

من وعى من فوق هذه المرتبة      منه ثلاثمائة مهذبة  
ومن الألف مسنداً فحجة      أو قد وعى ما سهل المحجة  
وهو بهذا أعلى رتبة من الحافظ وأدنى من الحاكم الآتي بعد.

وممن وصل إلى هذه الرتبة ولقب « بالحجة »:

١ - حسين المعلم بن ذكوان<sup>(١)</sup>.

٢ - أحمد بن مسلمة البزار<sup>(٢)</sup>.

٣ - مسدد بن مسرهد<sup>(٣)</sup>.

٤ - هشام بن عروة بن الزبير<sup>(٤)</sup>.

٥ - أبو عروة بن راشد البصري<sup>(٥)</sup>.

(١) هو حسين المعلم بن ذكوان البصري، الإمام الثقة الحافظ الضابط الحجة؛ روى عن بديل بن مسيرة وعطاء ابن أبي رباح وسليمان الأحول وقتادة ويحيى بن أبي كثير، قال ابن المديني: أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير: هشام الدستوائي ثم الأوزاعي وحسين المعلم توفي - رحمه الله - سنة (١٤٥هـ).

(٢) أحمد بن مسلمة البزار، الإمام الحجة قرين الإمام مسلم بن الحجاج في الرحلات إلى الشيوخ والأخذ عنهم توفي - رحمه الله - سنة (٢٨٦هـ).

(٣) أبو الحسن مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مغربل بن مرعبل بن مطربل بن أرندل بن سرندل بن عرندل بن ماسك بن المستورد الأسدي البصري؛ إمام حجة، له مسند، قال الدارقطني: أول من صنف مسنداً توفي - رحمه الله - سنة (٢٣٨هـ).

(٤) أبو المنذر هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي؛ كان علماً من أعلام السنة، وإماماً ثقة كثير الحديث حتى لقب بالحجة، نالته بركة عبد الله بن عمر حين لقيه فمسح برأسه ودعا له؛ ذاع صيته ببغداد في رواية الحديث توفي - رحمه الله - سنة (١٤٦هـ).

(٥) أبو عروة معمر بن راشد البصري؛ محدث اليمن وعالمها، كان إماماً جليلاً في الحديث، متقناً ثقة ضابطاً لكل مروياته، قال فيه أحمد: كان معمر من أطلب أهل زمانه للعلم. وقال: لا تضم معمرًا إلى أحد إلا وجدته فوقه، توفي - رحمه الله - سنة (١٥٤هـ).



## ١٩ - الحاكم:

اختلف في تحديد لقب الحاكم:

١ - قال القاري: هو الذي أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً ونحو ذلك.

٢ - وقيل: هو من عرف معظم الأحاديث وما يتعلق بها.

٣ - وقيل: هو من حفظ ثمانمائة ألف حديث فأكثر.

قال الشنقيطي:

ومن أحاط بجميع السنة فحاكم أعظم بها من منه وهو بهذا أعلى رتبة من الحجة ولا يعلوه إلا من لقب بأمر المؤمنين في الحديث.

وممن لقب بهذا اللقب:

١ - الإمام الشافعي<sup>(١)</sup>.

٢ - علي بن المديني<sup>(٢)</sup>.

٣ - أبو داود السجستاني<sup>(٣)</sup>.

٤ - الحاكم النيسابوري<sup>(٤)</sup>.

(١) أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي - نسبة إلى جده المطلبي القرشي ينتهي نسبه إلى أجداد النبي ﷺ فيجتمع معه في عبد مناف بن قصي؛ أفتى وهو دون العشرين وحفظ موطأ مالك وهو ابن ثلاث عشرة سنة، صاحب المذهب المعروف، ويعتبر أول من أسس علم أصول الفقه، وقد بلغ في الحفظ للحديث مبلغاً جعله يلقب بالحاكم، وله مسند الشافعي والسنن أيضاً، وقد رتبها الساعاتي في كتاب سماه: بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن، توفي - رحمه الله - سنة (٢٠٤هـ).

(٢) علي بن المديني إمام ثقة جامع لعلوم الحديث؛ كان أعرف أهل زمانه بعلل الحديث، قال عنه البخاري ما استصغرت نفسي عند أحد قط إلا عند علي بن المديني، له مؤلفات كثيرة في علوم الحديث استأهل بها أن يلقب بالحاكم؛ منها: العلل والضعفاء والمدلسين والأسماء والكنى وغيرها، توفي - رحمه الله - سنة (٢٣٤هـ).

(٣) أبو داود سليمان بن الجارود بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني؛ صاحب كتاب السنن - أحد الكتب الستة - إمام أهل زمانه في الحديث، حتى لقب بالحاكم، قال الصاغاني: لين لأبي داود الحديث كما لين لداود الحديث. وقال الحاكم: كان أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة، توفي - رحمه الله - سنة (٢٧٥هـ).

(٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع، توفي سنة (٤٠٥هـ) وقد تقدمت ترجمته (ص ٢٨).

٥ - الطبراني<sup>(١)</sup>.٦ - الطبري<sup>(٢)</sup>.

٢٠ - أمير المؤمنين في الحديث:

هذا اللقب يعلو على الألقاب المذكورة كلها، ولم يظفر به إلا الأفضاذ من النوادر الذين صار الواحد منهم إمامًا ومرجعًا في هذا الشأن.

وإنما سمي بأمير المؤمنين في الحديث؛ لأنه خليفة الرسول ﷺ في تبليغ السنن إلى المسلمين، ولعله اصطلاح أخذه المحدثون من حديث رواه الطبراني - وإن كان ضعيفًا - عن علي<sup>عليه السلام</sup> قال: قال رسول الله ﷺ:

« اللهم ارحم خلفائي، قلنا: يا رسول الله ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي وستي ويعلمونها الناس »<sup>(٣)</sup>.

وهذا اللقب لا يستأهله إلا من تبحر في علمي الحديث رواية ودراية، وأحاط علمه بجميع الأحاديث وروايتها جرحًا وتعديلًا وبلغ في حفظ كل ذلك الغاية، وجرب في ذلك فلم يأخذ عليه أخذ، وهو أعلى كل المراتب وليس فوقه مكان لمستزيد.

قال الشنقيطي:

وبأمير المؤمنين لقبوا

بعض أئمة لديهم جربوا

إذ هم لخير المرسلين خلفا

لما رواه الطبراني ذو الوفا

وممن وصل إلى درجة أمير المؤمنين في الحديث:

١ - الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة<sup>(٤)</sup>.

(١) هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني؛ ولد بطبرية فنسب إليها، وهو أحد الأئمة المشهورين في الحديث، وصاحب المعاجم الثلاثة: المعجم الكبير - ويحتوي على خمسمائة وعشرين ألف حديث - والصغير - ويحتوي على ألف وخمسمائة حديث - والأوسط - ويحتوي على ثلاثين ألف حديث (تقريبًا) - وله مؤلفات أخرى كثيرة، توفي - رحمه الله - سنة (٣٦٠هـ).

(٢) أبو جعفر بن جرير الطبري، مفسر ومحدث، وصاحب كتاب التفسير المشهور المسمى بجامع البيان - في ثلاثين جزءًا - حاز الإمامة في التفسير والحديث، وبرع في السنة وعلومها حتى لقب بالحاكم، مؤلفاته كثيرة، توفي - رحمه الله - سنة (٣١٠هـ).

(٣) ذكره السيوطي في الجامع الصغير وعزاه إلى الطبراني في الأوسط وضعفه، والحديث تفرد به أحمد بن عيسى أبو طاهر العلوي الهاشمي، قال الدارقطني: كذاب، وقال الذهبي في الميزان: هذا حديث باطل وأحمد كذاب. فيض التقدير شرح الجامع الصغير (٢/١٤٩).

(٤) الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أحد أئمة المذاهب الأربعة وصاحب =

٢ - الإمام البخاري<sup>(١)</sup>.

٣ - الدارقطني<sup>(٢)</sup>.

٤ - الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>.

وغيرهم كثير، ومن أراد المزيد فليرجع إلى رسالة المرحوم الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي وهي منظومة أسماها: هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث.

وقفات مع بعض الألقاب السابقة:

الأولى: لا يستكثرن أحد هذا العدد الهائل من الأحاديث التي يحفظها كل من المحدث والحافظ والحاكم والحجة وأمير المؤمنين في الحديث؛ فقد كان أئمة المحدثين في العصور الأولى يحفظون ذلك وأكثر منه؛ فقد روى السيوطي في مقدمة تدرية: أن الإمام البخاري كان يحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح، وقال الإمام في شأن صحيحه: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

وقال أبو داود: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنتها كتاب السنن.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: انتقيت المسند من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث،

= الموطأ، وأول من ألف في الصحيح، عالم المدينة، كان جده أبو عامر من أصحاب رسول الله ﷺ وشهد المشاهد كلها عدا بدرًا، أدرك خيار التابعين وأخذ عنهم، توفي - رحمه الله - سنة (١٧٩هـ).

(١) الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولا هم، البخاري أول من ألف في الصحيح المجرد، وصاحب الصحيح أصح الكتب بعد كتاب الله - تعالى - قال ابن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ من محمد بن إسماعيل البخاري، وقال الترمذي: لم أر في العلل والرجال أعلم من البخاري. ا. هـ. وحسبنا أنه أمير المؤمنين في الحديث بلا منازع، توفي - رحمه الله - سنة (٢٥٦هـ).

(٢) الإمام أبو الحسن علي بن عمر أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني نسبة إلى دار قطن محلة ببغداد، صاحب كتاب السنن المشهور، كان إمام عصره ووحيد زمانه حفظًا للحديث ومعرفة للرجال جرحًا وتعديلاً، لقب بأمر المؤمنين في الحديث، وله كتاب العلل وهو من أجمع الكتب في بابه، قال الحاكم: أشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله، توفي - رحمه الله تعالى - سنة (٣٨٥هـ).

(٣) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل البغدادي صاحب المذهب المشهور: اعتنى بالسنة، ولازم الإمام الشافعي في بغداد فأخذ عنه واستفاد، رحل في طلب العلم وصار إمام أهل زمانه في الحديث والفقه والأحكام، قال أبو زرعة: كان يحفظ ألف ألف حديث يملئها من حفظه، وقال الشافعي: خرجت من العراق فما تركت رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أروع ولا أتقى من أحمد بن حنبل.

انتحن في خلق القرآن فلم ينطق بها، توفي - رحمه الله - (٢٤١هـ).

وسئل أبو زرعة<sup>(١)</sup> عن رجل حلف بالطلاق أن أبا زرعة يحفظ مائتي ألف حديث هل يحنث؟ قال: لا. ثم قال: أحفظ مائة ألف حديث كما يحفظ الإنسان سورة قل هو الله أحد، وفي المذاكرة ثلاثمائة ألف حديث.

الثانية: مما ينبغي أن يعلم أن أهل العصور الأولى من المحدثين كانوا يجمعون إلى الحفاظ الفقه والفهم للأحاديث والعلم والرجال والناسخ والمنسوخ إلى غير ذلك وأن منهم من مزج الحديث بالفقه والاجتهاد في الأحكام كما فعل الإمام البخاري ومالك والترمذي. ومنهم من لم يصنع ذلك اقتصاراً على المتون والأسانيد لا عجزاً ولا قصوراً في الفقه والفهم بل اقتصاراً على الجمع وذلك كما صنع الإمام مسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه وغيرهم.

وفي هذا ردُّ على من يتهم أئمة الحديث بأنهم حملة أسفار لا يعلمون ما يحملون فهذا الوصف أبعد ما يكون عن أهل القرون الأولى الذين جمعوا الأحاديث ودونها في الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: أن ما نقل في بيان هذه الألقاب في حفظ عدد معين من الأحاديث إنما هو باعتبار أزمانهم وعصورهم الأولى: أما في عصورنا هذه فينبغي التسامح في ذلك وإلا فإننا لا نجد من ينطبق عليه وصف المحدث - فضلاً عن غيره من الألقاب - ومن قبل لاحظ بعض الأئمة عزة من يطلق عليه هذه الألقاب فما بالك بعصرنا هذا وغاية المحدث في عصرنا - إن وجد - أن يحيط بعلم الحديث رواية، والقدرة على البحث والتفتيش عن الرجال وجرحهم وتعديلهم من بطون الكتب وقراءة الكتب الستة والموطأ والمسند والمستدرک وسنن الدارقطني والبيهقي ونحوها وكثرة المداومة على قراءة هذه الكتب والبحث والتفتيش حتى تتكون عنده ملكة بالعلم بما فيها بحيث يتمكن من استخراج أي حديث فيها إذا أراد والعلم بمعظم الأحاديث فقهاً وغريباً.

قال الشيخ أبو شهبه: ولا أدري ما إذا كان يوجد في عصرنا هذا من يستأهل لقب المحدث مع التسامح أم لا؟ فلقد أصبح لقب المحدث يمنح لمن دون ذلك بكثير.

الرابعة: قد يقول قائل إن ما ذكر من الألوף المؤلفة التي كان يحفظها الأئمة الكبار

(١) أبو زرعة - بضم الزاي - عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي مولا هم، الرازي - منسوب إلى الري بزيادة الزاي مدينة مشهورة من أمهات البلاد - حافظ ثقة، توفي سنة (٢٦٤هـ).

(٢) راجع تدريب الراوي (١/٤٨ - ٥٢).

وما نقل عنهم في هذا لا يصدقه المدون في كتب الحديث على كثرتها فإن ما يوجد فيها من الأحاديث المرفوعة لا يبلغ عشر هذا المقدار.

والجواب: أنه ليس المراد بهذه الألوفاً كلها أحاديث متغايرة كما هو الظاهر وإنما يدخل في هذه الطرق المتعددة للحديث الواحد، فقد يروى الحديث الواحد بعشرة أسانيد وما هي في الحقيقة والواقع إلا طرق لحديث واحد، كما يدخل في هذه الألوفاً آثار الصحابة والتابعين وغيرهم، وهذه الآثار تعتبر من الأحاديث عند كثير من المحدثين وما أكثر ما روي من الآثار<sup>(١)</sup>.

## ٢١ - الطبقة:

### تعريفها لغة:

الطبقة في اللغة عبارة عن القوم المتشابهين.

### وفي الاصطلاح:

قوم تقاربوا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط، أي في لقاء الشيوخ، وذلك بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر.

و غالباً ما يكون التشابه في السن تشابهاً في لقاء الشيوخ، وفائدة معرفة الطبقات الأمن من تداخل المشتبهين باتفاقهما في الاسم والكنية والوقوف على التدليس والاطلاع على حقيقة العنينة<sup>(٢)</sup>؛ هل هي سماع أو إرسال، ومعرفة المرسل والمنقطع ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>.

### وقد اختلفت أنظار العلماء في تقسيم الرواة إلى طبقات:

فمنهم من عد الصحابة كلهم طبقة واحدة، وجعل التابعين بعدهم طبقة ثانية، ثم الذين بعدهم طبقة ثالثة، واستشهدوا على هذا التقسيم بقوله ﷺ:

« خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم »<sup>(٤)</sup>، فذكر بعد قرنيه قرنين أو ثلاثة.

(١) راجع تدريب الراوي (٤٨/١ - ٥٢) وانظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٢٠ - ٢٣) بتصرف.

(٢) أي أداء الحديث بلفظ: عن.

(٣) انظر المختصر في علم رجال الأثر (ص ١٨ - ٢٠).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، فضائل أصحاب النبي ﷺ، والرفاق والأيمان، مسلم في فضائل الصحابة، وأبو داود في السنة، والترمذي في الفتن والشهادات والمنقب، ابن ماجه في الأحكام، وأحمد في مسنده والحديث عند البخاري في كتاب الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا شهد. فتح الباري (٥/٢٥٨) ط. السلفية.

ومنهم من يقسم الصحابة إلى طبقات ثم يمضي إلى التابعين فمن بعدهم؛ فيصنف كل جماعة منهم في طبقات. وهم بهذا ليسوا متفقين على أن القرن مائة عام بل منهم من يجعله أربعين عاماً فقط أو أن الضابط في هذا هو ما سبق من تعريف الطبقة وهو اجتماع أفراد تلك الجماعة في صفة واحدة<sup>(١)</sup>.

ومن ألف في الطبقات؛ الأئمة: مسلم، والنسائي، محمد بن سعد كاتب الواقدي<sup>(٢)</sup>، خليفة بن خياط<sup>(٣)</sup>، وغيرهم.

## ٢٢ - الصحابي:

تعريفه لغة:

الصحبة في اللغة: المعاشرة والملازمة، قال في القاموس: صحبه كسمعه صحابة - بالفتح والكسر - وصحبه عاشره.

وفي الاصطلاح:

اختلف المحدثون والأصوليون في معنى الصحابي الاصطلاحي:

١ - قال المحدثون: هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به بعد بعثته حال حياته ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة على القول الأصح.

٢ - وقال الفقهاء والأصوليون: هو من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثر لقاءه به على طريق التبعية له والأخذ عنه.

وكان المحدثين نظروا إلى شرف منزلة النبي ﷺ فأعطوا كل من رآه ولقيه حكم الصحبة<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع: المختصر في علم رجال الأثر، علوم الحديث ومصطلحه (ص ٣٤٩، ٣٥٠).

(٢) الحافظ أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولا هم البصري نزيل بغداد المعروف بكاتب الواقدي صحبه زماناً وكتب له يعرف به، توفي سنة (٢٣٣هـ) وقيل: سنة (٢٣٥هـ) وكتابه يسمى الطبقات الكبرى؛ جمع فيه الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى وقته فأجاد وأحسن، ولا تذكر كتب الطبقات إلا ويحضر في ذهن كتاب ابن سعد هذا، وقد تحفظ ابن الصلاح على الطبقات الكبرى فقال: هو كتاب حفيظ كثير الفوائد وهو ثقة غير أنه كثير الرواية عن الضعفاء ومنهم - أي الضعفاء - الواقدي وهو محمد بن عمر الذي لا ينسبه إجماعاً.

(٣) والكتاب يسمى: طبقات الرواة، وصاحبه أبو عمرو وخليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري - نسبة إلى العصفري الذي يصبغ به الثياب - البصري المعروف بشباب الحافظ أحد شيوخ البخاري، توفي سنة (٢٣٠هـ) وقيل: (٢٤٠هـ) وقيل: (٢٤٦هـ).

(٤) الكفاية في علم الرواية (ص ٥١)، والإصابة (١/٤، ٥) محاضرات في علوم الحديث (ص ١٣١).

وهناك تعريفات أخرى في بيان حد الصحابي تركناها لعدم الإطالة<sup>(١)</sup>.  
ومعرفة الصحابة علم كبير وفن عظيم الفائدة؛ وذلك لمعرفة المتصل من المرسل من الأحاديث؛

وتعرف الصحبة بعدة أمور:

( أ ) التواتر: كأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وبقية العشرة المبشرين بالجنة.

( ب ) الشهرة: كضمام بن ثعلبة وعكاشة بن محصن.

( ج ) إخبار الصحابي بذلك.

( د ) إخبار ثقة من التابعين.

( هـ ) إخباره عن نفسه وكانت دعواه ممكنة وعدالته ثابتة<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلفت أنظار العلماء للصحابة هل هم طبقة واحدة أم عدة طبقات:

١ - فمنهم من نظر إلى الصحابة من حيث اشترآهم في شرف الصحبة فجعلهم طبقة واحدة؛ كالإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي<sup>(٣)</sup>.

٢ - ومنهم من نظر إليهم باعتبار سبقهم إلى الإسلام والهجرة وشهودهم المشاهد الفاضلة فجعلهم طبقات.

وقد استدلوا لهذا بقول الله سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلَوْا وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى...﴾ [الحديد: ١٠].

وبقول النبي ﷺ: «لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»<sup>(٤)</sup>.

وغير ذلك مما ورد فيه تفضيل أهل بدر والحديبية على غيرهم، وذكر فضائل بعض

(١) لمزيد من التفصيل راجع المنهج الحديث في علوم الحديث - قسم الرواة (ص ٢٢، ٢٣) والتدريب (٢/ ٢١٢).

(٢) وذلك كأن يدعي الصحبة قبل مائة سنة من بعد وفاته ﷺ، أما إذا ادعاه في زمن متأخر فلا يقبل خبره؛ مثل رتن الهندي فإنه ادعى الصحبة بعد الستائة للهجرة وهو في الحقيقة شيخ دجال كما قال عنه في الميزان (٢/ ٤٥).

(٣) الإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي صاحب التصانيف؛ ومن أشهرها: المسند الصحيح وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار، وكتابه يسمى الصحابة - وهو في مجلد - توفي - رحمه الله - سنة (٣٥٤هـ).

ترجمته في طبقات الحفاظ (ص ٣٧٤)، ميزان الاعتدال (٣/ ٥٠٦).

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، ومسلم فيه، وأبو داود في السنة، والترمذي في المناقب وابن ماجه في المقدمة، وأحمد في (٣/ ١١)، ولفظه عند البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً. فتح الباري (٧/ ٢١). ط. السلفية.

الصحابة، ومن ذهب إلى جعل الصحابة طبقات:

( أ ) ابن سعد؛ وقد جعلهم خمس طبقات.

( ب ) الحاكم؛ وقد جعلهم اثنتي عشرة طبقة.

( ج ) ابن حجر العسقلاني؛ وقد جعلهم اثنتي عشرة طبقة أيضًا<sup>(١)</sup>.

٢٢ - التابعي:

تعريفه لغة:

التابعي اسم فاعل من تبع - نسبة لتابع - وذلك لأنهم تبعوا الصحابة في الزمن؛ أي جاءوا بعدهم أو تبعوهم في الأخذ والتحمل؛ فالصحابة أخذوا من الرسول ﷺ وتحملوا عنه، وهم تحملوا عن الصحابة وأخذوا منهم، أو تبعوهم في الإسلام والعمل بشرائعه والقدوة بهم في أعمالهم وأخلاقهم<sup>(٢)</sup>.

واصطلاحًا:

اختلف العلماء في تحديد حدِّ جامع يفصل بين التابعي وغيره وأخصها قولان:

١ - عرفه الحاكم وتبعه ابن حجر بأنه: من لقي الصحابي وإن لم يصحب - أي لم تطل صحبته له - قال ابن الصلاح: وهو أقرب من تعريف غيره، وقال النووي: وهو الأظهر.

٢ - وعرفه الخطيب بأنه: من صحب صحابيًا ولا يكتفى فيه بمجرد اللقي بل لا بد من طول الصحبة والرواية عنه. بخلاف الصحابي فإنه يُكتفى فيه بمجرد اللقاء<sup>(٣)</sup>.

ولعل السر في هذه التفرقة هو ما أوضحناه من شرف منزلة النبي ﷺ وقوة تأثيره فيمن يلقاه؛ فالاجتماع به يؤثر في النور القلبي والانشراح الصدري واستقامة السلوك أضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار.

قال العراقي في ألفيته مشيرًا إلى القولين السابقين:

والتابع اللاقي لمن صحبا وللخطيب حده أن يصحبا

(١) تدريب الراوي (٢/ ٢٢٢).

(٢) ولعلمهم استمدوا هذه التسمية من قول الله ﷻ: ﴿وَالسَّيْفُورُ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ...﴾ [التوبة: ١٠٠].

(٣) وهناك أقوال أخرى يمكن مراجعتها في: التدريب (٢/ ٢٣٥)، والمنهج الحديث - قسم الرواة (ص ٣٨).



وفائدة معرفة التابعي: هو ما قدمناه في الصحابي من معرفة المتصل من المرسل من الأسانيد، وقد اختلفت أنظار العلماء في عدد طبقات التابعين كما اختلفوا في عدد طبقات الصحابة، فمنهم من جعلهم طبقة واحدة ومنهم من جعلهم طبقات:

- ١ - أبو حاتم بن حبان البستي؛ فقد جعلهم طبقة واحدة كما جعل الصحابة؛ وذلك لأنهم اشتركوا في أمر واحد يجمعهم وهو رؤيتهم للصحابة واجتماعهم بهم.
- ٢ - مسلم بن الحجاج؛ وقد جعلهم ثلاث طبقات.
- ٣ - محمد بن سعد؛ وقد جعلهم أربع طبقات<sup>(١)</sup>.
- ٤ - الحاكم؛ وقد جعلهم خمس عشرة طبقة<sup>(٢)</sup>.

## ٢٤ - المخضرم :

تعريفه لغة:

أصل الخضرمة القطع، والمخضرم هو الذي عاش نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الإسلام سواء أدرك الصحابة أم لا.

واختلف في ضبط ( مخضرم ) فقيل: بضم الميم وفتح الراء اسم مفعول من خضرم، مأخوذ من الخضرمة بمعنى القطع؛ لأنهم خضرموا أي قطعوا عن نظرائهم الذين أدركوا الصحبة وغيرها.

وقيل: مخضرم - بضم الميم وكسر الراء - اسم فاعل؛ لأن الواحد منهم كان إذا أسلم خضرم أذن ناقته، أي قطعها علامة على إسلامه؛ فيكون في أمن بذلك، وقيل غير ذلك<sup>(٣)</sup>.

## واصطلاحاً:

هو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي ﷺ وأسلم ولم يره.

والمخضرمون: من التابعين على الصحيح. وقد عددهم الإمام مسلم فبلغ بهم عشرين نفساً، وزاد عليهم ابن الصلاح آخرين، وأوصل العراقي الزائدين إلى عشرين آخرين<sup>(٤)</sup>.

(١) وقد نظر ابن سعد إلى البلدان والأقاليم فقسّمهم تقسيماً آخر إلى طبقات باعتبار أقاليمهم؛ فهناك طبقة المكين وطبقة المدنيين والبصريين وهكذا.

(٢) الباعث الحثيث (ص ١٩١)، تيسير مصطلح الحديث (ص ٢٠١).

(٣) الباعث الحثيث (ص ١٩٣)، الوسيط (ص ٥٤٤).

(٤) تدريب الراوي (٢/ ٢٣٨ - ٢٤٠) وقد عدد هناك أسماء هؤلاء المخضرمين، ثم قال: وأرجو أن أفردهم في مؤلف إن شاء الله تعالى.

## ٢٥ - الحديث القدسي:

تعريفه لغة:

القدسي نسبة إلى القدس - بضمين أو بإسكان الثاني - وهو الطهر، والأرض المقدسة: المطهرة، وتقدس الله أي تنزهه، والتقديس: التعظيم.

وإما نسبة إلى القدوس وهو اسم من أسماء الله - تعالى - ومعناه: الطاهر<sup>(١)</sup>.

واصطلاحاً:

هو ما أسنده النبي ﷺ وأضافه إلى ربه ﷻ من غير القرآن.

وهو تارة يكون بواسطة جبريل وتارة بالوحي أو بالإلهام أو بالمنام؛ مفوضاً إليه التعبير بأي عبارة شاء من أنواع الكلام.

وهو بهذا سمي حديثاً؛ لأنه من أخبار النبي ﷺ ومن حكايته له عن ربه، وسمي قدسياً؛ لأنه أسند إلى الله - تعالى - من حيث أنه المتكلم به والمنشئ له، فنسبته إليه - سبحانه - نسبة إنشاء<sup>(٢)</sup>.

أسماءه:

(أ) يسمى الحديث القدسي نسبة إلى القدس.

(ب) ويسمى الحديث الإلهي نسبة للإله.

(ج) ويسمى الحديث الرباني نسبة للرب ﷻ<sup>(٣)</sup>.

الصيغ التي يروى بها الحديث القدسي:

١ - أن يقول الراوي: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه.

وهي عبارة السلف ومن ثم أثرها النووي، رحمه الله تعالى.

٢ - أن يقول الراوي: قال الله - تعالى - فيما رواه عنه رسول الله ﷺ.

٣ - أن يقول الراوي: قال النبي ﷺ: قال الله - تعالى - أو إن الله تعالى يقول،

أو حكاية، أو فيما يحكيه عن ربه. وكلها بمعنى واحد<sup>(٤)</sup>.

(١) المصباح المنير وترتيب القاموس المحيط؛ مادة قدس.

(٢) الأحاديث القدسية، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (ص ٥) بتصرف.

(٣) المصدر السابق (ص ٩).

(٤) المصدر السابق (ص ٧).

القرآن - الحديث القدسي - الحديث النبوي:

كل ما أخبر به النبي ﷺ أو تلفظ به لا يخلو:

١ - إما أن يكون قرآنًا.

٢ - أو أن يكون حديثًا قدسيًا.

٣ - أو أن يكون حديثًا نبويًا.

أما القرآن الكريم: وهو كلام الله - تعالى - المنزل على محمد ﷺ المتعبد بتلاوته المتحدي بأقصر سورة منه المنقول إلينا تواترًا؛ فلا خلاف بين العلماء في أن لفظه ومعناه من عند الله تعالى.

وأما الحديث القدسي: - وقد عرفت تعريفه - فلا خلاف بينهم في أن معناه من عند الله تعالى وإنما الخلاف بينهم في لفظه:

١ - فقال جمع منهم: إن لفظه من عند الله تعالى كالقرآن؛ ولذلك أضيف إليه سبحانه فقيل: قدسي، وقيل فيه: قال الله - تعالى - وكذلك الضمائر في نسبتها إليه - تعالى - في مثل قوله: « إذا ابتليت عبدي » وقوله: « يا عبادي لو أن أولكم... » إلخ، فإنها لا تليق إلا بالله ﷻ.

٢ - وقال آخرون: إن لفظ الحديث القدسي من الرسول ﷺ، ولم ينزل عليه من قبيل الله - تعالى - باللفظ إلا القرآن لتمييزه عن بقية أنواع الوحي بأنه معجز من أوجه كثيرة، ومنها إعجازه اللفظي والبياني، والحديث القدسي غير معجز.

وقال الطيبي: القرآن هو اللفظ المنزل به جبريل على النبي ﷺ، والقدسي إخبار الله ﷻ بمعناه بالإلهام أو بالمنام، فأخبر النبي ﷺ أمته بعبارة نفسه، وسائر الأحاديث لم يضيفها إلى الله - تعالى - ولم يروها عنه تعالى<sup>(١)</sup>.

وقال المرحوم الشيخ محمد عبد الله دراز: وكذلك الحديث القدسي إن قلنا إنه منزل بمعناه فقط، وهذا أظهر القولين فيه عندنا؛ لأنه لو كان منزلاً بلفظه لكان له الحرمة والقدسية في نظر الشرع ما للنظم القرآني؛ إذ لا وجه للترقية بين لفظين منزلين من عند الله ﷻ فكان من لوازم ذلك وجوب المحافظة على نصوصه وعدم جواز روايته بالمعنى إجماعاً، وحرمة مس المحدث لصحيفته ولا قائل بذلك كله، وأيضاً فإن القرآن

(١) قواعد التحديث (ص ٦٦).

لما كان مقصودًا منه مع العمل بمضمونه شيء آخر - وهو التحدي بأسلوبه والتعبد بتلاوته - أُحتيج لإنزال لفظه، والحديث القدسي لم ينزل للتحدي ولا للتعبد بل لمجرد العمل بما فيه وهذه الفائدة تحصل بإنزال معناه؛ فالقول بإنزال لفظه قول بشيء لا داعي في النظر إليه ولا دليل في الشرع عليه.

اللهم إلا ما قد يلوح من إسناد الحديث القدسي إلى الله بصيغة: « يقول الله تبارك وتعالى » لكن القرائن التي ذكرناها آنفًا كافية؛ في إفساح المجال لتأويله بأن المقصود نسبة مضمونه لا نسبة ألفاظه، وهذا تأويل شائع في العربية؛ فإنك تقول حيثما تنثر بيتًا من الشعر: يقول الشاعر كذا، وتقول حينما تفسر آية من كلام الله تعالى - بكلام من عندك: يقول الله تعالى كذا.

وعلى هذه القاعدة حكى الله - تعالى - عن موسى وفرعون وغيرهما مضمون كلام بألفاظ غير ألفاظهم وأسلوب غير أسلوبهم ونسب ذلك إليهم<sup>(١)</sup>.

الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي: قد يُشكّل على البعض اختلاط الحديث القدسي بالقرآن وعدم التفريق بينهما، خاصة عند من يقول بأن كليهما لفظه ومعناه من عند الله - تعالى - وتلك الفروق هي في نفس الوقت تميز بها القرآن الكريم على الحديث القدسي نجملها فيما يلي:

١ - إن القرآن الكريم لا يكون إلا بوحى جلي، أما الحديث القدسي فقد يكون بوحى خفي كالإلهام والمنام.

٢ - القرآن الكريم معجز للإنس والجن، متحدّى بأقصر سورة منه، محفوظ من التغيير والتبديل بحفظ الله - تعالى - له... والحديث القدسي ليس كذلك.

٣ - القرآن الكريم يتعبد بتلاوته بفهم وبغير فهم... والحديث القدسي ليس كذلك.

٤ - القرآن الكريم تحرم روايته بالمعنى والحديث القدسي ليس كذلك.

٥ - القرآن الكريم يحرم على المحدث مسه، وعلى الجنب تلاوته... والحديث القدسي ليس كذلك.

٦ - القرآن الكريم نقل إلينا لفظه بطريق التواتر عن النبي ﷺ... أما الحديث القدسي فقد ينقل إلينا بطريق الأحاد عن النبي ﷺ.

٧ - القرآن الكريم يحرم بيعه عند الإمام أحمد ويكره عند الإمام الشافعي... والحديث القدسي ليس كذلك.

٨ - القرآن الكريم تتعين قراءته في الصلاة ولا تصح للقادر عليها إلا بها... والحديث القدسي ليس كذلك.

٩ - القرآن الكريم يسمى قرآنًا، وتسمى الجملة منه آية، ويسمى مقدار مخصوص من الآيات سورة، والحديث القدسي ليس كذلك.

١٠ - أن القرآن الكريم جاحده كافر بخلاف الحديث القدسي؛ فجاحد غير المتواتر منه ليس بكافر.

١١ - أن القرآن الكريم لا يضاف إلا إلى الله ﷻ، بخلاف الحديث القدسي؛ فقد يضاف إلى الله - تعالى - لأنه المتكلم به أولاً؛ فيقال فيه: قال الله تعالى. وقد يضاف إلى النبي ﷺ لأنه المخبر عن ربه فيقال: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه<sup>(١)</sup>.

وأما الحديث النبوي:- وقد عرفت تعريفه أيضًا - فلا خلاف بين العلماء في أن لفظه من عند النبي ﷺ وإنما الخلاف في معناه:

١ - قال الشيخ دراز: أما الأحاديث النبوية بحسب ما حوته من المعاني فتنقسم إلى قسمين:

قسم توقيفي: استنبطه النبي ﷺ بفهمه في كلام الله أو بتأمله في حقائق الكون، وهذا القسم ليس كلام الله - تعالى - قطعًا.

وقسم توقيفي: تلقى الرسول مضمونه من الوحي فبينه للناس بكلامه؛ وهذا القسم وإن كان ما فيه من العلوم منسوبة إلى معلمه وملهمه - سبحانه - لكنه - من حيث هو كلام - حري بأن ينسب إلى الرسول ﷺ؛ لأن الكلام إنما ينسب إلى واضعه وقائله الذي ألفه على نحو خاص، ولو كان ما فيه من المعنى قد تواردت عليه الخواطر وتلقاه الآخر عن الأول؛ فالحديث النبوي إذاً خارج بقسميه عن القيد الأول - أي عن كونه كلام الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

٢ - قال ابن حجر: - بعد أن تحدث عن الأحاديث القدسية - قال: واختلف في بقية

(١) انظر قواعد التحديث (ص ٦٥) الأحاديث القدسية (ص ٥ - ٩).

(٢) النبأ العظيم (ص ١٠، ١١).

السنة هل كل السنة بوحى أم لا؟ وآية: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ [النجم: ٣] تؤيد الأول ومن ثم قال ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»<sup>(١)</sup>، والقول الراجح والأولى بالقبول أن الحديث النبوي لفظه ومعناه من النبي ﷺ، وهذا لا يتنافى مع وصف الله ﷻ له: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾.

الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي: قد يشكل على البعض التمييز بينهما، خاصة عند من يرون أن لفظهما من عند النبي ﷺ وإليك الفروق:

١ - أن الحديث القدسي معناه كله من عند الله - تعالى - ولا يكون إلا بنوع من أنواع الوحي، أما الحديث النبوي فقد عرفت أن منه ما كان معناه من عند الله - تعالى - وهو «التوقيفي» بينه النبي ﷺ للناس بألفاظ من عنده ولهذا نسب إليه. ومنه ما كان معناه من عند النبي ﷺ وهو (التوقيفي) الذي استنبطه النبي ﷺ باجتهاده إلا أن الله ﷻ لا يقر رسوله ﷺ في اجتهاده على خطأ، وهذا القسم نادر في السنة.

٢ - أن الحديث القدسي معناه - غالباً - ما يتعلق بتزويه ذات الله - تعالى - وصفاته وبيان عظمته وإظهار رحمته، وسعة ملكه، وكثرة عطائه... إلى غير ذلك مما سنعرفه من نماذج الأحاديث القدسية. أما الحديث النبوي فإنه - غالباً - ما يتعلق بما يصلح العباد والبلاد، وبيان الحلال والحرام، والترغيب والترهيب إلى غير ذلك.

٣ - أن الحديث القدسي لا بد فيه من بيان نسبته إلى الله ﷻ، أما الحديث النبوي فنسبته إلى النبي ﷺ لأنه القائل والحاكمي عن نفسه.

شبهة والرد عليها:

قد عرفت أن الحديث القدسي معناه من عند الله - تعالى - وأن الحديث النبوي في الجانب التوقيفي منه - وهو الغالب - معناه من عند الله - تعالى - فلماذا لم نسّم النبوي بالقدسي لهذا المعنى؟

أجاب الشيخ دراز عن هذه الشبهة بقوله:

فإن زعمت أنه لو لم يكن في الحديث القدسي شيء آخر مقدس وراء المعنى لصح لنا أن نسّم بعض الحديث النبوي قدسياً أيضاً لوجود هذا المعنى فيه.

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، أحمد في مسنده (١٣١/٤)، وانظر الأحاديث القدسية (ص٦، ٧).

فجوابه: أننا لما قطعنا في الحديث القدسي بنزول معناه لورود النص الشرعي على نسبته إلى الله بقوله ﷺ: قال الله تعالى كذا؛ سميناه قدسياً لذلك، بخلاف الأحاديث النبوية؛ فإنها لما لم يرد فيها مثل هذا النص؛ جاز في كل واحد منها أن يكون مضمونه معلماً بالوحي وأن يكون مستنبطاً بالاجتهاد والرأي، فسمي الكل نبوياً وقوفاً بالتسمية عند الحد المقطوع به، ولو كانت لدينا علامة تميز لنا قسم الوحي لسميناه قدسياً كذلك<sup>(١)</sup>.

### عدد الأحاديث القدسية والكتب المؤلفة فيها:

الأحاديث القدسية قليلة العدد - إذا قورنت بالأحاديث النبوية، وقد اعتنى كثير من العلماء بتتبعها وجمعها فمنهم من أوصلها إلى مائة ومنهم من زاد بها على المائتين

ومن الكتب المؤلفة في الأحاديث القدسية:

١ - الأحاديث القدسية الأربعينية؛ صنفه مُلا علي القاري، وجمع فيه أربعين حديثاً قدسياً وعزا روايتها إلى من خرَّجها.

٢ - الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية؛ لمؤلفه عبد الرؤوف المناوي، جمع فيه مائتين واثنين وسبعين حديثاً قدسياً.

٣ - مشكاة الأنوار فيما روي عن الله - سبحانه - من الأخبار؛ ألفه أبو عبد الله محمد ابن علي بن العربي الطائي، جمع فيه واحداً ومائة حديث.

٤ - الأحاديث القدسية؛ ألفه لجنة من العلماء وقام بطبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وهو كتاب يشتمل على الأحاديث القدسية الموجودة بالكتب السبعة: البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه - موطأ مالك، وقد احتوى على أربع مائة حديث.

### حكم الحديث القدسي:

الحديث القدسي قد يكون باعتبار سنده: صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً حسب تمكنه من نسبته إلى النبي ﷺ الذي بلغه عن ربه؛ لذا فإن بعض العلماء يستحسن ذكره في تقسيم الحديث من حيث نسبه إلى قائله فينقسم بهذه النسبة إلى: قدسي - مرفوع - موقوف - مقطوع؛ وذلك لأنه إن نسب إلى الله ﷻ كان قدسياً، وإن رفع إلى النبي ﷺ كان مرفوعاً،

وإن وقف على الصحابي كان موقوفاً، وإن قطع على التابعي كان مقطوعاً، وكلها قابلة لدراسة السند لإثبات صحتها من عدمها<sup>(١)</sup>.

### أمثلة من الأحاديث القدسية:

١ - ما رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله - تبارك وتعالى - قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه؛ فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن أستعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن؛ يكره الموت، وأنا أكره مساءته»<sup>(٢)</sup>.

٢ - ما رواه البخاري بسنده عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ يرويه عن ربه: «إذا تقرب العبد إليَّ شبراً تقربت إليه ذراعاً، وإذا تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً، وإذا أتاني يمشي أتيته هرولة» ورواه مسلم جزءاً من حديث<sup>(٣)</sup>.

٣ - ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما بسنديهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله ﻻ يكره: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني؛ إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم، وإن تقرب إليَّ شبراً تقربت منه ذراعاً» الحديث<sup>(٤)</sup>.

٤ - ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما بسنديهما عن زين بن خالد الجهني قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية في إثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال: «أتدرون ماذا قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر؛ فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب؛ وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب»<sup>(٥)</sup>.

(١) مقتبس من الوسيط (ص ٢١٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الرقائق، باب: التواضع (١١/ ٣٤٠، ٣٤١) من فتح الباري، ط. السلفية.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب: ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه، ومسلم في كتاب التوبة: باب: فرح الله بتوبة عبده.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب: قوله تعالى: ﴿وَيَحذِرُكُمْ اللَّهُ فَتَسَهُمُ﴾، وقوله جل ذكره: ﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا تَعْلَمْ مَا فِي نَفْسِكَ﴾، مسلم في كتاب التوبة، باب: فرح الله بتوبة عبده.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: يستقبل الإمام الناس إذا سلم، وفي المغازي كذلك عن أبي هريرة، =



٥ - ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن أبي ذر الغفاري عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ أنه قال: « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا، يا عبادي، كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم، يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي كلكم عارٍ إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم، يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً؛ فاستغفروني أغفر لكم، يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص من ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر، يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها؛ فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه »<sup>(١)</sup>.

٦ - ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: « يقول الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك؛ من عمل عملاً أشرك معي فيه غيري تركته وشركه »<sup>(٢)</sup>.

٧ - ما رواه البخاري في صحيحه بسنده عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: « يقول الله تبارك وتعالى: إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها، فإن عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها من أجلي فاكتبوها له حسنة، وإذا أراد أن يعمل حسنة فلم يعملها فاكتبوها له حسنة، فإن عملها فاكتبوها بعشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف »<sup>(٣)</sup>.

٨ - ما رواه الترمذي في صحيحه بسنده عن معاذ بن جبل ؓ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « قال الله ﷻ: المتحابون في جلالي لهم منابر من نور، يغطهم النبيون والشهداء ».

قال الترمذي: حديث صحيح<sup>(٤)</sup>.

= وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء.

(١) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم (٥/٤٣٩، ٤٤٠) ط. الشعب.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الزهد، باب: تحريم الرياء، عن أبي هريرة.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ ﴾، (١٣/٤٦٥) ط. السلفية.

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الزهد، باب: ما جاء في الحب في الله (٤/٥٩٧) ط. مصطفى الحلبي المحققة.

٩ - ما رواه البخاري في صحيحه بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:  
« قال الله تعالى: يسب ابن آدم الدهر، وأنا الدهر؛ بيدي الليل والنهار »<sup>(١)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، تفسير سورة الجاثية، باب: ﴿ وَمَا يَلِكُ إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ عن أبي هريرة.





## تقسيم الخبر باعتبار عدد رواته

ينقسم الخبر بالنظر إلى عدد رواته ونَقَلْتِهِ التي توصله إلينا إلى قسمين:

الأول: المتواتر.

الثاني: الآحاد.

ووجه الحصر في هذين القسمين هو:

- أن الحديث إن كان له طرق كثيرة بلا حصر عدد معين فيها فهو المتواتر.
  - وإن كان له طريق أو طرق محصورة بعدد معين فهو الآحاد.
- وتحت كل من المتواتر والآحاد أقسام.
- وإليك التفصيل بعد الإجمال:



## المتواتر

### تعريفه:

لغة: هو اسم فاعل مشتق من التواتر أي التتابع، تقول: تواتر المطر؛ أي تتابع نزوله.  
 قال في القاموس: التواتر؛ التتابع أو مع فترات.  
 وقال الراغب: والتواتر؛ تتابع الشيء وتراً أو فرادى. اهـ.  
 ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: ٤٤]. أي واحداً بعد واحد بفترة  
 بينهما، وتواتر الخبر؛ مجيء المخبرين به واحداً بعد واحد من غير اتصال.  
 واصطلاحاً: ما رواه جمع كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم في كل  
 طبقة من طبقاتهم، وأن يكون مستند انتهائهم الحس، ويصحح خبرهم إفادة العلم بنفسه  
 لسامعه<sup>(١)</sup>.

### ومعنى التعريف:

هو الحديث الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون يحكم العقل عادة  
 باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر، وأن ينتهي سندهم  
 بالإخبار عن أمر محسوس يدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة.  
**شروطه:**

من شرح التعريف يتبين لنا شروط المتواتر وهي:

الأول: أن يرويه جمع كثير؛ وقد اختلف في هذا الجمع الكثير الذي يحصل به التواتر هل  
 هو محدد بعدد معين أم لا؟

فقال قوم: هو محدد بعدد معين، ثم اختلفوا بعد ذلك في تحديد ذلك العدد:

١ - فمنهم من قال: إنه أربعة أو أكثر، واستدلوا بأن الأربعة أول زيادة في العدد على  
 أدنى الجمع؛ فيطلق عليه أنه جمع كثير، واعتراض بأن الأربعة لا تكفي في تواتر الخبر؛ لأنهم  
 يحتاجون إلى من يزيكهم فيما لو شهدوا على أحد بالزنا.

(١) نزهة النظر (ص ١٩)، قواعد التحديث (ص ١٤٦).

٢ - وقال قوم: إنه خمسة فأكثر، واستدلوا بأنه أول عدد يكتفى به عن الكثرة في كلام العرب.

٣ - وقال قوم: إنه عشرة فأكثر، واستدلوا بأنه أول مزيد من آحاد الأعداد وأول جموع الكثرة.

٤ - وذهب بعضهم إلى أنه اثنا عشر فأكثر، واستدلوا بأن هذا عدد النقباء الذين بعث بهم بنو إسرائيل إلى الكنعانيين بالشام ليكونوا طليعة لهم يستكشفون لهم ويعرفون أحوالهم كما يشير إلى ذلك قوله - تعالى - ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢].

ووجه الاستدلال بهذه الآية أن اختيار هذا العدد لإرساله إلى الكنعانيين كي يعرفوا أحوالهم ليخبروا بها قومهم فيصدقوهم - دليل على أن هذا العدد يفيد العلم لسامعه ولا يكفي دونه.

٥ - وذهب قوم إلى أنه عشرون فأكثر؛ مستدلين بقوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الأنفال: ٦٥]. ووجه الدلالة من ذلك أن الله - تعالى - أخبرنا في هذه الآية أن العشرين من المؤمنين يمكن أن يقاتلوا المائتين من الكافرين ويغلبوهم إذا ما كانوا صابرين، والعلم بصبرهم إنما يُعرف منهم ويتوقف على إخبارهم لنا به، فدل ذلك على أن خبر العشرين يكفي في إفادتنا العلم بما أخبروا به.

٦ - وذهب قوم إلى أنه أربعون فأكثر؛ مستدلين بقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]. ووجه الدلالة من الآية أن الله - تعالى - أراد أن يثبت بها رسوله ﷺ ويطمئن بها قلبه، فأخبره بأن من اتبعه من المؤمنين يكفونه في ذلك، وكان الذين اتبعوه من المؤمنين يومئذ - كما يقول المفسرون - أربعين<sup>(١)</sup>.

ثم إن تثبيت قلب الرسول ﷺ واطمئنانه يستدعي أن يعلم باتباعهم له، وذلك إنما يكون عن طريق إخبارهم لهم باتباعه، فدل ذلك على أن إخبار هذا العدد لهم كافٍ في إفادته العلم بذلك.

٧ - وذهب قوم إلى أنه سبعون فأكثر، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]. ووجه الاستدلال بالآية أن موسى ﷺ اختار هذا العدد بالذات من قومه ليعتذروا إلى الله - تعالى - عمًا وقع من قومهم من عبادة العجل

وليسمعوا كلام الله - تعالى - من أمر ونهي فيخبروا قومهم إذا رجعوا بما سمعوا من كلام ربهم فيحصل لقومهم العلم بذلك، وتطمئن قلوبهم، وهذا يدل على أن هذا العدد بالذات الذي اختاره موسى عليه السلام يكفي في إفادتهم العلم المطلوب بما قاله ربهم لهم.

٨ - وذهب قوم إلى أنه ثلاثمائة وبضعة عشر، واستدلوا بعدد أصحاب طالوت وعدد أهل بدر - رضي الله عنهم - ووجه الدلالة من ذلك أن المسلمين يؤمنون بأن أهل بدر قد غفر الله - تعالى - لهم كما جاء في الحديث الصحيح الذي رواه الشيخان: « وما يدريك لعل الله قد اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم »<sup>(١)</sup>.

وهذا الإيمان يستدعي منهم معرفتهم بهم لأجل احترامهم ومعرفة قدرهم عند ربهم، ثم إن معرفة المسلمين لهم تتوقف على إخبارهم لنا عن أنفسهم بأنهم أهل بدر، فيكون إخبارهم لنا عن أنفسهم يفيدنا العلم بهم، وهذا يدل على أن هذا العدد بالذات هو الذي يكفي في إفادة العلم.

ومنهم من ذهب إلى القول بغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

٩ - وذهب آخرون بأن الجمع الكثير ليس محددًا في عدد معين؛ لأن المعتبر في تواتر الأخبار ليس في تحديد عدد معين من الرواة في كل طبقة من طبقاته، وإنما المعتبر أن تكون الرواة في كل طبقة من طبقاته من الكثرة بحيث يحيل العقل معها اتفاهم على الكذب أو صدوره منهم من غير قصد أيًا كان عددهم، فحصر العدد وتحديدده ليس بشرط في تواتر الخبر واستدلوا بأن القوة البشرية قاصرة في الحقيقة عن ضبط عدد معين يتأكد عنده بالذات حصول العلم بخبره لسامعيه.

وردوا على أصحاب الرأي الأول بما يأتي:

أولاً: أن إفادة كل عدد من هذه الأعداد المذكورة العلم المطلوب في موضوعه الذي ورد فيه لا يستلزم إفادة هذا العدد نفسه العلم في موضوع آخر.

ثانياً: أنه لا توجد مناسبة معقولة بين المدعى به والدليل الذي ساقوه للاستدلال به

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: فضل من شهد بدرًا، باب: غزوة الفتح وأخرجه في مواضع أخرى من كتب التفسير والأدب والاستنباط والجهاد، وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل حاطب بن أبي بلتعة وأهل بدر - رضي الله عنهم - ووافق البخاري ومسلمًا على إخرجه كل من أبي داود في كتاب الجهاد، السنة، الترمذي في كتاب التفسير، الدارمي في الرقائق وأحمد في مسنده.

(٢) نزهة النظر (ص ٢١)، علوم الحديث ومصطلحه (ص ١٤٧).



عليه حتى ولو كان آية من القرآن الكريم أو حديثًا صحيحًا.

والقول بعدم تحديد عدد معين هو القول الصحيح الذي عليه المحققون.

الثاني: أن يحيل العقل اتفاق الراوين للحديث على الكذب استحالة مبنية على حكم العادة ومجرى العرف كما يحيل وقوع الكذب منهم ولو من غير قصد له بأن يقع منهم على سبيل السهو أو الخطأ.

فاشترط هذا الأمر لأن الجمع الكثير وحده غير كافٍ في جعل الخبر متواترًا؛ فقد يكون الرواة للحديث كثيرين، ومع ذلك يجوّز العقل تواطؤهم على الكذب.

الثالث: أن يأخذ عن العدد الكثير عددًا مثله في كون العقل يحيل اتفاقهم على الكذب أو صدوره منهم من غير قصد، ويستمر ذلك في كل طبقة من طبقات السند من مبدئه إلى منتهاه.

الرابع: أن يكون مستند انتهاهم الحس، أي ينتهي خبر الرواة للحديث إلى أمر محسوس؛ كقولهم: رأينا أو سمعنا أو لمسنا... إلخ.

أما إذا كان مستند خبرهم العقل؛ كالقول بحدوث العالم فإنه لا يكون حينئذ متواترًا؛ لأن القضايا العقلية يمكن أن يدخلها الخطأ.

الخامس: أن يفيد الخبر العلم لسامعه؛ أي أن إفادته العلم من ذاته لا من قرائن خارجه عنه احتفت به؛ كأن يخبر جمع كثير عن جمع كثير بحيث يحيل العقل تواطؤهم على الكذب بموت شخص، وقد احتف بالخبر، قرائن خارجية كشقّ الجيوب ولطم الخدود فإن ذلك الخبر وإن أفاد العلم لسامعه بموت هذا الشخص فإنه لا يكون متواترًا؛ لأن علمك بالموت لم يأت من ذات الخبر بل من القرائن التي احتفت به<sup>(١)</sup>.

(١) هذه هي الشروط التي شرطها الجمهور في التواتر، غير أن هناك شروطًا أخرى زادها البعض، وهي ليست مجتمعة عليها بل هي آراء لأصحابها؛ ومنها:

- ١ - اشتراط الشيعة وجود الإمام المعصوم في جملة المخبرين، قاله الغزالي في المستصفى.
  - ٢ - اشتراط بعضهم أن تختلف أنسابهم؛ فلا يكونوا بني أب واحد.
  - ٣ - ألا يكونوا على دين واحد كاليهود.
  - ٤ - أن يكون في المخبرين أهل الذلة والمسكنة. وهذا شرط اليهود.
  - ٥ - أن يكون جملة المخبرين ممن يدين بدين الإسلام؛ فلا تقبل رواية الكافر، والظاهر يشهد لهذا الرأي، فإن العلماء اشتراطوا في جملة شروط الراوي: العدالة، وفي مقدمتها الإسلام.
- راجع توجيه النظر (ص ٥٠ - ٥٥).

## أقسام المتواتر:

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين:

الأول: متواتر لفظي.

الثاني: متواتر معنوي.

فالمتواتر اللفظي:

ما تواتر لفظه ومعناه؛ بمعنى أن يرويه جمع كثير يحيل العقل تواطؤهم على الكذب عادة أو صدوره منهم اتفاقاً عن مثلهم في كل طبقة من طبقاته، وأن يكون انتهاء سندهم الحسن، وأن يفيد العلم بنفسه إلى سامعه، وكان ما يرويه كل واحد من الجمع الكثير في كل طبقة من طبقاته عين ما يرويه الآخر منهم بلفظه؛ فيتحد لفظ الحديث المروي عند جميع الأفراد في كل الطبقات.

وسمي متواتراً لفظياً؛ لأن التواتر وقع على عين اللفظ المذكور في جميع الروايات.

مثاله: وخير مثال للمتواتر اللفظي حديث: « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »<sup>(١)</sup>. فقد رواه بهذا اللفظ بضعة وسبعون صحابياً؛ وهو جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب، وفيهم العشرة المبشرون بالجنة ثم رواه عنهم من طبقة التابعين جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب أيضاً، وهكذا ما زال عدد الرواة في كل طبقة يزداد حتى وصل إلى من خرجة في أصول كتب الحديث كالبخاري ومسلم وغيرهما.

والمتواتر المعنوي:

هو ما تواتر معناه دون لفظه؛ بمعنى أن يرويه جمع يحيل العقل تواطؤهم على الكذب عادة أو صدوره منهم اتفاقاً عن مثلهم في كل طبقة من طبقاته، وأن يكون انتهاء سندهم الحسن، وأن يفيد العلم بنفسه لسامعه، وكان ما يرويه كل واحد من الجمع الكثير في كل طبقة من طبقاته ليس هو عين ما يرويه الآخر بلفظه؛ فيختلف لفظ الحديث عند بعض الأفراد، ولكن تواردت ألفاظهم على معنى كلي مشترك بينهم اتفقت الروايات كلها على

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، وفي مواضع أخرى، وأخرجه مسلم في كتاب الزهد، باب: الثبوت في الحديث، وأخرجه أبو داود في كتاب العلم، باب: التشديد في الكذب على رسول الله ﷺ. وأخرجه الترمذي في كتاب العلم، باب: تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ، وأخرجه كثير من غير هؤلاء، ويكفي أنه رواه أكثر من سبعين صحابياً. منهم العشرة المبشرون بالجنة.

إفادته. وسمي متواتراً معنوياً؛ لأن التواتر وقع على المعنى الكلي المشترك المفاد من جميع ألفاظ الرواة.

مثاله: أحاديث رفع اليدين في الدعاء<sup>(١)</sup>، فقد صح عنه ﷺ نحو مائة حديث، كل حديث منها يفيد رفع يديه في الدعاء، لكن في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينهما - وهو رفع اليدين عند الدعاء - تواتر باعتبار مجموع الطرق<sup>(٢)</sup>.

### وجود التواتر:

اختلف العلماء في وجود المتواتر وعدمه على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب قوم إلى أن الحديث المتواتر في السنة المستوفي لشرائطه لا وجود له بالمرّة، وإنما الموجود هو الحديث الأحاد الذي قد يبلغ درجة الاستفاضة والشهرة<sup>(٣)</sup>.

والثاني: ذهب آخرون إلى أن الحديث المتواتر في السنة نادرٌ قليل يعز وجوده ومن هؤلاء ابن الصلاح؛ حيث قال في مقدمته: ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياه تطلبه<sup>(٤)</sup>.

الثالث: وذهب فريق ثالث إلى أن الحديث المتواتر في السنة له وجود كثير، وأيدوا ذلك بأنه يوجد بالفعل أحاديث متواترة كثيرة في كتب السنة المشهورة<sup>(٥)</sup>.

(١) قال السيوطي: روي عن النبي ﷺ نحو مائة حديث فيها رفع اليدين في الدعاء وقد جمعها في جزء لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك فيها - وهو رفع اليدين عند الدعاء - تواتر باعتبار المجموع. اهـ، وقد جمع المنذري أحاديث الدعاء في جزء، وفي شرح مسلم للنووي ثبت رفع يديه ﷺ للدعاء في مواطن الاستسقاء، وهي أكثر من أن تحصى، وأورد النووي في صفة الصلاة ثلاثين حديثاً متعمداً. اهـ. نظم المتناثر من الحديث المتواتر (ص ١٧٦، ١٧٧).

(٢) وقد زاد بعض العلماء أنواعاً أخرى للتواتر؛ منها:

١ - تواتر الإسناد؛ وهو تواتر المحدثين كحديث: «من كذب علي متعمداً».

٢ - تواتر الطبقة؛ كتواتر القرآن تلقاه جيل عن جيل، فهو لا يحتاج إلى إسناد.

٣ - تواتر العمل والتواتر؛ وهو أن يعمل بمسألة في كل قرن جمع غفير، مثل السواك وكثير من شعائر الإسلام. راجع نزهة النظر وهامشها (ص ٢٢).

(٣) ولعل ذلك هو الذي دعا ابن الصلاح أن يجعل المتواتر نوعاً من أنواع المشهور فقال: ومن المشهور المتواتر. المقدمة (ص ٢٦٥).

(٤) التقييد والإيضاح (ص ٢٦٥).

(٥) تدريب الراوي (١٧٨/٢).

والحق أنه يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة، لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد لوجدنا الأحاديث المتواترة قليلة جدًا بالنسبة لأحاديث الآحاد<sup>(١)</sup>.

ويمكن التوفيق بين الأقوال الثلاثة: بأن القائلين بعدم وجود الحديث المتواتر إنما أرادوا المبالغة في بيان قلته وندرة وجوده، وأن القائلين بعزلة وندرة الحديث المتواتر إنما أرادوا الأحاديث المتواترة تواترًا لفظيًا، وأن القائلين بكثرتهم إنما أرادوا الأحاديث المتواترة تواترًا معنويًا.

وهذا حق؛ لأن المتواتر لفظيًا قليل، وأهل الحديث لا يكادون يتفقون إلا على القليل منه، أما المتواتر معنويًا فكثير.

### حكمه:

اتفق العلماء على أن الخبر المتواتر يفيد العلم؛ وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع علمًا ضروريًا ويقينيًا يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقًا جازمًا كمن يشاهد الأمر بنفسه.

واتفقوا أيضًا أن الخبر المتواتر عن النبي ﷺ كله مقبول، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته، ويجب العمل به لأنه يفيد القطع بثبوت نسبة الحديث إلى النبي ﷺ؛ ولأن الرواة فيه قد بلغوا من الكثرة بحيث يحيل العقل في حكم العادة أن يكونوا كذابين.

ولذا قيل: من أنكر حديثًا متواترًا انعقد الإجماع على تواتره يخرج عن جماعة المسلمين، وإن لم ينعقد الإجماع على تواتره - بل وقع الخلاف فيه - يكون منكروه من الفاسقين.

### الشبه الواردة على المتواتر والرد عليها:

أثيرت حول المتواتر بعض الشبه التي تستهدف إنكاره وعدم إفادته العلم، بل عدم وجوده بالمرّة، وإليك أبرز هذه الشبه والرد عليها:

الشبهة الأولى: أن الخبر المتواتر لا يفيد علمًا ولو أفاد العلم لأفاد خبر اليهود وبعض النصراني العلم بقتل المسيح ﷺ وصلبه والتالي باطل؛ لأننا نعلم أنهم ما قتلوه وما صلبوه ولكن شُبّه لهم، وإذا بطل التالي بطل المقدم وهو إفادة الخبر المتواتر عند سامعه.

- والجواب عن هذه الشبهة: يجاب عنها بأن خبر اليهود بقتل المسيح وصلبه لم يكن متواتراً؛ لأن الرواة في أول السند ووسطه لم يبلغوا من الكثرة حدًا يحيل العقل عادة اتفاقهم على الكذب أو صدوره منهم اتفاقاً، فإن الذين رووه في أول السند كانوا أربعة أو ستة أو سبعة - على اختلاف في ذلك بينهم - والذين رووه في وسط السند؛ كذلك وهذا عدد لا يبلغ حد التواتر.

الشبهة الثانية: يرى البعض أنه لا يتصور اجتماع العدد الكثير على الإخبار بخبر واحد؛ وذلك لأن الناس تختلف أغراضهم وطباعهم وأمزجتهم وتباين مقاصدهم وآراؤهم وأغراضهم؛ فمنهم من يصدق ومنهم من ينزع إلى الكذب وهكذا؛ فلا يمكن إذاً اتفاق الكل على الصدق في خبر؛ فالمتواتر بهذه الصورة لا يتصور وجوده.

- والجواب عن هذه الشبهة: بأن هذا الزعم باطل وفيه إنكار لما هو مشاهد ملموس فإن اختلاف طبائع الناس وأمزجتهم لا يلزم منه عدم إفادة العلم؛ فمن المشاهد أمامنا أننا نرى اتفاق عدد كثير من الناس على الإخبار بأشياء كثيرة مع اختلاف الأمزجة والطبائع وبُعد الأماكن؛ وحصل العلم بها مع الاختلاف المذكور كالتصديق بالرسول والأنبياء وبأن بيت الله الحرام في مكة وأن بيت المقدس في فلسطين وأن محمداً ﷺ بُعث في الأميين وقاتل المشركين وهاجر إلى المدينة ودفن بها، إلى غير ذلك مما يجمع الناس عليه؛ فإنكار ذلك مكابرة وعناد.

الشبهة الثالثة: أنه يجوز على كل راوٍ من رواة المتواتر الكذب حالة انفراده، كما يجوز عليه الصدق، فإذا كان الكذب جائزاً حالة الانفراد، فإنه يجوز فيه حالة الاجتماع؛ وبذا يكون خبر المتواتر يمكن فيه الكذب.

- والجواب عن هذه الشبهة: أنه لا يلزم من إمكان الكذب في خبر الواحد إمكانه في خبر المجموع إذا كانوا من الكثرة بحيث يحيل العقل عليهم معها الكذب عادة بقصد أو بغير قصد.

فالمقطع بصدقه إنما هو الجملة لا كل واحد على حدة؛ فللجملة ما ليس لكل واحد؛ ومثال ذلك مما هو مشاهد محسوس (الحبل) فهو مكون من عدة شعرات كثيرة، وكل شعرة على حدة ليس لها من القوة ما يحمل شيئاً، ولكن شعرة مع الأخرى؛ وهكذا تفضي إلى قوة الحبل حتى يصبح من المتانة بحيث يحمل به الأشياء الثقيلة.

الشبهة الرابعة: أن الخبر المتواتر يمكن أن يقع فيه التناقض فيمكن لرواته أن يخبروا

بخبر معين ويمكن لخبر متواتر آخر أن يخبر رواته بخبر آخر معين يناقض الأول فيؤدي ذلك إلى وقوع التناقض فيه.

- والجواب عن هذه الشبهة: أن فرض وجود التناقض بين الأخبار المتواترة باطل؛ إذ يستحيل حدوث تناقض خبرين متواترين عادة؛ لأنه إذا حصل العلم بأحدهما بعد استيفاء جميع شروطه استحال حصول العلم بالثاني<sup>(١)</sup>.  
فائدة في الفرق بين المتواتر والمشهور:

كثيراً ما يشبه المتواتر بالمشهور الشائع، بل قد يشيع خبر لا أصل له فيظنه من لم يتبع أمره متواتراً؛ قال الحافظ: وفيه من الأخبار التي تشاع ولو كثر ناقلوها إن لم يكن مرجعها في أمر حسي عن مشاهدة أو سماع لا تستلزم الصدق فإن جزم الأنصاري وغيره ممن رآه عمر عند المنبر بأن النبي ﷺ قد طلق نساءه إنما كان بناء على ما توهموه من اعتراله ﷺ؛ فهو محمول على أنه قد شاع ذلك بينهم من شخص توهم ذلك فأشاع ذلك فشاع وتحديث الناس به<sup>(٢)</sup>.

وسياتي مزيد من التوضيح عند الكلام على المشهور.

أشهر المصنفات فيه:

اعتنى كثير من العلماء بجمع الأحاديث المتواترة وجعلها في مصنف مستقل ليسهل على الطالب الرجوع إليها، ومن هذه المصنفات:

- ١ - الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة، للسيوطي، وهو مرتب على الأبواب.
- ٢ - الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، للسيوطي، وهو اختصار للكتاب السابق.
- ٣ - قطف الأزهار، للسيوطي أيضاً، وهو اختصار للمختصر.
- ٤ - نظم المتناثر من الحديث المتواتر، لمحمد بن جعفر الكتاني<sup>(٣)</sup>.
- ٥ - لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، للزيدي<sup>(٤)</sup>.

(١) المستصفى من علم الأصول (١/١٣٨ - ١٤٠)، توجيه النظر (ص ٥٧ - ٦٤).

(٢) هامش النزهة (ص ٢١).

(٣) هو محمد بن جعفر الكتاني: صاحب الرسالة المستطرفة، فقيه محدث، كتابه هذا ضمَّته ثلاثمائة حديث عما هو متواتر لفظاً ومعنى.

(٤) أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي المصري، توفي (١٢٠٥هـ).

٦ - إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادات في نظم المتناثر من الحديث المتواتر، لأبي الفضل عبد الله الصديق الغماري<sup>(١)</sup>.

٧ - اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، لابن طولون<sup>(٢)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) أبو الفضل عبد الله بن محمد الصديق الغماري الحسيني؛ مؤلفاته كثيرة في التفسير والحديث والأصول والفقه والمواعظ.

(٢) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن طولون - بضم الطاء اسم تركي - الدمشقي الصالحي الحنفي، مسند الشام، المتوفى سنة (٩٥٣هـ).



## خبر الآحاد

قلنا إن الخبر ينقسم باعتبار عدد رواته إلى متواتر وآحاد، وقد سبق بيان المتواتر، وإليك الحديث عن خبر الآحاد.

**تعريفه:**

لغة: الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد، وخبر الآحاد هو ما يرويه شخص واحد. واصطلاحاً: ما رواه واحد أو أكثر ولم يصل في الكثرة إلى حد التواتر، أو وصل ولكن فقد شرطاً من شروطه.

ويمكن تعريفه باختصار بقولنا: كل خبر ليس بتواتر، أو ما لم يجمع شروط التواتر.

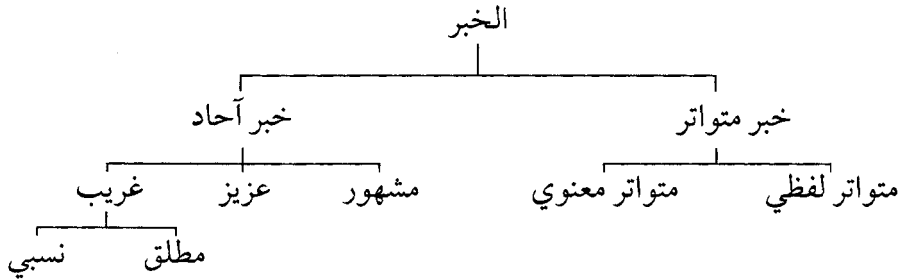
**أقسامه:**

ينقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام:

مشهور - عزيز - غريب.

وينقسم الغريب إلى قسمين: مطلق ونسبي. وهاك جدول يوضح لك التقسيمات

المذكورة للخبر:



ووجه الحصر في هذه الأقسام أن الخبر إما أن يرويه أكثر من اثنين أو اثنان أو واحد

فالأول هو المشهور والثاني هو العزيز والثالث هو الغريب.

وإليك التفصيل بعد الإجمال:





## المشهور

### تعريفه:

المشهور في اللغة: هو الأمر الواضح، وهو اسم مفعول مأخوذ من الشهرة التي هي في اللغة وضوح الأمر.

وفي اصطلاح المحدثين: هو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقات رواه ما لم يبلغ حد التواتر<sup>(١)</sup>.

ومثاله: ما رواه الشيخان والترمذي وابن ماجه وأحمد عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا »<sup>(٢)</sup>.

وهناك المشهور في غير اصطلاح المحدثين: ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير الشروط المعتمدة عند المحدثين؛ فيشمل ما له إسناد واحد، وما له أكثر من إسناد، وما ليس له إسناد أصلاً.

وللمشهور غير الاصطلاحية أنواع منها:

١ - مشهور بين أهل الحديث خاصة: ويصح فيه المثال المذكور في اصطلاح المحدثين، ومثاله أيضاً ما رواه الشيخان عن أنس: « أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان وعصية »<sup>(٣)</sup>.

(١) وقد عرفه ابن حجر بأنه: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر. نخبة الفكر (ص ٢٣)، تدريب الراوي (١٧٣/٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم، ومسلم في كتاب العلم، باب: رفع العلم وقبضه، والترمذي في كتاب العلم، باب: ما جاء في ذهاب العلم، ابن ماجه في المقدمة، باب: اجتناب الرأي والقياس، أحمد في مسنده (١٦٢/٢، ١٩٠).

(٣) رعل - بكسر الراء - نسبة إلى رعل بن عوف، وذكوان - بفتح الذال وسكون الكاف - نسبة إلى ذكوان ابن ثعلبة، وعصية - بوزن رقية - وهي أسماء قبائل من بني سليم غدروا بالقراء وقتلواهم عند بئر معونة فدعا عليهم النبي ﷺ شهراً بعد الركوع في قنوت الصبح، والحديث أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: غزوة الرجيع، مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلة.

٢ - مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام؛ ومثاله: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»، أخرجه الشيخان<sup>(١)</sup>.

٣ - مشهور بين الفقهاء؛ ومثاله: حديث: «أبغض الحلال عند الله الطلاق»<sup>(٢)</sup>، وهو وإن اشتهر بهذا لكن أخرجه الحاكم في المستدرک وأقره الذهبي بلفظ: «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق»<sup>(٣)</sup>.

٤ - مشهور بين الأصوليين؛ ومثاله: حديث: «العجلة من الشيطان» أخرجه الترمذي وحسنه<sup>(٤)</sup>.

٥ - مشهور بين العوام؛ ومثاله ما اشتهر على ألسنة العوام وإن كان موضوعاً: «علماء أمي كأنياء بني إسرائيل»<sup>(٥)</sup>.

### المستفيض والفرق بينه وبين المشهور:

المستفيض لغة: اسم فاعل من استفاض، مشتق من فاض الماء، وسمي بذلك لانتشاره.

واصطلاحاً: اختلف في تعريفه على أقوال وأخصها قولان هما:

١ - أن المستفيض مرادف للمشهور؛ فيسمى مشهوراً لو ضوحه، ويسمى مستفيضاً لانتشاره.

٢ - وقيل: هما متغايران؛ وعليه فالمشهور قد عرفته. وأما المستفيض فعرفوه بأنه: ما رواه ثلاثة أو أكثر في كل طبقة من طبقاته واتحد عدد رواته في كل طبقاته من ابتداء السند إلى منتهاه.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، ومسلم في كتاب الإيمان: باب تفاضل الإسلام وأي أمره أفضل.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطلاق، باب: كراهية الطلاق عن ابن عمر.

(٣) أخرجه أبو داود في الموضوع السابق عن محارب، والحاكم في المستدرک، كتاب الطلاق، باب: ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق، عن عبد الله بن عمر.

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في التأنى والعجلة، بلفظ: «الأناة من الله والعجلة من الشيطان» وقال الترمذي: حديث غريب؛ تكلم بعض أهل الحديث في عبد المهيم بن عباس بن سهل - أحد رواته - وضعفه من قبل حفظه.

(٥) قال ابن حجر والسيوطي ومن قبلهما الدميري والزرکشي: لا أصل له، وقال بعضهم: لا يعرف في كتاب معتبر، وذكر بعضهم له أسانيد لا تخلو من مقال مما يفيد أنه ضعيف لا موضوع، والحق هو الأول. كشف الخفاء (١٨٣/٢).

وبهذا اشتهروا في المستفيض أن يتحد عدد رواته في جميع الطبقات<sup>(١)</sup>.

### حكم المشهور:

من تعريف المشهور وتعدد أنواعه علمت أن المشهور قد يكون صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا أو موضوعًا أو لا إسناده أو له إسناده واحد أو له أكثر من إسناده، وكل ذلك لا ينافي الشهرة؛ إذ ليس كل مشهور يعمل به إنما يعمل بالمشهور إذا استوفى شروط القبول.

١ - فمثال المشهور الصحيح: حديث قبض العلم السابق؛ فقد رواه الشيخان في صحيحيهما.

٢ - ومثال المشهور الحسن: حديث: « طلب العلم فريضة على كل مسلم »<sup>(٢)</sup>؛ فقد قال المزي: إن له طرقًا يرتقي بها إلى رتبة الحسن.

٣ - ومثال المشهور الضعيف: حديث « الأذنان من الرأس »<sup>(٣)</sup> ضعفه الحاكم.

٤ - ومثال المشهور الموضوع: « كنت كنزًا مخفيًا فأحببت أن أعرف، فخلقت الخلق ليعرفوني »<sup>(٤)</sup>. قال ابن تيمية وغيره: موضوع.

٥ - ومثال ما ليس له إسناده: « زكاة الأرض يسها »<sup>(٥)</sup>، قال العلماء: لا أصل له؛ أي لا سند له.

٦ - ومثال ما ليس له إلا إسناده واحد: حديث: « من سبق إلى مباح فهو له »<sup>(٦)</sup>، قال

(١) شرح النخبة لابن حجر (ص ٢٣، ٢٤).

(٢) ذكره السيوطي في الجامع الصغير وعزاه لابن عدي والبيهقي في الشعب، والطبراني في الكبير وغيرهم. راجع فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤/٢٦٧، ٢٦٨).

(٣) روي من طرق عدة عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني، لكن قال الدارقطني: هذا الحديث روي بأسانيد كثيرة ما منها إسناده إلا وله علة، وقال ابن حزم: أسانيد كلها واهية، وقال عبد الحق: هذه الطرق لا يصلح فيها شيء، لكن تعقبه ابن القطان بأن خبر الخبر ليس بضعيف بل حسن أو صحيح. المصدر السابق (٣/١٧٣).

(٤) قال ابن تيمية: ليس من كلام النبي ﷺ ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف، وتبعه الزركشي والحافظ ابن حجر والسيوطي وغيرهم. كشف الخفا (٢/١٩١).

(٥) قال السيوطي في الدرر: لا أصل له وإنما هو من قول محمد ابن الحنفية، وكأنه أراد: لا أصل له في المرفوع، وقال السخاوي في المقاصد: لا أصل له. الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي (ص ٢٩٧).

(٦) قال ابن الديبع: هو معنى ما في أبي داود من حديث أسمر بن مضرس بلفظ « من سبق إلى ما لم يسبق إليه فهو له ». قال البغوي: لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث، وصححه الضياء في المختارة. تمييز الطيب من الخبيث (ص ١٦٣).

البغوي: لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث.

أشهر المصنفات في المشهور:

اعتنى المحدثون بالتصنيف في هذا النوع وبيان الأحاديث المشهورة على الألسنة مع الحكم عليها بما يليق بحالها ومن هذه المصنفات:

١ - المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة، للسخاوي<sup>(١)</sup>.

٢ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لابن الدبيع الشيباني<sup>(٢)</sup>.

٣ - كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني<sup>(٣)</sup>.

٤ - الدررة اللامعة في بيان كثير من الأحاديث الشائعة، للزرقاني<sup>(٤)</sup>.

٥ - التذكرة في الأحاديث المشتهرة، للزركشي<sup>(٥)</sup>.

٦ - الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، للسيوطي.

٧ - تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس، للشيخ عز الدين الخليلي<sup>(٦)</sup>.

٨ - أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لابن درويش الحوت البيروتي<sup>(٧)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة (٩٠٢هـ) وقد تقدمت ترجمته (ص ٣٠).

(٢) أبو الضياء عبد الرحمن بن الدبيع الشيباني، تلميذ السخاوي، وقد لخص فيه كتاب المقاصد السابق.

(٣) إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي: مفسر محدث نشأ بدمشق وتوفي بها، وله مؤلفات كثيرة من أهمها كشف الخفا، توفي - رحمه الله - سنة (١١٦٢هـ).

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٥٢).

(٥) تقدمت ترجمته (ص ٥٢).

(٦) الشيخ عز الدين محمد بن أحمد الخليلي القادري الشافعي المتوفى سنة (١٠٥٧هـ).

(٧) الإمام أبو عبد الله محمد بن درويش الحوت البيروتي، جمعها ابنه أبو زيد عبد الرحمن، توفي أبو عبد الله سنة (١٠٥٧هـ).



## تعريفه:

لغة: إما أنه مأخوذ من العزة بمعنى الندرة؛ يقال: عَزَّ الشيءَ يَعِزُّ بكسر العين من باب ضرب بمعنى قَلَّ؛ فيكون بمعنى النادر القليل، وإما أنه مأخوذ من العزة بمعنى القوة؛ يقال عَزَّ يَعِزُّ - بكسر العين - أي قوي واشتد، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤] أي قويننا.

واصطلاحًا: هو الحديث الذي رواه اثنان ولو في طبقة واحدة بشرط أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

ومعناه أن لا يوجد في طبقة من طبقات السند أقل من اثنين، أما إن وجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان؛ لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند.

## سبب تسميته بالعزیز:

من التعريف اللغوي يتضح لنا أنه سمي عزيرًا لأحد أمرين:

- ١ - إما لعزته بمعنى ندرته وذلك لقلته وجود هذا النوع.
- ٢ - وإما لعزته أي قوته وذلك لتقويته بمجيئه من طريق أخرى.

مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس والبخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين »<sup>(١)</sup>.

فقد رواه من الصحابة أنس<sup>(٢)</sup>، وأبو هريرة<sup>(٣)</sup>، ورواه عن أنس اثنان من التابعين وهما؛

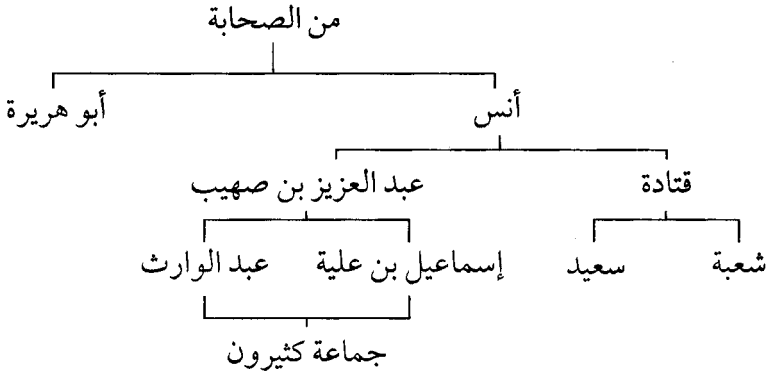
(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الإيمان، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: وجوب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٢) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الحزرجي؛ خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، خدمه عشر سنين، وهو صحابي مشهور روى له الجماعة، توفي سنة (٩٢هـ) وقيل: سنة (٩٣هـ).

(٣) أبو هريرة الدوسي الصحابي الجليل، اختلف في اسمه واسم أبيه؛ فقيل: عبد الرحمن بن صخر، وقيل غير ذلك، من المكثرين من الرواية توفي - رحمه الله - سنة (٥٨هـ) وقيل: (٥٩هـ).

قتادة<sup>(١)</sup>، وعبد العزيز بن صهيب<sup>(٢)</sup>، ورواه عن قتادة اثنان؛ وهما شعبة<sup>(٣)</sup>، وسعيد<sup>(٤)</sup>، ورواه عن عبد العزيز اثنان وهما إسماعيل بن علي<sup>(٥)</sup>، وعبد الوارث<sup>(٦)</sup>، ثم رواه عن كل من إسماعيل وعبد الوارث جماعة.

حديث « لا يؤمن أحدكم حتى أكون... » الحديث رواه عن النبي ﷺ.



### حكم العزیز:

الحديث العزيز قد يكون صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا - كسابقه - حسب ما يتوفر فيه من شروط الصحة والقبول.

### هل تجتمع العزة والشهرة في حديث واحد؟

قال السيوطي: قد يكون الحديث عزيزًا مشهورًا، ونقل عن العلائي<sup>(٧)</sup> أن حديث:

(١) أبو الخطاب قتادة بن دعامة - بكسر الدال - ابن قتادة الدوسي: بصري ثقة ثبت ولد أكمه، توفي - رحمه الله - سنة بضع عشرة ومائة. اهـ.

(٢) عبد العزيز بن صهيب البناني البصري: ثقة من الرابعة، توفي سنة (ثلاثين ومائة).

(٣) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي - بفتح العين والياء - مولاهم أبو بسطام - بكسر فسكون - الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث وأول من فتش بالعراق عن الرجال وذبح عن السنة.

(٤) سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر، ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التديليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة من السادسة.

(٥) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم - بكسر الميم وسكون القاف وفتح السين - الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري المعروف بابن علي - بضم العين وفتح اللام وتشديد الياء المفتوحة - وهو اسم أمه - ثقة حافظ من الثامنة.

(٦) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العبدي مولاهم، كنيته أبو عبيد التنوري - بفتح المثناة وتشديد النون - بصري ثقة ثبت، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، من الثامنة وروى له الجماعة.

(٧) صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله العلائي الدمشقي ثم المقدسي، صاحب جامع التحصيل =

« نحن الآخرون السابقون يوم القيامة »<sup>(١)</sup>، هو حديث عزيز عن النبي ﷺ، رواه عنه حذيفة ابن اليمان<sup>(٢)</sup>، وأبو هريرة وهو مشهور عن أبي هريرة، رواه عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن<sup>(٣)</sup> وأبو حازم<sup>(٤)</sup>، وطاوس<sup>(٥)</sup>؛ والأعرج<sup>(٦)</sup>، وهمام<sup>(٧)</sup>، وأبو صالح<sup>(٨)</sup>، وعبد الرحمن<sup>(٩)</sup> مولى أم برثن<sup>(١٠)</sup>.

ندرة التصنيف فيه:

لم يصنف العلماء مصنفات خاصة للحديث العزيز، ولعل ذلك لقلته وندرته؛ حتى ادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلاً، ونازعه في ذلك الحافظ ابن حجر فقال: إن أراد رواية اثنين عن اثنين فقط وهكذا فمسلم، وأما صورة العزيز التي جوزها العلماء فموجودة وذلك بأن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين<sup>(١١)</sup>.

### والله أعلم



= في أحكام المراسيل، المتوفى سنة (٧٦٠هـ).

- (١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب: البول في الماء الدائم، وفي مواضع أخرى من كتاب الجمعة والأنبياء والأيمان والديات والتعبير والتوحيد، وأخرجه مسلم في كتاب الجمعة: باب: فضل الجمعة وحكم الغسل يوم الجمعة، والنسائي في كتاب الجمعة، باب: إيجاب الجمعة، والدارمي في المقدمة، باب: ما أعطي النبي ﷺ من الفضل.
- (٢) حذيفة بن اليمان العيسى حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، وأبوه صحابي، صح في مسلم عن حذيفة أن رسول الله ﷺ أعلمه بما كان وما يكون وما هو كائن إلى أن تقوم الساعة، توفي في أول خلافة علي عليه السلام.
- (٣) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر من الثالثة.
- (٤) أبو حازم هو سلمان أبو حازم الأشجعي الكوفي، ثقة من الثالثة، مات على رأس المائة..
- (٥) طاوس بن كيسان اليامي أبو عبد الرحمن الحميري مولا هم الفارسي، يقال: اسمه ذكوان وطاوس لقب، ثقة فقيه فاضل من الثالثة مات سنة (١٠٦هـ) وقيل: بعد ذلك.
- (٦) هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني، وكنيته أبو داود، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم من الثالثة مات سنة (١١٧هـ).

(٧) همام بن منبه بن كامل الصنعاني أبو عتبة أخو وهب، ثقة من الرابعة توفي (١٠١هـ).

(٨) أبو صالح السمان الزيات واسمه ذكوان، ثقة ثبت، كان يجلب الزيت إلى الكوفة فلقب بالزيات، من الثالثة، توفي (١٠١هـ).

(٩) عبد الرحمن بن آدم البصري صاحب السقاية، ومولى أم برثن - بفتحتين بينها راء ساكنة - صدوق من الثالثة.

(١١) المصدر السابق (١٨١/٢).

(١٠) تدريب الراوي (١٨٤/٦).



## الغريب

### تعريفه:

لغة: يطلق الغريب في اللغة على البعيد عن أهله ووطنه، فهو فعيل بمعنى فاعل، مأخوذ من الغرابة، يقال: غرب الشخص - بضم الراء - غرابة بعد عن وطنه، ويطلق في اللغة على الفرد؛ يعني المنفرد؛ لأن من بعد عن وطنه فقد ترك أهله ومعارفه وانفرد عنهم فصار لذلك فردًا. واصطلاحًا: هو الحديث الذي تفرد بروايته شخص واحد في كل طبقة من طبقاته أو في بعضها ولو في طبقة واحدة<sup>(١)</sup>.

ولا تضر الزيادة عن واحد في طبقات السند؛ لأن العبرة للأقل دون الأكثر.

### شرطه:

وشرطه كما علمت من التعريف تفرد الراوي بالحديث ولو في طبقة واحدة.

### أقسام الغريب:

ينقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين وهما:

١ - الغريب المطلق؛ ويقال له: الفرد المطلق.

٢ - الغريب النسبي؛ ويقال له: الفرد النسبي.

- أولًا: الغريب المطلق:

هو ما كانت الغرابة فيه واقعة في أصل السند، أي من جهة النبي ﷺ فينفرد بروايته شخص واحد كأنه ينفرد الصحابي برواية الحديث عن النبي ﷺ.

ومثاله: حديث: « إنما الأعمال بالنيات » الذي أخرجه الشيخان<sup>(٢)</sup>؛ فقد تفرد به

عن النبي ﷺ عمر بن الخطاب<sup>(٣)</sup> من الصحابة وتفرد به عن عمر من التابعين:

(١) انظر شرح النخبة (ص ٢٥).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ورواه في ستة مواضع أخرى بألفاظ مختلفة، وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب: قول النبي ﷺ: « إنما الأعمال بالنية ».

(٣) الخليفة الثاني بعد أبي بكر - رضي الله عنها: عمر بن الخطاب بن عبد العزيز القرشي العدوي أمير المؤمنين جم المناقب، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وولي الخلافة عشر سنين ونصفًا.



علقمة<sup>(١)</sup>، وتفرد به عن علقمة: التيمي<sup>(٢)</sup>، وتفرد به عن التيمي: يحيى بن سعيد<sup>(٣)</sup>، ثم رواه عن يحيى عدد كثير في كل طبقة<sup>(٤)</sup>.

فالتفرد - كما نرى - وقع في أصل السند؛ حيث تفرد به الصحابي والتابعي<sup>(٥)</sup>.

- ثانيًا: الغريب النسبي:

وهو ما كانت الغرابة فيه في أثناء سنده؛ أي من تابع التابعي فمن بعده إلى آخر السند، سواء أوقع ذلك التفرد من الصحابي أو من التابعي أم لم يقع.

ومثاله: حديث مالك<sup>(٦)</sup>، عن الزهري<sup>(٧)</sup>، عن أنس رضي الله عنه<sup>(٨)</sup>: « أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر » أخرجه الشيخان؛ فإنه تفرد به مالك عن الزهري<sup>(٩)</sup>.

وسمي غريبًا نسبيًا؛ لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى راوٍ معين.

الفرق بين الغريب المطلق والنسبي: بالتأمل في تعريف كل من الغريب المطلق والنسبي نرى أنهما يشملان المعنى اللغوي الذي أشرنا إليه عند تعريفه في اللغة؛ وعلى هذا فهما لفظان مترادفان على معنى واحد وإلى ذلك ذهب الحافظ ابن حجر، وفرق بعض علماء الحديث بينهما في الاصطلاح من حيث كثرة الاستعمال وقلته؛ فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي.

(١) علقمة بن وقاص الليثي المدني ثقة ثبت من الثانية، تابعي، وأخطأ من زعم أن له صحبة، وقيل: إنه ولد في عهد النبي ﷺ ومات في خلافة عبد الملك.

(٢) محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي من تيم مرة، وكان كثير الحديث، توفي سنة عشرين ومائة.

(٣) يحيى بن سعيد بن قيس من بني النجار - أحديبوت الأنصار - وهو تابعي مشهور، ولي قضاء المدينة وأقدمه أبو جعفر المنصور العراق فأسند إليه قضاء الهاشمية، وبها توفي سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومائة.

(٤) وهذا نستطيع أن نقول: إن حديث: « إنها الأعمال بالنيات » فرد غريب بالنسبة لأوله ومشهور مستفيض بالنسبة لآخره وهذا لا يؤثر في صحته كما ستعرف في حكم الغريب.

(٥) ويرى البعض أن تفرد الصحابي بالحديث لا يوجب غرابة الحديث، بل يرى أن الفرد المطلق هو ما يتفرد بروايته عن الصحابي واحد من التابعين وقد يستمر التفرد في جميع رواياته أو أكثرها. هامش نزهة النظر (ص ٢٨).

(٦) انظر ترجمته (ص ٥٧) من هذا الكتاب.

(٧) تقدمت ترجمته (ص ٢٠).

(٨) تقدمت ترجمته (ص ٩٢).

(٩) المغفر - بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء - زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس مثل القلنسوة ويكون من الحديد، كما جاء في بعض الروايات « وعليه مغفر من حديد » والحديث أخرجه البخاري في كتاب جزاء الصيد: باب دخول الحرم ومكة من غير إحرام، وأخرجه في مواضع أخرى من الجهاد والمغازي واللباس، وأخرجه مسلم في كتاب الحج: باب جواز دخول مكة بغير إحرام.

أقسام الغريب من حيث غرابة السند والمتن:

ينقسم الغريب من هذه الناحية إلى قسمين:

- الأول: غريب متناً وإسناداً:

وهو الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحد.

- الثاني: غريب إسناداً لا متناً:

كحديث معروف روى متنه جماعة من الصحابة، وانفرد بروايته واحد عن صحابي آخر.

وهذا النوع هو ما يقول فيه الترمذي: غريب من هذا الوجه.

ولا يوجد غريب متناً لا إسناداً إلا إذا اشتهر الحديث الفرد في آخره فيكون غريباً متناً لا إسناداً بالنسبة إلى طرفه الأخير المشهور؛ كحديث: «إنما الأعمال بالنيات» وقد تقدم تحقيقه.

هل تجتمع الغرابة والشهرة في حديث واحد؟

نعم كما بيننا في حديث: «إنما الأعمال بالنيات» فإنه غريب بالنسبة لأوله مشهور بالنسبة لآخره.

الأفراد من الحديث:

وهي نوع من أنواع علوم الحديث ولا يراد به الحديث الغريب، وإنما نذكره هنا لئلا يختلط بالحديث الغريب للتشابه في الاسم، وليس هو من أقسام الغريب في شيء<sup>(١)</sup>، وهو نوعان:

١ - أن يفرد برواية الحديث أهل مدينة من المدن عن صحابي؛ فيقال - مثلاً: تفرد به أهل مكة أو أهل الشام أو أهل الكوفة.

ومثاله: ما رواه الحاكم في كتابه (معرفة علوم الحديث)<sup>(٢)</sup> قال: حدثنا أبو نصر أحمد ابن سهل الفقيه ببخارى قال: حدثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ<sup>(٣)</sup> قال: حدثنا

(١) يعتبر بعض العلماء هذه الأنواع من الغريب النسبي؛ لأن الغرابة فيها ليست مطلقة وإنما حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شيء معين. والحق أنها - كما قلنا - من أحاديث الأفراد وليست من الغريب في شيء.

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٩٦، ٩٧).

(٣) صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي مولاهم، البغدادي، نزيل بخارى، حافظ ثبت شيخ ما وراء =

علي بن حكيم<sup>(١)</sup> قال: حدثنا شريك<sup>(٢)</sup>، عن أبي الحسناء<sup>(٣)</sup>، عن الحكم بن عتيبة<sup>(٤)</sup>، عن حنش<sup>(٥)</sup> قال: « كان علي رضي الله عنه يضحّي بكبشين؛ بكبش عن النبي ﷺ و بكبش عن نفسه، وقال: كان أمرني رسول الله ﷺ أن أضحي عنه فأنا أضحي عنه أبداً »<sup>(٧)</sup>.

فهذا الحديث تفرد بروايته عن علي رضي الله عنه جماعة كلهم كوفيون؛ فالإسناد من أوله إلى آخره كوفيون لم يشاركهم فيه أحد من غير أهل الكوفة.

٢ - أن ينفرد برواية حديث أهل مدينة من المدن عن أهل مدينة أخرى؛ كأن ينفرد أهل مكة عن أهل المدينة أو أهل مصر عن أهل خراسان مثلاً.

ومثاله: ما رواه الحاكم<sup>(٨)</sup> قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي<sup>(٩)</sup> قال: حدثنا موسى بن سهل بن كثير<sup>(١٠)</sup> قال: حدثنا إسماعيل بن علي<sup>(١١)</sup> عن خالد الحذاء<sup>(١٢)</sup>

= النهر، ويسمى صالح جزرة، ولد سنة خمس ومائتين، قال الأديسي: ما أعلم في عصره بالعراق ولا بخراسان مثله في الحفظ؛ حدّث من حفظه ولم يأخذ عليه أحد خطأ فيما حدث، توفي سنة (٢٩٣هـ).

(١) علي بن حكيم بن ذبيان - بمعجمة بعدها موحدة ساكنة ثم مخناة - الأودي الكوفي، ثقة من العاشرة مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

(٢) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، القاضي بواسط ثم الكوفة، كنيته أبو عبد الله، صدوق يخطو كثيراً؛ تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً على أهل البدع، من الثامنة.

(٣) أبو الحسناء - بزيادة ألف - قيل: اسمه الحسن، وقيل: الحسين مجهول، من السابعة.

(٤) الحكم بن عتيبة - بالثناة ثم الموحدّة - مصغراً، أبو محمد الكندي الكوفي، ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلّس، من الخامسة.

(٥) حنش بن ربيعة بن المعتز الكنتاني الكوفي، صدوق، له أوهام، ويرسل، من الثالثة، وأخطأ من عده في الصحابة.

(٦) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم النبي ﷺ، وزوج ابنته، من السابقين الأولين، المرجح أنه أول من أسلم، وهو أحد العشرة، ورابع الخلفاء الراشدين، استشهد في رمضان سنة أربعين، وله ثلاثة وستون سنة على الأرجح.

(٧) أخرجه أبو داود في كتاب الضحايا، باب: الأضحية عن الميت. وأحمد في مسنده (١٠٠/١).

(٨) في معرفة علوم الحديث (ص ١٠٠).

(٩) أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد ربه البغدادي البزاز: أبو بكر الشافعي، ثقة ثبت حسن التصنيف جمع أبو أبان وشيوخاً، توفي (٣٥٤هـ).

(١٠) موسى بن سهل بن كثير البغدادي الوشاء - بفتح الواو وتشديد الشين - نسبة إلى بيع المشوي وهو نوع من الثياب المعمولة من الأبريسم. قال ابن حجر: ضعيف من صغار العاشرة، توفي سنة (٣٧٨هـ).

(١١) تقدمت ترجمته.

(١٢) خالد بن مهران - بكسر الميم - أبو المنازل - بفتح الميم، وقيل: بضمها، وكسر الزاي - البصري الحذاء - بفتح

المهملّة وتشديد الذال المعجمة قيل له ذلك؛ لأنه كان يجلس عندهم، وقيل: لأنه كان يقول أحذ على هذا النحو، وهو ثقة يرسل، من الخامسة، قيل: تغير حفظه في آخر حياته.

عن ابن أشوع<sup>(١)</sup> عن الشعبي<sup>(٢)</sup> عن وراذ<sup>(٣)</sup> قال: ( كتب معاوية ابن أبي سفيان<sup>(٤)</sup> إلى المغيرة<sup>(٥)</sup> اكتب إلي بشيء سمعته من رسول الله ﷺ فكتب إليه: أنه كان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال )<sup>(٦)</sup>.

فهذا الحديث قد تفرد به أبو المنازل خالد بن مهران الحذاء وهو بصري عن سعيد ابن عمرو بن أشوع وهو كوفي.

وجه الصلة بين الحديث الغريب وغريب ألفاظ الحديث:

١ - أن الحديث الغريب هو ذلك النوع الذي هو قسيم للمشهور والعزيز؛ والتي هي أفراد خير الآحاد.

أما غريب ألفاظ الحديث فالمراد به ما يقع في الحديث من كلمات غامضة بعيدة عن الفهم لقلّة استعمالها.

٢ - أن الأول: منه ما يقع في الإسناد ومنه ما يقع في المتن أو فيهما، أما الثاني: فهو من خواص المتن.

حكم الغريب:

ينقسم الغريب - في حكمه - إلى صحيح وغيره؛ فالصحيح كالأفراد المخرجة في كتب الصحيح، وغير الصحيح وهو الغالب على الغرائب؛ ولذلك كره جماعة من العلماء تتبع الغريب؛ حتى قال الإمام مالك: شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي

(١) سعيد بن عمرو بن أشوع - بفتح فسكون ففتح - الهمداني الكوفي ثقة، رمي بالتشيع، من السادسة، مات في حدود العشرين ومائة.

(٢) عامر بن شراحيل الشعبي - بفتح الشين - أبو عمرو ثقة مشهور فقيه فاضل، من الثالثة، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، مات بعد المائة، وله نحو من ثمانين.

(٣) وراذ - بتشديد الراء - الثقفى أبو سعيد أو أبو الورد الكوفي، كاتب المغيرة ومولاه، ثقة، من الثالثة.

(٤) معاوية بن أبي سفيان الأموي أبو عبد الرحمن، الخليفة، صحابي، أسلم قبل الفتح، ومن كتاب الوحي، مات في رجب سنة ستين وقد قارب الثمانين.

(٥) المغيرة بن شعبة بن مسعود بن معتب - بكسر التاء المشددة - الثقفى صحابي مشهور، أسلم قبل الحديبية وولي إمرة البصرة ثم الكوفة، مات سنة خمسين على الصحيح.

(٦) الحديث أخرجه البخاري بلفظ « كره » بدل « ينهى » في كتاب الاستقراض، باب: ما ينهى عن إضاعة المال، وكرره في كتاب الأدب والزكاة، وأخرجه مسلم في كتاب الأقضية بلفظ « كره » أيضاً، باب: النهي عن كثرة المسائل، وأحمد في مسنده (٣٢٧/٢، ٣٦٠، ٢٤٦/٤، ٢٤٩، ٢٥٤).

قد رواه الناس، وقال الإمام أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup>: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء، وقال عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>: كنا نرى أن غريب الحديث خير فإذا هو شر، وقال ابن المبارك<sup>(٣)</sup>: العلم الذي يجيئك من ههنا وههنا يعني المشهور، وروى ابن عدي<sup>(٤)</sup> عن أبي يوسف<sup>(٥)</sup> قال: من طلب الدين بالكلام تزندق ومن طلب غريب الحديث كذب، ومن طلب المال بالكيمايا أفلس، إلى غير ذلك<sup>(٦)</sup>.

وممن نص على بيان الغريب في كتبهم: الإمام الترمذي؛ فراه يقول: حديث غريب، أو حسن غريب، أو صحيح غريب، وقد قال العلماء في بيان ذلك: أن ما قال فيه الترمذي: غريب يريد أنه ضعيف، وما قال عنه: حسن غريب أو صحيح غريب يريد أن تفرد به راوٍ في بعض طبقاته أو جميعها وهو المصطلح عليه<sup>(٧)</sup>.

### مطآن الحديث الغريب:

١ - مسند البزار<sup>(٨)</sup>.

٢ - المعجم الأوسط للطبراني<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) تقدمت ترجمته (ص ٥٨).
  - (٢) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولا هم؛ أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع، مات سنة أحد عشر ومائتين.
  - (٣) عبد الله بن المبارك المروزي؛ مولى بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، توفي سنة (١٨١ هـ).
  - (٤) أبو أحمد عبد الله بن محمد بن عدي الجرجاني؛ الحافظ الكبير، أحد الجهابذة في معرفة العلل والرجال وصاحب كتاب الكامل في الضعفاء، توفي (٣٥٢ هـ).
  - (٥) يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي؛ فقيه العراق، علامة حافظ، صاحب أبي حنيفة، قال ابن معين: ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً ولا أثبت منه، توفي سنة (١٨٢ هـ).
  - (٦) تدريب الراوي (١٨٢/٢).
  - (٧) وقد أوضح الترمذي الأوجه التي تأتي من جهتها الغرابة؛ فقال في كتاب العلل من سننه (٧٥٨/٥): وما ذكرنا في هذا الكتاب حديثاً غريباً؛ فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لعدة معان:
- ١ - رب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد.
  - ٢ - ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه.
  - ٣ - ورب حديث يروى من أوجه كثيرة وإنما يستغرب لحال الإسناد.
- (٨) أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار؛ الحافظ المشهور، صاحب المسندين؛ الكبير والصغير، المتوفى سنة (٢٩٢ هـ).
- (٩) تقدمت ترجمته (ص ٥٧).

أشهر المصنفات فيه:

- ١ - غرائب مالك للدارقطني<sup>(١)</sup>.
- ٢ - الأفراد: له أيضًا.
- ٣ - الأفراد لابن شاهين<sup>(٢)</sup>.
- ٤ - الأفراد لابن رزيق<sup>(٣)</sup>.
- ٥ - السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة: لأبي داود السجستاني<sup>(٤)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) تقدمت ترجمته (ص ٥٧).

(٢) أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي؛ الواعظ المعروف بابن شاهين حافظ كبير، وصاحب تصانيف كثيرة بلغت ثلاثمائة وثلاثين مصنفًا، توفي سنة (٣٨٥ هـ).

(٣) أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن حميد بن رزيق البغدادي نزيل مصر، توفي سنة (٣٩١ هـ).

(٤) سليمان بن الأشعث الأزدي - نسبة إلى الأزدي قبيلة باليمن - أبو داود السجستاني - نسبة إلى سجستان، وينسب إليها سجزي أيضًا على غير قياس: مدينة بخراسان - صاحب السنن؛ أحد الكتب الستة، قيل: هو أول من صنف في السنن، توفي سنة (٢٧٥ هـ).

## حكم العمل بخبر الآحاد

الأصل في خبر الآحاد أنه وإن كان يفيد الظن في نسبته إلى قائله إلا أنه حجة من حجج الشرع يجب العمل به ما دام قد ترجَّح صدق راويه على كذبه وقد ذكر العلماء شروطاً لقبول الخبر وهي:

- ١ - اتصال السند.
- ٢ - عدالة الرواة.
- ٣ - اتصاف كل راو منهم بالحفظ والضبط.
- ٤ - عدم الشذوذ.
- ٥ - عدم العلة القادحة.

فما لم تتوافر فيه هذه الشروط كان ضعيفاً، وكان حكمه الرد إلا إذا كان ضعفه يسيراً ووجد ما يجبره فإنه حينئذ يقبل.

وَمَعَ وجوب العمل بخبر الآحاد بعض الطوائف؛ كالرافضة<sup>(١)</sup>، والقدرية<sup>(٢)</sup>، والجبائي<sup>(٣)</sup>، وجماعة من المتكلمين وأوردوا شبهاً ادعوا بها منع العمل بخبر الواحد سنعرضها ونرد عليها بعد إقامة الدليل على وجوب العمل بخبر الواحد.

الدليل على وجوب العمل بخبر الآحاد:

دل على العمل بخبر الواحد القرآن والسنة والإجماع.

أولاً: من القرآن:

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَهُمْ فَاسِقٌ بِنِيءٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَىٰ

(١) هم غلاة الشيعة؛ وسموا بذلك لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، كما سموا شيعة لقولهم نحن من شيعة عليٍّ، وهم على ثمان عشرة فرقة.

(٢) هم فرقة المعتزلة لنفيهم قضاء الله وقدره في معاصي العباد وإضافة خلقها إلى فاعليها كما سُموا معتزلة لاعتزالهم أقوال المسلمين في مرتكب الكبيرة؛ فقالوا: ليس بمؤمن ولا كافر بين المنزلتين، وقيل: لاعتزالهم عن مجلس الحق فمَرَّ بهم الحسن البصري فقال هؤلاء معتزلة.

(٣) هو أبو هاشم الجبائي؛ أعظم رؤساء فرقة الجبائية، وأحد مصنفي كتبهم، والجبائية: فرقة من فرق المعتزلة، ومن معتقداتهم: أنه يجب على الله - تعالى - راحة عباده في كل ما أمرهم به، ويعتقدون المعدومات أشياء في حال انعدامها وأنها لم تنزل موجودة مع الله تعالى.

مَا فَعَلْتُمْ نَدِيمِينَ ﴿ [الحجرات: ٦]. ووجه الاستدلال بالآية أن النبا هو الخبر وقد أوجب الله - تعالى - الثبوت فيه إذا جاءنا من فاسق، فإذا انتفى هذا السبب؛ بأن كان المخبر به ثقةً عدلاً نقبله ونعمل به.

وقوله تعالى في سورة التوبة: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَشْفَقَهُوا فِي الدِّينِ وَيُؤْمِنُوا بِقَوْلِهِمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢].

ووجه الاستدلال بالآية أن خبر الطائفة يلزم العمل به. والطائفة في اللغة تطلق على الواحد والأكثر، قال الحسن ومجاهد: الطائفة الواحد فصاعداً، بل قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ [الحجرات: ٩]: نزلت في تقاتل رجلين، وقال البعض: الطائفة اثنان فصاعداً، وقال آخرون: أنها أربعة فأكثر.

وعلى أي تفسير فسرت الطائفة به، فخير الطائفة من أخبار الأحاد لم يصل إلى حد التواتر.

ثانياً: من السنة الشريفة: والأدلة من السنة كثيرة تدل على قبول خبر الواحد والعمل به منها قوله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فسمعها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه »<sup>(١)</sup>.

ووجه الاستدلال بهذا الحديث أن المرء يراد به الواحد، وقد دعا النبي ﷺ لمن حفظ حديثه وبلغه إلى غيره، وفي دعائه له حثُّ منه على تحمل الحديث والإخبار به. وهو ﷺ لا يأمر أن يؤدي عنه إلا الذي تقوم به الحجة؛ فدل على وجوب العمل بخبر الواحد، ومنها ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : « بينما الناس في صلاة الصبح في مسجد إذ جاءهم فجاء فقال: أنزل الله على النبي ﷺ قرآناً أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها فتوجهوا إلى الكعبة »<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب العلم، باب: فضل نشر العلم، الترمذي في كتاب العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، وابن ماجه في المقدمة، باب: من بلغ علماً، وكتاب المناسك: باب الخطبة يوم النحر، والدارمي في المقدمة، باب: الافتداء بالعلماء، وأخرجه أحمد في مسنده (١/٤٣٧، ٣/٢٢٥، ٤/٨٠، ٨٢، ٥/١٨٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير: باب ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَيَّ عَقْبَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وأخرجه في كتاب المساجد، باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة بلفظ: « بينما الناس في صلاة الصبح بقاء إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة ».



ووجه الاستدلال بهذا الحديث أن أهل قباء ما كانوا يتحولون في صلاتهم من بيت المقدس إلى الكعبة إلا لعلمهم بقبول خبر الواحد، وأن خبر الواحد كافٍ في وجوب العمل به وإقامت عليهم الحجة، ثم إن إقرار النبي ﷺ لهم على عملهم دليل على أن خبر الواحد حجة ويلزم العمل به وإلا لكان بين لهم وطلب منهم الرجوع إليه ليسمعوا منه مباشرة.

### ثالثاً: الإجماع:

أما الإجماع فقد أجمع الصحابة ومن بعدهم إلى يومنا هذا على قبول خبر الواحد ووجوب العمل به ما دام مستوفياً للشروط السابقة الذكر.

قال صاحب ( حصول المأمول ): دل على العمل بخبر الواحد الكتاب والسنة والإجماع ولم يأت من خالف في العمل به بشيء يصلح للتمسك به ومن تتبع عمل الصحابة من الخلفاء وغيرهم وعمل التابعين فتابعيهم بأخبار الأحاد وجد ذلك في غاية الكثرة بحيث لا يتسع له إلا مصنف مبسوط كبير. اهـ<sup>(١)</sup>.

شبهات على حجية العمل بخبر الواحد والرد عليها:

أورد القائلون بمنع العمل بخبر الأحاد شبهات نعرض منها ما يلي ونرد عليها:

### الشبهة الأولى:

ما روي من توقف الصحابة في العمل بخبر الأحاد وطلبهم شاهداً أو يميناً ومن ذلك ما روي عن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر ﷺ تسأله ميراثها، فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء ولا علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيء فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة فأنفذ لها أبو بكر<sup>(٢)</sup>.

وما روي عن علي ﷺ أنه قال: كنت إذا سمعت من النبي ﷺ حديثاً فنعني الله

(١) حصول المأمول من علم الأصول للعلامة صديق حسن خان (ص ٥٦ ط. القسطنطينية).

(٢) أخرجه الدارمي في كتاب الفرائض، باب: قول أبي بكر الصديق في الجدات (٢/٣٥٩)، والبيهقي في السنن الكبرى فيه، باب: فرض الجدة والجدتين (٦/٢٣٤)، وقال المارديني في الجوهر النقي: جزم البيهقي بأن قبيصة لم يدرك عمر، وهو عنده لم يدرك أبا بكر الصديق بالطريق الأولى.

بما شاء منه، وإذا حدثني غيري عن النبي ﷺ لم أرض حتى يحلف لي أنه سمعه من النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

ووجه استدلالهم بهذين النصين أن الأول طلب فيه أبو بكر ﷺ شاهداً وأن الثاني كان يطلب علي ﷺ من المخبر به الحلف على صدق ما يقول.

#### - والجواب على هذه الشبهة:

أن هذا كله لم يكن؛ لأن الحديث خبر آحاد، وإنما كان لزيادة الثبوت في الراوي والمروي وشدة الحيطة في ذلك، فربما وقع لهم الريب في ذلك بأن كان غير حافظ أو غير ضابط فطلبوا الشاهد أو اليمين لذلك.

ولم يكن ذلك كله ولا بعضه طعنًا في عدالة الصحابة ولا تكذيبًا لهم؛ بل كان على سبيل التحوط للرواية والثبوت من المرويات وليكون ذلك سنة متبعة لمن يأتي بعدهم؛ يؤكد ذلك حديث عمر مع أبي موسى الأشعري في الاستئذان وقوله: «إن كنت لأمينًا على حديث رسول الله ﷺ ولكني أردت أن أثبت»<sup>(٢)</sup>.

#### الشبهة الثانية:

ما يروى من توقفه ﷺ في قبول خبر ذي اليمين الذي رواه البخاري عن أبي هريرة وفيه: «أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين - بعد صلاة ركعتين - فقال له ذو اليمين: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال: «أصدق ذو اليمين؟» فقال الناس: نعم. فقام الرسول ﷺ فصلى ركعتين آخرين ثم سلم ثم كبر ثم سجد مثل سجوده أو أطول

(١) تذكرة الحفاظ (١/١٠).

(٢) حديث عمر مع أبي موسى الأشعري في الاستئذان: عن أبي سعيد الخدري أن أبا موسى الأشعري سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له، فرجع فأرسل عمر في أثره فقال له: لم رجعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع»، قال: لتأتيني على ذلك بينة أو لأفعلن بك، وفي رواية: «لا وجعن ظهرك». وفي الثالثة: «لأجعلنك عظة». فجاء أبو موسى منتقعاً لونه ونحن جلوس فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا وقال: هل سمعه أحدكم؟ قلنا: كلنا سمعنا، فأرسلوا معه رجلاً حتى أتى عمر، فأخبره عمر، فقال عمر لأبي موسى: «إن كنت لأمينًا على حديث رسول الله ﷺ ولكني أردت أن أستثبت». تذكرة الحفاظ (١/٦-٨).

والحديث أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان: باب التسليم والاستئذان ثلاثاً، وأخرجه مسلم في كتاب الآداب: باب الاستئذان، وعندهما يقول أبو سعيد الخدري: فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقامت معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الآداب: باب الاستئذان، كلهم عن أبي سعيد الخدري.

ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده ثم رفع»<sup>(١)</sup>.

ووجه استدلالهم بهذا الحديث أن رسول الله ﷺ توقف في قبول خبر الواحد ولم يقبله إلا بعد موافقة آخرين له.

- والجواب عن هذه الشبهة:

أنه لا حجة لهم في هذا؛ لأنه ﷺ إنما استثبت في خبر ذي اليدين؛ لأنه انفرد دون من صلى معه بما ذكر مع كثرتهم، فاستبعد حفظه دونهم وجوز عليه الخطأ، ولا يلزم من ذلك رد خبر الواحد مطلقاً.

بل إن من تدبر ترجمة البخاري لهذا الحديث وإتيانه به تحت باب ( ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق ) ليفهم ثبوت ما أوردها<sup>(٢)</sup>.

الشبهة الثالثة:

أن الصحابة لم يكثروا من رواية السنة وقصروا العمل على القرآن والمشهور من الأحاديث واجتهدوا بالرأي بعد ذلك.

- والجواب عن هذه الشبهة:

أنهم ما تركوا الحديث الصحيح ولا لجأوا إلى الرأي؛ والوقائع الكثيرة المشهورة والمأثورة شاهدة على ذلك.

فها هو عمر بن الخطاب ؓ يقول: « إياكم والرأي فإن أصحاب الرأي أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يعوها وتفلتت منهم أن يحفظوها فقالوا في الدين برأيهم »<sup>(٣)</sup>.

والحق: أن من تتبع عمل الصحابة ومن بعدهم<sup>(٤)</sup> بخبر الأحاد وجد ذلك في غاية الكثرة.

(١) الحديث أخرجه الشيخان وغيرهم، البخاري في كتاب الصلاة، باب: تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، وكره في مواضع أخرى من: الأذان والسهو والأدب والإيمان والآحاد، وأخرجه مسلم في كتاب المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له، وأبو داود في الصلاة، باب: السهو في السجدين، والترمذي في الصلاة، والنسائي في السهو، وابن ماجه في إقامة الصلاة، والدارمي في الصلاة، ومالك في النداء وأحمد في مسنده.

(٢) ترجم البخاري بهذه الترجمة في كتاب أخبار الآحاد (١٣ / ٢٣١) من فتح الباري ط. السلفية.

وقد أوسع الكلام على خبر الأحاد وقبوله والعمل به الإمامان: الشافعي في كتاب الرسالة والنووي في شرحه لمقدمة صحيح مسلم، وغيرهما.

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (ص ٤٧٦ ط. ثانية ١٤٠٢هـ).

(٤) قال الخطيب في الكفاية (ص ٣١): وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء =

وإذا وقع من بعضهم التردد في العمل به في بعض الأحيان فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد كالريبة في صدق الراوي أو في حفظه أو زيادة في الاحتياط والتثبت.

ثم أنهم عملوا بنفس الأخبار التي توقفوا فيها بعد أن انضم إليها غيرها ولم نخرج بهذا الضم عن كونها أخبار آحاد، كما أنهم عملوا بها لظهورها وإفادتها الظن لا لخصوصيتها؛ فقد قبل أبو بكر خبر عائشة في أن النبي ﷺ توفي يوم الإثنين، وقبل عمر خبر عمرو ابن حزم في أن دية الأصابع سواء، وقبل عثمان خبر الفريعة بنت سنان أخت أبي سعيد في إقامة المعتدة عن الوفاة في بيتها، إلى غير ذلك.

وقد ذكر العلماء بعض القرائن التي تجعل خبر الآحاد مفيداً للعلم واليقين بنسبته إلى قائله ومن هذه القرائن:

١ - إخراج الشيخين؛ البخاري ومسلم للحديث في صحيحيهما أو إخراج أحدهما له وذلك لإجماع الأمة على صحة ما جاء بهما، ولجلالة قدر الشيخين وثبوت أقدامهما في علوم الحديث، ولتقدمهما على غيرهما في معرفة الخبر الصحيح وتمييزه، ولتلقى الأمة لكتابيهما بالقبول اعتقاداً وعملاً.

قال ابن الصلاح: وهذا القسم جميعه - يعني ما اتفق عليه الشيخان - مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافاً لقول من نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن وإنما نقلته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ، وقد كنت أميل إلى ذلك وأحسبه قوياً ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح؛ لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ. اهـ<sup>(١)</sup>.

٢ - شهرة الحديث عند علماء الحديث: وذلك لمجيئه من طرق متعددة متباينة مع سلامتها من ضعف الرواة وخلوها من العلل القادحة؛ فإن هذه القرينة تجعل خبر الآحاد مفيداً للعلم، قاله ابن فورك وأبو منصور البغدادي وغيرهما.

٣ - تسلسل الحديث بالأئمة الحفاظ المتقنين بحيث لا يكون غريباً فإن علو مكانتهم

= الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك ولا اعتراض عليه. اهـ.  
(١) التقييد والإيضاح (ص ٤١، ٤٢).

في فنون الحديث يقوم مقام العدد الكثير؛ وذلك مثل الحديث الذي يرويه الأئمة أحمد ابن حنبل عن الشافعي<sup>(١)</sup> عن مالك عن نافع<sup>(٢)</sup>، عن ابن عمر مرفوعاً إلى النبي ﷺ: « لا يبع بعضكم على بيع بعض... » الحديث<sup>(٣)</sup>.

فإن هذه القرينة تجعل الواحد مفيداً للعلم عند سامعه وذلك لجلالة قدر هؤلاء الرواة وهم أئمة أعلام وفقهاء عظام؛ إذ في كل واحد منهم من الصفات اللائقة الموجبة لقبول خبره ما لا يوجد في غيره مما تجعل الواحد أمة وحده يقوم مقام العدد الكثير والجم الغفير.

ومتى ترجح صدق الخبر على كذبه بأن استوفى شروط القبول السابق ذكرها وجب العمل به.

- ردُّ ابن القيم على من ينكرون العمل بخبر الواحد:

قال ابن القيم ما ملخصه:

والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون موافقة من كل وجه فيكون من توارد الأدلة.

ثانيها: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن.

ثالثها: أن تكون دالة على حكم سكت عنه القرآن، وهذا الثالث يكون حكماً مبتدأً من النبي ﷺ فتجب طاعته منه ولو كان النبي ﷺ لا يطاع إلا فيما وافق القرآن لم تكن طاعة خاصة، وقد قال الله تعالى: ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠]، وقد تناقض من قال أنه لا يقبل الحكم الزائد على القرآن إلا إن كان متواتراً أو مشهوراً؛ فقد قالوا بتحريم المرأة على عمتها وخالتها، وتحريم ما يحرم من النسب بالرضاعة وخيار

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) نافع أبو عبد الله المدني، مولى بن عمر، ثقة ثبت، فقيه مشهور، من الثالثة توفي (١١٧هـ).

(٣) هذه السلسلة يسميها المحدثون بالسلسلة الذهبية.

والحديث أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: لا يبع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه، وباب: النهي للبائع ألا يجفل الإبل والبقر والغنم، وباب: لا يشتري حاضر لبادٍ بالسمسرة، وباب: النهي عن تلقي الركبان، وكرره أيضاً في كتابي الشروط والنكاح، وأخرجه مسلم في كتاب البيوع، باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وتحريم النجش، وكرره في مواضع أخرى من كتابي النكاح والبر، ووافق البخاري ومسلماً على إخراجهم كل من الأئمة أبو داود والترمذي والنسائي والدارمي في كتابي النكاح والبيوع وابن ماجه في التجارات، ومالك في البيوع، وأحمد في الجزء الثاني في مواضع متفرقة.

الشرط... إلخ، وهذه الأحاديث كلها آحاد، وبعضها ثابت وبعضها غير ثابت ولكنهم قسموها إلى ثلاثة أقسام ولهم في ذلك تفاصيل يطول شرحها ومحل بسطها أصول الفقه. اهـ<sup>(١)</sup>.

- ومن خلال ما قاله ابن القيم وغيره يمكن تلخيص الردود على من ينكر العمل بخبر الواحد، فيما يأتي:

١ - أن من يقول بعدم العمل قد التزم الأخذ بكثير من الأحكام التي ثبتت بخبر الواحد وقد سبق بيانها في كلام ابن القيم.

٢ - أنه لو لم يعمل بخبر الواحد فيما ينزل بالناس من أحداث لتعطلت الأحكام وتعطل كثير من الحلال والحرام، ولما طلب العلماء خبر الواحد ممن هو عنده إذا ما افتقدوا غيره من أدلة وأعوزتهم الحجة.

٣ - أنه لو لم يعمل به لما أجمع المسلمون على ضرورة رجوع القاضي عن قضائه والمفتي عن فتواه إذا ما كان القضاء والفتيا على خلاف الوارد من خبر الواحد.

٤ - لو لم يعمل به لما أرسل النبي ﷺ نفسه الآحاد من أصحابه إلى قبائل العرب وغيرهم من المسلمين ليتقلوا إليهم أحكام الشرع ويفقهوهم في الدين ولما لزمهم العمل بما أخبروهم به ولما طولبوا بتنفيذ ما أخذوه وتطبيق أحكامه بغير أن يرجعوا إلى النبي ﷺ مباشرة.

٥ - أنه لو لم يعمل به لما استمر إرسال الآحاد من الصحابة في عهد الخلفاء ومن بعدهم إلى خاصة الناس وعامتهم لتبيين الأحكام وتمييز الحلال من الحرام.

٦ - لو لم يعمل به لما أرسل النبي ﷺ الآحاد من أصحابه بكتبه إلى الملوك والأمراء في عهده، يبلغهم رسالته ويوجه إليهم دعوته ويطالبهم بالإسلام ويلزمهم بالإيمان استجابة لرسوله بما في كتابه.

٧ - أنه لو لم يعمل به لما احتج المسلمون بخبر الواحد على من خالفهم ولما انتقاد المخالف لهم من غير تكبير منه عليهم.

٨ - أنه لو لم يعمل به لما أجمعت الأمة من السلف والخلف على أن السائل يجب عليه العمل بجواب المسؤول فيما أجابه به من علم من غير حاجة إلى اشتراط

(١) إعلام الموقعين (٢/٣٠٧) وما بعدها، ط. الكليات الأزهرية.

رجوع السائل إلى استجواب غيره.

لهذا ولغيره كان العمل بخبر الواحد واجباً يحث عليه الشارع ولا يمنع منه العقل ولا يحيل ذلك، وكل ما جاء به الشرع ولم يمنع منه العقل وجب المصير إليه ولزم العمل به. والله أعلم.

### شروط العمل بخبر الآحاد:

قد بينّا آنفاً الشروط التي يجب توافرها في الخبر لكي يكون مقبولاً، ونحن نختم ببيان الشروط الواجب توافرها في ناقل هذا الخبر.

اشترط العلماء في قبول خبر الواحد ووجوب العمل به شروطاً خاصة بالراوي - كما اشترطوا من قبل شروطاً خاصة بالمروي - ومن خلال هذه الشروط نستطيع أن نرجح جانب الصدق على جانب الكذب؛ فقد عرفنا أن الخبر المقبول هو ما ترجح صدقه على كذبه.

وتلك الشروط التي يجب توافرها في هذا الراوي الذي نقل إلينا خبر الآحاد هي:

١ - العدالة: وهي صفة أو ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة؛ وهذه لا تتحقق في شخص إلا إذا اتصف بصفات خمس وهي: (الإسلام - البلوغ - العقل - السلامة من الفسق - السلامة مما يخرم المروءة).

٢ - الضبط: وهو إما ضبط صدر أو ضبط كتاب:

فضبط الصدر: هو أن يكون الراوي متيقظاً لما سمع، فاهماً لمعناه حافظاً للفظه، متمكناً من حفظه؛ بحيث يستطيع أن يؤديه بلفظه أو بمعناه متى شاء.

وضبط الكتاب: هو أن يكون الراوي مثبّثاً للحديث في كتابه وقد حفظ الكتاب من أن تناله يدٌ بالتغيير أو التحريف ويستطيع أن يبرزه متى شاء.

٣ - أن يكون فقيهاً.

٤ - أن يعمل الراوي بما يوافق الخبر ولا يخالفه.

٥ - أن يؤدي الحديث بحروفه.

٦ - أن يؤدي عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ إن أداه بمعناه.

هذا وقد اتفق العلماء - فيما نعلم - على الشرطين الأولين، أما الشروط الباقية فهي تفرعات تفرعت من الكلام على الشرطين الأولين، وبسط الكلام على العدالة والضبط

سيأتي في موضعه عند الكلام على الجرح والتعديل ومن تقبل روايته ومن لا تقبل  
وما يتعلق بذلك.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*







## تقسيم الخبر باعتبار من أضيف إليه

ينقسم الخبر باعتبار من أضيف - أي نسب - إليه إلى ثلاثة أقسام<sup>(١)</sup>:

١ - المرفوع: وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ.

٢ - الموقوف: وهو ما أضيف إلى الصحابي.

٣ - المقطوع: وهو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه.

ووجه الحصر في هذه الأنواع هو أن السند إن انتهى إلى النبي ﷺ فهو مرفوع، وإن انتهى إلى الصحابي فهو موقوف عليه، وإن انتهى إلى التابعي أو من دونه فهو مقطوع؛ لأنه قطع الكلام فيه على التابعي ووقف عنده.

وهذه الأنواع تتصل بالمتن ولا تتصل بالسند؛ فيقال مرفوع أو موقوف أو مقطوع على اعتبار متنه ولا يقال: سند مقطوع مثلاً، وإنما يقال: منقطع؛ فالقطع من خواص المتن، والانقطاع من خواص الإسناد.

وإليك التفصيل بعد الإجمال:

(١) هذا بالنسبة للأخبار النبوية؛ أما من يضيف إليها الأحاديث القدسية فيجعلها أربعة:

١ - القدسي.

٢ - المرفوع.

٣ - الموقوف.

٤ - المقطوع.

وهذه التقسيمة ينظر إليها باعتبار قائل وناقل هذا الخبر.





## المرفوع

تعريفه:

لغة: اسم مفعول من رفع ضد وضع.

وسمي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع وهو النبي ﷺ.

واصطلاحًا:

١ - عرفه الخطيب البغدادي بأنه: ما أخبر فيه الصحابي عن قول رسول الله ﷺ أو فعله<sup>(١)</sup>.

وعليه فلا يكون المرفوع إلا متصل السند<sup>(٢)</sup>، ويخرج به ما لم يتصل إسناده كالمرسل والمنقطع وغيرهما<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حجر معلقًا على تعريف الخطيب: الظاهر أن الخطيب لم يشترط ذلك وأن كلامه خرج مخرج الغالب؛ لأن غالب ما يضاف إلى النبي ﷺ إنما يضيفه الصحابي<sup>(٤)</sup>.

٢ - وعرفه جمهور المحدثين بأنه: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، سواء أكان المضيف صحابيًا أو من دونه متصلًا كان الإسناد أو منقطعًا.

حكم المرفوع:

واضح من هذا التعريف أن المرفوع لا يكون متصلًا دائمًا؛ فقد يسقط منه الصحابي فيكون مرسلًا أو يسقط من إسناده رجل، أو يذكر فيه رجل مبهم فيكون منقطعًا أو يسقط اثنان أو أكثر فيكون معضلاً، وهو في هذه الحالات يوصف بالضعف حتى ولو كان مرفوعًا؛ فليس مجرد رفع الحديث كافيًا لإطلاق الحكم بصحته بل ينظر فيه؛ فإن اتصل سنده صلح لأن يوصف بالصحة أو الحُسن، وإن كان في إسناده انقطاع سمي باسم من أسماء الضعيف.

(١) الكفاية (ص ٢١).

(٢) المتصل: الذي لم يسقط فيه أحد من رواته فيكون كل راوٍ قد روى عن من فوقه مباشرة وبدون واسطة.

(٣) المرسل ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ - على الراجح - أما المنقطع فهو ما سقط منه راوٍ قبل الصحابي - على الأصح - وسيأتي الكلام عليهما بالتفصيل في موضعها من الضعيف.

(٤) تدريب الراوي (١/ ١٨٤)، فتح المغيب (١/ ٩٨).

## أنواعه وأمثله:

ومن التعريف - أيضًا - يتبين لنا أن أنواعه أربعة؛ القول - الفعل - الإقرار - الصفة:

فمثال القول: أن يقول الصحابي أو غيره: قال رسول الله ﷺ كذا.

ومثال الفعل: أن يقول الصحابي أو غيره: رأيت رسول الله ﷺ يفعل كذا.

ومثال الإقرار: أن يقول الصحابي أو غيره فعل بحضرة النبي ﷺ كذا ولا يروي إنكار

لذلك.

ومثال الصفة: أن يقول الصحابي أو غيره: كان رسول الله ﷺ كذا وكذا ويذكر شيئاً من

صفاته الخلقية أو الخلقية<sup>(١)</sup>.

والله أعلم



(١) سبق ذكر أمثلة لهذه الأنواع عند تعريف علم الحديث رواية وشرحه.



## الموقوف

### تعريفه:

لغة: اسم مفعول من الوقف ضد الوصل.

كأن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي ولم يتجاوزوه إلى النبي ﷺ.  
واصطلاحاً: ما أضيف إلى الصحابي من قوله أو فعله أو إقراره<sup>(١)</sup>، وخلا من قرينة تدل على رفعه<sup>(٢)</sup>.

وإذا أُطلق الموقوف انصرف إلى الصحابي ولا يستعمل فيمن دونه إلا مقيداً<sup>(٣)</sup>.  
فيقال: موقوف على نافع أو مالك أو غيرهما أو وقفه فلان على مجاهد.  
وهذا في الحقيقة يسمى مقطوعاً كما ستعرف بعد، أو هو من باب الوقف بمعناه اللغوي.

### أنواعه وأمثله:

من التعريف يتبين أن أنواعه ثلاثة؛ وهي: القول - الفعل - التقرير.  
فمثال القول: أن يقول الراوي قولاً ينسبه إلى الصحابي؛ مثل قول الراوي: قال علي ﷺ:  
« حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله »<sup>(٤)</sup>.  
ومثال الفعل: أن ينسب الراوي إلى الصحابي فعلاً معيناً؛ مثل قول البخاري: « أمّ  
ابن عباس وهم متيمم »<sup>(٥)</sup>.

(١) ومن العلماء من لا يدخل تقرير الصحابي في الموقوف؛ لأن تقرير النبي ﷺ حجة بخلاف تقرير الصحابي فليس بحجة.

(٢) هذا رأي جمهور المحدثين؛ وهو أنهم يخصون ما أضيف إلى الصحابي بالموقوف إلا أن فقهاء خراسان يسمونه أئراً، قال أبو القاسم الفوراني - منهم: الخبر ما كان عن رسول الله ﷺ، والأثر ما كان عن الصحابي. اهـ.  
وهذا اصطلاح خاص بهم؛ ومن ثم يسمي كثير من العلماء الكتب الجامعة لما جاء عن النبي ﷺ والصحابة - رضوان الله عليهم - « السنن والآثار » كما فعل البيهقي والطحاوي في كتابيهما. انظر تدريب الراوي (١ / ١٨٤).

(٣) الباعث الخثيث (ص ٤٥).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا، عن أبي الطفيل عن علي.  
(٥) أخرجه البخاري في كتاب التيمم مترجماً به بقوله: باب الصعيد الطيب... وضوء المسلم يكفيه من الماء، وقال الحسن: يجزيه التيمم ما لم يحدث، وأمّ ابن عباس وهو متيمم. فتح الباري (١ / ٤٤٦) طبعة السلفية.

ومثال التقرير: أن يقول بعض التابعين مثلاً: فعلت أو فعلنا كذا أمام أحد الصحابة فلم ينكر علينا<sup>(١)</sup>.

القرائن التي تدل على رفع الحديث:

قلنا في التعريف: ( وخلا من قرينة تدل على رفعه ). وهذه القرائن ذكرها العلماء على أنها مسائل تتصل بالمرفوع والموقوف والمقطوع والصحيح أنها قرائن تدل على رفع الحديث مثل:

١ - قول الصحابي: أمرنا بكذا أو نُهينا عن كذا:

والقرينة هنا لفظ الأمر ولفظ النهي؛ وهما يدلان على رفع الحديث على المذهب الصحيح المشهور الذي قال به الجمهور<sup>(٢)</sup>.

وذلك لأن الأمر والنهي للصحابي إنما يكون من الرسول ﷺ له؛ فهو الذي له مطلق الأمر والنهي؛ فهو المبلغ عن ربه، فإذا قال الرسول ﷺ أمرت فهم منه أن الأمر هو الله - تعالى - وإذا قالها الصحابي فهم أن الأمر هو رسول الله ﷺ فإن من اشتهر بطاعة رئيس إذا قال ذلك فهم أن الرئيس هو الذي أمر.

أما إذا قال ذلك تابعي: فقد ذكر العراقي أنه مرسل، وذكر الغزالي أن فيه احتمالين إما مرسل وإما موقوف<sup>(٣)</sup>.

ومثال هذه القرينة من قول الصحابي:

( أ ) قول أم عطية<sup>(٤)</sup>: « أمرنا ألا نخرج في العيدين العواتق وذوات الحذور وأمر الحِيض أن يعتزلن مصلى المسلمين »<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا مبني على رأي من يقول بأن إقرار الصحابي ينسب إليه كما ينسب إليه قوله وفعله فيكون حديثاً موقوفاً، ويكون مقطوعاً على اعتبار الرأي الآخر القائل بأن إقرار الصحابي لا ينسب إليه مثل قوله وفعله كما تقرر ذلك من قبل.

(٢) تدريب الراوي (١/١٨٨)، الكفاية (ص ٤٢٠)، قواعد التحديث (ص ١٤٤، ١٤٥).

(٣) فتح المغيب (١/١٢٠ - ١٢٢).

(٤) هي أم عطية الأنصارية؛ واسمها نسبية - بفتح النون وضمها على التصغير - بنت الحارث، وقيل: بنت كعب وليس بصحيح، فنسبية بنت كعب هي أم عمارة وليست هي أم عطية الأنصارية الخافضة التي كانت تحتن الجواري، وإنما هذه كانت غاسلة الميتات وهي من كبار نساء الصحابة.

(٥) العواتق: جمع عاتق، ويجمع على عتق أيضاً، والعاتق الشابة أو ما لم تدرك، وقيل: هي التي لم تبين من والديها ولم تتزوج وقد أدركت وشبت، والحِيض: جمع حائض وهي المرأة في زمن الحيض.

وقولها: « نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا »<sup>(١)</sup>.

( ب ) وقول أنس بن مالك: « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة »<sup>(٢)</sup>.

وهكذا في كل الأحاديث نجد أن الصحابي قد أبهم الأمر أو الناهي أما إذا صرح به فلا إشكال ولا خفاء حينئذٍ.

٢ - قول الصحابي: من السنة كذا، أو أصبت السنة أو نحو ذلك:

فلفظ السنة قرينة تدل على رفع الحديث؛ فإن هذا اللفظ إذا أطلق انصرف إلى من يجب اتباع سنته وهو النبي ﷺ، وهذا هو القول الأصح، كما عند ابن الصلاح معللاً ذلك بأن الظاهر أنه لا يريد إلا سنة رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وخالف في ذلك قوم؛ فقالوا: يحتمل أنه يريد به سنة غير النبي ﷺ فلا يحمل على سنته<sup>(٤)</sup>.

وأجيب عليهم بما يأتي:

( أ ) أن لفظ السنة إذا أطلق أريد به سنة النبي ﷺ.

( ب ) ما جاء في حديث ابن شهاب<sup>(٥)</sup> عن سالم<sup>(٦)</sup> عن عبد الله بن عمر<sup>(٧)</sup> عن أبيه في

= والحديث أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما؛ فأخرجه البخاري في كتاب الحيض، باب: شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، وكرره في مواضع أخرى من كتاب الصلاة والعيدين والحج، وأخرجه مسلم في كتاب العيدين، باب: إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى، ووافقها على إخراجها كل من الأئمة: أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي والبيهقي وأحمد؛ كلهم عن أم عطية.

(١) الحديث أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما؛ فأخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: اتباع النساء للجنائز، وكرره في كتابي الحيض والاعتصام، وأخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: نهي النساء عن اتباع الجنائز، وغسل الميت، ووافقها على إخراجها الأئمة: أبو داود وابن ماجه والبيهقي؛ كلهم عنها.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان: باب الأذان مثني مثني، وفي باب الإقامة واحدة إلا قوله: قد قامت الصلاة، وأخرجه مسلم في كتاب الصلاة: باب بدء الأذان؛ كلاهما عن أنس.

(٣) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ٦٩)، الكفاية (ص ٤٢١).

(٤) ومن خالف في ذلك أبو بكر الإسماعيلي الجرجاني صاحب المستخرج على البخاري، المتوفى سنة (٢٧١هـ)؛ حيث قال: ليس بمرفوع لاحتمال أن يريد سنة غيره. انظر التدريب (١/١٨٦).

(٥) تقدمت ترجمته.

(٦) سالم بن عبد الله بن الخطاب؛ أحد الفقهاء السبعة، كان ثبًا عابدًا فاضلاً، يشبه بأبيه في الهدى والسمت، كنيته أبو عمر، وقيل: أبو عبد الله.

(٧) عبد الله بن عمر بن الخطاب؛ أبو عبد الرحمن، ولد بعد المبعث ببسبر، أحد المكثرين من الرواية، وأحد العبادة، صحابي مشهور، استصغر يوم أحد، وكان ابن أربع عشرة سنة، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر.



قصته مع الحجاج حين قال له: إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة<sup>(١)</sup>، قال ابن شهاب: فقلت لسالم أفعله رسول الله ﷺ؟ فقال: وهل يعنون بذلك إلا سنته؟!<sup>(٢)</sup>، قال السيوطي: فنقل سالم، وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

ومثال هذه القرينة من قول الصحابي:

(أ) قول علي كرم الله وجهه: «من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة»<sup>(٤)</sup>.

(ب) وقول أنس بن مالك: «من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا»<sup>(٥)</sup>.

(ج) وقول عمر رضي الله عنه في المسح على الخفين: «أصبت السنة»<sup>(٦)</sup>.

وأقربها إلى الرفع: سنة أبي القاسم، ويليها: سنة نبينا، ويلي ذلك: أصبت السنة<sup>(٧)</sup>.

أما إذا قال التابعي: «من السنة كذا» وما أشبهه؛ ففيه وجهان؛ قيل: مرسل مرفوع، وقيل: موقوف متصل، قال النووي: والصحيح أنه موقوف<sup>(٨)</sup>.

٣ - قول الصحابي: «كنا نفعل كذا، أو نقول كذا أو نرى كذا على عهد النبي ﷺ أو في حياته، أو في زمانه» ونحو ذلك مما يشعر باطلاع النبي ﷺ؛ فكل ذلك قرينة تدل على رفع الحديث.

وهي نوع من الإقرار وهو أحد وجوه السنن المرفوعة وهو مشعر بأن رسول الله ﷺ اطلع على ذلك وأقرهم عليه.

(١) يعني عجل في الجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم في الهجرة؛ وهي شدة الحر.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: الجمع بين الصلاتين بعرفة.

(٣) تدريب الراوي (١/١٨٩)، شرح النخبة (ص ٥٤).

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة (١/٢٠١).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: إذا تزوج الثيب على البكر، وأخرجه مسلم في كتاب الرضاع، باب: قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الرفاف، كلاهما عن أنس.

(٦) رواه الدارقطني في سننه في كتاب الطهارة، باب: الرخصة في المسح على الخفين، قال الدارقطني: صحيح الإسناد (١/١٩٦) بتحقيق عبد الله هاشم بياني.

(٧) الوسيط (ص ٢١٠).

(٨) شرح العراقي على مقدمة ابن الصلاح (ص ٦٨).

وخالف في ذلك قوم؛ فقالوا: إنه موقوف.

وتوسط آخرون؛ فقالوا: إن كان الفعل مما لا يخفى غالبًا عن النبي ﷺ فهو مرفوع وإلا فموقوف<sup>(١)</sup>.

ومثاله من قول الصحابة:

(أ) قول جابر<sup>(٢)</sup>: «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ»<sup>(٣)</sup>.

(ب) وقوله أيضًا: «كنا نأكل لحوم الخيل على عهد النبي ﷺ»<sup>(٤)</sup>.

(ج) وقول ابن عمر: «كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان»<sup>(٥)</sup>.

(د) وقول المغيرة بن شعبة<sup>(٦)</sup>: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظفير»<sup>(٧)</sup>.

قال ابن الصلاح: بل هو أحرى بأن يكون رسول الله ﷺ اطلع عليه وأقرهم عليه<sup>(٨)</sup>.

أما إذا أضاف الحديث إلى عهد النبي ﷺ تابعي؛ فهو وإن كان من قبيل المرفوع إلا أنه مرسل لإسقاط الصحابي.

وقيل: مقطوع وليس موقوفًا؛ لأنه - كما علمت - أن إقرار الصحابي لا ينسب

إليه بخلاف إقرار النبي ﷺ.

(١) شرح العراقي على مقدمة ابن الصلاح (ص ٦٦ - ٦٨).

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي؛ صحابي وابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة، ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: العزل، ومسلم في كتاب النكاح، باب: حكم العزل، ووافقهما على إخرجه الترمذي وابن ماجه في النكاح أيضًا، وأحمد في مسنده (٣/٣٠٩).

(٤) أخرجه النسائي في كتاب الصيد والذبائح، باب: الإذن في أكل لحوم الخيل، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الذبائح: باب لحوم الخيل لكن بلفظ: «أكلنا زمن خيبر الخيل وحر الوحش» كلاهما من قول جابر.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب: فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ بلفظ: كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ فنخير أبا بكر ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان - رضي الله عنهم - وأخرجه باللفظ المذكور: الطبراني في الكبير والأوسط لكن بزيادة، «ويسمع ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره». مجمع الزوائد (٥٨/٩).

(٦) تقدمت ترجمته (ص ٩٩).

(٧) أخرجه البخاري في الأدب المفرد: باب قرع الباب (ص ٣٧١) عن أنس بن مالك، وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان عن أنس أيضًا (١١٠/٢) وذكره السيوطي في التدريب (١٨٧/١) وعزاه للبيهقي في المدخل عن المغيرة وأنس - رضي الله عنهما -.

(٨) التقييد والإيضاح (ص ٦٩)، التدريب (١٨٧/١).

٤ - قول الصحابي الذي لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات أو فعله فيما لا مجال للرأي فيه ولا مدخل فيه للاجتهاد.

مثل: الإخبار عن المغيبات من بدء الخليقة وأحوال القبر ومواقف القيامة ووقوع الفتن. أو بيان بعض أنواع العبادات أو الحكم على عمل بأنه طاعة تستحق من الله الثواب أو معصية تستوجب من الله - تعالى - العقاب؛ لأن كل ذلك ونحوه قرينة على أنها مرفوعة لا تعلم إلا عن طريق الوحي ولا تعلم إلا من صاحب الشرع ﷺ<sup>(١)</sup>.

ومثال ذلك قول عمار بن ياسر<sup>(٢)</sup>: « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم »<sup>(٣)</sup>.

وقول ابن مسعود<sup>(٤)</sup>: « من أتى ساحراً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ »<sup>(٥)</sup>.

وقول جابر: « كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبّحنا »<sup>(٦)</sup>.

٥ - قول الراوي في الحديث عند ذكر الصحابي: « يرفعه - أو ينميه - أو يرويه - أو يبلغ به - أو رواه - أو رفعه - أو رواه »:

فإن ذكر الراوي لهذه الألفاظ قرينة تدل على رفع الصحابي الحديث إلى النبي ﷺ<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح النخبة (ص ٥٣)، تدريب الراوي (١/ ١٩٠).

(٢) عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي - بنون ساكنة بين مهملتين - أبو اليقظان؛ مولى بني مخزوم، صحابي مشهور من السابقين الأولين، بدري، استشهد مع علي بصفتين سنة (٣٧هـ).

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصوم، باب: كراهية صوم يوم الشك، والترمذي فيه، باب: ما جاء في كراهية صوم يوم الشك وصححه، والنسائي فيه: باب صيام يوم الشك.

(٤) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن صحابي؛ ومن كبار العلماء مناقبه جمّة، ومن السابقين الأولين، أمره عمر على الكوفة، ومات سنة (٣٢هـ) أو في (٣٣هـ) بالمدينة.

(٥) السحر: تمانم وتعاويد يتوصل بها إلى التأثير في الأبدان والأرواح والإفساد بين الناس، والعرافة الكهانة: وهي الإخبار بالمغيبات عن طريق استخدام الجن، وقد يكون هذا وذلك شعوذة وتديجلاً على الناس. والحديث رواه البزار في مسنده عن جابر، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٧/٥): ورجاله رجال الصحيح خلا عقبة بن سنان وهو ضعيف، وأورده بروايات أخرى عن ابن مسعود وابن عمر ووائله وأبي الدرداء وغيرهم، رضوان الله تعالى عليهم.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد: باب التسييح إذا هبط وادباً، وباب التكبير إذا علا شرفاً، والدارمي في كتاب الاستئذان: باب ما يقول عند الصعود والهبوط، وأحمد في مسنده (٣/ ٣٣٣).

(٧) راجع التقييد والإيضاح (ص ٧٠)، الباعث الحثيث (ص ٤٧)، الكفاية (ص ٤١٥، ٤١٦).

ومثاله: حديث الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به « الناس تبع لقريش »<sup>(١)</sup>.

وحديث أبي حازم<sup>(٢)</sup> عن سهل بن سعد<sup>(٣)</sup>: « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على زراعه اليسرى في الصلاة »<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حازم: لا أعلم إلا أنه ينمي ذلك.

وحديث الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه رواية: « تقاتلون قومًا صغار الأعين »<sup>(٥)</sup>.

وكره عمر بن عبد العزيز قول ( رواية ) وقال: إنما الرواية الشعر، وقال: كان نافع ينهاني أن أقول رواية<sup>(٦)</sup>.

وحديث سعيد بن جبير<sup>(٧)</sup> عن ابن عباس<sup>(٨)</sup> - رضي الله عنهما - : « الشفاء في ثلاثة؛ شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار » رفع الحديث<sup>(٩)</sup>.

أما إذا قال الراوي في الحديث عند ذكر التابعي مثل هذه العبارات فإن الحديث وإن كان مرفوعًا إلا أنه مرسل لإسقاط الصحابي.

ولو قال الراوي في الحديث مثل هذه العبارات عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فهو حينئذ من

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب: الناس تبع لقريش.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي؛ كنيته أبو العباس، له ولأبيه صحبة، مشهور، توفي سنة ( ٨٢ ) وقيل: قبلها، وقد جاوز المائة.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ: كتاب قصر الصلاة في السفر: باب وضع اليدين إحداها على الأخرى حديث رقم ( ٥٠ )، (ص ١١٧ ط. الشعب، وعنده قول أبي حازم المذكور، وأخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: وضع اليمنى على اليسرى.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب: قتال: الذين يتعلون الشعر عن أبي هريرة رواية؛ والمراد بهم الترك، وقد ترجم له البخاري في الباب الذي قبله بقوله: باب قتال الترك.

(٦) التدريب ( ١٩٢ / ١ ).

(٧) سعيد بن جبير الأسدي مولاهم؛ الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، يروي بالإرسال عن عائشة وأبي موسى، استشهد بين يدي الحجاج سنة ( ٩٥ ) ولم يكمل الخمسين.

(٨) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له الرسول صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن؛ حتى كان يسمى الخبر والبحر لسعة علمه، وأحد العبادلة الأربعة والمكثرين من الصحابة، مات بالطائف سنة ( ٨٦ هـ ).

(٩) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب: الشفاء في ثلاث، عن ابن عباس وفيه رفع الحديث ( ١٣٦ / ١٠ ) من فتح الباري ط. السلفية.

الأحاديث القدسية، ومعنى يرويه؛ أي عن ربه ﷻ<sup>(١)</sup>.

٦ - تفسير الصحابي المتعلق بأسباب نزول الآيات أو المشتمل على إضافة شيء فيه إلى رسول الله ﷺ؛ لأن ذلك من الأمور التوقيفية التي تحمل بين جوانبها قرينة تدل على رفعه إلى رسول الله ﷺ، أما إذا كان تفسير الصحابي يتعلق ببيان لغة أو شرح غريب أو نحو ذلك فليس بمرفوع بل هو من الأحاديث الموقوفة.

وهذا التفصيل في تفسير الصحابي هو ما عليه جمهور أهل الحديث، وخالف في ذلك الحاكم؛ فذكر أن مطلق تفسير الصحابي مرفوع، وقال: ليعلم طالب العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند. اهـ. يعني مسنداً إلى رسول الله ﷺ فيكون مرفوعاً<sup>(٢)</sup>.

ومثال تفسير الصحابي قول جابر: « كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قُبُلها جاء الولد أحول »<sup>(٣)</sup>، فأنزل الله تعالى: ﴿ نِسَاءَكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

أما إذا كان هذا التفسير أو القول من قول التابعي فإنه وإن كان مرفوعاً لكنه يكون مرسلًا وذلك لإسقاط الصحابي.

وقد عرفت اختلاف العلماء في ما أضيف إلى الصحابي أو التابعي هل يسمى حديثاً أم أثرًا؟ والراجع أن ما أضيف إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابي أو التابعي يعتبر حديثاً أو خبراً أو أثرًا بدون فرق بين هذه الألفاظ وأنها مترادفات<sup>(٤)</sup>.

### حكم الحديث الموقوف:

الموقوف قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، لكن حتى لو ثبتت صحته هل يلزم العمل والاحتجاج به أم لا؟

اختلف المحدثون والفقهاء في حكم العمل بالحديث الموقوف وهل يكون حجة يلزم العمل به أو ليس بحجة؟

فذهب الشافعي وغيره إلى أنه ليس بحجة وإن اتصل سنده إلى الصحابي واستوفى

(١) الوسيط (ص ٢١٣).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ١٩ - ٢١)، التقييد والإيضاح (ص ٧٠)، تدريب الراوي (١/ ١٩٢ - ١٩٤).

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: ﴿ نِسَاءَكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وأخرجه مسلم في كتاب الطلاق، باب: جواز جماعه امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر، كلاهما عن جابر.

(٤) راجع ذلك في مبحث الحديث والخبر والسنة والأثر.

شروط القبول؛ لاحتمال أن يكون قول الصحابي أو فعله ليس بتوقيف من النبي ﷺ ومجرد وجود الاحتمال يكفي منع كونه حجة.

وذهبت طائفة من العلماء إلى أنه حجة إن استوفى شروط القبول؛ لأن الظاهر أن قول الصحابي وفعله بتوقيف من النبي ﷺ ومجرد احتمال أنه ليس بتوقيف منه لا يمنع من جعله حجة تحسیناً للظن بالصحابة؛ ولأن السنة لا تختص بأقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، بل تشمل بمفهومها أقوال الصحابة وأفعالهم بل وإقراراتهم على قول في ذلك - كما عرفت - وأيدوا ذلك بأن كثيراً من الموقوفات في الموطأ احتج بها مالك وكثير غيره؛ غاية الأمر أنه يُشترط في العمل بالموقوف شرطان:

أحدهما: ألا يكون الصحابي من أهل الكتاب الذين دخلوا في الإسلام كعبد الله ابن سلام<sup>(١)</sup>، وكعب الأخبار<sup>(٢)</sup>.

ثانيهما: ألا يكون ممن قرأ كتبهم وحدث منها كعبد الله بن عمرو بن العاص<sup>(٣)</sup>.

تلخص مما سبق أن الحديث الموقوف إن كانت معه قرينة تدل على رفعه ووجدت فيه هذه الشروط كان حجة ولم يكن حينئذ موقوفاً بل كان مرفوعاً حكماً؛ وعليه تنزل موقوفات الموطأ، وإن خلا عن قرينة تدل على رفعه فليس بحجة لاحتمال أن يكون من رأي الصحابي واجتهاده؛ وعليه يحمل كلام الشافعي؛ وبذا يتم التوفيق بين الآراء، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

### الفرق بين الموقوف والموضوع:

أورد بعض أصحاب كتاب الموضوعات أحاديث موقوفة في مؤلفاتهم ذهاباً منهم إلى أن هذه الأحاديث لم يقلها رسول الله ﷺ ولم يصح نسبتها إليه؛ فألحقوها بالموضوع وهذا غلط فاحش، فإن هذه الأحاديث قد يصح نسبتها إلى غير النبي ﷺ أو من دونه، وفرق كبير بين الموقوف والموضوع.

(١) عبد الله بن سلام - بالتخفيف - الإسرائيلي؛ أبو يوسف حليف بني الخزرج، قيل: كان اسمه الحصين فسماه النبي ﷺ عبد الله، مشهور، له أحاديث وفضل، توفي سنة (٣٤هـ).

(٢) أبو إسحاق كعب بن مناع الحميري؛ أبو إسحاق المعروف بكعب الأخبار، ثقة، مخضرم، من الثانية، كان من أهل اليمن فسكن الشام ومات في خلافة عثمان وقد زاد على المائة.

(٣) عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي أبو محمد، وقيل: أبو عبد الرحمن أحد السابقين المكثرين من الصحابة، وأحد العبادة الفقهاء.

(٤) راجع بتوسع الفصل الذي كتبه ابن القيم في إعلام الموقعين (١١٨/٤) وما بعدها، راجع أيضاً: مقاصد الحديث (ص ٢٠٨، ٢٠٩).

قال الحافظ السيوطي: جمع أبو حفص بن بدر الموصلي<sup>(١)</sup> كتابًا سماه معرفة الموقوف؛ أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في مؤلفاتهم، وهو صحيح عن غير النبي ﷺ إما عن صحابي أو تابعي فمن بعده، وقال: إن إيراده في الموضوعات غلط، فبين الموضوع والموقوف فرق<sup>(٢)</sup>.

واللَّهُ أَعْلَمُ

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) أبو حفص عمر بن بدر بن سعيد الموصلي الحنفي؛ الملقب بضياء الدين، المتوفى سنة (٦٢٣هـ)، صاحب كتاب المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء في هذا الباب.  
(٢) تدريب الراوي (١/١٩٥).



## المقطوع

### تعريفه:

لغة: اسم مفعول من قطع، والقطع ضد الوصل.  
واصطلاحاً: هو ما أضيف إلى التابعي فمن دونه من قوله أو فعله وخلا من قرينة تدل على رفعه أو وقفه.

وقوله: ( فمن دونه )، أي دون التابعي من أتباع التابعين فمن بعدهم؛ فإن حديثهم يسمى مقطوعاً، قال ابن حجر<sup>(١)</sup>: ومن دون التابعين من أتباع التابعين فمن بعدهم يدخل في التسمية بالمقطوع<sup>(٢)</sup>.

وقوله: ( وخلا من قرينة تدل على رفعه أو وقفه ) خرج به ما كان به قرينة تدل على رفعه إلى النبي ﷺ أو وقفه على الصحابي فإن ذلك لا يسمى مقطوعاً وإنما يسمى مرفوعاً أو موقوفاً على ما بيناً في الموقوف.

فمثاله في القول: قول الحسن البصري<sup>(٣)</sup> في الصلاة خلف المبتدع: « صلّ وعليه بدعته »<sup>(٤)</sup>.

ومثاله في الفعل: قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر<sup>(٥)</sup>: « كان مسروق<sup>(٦)</sup> يرخي الستر بينه وبين أهله؛ ويقبل على صلاته ويخليهم وديانهم »<sup>(٧)</sup>.

### حكم الحديث المقطوع:

أختلف في حكم العمل به هل هو حجة يلزم العمل به أو ليس بحجة؟

- 
- (١) تقدمت ترجمته (ص ٢٣).  
(٢) النخبة وشرحها (ص ٥٧).  
(٣) الحسن بن أبي الحسن يسار البصري؛ أبو سعيد مولى زيد بن ثابت، وقيل: جابر بن عبد الله، وقيل: أبو اليسر، قال أبو بردة: أدركت الصحابة فما رأيت أحداً أشبه بهم من الحسن، توفي - رحمه الله - سنة (١١٠ هـ).  
(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأذان: باب إمامة المفتون والمبتدع.  
(٥) هو إبراهيم بن محمد بن المنتشر الأجدع الهمداني؛ ثقة من الطبقة الخامسة، روى له الجماعة.  
(٦) مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي؛ أبو عائشة الكوفي، ثقة فقيه عابد مخضرم، مات سنة (٦٢ هـ) وقيل: سنة (٦٣ هـ).  
(٧) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢/٩٦).



فقال طائفة إنه ليس بحجة ومنهم أبو حنيفة<sup>(١)</sup> الذي يقول: ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى العين والرأس وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال<sup>(٢)</sup>.  
وقال شمس الأئمة<sup>(٣)</sup>: ليس قول التابعي حجة يترك به القياس.

ولم يكتف الزركشي بعدم حجيته بل أخرجه من أنواع الحديث؛ فقال: إدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير؛ فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث فكيف تكون نوعاً منه<sup>(٤)</sup>.

وذهب جمهور المحدثين إلى أنه حجة إذا لم يكن للرأي فيه مجال ولا للاجتهاد فيه مدخل؛ لأنه حينئذ يكون في حكم المرفوع كما صرح بذلك ابن العربي<sup>(٥)</sup>، وادعى أنه مذهب الإمام مالك<sup>(٦)</sup>، ولأن مفهوم السنة يشمل المقطوع عند المحدثين.  
وقال بعض الفقهاء إن ظهرت فتوى التابعي في زمن الصحابة ولم ينكروا عليه كانت حجة، وإلا فلا.

ومذهب الجمهور هو الصحيح الذي عليه العمل الآن.

الفرق بين المقطوع والمنقطع:

أطلق بعض المحدثين كالشافعي والطبراني والحميدي وغيرهم اسم المقطوع على المنقطع كما أطلق قوم آخرون اسم المنقطع على المقطوع.  
والحق أن القطع من خواص المتن يوصف به دون السند، أما الانقطاع فمن خواص السند لا المتن؛ فيقال: حديث مقطوع، ولا يقال: سند مقطوع، كما يقال: سند منقطع أو فيه انقطاع، ولا يقال: متن منقطع.

(١) أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي؛ أحد الأئمة، من الفقهاء الأربعة، مشهور، يقال: أصله من فارس، ويقال: مولى بني تميم، توفي سنة (١٥٠هـ) على الصحيح وله سبعون سنة.

(٢) الحديث والمحدثون (ص ٢٨٥)، وعلوم الحديث ومصطلحه (ص ٢١٠).

(٣) شمس الأئمة أبو بكر محمد بن سهل؛ قاضي من كبار الأحناف، مجتهد من أهل سرخس (في خراسان) من أشهر كتبه المبسوط في الفقه والتشريع، وسجن بسبب كلمة نصح بها الخاقان، ولما أطلق سراحه سكن فرغانة إلى أن توفي سنة (٤٨٣هـ).

(٤) قواعد التحديث (ص ١٣١).

(٥) القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الأشبيلي المعروف بابن العربي؛ حافظ علامة، صنف في الحديث والفقه وعلوم القرآن وغيرها، وهو غير محبي الدين بن عربي الصوفي، توفي أبو بكر - رحمه الله - سنة (٥٤٣هـ).

(٦) قواعد التحديث (ص ١٣٠).

وقد يعتذر للشافعي وغيره بأن ذلك كان قبل استقرار الاصطلاح والتفرقة بينهما عند المحدثين أو أنه من باب التجوز عن الاصطلاح<sup>(١)</sup>.

### مظان الموقوف والمقطوع:

ونعني بكلمة مظان: الكتب التي يظن فيها وجود هذا النوع ويكثر ذكره فيها أكثر من غيرها؛ ومن هذه الكتب:

١ - مصنف ابن أبي شيبة.

٢ - مصنف عبد الرزاق.

٣ - تفاسير ابن جرير وابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup>، وابن المنذر<sup>(٣)</sup> وغيرهم.

واللَّهُ أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) تدريب الراوي (١/١٩٤)، شرح النخبة (ص ٥٧)، التقييد والإيضاح (ص ٦٨).

(٢) أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي الحنظلي الرازي؛ حافظ الري وابن حافظها وبحرفي العلم، له مسند كبير، توفي - رحمه الله - سنة (٢٢٧هـ).

(٣) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري؛ له تصانيف كثيرة، وكان مجتهداً لا يقلد أحداً، توفي - رحمه الله - سنة (٣٠٩هـ)، وقيل بعد ذلك.





## تقسيم الخبر باعتبار القبول والرد

تمهيد:

الخبر من حيث هو خبر: كل كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته. وهذا الاعتبار يكون بالنظر إلى من ينسب الخبر إليه؛ فقد يكون صدقاً قطعاً كخبر الله - تعالى - وقد يكون كذباً محضاً كخبر مسيلمة الكذاب. ويكون بالنظر إلى حال رواته ونقلته إلينا؛ فيزيد احتمال الصدق على الكذب إذا كان الرواة معروفين بالصدق والضبط والأمانة، أو كان الرواة أكثر من واحد. وقد يزيد احتمال الكذب على الصدق؛ إذا كان الرواة مجهولين أو كان الراوي واحداً؛ من أجل ذلك قسم علماء الأصول الإخبار من حيث هي أخبار عامة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يقطع بصدقه ويجب قبوله؛ وهو سبعة:

- ١ - ما أخبر الله - تعالى - عنه فهو صدق؛ بدليل استحالة الكذب عليه.
- ٢ - ما أخبر عنه عدد التواتر؛ فإنه يجب تصديقه ضرورة، وإن لم يدل عليه دليل آخر؛ فليس في الإخبار ما يعلم صدقه بمجرد الأخبار إلا المتواتر وما عداه فإنما يعلم صدقه بدليل آخر يدل عليه سوى نفس الخبر.
- ٣ - خبر الرسول ﷺ؛ ودليل صدقه: دلالة المعجزة على صدقه مع استحالة جريان المعجزة على أيدي الكذابين؛ لأن ذلك لو كان ممكناً لعجز الباري عن تصديق رسله والعجز عليه محال.
- ٤ - ما أخبرت عنه الأمة؛ إذ ثبتت عصمتها بقول الرسول ﷺ والمعصوم عن الكذب<sup>(١)</sup>. وفي معناه كل شخص أخبر الله - تعالى - أو رسوله ﷺ بأنه صادق لا يكذب.

(١) لعله يقصد حديث: « لا تجتمع أمتي على ضلالة » قال العجلوني: حديث مشهور المتن وله أسانيد كثيرة وشواهد عديدة. اهـ. قلت: وقد أخرجه الترمذي في كتاب الفتن: باب ما جاء في لزوم الجماعة، وابن ماجه في كتاب الفتن: باب في السواد الأعظم، والدارمي في المقدمة: باب ما أعطي النبي ﷺ من الفضل، وأحمد في مسنده (١٤٥/٥) والطبراني في الكبير، وابن أبي خيثمة في التاريخ، وأبو نعيم في الحلية (٢٣٨/٩) والحاكم في المستدرک، وأعله اللالكائي في السنة، وابن منددة ومن طريقه الضياء في المختارة، وهكذا كما أبتاً إلا أنه بالفاظ مختلفة وأسانيد متعددة.

٥ - كل خبر يوافق ما أخبر الله - تعالى - عنه أو رسوله أو الأمة أو من صدقه هؤلاء أو دل عليه العقل والسمع؛ فإنه لو كان كذباً لكان الموافق له كذباً.

٦ - كل خبر صح أنه ذكره المخبر بين يدي رسول الله ﷺ وبمسمع منه ولم يكن غافلاً عنه فسكت عليه؛ لأنه لو كان كذباً لما سكت عنه ولا عن تكذيبه ونعني به ما يتعلق بالدين.

٧ - كل خبر ذكر بين يدي جماعة أمسكوا عن تكذيبه، والعادة تقضي في مثل ذلك بالتكذيب وامتناع السكوت لو كان كذباً؛ وذلك بأن يكون للخبر وقع في نفوسهم وهم عدد يمتنع في مستقر العادة التواطؤ عليهم بحيث ينكتم التواطؤ ولا يتحدثون به. ويمثل هذه الطريقة ثبتت أكثر أعلام رسول الله ﷺ؛ إذ كان ينقل بمشهد جماعات وكانوا يسكتون على التكذيب مع استحالة السكوت عن التكذيب، على مثلهم، فمهما كمل الشرط وترك النكير كما سبق نزل منزلة قولهم: صدقت.

الثاني: ما يقطع بكذبه ويجب رده؛ وهو أربعة:

١ - ما يعلم خلافه بضرورة العقل أو نظره أو الحس والمشاهدة أو أخبار التواتر؛ وبالجملة ما خالف المعلوم بالمَدَارِكِ - الحواس - الستة المذكورة؛ كمن أخبر عن الجمع بين الضدين وإحياء الموتى في الحال وغير ذلك مما يدرك خلافه.

٢ - ما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة المتواترة؛ فإنه ورد مكذباً لله - تعالى - ولرسوله ﷺ وللأمة.

٣ - ما صرح بتكذيبه جمع كثير يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب؛ إذا قالوا: حضرنا معه في ذلك الوقت فلم نجد ما حكاه من الواقعة أصلاً.

٤ - ما سكت الجمع الكثير عن نقله والتحدث به، مع جريان الواقعة بمشهد فيه، ومع إحالة العادة السكوت عن ذكره لتوفر الدواعي على نقله؛ كما لو أخبر مخبر بأن أمير البلدة قتل في السوق على ملاء من الناس ولم يتحدث أهل السوق به فيقطع بكذبه؛ إذ لو صدق لتوفرت الدواعي على نقله ولأحالت العادة اختصاصه بحكايته، ويمثل هذه الطريقة عرفنا كذب من ادعى معارضة القرآن الكريم ونص الرسول على نبي آخر بعده، وأنه أعقب جماعة من الأولاد الذكور، ونصه على إمام بعينه على ملاء الناس، وفرضه صوم شوال، وصلاة الضحى، وأمثال ذلك مما إذا كان أحالت العادة كتمانها.

الثالث: ما لا يعلم صدقه ولا كذبه فيجب التوقف فيه:

وهو جملة الأخبار الواردة في أحكام الشرع والعادات مما عدا القسمين المذكورين، وهو كل خبر لم يعرف صدقه ولا كذبه<sup>(١)</sup>.

ولما كان الحديث عبارة عن أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته، وكان من لم يدركها بطريق الحس لا سبيل له إلى إدراكها إلا بطريق الخبر؛ اعتنى العلماء ببيان أقسام الخبر مطلقاً - كما بينا - ثم جعلوا للحديث - الذي هو قسم من أقسام الخبر مبحثاً خاصاً اعتناء بشأنه ومنزلته.

وكلام رسول الله ﷺ - الذي ثبتت عصمته بالقرآن الكريم والأدلة العقلية القاطعة - لا يدخل في مجال الصدق وغيره أو القبول والرد، وإنما ينطبق ذلك على الطرق التي يصلنا من خلالها ما يروى عن رسول الله ﷺ وذلك بواسطة القواعد والشروط التي ينبغي أن تتوفر في هذه الطرق ليغلب على الظن صدقها وصحتها فإذا ثبت لدينا صحتها قلنا: هذا الإسناد صحيح؛ بمعنى صحة نسبته إلى قائله فيكون مقبولاً، وإذا لم يثبت لدينا صحة الإسناد قلنا: إنه إسناد غير صحيح؛ أي أن نسبته إلى قائله غير صحيحة، وكذلك ألفاظ الحديث وخضوعها للقبول أو الرد ولمعرفة الصحيح منها من غيره؛ فقد يكون الحديث شاذاً أو معلاً أو منكراً أو موضوعاً ولا يكون صحيحاً، فإذا صحَّ سند الحديث ومثبه كان صحيح الإسناد صحيح المتن وحاز درجة القبول<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حزم في كتاب الإحكام: جاء النص ثم لم يختلف فيه مسلمان في أن ما صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قاله ففرض اتباعه وأنه تفسير لمراد الله - تعالى - في القرآن وبيان لمجمله، ثم اختلف المسلمون في الطريق المؤدية إلى صحة الخبر عنه ﷺ المتيقن المقطوع له على ما ذكرنا وعلى الطاعة من كل مسلم لقول الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ﴾ [النساء: ٥٩]. فنظرنا في ذلك فوجدنا الأخبار تنقسم قسمين؛ خبر متواتر وهو ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلغ به النبي ﷺ وهذا خبر لم يختلف مسلمان في وجوب الأخذ به وفي أنه حق مقطوع على غيبه؛ لأن بمثله عرفنا أن القرآن هو الذي أتى به سيدنا

(١) المستصفي من علم الأصول للإمام الغزالي (١٤٠/١ - ١٤٥) ط. بيروت بتلخيص وتصرف، وقريب من هذا التقسيم تقسيم الخطيب البغدادي للأخبار في كتاب الكفاية (ص ١٧)؛ حيث قال: والأخبار كلها على ثلاثة أصرب؛ فضرِب منها يعلم صحته، وضرِب منها يعلم فسادَه، وضرِب منها لا سبيل إلى العلم إلا بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر.

(٢) منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي (ص ٣١) بتصرف.

محمد ﷺ وبه علمنا صحة مبعث النبي ﷺ؛ فهذا قسم، والقسم الثاني من الأخبار ما نقله الواحد عن الواحد، فهذا إذا اتصل برواية العدول إلى رسول الله ﷺ وجب العمل به ووجب العلم بصحته أيضًا<sup>(١)</sup>.

من أجل ذلك فإننا إذا نظرنا إلى تقسيم الحديث من حيث القبول والرد وجب أن يخرج المتواتر؛ لأنه لا يبحث فيه عن رواته، بل يجب العمل به من غير بحث لإفادته علم اليقين ويؤكد ذلك قول ابن الصلاح وغيره من أن المتواتر لا يبحث فيه عن علم الأثر؛ وذلك لأن التواتر ليس من مباحث صفات علم الإسناد؛ إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث<sup>(٢)</sup>.

لذا فإننا إذا قلنا إن الحديث ينقسم باعتبار القبول والرد إلى صحيح وضعيف أو إلى صحيح وحسن وضعيف - كما ستعرف - فإننا نقصد المروي منه بطريق الأحاد وذلك لأن المتواتر خارج عن دائرة القسمة<sup>(٣)</sup>.

### تقسيم الحديث من حيث القبول والرد:

ينقسم الحديث من حيث القبول والرد إلى قسمين وهما:

- ١ - مقبول: وهو ما ترجح صدقه على كذبه ووجب الاحتجاج والعمل به.
  - ٢ - مردود: وهو ما لم يترجح صدقه على كذبه ولا يحتج به ولا يجب العمل به.
- ولكل من المقبول والمردود أقسام سنعرض لها بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

### أقسام المقبول:

يتنوع المقبول من الحديث بحسب اختلاف المتقدمين والمتأخرين في تقسيمهم للحديث<sup>(٤)</sup>؛ فالمتقدمون يقسمون الحديث إلى قسمين: صحيح وضعيف، ثم هم بعد ذلك يقسمون الضعيف إلى قسمين: قسم لا يحتج به؛ وهو ما كان راويه متهمًا بالكذب أو كثير الغلط وهذا هو الضعيف الذي يسمى بالمتروك، وقسم يحتج به وهو ما كان راويه

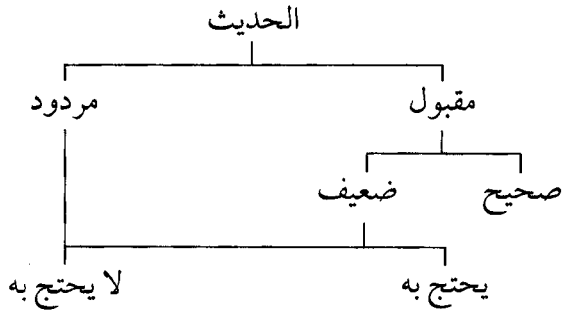
(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/١١٦، ١١٧) ط. أولى.

(٢) تدريب الراوي (٢/١٧٦)، توجيه النظر (ص ٤٩)، علوم الحديث ومصطلحه (ص ١٥٠).

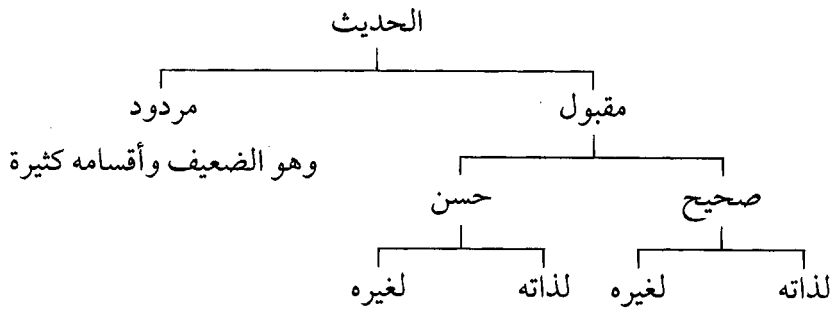
(٣) توجيه النظر (ص ٨٣).

(٤) تعتبر رأس المائة الثالثة الهجرية الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من أهل الحديث. مفتاح أهل السنة للمرحوم الشيخ عبد العزيز الخولي (ص ٣٤).

ليس متهمًا بالكذب ولا هو كثير الغلط وهذا هو الضعيف الذي يسمى بالحسن. وعليه يحمل كلام الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - حين قال: العمل بالحديث الضعيف أولى من القياس؛ فإنه لا شك يريد بالضعيف هذا القسم المسمى بالحسن غير أنه سماه ضعيفًا؛ لأن مرتبته دون مرتبة الصحيح وإليك الجدول الذي يبيِّن تقسيمات المتقدمين:



أما المتأخرون فقد قسموا المقبول إلى قسمين؛ وهما الصحيح والحسن؛ وقسموا كلاً من الصحيح والحسن إلى قسمين؛ لذاته ولغيره، وخصوا الضعيف بالمردود<sup>(١)</sup>، وها هو جدول آخر يبين تقسيمات المتأخرين:



ووجه الحصر في هذه الأقسام هو أن الحديث إما مقبول وإما مردود، والمقبول إما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها رتبة ودرجة؛ وذلك بأن يكون الضبط فيه تامًا كاملاً فيكون صحيحًا، وإما أن يشتمل من صفات القبول على ما دون الأول بأن يكون الضبط فيه ليس تامًا ولا كاملاً فيكون حسنًا، والمردود هو الضعيف؛ والضعيف أقسامه كثيرة.

(١) أول من قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف هو الإمام الترمذي المتوفى سنة (٢٧٩هـ).  
 وأول من قسم الحسن إلى قسمين هو ابن الصلاح المتوفى سنة (٦٤٣هـ).  
 وأول من قسم الصحيح إلى قسمين هو ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ)..



وهذا التقسيم عند المتأخرين هو الذي اشتهر بين المحدثين واستقر عليه اصطلاحهم،  
وعليه العمل الآن، وقد أشار العراقي في ألفيته إلى تقسيم المتأخرين فقال:

وأهل هذا الشأن قسموا السنن إلى صحيح وضعيف وحسن<sup>(١)</sup>  
وأشار البيهقي في منظومته إلى تعدد أنواع الضعيف فقال:

وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقسامًا كثر<sup>(٢)</sup>

ولعلك ترى أننا لم نتعرض للموضوع في تقسيمات الحديث لأنه ليس حديثًا  
بالمرة؛ فهو متقول على رسول الله ﷺ ولم يكن من قوله أو فعله وليس في نسبه إلى  
رسول الله ﷺ وجه يصحح كونه حديثًا.

وإن جاز وصفه بالحديث فهو من باب التعريف اللغوي فوصفه بالحديث مجاز، وقد  
عده بعض العلماء على أنه قسم من أقسام الضعيف؛ فقال ابن الصلاح والنووي أنه - أي  
الموضوع - شر الضعيف وأقبحه. وفيه ما يؤذن بأنه قسم من أقسام الضعيف<sup>(٣)</sup>.

والحق: ما جرى عليه المحدثون من التفريق بين الضعيف والموضوع.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) ألفية العراقي وشرحها للسخاوي (ص ١-١٦).

(٢) المنظومة البيهقونية (ص ١٢).

(٣) التدريب (ص ١-٦٢، ٢٧٤).



## الحديث الصحيح

### تعريفه:

لغة: مأخوذ من الصحة التي هي ضد السقم؛ فالصحيح ضد السقيم وهو حقيقة في الأجسام مجاز في الحديث وسائر المعاني، يقال: صح البدن بمعنى سلم من المرض، وصح القول أي طابق الواقع، وصح العقد أي وجب ولزم وتم، وصح الحديث أي رجح صدقه وزال عنه ضعفه.

واصطلاحًا: هو الحديث الذي اتصل بسنده بنقل العدل الضابط ضبطًا تامًا عن مثله من مبدئه إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قاذحة<sup>(١)</sup>.  
شرح التعريف واستخراج شروط الصحيح منه:

اشتمل التعريف على أمور يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحًا. ومن خلال التعريف نستخلص شروطه؛ وهي:

١ - اتصال السند: فقولنا: (الحديث الذي اتصل بسنده) معناه أن كل راوٍ لقي من فوقه من شيوخه وأخذ عنه الحديث مباشرة بدون واسطة بينهما، وخرج به ما لم يتصل بسنده كالمنقطع والمعضل والمعلق وغيرها.

٢ - أن يستمر الاتصال والأخذ بهذه الصفة من مبدأ السند إلى منتهاه.

٣ - عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواه يكون موصوفًا بالعدالة.

وهي صفة تستلزم أن يكون الراوي موثوقًا في دينه؛ وذلك بأن يكون مسلمًا بالغًا عاقلًا سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة<sup>(٢)</sup>، ويخرج بشرط العدالة الكافر مثلًا.

٤ - ضبط الرواة ضبطًا تامًا: أي أن كل راوٍ من رواه يكون ضابطًا ضبطًا تامًا.

(١) هذا التعريف هو ما جرى عليه المتأخرون من أهل الحديث، أما المتقدمون فقد أخفقوا في كثير من هذه الشروط؛ فلم يجعلوا اعتبارًا للخلو من العلة أو عدم الشذوذ وما أشبه ذلك.

قال الخطابي في تعريف الصحيح: ما اتصل بسنده وعدلت نقلته، راجع التدريب (١ / ٦٤).

(٢) المروءة: آداب نفسية تحمل صاحبها على التحلي بالفضائل والتخلي عن الرذائل؛ والذي يجرم المروءة - أي يخل بها - يمكن أن يمثل له بفعل الذنوب الصغائر التي تدل على الخسة؛ كسرقة الشيء الحقيقير أو فعل المباحات التي تورث الاحتقار وتذهب بالكرامة، كالبول في الطريق وفرط المزاح الخارج عن الأدب.

والمراد بضبطه أن يكون موثوقاً به في روايته، حافظاً متيقظاً لما يرويه إن كان يرويه من حفظه، وأن يكون عالماً بالمعاني، ومدلولات الألفاظ إن روى بالمعنى، وأن يكون حافظاً وضابطاً لكتابه إن روى من كتاب، والضبط بهذا نوعان؛ ضبط صدر وضبط كتاب، وقد تقدم الكلام عليهما، ويثبت الضبط بموافقة الثقات المتقنين.

ويخرج بشرط الضبط ما نقله مغفل كثير الخطأ مثلاً.

٥ - عدم الشذوذ: وهو المراد بقولنا: (من غير شذوذ) أي لا يكون الحديث شاذاً؛ والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه وأرجح.

ويخرج بهذا الشرط ما يرويه الثقة مخالفاً لرواية الناس أو لمن هو أقل منه ثقة.

٦ - عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معللاً بعلّة قاذحة.

والعلة: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث وقبوله مع أن الظاهر السلامة منه<sup>(١)</sup>؛ وخرج بهذا الشرط ما فيه أسباب خفية تقدح في صحة الحديث كالإرسال الخفي وذلك بأن يروي عن إنسان عاصره بكلمة (عن) ولم يسمع منه شيئاً<sup>(٢)</sup>.

وهذه هي الشروط التي اتفق عليها أهل الحديث لكي يكون الحديث صحيحاً.

وقد زاد العلماء شروطاً أخرى وهي ليست متفقاً عليها؛ ومنها:

١ - أن يكون الحديث سالمًا من النكارة؛ وأجيب بأن المنكر لا يخرج عن كونه شاذاً فاستغنى بذكر السلامة من الشذوذ عنه.

٢ - أن يكون راوي الحديث مشهوراً بالطلب - أي بطلب الحديث - قال عبد الله ابن عون<sup>(٣)</sup>: لا يؤخذ العلم إلا على من شهد له بالطلب، وقال أبو الزناد<sup>(٤)</sup>: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث؛ يقال ليس من أهله؛ وأجيب عن ذلك بأن ذلك داخل في شرط الضبط.

(١) تدريب الراوي (١/٢٥٢).

(٢) وذلك بصيغة تحتمل السماع المباشر وغير المباشر؛ فيروي عنه حديثاً لم يسمعه منه، وسيأتي توضيح ذلك في بابه.

(٣) عبد الله بن عون بن أربطان - بفتح فسكون ففتح - أبو عون البصري ثقة؛ ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسنن، من السادسة، روى له الجماعة.

(٤) عبد الله بن ذكوان القرشي؛ أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه، من الخامسة، روى له الجماعة.

٣ - أن يتعدد رواة الحديث - كما هو الشأن في الشهادة؛ وأجيب بأن جمهور المحدثين على صحة رواية الواحد عن الواحد.

٤ - أن يعرف راوي الحديث بالفهم والمعرفة وكثرة السماع والمذاكرة<sup>(١)</sup>؛ وأجيب بأن هذا الشرط يغني عنه شرط عدم وجود العلة؛ إذ إن الوقوف على الحديث معلولاً أو غير معلول لا يتأتى إلا بالفهم والمذاكرة ونحو ذلك.

٥ - أن يكون الراوي عالمًا بمعاني الحديث حين يروي بالمعنى؛ ويجاب عليه بأنه يغني عنه شرط الضبط.

٦ - اشترط البخاري ثبوت السماع لكل راوٍ من شيوخه، ولم يكتف بإمكان اللقاء والمعاصرة؛ وأجيب عليه بأن هذا شرط عند البخاري ولم يذهب أحد إلى أنه شرط الحديث الصحيح<sup>(٢)</sup>.

٧ - أن يكون الراوي فقيهاً؛ وهذا شرطه الإمام أبو حنيفة؛ وأجيب عليه أن ذلك إنما يشترط عند المخالفة أو عدم التفرد بما تعمُّ به البلوى.

وهذه الشروط وغيرها وإن لم تكن موضع اتفاق لكنها شروط تدل على زيادة حيطة العلماء في تلقي الحديث وضبطه وقبوله.

مثاله: ويمكن أن نضرب للصحيح مثلاً ونطبق عليه الشروط كما يلي:

أخرج البخاري في صحيحه<sup>(٣)</sup>. قال: حدثنا عبد الله بن يوسف<sup>(٤)</sup>، قال: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم<sup>(٥)</sup>، عن أبيه<sup>(٦)</sup>، قال: «سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور».

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٥٩، ٦٠).

(٢) المصدر السابق، وانظر توجيه النظر (ص ٧٣، ٧٤)، والتدريب (١/ ٦٩) وما بعدها.

(٣) في كتاب الأذان، باب: الجهر في المغرب، وفي كتاب الجهاد والسير، باب: فداء المشركين، وأخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب: قدر القراءة في المغرب، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب: القراءة في المغرب بالطور، وأخرجه أيضاً ابن ماجه والدارمي ومالك وغيرهم.

(٤) عبد الله بن يوسف التنيسي - بمئنة ونون ثقيلة بعدها تحتانية ثم مهمله؛ أبو محمد الكلاعي أصله من دمشق، ثقة متقن من أثبت الناس في الموطأ، ومن كبار العاشرة، روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي.

(٥) محمد بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل النوفلي؛ ثقة عارف بالنسب، من الثالثة، مات على رأس المائة، روى له الجماعة.

(٦) جبير بن مطعم - بضم الميم وكسر العين - ابن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي، النوفلي؛ صحابي عارف بالأنساب، توفي سنة ثمان أو تسع وخمسين، روى له الجماعة.

فهذا حديث صحيح قد استوفى كل شروطه؛ لأن سنده متصل؛ فكل راوٍ سمع من شيخه، ولأن رواه عدول ضابطون وتلك أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل:

١ - عبد الله بن يوسف: ثقة متقن.

٢ - مالك بن أنس: إمام حافظ.

٣ - ابن شهاب الزهري: فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه.

٤ - محمد بن جبير: ثقة.

٥ - جبير بن مطعم صحابي.

ولأنه غير شاذ فلم يعارضه ما هو أقوى منه، ولأنه ليس فيه علة من العلة تقدر في سلامته.

### أقسام الصحيح:

ينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين: صحيح لذاته، صحيح لغيره.

فالصحيح لذاته: هو ما اشتمل على أعلى صفات القبول؛ بأن كان متصل السند بنقل العدول الضابطين ضبطاً تاماً من مبدأ السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

وسمي لذاته؛ لأن صحته نشأت من ذاته وليست من غيره أو بسبب غيره؛ فلم يكن في حاجة إلى ما يجبره وذلك لاستيفاء شروط الصحة.

وأما الصحيح لغيره: فهو الحديث الذي قصرت شروطه عن الدرجة العليا وكان الضبط فيه غير تام (خفيفاً) لكنه جُبرَ بتعدد الطرق فهو إن لم تتعدد طرقه كان حسناً لذاته لكن بتعدد الطرق ارتقى إلى درجة الصحيح لغيره.

وهذا سبب تسميته بالصحيح لغيره؛ لأن صحته لم تأت من ذاته، بل جاءت من أمور خارجة عنه كتعدد الطرق مثلاً؛ فالفرق بينه وبين الصحيح لذاته تمام الضبط في الصحيح لذاته وخفة الضبط في الصحيح لغيره.

لذا قالوا: الصحيح لذاته هو ما اشتمل من صفات القبول على أعلاها، أما الصحيح لغيره فهو ما صحح لأمر أجنبي عنه؛ إذ لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها، كالحسن إذا روي من غير وجه ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر العلماء الأمور الخارجة التي يصحح بها الحديث فيكون بسببها صحيحًا لغيره؛ ومن هذه الأمور:

١ - أن يروى الحديث من طريق آخر يساوي طريقه الأول أو أعلى منه في الصدق والضبط، أو يروى من طريقين فأكثر ولو كانت أدنى من طريقه الأول.

وذلك لأن تعدد طرق الحديث من شأنها أن تجبر نقص الضبط فيه فتقويه وترفعه من مرتبة الحسن وتلحقه بالصحيح فيكون صحيحًا لغيره أي بسبب غيره<sup>(١)</sup>.

ومثاله: ما رواه الترمذي - رحمه الله تعالى - من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»<sup>(٢)</sup>، فإن الحديث في إسناده محمد بن عمرو<sup>(٣)</sup>، وهو إن كان مشهورًا بالصدق والأمانة ووثقه بعض الحفاظ إلا أنه ليس تام الضبط فقد ضعفه بعضهم لسوء حفظه.

وبالبحث وجد أن للحديث طريقًا أخرى أقوى منه وهو طريق الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة»<sup>(٤)</sup>، وهو طريق صحيح عند البخاري في كتاب الجمعة، وبمجيء الحديث من هذا الطريق القوي - لأن الأعرج<sup>(٥)</sup> ثقة تام الضبط - انجبر النقص الذي في الطريق الأولى وارتفع الحديث إلى مرتبة الصحة للغير<sup>(٦)</sup>.

قال العراقي:

والحسن المشهور بالعدالة	والصدق روايه إذا أتى له
طرق أخرى نحوها من الطرق	صححته كمتن لولا أن أشق
إذ تابعوا محمد بن عمرو	عليه فارتقى الصحيح بجري <sup>(٧)</sup>

(١) فوائد التحديث (ص ٨٠)، تدريب الراوي (١/١٧٥، ١٧٦).

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في السواك، قال الترمذي: حديث صحيح، وقال: حديث أبي هريرة إنما صح؛ لأنه قد روي من غير وجه.

(٣) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني؛ صدوق له أوهام، من السادسة، روى له الجماعة.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب: السواك يوم الجمعة، والحديث من طريق البخاري صحيح لذاته؛ لأن راويه تام الضبط.

(٥) تقدمت ترجمته.

(٦) التقييد والإيضاح (ص ٥١)، تدريب الراوي (١/١٧٦).

(٧) ألفيه العراقي وشرحها للسخاوي (١/٦١).

٢ - أن يوافق آية من كتاب الله - تعالى - أو بعض أصول الشريعة؛ فإن تلك الموافقة ترفع مرتبة الحديث الصحيح لغيره، قال أبو الحسن بن الحصار: قد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب بموافقة آية من كتاب الله - تعالى - أو بعض أصول الشريعة فيحمله ذلك على قبوله والعمل به<sup>(١)</sup>.

٣ - أن يتلقى علماء الحديث الحديث بالقبول، لأن رضاهم عن الحديث وإجماعهم على قبوله والعمل به، وهم أدرى الناس بعلمه ومعرفة رواته والتمييز بين المقبول والمردود منه لتبحرهم في هذا الشأن؛ فإن قبولهم له يرفع من مرتبته فيلحق بالصحيح<sup>(٢)</sup>.

ومثاله: حديث: « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » فإن هذا الحديث وإن لم يصح إسناده فقد تلقاه أهل الحديث بالقبول وأجمعوا على العمل به، وقد نقل عن البخاري تعليقه على هذا الحديث بقوله: وهذا الحديث عندي صحيح؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول<sup>(٣)</sup>.

تلك أمور ثلاثة يصلح أن يرقى بها الحديث إلى مرتبة الصحة؛ فكل واحد منها يجبر ما في الحديث من نقص ويلحقه بالصحيح.

### حكم الحديث الصحيح:

الحديث الصحيح مقبول وحجة في إثبات الأحكام الشرعية ويجب العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يعتد به من الأصوليين والفقهاء.

وقد خالف المعتزلة والرافضة<sup>(٤)</sup> وغيرهم فأنكروا وجوب العمل بخبر الواحد ولو ثبتت صحته، وهو غير صحيح، فقد أجمع الصحابة والتابعون على وجوب العمل بخبر الواحد كما علمت حين الكلام على خبر الآحاد.

(١) تدريب الراوي (٦٨/١)، قواعد التحديث (ص ٨٠).

(٢) التدريب (٦٧/١)، قواعد التحديث (ص ٨٠).

(٣) ذكره السيوطي في التدريب (٦٧/١) نقلاً عن ابن عبد البر في الاستذكار قائلاً: حكى الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر: « هو الطهور ماؤه » وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده لكن الحديث عندي صحيح؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول، وقال الإسفراييني: تعرف صحة الحديث إذا اشتهر عند أئمة الحديث بغير نكير منهم.

(٤) هم غلاة الشيعة؛ سموا بذلك لرفضهم إمامة الشيخين؛ أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وقيل: لرفضهم زيد بن علي ؑ لما تولى أبا بكر وعمر وقال بإمامتهما: رفضوني فسموا بالرافضة، وقد غالى بعضهم في حبه لعلي ؑ فجعله بعضهم إلهاً وجعله بعضهم نبياً، وقد قتل علي ؑ بعضهم وأحرق بعضاً في مرجانه، ومنهم من ينكر الحساب. (البرهان في عقائد أهل الأديان للسكسكي).

## الحكم بصحة الأحاديث:

لا خلاف بين العلماء في أن الحديث إذا استوفى شروطه الموجبة لصحته فإنه يحكم له بالصحة ويقال عنه حديث صحيح؛ بمعنى أنه قد تحققت فيه جميع شروط القبول التي تؤهله لجواز الحكم له بالصحة.

وقد نص العلماء على كثير من الأحاديث وحكموا عليها بالصحة.

ومثال ذلك: ما وجدناه في أحد الصحيحين؛ فإن صاحبيهما اشترطا أن لا يوردا في كتابيهما إلا ما صح عندهما.

ومثاله أيضًا: ما وجد في كتب الحديث المعتمدة المشهورة التي التزم أصحابها أن لا يُخرّجوا فيها إلا الحديث الصحيح؛ مثل صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان وغيرهما، وكذلك الكتب المستدرّكة أو المستخرجة على كتب الصحة.

كذلك اتفقوا على أن الحديث إذا وجد في كتاب من كتب الحديث المعروفة والمعتمدة؛ مثل الترمذي والنسائي وغيرهما منصوصًا على صحته فيها فإننا نأخذ بهذا النص ونحكم له بالصحة.

وإنما الخلاف فيما لم ينص على صحته الأئمة المعتمدون كأن نجد حديثًا مسندًا في كتاب من كتب الحديث لم يلتزم أصحابها أن لا يخرجوا غير الصحيح فيها ولم نجده منصوصًا فيها على صحته من أحد الحفاظ المعتمدين؛ فهل يجوز أن نحكم على مثل هذه الأحاديث بالصحة إذا ما صح إسناده أم لا؟

رأى ابن الصلاح: فقد رأى ابن الصلاح أن ما وجد من أحاديث وصح إسناده ولم يكن موجودًا في أحد الصحيحين ولا منصوصًا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة والمشهورة لا يجوز أن نحكم عليه بالصحة؛ فقال: لا نتجاسر على جزم الحكم بصحة شيء منها. ثم علل هذا المنع بقوله: فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتماد الأسانيد؛ لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عربيًا عما يشترط في الصحيح من الحفاظ والضبط والإتقان فآل الأمر إذن في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها - لشهرتها - من التغيير والتحريف وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجًا عن ذلك إبقاءً



لسلسلة الأسانيد التي خصت بها هذه الأئمة، زادها الله - تعالى - شرفاً آمين. اهـ<sup>(١)</sup>.  
وهذا القول من ابن الصلاح دعوة إلى منع الاجتهاد في الحديث قياساً على القول  
بمنع الاجتهاد في الفقه.

وقد رد عليه الشيخ أحمد محمد شاكر فقال: إنه قول باطل لا برهان عليه من كتاب  
ولا سنة<sup>(٢)</sup>.

رأي الإمام النووي: ويرى الإمام النووي أن الحكم بالصحة جائز لمن تمكن في  
الحديث وقويت معرفته به، وقد نقل عنه أنه قال: والأظهر عندي جوازه لمن تمكن  
وقويت معرفته<sup>(٣)</sup>.

ووافق الحافظ العراقي النووي على ذلك فقال: وما رجَّحه النووي هو الذي عليه  
عمل أهل الحديث؛ فقد صحَّح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها  
تصحيحاً<sup>(٤)</sup>.

وممن ذهب إلى الجواز أيضاً الحافظ ابن كثير؛ فقد قال: وكذلك يوجد في معجمي  
الطبراني الكبير والأوسط ومسند أبي يعلى والبزار وغير ذلك من المسانيد والمعاجم  
والفوائد والأجزاء ما يمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه بعد النظر  
في حال رجاله وسلامته من التعليل المفسد ويجوز له الإقدام على ذلك وإن لم ينص  
على ذلك حافظ قبله<sup>(٥)</sup>.

والحق: أنه وإن كان الحكم بالتصحيح جائزاً بالنظر إلى الإسناد إلا أنه يجب أن نحتاط  
في الحكم فلا نقول صحيحاً على الإطلاق؛ إذ قد يصحُّ الإسناد ولا يصح المتن؛ فالحكم  
بالصحة على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن؛ إذ قد يكون شاذاً أو معللاً  
فنقول من باب الاحتياط: صحيح الإسناد أو إسناده صحيح.

#### مراتب الصحيح:

تتفاوت مراتب الحديث الصحيح في القوة بحسب تفاوت الحديث في الأوصاف  
والشروط؛ فالحديث الذي يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط يكون أصح  
من غيره وهكذا.

(١) مقدمة ابن الصلاح، التقييد والإيضاح (ص ٢٣ - ٢٥).

(٢) الباعث الخئيط (ص ٢٩).

(٣) تدريب الراوي (١/ ١٤٣ - ١٤٧).

(٤) التقييد والإيضاح (ص ٢٣).

(٥) اختصار علوم الحديث (ص ٢٨).

ومن أجل ذلك نرى علماء الحديث رتبوا الأحاديث الصحيحة وجعلوها مراتب بعضها أعلى وأقوى من بعض؛ بناء على التفاوت في درجة الأوصاف التي تدور حول العدالة والضبط ونحوهما؛ مما يقتضي التصحيح، وقد قسموا الحديث من هذه الناحية إلى سبع مراتب وهي:

- ١ - ما اتفق عليه البخاري ومسلم؛ بمعنى أنهما قد أخرجاه في صحيحهما؛ وهذا النوع هو أعلى المراتب، ويقال له: المتفق عليه<sup>(١)</sup>.
- ٢ - ما انفرد به البخاري في صحيحه دون مسلم.
- ٣ - ما انفرد به مسلم في صحيحه دون البخاري.
- ٤ - ما كان على شرطهما<sup>(٢)</sup> ولم يخرجاه في صحيحهما؛ والمراد بقولهم: على شرطهما أن يكون رجال إسناده في كتابيهما الصحيحين.
- ٥ - ما كان على شرط البخاري ولم يخرج به في صحيحه.
- ٦ - ما كان على شرط مسلم ولم يخرج به في صحيحه.
- ٧ - ما كان صحيحاً عند غيرهما - أي البخاري ومسلم - من الأئمة المعتمدين كابن خزيمة وابن حبان وليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما<sup>(٣)</sup>.

(١) متفق عليه: يطلق علماء الحديث هذا التعبير ويريدون به اتفاق الشيخين؛ البخاري ومسلم على صحته، والذي يستتبع اتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، وبعض الفقهاء - كالشوكاني - يطلق هذا التعبير على ما اتفق عليه البخاري ومسلم وأحمد.

(٢) لم يفصح الشيخان عن شرط شرطاه أو عيناه زيادة على الشروط المتفق عليها في الصحيح، لكن الباحثين من العلماء ظهر لهم من تتبع والاستقراء لأساليبيهما ما ظنه كل منهم أنه شرطهما أو شرط واحد منهما، ومن أحسن ما قيل في ذلك: أن البخاري اشترط في رواية الحديث بلفظ (عن) أنه لا يكون متصلاً إلا بأمرين:

(أ) معاصرة الراوي لشيخه.

(ب) لقاؤه به ولو مرة واحدة.

أما مسلم فاشترط المعاصرة دون اللقي إلا إذا كان المعنعن مدلساً، وهذا الشرط هو الذي رجح كتاب البخاري على مسلم كما سنعرف عند الموازنة بين الصحيحين.

(٣) هذا الترتيب هو باعتبار الغالب والكثير؛ وإلا فقد يعرض للأدنى ما يجعله أعلى؛ كما لو كان الحديث عند مسلم - مثلاً - لكن احتفت به قرائن يفيد بها العلم فإنه يقدم على الحديث الذي يخرج به البخاري ولم تحتف به هذه القرائن وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه إسناده وصف بكونه أصح الأسانيد؛ كما لك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ فإنه يقدم على ما انفرد به أحدهما مثلاً. انظر فتح المغيث (٤٣/١).

وقال بعض العلماء: كان ينبغي أن يجعل في الدرجة الأولى الصحيح الذي اتفق عليه أصحاب السنة. اهـ.

وأما مراتب الحديث من حيث ثبوتها فأعلها المتواتر ثم الذي ثبتت قطعيته بالقرائن المختلفة بروايتهم المشهور الذي =

وتظهر ثمرة هذا الترتيب لمراتب الحديث الصحيح عندما يكون هناك تعارض مثلاً ويحتاج الأمر إلى الترجيح؛ ففي هذه الحالة يقدم ما كان رواه في الدرجة العليا من العدالة والضبط وبقية الصفات على غيره. فما كان من المرتبة الأولى مثلاً يقدم على ما في الثانية وهكذا.

وقد جمع الحافظ العراقي هذه المراتب السبعة في ألفيته فقال:

وارفع الصحيح مروياً  
ثم البخاري فمسلم فما  
شرطهما حوى فشرط الجعفي  
فمسلم فشرط غير يكفي<sup>(١)</sup>

أصح الأسانيد:

تفاوت مراتب ودرجات الصحيح بالنظر إلى متنه أو بالنظر إلى إسناده؛ أما بالنسبة للنظر في متنه فينقسم إلى المراتب السبعة السالفة الذكر وأما بالنسبة إلى إسناده فإن درجات الحديث الصحيح تتفاوت بحسب درجات الرواة ومراتبهم وما اتصفوا به من شروط القبول كالعدالة والضبط؛ فالتفاوت هنا مبني على التفاوت في مراتب الأسانيد وبيان أصح الأسانيد يرجع إلى ثلاثة:

١ - تارة يقولون: أصح الأسانيد على الإطلاق.

٢ - وتارة يقولون: أصح الأسانيد عن صحابي معين.

٣ - وتارة يقولون: أصح الأسانيد عن بلد معين.

واليك الأمثلة على كل:

١ - ما قيل فيه أنه أصح الأسانيد على الإطلاق:

قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر، وزاد بعضهم: الشافعي عن مالك، وزاد بعض المتأخرين: أحمد بن حنبل عن الشافعي؛ وبذا يكون أصح الأسانيد أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر. والمحدثون يسمون هذه السلسلة من الإسناد بالسلسلة الذهبية<sup>(٢)</sup>.

= روته الثقات؛ بأن كان له طرق كثيرة سالمة من ضعف الرواة ومن العلل ثم ما اتفق عليه الشيخان... إلخ.

(١) ألفية العراقي وشرحها (٤٣/١).

(٢) قال السيوطي في أمر هذه السلسلة: وهو أمر تميل إليه النفوس وتنجذب إليه القلوب. روى الخطيب في الكفاية عن يحيى بن بكر أنه قال لأبي زرعة الرازي: يا أبا زرعة ليس ذا زعزة عن زبيعة إنها ترفع الستر، فتنظر إلى النبي ﷺ والصحابة حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر، فعلى هذا قيل. وبنى الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي =

ومثال الحديث الذي ورد عن طريق هذه السلسلة: ما أخبر به الإمام أحمد بن حنبل قال: أنبأنا محمد بن إدريس الشافعي أنبأنا مالك عن نافع عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: « لا يبيع بعضكم على بيع بعض، ونهى عن النجش<sup>(١)</sup> » الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأحمد؛ كلهم من حديث مالك<sup>(٢)</sup>.

وقيل: أصح الأسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو السلماني عن علي بن أبي طالب<sup>(٣)</sup>.

وقيل: أصح الأسانيد؛ الزهري عن سالم عن أبيه<sup>(٤)</sup>، وقيل: أصح الأسانيد؛ الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود<sup>(٥)</sup>، وقيل: أصح الأسانيد؛ الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب<sup>(٦)</sup>.

= أن أجل الأسانيد الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، واحتج بإجماع أهل الحديث على أنه لم يكن في الرواية عن مالك أجل من الشافعي، وبنى بعض المتأخرين على ذلك أن أجلها رواية أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك لاتفاق أهل الحديث أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث الإمام أحمد، وتسمى هذه الترجمة: سلسلة الذهب. (انظر التدريب ١/٧٨).

(١) النجش: الزيادة في ثمن السلعة من أجل أن تعرف فيزاد عليها؛ وهي بمعنى المزايدة وهي غير جائزة شرعاً.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: لا يبيع على بيع أخيه، وباب النجش، ومسلم في كتاب البيوع: باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وأحمد في مسنده (٧/٢، ٦٣، ١٠٨، ١٥٦، ٣١٩، ٣/٥٩، ٦٨، ٨١).

(٣) قائل ذلك: ابن المديني والفلاس، وابن سيرين هو محمد بن سيرين الأنصاري؛ أبو بكر بن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت، عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة، توفي سنة عشر ومائة.

وعبيدة هو عبيدة بن عمرو السلماني - بسكون اللام ويقال: بفتحها - المرادي أبو عمرو الكوفي، تابعي كبير مخضرم ثقة ثبت كان شريح إذا أشكل عليه شيء سأله، توفي قبل سنة سبعين من الهجرة الشريفة.

(٤) قائل ذلك هو الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

والزهري هو أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

وسالم هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عمر أو أبو عبد الله؛ أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبناً عابداً فاضلاً يشبه بأبيه في الهدى والسمت. وأبوه الصحابي الجليل: عبد الله بن عمر بن الخطاب؛ تقدمت ترجمته.

(٥) قائل ذلك يحيى بن معين.

والأعمش هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش؛ ثقة حافظ ورع، لكنه يدلّس.

وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي أبو عمران الكوفي ثقة إلا أنه يرسل كثيراً، من الخامسة.

وعلقمة هو ابن قيس النخعي؛ ولد في عهد النبي ﷺ، ثقة من أهل الخير يقال: قرأ القرآن في ليلة، توفي سنة (٦١) وقيل غير ذلك.

وابن مسعود هو عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي أبو عبد الرحمن؛ أحد السابقين الأولين، صحابي مشهور، توفي سنة (٣٢ أو ٣٣ هـ) بالمدينة المنورة.

(٦) قائل ذلك هو أبو بكر بن أبي شيبة وعبد الرزاق. وعلي بن الحسين هو زين العابدين علي بن الحسين بن علي =

٢ - ما قيل فيه أنه أصح الأسانيد عن صحابي معين:

أصح الأسانيد عن أبي هريرة: يحيى بن أبي كثير<sup>(١)</sup> عن أبي سلمة عنه<sup>(٢)</sup>، ومالك عن أبي الزناد<sup>(٣)</sup> عن الأعرج، والزهري عن سعيد بن المسيب<sup>(٤)</sup> عنه.

وحمد بن زيد<sup>(٥)</sup> عن أيوب<sup>(٦)</sup> عن ابن سيرين عنه، وإسماعيل بن أبي حكيم<sup>(٧)</sup> عن عبيدة بن سفيان الحضرمي<sup>(٨)</sup> عنه، معمر<sup>(٩)</sup> عن همام<sup>(١٠)</sup> عنه.

وأصح الأسانيد عن ابن عمر:

مالك عن نافع عنه، والزهري عن سالم عنه، وأيوب عن نافع عنه.

وأصح الأسانيد عن أنس بن مالك:

مالك عن الزهري عنه، وابن عيينة<sup>(١١)</sup> عن الزهري عنه، معمر عن الزهري عنه،

وحمد بن زيد عن ثابت<sup>(١٢)</sup> عنه.

= ابن أبي طالب؛ ثقة ثبت عابد فقيه مشهور، قال الزهري: ما رأيت قرشياً أفضل منه.

وأبوه الحسين بن علي بن أبي طالب سبط رسول الله ﷺ وربحائه، استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين. وعلي هو ابن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم النبي ﷺ وزوج ابنته، والراجح أنه أول من أسلم، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، استشهد سنة أربعين من الهجرة.

(١) يحيى بن أبي كثير الطائي مولا هم؛ أبو نصير الياامي ثقة ثبت لكنه يدللس ويرسل، توفي سنة (١٣٢هـ).

(٢) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني؛ قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسمايل؛ ثقة مكثر، من الثالثة، توفي سنة (٩٤هـ).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ١٣٦).

(٤) سعيد بن المسيب بن حزن - بوزن سهل وهو ضد معناه - ابن أبي وهب القرشي المخزومي؛ أحد العلماء الأثبات والفقهاء الكبار، من كبار الثانية مرسلاته أصح المراسيل، توفي بعد التسعين:

(٥) حمد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسمايل البصري؛ ثقة ثبت فقيه، قيل إنه كان ضريباً، والأصح أنه طراً عليه؛ لأنه صح أنه كان يكتب، من كبار الثامنة.

(٦) أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني، بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون - أبو بكر البصري؛ ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة.

(٧) إسمايل بن أبي حكيم القرشي مولا هم؛ المدني، ثقة من السادسة.

(٨) عبيدة بن سفيان بن حارث الحضرمي المدني، ثقة من الثالثة.

(٩) معمر بن راشد الأزدي مولا هم؛ أبو عروة البصري ثقة ثبت فاضل، من كبار السابعة.

(١٠) همام بن الحارث بن قيس بن عمرو النخعي الكوفي؛ ثقة عابد، من الثانية روى له الجماعة.

(١١) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره وربما كان يدللس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة.

(١٢) ثابت بن أسلم البناني - بضم الواحدة ونونين مخففتين - أبو محمد البصري ثقة عابد، من الرابعة.

وأصح الأسانيد عن عائشة<sup>(١)</sup>:

هشام بن عروة<sup>(٢)</sup> عن أبيه<sup>(٣)</sup> عنها، وعبد الرحمن بن القاسم<sup>(٤)</sup> عن أبيه<sup>(٥)</sup> عنها، والزهري عن عروة بن الزبير عنها، ويحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر<sup>(٦)</sup> عن القاسم عنها.

وسمى الأخيرة ابن معين<sup>(٧)</sup> ترجمة مشبكة بالذهب<sup>(٨)</sup>.

وأصح الأسانيد عن ابن عباس:

الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة<sup>(٩)</sup> عنه.

وأصح الأسانيد عن جابر<sup>(١٠)</sup>: سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار<sup>(١١)</sup> عنه.

وأصح الأسانيد عن أبي بكر الصديق<sup>(١٢)</sup>: إسماعيل بن أبي خالد<sup>(١٣)</sup> عن قيس

(١) أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق؛ أفقه النساء على الإطلاق، وأفضل أزواج النبي ﷺ إلا خديجة ففيها خلاف مشهور، توفي سنة (٥٧هـ).

(٢) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه، ربما دلس من الخامسة، تقدمت ترجمته (ص ٥٥).

(٣) أبوه هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور، من الثانية، توفي سنة (٩٤هـ) على الصحيح.

(٤) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي أبو محمد المدني ثقة جليل، قال فيه ابن عيينة: كان أفضل أهل زمانه، توفي سنة (١٢٦هـ).

(٥) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق؛ ثقة أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه، من كبار الثالثة، توفي سنة (١٠٦هـ) على الصحيح.

(٦) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عمر بن الخطاب أبو عثمان؛ ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها، من الخامسة.

(٧) يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولا هم أبو زكريا البغدادي؛ ثقة حافظ مشهور إمام في الجرح والتعديل، من العاشرة.

(٨) تدريب الراوي (١/٨٣).

(٩) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهنلي أبو عبد الله المدني؛ ثقة فقيه ثبت، من الثالثة، توفي سنة (٩٤هـ).

(١٠) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام - بمهمله وراء - الأنصاري؛ صحابي وابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة، ومات بالمدينة بعد السبعين.

(١١) عمرو بن دينار المكبي أبو محمد الأثرم الجمحي مولا هم؛ ثقة ثبت، من الرابعة، توفي سنة (١٢٦هـ).

(١٢) عبد الله بن أبي قحافة؛ يلتقي مع رسول الله ﷺ في مرة - أبو بكر الصديق خليفة رسول الله ﷺ الأول - اختلف في اسمه قبل الإسلام، مناقبه حجة ومآثره في الإسلام لا تحصى.

(١٣) إسماعيل بن أبي خالد الأحصي - بفتح الهمزة وسكون الحاء وفتح الميم - ينسب إلى أمّس؛ طائفة من بجيلة - مولا هم البجلي، ثقة ثبت، من الرابعة.

ابن أبي حازم<sup>(١)</sup> عنه.

وأصح الأسانيد عن عمر بن الخطاب:

الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عنه، والزهري عن السائب ابن يزيد<sup>(٢)</sup> عنه.

وأصح الأسانيد عن علي بن أبي طالب:

ابن سيرين عن عبيدة السلماني عنه، والزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عنه. وأصح الأسانيد عن أم سلمة:

شعبة عن قتادة عن سعيد عن عامر<sup>(٣)</sup> أخي أم سلمة عنها.

وأصح الأسانيد عن أبي موسى الأشعري<sup>(٤)</sup>:

شعبة عن عمرو بن مرة<sup>(٥)</sup> عن مرة<sup>(٦)</sup> عنه.

وأصح الأسانيد عن أبي ذر<sup>(٧)</sup>:

سعيد بن عبد العزيز<sup>(٨)</sup> عن ربيعة بن يزيد<sup>(٩)</sup> عن أبي يزيد الخولاني<sup>(١٠)</sup> عنه.

(١) قيس بن أبي حازم البجلي؛ أبو عبد الله الكوفي، ثقة مخضرم، من الثانية، يقال له: رؤية، ويقال: إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة، توفي بعد التسعين وقد جاوز المائة وتغير بآخر حياته.

(٢) السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة - بضم ففتح مع التخفيف - الكندي يعرف بابن أخت النمر؛ صحابي صغير له أحاديث قليلة، توفي سنة (٩١هـ).

(٣) عامر بن أبي أمية (حذيفة)، ويقال: سهيل بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم القرشي أخو أم سلمة أم المؤمنين، له صحبة، وروى عن أخته فقط.

(٤) أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار - بفتح المهمله وتشديد الضاد المعجمة - صحابي مشهور وهو أحد الحكمين بصفين، توفي سنة (٥٠هـ)، وقيل: بعدها.

(٥) عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجملي - بفتح الجيم والميم - المرادي أبو عبد الله الكوفي الأعمى؛ ثقة عابد كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء، من الخامسة، توفي سنة (١١٨هـ).

(٦) مرة بن شراحيل الهمداني - بسكون الميم - أبو إساعيل الكوفي، يقال له: مرة الطيب، ثقة عابد، من الثانية، توفي سنة (٧٦هـ) وقيل بعد ذلك.

(٧) أبو ذر الغفاري؛ صحابي جليل مشهور، واسمه جندب بن جنادة على الأصح. اختلف في اسمه واسم أبيه، تقدم إسلامه وتأخرت هجرته فلم يشهد بدرًا. مناقبه كثيرة، توفي سنة (٣٢هـ).

(٨) سعيد بن عبد العزيز التنوخي - بفتح التاء وضم النون المخففة - الدمشقي؛ ثقة إمام، سمّاه أحمد بالأوزاعي، اختلف في آخره، من السابعة.

(٩) ربيعة بن يزيد الدمشقي أبو شعيب الأبادي القصير؛ ثقة عابد من الرابعة.

(١٠) أبو يزيد الخولاني المصري؛ جهله ابن حجر، وهو من الرابعة.

وأصح الأسانيد عن ابن مسعود:  
الأعمش عن إبراهيم عن علقمة<sup>(١)</sup> عنه.  
وأصح الأسانيد عن سعد بن أبي وقاص<sup>(٢)</sup>:  
علي بن الحسين بن علي عن ابن المسيب عنه.  
وأصح الأسانيد عن عقبة بن عامر<sup>(٣)</sup>:  
الليث بن سعد<sup>(٤)</sup> عن يزيد بن أبي حبيب<sup>(٥)</sup> عن أبي الخير<sup>(٦)</sup> عنه.  
وأصح الأسانيد عن بريدة<sup>(٧)</sup>:  
الحسين بن واقد<sup>(٨)</sup> عن عبد الله بن بريدة<sup>(٩)</sup> عنه.  
٣ - ما قيل فيه إنه أصح عن أهل بلد معين:  
أصح أسانيد المكين:  
ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.  
وأصح أسانيد اليمانيين:  
معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه.

- 
- (١) إبراهيم: هو إبراهيم بن يزيد النخعي، وعلقمة: هو ابن قيس النخعي، وتقدمت ترجمتهما.  
(٢) سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب الزهري؛ أحد العشرة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، وآخر العشرة وفاته، توفي سنة (٥٥ هـ) على المشهور.  
(٣) عقبة بن عامر الجهني؛ صحابي مشهور، اختلف في كتبه على سبعة أقوال؛ أشهرها أبو حماد، كان فقيهاً فاضلاً، توفي قرب الستين.  
(٤) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري؛ ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة، توفي سنة (١٧٥ هـ).  
(٥) يزيد بن أبي حبيب المصري أبو رجاء، واسم أبيه سويد؛ ثقة فقيه، وكان يرسل، من الخامسة، توفي سنة (١٢٨ هـ).  
(٦) أبو الخير مرثد بن عبد الله البيهقي - بفتح الباء والزاي بعدها نون نسبة إلى ذي يزن بطن من حمير - المصري ثقة فقيه، من الثالثة، توفي سنة (٩٠ هـ).  
(٧) بريدة بن الحبيب - بمهملتين مصغراً - أبو سهل الأسلمي؛ صحابي أسلم قبل بدر، توفي سنة (٦٣ هـ).  
(٨) الحسين بن واقد المروزي أبو عبد الله القاضي، قال ابن حجر: ثقة، له أوام، من السابعة، توفي سنة (١٥٧ هـ) وقيل: سنة (١٥٩ هـ).  
(٩) عبد الله بن بريدة بن الحبيب الأسلمي المروزي؛ قاضيها ومفتيها، ثقة، من الثالثة، توفي سنة (١٠٥ هـ) وقيل: سنة (١١٥ هـ) وله مائة سنة.



وأصح أسانيد المصريين:

الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر رضي الله عنه.

وأصح أسانيد الخراسانيين:

الحسين بن واقد عن عبد الله بريدة رضي الله عنه.

وهكذا تتفاوت مراتب الأحاديث في الصحة بالنظر إلى مراتب الإسناد؛ لأن مدار الحكم على سند معين بصحته ينبني على غلبة الظن من الحُفَاط؛ لأنه يتعذر عليهم استقراء كل فرد من رواة الأسانيد والموازنة بينها لمعرفة أحوالها وأعلىها رتبة.

ومن ثم رأينا هذا الاختلاف في بيان أصح الأسانيد؛ حتى قال بعضهم: لا يصح أن يحكم على إسناد بأنه أصح الأسانيد واستدلوا بما يأتي:

١ - أن الحكم بذلك ترجيح بلا مرجح.

٢ - أن الحكم بذلك يختلف باختلاف الأنظار.

٣ - أن الحكم بذلك يتوقف على إحصاء كل الأسانيد ثم الموازنة بينها، وهيئات أن يجزم أحد أنه جمع كل الأسانيد.

٤ - أنه يندر وجود أعلى درجات القبول في كل واحد واحد من رجال الإسناد.

لذا قيل: الأولى أنه لا يحكم لإسناد بالصحة مطلقاً بدون قيد بل لا بد من التقييد بالنسبة لصحابي معين أو بلد معين.

قال الحاكم: ينبغي تخصيص القول في أصح الأسانيد بصحابي أو بلد معين؛ فيقال: أصح أسانيد فلان أو الفلانيين كذا ولا يعمم.

مع العلم بأن جميع هؤلاء الرواة قد شملهم وصف العدالة والضبط، إلا أن في المرتبة الأولى من الصفات المرجحة ما يقتضي تقدم رواتها على التي تليها<sup>(١)</sup>.

**مراتب الصحيح عند الحاكم:**

وللحاكم تقسيم آخر للصحيح جعله على عشر مراتب نوردها ملخصة لتتم الفائدة؛ قال الحاكم: الصحيح من الحديث منقسم على عشرة أقسام؛ خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها:

(١) تدريب الراوي (١/٨٣).

فأما المتفق عليها فهي:

- ١ - اختيار البخاري ومسلم؛ وهو الدرجة الأولى من الصحيح، وهو ما يعبر عنه بصحيح متفق عليه.
- ٢ - الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل الذي رواه الثقات الحفاظ إلى الصحابي وليس لهذا إلا راوٍ واحد.
- ٣ - إخبار جماعة من التابعين عن الصحابة، والتابعون ثقات إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا راوٍ واحد.
- ٤ - الأحاديث الأفراد الغرائب التي يرويها الثقات العدول تفرد بها ثقة من الثقات وليس لها طرق مخرجة في الكتب.
- ٥ - أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ولم تتوافر الرواية عن آبائهم وأجدادهم إلا عنهم.

وأما الخمسة المختلف في صحتها فهي:

- ١ - المراسيل: وهو قول التابعي أو تابع التابعي: قال رسول الله ﷺ.
- ٢ - رواية المدلسين إذا لم يذكروا أسماءهم في الرواية فإنها صحيحة عند جماعة غير صحيحة عند آخرين.
- ٣ - خبر يرويه ثقة من الثقات عن إمام من أئمة المسلمين فيسنده ثم يرويه عنه جماعة من الثقات فيرسلونه؛ فهذه الأخبار صحيحة على مذهب الفقهاء غير مقبولة عند جمهور المحدثين.
- ٤ - روايات محدث صحيح السماع صحيح الكتاب معروف بالسماع ظاهر العدالة غير أنه لا يعرف ما يحدث به ولا يحفظه كأكثر محدثي زماننا هذا؛ فإن هذا القسم محتج به عند أكثر أهل الحديث بخلاف أبي حنيفة<sup>(١)</sup>، ومالك، فإنهما لا يريان الحجة به.
- ٥ - روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء فإن رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين، وخالف في ذلك مالك بن أنس فقال: لا يؤخذ حديث رسول الله ﷺ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ولا من كذاب يكذب في حديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ.

(١) تقدمت ترجمته (ص ١٢٨).

قال الحاكم: فقد ذكرنا وجوه صحة الأحاديث على عشرة أقسام على اختلاف بين أهله لثلاً يتوهم متوهم أنه ليس يصح من الحديث إلا ما أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.  
فوائد تتصل بالحديث الصحيح:

الفائدة الأولى: في معنى قول بعض العلماء: أصح شيء في الباب كذا.

قال النووي: لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث؛ فإنهم يقولون هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً<sup>(٢)</sup>.

الفائدة الثانية: هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً؟

لا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً أو مشهوراً؛ بمعنى أن يكون له إسنادان أو ثلاثة لأنه يوجد في الصحيحين وغيرهما أحاديث صحيحة وهي غريبة، وزعم بعض العلماء أنه يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً على الأقل، ومنهم أبو علي الجبائي المعتزلي والحاكم، وقولهم هذا خلاف ما اتفقت عليه الأمة<sup>(٣)</sup>.

الفائدة الثالثة: في معنى قول بعض المحدثين: حديث لا يصح؛ هل يفيد الوضع أم لا؟

قال الزركشي: بين قولنا لم يصح وبين قولنا موضوع بون كبير؛ فإن الوضع إثبات الكذب والاختلاق، وقولنا: لم يصح لا يلزم منه إثبات العدم وإنما هو إخبار عن عدم الثبوت، وفرق بين الأمرين<sup>(٤)</sup>.

الفائدة الرابعة: في تساهل الحاكم والعامري في التصحيح:

قال المناوي: لا يعتمد على تصحيح الحاكم ولا على تصحيح العامري؛ لأنهما يتساهلان في تصحيح الحديث، وقد تعقب الذهبي كثيراً مما صححه الحاكم<sup>(٥)</sup>.

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم (ص ٣٣ - ٥٠) بتصرف وتلخيص.

(٢) قال السيوطي: ومرادهم - أي بقولهم أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً - أرجحه أو أقله ضعفاً؛ فيقولون أصح شيء في فضائل السور: فضل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وأصح شيء في فضائل الصلوات: فضل صلاة التسابيح.

وقال قبل ذلك وهذا - أي قولهم أصح شيء في الباب كذا - يوجد في جامع الترمذي كثيراً وفي تاريخ البخاري وغيرهما، تدريب الراوي: (١/ ٨٧، ٨٨).

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر (ص ٢٤)، وانظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٦٢).

(٤) اللآلئ المصنوعة (١/ ١١)، قواعد التحديث (ص ١٢٢، ١٢٣).

(٥) مقدمة فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي.

الفائدة الخامسة: في تصحيح ابن خزيمة وابن حبان:

قال بعض العلماء: ما صحَّحه ابن خزيمة وابن حبان يكون حسناً عند أهل الحديث<sup>(١)</sup>.

الفائدة السادسة: في أول من قسَّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف:

الترمذي هو أول من عُرف أنه قسَّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف.

الفائدة السابعة: في أول من قسَّم الصحيح إلى لذاته ولغيره:

ابن حجر العسقلاني؛ فقد نقل عنه قوله: قد اعتنى ابن الصلاح بجعل الحسن إلى قسمين؛ أحدهما لذاته والآخر باعتضاده - أي بغيره - فكان ينبغي أن يعتني بالصحيح أيضاً، ونَبَّه على أن له قسمين أيضاً<sup>(٢)</sup>.

الفائدة الثامنة: هل يصح الحديث ولا يعمل به؟

نعم ولا مانع من ذلك فليس كل صحيح يعمل به بدليل المنسوخ؛ وعلى تقدير التسليم فإن المخالف المرجوح لا يسمى ضعيفاً<sup>(٣)</sup>.

الفائدة التاسعة: في كتب الصحاح وترتيبها:

أول من صنف في الصحيح المجرد هو الإمام البخاري ثم الإمام مسلم؛ وكتابهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم؛ وقد أجمعت الأمة على تلقي الكتابين بالقبول، ثم ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم. ونجد الصحاح أيضاً في السنن الأربعة وسنن الدارقطني والبيهقي وغيرهما، ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب بل لا بد من التنصيص على صحته إلا في كتاب من شرط الاقتصار على إخراج الصحيح كصحيح ابن خزيمة.

الفائدة العاشرة: الكتب الستة وتسميتها بالصحاح:

غلب على الكتب الستة ( البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه

(١) ذكره الحوت البيروتي في خاتمة كتابه: أسنى المطالب من أحاديث مختلفة المراتب.

(٢) شرح النخبة (ص ٣٣)، والتدريب (١/٦٨، ١٥٩).

(٣) ولعلنا ندرك ذلك من تقسيم العلماء للحديث المقبول إلى معمول به وغير معمول به؛ قال ابن حجر في شرح النخبة (ص ٣٧): ثم المقبول ينقسم أيضاً إلى معمول به وغير معمول به؛ لأنه إن سلم من المعارضة - أي لم يأت خبر يضاده - فهو المحكم وإن عورض بمثله؛ فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث أولاً وثبت المتأخر فهو الناسخ والآخر المنسوخ، وإلا فالترجيح إن تعين ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين؛ أي إن لم يكن هناك مرجح لأحدهما على الآخر. اهـ. ملخصاً، وانظر أيضاً التدريب (١/٦٦).

أو الموطأ أو الدارمي حسب اختلاف العلماء ) غلب عليها تسميتها بكتب الصحاح، والأصح أن يقال: الكتب الستة، أما كتب الصحة فهي ما التزم فيها أصحابها أن لا يخرجوا إلا الصحيح؛ مثل صحيح ابن خزيمة وابن حبان وأبي عوانة والصحاح المختارة وصحيح الحاكم وصحيح ابن السكن والموطأ. وهذه الكتب تعتبر أشهر المصنفات في الصحيح.

### كتب الصحة

كتب الصحة هي التي التزم فيها أصحابها أن لا يخرجوا فيها إلا الصحيح، وهي كالاتي:

صحيح البخاري/ صحيح مسلم/ موطأ مالك/ صحيح ابن خزيمة/ صحيح ابن حبان.

ويلحق بها كتب السنة المتممة للكتب الستة؛ وهي - بعد البخاري ومسلم - أبو داود والترمذي والنسائي، واختلف في السادس؛ فقال قوم: هو ابن ماجه وقال قوم: هو الموطأ. وقال آخرون: هو الدارمي. وإنما سميت هذه الكتب الستة بالصحاح على سبيل التغليب - كما عرفنا - وإلا فإن كتب السنن الأربعة للترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه هي دون الصحيحين منزلة وأقل منهما دقة وضبطاً، وإن كان لكل كتاب ميزة خاصة يعرف بها؛ فمن أراد التفقه فعليه بصحيح البخاري، ومن أراد قلة التعليقات فعليه بصحيح مسلم، ومن أراد التزود بفنون الصناعة الحديثية فعليه بجامع الترمذي، ومن أراد حصر أحاديث الأحكام فعليه بأبي داود، ومن أراد قوة التبويب في الفقه فعليه بابن ماجه، أما النسائي فقد توافرت له أكثر هذه المزايا، ويلحق بهذه الكتب: المستدركات والمستخرجات على كتب الصحة.

#### أول من صنف في الصحيح:

أول من عني بالصحيح الإمام مالك بن أنس؛ فصنف كتابه الموطأ حتى قدمه بعض العلماء على صحيح البخاري؛ فقد نقل عن ابن العربي قوله<sup>(١)</sup>: الموطأ هو الأصل

(١) تقدمت ترجمته (ص ١٢٨).

الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب<sup>(١)</sup>، ونقل عن الإمام الشافعي قوله: ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك<sup>(٢)</sup>، وسوى البعض بين الموطأ والصحيحين، ومن العلماء من جعل الموطأ في مرتبة أقل من الصحيحين. وردوا على قول الشافعي بأنه إنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم.

والحق أن الموطأ وإن جاء في المرتبة بعد صحيحي البخاري ومسلم وذلك لما فيه من المرسل والمنقطع والبلاغات ومزج أقوال الصحابة والتابعين بالأحاديث رغم هذا فإننا لا نغمطه حقه في أنه أول كتاب ضمَّ بين دفتيه الحديث الصحيح<sup>(٣)</sup>.

### الموطأ

يعتبر العلماء الإمام مالك أول من صنف في الصحيح فجمع الأحاديث الصحيحة في كتاب سماه الموطأ، وسبب تسميته له بهذا الاسم ما روي من أن مالكاً قال: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني - أي وافقني - عليه فسميته الموطأ. وقيل: سمي بذلك لأنه بتأليفه له قد وطأ العلم والحديث ويسرهما للناس.

### خصائص الموطأ ومنزلته:

- ١ - لقد كان الإمام مالك من المتشددين في الرواية؛ فكان لا يقبل رواية الراوي إلا إذا حدث من حفظه.
- ٢ - ألف الكتاب على طريقة الأبواب ولم يتقيد بالأحاديث المرفوعة بل جمع فيه أقوال الصحابة وفتاوى التابعين.
- ٣ - اعتبر عمل أهل المدينة مصدرًا من مصادر التشريع بعد القرآن والسنة والإجماع والقياس.
- ٤ - لم يتقيد الإمام بالمتصل بل ذكر فيه المرسل والمنقطع والبلاغات - وهي ما يقول مالك: بلغني أو نحوه - وقد صنّف ابنُ عبد البر<sup>(٤)</sup> كتاباً في وصل ما في الموطأ

(١) أعلام المحدثين (ص ٥٩)، تنوير الحوالك (٦/١).

(٢) المصدر السابق (ص ٥٤)، تنوير الحوالك (٨،٧/١).

(٣) تيسير مصطلح الحديث للدكتور أحمد عمر هاشم (ص ٤٠).

(٤) هو الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي؛ إمام حافظ =

من المرسل والمنقطع والمعضل والبلاغات فوجدها إحدى وستين؛ كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث لا تعرف:

أحدها: «إني لا أنسى ولكن أنسى لأسن»<sup>(١)</sup>.

ثانيها: أن رسول الله ﷺ «أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل الذي بلغ غيرهم فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر»<sup>(٢)</sup>.

ثالثها: «إذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة»<sup>(٣)</sup>.

رابعها: قول معاذ: آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ وقد وضعت رجلي في الغرز أن قال: «حسن خلقك للناس يا معاذ»<sup>(٤)</sup>.

وقد وصل هذه الأربعة ابن الصلاح وذكر لها العلماء شواهد. وقال ابن عبد البر: ليس منها حديث منكر ولا ما يدفعه أصل، وقال السيوطي: ما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد<sup>(٥)</sup>.

٥ - عدد أحاديث الموطأ: تفاوتت أقوال العلماء في عدد أحاديث الموطأ؛ فقال السيوطي: به خمسمائة ونيف مسندة وثلاثمائة مرسل، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك العمل بها، وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء.

= فقيه عالم بالحديث والرجال والخلاف، كثير الميل إلى أقوال الشافعي، توفي سنة (٤٦٣ هـ) وكتابه يسمى التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد واختصره في كتاب آخر سماه: التقصي في معرفة شيوخ الإمام مالك في الموطأ وذكر أحاديثه، أو تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تقدمت ترجمته (ص ٥٤).

(١) أخرجه مالك في كتاب السهو: باب العمل في السهو بلاغاً، قال محققه: قال ابن عبد البر: لا أعلم هذا الحديث روي عن النبي ﷺ مسنداً ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي في الموطأ التي لا توجد في غيره - مسنده ولا مرسله - ومعناه صحيح في الأصول.

(٢) أخرجه مالك في كتاب الاعتكاف: باب ما جاء في ليلة القدر، قال محققه: وهذا أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد في غير الموطأ - لا مسنداً ولا مرسلًا - ... وليس منها حديث منكر ولا ما يدفعه أصل.

(٣) البحرية: السحابة، تشاءمت أي اتجهت نحو الشام، العين الغديقة: كثيرة الماء؛ قال تعالى: ﴿تَأْتِيهِمْ مِّنْهُمُ الْمَاءُ كَمَا يُؤْتِيهِمْ الْغَيْثُ الْمَاءُ كَالَّذِي يَدُورُ فِي الْعُقَيْدِ﴾ أي كثيراً والحديث أخرجه مالك في كتاب الاستسقاء: باب الاستسقاء بالنجوم، قال محققه: قال ابن عبد البر: هذا الحديث لا أعرفه بوجه من الوجوه في غير الموطأ إلا ما ذكره الشافعي في الأم.

(٤) الغرز: موضع الركاب من رحل البعير. والحديث أخرجه مالك في كتاب حسن الخلق: باب ما جاء في حسن الخلق. قال محققه: هذا آخر الأحاديث الأربعة التي قالوا عنها لم توجد موصولة في غير الموطأ، وذلك لا يضر مالكا الذي قال فيه سفيان بن عيينة: كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا ما كان صحيحاً، وإذا قال: بلغني فهو إسناده صحيح.

(٥) تنوير الخوالك (١/٨)، وقد طبعت هذه الأربع بتحقيق عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري.

وقال ابن عبد البر: عدة أحاديث الموطأ من رواية يحيى بن يحيى ثمانمائة حديث وثلاثة وخمسون حديثاً. وقال أبو بكر الأبهري: جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً؛ المسند منها ستمائة حديث، والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثاً، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون، وقيل غير ذلك<sup>(١)</sup>.

ومهما يكن من شيء فإن هذا العدد قد جمع واستخلص من مائة ألف حديث كانت عند مالك، ثم انتقى منها في الموطأ عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة حتى رجعت إلى خمسمائة.

٦ - وهذا الانتقاء والتناقص يدل على دقة الإمام مالك وتحريه في البحث، ولعل هذا هو الذي دفع الإمام الشافعي إلى قوله: ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك. وفي رواية: ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ، وفي رواية: ما وضع على الأرض كتاب أقرب إلى القرآن من كتاب مالك، وإلى قوله أيضاً إذا ذكر العلماء فمالك النجم وقوله من أراد الحديث فهو عيال على مالك.

وقد قال القطان: ما في القوم أصح حديثاً من مالك، وقال أيضاً: كان مالك بن أنس إماماً في الحديث<sup>(٢)</sup>.

٧ - لعلك على ذكر من أقوال العلماء السابقة في منزلة الموطأ بين كتب السنة، ومهما يكن من هذا الخلاف فإن الموطأ كل ما فيه من أحاديث صحيح لا يستثنى منه شيء كما قال السيوطي، وقد حصر الدهلوي كتب الطبقة الأولى في ثلاثة؛ الصحيحين وموطأ مالك، وأيد كلامه بقوله: ليس فيه حديث مرسل ولا منقطع إلا وقد اتصل السند به من طرق أخرى.

ويرى البعض أن ما في الموطأ من الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ كلها صحاح وفي مرتبة أحاديث الصحيحين، أما بقيته من المراسيل والبلاغات فيعتبر فيها ما يعتبر في أمثالها، ويرد على هذا الرأي الأخير بأن هذه المراسيل والبلاغات قد ثبت وصلها خارج الموطأ كما علمت.

٨ - حظي الموطأ بكثرة الشروح والكتب المؤلفة حوله؛ ومن أهم هذه الكتب:

(١) مفتاح السنة (ص ٢٤)، تدريب الراوي (١/ ١١١).

(٢) مقدمة تنوير الحوالك للسيوطي.



( أ ) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر؛ وهو أجل الشروح وأوسعها، وهو يقع في خمسة وعشرين جزءًا واختصره في كتاب سماه: التقصي في معرفة شيوخ الإمام في الموطأ وذكر أحاديثه.

( ب ) كشف المغطا في شرح الموطأ للسيوطي، واختصره في كتاب سماه: تنوير الحوالك على موطأ مالك.

( ج ) التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد للشيخ عبد الحي الهندي.

( د ) دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك لمحمد بن حبيب اللّٰه الشنقيطي<sup>(١)</sup>.

( هـ ) شرح الزرقاني على الموطأ للشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني<sup>(٢)</sup>.

### صحيح البخاري

أول من جرد الحديث الصحيح وأفرده بالتصنيف والتأليف هو الإمام البخاري أمير المؤمنين في الحديث في كتابه: ( الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللّٰه ﷺ وسننه وأيامه ) واشتهر بصحيح البخاري.

الباعث على تأليف صحيح البخاري:

يروى العلماء روايات حول سبب تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري كتابه الصحيح؛ ومن هذه الروايات ما نقل عنه أنه قال: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول اللّٰه ﷺ، قال: فوقع في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح.

ومنها ما روي عنه أنه رأى رؤيا في المنام؛ وفيها يقول: رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه ويدي مروحة أذبُّ بها عنه فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تذب الكذب عن حديث رسول اللّٰه ﷺ.

ومنها أنه رأى رؤيا أيضًا وفيها يقول: أنه رأى رسول اللّٰه ﷺ في النوم يسير أمامه كلما رفع قدمه وضع قدمه مكانها فأولت له بتبعه لحديث رسول اللّٰه ﷺ<sup>(٣)</sup>.

(١) المتوفى سنة (١٢٦٣هـ) هو قد علق عليه في كتاب آخر سماه: إضاءة الخالك من ألفاظ دليل السالك.

(٢) محمد عبد الباقي الزرقاني المصري المالكي، المتوفى (١٠١٤هـ) وهو شرحٌ وجيزٌ في ثلاثة أجزاء، تقدمت ترجمته (ص ٥٢).

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني (ص ٦، ٧).

## خصائص الصحيح ومنزلته:

نلخص خصائص الجامع الصحيح ومميزاته؛ والتي من خلالها تظهر منزلته فيما يأتي:

١ - كان شديد التحري في النقل مبالغاً في التوثق ممن أخرج لهم، وقد تتبع العلماء عمل البخاري في صحيحه فوجدوا أنه لا يجيز رواية الشيخ عن الشيخ بالمنعنة<sup>(١)</sup> إلا بشرطين:

( أ ) معاصرة الراوي لمن روى عنه.

( ب ) لقاءه به ولو مرة واحدة.

٢ - استلهم توفيق الله ﷻ عند إخراجهم للكتاب، فقد نقل عنه أنه قال: صنفت كتاب الجامع الصحيح في المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثاً إلا استخرت الله وصليت ركعتين وتبينت صحته<sup>(٢)</sup>.

٣ - فقه البخاري في تراجمه الذي يدل على تبحره في الفقه وتفهمه للحديث؛ فقد أودع تراجم الأبواب كثيراً مما اهتدى إليه باجتهاده واستنبطه بعقله مما يدل على براعته في الفقه واستنباط الأحكام الشرعية من الأحاديث.

٤ - عدد أحاديث الجامع الصحيح بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات - كما قال ابن حجر - سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثاً، وجميع ما بالكتاب بالمكرر والمعلقات والمتابعات: تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً، هذا بخلاف الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم، وقد روي أنه انتقى هذا العدد من بين ستمائة ألف حديث وجعله حجة له عند الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

٥ - شهد جمهور العلماء لكتاب البخاري بالجودة والدقة؛ ومن تلك الشهادات:

( أ ) قول النسائي: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل.

( ب ) قول الحاكم: رحم الله محمد بن إسماعيل فإنه ألف الأصول - يعني أصول

(١) أي بلفظ ( عن ) التي توهم الاتصال وعدمه.

(٢) أعلام المحدثين (ص ١١٧). مقدمة الفتح (ص ٧).

(٣) هدي الساري (ص ٤٦٥) وما بعدها، وذكر ابن الصلاح في مقدمته (ص ٢٧) أن جملة ما في صحيح البخاري بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً وبغير المكرر أربعة آلاف.

الأحكام - من الأحاديث وقد وضع للناس ذلك وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه كمسلم بن الحجاج.

(ج) وقول الدارقطني لما ذكر عنده الصحيحان: لولا البخاري لما ذهب مسلم ولما جاء، وقال: وأي شيء صنع مسلم؛ إنما أخذ كتاب البخاري فعمل عليه مستخرجًا وزاد فيه زيادات<sup>(١)</sup>.

٦ - لم يحظ كتاب من كتب الحديث بالعناية والشرح مثلما حظي صحيح البخاري حتى قال صاحب كشف الظنون: أنها تزيد على اثنين وثمانين شرحًا ومن أهمها:

(أ) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري؛ للكرماني.

(ب) فتح الباري بشرح صحيح البخاري؛ لابن حجر العسقلاني.

(ج) عمدة القاري في شرح البخاري؛ للبدر العيني.

(د) إرشاد الساري إلى صحيح البخاري للقسطلاني.

(هـ) فيض الباري على صحيح البخاري للكشميري.

وفتح الباري أجمل الشروح وأحسنها وأوفاهها بالغرض والفوائد الحديثية.

### صحيح مسلم

وهو أصح الكتب بعد كتاب الله - تعالى - وصحيح البخاري، وهو كتاب بالغ فيه الإمام مسلم البحث والتحري عن الرجال والتمحيص للمرويات والموازنة بينها إلى غير ذلك من الفوائد والنكات الحديثية. هذبها صاحبه ونسقه في خمس عشرة سنة.

خصائص صحيح مسلم ومنزله:

نلخص خصائص صحيح مسلم ومميزاته؛ والتي من خلالها تظهر منزلته فيما يأتي:

١ - سلك مسلم في تصنيفه لكتابه طريقة حسنة؛ وذلك بجمع المتون كلها بطرقها في موضع واحد لا يفرقها في الأبواب ولا يقطعها في تراجم متعددة ولا يكررها كما فعل البخاري.

٢ - سلك مسلم الإيجاز؛ فجمع بين المتفق عليه من رجال الأسانيد ثم ذكر غير

(١) هدى الساري (ص ٤٨٢ - ٤٩٠).

المتفق عليه مستعملًا أداة التحويل ( ح ) قصدًا للإيجاز والاختصار.

٣ - لم يكثر في كتابه من التعليق كما فعل غيره.

٤ - بالغ الدقة والتحري والإتقان في ذكر أسماء الرواة؛ فإذا ذكر بعض الرواة باسمه من غير نسبه أو كنيته فإن الإمام مسلمًا يبينه ويميزه.

٥ - عدد أحاديث مسلم دون المكرر أربعة آلاف حديث وأما بالمكرر فهو كثير؛ قيل: اثنا عشر ألف حديث، وقيل: ثمانية آلاف، وقيل: سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا<sup>(١)</sup>.

ومهما يكن من خلاف فإن الثابت أنه بعد حذف المكرر بلغ أربعة آلاف حديثًا انتقاها الإمام مسلم من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

وقد وافق الإمام مسلم الإمام البخاري على تخريج ما فيه إلا ثمانمائة وعشرين حديثًا.

٦ - شهد بعض العلماء لكتاب مسلم بشهادات تفيد تقديم كتاب مسلم على كتاب البخاري، وممن ذهب إلى هذا: أبو علي النيسابوري؛ فقد روي عنه أنه قال: ( ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج )<sup>(٢)</sup>.

٧ - كما عني العلماء بصحيح البخاري عنوا أيضًا بصحيح مسلم شرحًا وتهذيبًا ومن هذه الشروح:

( أ ) المعلم بفوائد كتاب مسلم للمازري.

(١) التقييد والإيضاح (ص ٢٧)، والباعث الحثيث (ص ٢٥).

(٢) قال السيوطي في التدریب (١/٩٣) إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يازجه غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسرودًا غير مزوج بمثل ما في كتاب البخاري؛ فهو لا بأس به ولا يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح، وإن كان المراد أن كتاب مسلم أصح صحيحًا فمردود على من يقوله. اهـ.

ونقل عن ابن حجر قوله: قول أبي علي ليس فيه ما يقتضي تصريحه بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري خلاف ما يقتضيه إطلاق الشيخ محيي الدين في مختصره وفي مقدمة شرح البخاري له، وإنما يقتضي نفي الأصحية عن غير كتاب مسلم عليه أما إثباتها له فلا؛ لأن كلامه يحتمل إنه يريد المساواة كما في حديث: « ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر » رواه الترمذي وابن ماجه وأحمد والحاكم وغيرهم.

فهذا لا يقتضي أنه أصدق من جميع الصحابة ولا الصديق، بل نفى أن يكون فيهم أصدق منه فيكون فيهم من يساويه. اهـ.

وقال السخاوي في فتح المغيث (١/٢٨) عن ابن القطاع ما يفيد أنه ليس مقتضاه أن يكون أبو ذر أصدق العالم أجمع وإنما نفي أن يكون أحد أعلى رتبة في الصدق منه. اهـ.

( ب ) إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم؛ للقاضي عياض المالكي اليحصبي.

( ج ) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج؛ للنووي الشافعي.

( د ) فتح المنعم شرح صحيح مسلم؛ للدكتور موسى شاهين لاشين.

### حكم أحاديث الصحيحين:

جمهور العلماء على أن كل الأحاديث التي أخرجها الشيخان أو أحدهما بالإسناد الصحيح المتصل مقطوع بصحة نسبه إلى قائله، والعلم اليقيني النظري حاصل بصحته في نفس الأمر وذلك لتلقي الأمة كتابيهما بالقبول، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، وهذا حاصل في خبر المتواتر.

أما أخبار الآحاد فإنه يفيد العلم لوجوده في الصحيحين؛ ووجوده قرينة دالة على صحته.

قال ابن حجر في شرح النخبة: الخبر المَحْتَفُّ بالقرائن يفيد العلم، خلافاً لمن أبى ذلك، وهو أنواع؛ منها ما أخرج الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر فإنه احتفت به قرائن: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تميز الصحيح على غيرهما وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول؛ وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم<sup>(١)</sup>.

### هل استوعب الصحيحان الصحيح؟

لم يستوعب البخاري ومسلم في صحيحيهما الحديث الصحيح ولا التزما ذلك؛ فقد نقل عن الإمام البخاري قوله: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح مخافة الطول.

ونقل عن مسلم قوله: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا - يعني في كتابه الجامع - إنما وضعت ما أجمعوا عليه<sup>(٢)</sup>.

وهذا اعتراف صريح منهما بأنهما لم يستوعبا كل الصحيح، وأيضاً فهناك أحاديث كثيرة صحيحة موجودة في كتب السنن الأربعة لم يخرجها ولا أحدهما، وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأحاديث الصحيحة ما ليست عندهما ولا عند أحدهما، وكذلك استدرك الحاكم على الصحيحين أحاديث كثيرة صحيحة على شرطهما

(١) نزهة النظر (ص ٢٦).

(٢) تدريب الراوي (١/٩٨)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٦).

أو على شرط واحد منهما<sup>(١)</sup>.

وكذلك يوجد في معجمي الطبراني الكبير والأوسط والأجزاء ما يمكن المتبحر في هذا العلم من الحكم بصحة كثير منه.

### موازنة بين صحيح البخاري ومسلم:

اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد كتاب الله - تعالى - الصحيحان وتلقتهما الأمة بالقبول وجمهور العلماء على أن صحيح البخاري أصح الكتابين.

قال ابن الصلاح في مقدمته: وكتابهما - البخاري ومسلم - أصح الكتب بعد كتاب الله - تعالى - ثم إن البخاري أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد، ومن خالف في ترجيح البخاري على مسلم وقال بالعكس النيسابوري وبعض المغاربة<sup>(٢)</sup>.

والحق: أن القائلين بتفضيل صحيح مسلم إن أرادوا الترجيح فيما يرجع إلى حسن البيان والسياق وجودة الوضع والترتيب بجمع الطرق كلها في مكان واحد وعدم تقطيع الحديث وتكراره إلى غير ذلك فلا تنازعهم في هذا بل الحق معهم.

وإن أرادوا غير ذلك وأن الترجيح يرجع إلى الشروط التي تقوم عليها الصحة فكلامهم مردود وغير مسلم؛ وذلك لأن مدار الحديث الصحيح ومقاييسه تقوم على الاتصال، إتقان الرجال، السلامة من الشذوذ والعلة؛ وعند البحث والتأمل يظهر أن كتاب البخاري قد فاق في كل هذا.

(أ) أما من ناحية اتصال السند فقد عرفنا أن البخاري يشترط في الإسناد المعنعن<sup>(٣)</sup> لكي يكون متصلًا: المعاصرة واللقى ولو مرة بين المعنعن ومن روى عنه بالعننة، أما مسلم فاكتفى بالمعاصرة.

(ب) وأما من ناحية إتقان الرجال فإن الذين انفرد بهم البخاري دون مسلم أربعمئة وأربعة وثلاثون رجلاً؛ المتكلم فيهم بالضعف ثمانون رجلاً - أما الذين انفرد بهم مسلم دون البخاري فستمائة وعشرون رجلاً - المتكلم فيهم بالضعف مائة وستون رجلاً ولا شك أن التخريج عن من لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج

(١) لم يصب الحاكم في صحة كل ما استدركه؛ فقد تعقبه الذهبي وواقفه على نحو نصف الكتاب وفيه نحو الربع مما صح سنده وفيه بعض الشيء، وما بقي وهو نحو الربع - فهو مناكير وواهيات.

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٥).

(٣) المعنعن مصدر صناعي مأخوذ من قول الراوي عن غيره: عن... عن.

عمن انفرد بهم وحصل فيهم كلام بخلاف الإمام مسلم فقد أخرج كثيراً. يضاف إلى ذلك أن كثيراً ممن انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم غالبهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على حديثهم وميز جيدها عن موهومها بخلاف مسلم فإن من انفرد بالتخريج عنهم كانوا متقدمين عن عصره<sup>(١)</sup>. ومما يُعلم أن البخاري ومسلماً قسما الرواة إلى طبقات ثلاث: فالبخاري خرج أحاديث الطبقة الأولى استيعاباً ولا يخرج أحاديث الطبقة الثانية إلا انتقاء، بخلاف مسلم فقد خرج أحاديث الثانية استيعاباً<sup>(٢)</sup>.

(ج) وأما من ناحية السلامة من الشذوذ والعله فإن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث اختص البخاري منها بشمانية وسبعين واختص مسلم بمائة واشتركا في اثنين وثلاثين. ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر<sup>(٣)</sup>.

وبهذا تبين بالموازنة والمقارنة أن كتاب البخاري أصح الكتابين، وأن شرطه أقوى وأكد في شروط السماع خاصة وأن البخاري أسبق على مسلم، وأن مسلماً استفاد منه وهو تلميذ له حتى قال الدارقطني: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء<sup>(٤)</sup>.  
المعلقات في الصحيحين والرد عليها:

الحديث المعلق: هو ما حذف من أول إسناده راوٍ أو أكثر، وهو كثير في صحيح البخاري قليل في صحيح مسلم.  
وقد اعترض البعض بأن المعلق حديث ضعيف فكيف يخرج الإمامان الجليلان هذا

(١) أعلام المحدثين (ص ١٤١، ١٨٥) وانظر مقدمة فتح الباري (ص ٣٤٨ - ٣٥٠).

(٢) قسم الإمام مسلم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام:

(أ) ما رواه الحفاظ المتقنون؛ وهم الطبقة الأولى.

(ب) ما رواه المستورون والمتوسطون في الحفظ والإتقان؛ وهم أهل الطبقة الثانية.

(ج) ما رواه الضعفاء والمتركون؛ وهم يمثلون الطبقة الثالثة.

فهو يأخذ بأحاديث الطبقة الأولى والثانية أما الثالثة فلا يعرج على أحاديثها، وقد دافع القاضي عياض عنه بقوله: إنها يأخذ بحديث الثانية استشهاداً ومتابعة أو حيث لم يجد في الباب من حديث الأولى شيئاً.

(٣) أعلام المحدثين (ص ١٣٥، ١٣٦، ١٨٧)، وقد أورد الحافظ ابن حجر في هدي الساري فصلاً كاملاً في إيراد الأحاديث المنتقدة على البخاري وسردها واحداً واحداً، انظر هدي الساري (ص ٣٤٦ - ٣٨٢).

(٤) شرح النخبة (ص ٣١).

النوع في صحيحيهما مع أنهما التزما أن لا يخرجوا إلا الصحيح؟

والجواب: أنه وردت أحاديث كثيرة من هذا النوع في الصحيحين وقد أكثر البخاري من ذلك في صحيحه<sup>(١)</sup>. أما مسلم فقد عدد العلماء المعلقات في سبعة عشر موضعًا؛ موضع في التيمم وثانٍ في الحدود وثالث في البيوع وأربعة عشر موضعًا أخرى<sup>(٢)</sup>.

أما مسلم فقد أجيب عنه بأن هذه الأحاديث جاءت برواية الاتصال قبلها فكل حديث منها رواه متصلًا ثم عقبه بقوله: ورواه فلان.

وأما البخاري فقد جاءت معلقاته موصولة في مواضع أخرى من كتابه إلا مائة وتسع وخمسون حديثًا وصلها ابن حجر في كتاب سماه (التوفيق في جمع التعليق) ثم خرج هذه التعليقات والمتابعات والموقوفات في كتاب آخر سماه (تغليق التعليق) ثم اختصره وحذف أسانيده في كتاب آخر سماه (التشويق إلى وصل المبهم من التعليق)<sup>(٣)</sup>.

وعلى ذلك فالمعلق مما في البخاري ومسلم ليس من قبيل الضعيف بل هو من قبيل الاختصار والتصرف.

## المستدرك على الصحيحين

### للكام النيسابوري

ألف الحاكم أبو عبد الله الضبي النيسابوري المشهور بابن البيع<sup>(٤)</sup> كتابًا استدرك فيه أحاديث ليست في الصحيحين مما هي على شرطهما أو على شرط أحدهما وزاد قسمًا ثانيًا أداه اجتهاده فيه إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وربما أودع فيه ما لم يصح منها على ذلك.

وقد اختلف العلماء في درجة أحاديثه؛ فقليل: إن الحاكم متساهل في التصحيح. والحق أننا نستطيع تقسيم الكتاب إلى أربعة أقسام: فيه نحو النصف صحيح على

(١) راجع فصل سياق من علق البخاري شيئًا من أحاديثهم في المقدمة (ص ٤٥٦).

(٢) مقدمة شرح مسلم للنووي (١/١٢).

(٣) مقدمة كل من الفتح وشرح النووي وأعلام المحدثين (ص ١٢٨، ١٨١).

(٤) بفتح الباء وكسر الياء المشددة.



شرطهما أو على شرط أحدهما، وفيه ما يقرب من الربع صح سنده، وفيه بعض الشيء والربع الباقي مناكير وواهيات، وفي بعض ذلك موضوعات.

وقد اعتذر للحاكم عن تساهله بأنه سود كتابه لينقحه ولكن المنية اخترتمته قبل أن ينقح كتابه هذا<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الصلاح: إنه - أي الحاكم - واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به؛ فالأولى أن يتوسط في أمره فما لم نجد تصحيحاً لغيره فإن لم يكن صحيحاً فحسن يحتج به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه؛ وكما قال بدر الدين بن جماعة إنه يتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف<sup>(٢)</sup>.

وقد لخص الذهبي المستدرک ووافق الحاكم في كثير مما حكم به وخالفه في البعض وتعقبه مبيناً في تعقيبه درجة الحديث من الضعف والوضع<sup>(٣)</sup>.

### صحيح ابن خزيمة

صنف الإمام ابن خزيمة الملقب بإمام الأئمة<sup>(٤)</sup> كتابه الصحيح؛ وقد عدّه السيوطي في المرتبة بعد صحيح مسلم وهو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ حتى قالوا: أصح من صنف في الصحيح المجرد ابن خزيمة فابن حبان؛ وذلك لشدة تحريه؛ حتى أنه كان يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد؛ فيقول: إن صح الخبر أو إن ثبت كذا أو نحو ذلك<sup>(٥)</sup>، ولشدة تحريه في الحديث أثنى عليه كثير من العلماء؛ فقال عنه ابن حبان: ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ويحفظ ألفاظها الصحاح وزيادتها حتى كأن السنن بين عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة، ولقد عنى بالحديث من حداثة

(١) الذي اعتذر للحاكم بذلك هو الحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٢) التقييد والإيضاح (ص ٢٩، ٣٠)، تدريب الراوي (١/ ١٠٥ - ١٠٧).

(٣) والإمام الذهبي هو الذي قسم الكتاب إلى الأربعة أقسام السابقة، وقد قال في الكتاب كلمة إنصاف وهو خبير بالكتاب؛ لأنه قام بتلخيصه وتمحيصه وسر غوره فينبغي أن يعتنى بتعليق الذهبي على الحاكم في التلخيص.

(٤) تقدمت ترجمته (ص ٥٤).

(٥) يقال إن معظم صحيح ابن خزيمة مفقود، وقد طبع منه - حسب علمي - أربعة أجزاء بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي الهندي وعسى أن يوفق أحد إلى العثور على باقي الكتاب؛ ويمتاز صحيح ابن خزيمة بأن صاحبه اعتنى فيه بالتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض حتى أثر عنه قوله: من كان عنده شيء من هذا - أي التعارض - فليأتني به لأؤلف بينها.

سِنَّهُ حَتَّى تَبْحَرَ فِي الْعِلْمِ وَمَلَكَ زِمَامَ الصَّنْعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ فَشَهِدُوا لَهُ بِالْإِمَامَةِ فِي الْعِلْمِ.  
 وقال الدارقطني: كان ابن خزيمة إمامًا ثبتًا معدوم النظر، وسئل عنه ابن أبي حاتم الرازي فقال: وَيَحْكُمُ هُوَ يَسْأَلُ عَنَا وَلَا نَسْأَلُ عَنْهُ؛ هُوَ إِمَامٌ يَقْتَدَى بِهِ، وَقَالَ ابْنُ سَرِيحٍ: إِنَّهُ يَخْرُجُ النَّكْتُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَنْقَاشِ، وَكُتَابَهُ الصَّحِيحُ مِنْ أَجْلِ الْكُتُبِ وَأَنْفَعَهَا، اسْتِفَادَ مِنْهُ مَعَاصِرُهُ وَلاحِقُوهُ، وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سَلِيمَانَ: اسْتَفَدْنَا مِنْ ابْنِ خَزِيمَةَ أَكْثَرَ مِمَّا اسْتَفَادَ مِنَّا.

### صحيح ابن حبان

صنف الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي<sup>(١)</sup> كتابه الصحيح والمعروف بكتاب (التقاسيم والأنواع) وقال فيه: لعلنا كتبنا عن ألف شيخ ما بين الشاش والإسكندرية، وكتابه هذا رتبته على خمسة أقسام:

الأول: الأوامر.

الثاني: النواهي.

الثالث: الأخبار.

الرابع: الإباحات.

الخامس: أفعال النبي ﷺ.

ونوع كل نوع منها إلى أنواع؛ وهو ترتيب مخترع فلا هو على الأبواب ولا هو على المسانيد، ولعل السبب في ذلك أنه كان عارفاً بالكلام والنحو والفلسفة، والكشف على الأحاديث في هذا الكتاب عسير جداً وقد أراد تيسيره والاستفادة منه ابن الملقن<sup>(٢)</sup> فرتبته على الأبواب.

وجرد الهيثمي<sup>(٣)</sup> زوائده في مجلد وسماه: موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، وممن

(١) هو الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي - نسبة إلى بست بضم الباء الموحدة بلد بسجستان المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة.

(٢) سراج الدين أبو حفص عمر بن نور الدين أبو الحسن علي بن أحمد الأنصاري الأندلسي ثم المصري القاهري الشافعي المعروف بابن الملقن؛ محدث حافظ مشهور، توفي بالقاهرة سنة أربع وثمانمائة.

(٣) نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي الشافعي المصري المتوفى بالقاهرة سنة سبع وثمانمائة، وهو رفيق أبي الفضل العراقي في سماع الحديث وتلميذه، وهو الذي أشار عليه بجمع كثير من الروائد.

رتبته من المتأخرين على الأبواب: علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان<sup>(١)</sup> في كتاب سماه الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.

درجة أحاديثه:

نسب بعض الأئمة لابن حبان تساهله في التصحيح؛ حتى قالوا: إنه يقارب الحاكم في تساهله في مستدركه؛ قال ابن الصلاح: ويقاربه - يعني مستدرك الحاكم - في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي<sup>(٢)</sup>.

أي أنه يقاربه في التساهل في الحكم بالتصحيح؛ فتصحيحه أعلى من تصحيح الحاكم، وقال الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم.

ولقد حاول بعض العلماء الدفاع عن تساهل ابن حبان في التصحيح بقوله: ما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحًا، وقد وثق ابن حبان بما التزم من الشروط بخلاف الحاكم<sup>(٣)</sup>.

وقد قيل في ترتيب كتب الصحة: إنه أصح من صنف في الصحيح: ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم، والصواب أن يقال: أصحها بعد مسلم ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم.

### صحيح ابن السكن

يعد صحيح ابن السكن من كتب الصحة واسمه الصحيح المنتقى - أو السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ - وهو كتاب محذوف الأسانيد جعله مؤلفه أبو إمامة في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام وضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة وقد جعله ابن حزم في المرتبة الأولى من كتب الحديث، ومؤلفه الإمام الحافظ أبو علي سعيد ابن عثمان بن السكن البغدادي نزيل مصر؛ ولد سنة أربع وتسعين ومائتين وتوفي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة<sup>(٤)</sup>.

(١) الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان بن عبد الله الفارسي الحنفي الفقيه المتوفى بالقاهرة سنة تسع وثلاثين وسبعائة.

(٢) التقييد والإيضاح (ص ٣٠، ٣١).

(٣) تدريب الراوي (١/١٠٨).

(٤) الرسالة المستطرفة (ص ٢٠)، تذكرة الحفاظ (٣/٩٣٧، ٩٣٨).

## المختارة للضياء المقدسي

كتاب المختارة عدّه المحدثون من كتب الصحة؛ حتى اعتبره السيوطي واحدًا من الخمسة الصحاح إذا ما عزا حديثًا إليه كان ذلك مُعلمًا بالصحة<sup>(١)</sup>.

واسم الكتاب: الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما.

وهو كتاب التزم فيه صاحبه الصحة؛ فصحح أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها - ولم يتم الكتاب - وهو مرتب على المسانيد على حروف المعجم لا على الأبواب، وقد سلم له فيها التصحيح إلا أحاديث يسيرة جدًا تعقت عليه، وذكر ابن تيمية والزركشي وغيرهما أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم وإنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان، بل قيل: إن الغلط فيه قليل إذا ما قيس بصحيح الحاكم فإن الأخير فيه أحاديث كثيرة يظهر أنها كذب موضوعه فلهذا انحطت درجته عن درجة غيره<sup>(٢)</sup>.

ومؤلف المختارة هو الإمام الحافظ العالم الحجة محدث الشام وشيخ السنة ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي الدمشقي الصالحي الحنبلي؛ ولد سنة تسع وتسعين وخمسائة، وتوفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

## المنتقى لابن الجارود

وكتاب المنتقى: أي الأحاديث المتقاة والمختارة من السنن المسندة إلى رسول الله ﷺ؛ وهو مجلد لطيف، وأحاديثه تبلغ نحو الثمانمائة وتتبع فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسير، وقد شرحه أبو عمرو الأندلسي في كتاب سماه: المرتقى في شرح المنتقى.

ومؤلف المنتقى: الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المتوفى سنة ست أو سبع وثلاثمائة<sup>(٣)</sup>.

## المنتقى لقاسم بن أصبغ الأندلسي

كتاب المنتقى من الآثار لقاسم بن أصبغ؛ على نحو كتاب المنتقى لابن الجارود، بل

(١) مقدمة جمع الجوامع، ط. مجمع البحوث الإسلامية.

(٢) الرسالة المستطرفة (ص ٢٠)، أعلام المحدثين (ص ٣٠٩، ٣١٠).

(٣) الرسالة المستطرفة (ص ٢٠)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٢٤٧، ٢٤٨).

قال ابن حزم: هو أحسن انتقاء منه، وجعله في المرتبة الأولى من كتب الحديث. وأحياناً يسمونه بالصحيح، إلا أن الإمام الذهبي اعتبرهما كتابين؛ وهما: الصحيح والمنتقى، وقال: إن الصحيح على غرار صحيح مسلم، فالظاهر أنهما كتابان لا اسمان لكتاب واحد.

ومؤلفه هو الإمام الحافظ قاسم بن أصبغ بن محمد يوسف البياني<sup>(١)</sup> محدث الأندلس أبو محمد الأموي مولاهم؛ القرطبي المالكي المتوفى بقرطبة سنة أربعين وثلاثمائة<sup>(٢)</sup>.

### فوائد تتصل بكتب الصحة:

الأولى: ينبغي أن يعلم أن هذه الكتب التي التزم مؤلفوها الصحة لا تبلغ درجة الصحيحين في الصحة. وأن مؤلفيها لم يبلغوا شأو البخاري ومسلم في التصحيح والتضعيف ونقد الرجال والعلم بعلل الحديث، ولم يبلغوا في شروط الصحيح كما بالغ الشيخان؛ فمن ثم تأخرت رتبة كتبهم مع التزامهم الصحيح عن رتبة الصحيحين وأنه لا ينبغي أن يؤخذ كل ما فيهما من الأحاديث الصحيحة على أنها قضية مسلمة في التصحيح؛ فقد عرفت أن العلماء تكلموا في تصحيح الحاكم وغيره وأن المختارة وجد فيها أحاديث مصححة وتعقبها بعض العلماء.

الثانية: من مظان الحديث الصحيح - فوق ما تقدم - كتب السنن الأربعة وهي: السنن لأبي داود السجستاني<sup>(٣)</sup>، والسنن لأبي عيسى الترمذي<sup>(٤)</sup>، والسنن للنسائي<sup>(٥)</sup>، والسنن لابن ماجه<sup>(٦)</sup>، ثم السنن لأبي الحسن الدارقطني.

ولا يكفي مجرد وجوده في كتاب من هذه الكتب التي جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف، بل لا بد من أن يكون أحد هؤلاء قد نص على صحته فلا بد من البحث والتحري عن الراوي والمروي حتى يتبين لك صحته.

(١) البياني - بفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المثناة نسبة إلى بيانة - على وزن جبانة - بلدة بالأندلس بينها وبين قرطبة ثلاثون ميلاً.

(٢) الرسالة المستطرفة (ص ٣٠) وتذكرة الحفاظ (٣/٨٥٣، ٨٥٤).

(٣) تقدمت ترجمته (ص ١٠١).

(٤) أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي صاحب السنن والعلل والشاغل ولد في عام (٢٠٩هـ) وتوفي عام (٢٧٩هـ).

(٥) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي: صاحب كتاب المجتبى، والمعروف بسنن النسائي الصغرى، ولد سنة (٢١٥هـ) وتوفي سنة (٣٠٣هـ).

(٦) أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القرويني؛ ولد سنة (٢٠٢هـ) وتوفي سنة (٢٧٣هـ).

وكذلك من مظان الصحيح؛ كتب المسانيد كمسند الإمام أحمد بن حنبل ومسند أبي يعلى والبزار وغيرهم؛ ومعجمي الطبراني الكبير والأوسط، ولا بد أيضًا في كتب المسانيد والمعاجم ونحوهما من أن ينص المخرج للحديث على صحته أو أن ينص على ذلك إمام معتبر آخر.

الثالثة: قد سمي بعض العلماء سنن الترمذي بالجامع الصحيح وهذا تساهل؛ لأن في السنن الصحيح والحسن والضعيف وأحاديث منكورة، بل وموضوعة - على قلة - لا سيما في الفضائل.

الرابعة: وصف البعض سنن أبي داود بأنه صحيح وأن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم، وهذا أيضًا تساهل؛ لأنه قد ضمّ فيه أحاديث ضعيفة ومنكورة بل في رواته رجال مجهولون ومجروحون.

### المستخرجات على كتب الصحة

من مظان الصحيح أيضًا المستخرجات على كتب الصحة، وقد عرفت أن الاستخراج هو أن يعمد حافظ إلى كتاب من كتب الحديث المشهورة؛ كصحيح البخاري أو صحيح مسلم فيورد أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب إلى أن يلتقي معه في شيخه أو فيمن فوقه - قال ابن حجر: وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة... إلى أن قال: وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب<sup>(١)</sup>.

ويسمى فاعل ذلك: المستخرج - بكسر الراء - والكتاب يقال له: المستخرج - بفتحها -.

ولهذه الكتب من الفوائد الجمّة ما نلخصها فيما يلي:

١ - علو الإسناد: وذلك لأن مصنف المستخرج إذا روى حديثاً من طريق الإمام البخاري لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج؛ ومثال ذلك بالنسبة إلى صحيح البخاري أن أبا نعيم - مثلاً - لو روى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخاري

لم يصل إليه إلا بأربعة - وإذا رواه عن الطبراني عن الدبري عنه وصل باثنين<sup>(١)</sup>.  
ومثاله بالنسبة إلى صحيح مسلم أن الطيالسي - مثلاً - لو روى حديثاً في مسنده من طريق مسلم كان بينه وبينه أربعة؛ شيخان بينه وبين مسلم، ومسلم وشيخه، وإذا رواه عن أبي فارس عن يونس بن حبيب عنه وصله باثنين.

٢ - الزيادة في قدر الصحيح: فإن تلك الزيادات تكون صحيحة لكونها بإسنادها وقد يكون في تلك الزيادات ألفاظ وتتمات يثبت بها ويعلو قدر الصحيح.

٣ - تكثير الطرق عن طريق المستخرجات: ليزداد الحديث قوة ويرجح بها عند التعارض؛ وذلك بأن يضم المستخرج شخصاً آخر فأكثر مع الذي حدث مصنف الصحيح عنه وربما ساق له طرقاً أخرى إلى الصحابي بعد فراغه من استخراجها كما يصنع أبو عوانة.

٤ - أن يكون مصنف الصحيح قد روى عن من اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده فيبينه المستخرج؛ وذلك بأن يصرح بهذا البيان فيرويه عنه من طريق لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط.

٥ - أن يروي صاحب الصحيح عن مهمل دون تمييز فيميزه صاحب المستخرج؛ ومثال ذلك أن يرد اسم محمد في الصحيح من غير أن يذكر ما يميزه عن غيره من المحمدين ويكون في مشايخ من رواه كذلك من يشاركه في الاسم فيأتي المستخرج فيوضح نسبه أو وصفه فيميزه عن غيره.

٦ - أن يروي صاحب الصحيح عن مبهم فيعينه المستخرج؛ وذلك مثل أن يقول الراوي: حدثنا فلان وغيره، أو غير واحد فيعينه المستخرج.

٧ - أن يروي في الصحيح عن مدلس بالنعنة فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع.

٨ - قد يوجد حديث معلول في الصحيح - أي بعلة غير قاذحة - فيأتي سالمًا في المستخرج. قال شيخ الإسلام: وكل علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها فهي من فوائده؛ وذلك كثير جداً<sup>(٢)</sup>.

هذا ومن المعلوم أن من صنّف في هذا الفن لم يلتزم موافقة المستخرج للأصل في

(١) هذا بالنسبة إلى علو الإسناد ونزوله؛ فالإسناد العالي هو الذي تقل فيه سلسلة الرواة بين الإمام والراوي الأعلى للحديث عند منتهى الإسناد، أما الإسناد النازل - فهو الذي كثرت رواته أو رجاله، ولا شك أن العلو في الإسناد أشرف من النزول لقربه من رسول الله ﷺ.

(٢) تدريب الراوي (١/١١٤ - ١١٧).

الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون الألفاظ، التي وصلتهم من طريق شيوخهم؛ لذلك قد يحصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ وعلى ذلك فيحمل قول بعض القدامى في مصنفاتهم: رواه البخاري أو مسلم أنه روى أصله لا ألفاظه.

كما أنه لا يجوز لنا أن ننقل حديثاً من المستخرجات ونعزوه إلى الأصل الذي خرج عليه؛ فنرى مثلاً في مستخرج على البخاري فنقول رواه البخاري بل لا بد أن ينص المستخرج على ذلك فيقول مثلاً: أخرجه البخاري بلفظه أو أن يقوم قائل ذلك بمقابلة رواية الحديث وألفاظه عند البخاري بما في المستخرج.

### أشهر المصنفات في هذا الفن:

كثرت التصنيفات في المستخرجات على كتب السنة ولم يقتصر على الصحيحين؛ ومن هذه الكتب:

- ١ - مستخرج أبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) على صحيح البخاري.
- ٢ - مستخرج أبي عوانة الإسفراييني (ت ٣١٦هـ) على صحيح مسلم.
- ٣ - مستخرج أبي بكر بن منجويه (ت ٤٢٨هـ) عليهما.
- ٤ - مستخرج قاسم بن أصبغ (ت ٣٤٠هـ) على سنن أبي داود.
- ٥ - مستخرج أبي علي الطوسي (ت ٣٤٤هـ) على سنن الترمذي.
- ٦ - مستخرج العراقي (ت ٨٠٦هـ) على مستدرك الحاكم ولم يكمل.

والله أعلم









## الحديث الحسن

تعريفه:

لغة: صفة مشبهة من الحُسْن وهو الجمال.

واصطلاحًا: اختلفت آراء العلماء في تعريفه؛ لأنه متوسط بين الصحيح والضعيف - في نظر الناظر - ولهم في تعريفه عدة آراء؛ وذلك لعدم ضبط الأقدمين له وما من تعريف إلا ولم يسلم من اعتراضات.

١ - قال الخطابي<sup>(١)</sup>:

ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث ويقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

وقوله: ( ما عرف مخرجه ) أي موضع خروجه؛ وهم رجال إسناده.

وقوله: ( واشتهر رجاله ) أي شهرتهم بالعدالة وال ضبط.

وقوله: ( وعليه مدار أكثر الحديث )؛ لأن أكثر الأحاديث دائرة بين الحسن، ولا تبلغ درجة الصحة.

وقوله: ( يقبله أكثر العلماء ) أي بخلاف الصحيح فإنه يقبله جميع العلماء؛ أما الحسن فقد لا يقبله البعض؛ ومن ذلك ما روي عن ابن أبي حاتم أنه قال: سألت أبي عن حديث، فقال: إسناده حسن، فقلت: يحتج به، قال: لا.

وقوله: ( ويستعمله عامة الفقهاء ) أي أن عامة الفقهاء عملوا به وأن ما رووه ولم يحتجوا به لشذوذ أو علة أو غيرهما ليس من جملة الحسن.

٢ - وعرفه الترمذي بأنه:

الحديث الذي لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب ولا يكون حديثًا شاذًا

(١) الخطابي - بفتح الحاء وتشديد الطاء - أبو سليمان حمد - بسكون الميم - ابن محمد بن إبراهيم بن الخطاب - منسوب إلى جده - البستي؛ صاحب أعلام الصحيح وغريب الحديث ومعالم السنن؛ وهذا التعريف ذكره في المعالم، توفي - رحمه الله - سنة (٣٨٨هـ).

(٢) وانظر أيضًا تدريب الراوي (١/١٥٣)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٥).

ويروى من غير وجه نحو ذلك<sup>(١)</sup>.

وقوله: ( لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ) يشمل المستور.

وقوله: ( ولا يكون شاذًا ) أي لا يكون مخالفاً لمن هو أوثق منه أو أكثر أو أرجح.

وقوله: ( ويروى من غير وجه نحو ذلك ) أي يروى من طرق أخرى نحو ذلك فيعضد بعضها بعضاً.

٣ - أما ابن الصلاح فقد قسم الحسن إلى قسمين:

(أ) الحسن لذاته: وهو أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرًا أو يعتبر في كل هذا - مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًا أو منكرًا - سلامته من أن يكون معللاً.

وعلى هذا القسم يتنزل كلام الخطابي.

(ب) الحسن لغيره: وهو الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث - أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسد - ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد - وهو ورود حديث آخر بنحوه - فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا ومنكرًا.

قال: وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل<sup>(٢)</sup>.

وقال العراقي في ألفيته:

وقال: بان لي بإمعان النظر أن له قسمين كل قد ذكر

قسما وزاد كونه ما عللا ولا ينكر أو شذوذ شملا<sup>(٣)</sup>

على أنه لم تسلم هذه التعريفات من اعتراضات العلماء.

(١) سنن الترمذي كتاب العلل (٥/٨٥٨) ط. المحققة، وانظر أيضًا التدريب (١/١٥٤).

(٢) التقييد والإيضاح (ص ٤٦، ٤٧) وكان ابن الصلاح بهذا جمع بين قولي الترمذي والخطابي وحمل قول الخطابي على الحسن لذاته وقول الترمذي على الحسن لغيره.

(٣) ألفية العراقي وشرحها للسخاوي (١/٦١).

أما تعريف الخطابي فقد اعترض عليه ابن الصلاح وابن دقيق العيد<sup>(١)</sup> وابن جماعة المصري<sup>(٢)</sup> فقالوا: إنه غير مانع من دخول الغير فيه لأنه صادق على الصحيح؛ فإن الصحيح أيضاً عرف مخرجه واشتهر؛ فيدخل في حد الحسن.

كما اعترض أيضاً ابن جماعة بأنه: يشمل الحديث الضعيف الذي عرف مخرجه واشتهر رجاله بالضعف. والتعريف إذا كان غير مانع لا يكون صحيحاً<sup>(٣)</sup>.

وأما تعريف الترمذي فقد اعترض عليه ابن الصلاح بقوله: ليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح.

واعترض عليه أبو الفتح اليعمري<sup>(٤)</sup> بقوله: إن تعريف الترمذي للحسن ليس تعريفاً للحسن في الاصطلاح العام عند أهل الحديث، وإنما هو تعريف له في اصطلاحه الخاص بكتابه كما يفهم ذلك من كلامه في آخر العلل التي هي في آخر كتاب الجامع.

وأما تعريف ابن الصلاح فقد اعترض عليه بعض أهل الحديث المتأخرين بأنه: يرد على القسم الأول: المرسل الذي اشتهر برواته بما ذكره من الصدق والأمانة.

كما يرد على القسم الثاني: المنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور، ويروى مثله أو نحوه من وجه آخر<sup>(٥)</sup>.

تعريفات أخرى للحسن:

١ - عرفه ابن الجوزي<sup>(٦)</sup> بأنه:

الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل.

وقد اعترض على هذا التعريف أيضاً ابن دقيق العيد بقوله: إن هذا التعريف ليس مضبوطاً بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره.

(١) تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع؛ المعروف بابن دقيق العيد المصري المتوفى سنة (٧٠٢هـ).

(٢) قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة المصري، المتوفى سنة (٧٦٧هـ) وله حفيد يكنى بدر الدين أو عز الدين بن جماعة، المتوفى سنة (٨١٩هـ) تقدمت ترجمته (ص ٣١).

(٣) تدريب الراوي (١/١٥٣).

(٤) أبو الفتح محمد بن محمد بن اليعمري الأندلسي الأصل، المصري الشافعي الحافظ؛ الملقب بابن سيد الناس، صاحب السيرة المسماة: عيون الأثر في المغازي والسير، توفي - رحمه الله - سنة (٧٣٤هـ) تقدمت ترجمته (ص ٥١).

(٥) هذه بعض الاعتراضات لا كلها، ومن أراد أن يراجعها ويتبع الردود عليها أو على بعضها فعليه بالتدريب (١/١٥٣ - ١٦٠)، التقييد والإيضاح (ص ٤٣ - ٤٧).

(٦) أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن أبي الحسن؛ صاحب المصنفات الكثيرة في أكثر العلوم، والمشهور بابن الجوزي، من مؤلفاته: الموضوعات والعلل المتناهية وغيرها، توفي سنة (٥٩٧هـ) تقدمت ترجمته (ص ٥٤)..

واعترض عليه ابن الصلاح بقوله: إن هذا مستبهم لا يشفي الغليل.

٢ - وعرفه ابن دقيق العيد بقوله: الحسن كل حديث خالٍ عن العلل وفي سنده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان. قال: لو قيل ذلك لكان أجمع لما حدوده وأخصر.

٣ - وعرفه الطيبي بقوله: الحسن مسند من قرب من درجة الثقة أو مرسل ثقة ويروى كلاهما من غير وجه وسلم من شذوذ أو علة.

٤ - وعرفه تقي الدين الشمني<sup>(١)</sup> بقوله: الحسن خبر متصل قل ضبط راويه وارتفع عن حال من يُعدّ تفرد منكرًا وليس بشاذ ولا معل.

٥ - وعرفه البلقيني<sup>(٢)</sup> بقوله: الحسن ما توسط بين الصحيح والضعيف.

ومن هذه التعريفات ترى أن كل تعريف للحسن لم يخل من مأخذ ومناقشات؛ وهذا ما دعا المتقدمين إلى تقسيم الحديث إلى صحيح وضعيف، واختلفوا بعد ذلك هل الحديث الحسن داخل تحت الصحيح أم تحت الضعيف؛ والأصح أنه مندرج تحت الصحيح على أنه أدنى درجاته.

وإلى ذلك ذهب ابن الصلاح في مقدمته محتجًا بأن الحسن يشارك الصحيح في الاحتجاج به، وإليه ذهب الكرمانى أيضًا، والذهبي؛ حيث قال: إن الشيخين أخرجا في صحيحيهما أحاديث من يكون حديثه بانفراده حسنًا مع اتفاق الناس على تسميتهما بالصحيحين. وفيما قاله الذهبي ما يدل على أن الحسن قسم من الصحيح وأن الصحيحين فيهما الأحاديث الحسنة.

وذهب البعض إلى أن الحسن داخل في قسم الضعيف على أنه أعلى درجاته؛ وإلى هذا مال ابن القيم في كتابه منهاج السنة محتجًا فيما ذهب إليه بأن أهل الحديث قسموا الضعيف إلى قسمين:

قسم لا يحتج به وهو؛ ما كان راويه متهمًا بالكذب أو كثير الغلط - وهذا هو الضعيف المسمى بالمتروك.

(١) أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد ينسب إلى شمنة - بضم الشين وتشديد النون - اسم لزرعة باب سسطنطينية؛ إسكندري من نزلاء القاهرة، شارح المغني لابن هشام، وصاحب التعليقات على الشفا للقاضي عياض وشارح نخبة الفكر، توفي (٨٧٢هـ).

(٢) البلقيني - بضم الباء وفتح القاف وكسر ها؛ القاضي جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن سراج الدين أبو حفص عمر البلقيني الشافعي، المتوفى سنة (٨٢٤هـ).

وقسم يحتج به وهو ما لم يكن راويه متهمًا بالكذب ولا هو كثير الغلط؛ وهذا هو الضعيف الذي يسمى بالحسن؛ وعليه يحمل كلام الإمام أحمد رحمه الله تعالى: العمل بالحديث الضعيف أولى من العمل بالقياس، فإنه لا شك يريد بالضعيف هذا القسم المسمى بالحسن غير أنه سمّاه ضعيفًا؛ لأن مرتبته دون مرتبة الصحيح.

غير أن تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف هو المشهور بين المحدثين، وهو الذي استقر عليه اصطلاحهم وعليه العمل الآن<sup>(١)</sup>.

ولذلك يقول العراقي في ألفيته:

وأهل هذا الشأن قسموا السنن إلى صحيح وضعيف وحسن

ووجه الحصر في هذه الأقسام الثلاثة هو أن الحديث إما مقبول وإما مردود؛ والمقبول إما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها رتبة وأرفعها منزلة بأن يكون الضبط فيه تامًا كاملاً، وهذا هو القسم الأول المسمى بالصحيح.

وإما أن يشتمل من صفات القبول على ما هو دون الأول بأن يكون الضبط فيه ليس تامًا كاملاً؛ وهذا هو القسم الثاني المسمى بالحسن، والمردود هو القسم الثالث المسمى بالضعيف.

مما سبق يتبين لنا اختلاف أهل الحديث في تعريف الحسن واضطراب أقوالهم وعباراتهم فيه، وكذلك يظهر لنا من بعض التعريفات الخلط بين الحسن لذاته والحسن لغيره؛ فلم يستطيعوا أن يميزوا لنا كلاً من غيره.

ولعل ذلك سببه هو أن الحسن كما يقول ابن كثير<sup>(٢)</sup>: وسط بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر لا في نفس الأمر فعسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة.

وذلك لأنه أمر نسبي وشيء ينقدح عند الحافظ ربما تقصر عباراته عنه فكان هذا الاختلاف في تعريف الحسن وبيان حده.

٦ - وعرفه شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني بقوله: هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه عن مثله إلى منتهى السند من غير شذوذ ولا علة.

قال ابن حجر في شرح النخبة:

(٢) الباعث الحثيث (ص ٣٧).

(١) مقاصد الحديث (ص ٧٢، ٧٣).

الصحيح لذاته ما نقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ، فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته<sup>(١)</sup>.

فشرك بينه وبين الصحيح في الشروط إلا تمام الضبط أما الحسن لغيره فبالاعتضاد؛ فالفرق بين الصحيح لذاته والحسن لذاته هو تمام الضبط في الصحيح، وخفة الضبط في الحسن لذاته.

ومعنى تمام الضبط، أي قلة الخطأ عند الراوي بالنسبة للصواب قلة بيّنة ظاهرة؛ كأن يصيب الراوي في (٨٥٪) ويخطئ في (١٥٪) مثلاً.

أما خفة الضبط فهي قلة الخطأ بالنسبة للصواب لكن قلة ليست بيّنة ولا ظاهرة كأن يصيب الراوي في (٧٥٪) ويخطئ في (٢٥٪) مثلاً.

وما ذهب إليه ابن حجر العسقلاني هو أقرب الآراء وأسهلها للتمييز بين الحسن وغيره وهو ما استقر عليه العلماء أخيراً.

#### الحسن لذاته:

وتعريف ابن حجر السابق هو تعريف الحسن لذاته.

ومعلوم أنه إن تعددت طرقه أصبح صحيحاً لغيره.

وإن تفرد كان حسناً لذاته.

وسمي حسناً لذاته؛ لأن حسنه من توفر صفات القبول فيه وليس بأمر خارجي عنه؛ وذلك ليتميز عن الحسن لغيره كما سيأتي.

#### مثال الحسن لذاته:

ما رواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»<sup>(٢)</sup>.

#### شروط الحسن:

من تعريف الحسن لذاته نستطيع أن نستخرج شروطه وهي:

١ - اتصال السند من مبدئه إلى منتهاه.

(١) النخبة وشرحها (ص ٣٢، ٣٣).

(٢) سبق تخریج هذا الحديث في بحث الصحيح لغيره حين وجدنا له طريقاً آخر فأصبح صحيحاً لغيره لكنه حسن لذاته بالنسبة لهذه الطريق فقط.

٢ - عدالة جميع الرواة.

٣ - الاكتفاء بمسمى الضبط دون تمامه وكماله.

٤ - السلامة من الشذوذ.

٥ - السلامة من العلة القادحة.

**الحسن لغيره:**

**تعريفه:**

هو الحديث الذي فقد شرطاً أو أكثر من شروط الحسن لذاته. غير أنه روي من طريق آخر أو طرق أخرى بمثله أو نحوه بما يمكن أن ينجبر بها ما فيه من نقص. وقوله: (غير...) إلخ خرج به الحديث الضعيف.

**الفرق بين الحسن لغيره والضعيف:**

عرفنا أن الحديث إذا فقد شرطاً أو أكثر من شروط القبول الخمسة المعتبرة في الصحيح والحسن لذاته فإنه يكون ضعيفاً.

**لكن الضعف نوعان:**

(أ) منه ما كان خفيفاً يزول بتعدد الطرق كما إذا كان راويه سيئ الحفظ مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا ما جاء من طرق أخرى تبين لنا أنه قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه وكذا إذا كان ضعفه جاء من جهة الإرسال أو التدليس فإنه يزول بالمتابعات.

وكذلك الحديث الذي يرسله إمام حافظ؛ إذ فيه ضعف قريب محتمل يزول بروايته من وجه آخر، فكل هذا يرتقي إلى درجة الحسن لغيره إذا جاء من طريق أو طرق أخرى.

(ب) ومنه ما هو ضعيف ضعفاً شديداً لا يزول بتعدد الطرق كرواية الكذابين والمتروكين أو المتهمين بالكذب أو الفسق، فتعدد الطرق برواية أمثالهم لا يزيد الضعيف إلا ضعفاً.

وبهذا نستطيع حصر الضعف الذي ينجبر والذي لا ينجبر فيما يأتي:

- أما الذي ينجبر فهو:

١ - ما كان الضعف فيه بسبب الستر - وهو جهل حال الراوي - فلا يعرف بعدالة



ولا يعرف بتجريح أو كأن يستوي فيه الطرفان - التعديل مع التجريح - بشرط أن يكون غير مغفلٍ كثير الخطأ.

٢ - ما جاء الضعيف فيه بسبب ضعف حفظ راويه؛ بشرط أن يكون من أهل الصدق والديانة - يعني أن يكون عدلاً - وذلك بأن يكون ضعفه بسبب سوء حفظه أو بسبب كونه موصوفاً بالغلط أو الخطأ أو الاختلاط إذا حدث بعد اختلاطه.

٣ - إذا كان الضعف فيه ناشئاً عن عدم الاتصال؛ وهو ما عبر عنه ابن الصلاح بالإرسال وابن حجر بالانقطاع الخفيف؛ بشرط ألا يكون فيه متهم بالكذب أو بمفسق آخر غير الكذب.

فالضعيف بسبب من هذه الأسباب الثلاثة السابقة بشرطها يمكن أن يكون صالحاً للاعتبار<sup>(١)</sup>.

فيجبر غيره ويجبره غيره الصالح للاعتبار أيضاً بشرط أن يكون خالياً من الشذوذ والنكارة والعلل القادحة. وبالجبر يرقى إلى درجة الحسن فيكون حسناً لغيره. وسمي هذا النوع بالحسن لغيره؛ لأن حسنه ليس من ذاته وإنما من أمر خارجي عنه وهو وروده من طريق آخر يجبر ضعفه.

ومثال ما فيه ضعف خفيف يزول بتعدد الطرق ويرتقي إلى درجة الحسن:

ما رواه الترمذي من طريق هُشيم<sup>(٢)</sup> عن يزيد بن أبي زياد<sup>(٣)</sup> عن عبد الرحمن بن أبي ليلى<sup>(٤)</sup> عن البراء بن عازب<sup>(٥)</sup> مرفوعاً:

(١) الاعتبار: أن تأتي إلى حديث لبعض الرواة فتعتبره بروايات غيره من الرواة وذلك بسير طرقه والنظر فيها والبحث عنها لتعرف هل هناك راوٍ آخر شاركه في هذا الحديث ولو معنىً أو بطريق آخر أم لا. وهذه تسمى الاعتبار؛ وذلك لمعرفة من يصلح حديثه فيؤخذ ومن لا يصلح فيرد.

ومجيء الحديث من وجه آخر أو وجوه أخرى هو ما يعرف عند أهل الحديث بالمتابعات والشواهد وهي تفيد التقوية فيمكن الترجيح بها عند التعارض.

(٢) هُشيم - بالتصغير - ابن بشير - بوزن عظيم - ابن القاسم بن دينار السلمى أبو معاوية بن أبي خازم - بمعجمتين - الواسطي؛ ثقة ثبت كثير التذليل والإرسال الخفي، من السابعة.

(٣) يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم، الكوفي ضعيف كبر فغير وصار يلقن وكان شيعياً، من الخامسة.

(٤) عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي؛ ثقة من الثانية، اختلف في سماعه من عمر، مات بوقعة الجماجم، وقيل: غرق.

(٥) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي؛ صحابي، نزل الكوفة واستصغر يوم بدر، توفي سنة (٥٧٢هـ).

« إن حقًا على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة وليَمَسَّ أحدهم من طيب أهله فإن لم يجد فالماء له طيب »<sup>(١)</sup>.

فهشيم عُرف بالتدليس وهذا ضعف فيه، لكن لما روى هذا الحديث أبو يحيى التميمي<sup>(٢)</sup>، وتابع هشيمًا أصبح الحديث حسنًا لغيره، وقد أكد ذلك الترمذي فقال: وفي الباب عن أبي سعيد وشيخ من الأنصار..... وقال: حديث البراء حديث حسن<sup>(٣)</sup>.

- وأما الضعيف الذي لا ينجبر فهو:

ما كان ضعفه شديدًا؛ بأن كان الراوي فيه متهمًا بالكذب أو بالفسق فإنه لا يؤثر فيه موافقة غيره له وكذلك كون الحديث شاذًا أو معللاً بعلّة قاذحة.

ومثال ما فيه ضعف شديد لا يزول بتعدد الطرق ولا يرقى إلى درجة الحسن:

حديث: « الأذنان من الرأس »<sup>(٤)</sup>.

نعم نستطيع أن نقول إن تعدد طرق الحديث في مثل هذه الحالة تخرجه عن كونه منكراً أو لا أصل له، لكن لا ترقى به إلى درجة الحسن والله أعلم.

حكم الاحتجاج بالحديث الحسن:

الحسن وإن تقاصر عن الصحيح في درجته وشروطه لكن يشارك الصحيح في العمل به والاحتجاج عند جميع الفقهاء وعند أكثر العلماء من المحدثين وغيرهم، وهو بقسميه ملحق بالصحيح في الاحتجاج به.

ومن العلماء من يلحق بالصحيح الحسن لذاته فقط، أما الحسن لغيره فينبغي أن ينظر فيه فما كثرت طرقه وركنت إليه النفس يحتج به وإلا فلا<sup>(٥)</sup>.

ولعلك على ذكر مما قدمناه من أن كثيرًا من العلماء أدرجوا الحسن في نوع الصحيح

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، أبواب الجمعة، باب: ما جاء في السواك والطيب يوم الجمعة.

(٢) أبو يحيى إسماعيل بن إبراهيم التميمي (الأحول)؛ كوفي ضعيف؛ ضعفه الترمذي والبخاري وغيرهما، وقال ابن معين: يكتب حديثه.

(٣) سنن الترمذي (٤٠٨/٢) بتحقيق أحمد شاكر.

(٤) الحديث أخرجه أحمد عن أبي أمامة وأبو داود والترمذي وابن ماجه عنه وابن ماجه عن أبي هريرة وعن عبد الله ابن زيد، والدارقطني عن أنس وعن ابن عباس وعن أبي موسى وعن ابن عمرو وعن عائشة، قال الدارقطني: هذا الحديث روي بأسانيد كثيرة ما منها إسناد إلا وله علة، وقال ابن حزم: أسانيد كلها واهية، وقال عبد الحق هذه طرق لا يصح منها شيء. فيض القدير (١٧٣/٣).

(٥) توجيه النظر (ص ١٤٨)، الوسيط (ص ٢٧١).

لاشتراكهما في الاحتجاج، مع قولهم بأن الحسن دونه.  
مراتب الحسن وتفاوت درجاته:

تتفاوت مراتب الحسن وتتفاضل درجاته من حيث سنده ومن حيث متنه كما تتفاوت مراتب الصحيح وتتفاضل درجاته، ويرجع هذا التفاوت وذلك التفاضل إلى مدى تمكن الحديث من شروط الحسن التي اشترطت فيه ومن صفات القبول المقتضية لحسنه؛ وبيان ذلك:

أن الحديث من حيث سنده قد تتفاوت رواته في مدى ضبطهم مثلاً إن اتصفوا بمسمى الضبط دون تمامه وكماله؛ إذ ليس لنقصان الضبط مدًى معين وحد متفق عليه ينتهي عنده. وأعلى مراتبه: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التميمي؛ وأمثلة ذلك مما قيل فيه إنه صحيح<sup>(١)</sup>.

ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبد الله<sup>(٢)</sup>، وعاصم ابن ضمرة<sup>(٣)</sup>، وحجاج بن أرطاة وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمثلة السابقة نلاحظ أن السند الأول - وهو بهز بن حكيم عن أبيه عن جده - ليس في مرتبة سواء ودرجة واحدة مع رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإن اتصفا جميعاً بالحسن.

وكذلك إذا نظر للحديث من حيث متنه نجده درجات؛ فليس ما اختلف فيه فليل بتصحيحه وتحسينه في مرتبة حديث جزموا فيه بتحسينه، والحديث الذي جزموا فيه بتحسينه ليس في مرتبة سواء ودرجة واحدة مع الحديث الذي اختلفوا فيه فليل بتحسينه وقيل بتضعيفه؛ فإن الأول أعلى مرتبة من الثاني، والثاني أعلى مرتبة من الثالث، وإن اتصفوا جميعاً بالحسن وقيل في كلٍّ: إنه حديث حسن، والله أعلم.

(١) راجع تراجم هؤلاء في بحث: أصح الأسانيد.

(٢) الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني - بسكون الميم - الحوتي - بضم المهملة وبالثلثة فوق - الكوفي أبو زهير صاحب علي؛ رمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وثقه ابن معين والنسائي وأحمد وغيرهم، وتكلم فيه الثوري وابن المدني وأبو زرعة وجماعة، قال الذهبي والجمهور على توهينه مع روايتهم لحديثه في الأبواب، توفي في خلافة ابن الزبير.

(٣) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي؛ صدوق من الثالثة.

(٤) حجاج بن أرطاة - بفتح الهمة - ابن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي؛ أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس، من السابعة.

الحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد هل يلزم منه الحكم على المتن؟

كما بيّنا في مبحث الصحيح أنه لا تلازم بين صحة الإسناد والتمتن؛ فالحكم بالصحة على الإسناد لا يلزم منه الحكم على المتن إذ قد يكون شاذاً أو معللاً.

كذلك نقول هنا فيما يتصل بالحسن؛ فقد يكون الإسناد حسناً ولا يلزم من حسنه حسن المتن؛ إذ قد يكون شاذاً أو معللاً؛ وعلى هذا فقول المحدث: هذا حديث صحيح الإسناد أو حسنه لا يلزم منه صحة المتن أو حسنه.

لكن إذا قال ذلك حافظ معتمد ولم يذكر للحديث علة ولم يقدح فيه فالظاهر صحة المتن أو حسنه أيضاً؛ لأن عدم وجود العلة والقادح هي الأصل والظاهر.

غير أنه يعتبر أدنى رتبة من إطلاق الحكم بصحة الحديث أو حسنه؛ بأن يقال: هذا حديث صحيح أو هذا حديث حسن - بدون تقييد ذلك بالسند أو بالتمتن - لأن إطلاق الحكم يدل على شموله لهما معاً.

قال ابن حجر: والذي لا أشك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله (صحيح) إلى قوله (صحيح الإسناد) إلا لأمر ما<sup>(١)</sup>.

### مظان الحديث الحسن

ونعني بها الكتب التي يظن وجود الحسن فيها.

والحق أنه لا يوجد كتاب اختص بالحديث الحسن وجرده عن غيره ككتب الصحاح التي اختصت بالأحاديث الصحيحة وجردها عن غيرها<sup>(٢)</sup>، وإنما نعني هنا الكتب التي أكثرت من ذكر الحسن وأوردت كثيراً منه؛ وهي كالاتي:

سنن الترمذي وسنن أبي داود وسنن الدارقطني ومصابيح السنة للبغوي؛ وتأتي بعد ذلك كتب أخرى كبقية كتب السنن الأربعة والمسانيد كمسند الإمام أحمد ومسند الدارمي ومسند الطيالسي ومسند أبي علي الطوسي ومسند يعقوب بن أبي شيبة ومسند البزار وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني وغيرهم، وإليك الحديث بشيء من التفصيل عن بعض هذه الكتب:

(١) تدريب الراوي (١/١٦١).

(٢) وإن كنا نقول بأن الأحاديث الحسنة كثير منها مدرج مع الصحيح.

## ١ - كتاب الجامع الصحيح للترمذي والمعروف بسنن الترمذي

وهو أصل في معرفة الحسن؛ وهو الذي شهره وأكثر من ذكره<sup>(١)</sup>؛ حتى قيل: إن الترمذي هو أول من عُرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، ومؤلف هذا الكتاب هو الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي أحد الأئمة المحدثين الأعلام، وصاحب التأليف المشهورة، المولود في سنة (٢٠٩) والمتوفى سنة (٢٧٩هـ).

وكان مشهودًا له بالحفظ والصلاح والتقوى مع الثقة والأمانة والضبط حتى أثنى عليه كثير من كبار الأئمة.

ولقد جمع الترمذي إلى حفظ الحديث ومعرفة عِلَلِهِ ورجاله الفقه فيه والعلم بمذاهب الفقهاء، أما كتابه الجامع فهو من أجَلِّ كتبه وأنفعها، وهو يعتبر أحد الكتب الستة، ويقال له أيضًا: سنن الترمذي.

ولم يلتزم الترمذي في جامعه تخريج الصحيح وحده؛ بل ذكر الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان عن علته.

وقد التزم ألا يخرج في كتابه إلا حديثًا عمل به فقيهٌ أو احتج به محتج. ولقد روي عنه أنه قال: جميع ما في هذا الكتاب هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين:

- أحدهما: حديث: «أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر»<sup>(٢)</sup>.

- وثانيهما حديث: «فإن عاد - أي شارب الخمر - في الرابعة فاقتلوه»<sup>(٣)</sup>.

وأغلب الأحاديث الضعاف والمناكير التي وقعت في كتابه إنما هي في باب الفضائل؛

(١) مقدمة ابن الصلاح بتعليق العراقي (ص ٥١، ٥٢) وفيها يقول ابن الصلاح: كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحسن وهو الذي نُوِّهَ باسمه وأكثر من ذكره في جامعه ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما... ومن مظانه سنن أبي داود. اهـ.

(٢) أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الجُمُع بين الصلاتين في الحضر (١/٣٥٥) تحقيق أحمد شاكر.

(٣) أخرجه في كتاب الحدود، باب: ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه (٤/٤٨، ٤٩).

والفضائل يتسامح فيها ما لا يتسامح في الحلال والحرام.

ومما ينتقد عليه: تخريجه أحاديث المصلوب<sup>(١)</sup>، والكلبي<sup>(٢)</sup>، وكلاهما متهم بوضع الأحاديث؛ وهذا هو السر في تأخر منزلة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي.

وإذا كان جامع الترمذي عليه مؤاخذات فله فيه خصائص وميزات؛ فقد قال فيه مجد الدين بن الأثير<sup>(٣)</sup> في مقدمة كتابه جامع الأصول: وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فوائد وأحسنها ترتيباً وأقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخر كتابه العلل قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها. اهـ.

وفي الجامع جملة من الأحاديث بلغت ثلاثين؛ حكم عليها ابن الجوزي بالوضع ونازعه فيها السيوطي وابن حجر<sup>(٤)</sup>.

ومهما يكن من شيء فإن ما انتقد عليه من الأحاديث قلة قليلة بالنسبة إلى ما اشتمل عليه الجامع من آلاف الأحاديث وهي لا تغض من قيمة الكتاب العلمية. وخلاصة القول في درجة أحاديثه ما نقله الإمام الذهبي في تذكرته فقال: الجامع على أربعة أقسام:

- ١ - قسم مقطوع بصحته.
- ٢ - قسم على شرط أبي داود والنسائي.
- ٣ - قسم أخرجه للنعنية وأبان عن علته.

(١) محمد بن حسان بن سعيد المصلوب؛ اختلف في اسمه حتى قيل: قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى، كذبوه، وقال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث، وقال أحمد: قتله المنصور على الزندقة وصلبه، روى له الترمذي وابن ماجه.

(٢) محمد بن السائب بن بشر الكلبي أبو النضر؛ النسابة المفسر، متهم بالكذب، ورمي بالرفض روى له الترمذي وابن ماجه في التفسير.

(٣) أبو السعادات مجد الدين المبارك بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير الجزري - نسبة إلى جزيرة ابن عمر لكونه ولد بها ونشأ بها ثم انتقل إلى الموصل - توفي سنة (٦٠٦هـ).

(٤) أما السيوطي فنازعه في كتابه المشهور: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وأما ابن حجر فقد رد عليه في كتاب: القول الحسن في الذب عن السنن؛ رد فيه على الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي وهي في السنن الأربعة: الترمذي - أبو داود - النسائي - ابن ماجه.

٤ - وقسم رابع أبان عنه فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء<sup>(١)</sup>.

وقد حظي الجامع بشروح كثيرة ومختصرات؛

فمن شروحه:

١ - عارضة الأحوذى على الترمذي لابن العربي المالكي؛ وهو كتاب جيد نفيس، تكلم فيه على الرجال والأسانيد والغريب وذكر فنوناً من النحو والعقائد والأحكام والآداب، إلى غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

٢ - قوت المغتذي على جامع الترمذي للسيوطي؛ وهو شرح وجيز اعتمد فيه على كلام من سبقه لا سيما ابن العربي.

٣ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي للمباركفوري<sup>(٣)</sup>؛ وهو مطبوع في اثني عشر جزءاً؛ منها الأول والثاني في المقدمة، وحقق المقدمة عبد الرحمن محمد عثمان وحقق الجزء الأول من الكتاب المرحوم عبد الوهاب عبد اللطيف، وحقق بقيته عبد الرحمن محمد عثمان.

ومن مختصراته:

١ - مختصر الجامع؛ لنجم الدين محمد بن عقيل الميالي المتوفى سنة (٧٢٩هـ).

٢ - مختصر الجامع؛ لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي المتوفى سنة (٧١٠هـ).

وجه الجمع بين الصحة والحسن في حديث واحد:

وقع الجمع بين الوصف بالصحة والوصف بالحسن في حديث واحد من بعض أهل

(١) تذكرة الحفاظ (٢/ ١٨٨).

(٢) قال ابن خلكان في وفياته: معنى عارضة الأحوذى؛ العارضة: القدرة على الكلام، يقال: فلان شديد العارضة إذا كان ذا قدرة على الكلام والأحوذى: الخفيف في الشيء لحذقه.

وقال الأصمعي: الأحوذى: المشمر في الأمور القاهر لها الذي لا يشدُّ عليه شيء منها، وهو بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وفي آخره ياء مشددة.

ومؤلفها هو الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله الأشيبلي؛ المعروف بابن العربي المالكي، المتوفى سنة (٥٤٣هـ) وقيل: سنة (٥٤٦هـ) وهو صاحب أحكام القرآن والعواصم من القواصم.

(٣) الإمام الحافظ أبو العلي محمد عبد الرحمن ابن الحافظ عبد الرحيم المباركفوري - نسبة إلى بلدة مباركفور من أعمال أعظمكره بالهند - والتي ولد بها سنة (١٢٨٣هـ) وتوفي سنة (١٣٥٣هـ).

الحديث؛ كعلي بن المديني<sup>(١)</sup>، ويعقوب بن شيبة<sup>(٢)</sup>، وأبي عيسى الترمذي. غير أن أبا عيسى الترمذي هو الذي أكثر من ذكر ذلك في جامعه؛ حيث يقول فيه بعد ذكر بعض الأحاديث: هذا حديث حسن صحيح.

وقد استشكل المحدثون الجمع بين هذين الوصفين في الحديث الواحد. ووجه الإشكال هو أن الصحيح في اصطلاح أهل الحديث مخالف للحسن في اصطلاحهم؛ فالأول: اشتمل من صفات القبول على أعلاها رتبة، والثاني: اشتمل من صفات القبول على ما هو دون الأول في الرتبة؛ فدرجة الحسن قاصرة عن درجة الصحيح وحينئذ يكون الجمع بين هذين الوصفين يشبه في الظاهر الجمع بين متناقضين وهما: إثبات القصور ونفيه، أو إثبات الكمال ورفعها؛ فكأن الجامع بينهما يقول: هذا حديث حسن وليس بحسن، أو كأنه يقول: هذا حديث صحيح وليس بصحيح. ولا شك أن هذا باطل بالبداهة، ومن هنا كان المقام يحتاج إلى جواب يصحح القول بالجمع بين هذين الوصفين، ولم يقف أحد من أهل الحديث أو المشتغلين به على جواب عن هذا في كلام الترمذي أو غيره ممن جمع بين هذين الوصفين في كلامه.

ولذلك اجتهد علماء الحديث في بيان مراد الترمذي بقوله: حسن صحيح؛ فاختلقت أجوبتهم وذلك لبنائها على مجرد الظن والتخمين عندهم بمراد الترمذي ولم يسلم جواب منها من الرد عليه، وبقي المعنى المراد في بطن الشاعر - كما يقولون - وتلك هي خلاصة أجوبتهم والرد عليها:

### الجواب الأول:

وهو لابن الصلاح؛ قال: إن الحسن والصحة يرجعان إلى الإسناد؛ وذلك بأن يكون الحديث الواحد له إسنادان؛ أحدهما استوفى شروط الصحة، والآخر استوفى شروط الحسن، فإذا قيل في كلام الترمذي: هذا حديث حسن صحيح فالمعنى أنه: حسن بالنسبة لإسناد صحيح بالنسبة لإسناد آخر؛ وبذلك زال الإشكال والتعارض.

(١) علي بن عبد الله بن جعفر السعدي مولا هم أبو الحسن البصري، واشتهر بعلي بن المديني، كان علماً في معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد لا يسميه تبجيلاً له إنما يكنيه، توفي - رحمه الله - سنة (٢٣٤هـ).

(٢) يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور؛ الحافظ العلامة أبو يوسف السدوسي البصري، نزى بغداد صاحب المسند الكبير المعلن. قال السيوطي: ما صنف أحسن منه ولا أطول ولكنه ما أمه، وكان من كبار علماء الحديث، توفي - رحمه الله - سنة (٢٦٢هـ).



وينبني على هذا الجواب أن الحديث الذي قال فيه؛ حسن صحيح يكون أعلى رتبة من الحديث الذي يقال فيه: صحيح فقط إذا كان فردًا؛ لأن تعدد الطرق ترفعه وتقويه.

- رد هذا الجواب:

رد على ذلك ابن دقيق العيد وابن كثير<sup>(١)</sup> فقالا: إن الترمذي قد يقول: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

ولا شك أن الغرابة تنافي القول بتعدد السند.

ومثال ذلك: ما رواه الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا » فقد قال الترمذي بعد أن ذكره: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه بهذا اللفظ<sup>(٢)</sup>.

الجواب الثاني:

وهو لابن الصلاح أيضًا؛ قال: إن الحسن يراد به معناه اللغوي وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب دون معناه الاصطلاحي الذي هو محل الاعتراض عندهم. وأن إرادة هذا المعنى اللغوي من الحسن ليس بمستنكر؛ فقد وقع في كلام غير الترمذي أيضًا؛ ومن ذلك ما رواه ابن عبد البر في كتاب بيان آداب العلم عن معاذ بن جبل رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> مرفوعًا:

« تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قرينة؛ لأنه معالم الحلال والحرام، ومنار سبل أهل الجنة، وهو الأانس في الوحشة، والصاحب في الغربة، والمحدث في الخلوة، والدليل على السراء والضراء، والسلاح على الأعداء، والزين عند الأخلاء،

(١) الإمام الحافظ ذو الفضائل الكثيرة عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير القيسي البصري، قال السيوطي: عمدة في علم الحديث ومعرفة صحيحه من سقيمه وعلله واختلاف طرقه ورجاله جرحًا وتعديلًا، وله في التفسير كتابه المشهور الذي لم يؤلف على نمط مثله، توفي - رحمه الله - سنة (٧٧٤هـ)، تقدمت ترجمته (ص ٣١).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الصوم، باب: ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان لحال رمضان (١٠٦/٣) محققه. وكذلك أخرجه أبو داود فيه: باب في كراهية ذلك: حديث رقم (٢٣٣٧) محققه.

(٣) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن؛ من أعيان الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن، توفي بالشام سنة (١٨هـ).

يرفع الله - تعالى - به أقوامًا فيجعلهم في الخير قادة وأئمة، تقتص آثارهم، ويقتدى بفعالهم، وينتهى إلى رأيهم، ترغب الملائكة في خلتهم، وبأجنتها تمسحهم، يستغفر لهم كل رطب ويابس وحيتان البحر وهوامه وسباع الطير وأنعامه؛ لأن العلم حياة القلب من الجهل ومصايح الأبصار من الظلم، يبلغ العبد به منازل الأخيار والدرجات العلا في الدنيا والآخرة، التفكر فيه يعدل الصيام، ومدارسته تعدل القيام، به توصل الأرحام، وبه يعرف الحلال من الحرام، هو إمام العمل والعمل تابعه، تلهمه السعداء وتحرمه الأشقياء».

قال ابن عبد البر بعد ذكر هذا الحديث هو حديث حسن لكن ليس له إسناد قوي<sup>(١)</sup>؛ فأطلق عليه الحسن بمعناه اللغوي دون معناه الاصطلاحي.

وينبني على هذا الجواب أن الحديث الذي يقول فيه الترمذي: حسن صحيح يعتبر من قسم الصحيح في الاصطلاح دون قسم الحسن في اصطلاحهم، ويكون الجمع بين الصحة بالمعنى الاصطلاحي والحسن بالمعنى اللغوي ليس فيه تعارض ولا تناف.

وقد فهم ابن كثير مراد ابن الصلاح بذلك وهو أنه يريد أن يقول: إنه حسن باعتبار المتن، صحيح باعتبار الإسناد؛ فقال: ومنهم - ويعني به ابن الصلاح - من يقول هو حسن باعتبار المتن صحيح باعتبار الإسناد.

- رد هذا الجواب:

١ - رد ابن دقيق العيد على هذا الجواب بقوله: إنه يلزم منه أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن<sup>(٢)</sup>.

٢ - وقيل أيضًا: إن ما وقع من ابن عبد البر ليس جاريًا على اصطلاحهم، بل هو اصطلاح خاص له.

٣ - رد ابن كثير على قوله: حسن باعتبار المتن صحيح باعتبار السند بقوله: وفي هذا نظر؛ فإن الترمذي يقول ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم وفي الحدود والقصاص ونحو ذلك.

(١) جامع بيان العلم وفضله، باب: جامع في فضل العلم (ص ٩٤، ٩٥) تحقيق الأستاذ عبد الكريم الخطيب.  
(٢) ويمكن أن يعترض على هذا الرد بأن الحديث الموضوع لا يصح إسناده؛ وذلك لأن في سنده كذابًا أو وضاعًا.

والحسن بمعناه اللغوي الذي ذكره ابن الصلاح يحتمل معنيين:

( أ ) حلاوة اللفظ وفصاحته وجودة السبك وطلاوته وجمال التعبير وذبوبته فيكون الحُسنُ عائداً إلى اللفظ، ولا شك أن ذلك مما تميل إليه النفس ولا ياباه القلب.

وعلى هذا المعنى بنى ابن دقيق العيد رده على ابن الصلاح.

( ب ) بمعنى حلاوة المعنى وبشاشته الذي تصبو إليه النفس وتشتهيه، ويهواه القلب ويتغنيه ويهواه المؤمن ويرغب فيه؛ من نحو ذلك ذكر الجنة والأشجار والطيور والأنهار والحدود والولدان ورؤية وجه ربك ذي الجلال والإكرام؛ فيكون الحسن عائداً إلى المعنى ولا شك أن ذلك مما تميل إليه النفس ولا ياباه القلب.

وعلى هذا المعنى بنى ابن كثير رده على ابن الصلاح.

#### الجواب الثالث:

وهو للحافظ ابن كثير، قال: إن الجمع بين الصحة والحسن في حديث واحد معناه أن يشرب الحكم بالحسن على الحديث بالصحة كما يشرب الحكم بالصحة على الحديث بالحسن؛ فهو يجعل الجمع بين الصحة والحسن في حديث واحد درجة متوسطة بين الصحيح والحسن.

وينبني على ذلك أن ما يقول فيه الترمذي: حديث حسن صحيح يكون أعلى مرتبة عنده مما يقول فيه: حديث حسن وأدنى مرتبة مما يقول فيه: حديث صحيح؛ فالحكم على الحديث بالصحة المحض أقوى عنده من حكمه على الحديث بالصحة مع الحسن، والحكم على الحديث بالصحة مع الحسن أقوى عنده من الحكم على الحديث بالحسن المحض.

- رد هذا الجواب:

رد الحافظ العراقي في تعليقه على مقدمة ابن الصلاح فقال:

( أ ) إن هذا الجواب الذي ظهر لابن كثير تحكّم منه لا دليل عليه.

( ب ) وأيضاً فإن هذا الجواب بعيد من فهم معنى كلام الترمذي.

#### الجواب الرابع:

وهو للحافظ أبي عبد الله المواق<sup>(١)</sup>، ذكره في كتابه: بغية النقاد، وتبعه عليه ابن دقيق العيد في كتابه: الاقتراح؛ حيث قال:

(١) الحافظ عبد الله محمد بن الإمام يحيى بن المواق، وابن المواق هذا غير محمد بن يوسف المواق.

إن الحسن والصحة لا يتعارضان في كلام الترمذي فمعنى ( حسن صحيح ) أنه ( حسن وصحيح ) فالكلام على حذف حرف العطف.

وبيان ذلك أن الحديث الصحيح قد استوفى شروط الحسن وزاد عليه كمال الضبط فإذا تحققت الصحة تحقق معها الحسن؛ لأن وجود الدرجة العليا المعبر عنها بالصحة لا تنافي وجود الدرجة الدنيا المعبر عنها بالحسن؛ وعليه فكلما تحقق الصحيح تحقق الحسن. فالصحيح أخص والحسن أعم، وكلما تحقق الأخص، تحقق الأعم من غير عكس؛ مثل: إنسان وحيوان فإنه كلما تحقق الإنسان تحقق الحيوان من غير عكس.

وإذاً يكون معنى ( حسن صحيح ) عند الترمذي أنه حسن وصحيح.

- رد هذا الجواب:

وقد ردَّ هذا الجواب ابن سيد الناس فقال: إن الحسن عند الترمذي قد اشترط فيه أن يروى من غير وجه؛ فلا بد أن يروى من طريقين أو أكثر، والصحيح قد يكون له إسناد واحد؛ وعلى ذلك فقد يكون الحديث صحيحاً إذا جاء من طريق واحد قد استوفى شروط الصحة، وليس بحسن؛ لأنه روي من وجه واحد فلم يتحقق فيه شرط الترمذي؛ وإذا فليس كل صحيح حسناً.

وقد أجاب العراقي عن هذا الاعتراض فقال: إن الترمذي إنما يشترط في الحسن أن يروى من غير وجه إذا لم يبلغ درجة الصحيح، أما إذا بلغها - كما يكون ذلك عندما يقول: هذا حديث حسن صحيح - فإنه لا يشترط فيه أن يروى من غير وجه بل يكون الحديث عنده حسناً وإن روي من وجه واحد؛ يدلنا على ذلك قول الترمذي نفسه في بعض أحاديثه: هذا حديث حسن صحيح غريب، فيثبت له مع الحسن أنه غريب؛ والغريب ما تفرد به راوٍ فقط؛ لأن الحسن في هذه الحالة قد بلغ رتبة الصحيح عنده. اهـ.

وسواء أضح جواب ابن المواق وابن دقيق العيد أم لم يصح، فإن الحكم بأن هذا الحل هو مراد الترمذي من قوله في جامعه: هذا حديث حسن صحيح، دون غيره مما يحتمله قوله رجم بالغيب وتحكم ليس له ما يؤيده، غايه ما يمكن أن يقال في هذا الجواب: إنه احتمال لمعنى كلامه؛ قد يكون هو مراد الترمذي وقد لا يكون.

الجواب الخامس:

وهو للحافظ ابن حجر العسقلاني قال: إن معنى ( حسن صحيح ) في كلام الترمذي

أنه: حسن (أو) صحيح؛ فالكلام على حذف حرف التردد فيه.

وبيان ذلك أن أئمة الحديث قد ترددوا في حال ناقلي الحديث؛ هل اتصفوا بشروط الصحة أو اتصفوا بشروط الحسن؛ فمنهم من حكم بالأول ومنهم من حكم بالثاني؛ فقال الترمذي لأجل الجمع بين الحكمين: هذا حديث حسن صحيح على معنى حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم آخرين:

وينبني على هذا الجواب أن الحديث الذي يقول فيه الترمذي (حسن صحيح) أدنى رتبة من الحديث الذي يقول فيه (صحيح)؛ فقط لأن الجزم بالصحة أقوى من التردد فيها.

- رد هذا الجواب:

يرد عليه أيضًا بأنه تحكّم لا دليل عليه؛ فهو مجرد احتمال لكلام الترمذي لا يدل على الجزم بأن هذا مراده من كلامه.

الجواب السادس:

وهو لجلال الدين السيوطي؛ حيث قال: إن معنى قول الترمذي: هذا حديث حسن صحيح؛ أنه حسن - يعني لذاته - صحيح - يعني لغيره - وذلك لأن الحسن لذاته إذا روى من غير وجه آخر ارتفع إلى رتبة الصحيح لغيره.

فيكون المعنى أنه حديث حسن، وقد روي من غير وجه - أي من طريق أخرى - فارتفع إلى رتبة الصحة للغير؛ فصح قول الترمذي فيه: حسن صحيح.

- رد هذا الجواب:

يرد عليه بما سبق من أن الترمذي قد يجمع مع الصحة الغرابة؛ فيقول: هذا حديث حسن غريب. والغريب لا يروى من وجه آخر فلا يجمع الصحة للغير.

الجواب السابع:

وهو لجلال الدين السيوطي - أيضًا - حيث قال: إن معنى: حسن صحيح؛ أنه حسن وأنه أصح شيء ورد في هذا الباب أو في بابيه. وعلى هذا فيكون قد عبر عن الأصح بالصحيح؛ ويكون المعنى أنه حديث حسن وأنه أصح ما جاء في الباب.

- رد هذا الجواب:

يرد عليه بأن التعبير بالصحيح وإرادة الأصح أمر لم يعهد في اللغة، وليس في كلام

الترمذي قرينة تدل عليه، بل هو مجرد احتمال ليس له ما يؤيده.

وبهذا قد علمت أنه ما من جواب إلا ولم يسلم من الرد والاعتراض، إلا أن كثيرًا من العلماء قد ارتضوا جواب ابن حجر العسقلاني واعتبروه أقرب الأجوبة إلى الصواب والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وجه الجمع بين الحسن والغرابة في حديث واحد:

وقد استشكل أيضًا على الناس والدارسين، قول الترمذي في جامعه؛ عقب حديث ما: هذا حديث (حسن غريب).

ووجه الإشكال أن الحسن عنده أن يروى من غير وجه نحو هذا الحديث فكيف يقول لا يروى إلا من هذا الوجه - أي هذا الطريق - وهي ما أفادته كلمة: غريب؟ وهذا ظاهره التناقض.

والجواب على ذلك:

ما قاله ابن حجر في شرح النخبة:

إن الترمذي لم يعرف الحسن مطلقًا بقسميه: الحسن لذاته والحسن لغيره.

وإنما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه؛ وهو ما يقول فيه (حسن) من غير ضم صفة أخرى وفي بعضها (صحيح)، وفي بعضها (غريب)، وفي بعضها (حسن صحيح) وفي بعضها (حسن غريب) وفي بعضها (صحيح غريب) وفي بعضها (حسن صحيح غريب).

وتعريفه إنما وقع على الأول فقط، وعبارته ترشد إلى ذلك؛ حيث قال في آخر كتابه: وما قلنا في كتابنا (حديث حسن) فإنما أردنا به: حسن إسناده عندنا؛ إذ كل حديث يروى ولا يكون راويه متهمًا بكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذًا فهو عندنا حديث حسن.

فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه (حسن) فقط. أما ما يقول فيه (حسن

(١) يمكن مراجعة هذه الأجوبة وما اعترض به عليها في: التقييد والإيضاح (ص ٥٨ - ٦٢)، التدريب (١/ ١٦١ - ١٦٤)، شرح النخبة (ص ٣٣، ٣٤) الباعث الحثيث (ص ٤٣، ٤٤)، قواعد التحديث (ص ١٠٤)، فتح المغيب (١/ ٨٩ - ٩٢)، توجيه النظر (ص ١٥٨ - ١٦٢)، ومقاصد الحديث (ص ١٠٦ - ١١٣)، الوسيط (ص ٢٧٢، ٢٧٣)، أعلام المحدثين (ص ٢٤٨ - ٢٥٠). ألفية الحديث للسيوطي (ص ١٧) تدريب الراوي لإعداد لجنة الحديث النبوي بجامعة الأزهر (ص ١٧٤ - ١٨١).

صحيح) أو (حسن غريب) أو (حسن صحيح غريب) فلم يعرج<sup>(١)</sup> على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه (صحيح) فقط أو (غريب) فقط.

وكانه ترك ذلك استغناء بشهرته عند أهل الفن واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه (حسن) فقط؛ إما لغموضه وإما لأنه اصطلاح جديد؛ ولذلك قيده بقول: «عندنا» ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي.

وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التي طال البحث فيها ولم يسفر وجه توجيهها، فله الحمد على ما ألهم وعلم. اهـ.<sup>(٢)</sup>

- نعود مرة أخرى إلى مظان الحسن وثمت كتاب ثان من مظانه وهو:

## ٢ - سنن أبي داود

قال ابن الصلاح: ومن مظانه: سنن أبي داود السجستاني - رحمه الله - رُوينا عنه أنه قال: ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه<sup>(٣)</sup> وما يقاربه<sup>(٤)</sup>، وروينا عنه أيضًا ما معناه أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب، وقال: ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيته، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض<sup>(٥)</sup>.

فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مطلقًا ولم يكن في أحد الصحيحين ولم يصححه غيره

(١) عرج على الشيء: أي مال وانعطف، والتعريج على الشيء: الإقامة عليه، وفي الحديث: «لم أعرج عليه» أي لم أقم ولم أحتبس. لسان العرب: مادة عرج.

(٢) نزهة النظر شرح نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر (ص ٣٣، ٣٤).

(٣) لعل مراده به الحسن لذاته.

(٤) لعل مراده به الحسن لغيره.

(٥) ذكر ذلك في رسالته إلى أهل مكة بشأن كتاب السنن؛ وفيها يقول: إنكم سألتوني أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب؟

فاعلموا أنه كله كذلك إلا أن يكون قد روي من وجهين؛ أحدهما أقوم إسنادًا والآخر أقوم في الحفظ فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث.

ولم أكتب في الباب إلا حديثًا أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنها تكثر، وإنها أردت قرب منفعتة فإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنها هو من زيادة كلام فيه.

وربما تكون فيه كلمة زائدة على الأحاديث وربما اختصرت الحديث الطويل؛ لأني لو كتبه بطوله لم يعلم بعض من يسمعه المراد منه ولا يفهم موضع الفقه منه فاخصرته لذلك، وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بيته أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره، وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض.

من الثقات المعتمدين الذين يميزون بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه يكون من الحسن عند أبي داود<sup>(١)</sup>.

وذلك لأن لفظ (صالح) دائر بين الصحة والحسن، وما دام اللفظ محتملاً لهما فالأولى حمله على الأدون على سبيل الاحتياط والتعبير بصالح أحوط.

وقال ابن رشيد<sup>(٢)</sup>: ليس بلازم أن يكون حسناً فقد يكون صحيحاً عنده.

وقال السيوطي: يحتمل أن يريد بقوله (صالح) الصالح للاعتبار دون الاحتجاج؛ فيشمل الضعيف أيضاً، لكن ذكر ابن كثير أنه روى عنه قوله: وما سكتُ عنه فهو حسن. فإن صح ذلك فلا إشكال.

ومن هنا يتبين لنا أن أبا داود لم يلتزم في سننه الصحيح، بل أخرج الصحيح لذاته ولغيره، والحسن لذاته ولغيره، والضعيف المحتمل وما لم يجمع الأئمة على تركه، وما كان فيه من وهن شديد فقد بينه ونبه عليه<sup>(٣)</sup>.

نبذة عن سنن أبي داود:

مؤلف السنن: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني؛ المولود سنة (٢٠٢هـ) سمع الحديث من الإمام أحمد وغيره، وروى عنه كثيرون؛ منهم الترمذي والنسائي وخلق. ولقد عرض السنن على الإمام أحمد فأجادها واستحسنها، توفي - رحمه الله - بالبصرة سنة (٢٧٥هـ).

أما كتاب السنن: فهو أحد السنن الأربعة المشهورة؛ تبلغ عدد أحاديثه أربعة آلاف وثمانمائة، انتخبوا من خمسمائة ألف حديث كتبها عن رسول الله ﷺ - وقد تقدم شيء من الكلام على درجة أحاديثه - قال أبو داود: لا أعلم بعد القرآن شيئاً ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ويكفي الإنسان لدينه من ذلك - أي مما فيه من أحاديث - أربعة أحاديث:

أحدها: قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(٤)</sup>.

(١) التقييد والإيضاح (ص ٥٢، ٥٣).

(٢) محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد الفهري؛ من أهل سبته يكنى أبا عبد الله ويعرف بابن رشيد، خطيب محدث متبحر في علوم الرواية والإسناد، توفي - رحمه الله - سنة (٧٢١هـ).

(٣) التقييد والإيضاح (ص ٥٣ - ٥٥)، الباعث الحثيث (ص ٤١، ٤٢)، تدريب الراوي (١/١٦٧ - ١٦٩).

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الطلاق، باب: فيما عني به الطلاق والنيات.



والثاني: قوله ﷺ: « من حسن المرء تركه ما لا يعنيه »<sup>(١)</sup>.

والثالث: قوله ﷺ: « لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه »<sup>(٢)</sup>.

والرابع: قوله ﷺ: « الحلال بيّن والحرام بين... » الحديث<sup>(٣)</sup>.

وقد اشتهر هذا الكتاب بجمعه لأحاديث الأحكام؛ قال الغزالي<sup>(٤)</sup>:

تكفي المجتهد في أحاديث الأحكام، وقال الخطابي: هي أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين. اهـ.

وفيه كثير من المراسيل، وكان يحتج بها من تقدم الشافعي كالثوري ومالك والأوزاعي<sup>(٥)</sup>.

وللسنن شروح كثيرة منها:

١ - معالم السنن للخطابي، توفي سنة (٣٨٨هـ) وهو شرح وسيط اعتنى فيه باللغات

(١) الحديث لم أهد إليه في سنن أبي داود بل رواه الترمذي في كتاب الزهد، باب (... ) وابن ماجه في الفتن، باب: كف اللسان في الفتنة، ومالك في الموطأ في كتاب حسن الخلق، باب: ما جاء في حسن الخلق. وأحمد في مسنده (٢٠١/١)، وعزاه السيوطي في الجامع الصغير للحاكم في الكنى والتاريخ، وللطبراني في الأوسط ولابن عساکر في التاريخ. فيض القدير (١٢/٦).

(٢) وهذا الحديث أيضاً لم أعره عليه في سنن أبي داود لكن رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، مسلم في كتاب الإيمان، باب: الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه، والترمذي في كتاب القيامة، باب (... ) والنسائي في الإيمان، باب: علامة الإيمان. بل نص ابن حمزة الدمشقي في البيان والتعريف (٢٣٤/٢) على أنه رواه الإمام أحمد والستة سوى أبي داود عن أنس. وهذا يرجح عدم وجوده فيه، ولا أدري كيف ينسب هذا القول لأبي داود مع أنه لا يوجد فيه من هذه الأربعة إلا الحديثين الآخرين كما نرى، ولقد كان من الممكن حمل مقالة أبي داود على أصل الكتاب قبل مراجعته وإنقاصه من خمسمائة ألف حديث إلى أربعة آلاف وثمانمائة - كما علمت - أقول: كان من الممكن حمل مقاله على ذلك لولا أنني رأيت أستاذنا الدكتور محمد أبا شهبه في تعليقه على هذه المقالة في أعلام المحدثين (ص ٢٢٢) بقوله: ويمكن حمل مقالة أبي داود على المبالغة في بيان منزلة الكتاب وعظم ما اشتمل عليه؛ لأنه إذا كان هذا شأن الأربعة أحاديث فما بالك بالكتاب كله. اهـ.

قلت: ولعل السر في ذلك اختلاف العلماء في عد هذه الأربع والله أعلم.

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع، باب: اجتناب الشبهات.

(٤) حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي؛ صاحب إحياء علوم الدين، عالم متبحر، صوفي، توفي سنة (٥٠٥هـ).

(٥) عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي أبو عمرو؛ إمام أهل الشام في وقته، ونزيل بيروت، قال ابن عيينة: كان إمام أهل زمانه، وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً صدوقاً فاضلاً خيراً، كثير الحديث والفقه، ولد سنة (٨٨هـ) وتوفي سنة (١٥٧هـ).

وتحقيق الروايات وضبط الكلمات واستنباط الأحكام والآداب والكشف عن المعاني  
الفقهية المنطوية عليها الأحاديث وبيان ما استغلق من المعاني.

٢ - مرعاة الصعود إلى سنن أبي دواد للسيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ).

٣ - عون المعبود على سنن أبي داود للشيخ شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن  
علي حيدر الصديقي العظيم آبادي، المتوفى في القرن الرابع عشر الهجري.

وقد جمع هذا الشرح من كتب الأئمة وذكر في مقدمة شرحه: أنه اقتصر فيه على حل  
بعض المطالب العالية وكشف بعض اللغات المغلقة وتراكيب العبارات مجتنباً الإطالة  
والتطويل إلا ما شاء الله، ولم يتعرض في شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على  
بعض إلا على سبيل الإيجاز والاختصار من غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه  
الاستيعاب إلا في المواضع التي دعت إليها الحاجة.

٤ - غاية المقصود في حل سنن أبي داود لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم  
آبادي؛ المولود في آخر ذي القعدة سنة (١٢٧٣هـ).

وقد ذكر صاحب عون المعبود أن هذا الشرح جامع وافي بكل المقصود وأنه استفاد  
من هذا الشرح كثيراً.

٥ - المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود للعارف بالله والعالم المدقق  
الشيخ محمود بن محمد بن خطاب السبكي، توفي - رحمه الله - سنة (١٣٥٢هـ)  
ولم يتمه، وقد أتمه نجله الشيخ أمين محمود خطاب وغيره.

والكتاب شرح مبسوط عنى بيان تراجم رجال الحديث وشرح ألفاظه وبيان معناه  
وما استفاد منه من الأحكام والفوائد مبيئاً أوجه الخلاف وأدلته إن كان ثم يذكر من  
أخرج الحديث غير المصنف سواء أكان من الأئمة الستة أم غيرهم ويبين حاله من صحة  
أو حسن أو غيرهما وقد بدأ الشرح بذكر مقدمة تشتمل على نبذة من مصطلح الحديث.

ومن مختصراته:

مختصر سنن أبي داود للإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري صاحب  
الترغيب والترهيب، والمتوفى سنة (٦٥٦هـ).

وقد هذب المختصر وشرحه العلامة محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية،  
المتوفى سنة (٧٥١هـ).

وقد طبع المختصر وتهذيبه وكتاب معالم السنن في كتاب واحد بمصر.

### ٣ - سنن الدارقطني

ومن مظانه أيضًا سنن الدارقطني<sup>(١)</sup>، فإنه نص على كثير منه، وهو نموذج للكتب التي ألقت على الأبواب في القرن الرابع الهجري وهو على الأبواب الفقهية، جمع فيه بين الصحيح والحسن والضعيف بل والموضوع - على ندره - وأحيانًا ينبه على الموضوع وأحيانًا لا ينبه.

فمما نبه عليه من الأحاديث الموضوعية: ما رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: « من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه » قال الدارقطني: عمر بن إبراهيم - أحد رواة - يضع الأحاديث، وهذا باطل لم يروه وإنما يصح عن ابن سيرين من قوله<sup>(٢)</sup>. ومما لم ينبه عليه حديث: علي وعمار في الجهر بالتسمية<sup>(٣)</sup>، وحديث: تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم<sup>(٤)</sup>.

ويمكن أن يعتذر عن الدارقطني بأن أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وما بعدها ولا سيما الطبراني وأبا نعيم وابن منده<sup>(٥)</sup> كانوا إذا ساقوا الحديث

(١) الإمام الحافظ الكبير أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي الدارقطني - نسبة إلى دارقطن محلة ببغداد - المتوفى سنة (٣٨٥هـ).

والإمام الدارقطني كان أعلم أهل زمانه بالعلل ونقد الأحاديث ومعرفة الرجال، ومع هذا فإن الباحث ليعجب كيف روى في سننه مثل هذه الأحاديث الموضوعية - كما ستعرف بعد - ولا ينبه عليها ولكن سنذكر ما اعتذر به العلماء عنه في حينه بعد ذلك تقدمت ترجمته (ص ٥٨).

(٢) أوردته الدارقطني في سننه في كتاب البيوع (٥/١) من السنن وشرحها، المسمى بالتعليق المغني على الدارقطني.

(٣) حديث الجهر بالتسمية هو: أن النبي ﷺ كان يجهر في المكتوبات بسم الله الرحمن الرحيم، وفي رواية قال علي: قال النبي ﷺ: « كيف تقرأ إذا قمت إلى الصلاة؟ » قال: قلت: الحمد لله رب العالمين، فقال: « قل بسم الله الرحمن » وفي السنن عمرو بن شمر وجابر الجعفي لا يجمل الاحتجاج بهما. انظر سنن الدارقطني وشرحها المذكور (١/٣٠٢، ٣٠٣) كتاب الصلاة.

(٤) حديث تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم أوردته الدارقطني في السنن - كتاب الصلاة: باب قدر النجاسة التي تبطل، الصلاة وقال شارحها: قال البخاري: حديث باطل وروح - أحد رواة - منكر الحديث، وقال ابن حبان: هذا حديث موضوع لاشك فيه لم يفعله رسول الله ﷺ ولكن اخترعه أهل الكوفة، وكان روح بن غطيف يروي الموضوعات عن الثقات وذكره ابن الجوزي في الموضوعات. (انظر السنن وشرحها ١/٤٠١).

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى الأصبهاني، ومنده: لقب لوالد يحيى، المتوفى سنة (٣٩٥هـ).

بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهده ويرون إبراز السند من البيان فمن ثم لم ينبهوا على وضعها<sup>(١)</sup>.

وقد شرح السنن العلامة الشيخ شمس الحق أبو الطيب محمد بن أحمد الآبادي، وقد طبعت مع الشرح في الهند، وهذا الشرح يسمى: التعليق المغني على سنن الدارقطني.

#### ٤ - مصابيح السنة للبغوي<sup>(٢)</sup>

فإنه جعل في كتابه عنواناً للصحاح وآخر للحسان، وأراد بالأول ما رواه الصحيحان أو أحدهما وبالثاني ما رواه كتب السنن الأربعة، يعني ما عدا الصحيحين. وهو اصطلاح خاص به.

نعم بين الغريب والضعيف غالباً لكن بقي عليه اعتراض وهو أن كُتِبَ السنن فيها الصحيح والحسن والضعيف والمنكر، فبقي عليه أنه لم يميز الصحيح من الحسن. ولعله سكت عن بيان ذلك لاشتراكهما في الاحتجاج به والله أعلم.

#### ٥ - مسند الإمام أحمد بن حنبل

مؤلفه: الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي البغدادي، ينتهي نسبه إلى نزار بن معد بن عدنان جد النبي ﷺ الأعلى؛ كان حجة في الحفظ والرواية والفهم وصدق الحديث والتثبت حتى كان من تلامذته الأئمة البخاري ومسلم وأبو داود، وقال فيه الشافعي: خرجت من بغداد وما تركت بها أفقه ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم من أحمد بن حنبل، وقال إبراهيم الحربي<sup>(٣)</sup>: رأيت أحمد كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين.

(١) وهم بذلك يستندون إلى القاعدة المعروفة: من أسند لك فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك. يعني أن من ذكر الحديث بإسناده، فقد أحالك على كتب التراجم وغيرها لتفتش وتبحث عن أحوال الرواة، ومن حذف لك بعض الإسناد أو كله فقد تكفل لك وحمل عنك عبء البحث والتفتيش والله أعلم.

(٢) الإمام الفقيه المحدث أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي: محيي السنة ويلقب أيضاً: ركن الدين؛ صاحب معالم التنزيل، وشرح السنة والتهديب وغيرها، توفي سنة (٥١٦هـ).

(٣) إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الحربي البغدادي؛ إمام حافظ وأحد الأعلام، كان رأساً في العلم والزهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للمحدث ميمراً لعلله أديباً لغوياً صنف غريب الحديث وغيره، توفي سنة (٢٨٥هـ).

ومن منهجه في الرواية أنه كان يتشدد في قبول أحاديث الأحكام ويتساهل في أحاديث الفضائل حتى روى عنه قوله: ( نحن إذا رويناه في الحلال والحرام شددنا وإذا رويناه في الفضائل تساهلنا ).

وكان يأخذ الحديث المرسل والضعيف إذا لم يجد في الباب شيئاً يدفعه<sup>(١)</sup>. وكان شديد التحري للسنة، ومحتته في القول بخلق القرآن معروفة، توفي - رحمه الله - سنة ( ٢٤١ هـ ).

### كتاب المسند:

انتقى الإمام أحاديث المسند من ألوف الأحاديث التي كان يحفظها ويروها؛ فقد قال لبنية عبد الله وصالح، وحنبل بن إسحاق: إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه فإن كان فيه وإلا فليس بحجة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو موسى المدني<sup>(٣)</sup> في خصائص المسند: هذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقي من حديث كثير ومسموعات وافرة فجعله إماماً ومعتمداً وعند التنازع ملجأً ومستنداً<sup>(٤)</sup>.

وقد اشتمل المسند على معظم أحاديث الكتب الستة ولم يفته منها إلا اليسير؛ فقد سئل الإمام علي اليونيني<sup>(٥)</sup> أنت تحفظ الكتب الستة؟ فقال أحفظها وما أحفظهما، فقيل له كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ مسند أحمد وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا القليل؛ فأنا أحفظها من هذا الوجه<sup>(٦)</sup>.

والمسند جُلُّ أحاديثه ما بين الصحيح والحسن، وقد ضم بعض الأحاديث الضعيفة

(١) وهذا يدل على أن عمله بالضعيف ليس الضعيف الساقط الرواية إنما هو الضعيف المحتمل الذي يجبر بتعدد الطرق - كما يقول بعض العلماء - وهو المراد عندهم بالحسن لغيره.

(٢) المسند بتحقيق أحمد شاكر (٢١/١).

(٣) أبو موسى المدني الحافظ الكبير؛ شيخ الإسلام محمد بن عمر بن أحمد بن عمر الأصهباني، صاحب التصانيف والتي منها معرفة الصحابة، توفي - رحمه الله - سنة ( ٥٨١ هـ ).

(٤) المسند بتحقيق أحمد شاكر (٢١/١).

(٥) أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله شرف الدين اليونيني؛ إمام محدث، كان عارفاً بقوانين الرواية حسن الدراية عنى بالحديث وضبطه، توفي سنة ( ٧٠١ هـ ).

(٦) المسند بتحقيق أحمد شاكر (٣٢/١).

والمنكرة، وزعم البعض أن في المسند أحاديث موضوعة ذكرها ابن الجوزي والعراقي وعددها ابن حجر فبلغت أربعاً وعشرين ورد عليها في كتابه: القول المسدد في الذب عن المسند.

والمسند المطبوع الآن ليس كله من رواية الإمام أحمد ولكن أضاف إليه ابنه عبد الله<sup>(١)</sup> زيادات ليست من رواية أبيه وكذلك فعل أبو جعفر القطيعي<sup>(٢)</sup>، وقد أشار إلى ذلك الساعاتي فقال: بتبعي لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام:

١ - قسم رواه عبد الله ابن الإمام أحمد سماعاً عن أبيه؛ وهو المسمى بمسند الإمام أحمد؛ وهو كبير يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب.

٢ - قسم سمعه عبد الله من أبيه ومن غير أبيه؛ فهو قليل جداً.

٣ - قسم سمعه عبد الله من غير أبيه؛ وهو المسمى بزوائد عبد الله؛ وهو كثير بالنسبة لما عدا القسم الأول.

٤ - قسم قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه؛ وهو قليل.

٥ - قسم لم يقرأه ولم يسمعه ولكنّه وجده في كتاب أبيه بخط يده؛ وهو قليل أيضاً.

٦ - قسم رواه الإمام القطيعي عن غير عبد الله وأبيه؛ وهو أقل الجميع.

وكل هذه الأقسام من المسند ما عدا زيادات عبد الله وزيادات القطيعي ( القسم الثالث والسادس ).

وقد ميّزها الساعاتي فترك الأول والثاني بدون رمز؛ إشارة إلى أنها من أصل المسند، ورمز للقسم الثالث بحرف ( ز ) إشارة إلى أنه من زوائد عبد الله، ورمز للرابع برمز ( قر ) إشارة إلى أن عبد الله قرأه على أبيه، ورمز للخامس برمز ( خط ) إشارة إلى أنه وجده في كتاب أبيه بخط يده، ورمز للسادس برمز ( قط ) إشارة إلى أنه من زوائد القطيعي<sup>(٣)</sup>.

(١) عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل، وكنيته أبو عبد الرحمن؛ كان إماماً حجة ثقة ثبّتاً فهاً، طلب الحديث في حداثته سنّه، روى عن أبيه الكثير حتى قال فيه ابن المنادي: لم يكن في الدنيا أحد أروى منه عن أبيه، توفي سنة (٢٠٩هـ).

(٢) أبو جعفر أو أبو بكر أحمد بن حمدان القطيعي. ثقة مأمون صدوق في نفسه غير أنه تغير قليلاً أواخر حياته حتى كان لا يعرف شيئاً مما قرئ عليه، ورد ابن حجر على ذلك بقوله: هذا غلو وإسراف، وقد كان أبو جعفر سند أهل زمانه، توفي - رحمه الله - سنة (٣٦٨هـ).

(٣) الفتح الرباني (١/١٩ - ٢٢) بتصرف.

وقد ألفت حول المسند كتب كثيرة ما بين مختصر له وما بين شارح ومرتب و مترجم لرواته إلى غير ذلك؛ ومن أشهرها:

١ - الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد الشيباني للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي<sup>(١)</sup>.

٢ - بلوغ الأمان؛ وهو شرح له، وقد طبعا في كتاب واحد ومؤلفهما هو الساعاتي.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

---

(١) الشيخ أحمد عبد الرحمن بن محمد البنا الشهير بالساعاتي - لاشتغاله بإصلاح الساعات والاتجار فيها - وهو من العلماء المحدثين، توفي قريباً.

ألقاب يستعملها المحدثون  
في الدلالة على قبول الأحاديث  
( وهي تشترك بين الصحيح والحسن )

جيد - قوي - صالح - معروف - محفوظ -  
موجود - ثابت - مقبول - مشبه

استعمل المحدثون في وصف الحديث ألقاباً جرت على ألسنتهم وفي كتبهم تدل عندهم على أن الحديث الموصوف بها مقبول يلزم العمل به؛ سواء أكان من الأحاديث الصحيحة أم كان من الأحاديث الحسنة؛ وهذه الألقاب هي:

جيد:

فقد ذكر ابن الصلاح ما يدل على أنه يرى التسوية بين الوصف به والوصف بالصحيح<sup>(١)</sup>.

ويرى غيره من الجهابذة<sup>(٢)</sup> المحققين من أهل الحديث أنهم لا يعدلون عن الوصف بلفظ الصحة إلى الوصف بلفظ الجودة إلا لنكته، كأن يرتقي الحديث عندهم عن رتبة الحسن لذاته ويترددون في بلوغه مرتبة الصحيح؛ فيقولون: حديث جيد.

فيكون الوصف بالجودة يدل على أن مرتبة الحديث الموصوف بها دون مرتبة الحديث الذي يوصف بالصحة<sup>(٣)</sup>.

قوي:

وأما لفظ القوي فإنه قيل في الوصف به ما قيل في الوصف بالجيد<sup>(٤)</sup>.

(١) دليل ابن الصلاح ومن وافقه على أن لفظ الجودة مرادف للصحة ما حكى عن الإمام أحمد أنه قال: أجود الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه، قال ابن حجر معقياً على نقل ابن الصلاح لعبارة أحمد: وهذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح؛ ولذا قال البلقيني بعد أن نقل ذلك: من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة، واستدلوا أيضاً بما ذكره الترمذي في كتاب الطب: باب ما جاء في الجمعة (٣٨٢/٤) محققه. قال الترمذي: هذا حديث جيد غريب؛ فوضع (جيد) في مقام (صحيح).

(٢) الجهابذة جمع جهيد - بكسر الجيم وسكون الهاء وهو الناقد البصير.

(٣) تدريب الراوي (١/١٧٨) بتصرف.

(٤) المصدر السابق.



### صالح:

وأما الصالح فقد عرفنا قول أبي داود فيه حين قال: ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه وما كان فيه من حديث فيه وهن شديد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض.

وأراد بقوله: ( صالح ) صالحاً للاعتبار، صالحاً للاحتجاج به، ويحتمل أن يكون صالحاً للاعتبار دون الاحتجاج به والفرق بينهما أن الصالح للاحتجاج به يشمل الصحيح لذاته ولغيره والحسن لذاته ولغيره، أما الصالح للاعتبار فيستعمل في الضعيف الذي يصلح أن يكون تابعاً أو شاهداً.

### معروف ومحفوظ:

وأما المعروف والمحفوظ؛ فقال ابن حجر في شرح النخبة: فإن خولف - أي راوي الصحيح والحسن - بأرجح منه لمزيد ضبطه أو كثرة عدده أو غير ذلك من وجوه الترجيحات؛ فالراجح يقال له: المحفوظ، ومقابله - وهو المرجوح - يقال له: الشاذ. وإن وقعت المخالفة مع الضعف بأن كان الراوي المخالف ضعيفاً لسوء الحفظ والجهالة أو نحوهما؛ فالراجح من الحديثين يقال له: المعروف، ومقابله يقال له: المنكر، وهذا باعتبار الأغلب وإلا فَيُطْلَقُ أحدهما على الآخر<sup>(١)</sup>.

### موجود وثابت:

وأما الموجود والثابت فيشملان أيضاً الصحيح والحسن؛ فالوصف بهما يدل على الصحة كما يدل على الحسن، ويفرق في المراد منهما بالقرائن - وقيل: الوصف بهما يدل على التردد بين كون الحديث صحيحاً أو حسناً.

### مقبول:

وأما المقبول - فهو ما ترجح صدقه على كذبه؛ بحيث يصلح للاحتجاج به والعمل بموجبه وهو بهذا يشمل الصحيح والحسن.

### مشبه:

وأما المشبه فقال السيوطي: ومن ألفاظهم المشبه؛ وهو يطلق على الحسن وما يقاربه

(١) شرح النخبة (ص ٣٥، ٣٦).

فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح، قال أبو حاتم: أخرج عمرو بن حصين الكلابي: أول شيء أحاديث مشبهة حسناً ثم أخرج بعد أحاديث موضوعة فأفسد علينا ما كتبنا. اهـ<sup>(١)</sup>.

وقد أشار إلى جملة ذلك جلال الدين السيوطي في ألفيته في علم الحديث بقوله:  
وللقبول يطلقون جيداً      والثابت الصالح والمجوداً  
وهذه بين الصحيح والحسن      وقربوا مشبهات من حسن  
وهل يخص بالصحيح الثابت      أو يشمل الحسن نزاع ثابت<sup>(٢)</sup>

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) تدريب الراوي (١/١٧٨).

(٢) ألفية السيوطي بتحقيق أحمد شاكر (ص ١٩).





## الحديث الضعيف

### تعريف الضعيف:

لغة: صفة مشبهة مأخوذة من الضعف - بفتح الضاد أو ضمها - وهو ضد القوة، ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤].

واصطلاحاً: اختلف العلماء في تعريف الحديث الضعيف إلى أقوال؛ منها:

١ - الحديث الضعيف: كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن النص على الصحيح لا داعي له؛ لأن ذكر الدرجة الدنيا يستتبع العليا من باب أولى.

٢ - الحديث الضعيف: هو ما قصر عن رتبة الحسن، قال صاحب البيقونية:

وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقساماً أكثر<sup>(٢)</sup>

٣ - الحديث الضعيف: هو الذي فقد شرطاً أو أكثر من شروط القبول الخمسة، ولم يجبر بجابر معتبر يرفعه إلى درجة الحسن<sup>(٣)</sup>.

وشروط القبول الخمسة هي التي تحصلت من تعريف الصحيح والحسن وهي:

١ - اتصال السند.

٢ - عدالة الرواة.

٣ - ضبط الرواة.

٤ - السلامة من الشذوذ.

٥ - السلامة من العلة القادحة.

(١) التقييد والإيضاح (ص ٦٣)، والباعث الحثيث (ص ٤٤) وتدريب الراوي (١/ ١٧٩).

(٢) التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية (ص ١٢) والموقظة في علم مصطلح الحديث (ص ٣٣).

(٣) غيث المستغث (ص ٧٠) وانظر أيضاً الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٢٧٦).

ويمكن أن يزداد شرط سادس عند من شرط في الحسن بأن يروى من وجه آخر فنقول:  
 ٦ - مجيء الحديث من وجه آخر إذا كان في الإسناد مستورٌ لم تتحقق أهليته وليس  
 متهمًا كثير الغلط - أي أن الضعيف ضعفًا خفيفًا ينجبر بطريق أو طرق أخرى فيصير  
 حسنًا لغيره كما عرف في مبحث الحسن<sup>(١)</sup>.

ولقد حاول بعض المحدثين أن ينظم مراتب الحديث الضعيف فقال:

شر الأحاديث مما جاء متصلًا	وضع فترك فإدراج فما قلبنا
نكرشذوذ فمعلول فمضرب	وغير ذلك فما للعضل قد نسبا
كذلك منقطع ثم المدلس فالذي	أتى مرسلًا فاحفظ تحزر رتبا

ومفهوم هذه الأبيات الثلاثة:

أن شر هذه الأقسام هو الموضوع، ويطلق عليه لفظ الحديث تجاوزًا، ثم يليه في  
 الضعف المتروك ثم المدرج ثم المقلوب ثم المنكر ثم الشاذ ثم المعل ثم المضرب  
 فالمعضل فالمنقطع فالمدلس فالمرسل<sup>(٢)</sup>.

وهذه الأقسام وغيرها تنتج بسبب فقد شرط أو أكثر من الشروط السابقة وضابط هذه  
 الأقسام كالتالي:

(أ) ما كان بسبب فقد الاتصال - أي سقط من الإسناد - وتنتج عنه ست صور تتنوع  
 حسب مكان السقط أو عدد الرواة الذين أسقطوا إلى الأنواع الآتية:

١ - المعلق. ٢ - المنقطع.

٣ - المعضل. ٤ - المرسل.

وهذا السقط يكون ظاهرًا لا خفاء فيه، بيد أن هناك سقطًا آخر خفيًا لا يدركه

(١) لكن قال الأجهوري: الظاهر أنه لا حاجة لهذا السادس بأن يراد شروط الصحيح والحسن لذاته؛ لأن محترز  
 ذلك السادس لا يخرج عن محترز ما تقدم. انظر هامش المنهج الحديث في علوم الحديث قسم مصطلح الحديث  
 (ص ١٣٠).

(٢) هذه الأنواع التي نذكرها بعد هي بحسب الواقع الفعلي، وإلا فقد حاول بعض المحدثين أن يجمع الصور  
 العقلية لأقسام الحديث الضعيف من خلال فقد صفة من صفات القبول السالفة الذكر أو باعتبار فقد صفة مع  
 صفة أخرى أو أكثر فأوصلها إلى ثلاثمائة وواحد وثلاثين صورة أكثرها غير واقعي ولا يحمل عنوانًا معينًا بين أقسام  
 الضعيف المعروفة لدى المحدثين؛ ومن ثم قال ابن حجر العسقلاني: إن ذلك تعب ليس وراءه أرب. انظر المنهج  
 الحديث (ص ١٣٠ - ١٣٤)، التدريب (١/ ١٧٩، ١٨٠).

إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد؛ ويتبع عنه النوعان الباقيان وهما:

٥ - المرسل الخفي. ٦ - المدلس.

(ب) ما كان بسبب الطعن في الراوي، والمراد بالطعن في الراوي، أي جرحه باللسان والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه، ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه وتمكنه.

وأسباب الطعن في الراوي عشرة أشياء؛ خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط.

أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي:

١ - الكذب. ٢ - التهمة بالكذب.

٣ - الفسق. ٤ - البدعة.

٥ - الجهالة.

وأما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي:

١ - فحش الغلط. ٢ - سوء الحفظ.

٣ - الغفلة. ٤ - كثرة الأوهام.

٥ - مخالفة الثقات.

وتنتج عن هذه الأسباب عدة صور وهي:

١ - الموضوع: وهو ما كان سببه الطعن في الراوي بالكذب على رسول الله ﷺ.

٢ - المتروك: وهو ما كان سببه التهمة بالكذب.

٣ - المنكر: وهو ما كان سببه فحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق.

٤ - المعل: وهو ما كان سببه الوهم.

٥، ٦، ٧، ٨، ٩ - المدرج - المقلوب - المزيد في متصل الأسانيد - المضطرب -

المصحف، وهذه كلها تنتج عن مخالفة الثقات.

١٠ - المجهول: وهو ما كان سببه الجهالة بالراوي، سواء أكانت جهالة عينية

أم وصفية.

١١ - ..... : ما كان سببه الطعن بالبدعة، أي إحداث شيء في الدين بعد الكمال

أو بعد النبي ﷺ من الأهواء والأعمال.

وقد اتفق العلماء على أن البدعة نوعان:

( أ ) بدعة مكفرة وصاحبها ترد روايته.

( ب ) بدعة مفسقة وصاحبها مختلف في قبول روايته.

والأصح أنها تقبل بشرطين:

الأول: ألا يكون داعية إلى بدعته.

الثاني: ألا يروي ما يروج بدعته.

ولم أضع اسمًا لهذا النوع؛ لأنه ليس له اسم خاص يميزه، وإنما حديثه من النوع

المردود ولا يقبل إلا بالشروط التي ذكرت آنفًا.

١٢، ١٣ - الشاذ والمختلط: وهما يتجان عن سوء الحفظ، وذلك إما أن ينشأ

سوء الحفظ معه من أول حياته ويلازمه في جميع حالاته، وهذا هو الشاذ على الرأي

الراجح.

وإما أن يكون سوء الحفظ طارئًا عليه لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتابه؛ وهذا

يسمى المختلط.

أما من نشأ على سوء الحفظ من أول حياته فروايته مردودة.

وأما المختلط فما حدث به قبل الاختلاط فمقبول وما حدث به بعد الاختلاط فمردود،

وما لم يتميز أنه حدث به قبل الاختلاط أو بعده توقف فيه حتى يتميز، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وقبل أن نشرع في بيان هذه الأنواع وغيرها نعرض لمسائل مهمة تتصل بالحديث

الضعيف ثم نأتي إلى دراسة هذه الأقسام:

المسألة الأولى: في الفرق بين الحديث الضعيف والحسن لغيره:

الضعيف نوعان:

الأول: ضعيف ضعفًا لا ينجبر بمجيئه من طريق آخر أو طرق أخرى، وذلك إذا كان

ضعفه ناشئًا عن كذب الراوي أو فسقه.

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٣٩ - ٥٢) وانظر تيسير مصطلح الحديث (ص ٦١، ٦٦، ٨٧).

وهذا هو المراد عند الإطلاق؛ فإن قيل: هذا حديث ضعيف انصرف إلى الفرد الكامل منه في بابه وهو الضعيف الذي لا ينجبر ضعفه.

الثاني: الضعيف الذي ينجبر ضعفه بمجيئه من طريق آخر أو طرق أخرى؛ وذلك إذا كان ضعفه ناشئاً عن سوء الحفظ أو التخليط (مثلاً) وهذا هو الحسن لغيره الذي يعرف في بابه.

ومن هذا نستطيع أن نقول: إن الحسن لغيره حديث ضعيف ضعفاً لا يوجب رده؛ بل انجبر بطريق آخر أو طرق أخرى فارتفع من الضعف إلى الحسن لغيره.

### المسألة الثانية: في أحكام تتصل بالحديث الضعيف:

وذلك أن للحديث الضعيف من حيث روايته والعمل به أحكاماً نذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: من روى حديثاً ضعيفاً بسنده فعليه أن يقول: هذا حديث ضعيف بهذا الإسناد فيقيد الضعيف بذلك الإسناد الذي لم تتوفر فيه شروط القبول، وليس له أن يقول: ضعيف ويطلق؛ إذ من الجائز أن يكون له إسناد آخر مقبول يكون من طريقه صحيحاً أو حسناً. وكذلك ليس له أن يقول: هذا ضعيف؛ ويعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد؛ فقد يكون مروياً بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث؛ بل يتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث المطلعين على الطرق بأنه لم يرو بإسناد يثبت به أو بأنه حديث ضعيف أو نحو ذلك مفسراً وجه القدح فيه<sup>(١)</sup>.

ثانياً: تجوز رواية الضعيف بدون ذكر سنده بشرط أن يأتي راويه بعبارة تنبئ عن ضعفه وتقوم مقام السند الذي يثبت ضعفه؛ مثل أن يقول: روي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو روى بعضهم، أو قيل، أو يروى، أو ورد عنه، أو جاء في الأثر وما أشبه ذلك.

وأما الإتيان بصيغة تنبئ عن الجزم وتدل على ثبوت الحديث وقبوله فغير جائز؛ وعليه فلا يحل لراوي الحديث الضعيف أن يرويه بمثل قوله: قال رسول الله ﷺ كذا، أو ثبت عن رسول الله ﷺ نصاً أو أي نص يفيد قبول الحديث ويدل على ثبوته مع أنه غير ثابت ولا مقبول، وهكذا فيما تشكك في صحته وضعفه<sup>(٢)</sup>.

(١) قواعد التحديث للقاسمي (ص ١٢١)، تدريب الراوي (١/٢٩٧).

(٢) قواعد التحديث (ص ١٢١).



ثالثاً: يجوز لمن روى الحديث الضعيف بدون إسناده بصيغة تنبيء عن ضعفه أن يقتصر على ذلك ولا يبين أنه ضعيف بصريح العبارة إلا إذا كان الحديث موضوعاً أو متروكاً أو انفرد به مختل الضبط، أو كان متعلقاً بالعقائد والأحكام أو لم يندرج تحت أصل كلي معمول به؛ فإذا كان الحديث كذلك فيجب على راويه بيان ضعفه عند روايته بصريح العبارة، ولا يقتصر على صيغة تنبيء عن ضعفه إلا في المواعظ والقصص وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب، مما لا تعلق له بالأحكام والعقائد.

قال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - : والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب في كل حال؛ لأن ترك البيان يوهم المطلع أنه حديث صحيح، خصوصاً إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قولهم في ذلك، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة؛ بل لا حجة لأحد إلا بما صحَّ عن رسول الله ﷺ من حديث صحيح أو حسن.

وأما ما قاله الأئمة أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك: إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا فإنما يريدون به التساهل في الأخذ بالحديث الحسن لغيره الذي هو أعلى درجات الضعيف؛ لأن الإمام أحمد من الفريق الذي قال بتقسيم الحديث إلى صحيح وضعيف وأرادوا بجعل الحسن في أعلى درجات الضعيف؛ من هنا أثر عنهم قولهم: يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال<sup>(١)</sup>.

رابعاً: قول الأئمة في حديث: إنه لم يصحح أو لا يصحح؛ معناه نفي صحته فقط؛ فقد يكون حسناً، أو معناه نفي قبوله؛ فقد يكون ضعيفاً، وعلى كلِّ فلا يلزم من نفي صحته أن يكون موضوعاً؛ إذ هناك فرق كبير بين كون الحديث غير صحيح وكونه موضوعاً؛ ففي الحكم بالوضع إثبات الكذب للراوي، وفي الحكم بعدم الصحة نفي للصحة فقط<sup>(٢)</sup>.

خامساً: قول الأئمة: هذا حديث ليس له أصل، أو هذا حديث لا أصل له: ليس معناه

(١) الباعث الخبيث شرح اختصار علوم الحديث (ص ٩١، ٩٢)، وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على ألفية السيوطي (ص ٩٤ - ٩٦).

(٢) قواعد التحديث (ص ١٢٢، ١٢٣)، وانظر اللآلئ المصنوعة للسيوطي (١ / ١١)، والكشف الإلهي (٣٤ / ١).

أنه ضعيف، بل المراد أنه ليس له إسناد وليس في دواوين الحديث ولا في كتب الأئمة وأنه خارج عن دائرة الرواية والإسناد<sup>(١)</sup>.

سادسًا: إذا قال الحافظ الناقد المطلع في حديث: ( لا أعرفه ) اعتمد في ذلك على نفيه؛ لأنه بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة يبعد عدم اطلاعه على ما يورده غيره فالظاهر عدمه<sup>(٢)</sup>.

سابعًا: الضعيف يرجح على رأي الرجال:

فقد قال السخاوي: أبو داود يخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وهو أقوى عنده من رأي الرجال، وهو تابع في ذلك شيخه الإمام أحمد، فقد روينا من طريق عبد الله ابن أحمد بالإسناد الصحيح إليه قال: سمعت أبي يقول: لا تكاد ترى أحدًا ينظر في الرأي إلا وفي قلبه غل، والحديث الضعيف أحب إلي من الرأي. قال فسألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيمه وصاحب رأي فمن يسأل؟ قال: يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن الجوزي في الموضوعات أنه كان يقدم الضعيف على القياس<sup>(٤)</sup>.

ثامنًا: ذهب جمهور العلماء إلى جواز العمل بالحديث الضعيف بشرط ألا يكون موضوعًا ولا متروكًا ولا تفرد به مختل الضبط، إلى غير ذلك من الشروط.

ويرى بعض العلماء أنه يحرم العمل بالحديث الضعيف مطلقًا، وعليه يحيى بن معين والبخاري ومسلم وابن حزم وأبو بكر بن العربي، واستدل ابن العربي لذلك بأن الفضائل إنما تتلقى من الشرع فإثباتها بالضعيف اختراع عبادة وشرع في الدين لم يأذن به الله تعالى.

والحق أن العمل بالحديث الضعيف يجوز بشروط؛ ذكرها ابن حجر وهي:

١ - أن يكون في فضائل الأعمال.

٢ - ألا يكون ضعفه شديدًا كالحديث الذي انفرد به الكذّابون والمتهمون بالكذب

ومن يفحش غلطهم.

(١) قواعد التحديث (ص ١٢٢).

(٢) المنهج الحديث قسم المصطلح (ص ٢٤٧)، قواعد التحديث (ص ١٢٢).

(٣) فتح المغيب للسخاوي (١/ ٧٩ - ٨٢)، وانظر أيضًا قواعد التحديث (ص ١١٧، ١١٨).

(٤) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (١/ ٣٥) تحقيق عبد الرحمن عثمان.

- ٣- أن يندرج تحت أصل كلي معمول به.
- ٤- ألا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط<sup>(١)</sup>.
- تاسعاً: عُدَّ كبار الأئمة في روايتهم عن بعض الضعفاء:
- قال النووي في شرح مسلم: قد يقال: لم حدِّث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء الضعفاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟ ويجاب عنه بأجوبة:
- أحدها: أنهم رووها ليعرفوها وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها.
- الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر أو يستشهد به ولا يحتج به على انفراده.

- الثالث: رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض وذلك سهلٌ عليهم معروفٌ عندهم وبهذا احتج سفيان - رحمه الله - حين نهى عن الرواية عن الكلبي، فقيل له: أنت تروي عنه؟ فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه.

- الرابع: أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه، ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به؛ لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهله.

وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجُّون به على انفراده في الأحكام فإن هذا شيء لا يفعله إمام من الأئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء<sup>(٢)</sup>. اهـ.

وهؤلاء الأئمة كثيراً ما يروون هذه الأحاديث على جهة الاعتبار والاعتضاد به؛ فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً.

(١) الباعث الحديث (ص ٩١)، وتدريب الراوي (١/٢٩٨، ٢٩٩)، والوسيط (ص ٢٧٧، ٢٧٨)، الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة للكنوي (ص ٣٦، ٥٣) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

(٢) انظر مقدمة شرح النووي على مسلم (١/١٨، ١٩)، قواعد التحديث (١١٤، ١١٥).

والحديث الذي يقبل الجبر أو يعتبر به هو حديث ضعيف نشأ ضعفه عن سبب من الأسباب الآتية:

١ - الستر: وهو جهالة الحال في الراوي بحيث لا يعرف بعدالة ولا تجريح، أو أن يستوي فيه الطرفان بشرط أن يكون غير مغفل كثير الخطأ.

٢ - ضعف حفظ الراوي: بشرط أن يكون من أهل الصدق والديانة - أي أن يكون عدلاً - ويشمل هذا ما كان ضعفه بسبب سوء الحفظ أو يكون موصوفاً بالغلط أو الخطأ أو الاختلاط إذا حدث بعد اختلاطه.

٣ - عدم الاتصال: كالإرسال ويشترط أن يرسله إمام حافظ أو كما قال ابن حجر: ما كان في إسناده انقطاع خفيف وأن يكون خالياً من متهم بالكذب فلا يظهر منه تعمد الكذب أو سبب مفسق؛ فمثل هذا صالح للاعتبار به، (أي أنه حديث يكتب للاعتبار به في المتابعات والشواهد) فيجبر غيره ويجبره غيره الصالح للاعتبار بشرط أن يكون خالياً من الشذوذ والنعارة فيكون حسناً لغيره.

وهذا هو الضعيف ضعفاً يقبل الجبر ويرتقي عن درجة الضعف<sup>(١)</sup>، وأما الضعيف ضعفاً لا يقبل الجبر ولا يعتبر به فهو ما كان ضعفه من كون الراوي متهماً بالكذب أو الفسق أو كون الحديث شاذاً؛ فحتى لو جاء من طرق أخرى كثيرة فإن هذه الطرق لا تجبره بل تزيده ضعفاً على ضعف؛ لأن تفرد المتهمين بالكذب أو المجرحين يرفع الثقة بحديثهم ويؤيد ضعف روايتهم<sup>(٢)</sup>.

المسألة الثالثة من مسائل الحديث الضعيف في: تفاوت درجات الضعيف:

تفاوت مراتب الحديث الضعيف وتختلف درجاته حسب تفاوت روايته واختلاف درجاتهم في شدة ضعفهم وخفته وذلك كما تتفاوت درجات الصحيح ومراتبه.

قال السخاوي: واعلم أنهم كما تكلموا في أصح الأسانيد مشوا في أوهى الأسانيد، وفائدته ترجيح بعض الأسانيد على بعض وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح<sup>(٣)</sup>.

(١) شذرات من علوم السنة (٢/٥٤)، وانظر حاشية لقط الدرر (ص ٥٧، ٥٨).

(٢) الوسيط في علوم مصطلح الحديث (ص ٢٧٩)، مقاصد الحديث في القديم والحديث (ص ١٣٦، ١٣٧).

(٣) فتح المغيب (١/٢٧)، قواعد التحديث للقاسمي (ص ١٠٩)، ولابن الجوزي كتاب في الأحاديث الواهية يسمى (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية).

والحق أن التفاوت في مراتب الحديث الضعيف تارة يرجع إلى المتن وتارة يرجع إلى السند.

وذلك أن الحديث الضعيف المتفق على ضعفه ليس في درجة واحدة مع الحديث الذي اختلف في ضعفه وإن كان الراجح عندهم ضعفه.

وليس الحديث الضعيف لضعف راويه أو فسقه في درجة سواء مع الحديث الضعيف لخلط راويه أو سوء حفظه، وليس الحديث الضعيف الذي ينجبر ضعفه بمجيئه من طريق آخر أو طرق أخرى في مرتبة سواء مع الحديث الضعيف الذي لا ينجبر ضعفه، ولو جاء من طريق آخر أو طرق أخرى، وهذا البحث مهم جداً، وفائدته:

ترجيح بعض الأحاديث الضعيفة على بعضها الآخر لترجيح بعض الأسانيد على بعض وتمييز ما يصلح للاعتبار فيصح تخريجه وما لا يصلح للاعتبار فلا يصح تخريجه.

وقد تكلم أهل الحديث على أوهى الأسانيد كما تكلموا على أصحابها، فذكروا أوهى الأسانيد بالنسبة إلى بعض الصحابة كما ذكروا أوهى الأسانيد بالنسبة إلى أهل بلد معين.

وللحاكم تفصيل لأوهى أسانيد الرجال والبلاد، ساقه السيوطي في التدريب ونذكر بعض الأمثلة على النوعين:

فمن النوع الأول؛ وهو ذكر أوهى الأسانيد بالنسبة إلى أصحابي معين:

قالوا: أوهى الأسانيد إلى أبي بكر الصديق: صدقة الدقيقي عن فرقد السخري عن مرة الطيبي عنه، وأوهى الأسانيد إلى علي بن أبي طالب: عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عنه، وأوهى الأسانيد إلى أبي هريرة: السدي بن إسماعيل عن داود ابن يزيد الأودي عن أبيه عنه، وأوهى الأسانيد إلى ابن مسعود: شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عنه، وأوهى الأسانيد إلى ابن عباس: السدي الصغير محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عنه.

ومن النوع الثاني: وهو ذكر أوهى الأسانيد إلى بلد معين:

قالوا: أوهى أسانيد المكيين عن ابن عباس: عبد الله بن ميمون القداح عن شهاب ابن خراش عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عكرمة عنه.

وأوهى أسانيد اليمانيين عن ابن عباس: حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة عنه<sup>(١)</sup>.

### المسألة الرابعة: في مظان الحديث الضعيف:

ونعني بذلك الكتب التي يظن وجود الحديث الضعيف بها والتي أكثرت من ذكره بمفرده أو بذكره مخلوطاً بغيره ويغلب على جميع أحاديثها الضعف.

وهي كتب ومسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخاري ومسلم وفي زمانهما وبعدهما جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب وهي كتب لا يستطيع الاعتماد عليها إلا جهابذة المحدثين الذين يميزون بين صحيحها من سقيمها ومنها مسند أبي يعلى، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند عبد بن حميد، ومسند الطيالسي، وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني وغيرهم، وهؤلاء كان قصدهم جمع ما وجدوه من الأحاديث لا تلخيصه ولا تهذيبه ولا تمحيصه.

وثمة كتب أخرى اهتم أصحابها بذكر الأحاديث الضعيفة، سواء أكان ذلك عمداً لتمييزها عن الصحيح أم كان ذلك على سبيل الوعظ والقصص، وتلك يغلب فيها آثار الصحابة والتابعين وأخبار بني إسرائيل وأقوال الحكماء والوعاظ خلطها أصحابها بحديث رسول الله ﷺ سهواً أو عمداً.

ومن هذه الكتب: العلل المتناهية في الأخبار الواهية لابن الجوزي، والضعفاء لابن حبان، والكمال لابن عدي وكتب الخطيب البغدادي، وأبي نعيم، والجوزقاني، وابن عساكر وابن النجار والديلمي، ومسند الخوارزمي وغيرهم.

كل هذه الكتب وأمثالها مظنة لوجود الحديث الضعيف<sup>(٢)</sup>.

وبعد هذا العرض السريع للحديث الضعيف نعرض لبيان أنواع الضعيف:

(١) تدريب الراوي (١/ ١٨٠، ١٨١)، ومقاصد الحديث (ص ١٣٩ - ١٤١)، وانظر معرفة علوم الحديث الحاكم (ص ٥٦ - ٥٨).

(٢) المنهج الحديث - قسم المصطلح (ص ٢٥١)، وقواعد التحديث (ص ٢٤٢، ٢٤٣) وكذلك قال السيوطي في مقدمة جامعه الكبير (٣/١) ط. مجمع البحوث الإسلامية: وللعقيلي في الضعفاء ولا بن عدي في الكامل وللخطيب، فإن كان في التاريخ أطلقت وإلا بينته، ولا بن عساكر في تاريخه، وكل ما عزي لهؤلاء الأربعة أو للحكيم الترمذي في نوادر الأصول أو الحاكم في تاريخه أو لابن النجار في تاريخه أو للديلمي في مسند الفردوس فيستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه. اهـ.

## أولاً: الضعيف الذي نشأ بسبب فقد الاتصال

وأنواعه هي:

- ١ - المعلق.
- ٢ - المنقطع.
- ٣ - المعضل.
- ٤ - المرسل.
- ٥ - المرسل الخفي.
- ٦ - المدلس.

ووجه الحصر في هذه الأنواع الخمسة هو أن فقد الاتصال إما أن يكون من أوله أو لا.

فالأول: هو المعلق سواء أكان الحذف من أول السند لواحد من الرواة أم لأكثر من واحد، وسواء أكان المحذوف بعض الرواة أم جميعهم.

والثاني: إما أن يكون المحذوف من الرواة من وسط الإسناد أو من آخره فقط؛ فما كان الحذف فيه من آخره فحسب فهو المرسل.

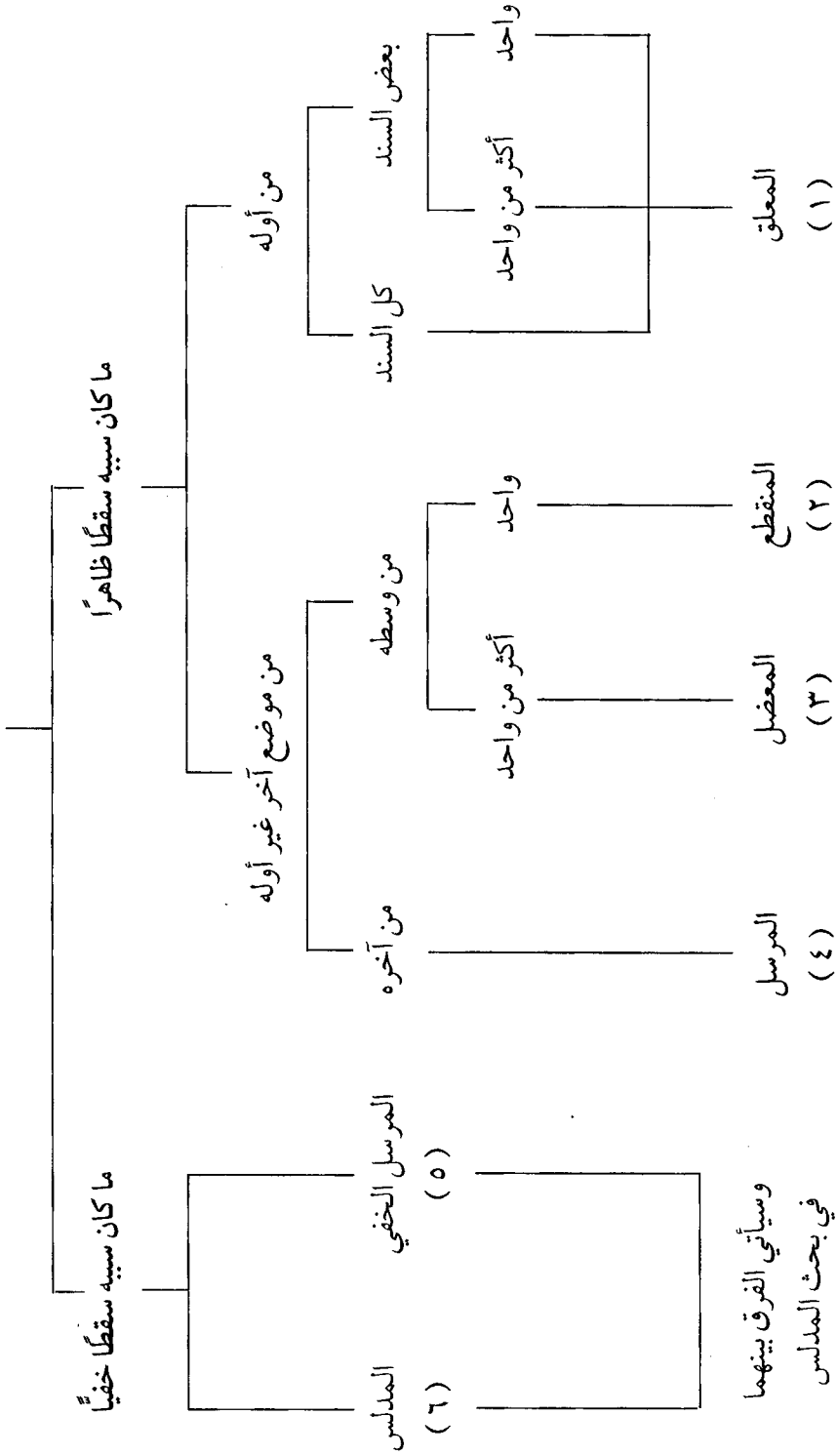
وما كان الحذف فيه من وسطه فهو لا يخلو، إما أن يكون الحذف لواحد فحسب في الموضع الواحد، ولو تعدد فهو المنقطع.

وإما أن يكون المحذوف أكثر من واحد في الموضع الواحد، ولو تعدد فهو المعضل، وتعدده بأن يكون مرة في أول السند، ومرة في وسطه وثالثة في آخره؛ ولذا فهو يجمع كلاً من المعلق والمرسل، وينفرد عن كل منهما إذا كان الإعضال وسط السند فحسب، ويمكن تقريب ذلك في الشكل الذي تراه في الصحيفة التالية<sup>(١)</sup>:

وهذا السقط يكون ظاهراً لا خفاء فيه؛ فإن كان خافياً نتج عنه اثنان آخران وهما: المرسل الخفي والتدليس.

(١) انظر شذرات من علوم السنة (٢/٧٣، ٧٤).

الأنواع التي نتجت بسبب فقد اتصال السند







## ١ - الحديث المعلق

### تعريفه لغة:

التعليق في اللغة: جعل الشيء معلقاً في الهواء، ليس له ركيزة يعتمد عليها. ومنه تعليق الجدار إذا كان لا أساس له يعتمد عليه، ومنه تعليق الطلاق ونحوه لما يشترك فيه الجميع من قطع الاتصال<sup>(١)</sup>.

### تعريفه في الاصطلاح:

هو الحديث الذي سقط من أول سنده راوٍ أو أكثر على التوالي، وعزي إلى من فوق المحذوف من روايته<sup>(٢)</sup>.

### وشروطه:

١ - أن يكون السقوط من أول المسند الذي يلينا - نحن المتأخرين - من أهل الحديث<sup>(٣)</sup>.

٢ - إذا كان الساقط أكثر من واحدٍ لا بد فيه من التوالي.

### صورة المعلق ومثاله:

وصورته أن يحذف الراوي شيخه الذي روى الحديث عنه ويعزوه إلى من فوقه، سواء أكان من فوقه هو أيضاً من شيوخه أم لا.

وقيل: إن كان من فوقه من شيوخه لا يسمى الحديث حينئذ معلقاً بل مدلّساً.

ومثاله: ما رواه البخاري عن الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « فأكون أول من بعث فإذا موسى أخذ بالعرش »<sup>(٤)</sup>، فقد سقط

(١) لسان العرب مادة (علق)، والقاموس الفقهي (ص ٢٦١)، والتقييد والإيضاح (ص ٩٣).

(٢) تدريب الراوي (١/٢١٩)، والمنهج الحديث (ص ١٣٦)، ومقاصد الحديث (ص ١٥٠).

(٣) قال ابن الصلاح: لم أجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الإسناد من وسطه أو من آخره، ولا في مثل قوله: يروى عن فلان ويذكر عن فلان، وما أشبه ذلك مما ليس فيه جزم. انظر التقييد والإيضاح (ص ٩٣).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب: ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ [هود: ٧٧].

راوٍ من أول الإسناد؛ لأن البخاري لم يعاصر الماجشون.  
وقد أطلق بعض المحدثين المعلق على الحديث الذي حذف كل إسناده؛ كقولنا: قال رسول الله ﷺ، أو قال ابن عباس أو قال عطاء أو غيره كذا أو فعل كذا.  
ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده أو آخره؛ لأن له اسمًا يخصه من الانقطاع والإرسال والإعضال<sup>(١)</sup>.

### حكمه:

الحديث المعلق ضعيف خارج عن قسم الصحيح؛ فلا يلزم العمل به لعدم اتصال سنده بحذف بعضه أو بحذف كله.

وإنما كان ضعيفاً؛ لأن الراوي المحذوف غير معلوم العدالة والضبط، لكن إذا عرف الساقط وعلم أنه ثقة؛ كأن جاء من طريق آخر موصولاً فإنه حينئذ يكون مقبولاً ويلزم العمل به؛ وعليه تحمل تعليقات البخاري ومسلم كما سنعرف بعد.

### أول من سمي المعلق وشهره:

وأول من سمي المعلق الدارقطني، وتلاه في ذلك الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين وغيره من المغاربة؛ حيث استعملوا لفظ التعليق في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادهما إلا أنهم خصُّوه بما إذا عزا الحديث إلى من فوق المحذوف بصيغة الجزم.

وقال النووي: ولم يستعملوا التعليق في غير صيغة الجزم؛ كيروي عن فلان كذا، أو يقال عنه ويذكر ويحكى وشبهها؛ بل خصُّوا به صيغة الجزم؛ كقال وفعل وأمر ونهى وذكر وحكى، ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده.

وقال العراقي: قد استعمله غير واحد من المتأخرين في غير المجزوم به؛ منهم الحافظ أبو الحجاج المزي؛ حيث أورد في الأطراف ما في البخاري من ذلك معلماً عليه علامة التعليق<sup>(٢)</sup>.

(١) قد يلتقي المعلق مع المعضل - الذي سيأتي بعد - فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه، فيلتقي معه إذا حذف من السند اثنان فصاعداً من أول السند، وينفرد المعضل في حذف اثنين من وسط السند، وينفرد المعلق في حذف واحد من أول السند.

(٢) تدريب الراوي (١/٢١٩، ٢٢٠)، والتقييد والإيضاح (ص ٩٣).

## المعلقات في صحيح البخاري ومسلم:

ونعني بها الأحاديث المعلقة التي وردت في صحيح البخاري ومسلم، وقد عرفت من حكم المعلق أنه حديث ضعيف فكيف نوجه ذكر الإمامين الجليلين للمعلق في صحيحهما مع أنهما التزما في كتابيهما ألا يخرجوا إلا الصحيح؛ نعم وردت أحاديث كثيرة من هذا النوع في الصحيحين، وقد أكثر البخاري من ذلك في صحيحه، أما مسلم فقد عدّد العلماء هذه المعلقات في سبعة عشر موضعاً، وقيل: في أربعة عشر موضعاً، وقيل: في اثني عشر موضعاً<sup>(١)</sup>.

(١) المواضع في صحيح مسلم هي على الترتيب كما يلي:

- ١ - في كتاب الحيض: باب التيمم، حديث رقم (٣٦٩) وهو حديث أبي الجهم؛ حيث قال مسلم: وروى الليث ابن سعد. والحديث منقطع بين مسلم والليث.
  - ٢ - في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، حديث رقم (٥٩٩)؛ حيث قال مسلم: وحديث عن يحيى بن حسان.
  - ٣ - في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، حديث رقم (٦٣٠)؛ حيث قال مسلم: رواه الأشجعي عن سفیان الثوري.
  - ٤ - في كتاب الجنائز، باب: ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، حديث رقم (٩٧٤)؛ حيث قال: وحدثني من سمع حجاجاً الأعور.
  - ٥ - في كتاب المساقاة، باب: استحباب الوضع من الدين، حديث رقم (١٥٥٧)؛ حيث قال مسلم: وحدثني غير واحد من أصحابنا.
  - ٦ - في كتاب المساقاة، باب: استحباب الوضع من الدين، حديث رقم (١٥٥٨)؛ حيث قال مسلم: وروى الليث ابن سعد.
  - ٧ - في كتاب المساقاة، باب: تحريم الاحتكار في الأقوات، حديث رقم (١٦٠٥)؛ حيث قال مسلم: وحدثني بعض أصحابنا.
  - ٨ - في كتاب الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا، حديث رقم (١٦٩١)؛ حيث قال مسلم: قال ابن شهاب: فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله.
  - ٩ - في كتاب الإمارة، باب: خيار الأئمة وشرارهم، حديث رقم (١٨٥٥)؛ حيث قال مسلم: ورواه معاوية بن صالح ابن ربيعة بن يزيد.
  - ١٠ - في كتاب الفضائل، باب: إذا أراد الله رحمة أمة قبض نبيها قبلها، حديث رقم (٢٢٨٨)؛ حيث قال مسلم: وحدثت عن أبي أسامة.
  - ١١ - في كتاب فضائل الصحابة، باب: قوله ﷺ: «لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم» حديث (٢٥٣٧)؛ حيث قال مسلم: ورواه الليث بن عبد الرحمن بن خالد.
  - ١٢ - في كتاب العلم، باب: اتباع اليهود والنصارى، حديث رقم (٢٦٦٩)؛ حيث قال مسلم: وحدثنا عدة من أصحابنا.
- والملاحظ أن هذه الأحاديث بلغت في مجملها اثني عشر موضعاً من الصحيح ولم تصل إلى أربعة عشر كما أشار إلى =

وأجيب عما في مسلم من هذه الأحاديث المعلقة بأنها جاءت برواية الاتصال؛ فكل حديث منها رواه متصلًا ثم عقبه بقوله ورواه فلان.

أمَّا ما ورد في البخاري فقد جاء موصولًا في مواضع أخرى في كتابه إلا مائة وستين حديثًا وصلها شيخ الإسلام ابن حجر في كتاب التوفيق كما خرج هذه التعليقات والمتابعات والموقوفات في كتاب آخر أسماه: تعليق التعليق ثم اختصره في كتاب آخر سماه: التشويق إلى وصل المبهم من التعليق<sup>(١)</sup>.

وهذه التعليقات التي وردت في البخاري ومسلم وإن كانت صحيحة لما ثبت من وصلها من طرق أخرى إلا أنها لا تكون في مرتبة الأحاديث المسندة المتصلة وإنما هي في مرتبة من الصحة دونها.

نعم، وإن كانت هذه الأحاديث قد جاءت بصيغة توهم الضعف؛ مثل: يُحكى أو يُقال أو رُوي أو بلغنا فإن إيراد هذه الأحاديث في كتاب الصحيح يشعر بصحة أصله إشعارًا يؤنس به ويركن إليه.

وعلى المدقق إذا أراد الاستدلال به أن ينظر في حال رجاله وحال سنده ليرى صلاحيته للحجة أو عدمها.

وعلى ذلك فيمكن حصر ما يمكن أن يعتذر به عن وجود المعلقة في البخاري ومسلم بما يأتي:

١ - أن ما جاء معلقًا في موضع جاء موصولًا في موضع آخر من الصحيح.

٢ - أن ما جاء معلقًا في موضع جاء موصولًا في كتب أخرى.

وعليه: فالمعلق مما في البخاري ومسلم ليس من قبيل الضعيف بل هو من قبيل الاختصار والتصرف، وإذا كان بعض المحدثين استعملوا لفظة (رُوي) وما أشبهها بصيغة من صيغ التمريض، فإن ذلك لا يسلم لهم؛ فقد يكون من باب الاختصار فقط؛

= ذلك أبو علي الغساني، ولا سبعة عشر كما أشار غيره. انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٦٢)، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط (ص ٧٦)، والتقييد والإيضاح (ص ٢٠).

(١) انظر هدي الساري (ص ٤٦٨، ٤٦٩) فقد عدد جملة ما في صحيح البخاري من التعليقات وسردها موضعًا موضعًا فبلغت ألفًا وثلاثمائة وواحد وأربعين حديثًا. قال ابن حجر: وأكثرها مكرر؛ فخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثًا قد أفردها في كتاب مفرد لطيف متصلة الأسانيد إلى من علق عنه. اهـ. انظر أيضًا مقدمة محقق كتاب: تعليق التعليق لابن حجر (١/ ٢٨٥).

إذ إن بناء الفعل للمجهول قد يكون للعلم به، وهذا موجود في كتب النحو؛ وعليه يحمل ما جاء في البخاري ومسلم من هذا النوع.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*



## ٢ - الحديث المنقطع

### تعريفه:

معنى الانقطاع في اللغة: هو الانفصال؛ يقال: انقطع الغيث بمعنى احتبس فلم يتوال نزوله، وانقطع النهر بمعنى جفَّ فلم يتواصل جريانه، وانقطع الحبل بمعنى انفصل فلم تتماسك شعراته.

أما معناه في الاصطلاح: فاختلّفوا فيه على ثلاثة مذاهب:

- المذهب الأول: ما سقط من إسناده راوٍ واحد قبل الصحابي حقيقة أو حكماً في موضع واحد أو أكثر.

وقولنا: (حقيقة أو حكماً) يرجعان إلى الراوي الساقط؛ فإن لم يذكر في السند أصلاً كان ذلك سقوطاً حقيقياً، وإن ذكر مبهمًا؛ كأن يقول الراوي: عن رجل أو عن شيخ أو نحو ذلك كان سقوطاً حكماً؛ وذلك لأن المذكور المبهم في حكم المحذوف أصلاً لأنه مجهول، والمجهول كالمحذوف في الحكم.

وقولنا: (في موضع واحد أو أكثر) فإن كان في موضع واحد قيل: منقطع في موضع، وإن كان في أكثر من موضع؛ قيل: في موضعين أو ثلاثة<sup>(١)</sup>.

ومثال الساقط حقيقة: ما رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث قال: حدثنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه ثنا، محمد بن سليمان الحضرمي، ثنا محمد بن سهل، ثنا عبد الرزاق قال: ذكر الثوري عن ابن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ، وقد ذكروا الإمارة والخلافة عنده: «إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين لا تأخذه في الله لومة لائم، وإن وليتموها علياً فهاد مهديٌ يقيمكم على طريق مستقيم»<sup>(٢)</sup>.

فهذا الحديث فيه انقطاع حقيقي في موضعين:

- الأول: بين عبد الرزاق والثوري؛ حيث لم يسمع عبد الرزاق منه، والراوي الساقط بينهما هو النعمان بن أبي شيبة الجندي.

(١) التبصرة والتذكرة (١/١٥٨)، وفتح المغيث (١/١٤٩).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٢٩)، وعلوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح (ص ١٦٨).

والثاني: بين الثوري وأبي إسحاق؛ حيث لم يسمع الثوري منه والراوي الساقط بينهما هو شريك<sup>(١)</sup>.

ومثال المنقطع حكماً: ما ذكره الحاكم - أيضاً - في كتابه قال: حدثنا أبو عمرو و عثمان ابن أحمد بن السما ببغداد، ثنا أيوب بن سليمان السعدي، ثنا عبد العزيز بن موسى اللاحوني أبو روح، ثنا هلال عن الجريري عن أبي العلاء وهو ابن الشخير عن رجلين من بني حنظلة عن شداد بن أوس قال: كان رسول الله ﷺ يعلم أحدنا أن يقول في صلاته: « اللهم إني أسألك التثبيت في الأمور وعزيمة الرشد، وأسألك قلباً سليماً ولساناً صادقاً، وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك، وأستغفرك لما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم، وأسألك من خير ما تعلم »<sup>(٢)</sup>.

فهذا الحديث منقطع حكماً؛ وذلك لأن الرجلين مجهولان؛ فهما مبهمان فكانا في حكم الساقطين وسمي منقطعاً حكماً.

وأهل الحديث اتفقوا على أن أكثر ما يوصف السند بالانقطاع إذا روى تابع التابعي الحديث عن الصحابي، مسقطاً من السند التابعي الذي بينهما. وإلى ذلك أشار العراقي بقوله:

وسم بالمنقطع الذي سقط قبل الصحابي به راوٍ فقط

وهذا المذهب هو المشهور عند أهل الحديث وهو الأكثر استعمالاً<sup>(٣)</sup>.

- المذهب الثاني: هو الحديث الذي لم يتصل سنده على أي وجه كان الانقطاع فيه، سواء كان الساقط منه راوياً أو أكثر على التوالي أو ليس على التوالي، وسواء كان الساقط صحابياً أم تابعياً أم دون ذلك.

وهذا التعريف أقل استعمالاً عند المحققين من الأول<sup>(٤)</sup>.

وهو مذهب كثير من الفقهاء، وعليه ابن عبد البر والخطيب في كتابه الكفاية<sup>(٥)</sup>.

وهذا المذهب يدخل تحته المرسل إن كان الساقط صحابياً.

(١) معرفة علوم الحديث، وعلوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي صالح.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٢٧، ٢٨).

(٣) فتح المغيب للسخاوي (١/ ١٤٩)، وانظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٤٢).

(٤) الباعث الحثيث (ص ٥٠)، ونزهة النظر (ص ٤٢)، والتقييد والإيضاح (ص ٨٠).

(٥) تدريب الراوي (١/ ٢٠٧)، وانظر الكفاية في علم الرواية (ص ٣٨٤).

وإلى هذا المذهب أشار العراقي بقوله:

وقيل ما لم يتصل وقالاً بأنّه الأقرب استعمالاً<sup>(١)</sup>

ويقصد بـ (قالا) ابن الصلاح والنووي.

وإليه أيضاً أشار صاحب البيقونية بقوله:

وكل ما لم يتصل بحالٍ إنساده منقطع الأوصال<sup>(٢)</sup>

- المذهب الثالث: هو الحديث الذي رُوي عن التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من

قوله أو فعله.

وهذا المذهب - كما في التدريب - مذهب غريب ضعيف<sup>(٣)</sup>.

والمذهب الأول هو الذي يجري عليه العمل، وهو الشائع الآن بين أهل الحديث.

**بِمَ يَعْرِفُ الْإِنْقِطَاعُ؟**

يعرف الانقطاع بأمر كثيرة؛ منها:

١ - أن يكون الراوي لم يدرك من روى عنه.

٢ - أن يكون الراوي لا يمكن أن يلقى من روى عنه.

٣ - أن يكون الحديث قد جاء من وجه آخر وفي سنده راوٍ أو أكثر.

والانقطاع منه الظاهر الذي يدرك بسهولة، ومنه الخفي الذي لا يدركه إلا أهل الحذق

والمعرفة لهذا الفن<sup>(٤)</sup>.

**بِمَ يَعْرِفُ الرَّاوي السَّاقِطُ؟**

١ - إما بمجيء الحديث متصلًا عند غيره.

٢ - وإما بمجيء الحديث متصلًا من وجه آخر عنده.

**بِمَ يَعْرِفُ الرَّاوي الْمَبْهَمُ؟**

أما الراوي المبهم: فيعرف بمجيئه مسمًى في بعض طرق الحديث.

وبهذه الأمور يزول الانقطاع ويكون الحديث صحيحًا مقبولًا ويعمل به؛ لأنه حينئذ

لا يكون منقطعًا بل متصلًا بزوال ذلك الانقطاع.

(١) فتح المغيث (١/١٤٩).

(٢) التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية (ص ٢٥).

(٣) تدريب الراوي (١/٢٠٨).

(٤) تدريب الراوي (١/٢٠٨).



أما إذا لم يعرف الراوي الساقط أو المبهم فهو حديث منقطع ضعيف وليس من قسم الصحيح؛ لأن كلاً من الراوي الساقط أو المبهم مجهول؛ فلا يعرف إن كان عدلاً ضابطاً أو ليس كذلك؛ فترتفع الثقة بالحديث ولا تظمن النفس إلى قبوله والعمل به<sup>(١)</sup>.  
وعلى كل فالمنقطع أسوأ حالاً من المرسل، والمرسل - على الراجح - لا تقوم به الحجة فكيف بما دونه؟!

ما وقع من المنقطع في الصحيحين والرد عليه:

أما البخاري: فقد انتقد الدارقطني بعض أحاديث فيه وأعلها بالانقطاع.

والجواب عن ذلك كما قال ابن حجر:

بأنه ينظر للراوي إن كان صحابياً أو ثقة غير مدلس وقد أدرك من روى عنه إدراكاً بيناً، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى.  
فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض.

وإن لم يوجد وكان الانقطاع ظاهراً فيجاب عنه بأنه:

إنما أخرج مثل ذلك حيث له سائق وعاضد؛ وحفته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع<sup>(٢)</sup>.

- مثال ما وقع في البخاري من المنقطع والرد عليه:

ما رواه البخاري من حديث أبي مروان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال لها: « إذا صليت الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون » الحديث<sup>(٣)</sup>.

قال الدارقطني: هذا منقطع، وقد وصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة، ووصله مالك في الموطأ عن أبي الأسود عن عروة كذلك.

قال ابن حجر: حديث مالك عند البخاري مقرون بحديث أبي مروان، إلى أن قال: وإنما اعتمد البخاري في رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام

(١) مقاصد الحديث (ص ١٤٦، ١٤٧).

(٢) انظر مقدمة الإلزامات والتتبع للدارقطني بتحقيق أبي عبد الرحمن الوداعي، وهدي الساري (ص ٢٤٦ - ٣٨٣) وقد عقد لها الحافظ ابن حجر فصلاً مستقلاً ساق فيه الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وغيره من النقاد وسردها حديثاً حديثاً، والتي بلغت مائة حديث وعشرة ورد عليها واحداً واحداً.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب: من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد.

التي أسقطت منها حاكياً للخلاف فيه على عروة كعادته، مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بالمستبعد<sup>(١)</sup>.

وأما مسلم: فقد جاء فيه بضعة عشر حديثاً في إسنادها انقطاع.

والجواب عن ذلك:

أن الرشيد العطار ذكرها كلها - كما في التدريب - وبيّن وصلها بأمرين:

١ - إما أنها جاءت متصلة من وجه آخر عنده.

٢ - وإما أنها جاءت متصلة من وجه آخر عند غيره<sup>(٢)</sup>.

- مثال ما وقع في مسلم من المنقطع والرد عليه:

ما رواه مسلم عن حميد الطويل عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لقيه النبي صلى الله عليه وسلم في طريق من طرق المدينة وهو جنب فأنسل فذهب فاغتسل، فتفقده النبي صلى الله عليه وسلم، فلما جاءه قال: «أين كنت يا أبا هريرة؟» قال: يا رسول الله، لقيتني وأنا جنب فكرهت أن أجالسك حتى أغتسل. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سبحان الله إن المؤمن لا ينجس»<sup>(٣)</sup>.

فهذا الحديث قد سقط راوٍ من وسطه؛ لأن حميداً لم يعاصر أبا رافع، وقد جاء موصولاً عند الخمسة وأحمد وابن أبي شيبة في مسنديهما أنه عن حميد عن أبي بكر المزني عن أبي رافع<sup>(٤)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) هدي الساري (ص ٣٥٨).

(٢) تدريب الراوي (١/٢٠٨).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب: الدليل على أن المسلم لا ينجس.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الغسل، باب: عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس، وباب: الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب: في الجنب يصابح، والترمذي في كتاب الطهارة، باب: ما جاء مصافحة الجنب، والنسائي في كتاب الطهارة، باب: حجب الجنب من قراءة القرآن، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب: مصافحة الجنب، وأحمد في المسند (٢/٢٣٥، ٣٨٢، ٤٧١)، وابن أبي شيبة في المصنف (١/١٧٣).



### ٣ - الحديث المعضل

معنى الإعضال في اللغة:

الإعضال في اللغة الاستغلاق والاستبهاًم، يقال: أعضل الأمر بمعنى اشتد واستغلق فهو معضل - بكسر الضاد - وهو مشكل؛ لأن الحديث اسمه المعضل - بفتح اللام - لذا قيل: إنه من أعضل بمعنى أعيأ، فكأن المحدث الذي حدث به أعضله وأعيأه الحديث، والحديث معضل لم ينتفع به لاستغلاقه وإبهامه؛ وذلك لأنه أعيأ صاحبه واستبهم عليه فلم يقف على حال من حذف من رواته<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح:

هو الحديث الذي سقط من سنده راويان فأكثر على التوالي من أي موضع كان، سواء أكان السقوط من أول السند أم من وسطه أم من آخره، ولو كان الساقطان هما الصحابي ورسول الله ﷺ؛ بأن يضاف الحديث إلى التابعي، وعلى الأخير فقد يكون المعضل مقطوعاً والمقطوع معضلاً.

وهو أشد استبهاًماً واستغلاقاً من المنقطع؛ ومن هنا سمي معضلاً.

ويعتبر المعضل قسمًا من المنقطع لكن بوجه خاص؛ لأن كل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً.

وأيضاً فإن بينه وبين المعلق عمومًا وخصوصًا وجهياً، فيجتمعان فيما لو سقط من مبدأ السند أكثر من واحد على التوالي وينفرد المعلق فيما لو سقط من مبدأ السند واحد فقط، وينفرد المعضل فيما لو سقط من غير مبدأ السند أكثر من واحد على التوالي.

وقد يسمى المعضل مرسلًا على رأي من يسمي كل حديث لم يتصل سنده مرسلًا<sup>(٢)</sup>.

وعليه؛ فمن المعضل قول مالك: قال رسول الله ﷺ، وقول الشافعي: قال ابن عمر. مثال المعضل: ما خرجه الحاكم بسنده عن الإمام مالك أنه بلغه أن أبا هريرة ؓ

(١) مختار الصحاح (ص ٤٣٨) وانظر التقييد والإيضاح (ص ٨١).

(٢) التقييد والإيضاح (ص ٨١، ٨٢)، وتدريب الراوي (١/ ٢١١).

قال: قال رسول الله ﷺ: « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق »<sup>(١)</sup>.

فإن هذا الحديث معضل؛ حيث سقط منه راويان على التوالي بين مالك وأبي هريرة وهما محمد بن عجلان وأبوه عجلان.

حكمه:

الحديث المعضل ضعيف وليس بصحيح؛ وذلك لعدم اتصال سنده ولعدم الوقوف على حال المحذوف من رواه من العدالة والضبط<sup>(٢)</sup> اللهم إلا إذا عرف المحذوف من السند وأنه من الثقات؛ فإنه في هذه الحالة يكون مقبولاً ولا يكون حينئذ معضلاً، وطريق معرفة الساقط من السند بمجيء الحديث موصولاً من وجه آخر.

وصلُ بلاغات مالك:

قال ابن الصلاح نقلاً عن السجزي:

قول الراوي: ( بلغني ) كقول مالك بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « للمملوك طعامه وكسوته... » الحديث يُسمى معضلاً عند أهل الحديث.

وقال العراقي: قد استشكل هذا لجواز أن يكون الساقط واحداً؛ فقد سمع مالك من جماعة من أصحاب أبي هريرة؛ كسعيد المقيري ونعيم المجرم ومحمد بن المنكدر<sup>(٣)</sup>.

والجواب: أن مالكاً وصله خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، وقد صنّف ابن عبد البر كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل والبلاغات؛ فقال: جميع ما فيه من قوله ( بلغني ) ومن قوله عن الثقة عنده مما لم يسنده: واحد وستون حديثاً كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث لا تعرف:

- أحدها: « إني لأنسى أو أنسى لأسن »<sup>(٤)</sup>.

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٣٧)، والحديث أخرجه مالك في كتاب الاستئذان: باب الأمر بالرفق بالمملوك، وقد ثبت وصله خارج الموطأ وأنه من رواية مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة. انظر معرفة علوم الحديث (ص ٣٧)، وتدريب الراوي (١٢/١).

(٢) وقد جاء عن الجوزجاني قوله: المعضل عندنا أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع عندنا أسوأ حالاً من المرسل، والمرسل عندنا لا تقوم به الحجة. اهـ، ونسب ذلك إلى ابن الجوزي لا الجوزجاني. هامش تدريب الراوي (٢١١/١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها، التقييد والإيضاح (ص ٨٢)، وانظر التبصرة والتذكرة (١٦٥/١).

(٤) أخرجه مالك في كتاب السهو: باب العمل في السهو.

- الثاني: « أن رسول الله ﷺ أُرِي أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكأنه تقاصر أعمار أمته ألا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر»<sup>(١)</sup>.

- والثالث: قول معاذ: آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ وقد وضعت رجلي في الغرز<sup>(٢)</sup> أن قال: « حسن خلقك للناس يا معاذ»<sup>(٣)</sup>.

- الرابع: « إذا نشأت بحرية<sup>(٤)</sup> ثم تشاءمت<sup>(٥)</sup> فتلك عين غديقة»<sup>(٦)</sup>.

وهذه الأحاديث - كما قال ابن عبد البر - ليس منها منكر ولا ما يدفعه أصل<sup>(٧)</sup>.

وقد وصل هذه الأربع ابن الصلاح وغيره كما ذكر لها شواهد بعض العلماء<sup>(٨)</sup>.

وقال محمد عبد الباقي عن هذه الأربع: كونها لم توجد في الموطأ لا يضير مالكا الذي قال فيه سفيان بن عيينة: كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا ما كان صحيحا.

وإذا قال: ( بلغني ) فهو إسناد صحيح؛ فقصور المتأخرين عن وجود هذه الأربع لا يقدر فيها، فلعلها وصلت في الكتب التي لم تصلهم<sup>(٩)</sup>.

فوائد تتصل بالمعضل:

الأولى: خص التبريزي المنقطع والمعضل بما ليس في أول الإسناد، وأما ما كان في أوله فمعلق، وقال السيوطي: كلام ابن الصلاح أعم<sup>(١٠)</sup>.

الثانية: قال ابن الصلاح: قول المصنفين: قال رسول الله ﷺ من قبيل المعضل<sup>(١١)</sup>.

(١) أخرجه مالك في كتاب الاعتكاف، باب: ما جاء في ليلة القدر.

(٢) موضع الركاب من رحل البعير.

(٣) أخرجه مالك في كتاب حسن الخلق، باب: ما جاء في حسن الخلق.

(٤) أي سحابة.

(٥) أي اتجهت نحو الشام.

(٦) غديقة أي كثيرة الماء. والحديث أخرجه مالك في كتاب الاستسقاء، باب: الاستسقاء بالنجوم، وقال ابن عبد البر: هذا الحديث لا أعرفه بوجه من الوجوه إلا في الموطأ إلا ما ذكره الشافعي في الأم. انظر الموطأ بتحقيق عبد الباقي (١/١٩٢).

(٧) دليل السالك إلى موطأ مالك (ص ٦٣ - ٦٥).

(٨) وصل الأحاديث الأربع ابن الصلاح في رسالة، وقام بنشرها وتحقيقها أبو الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري عام (١٤٠٠هـ/١٩٧٩م).

(٩) الموطأ بتحقيق عبد الباقي (٢/٩٠٢). (١٠) تدريب الراوي (١/٢١٤).

(١١) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها، التقييد والإيضاح (ص ٨٢، ٨٣).

الثالثة: من مظان المعضل والمنقطع والمرسل: كتاب السنن لسعيد بن منصور  
ومؤلفات ابن أبي الدنيا<sup>(١)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

## الحديث المعنعن

معنى العنعنة في اللغة:

هي مصدر عنعن الحديث إذا رواه بلفظ عن<sup>(١)</sup>.

واصطلاحاً:

الحديث المعنعن: هو الحديث الذي يقول في سنده الراوي حين يؤدي الحديث: فلان عن فلان بلفظ ( عن ) دون غيرها من صيغ الأداء؛ سواء في السند كله أو في موضع منه، ويقال للأول: سند معنعن - بفتح العين الأولى والثانية - والثاني: سند معنعن في موضع أو في موضعين... إلخ، حسب تعدد مواضع العنعنة فيه.

والعنعنة حال من أحوال السند دون المتن؛ فيوصف بها السند ولا يوصف بها المتن؛ فيقال: سند معنعن، ولا يقال: حديث معنعن إلا على تقدير ( معنعن سنده )، والراوي له يقال: معنعن بكسر العين الثانية<sup>(٢)</sup>.

حكمه:

اختلف العلماء من أهل الحديث وغيرهم في الحكم على السند المعنعن هل هو من قبيل السند المتصل فيكون الحديث مقبولاً ويلزم العمل به. أو هو ليس من قبيل السند المتصل فلا يكون الحديث مقبولاً ولا يلزم العمل به؟

مذهبان للمحدثين، وإليك تفصيل كل مذهب وبيان المعتمد منهما:

المذهب الأول:

أن الحديث المعنعن ليس من قبيل المتصل وإن سلم راويه من وصمة التدليس وإنما هو من قبيل المنقطع أو من قبيل المرسل على مذهب من يسمي كل حديث لم يتصل سنده رسلاً فيحكم عليه بالانقطاع أو بالإرسال حتى يتبين لنا اتصاله فيحكم به؛ ويظهر ذلك بمجيئه من طريق آخر أو أكثر يفيد أنه سمعه منه.

ودليل أصحاب هذا المذهب: أن لفظ ( عن ) ليس نصّاً في إفادة الاتصال بين الراوي

(١) التبصرة والتذكرة (١/١٦٢).

(٢) تدريب الراوي (١/٢١٤)، ومقاصد الحديث (ص١٦٩).

والمروى عنه بها كما هو الشأن في لفظ (حدثني) أو (سمعت) أو (قال لي) ونحو ذلك، وإنما هي تحتمل الاتصال المباشر كما تحتمل الاتصال بواسطة لم تذكر في السند؛ فيكون من قبيل المنقطع؛ أو المرسل؛ إذ الحديث لا يحكم له بالاتصال حتى تكون جميع صيغ الأداء فيه نصًّا في الأخذ المباشر بين الراوي والمروى عنه.

مثال ذلك: ما رواه أبو إسحاق السبيعي عن عبد الله بن خباب بن الأرت أنه خرج عليه الحرورية فقتلوه حتى جرى دمه في النهر.

وبما رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه قال: حدثنا أبي قال: حدثنا أبو بكر بن عياش قال: حدثنا أبو إسحاق عن أبي الأحوص أنه خرج عليه خوارج قتلوه<sup>(١)</sup>. ووجه دلالتهم من هذين الحديثين هو أن قوله في السند الأول: (عن عبد الله بن خباب) لا يفيد نصًّا سماع أبي إسحاق السبيعي المباشر من عبد الله؛ وذلك لاستبعاد أن يسمع منه بخروج الحرورية عليه وقتله بعد مقتله وجريان دمه في النهر وإن احتمل ذلك بأن أخبره وهو مشرف على الموت بما وقع له.

كما أن قوله في السند الثاني: (عن أبي الأحوص) لا يفيد نصًّا سماع أبي إسحاق المباشر من أبي الأحوص لاستبعاد أن يسمع منه بخروج الخوارج عليه وقتله بعد مقتله وإن احتمل ذلك بأن أخبره وهو مشرف على الموت بما وقع له.

### المذهب الثاني:

وهو مذهب جمهور المحدثين وغيرهم من أهل الفقه وأصحاب الأصول إلى أن السند المعنعن من قبيل المتصل حتى يتبين لنا خلاف ذلك لكن بشروط ثلاثة:

الأولى: عدالة الرواة<sup>(٢)</sup>.

الثاني: براءة الرواة بلفظ (عن) من وصمة التدليس؛ بأن يكون الراوي معروفًا بين أهل الحديث أنه ليس من المدلسين.

الثالث: ثبوت لقاء الراوي بمن روى عنه.

(١) تدريب الراوي (٢١٦/١) وانظر أيضًا مقاصد الحديث (ص ١٧٠، ١٧١).

(٢) العدالة ضد التجريح؛ فالعدالة السلامة من الجرح، والجرح يكون بالأمر الآتية:

- ١ - الكذب على رسول الله ﷺ.
- ٢ - التهمة بذلك الكذب.
- ٣ - فسق بالفعل أو بالقول الذي لا يبلغ حد الكفر.
- ٤ - الجهالة.
- ٥ - البدعة.
- ٦ - عدم المروءة.



واختلفوا في هذا الشرط على عدة أقوال:

- ١ - ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة بين الراوي والمروى عنه بلفظ ( عن )؛ وهو مذهب البخاري وابن المديني.
- ٢ - إمكان اللقاء بين الراوي والمروى عنه بلفظ ( عن ) وهو المعبر عنه بالمعاصرة؛ وهو مذهب مسلم وغيره.
- ٣ - طول الصحبة بين الراوي والمروى عنه بلفظ ( عن ) - فشدد ولم يكتف بثبوت اللقاء -؛ وهو مذهب أبي المظفر السمعاني.
- ٤ - أن يكون الراوي معروفاً بالرواية عن المروى عنه بلفظ ( عن ) كأن يشتهر بسماعه منه أو أخذه عنه. وهذا أكثر تشدداً من سابقه؛ إذ لم يكتف بطول الصحبة وهو مذهب أبي عمرو وعثمان الداني.
- ٥ - أن يدرك الراوي من روى عنه بلفظ ( عن ) إدراكاً بيّناً؛ وهو مذهب أبي الحسن القاسبي.

وأرجح هذه الأقوال في هذا الشرط الثالث هو ما ذهب إليه البخاري وابن المديني؛ وهو المعتمد عند المحدثين، قال ابن حجر العسقلاني: من حكم بالانقطاع مطلقاً شدد وبليه من شرط طول الصحبة، ومن اكتفى بالمعاصرة سهل، والوسط الذي ليس بعده إلا التعتن، مذهب البخاري ومن وافقه<sup>(١)</sup>.

#### المذهب المعتمد:

والمذهب المعتمد في ( عن ) عند أهل الحديث هو المذهب الثاني، وصرحوا بأنه الصحيح الذي عليه العمل وذلك لما يأتي:

- ١ - إجماع أهل النقل عليه كما ادعاه أبو عمرو الداني وابن عبد البر وغيرهما.
- ٢ - أن من اشترط أن لا يودع في مصنفه غير الحديث الصحيح أودع المعنعن في مصنفه؛ فلو كان مرسلًا أو منقطعاً لكان ضعيفاً، ولو كان ضعيفاً لما أودعه في كتابه من اشترط فيه الصحيح كالبخاري ومسلم.

- وأجاب أصحاب هذا المذهب على أدلة المذهب الأول بما يأتي:

- ١ - أن لفظ ( عن ) في الإسنادين لا يشهد لهم على ما ذهبوا إليه من قوة احتمال

(١) انظر هدي الساري (ص ١٢)، تدريب الراوي (١/٢١٦).

الانقطاع معها لاستبعاد السماع مباشرة من المقتول بعد قتله؛ لأن السماع المباشر إنما يكون معتبراً فيما هو من قبيل الأقوال، أما ما كان من قبيل الأفعال - كما هنا - في هذين الإسنادين فإن المعتبر هو الرؤية والمشاهدة، وليس في الإسنادين ما يفيد امتناعها؛ فلم يدل لفظ ( عن ) في هذين الإسنادين على قوة احتمال الانقطاع.

٢ - أن لفظ ( عن ) قد يرد في الإسناد ولا يراد به بيان اتصاله أو انقطاعه وإنما يراد به بيان القصة والحال والشأن كما في هذين الإسنادين، وأن معنى قول أبي إسحاق السبيعي في الإسناد الأول ( عن عبد الله بن خباب ) أي عن قصته وحاله وشأنه.

وكذلك معنى قول أبي إسحاق في الإسناد الثاني ( عن ابن الأحوص ) أي عن قصته وحاله وشأنه؛ فكان الكلام في الإسنادين على تقدير مضاف محذوف، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

#### وجود المعنعن في الصحيحين:

والمعنعن كثير في الصحيحين وهو في صحيح مسلم أكثر؛ لأن مسلماً لم يشترط ثبوت اللقاء بين الراوي ومن عنعن عنه بل أنكر في خطبة صحيحة هذا الشرط، مع أنه مذهب علي بن المديني والبخاري وغيرهما من أئمة المحدثين.

وقد بنى مسلم رأيه على ما عليه أهل العلم قديماً وحديثاً من أن الرواية بالعننة ثابتة والحجة بها لازمة. وهي محمولة أبداً على سماع الراوي للمروي عنه إذا كانا ثقتين متعاصرين.

ولم يتابع مسلماً على رأيه أحدٌ بل انتقدوه فيه وأخذوه عليه؛ فقال ابن الصلاح: وفيما قاله مسلم نظر، وقد قيل: إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم: علي بن المديني والبخاري وغيرهما. اهـ.

وكانت عبارة النووي أصرح وأوضح؛ حيث قال: وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيف والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن. اهـ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر التبصرة والتذكرة (ص ١٦٣ - ١٧٠)، والوسيط (ص ٢٩٢ - ٢٩٤)، ومقاصد الحديث (ص ١٧٠ - ١٧٤)، والباعث الحثيث (ص ٥٢، ٥٣)، ومقدمة صحيح مسلم (ص ١٠٨، ١٠٩)، وتدريب الراوي (١/ ٢١٥، ٢١٦)، وتوضيح الأفكار (١/ ٣٣٠ - ٣٣٧).

(٢) مقدمة مسلم بشرح النووي (١/ ١٠٨)، والموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (ص ٤٤، ٤٥).

وعلى كلِّ فقد اعتذر العلماء عن كثرة المعنعن في الصحيحين ولا سيما ما في صحيح مسلم بما يأتي:

١ - ما جاء في المستخرجات عليهما من الطرق الكثيرة التي صرح فيها بالتحديث والسماع.

٢ - يشفع لمسلم فوق هذا كثرة طرق الحديث الواحد في صحيحه نفسه وليس كلها بالنعنة.

وقد بين ابن حجر أن (عن) تفيد الاتصال وأنها على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها بمنزلة حدثنا وأخبرنا.

الثاني: أنها ليست بتلك المنزلة إذا صدرت من مدلس.

الثالث: أنها بمنزلة أخبرنا المستعملة في الإجازة.

فلا تخرج عن الاتصال لكنها دون السماع<sup>(١)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) هدى الساري (ص ١٢)، وتوجيه القاري (ص ١٧٠)، وتدريب الراوي (١/٢١٩).

## الحديث المؤنن أو المؤنأن

### تعريفه:

هو الحديث الذي عبر فيه الراوي بصيغة ( أن ) ولو في موضع واحد من السند، ولم نقل هنا: في كل السند أو موضع أو أكثر منه كما قلنا في تعريف المعنعن؛ ذلك لأن ( أن ) لا يمكن في الاستعمال أن تذكر في كل مواضع السند دون غيرها من صيغ الأداء الأخرى. وإنما يمكن أن تذكر فقط في بعض المواضع منه بخلاف عن كما سبق.

لذا قيل: ولو في موضع واحد من السند.

ومثاله: أن يقول الراوي: حدثنا فلان أن فلاناً قال كذا؛ وسبب تسميته بذلك ذكر الراوي في سنده لفظ ( أن ) .

وهو وصف خاص بالسند دون المتن كلفظ ( عن ) فيقال: سند مؤنن أو مؤنأن ولا يقال: حديث مؤنن أو مؤنأن إلا على تقدير: مؤنن أو مؤنأن سنده.

### حكمه:

اختلف العلماء في حكم الحديث المؤنن - كما اختلفوا في المعنعن - هل هو من قبيل المتصل أو من قبيل المنقطع؛ رأيان:

الأول: وهو للإمام أحمد وأبي بكر البرديجي ويعقوب بن أبي شيبة وغيرهم: أنه من قبيل المنقطع؛ فهو ضعيف حتى يتبين لنا اتصاله بالسماع ونحوه في ذلك الخبر بعينه بمجيئه من طرق أخرى.

الثاني: وهو رأي جمهور المحدثين - وعلى رأسهم الإمام مالك - وهو أنه من قبيل المتصل حتى يتبين لنا خلاف ذلك بالشروط السابقة في المعنعن وهي: عدالة الراوي - وبراءته من وصمة التدليس - وثبوت اللقاء بين الراوي والمروي عنه بلفظ ( أن ) .

وعليه فلفظ ( عن ) ( وإن ) عند جمهور المحدثين سواء.

قال الإمام مالك حين سئل عن رأيه في قول الراوي: عن فلان، وقوله: إن فلاناً قال: هما سواء.

وهذا هو المعتمد؛ وهو أن كلاً من ( أن ) و ( عن ) يحمل على الاتصال بالشروط السابقة حتى يتبين لنا خلافه<sup>(١)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) توضيح الأفكار (١/٣٣٧، ٣٣٨)، وتدريب الراوي (١/٢١٧)، ومقاصد الحديث (١٧٤، ١٧٥).



## ٤ - الحديث المرسل

### تعريفه في اللغة:

المرسل اسم مفعول مأخوذ من الإرسال؛ يقال: أرسله يرسله فهو مرسل. والإرسال يأتي في اللغة تارة بمعنى الإطلاق وعدم المانع؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكَائِهِمْ هُمْ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ الْكَبِيرَةِ إِنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَسُّلَهُمْ آزَابًا﴾ [مريم: ٨٣]؛ فإن المعنى: إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ فَلَمْ يَحِلْ دُونَهُمْ مَا يَمْنَعُهُمْ مِنْهُمْ.

وتقول العرب: ناقة مرسال، يعني مطلقة سريعة السير لا يحول دون سيرها قيد، وفي المصباح يقال: أرسلت الطائر من يدي بمعنى: أطلقته، وأرسلت الكلام إرسالاً بمعنى: أطلقته من غير تقييد<sup>(١)</sup>.

ويأتي تارة أخرى بمعنى التفرق وعدم الاجتماع؛ ومن ذلك قول العرب: جاء القوم إرسالاً بمعنى: جاءوا جماعات متفرقين غير مجتمعين، ويجمع مرسل على مراسل مثل مسند ومساند - جمعاً قياسياً - وقيل: يجمع على مراسيل جمعاً سماعياً.

تعريفه في الاصطلاح:

أمّا تعريف المرسل في الاصطلاح؛ فقد اختلف أهل الحديث مع الفقهاء والأصوليين في تعريف الحديث المرسل؛ فلكل من الفريقين اصطلاح خاص.

تعريفه عند المحدثين:

لأهل الحديث في المرسل ثلاثة تعريفات:

الأول: هو الحديث الذي اتصل سنده إلى التابعي وأضافه إلى النبي ﷺ حقيقة أو حكماً - لم يأخذه منه مباشرة - سواء أكان هذا التابعي صغيراً أم كبيراً.

ومعنى قوله (حقيقة): أي نسبه التابعي إلى النبي ﷺ بلفظ صريح وصيغة جلية لا تحتل تأويلاً من قول أو فعل أو إقرار أو صفة؛ وذلك كأن يقول التابعي: قال

(١) مختار الصحاح وترتيب القاموس ولسان العرب وتاج العروس والمصباح المنير مادة (رسل) وانظر جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٤، ١٥).

رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا أو نهى عن كذا أو نحو ذلك<sup>(١)</sup>.

ومعنى قوله: (حكماً): أي نسبة التابعي إلى نفسه مما لا مجال للرأي ولا للاجتهاد فيه؛ فهو في حكم المضاف إليه.

ومعنى قوله: (لم يأخذه عنه مباشرة): أي أن التابعي لم يأخذ الحديث مباشرة من النبي ﷺ وبنفسه، وذلك يخرج التابعي الذي أخذه بنفسه كأن يأخذ الحديث - وهو كافر - بنفسه ثم يسلم بعد وفاة النبي ﷺ ويروي هذا الحديث بعد ذلك؛ فإن هذا الحديث وإن كان راويه تابعياً؛ لأنه لم يلق النبي ﷺ بعد إسلامه فلا يسمى هذا الحديث مرسلًا بل يسمى مسندًا أو متصلًا. قال الزركشي: (يلغز هنا فيقال: لنا تابعي يقول: قال رسول الله ﷺ وليس بمرسل).

- ومثاله: رسول هرقل عظيم الروم إلى النبي ﷺ المسمى بالتنوخي فإنه اجتمع بالنبي ﷺ وأخذ عنه لكنه لم يسلم في حياته، بل أسلم بعد وفاته وانتقاله إلى الرفيق الأعلى. فالتنوخي هذا إذا روى حديثاً سمعه من النبي ﷺ وأخذه بنفسه منه بعد إسلامه فإن حديثه هذا لا يسمى مرسلًا بل مسندًا ومتصلًا<sup>(٢)</sup>.

وهذا التعريف أبرز ما فيه أنه لم يفرق بين كبار التابعين وصغارهم؛ وهو أشهر التعاريف الثلاثة.

الثاني: وهو أقل من سابقه شهرة واستعمالاً عند المحدثين وإن كان متفقاً عليه عند جميعهم؛ وتعريفه بأنه:

الحديث الذي اتصل سنده إلى التابعي الكبير وأضافه إلى النبي ﷺ حقيقةً أو حكماً<sup>(٣)</sup> مما لم يأخذه عنه مباشرة، وأبرز ما في هذا التعريف أنه خصَّ المرسل بالتابعي الكبير، وعلى هذا التعريف أن ما رواه التابعي الصغير لا يعد مرسلًا بل هو منقطع، وعللوا ذلك بأن التابعي الكبير إنما يروي غالبًا عن الصحابة؛ فالواسطة المحذوفة بينه وبين النبي ﷺ صحابي والجهل به لا يضر؛ لأن الصحابة كلهم عدول، وهذا بخلاف التابعي الصغير فإن

(١) ظفر الأمانى شرح مختصر الجرجاني للكنوي (ص ١٩١، ١٩٢) ومعرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٢٥)، وجامع التحصيل (ص ٢٠، ٢١)، وشرح النخبة (ص ٤١)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٤٧).

(٢) مقاصد الحديث (ص ١٥٦، ١٥٧)، وتدريب الراوي (١/١٩٦)، والوسيط (ص ٢٨٠).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (١/١٩ - ٢١)، وظفر الأمانى (ص ١٩١) لكن قال السخاوي في الفتح (١/١٣٠): لم أر التقييد بالكبير صريحاً عن أحد، نعم قيّد الشافعي المرسل الذي يقبل إذا اعتضد بأن يكون من رواه التابعي الكبير.

أغلب مروياته إنما تكون عن التابعين، فالواسطة المحذوفة بينه وبين النبي ﷺ شخصان تابعي وصحابي؛ والتابعي هنا مجهول، والجهل به يضر؛ لأن التابعين ولو كانوا كبارًا ليسوا كلهم عدولًا؛ فصار في هذا السند مجهول، والمجهول يجعل السند منقطعًا.

قال الحاكم: إن السند إذا قيل فيه: عن (رجل أو عن شيخ) لا يسمى عند المحدثين مرسلًا وإنما يسمى عندهم منقطعًا؛ لأن كلاً من لفظي الرجل والشيخ لا يفيد معرفة بصاحبه فيصير مجهولاً<sup>(١)</sup>.

الثالث: أن المرسل هو: الحديث الذي سقط منه الصحابي وأضافه التابعي إلى النبي ﷺ صغيرًا كان التابعي أو كبيرًا.

ومعناه أن هذا الساقط ثبتت معرفة صحبته؛ واعترض عليه بأن هذا الحكم - وهو كون الساقط صحابيًا - ليس مقطوعًا به؛ فقد يروي التابعي عن تابعي وهو جائز عقلاً وقد وقع فعلاً عند المحدثين، ولو تعين كون هذا الساقط صحابيًا لما كان لهذا الخلاف معنى. خاصة فيما يتصل بحكم العمل بالحديث المرسل، فإن هذا النوع صحيح لا يختلف أحد في قبوله والعمل به؛ وذلك لما تقرر أكثر من مرة ثبوت عدالة جميع الصحابة<sup>(٢)</sup>.

تعريفه في اصطلاح الفقهاء والأصوليين:

وقد اختلف هؤلاء أيضًا في تعريف المرسل على رأيين:

الأول: المرسل هو الذي سقط من سنده راوٍ أو أكثر في أي موضع منه؛ سواء أكان السقوط من أول السند أم من وسطه أم من آخره<sup>(٣)</sup>.

وعليه فإن المرسل شامل لكل من المنقطع والمعضل والمعلق.

الثاني: المرسل هو الذي في سنده راوٍ روى عن من لم يأخذ الحديث منه مباشرة، سواء أكان هذا الراوي من التابعين الكبار أم من التابعين الصغار أم من غيرهم من أتباع التابعين<sup>(٤)</sup>.

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٢٨).

(٢) هذا رأي البيهقي في منظومته؛ حيث قال: ومرسل منه الصحابي سقط. انظر شرح الزرقاني على البيهقي (ص ٥٣، ٥٤)، وقد استدرك بعضهم على البيهقي فقال: ومرسل من فوق تابع سقط. انظر التعليقات الأثرية على المنظومة البيهقية (ص ٢٣).

(٣) جامع التحصيل (ص ١٦، ٢٤، ٢٥)، والرسالة للشافعي (ص ٤٦١ - ٤٦٥)، والكفاية للخطيب (ص ٣٨٤)، وتدريب الراوي (١/ ١٩٥، ١٩٦).

(٤) التبصرة والتذكرة (١/ ١٤٦، ١٤٧) وبهامشه أيضًا فتح الباقي شرح ألفية العراقي وهذه الصورة أقرب إلى التدليس أو الإرسال الخفي كما سنعرف ذلك في بابه.



ويتضح من تعريفات الفقهاء والأصوليين أنه إذا قيل أن مرسل التابعي حجة فإن ذلك يتعلق بعلم الفقه والأصول لا عند المحدثين.  
حكم العمل بالمرسل:

لا خلاف بين العلماء في أن المرسل بمعناه المراد عند الأصوليين والفقهاء مردود وغير مقبول ولا تقوم به الحجة؛ لأنه لا يخرج عن كونه معضلاً أو منقطعاً أو معلقاً وكلها أنواع للحديث الضعيف لعدم اتصال السند فيها، اللهم إلا إذا ثبت وجود هذا المرسل بهذا النوع متصلًا ومسنَدًا من طرق أخرى أو طريق آخر؛ فإنه في هذه الحالة يكون مقبولاً على الراجح؛ ولذلك احتج الإمام الشافعي بمرسلات سعيد بن المسيب ونص على أنها حسان؛ لأنه تتبعها فوجدتها كلها جاءت من وجوه أخرى مسندة متصلة<sup>(١)</sup>.

أما المرسل باعتبار اصطلاح المحدثين فاختلف العلماء في حكم العمل به وقبوله على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن الحديث المرسل ضعيف مردود غير مقبول، ولا تقوم به الحجة ولا يلزم العمل به - وهذا هو الأشهر عند المحدثين وعليه أكثر الفقهاء والأصوليين - فقد روى عن مسلم قوله: والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة. وقال النووي: ودليلنا في رد العمل به أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله فرواية المرسل أولى؛ لأن المروي عنه محذوف مجهول العين والحال. اهـ<sup>(٢)</sup>.

وذلك لاحتمال أن المحذوف تابعي واحتمال أنه ضعيف أو أنه ثقة روى عن تابعي ضعيف.

المذهب الثاني: أن الحديث المرسل صحيح مقبول تقوم به الحجة ويلزم العمل به إذا كان مرسله يتحرز فلا يرسل إلا عن ثقة؛ وهو مذهب الإمام مالك وأبي حنيفة وأحمد في رواية عنه وابن القيم وابن كثير وغيرهم، وزاد أبو حنيفة: بشرط أن يكون مرسله من أهل القرون الثلاثة الأولى<sup>(٣)</sup>.

(١) مقاصد الحديث (ص ١٦٢).

(٢) تدريب الراوي (١/١٩٨)، ومقدمة صحيح مسلم بشرح النووي (١/١١٢)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٣٦).

(٣) فتح المغيث (١/١٣٢)، وجامع التحصيل (ص ٢٧)، وتدريب الراوي (١/١٩٨)، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص ١٣٩).

واستدل أصحاب هذا المذهب بما نقل عن بعضهم من قوله: من أسند فقد أحالك ومن أرسل فقد تكفل لك<sup>(١)</sup>.

ومعنى ذلك أن من أرسل الحديث لا يرسله إلا بعد أن يتحقق من صحته واتصال سنده؛ فهو بإرساله قد تكفل لك بأنه حديث صحيح بخلاف من أسند لك الحديث فإنه بذكر سنده لك قد أحال عليك النظر فيه وطلب منك التفتيش عن رواته والبحث عن معرفة درجته من الصحة أو غيرها.

أما إن كان مرسله ممن لا يتحرز فيرسل عن الثقة وغيره فإنه لا خلاف في رده. المذهب الثالث: أن المرسل مقبول بعدة شروط - وهو مذهب الشافعي - وهذه الشروط هي:

- ١ - أن يجيء من وجه آخر مسنداً؛ كأن يرسله الحسن البصري ويأتي من جهة سعيد ابن المسيب موصولاً مسنداً.
- ٢ - أن يجيء من وجه آخر مرسلأ أرسله من أخذ العلم عن غير رجال الأول؛ كأن يرويه مالك عن نافع عن النبي ﷺ ثم يرويه الليث عن ربيعة عن النبي ﷺ؛ فكل من ربيعة ونافع تابعي؛ هكذا نص عليه الشافعي في كتاب الرسالة مقيداً له بمرسل كبار التابعين.
- ٣ - أن يكون المرسل - بكسر السين - إذا سمى لا يسمى إلا ثقة، وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه.
- ٤ - أن يعتضد بقول صحابي.
- ٥ - أن يعتضد بفتوى أكثر العلماء بمقتضاه.

ويتبين بذلك صحة المرسل وما عضده وأنهما صحيحان لو عارضهما صحيح من طريق واحد رجحناهما عليه بتعدد الطرق إذا تعذر الجمع بينهما بحال، ثم إن الشافعي مع قوله بحجية الحديث المرسل في هذه المواضع يرى أنه مع ذلك لا ينتهض إلى رتبة الحديث المتصل، بل يقدم الحديث المتصل على الحديث المرسل عند التعارض أو في مقام الترجيح بينهما.

وهذا المذهب يشترط هذه الشروط الخمسة؛ فإن فقد شرطاً أو أكثر من هذه الشروط لم يقبل المرسل بل يرد<sup>(٢)</sup>.

(١) تدريب الراوي (١/١٩٨).

(٢) الرسالة للإمام الشافعي (ص ٤٦١ - ٤٦٤)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (١/٣٠١، ٣٠٢)، وجامع =

## مرسل الصحابي:

تعريفه: هو الحديث الذي يرويه الصحابي عن النبي ﷺ ولم يأخذه عنه مباشرة، كأن لم يكن حاضرًا وقت قول النبي ﷺ لهذا الحديث أو فعله إما لصغر سنه يومئذ وإما لأنه لم يكن قد أسلم بعد<sup>(١)</sup>.

ومثاله: حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: « أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح.. » الحديث<sup>(٢)</sup>.

## حكم العمل بمرسل الصحابي:

مرسل الصحابي حجة يلزم العمل به على المذهب الصحيح؛ لأنه عندهم ليس من قبيل المرسل ولا يعدونه من أنواعه، وإنما هو من قبيل المسند المتصل المرفوع إلى النبي ﷺ.

قال ابن الصلاح: وأما مراسيل الصحابة كابن عباس وأمثاله ففي حكم الموصول؛ لأنهم إنما يروون عن الصحابة وكلهم عدول فجهالتهم لا تضر<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إنه كمرسل غيره إلا أن يبين أنه لا يرسل إلا عن صحابي فيحكم له بالصحة والأول هو الصحيح وعليه جمهور المحدثين، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى؛ لأن أكثر روايتهم عن الصحابي وكلهم عدول فلا تقدر فيهم الجهالة بأعيانهم؛ لأن روايتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليست أحاديث مرفوعة بل حكايات أو موقوفات<sup>(٤)</sup>.

## ما وقع من المرسل في صحيح مسلم:

وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المرسلة نحوًا من عشرة أحاديث فانتقدت عليه وعذر الإمام مسلم في ذلك أنه يورده محتجًا بالمسند منه لا بالمرسل، وقد عرفنا في حكم الاحتجاج بالمرسل أن الإمام مسلمًا لا يحتج بالمرسل لكن المرسل الذي ورد في صحيح مسلم قد تبين اتصاله من وجه آخر فاحتججه بذلك المتصل<sup>(٥)</sup>.

= التحصيل من (ص ٣٧ - ٤٧).

(١) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر (ص ٣٥٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ رقم (٣).

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح (ص ٧٥)، وانظر التبصرة والتذكرة (١٥٦/١).

(٤) فتح المغيث للسخاوي (١/١٤٦)، والتبصرة والتذكرة (١/١٥٧)، وتدريب الراوي (١/٢٠٧).

(٥) تدريب الراوي (١/٢٠٦).

ومن هذه الأحاديث ما رواه مسلم في كتاب البيوع: باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا قال: حدثني محمد بن رافع قال: حدثنا حجين بن المثنى قال: حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع المزبنة والمحاقلة.

والمزبنة: أن يباع تمر النخل بالتمر. والمحاقلة: أن يباع الزرع بالقمح؛ فهذا الحديث مرسل؛ لأن سعيد بن المسيب تابعي وليس صحابياً حيث لم يلق النبي ﷺ. لكنه جاء موصولاً من طريق آخر وهو من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة. وقد أخرجه هو والبخاري من حديث عطاء عن جابر. والحكمة في إيراد ما أورده مرسلًا بعد إيراده متصلًا إفادة الاختلاف الواقع فيه<sup>(١)</sup>.

#### أشهر من تروى عنهم المراسيل:

أكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المسيب، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح، ومن أهل البصرة عن الحسن البصري ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال، ومن أهل الشام عن مكحول.

قال ابن معين: وأصحها مراسيل ابن المسيب؛ لأنه من أولاد الصحابة وأدرك العشرة وفقه الحجاز ومفتيهم وأول الفقهاء السبعة<sup>(٢)</sup> الذين يعتمد مالك بإجماعهم كإجماع كافة الناس.

وقد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة وهذا لشرائط لم توجد في مراسيل غيره.

(١) هكذا أجاب الرشيد العطار عن المرسلات في صحيح مسلم ونقلها السيوطي في التدريب (٢٠٦/١).

(٢) هم: ١ - سعيد بن المسيب. ٢ - القاسم بن محمد بن أبي بكر.

٣ - عروة بن الزبير. ٤ - خارجة بن زيد.

٥ - سليمان بن يسار. ٦ - عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

٧ - واختلف في السابع فقيل: سالم بن عبد الله بن عمر، وقيل: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، وقيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، وقد نظمه بعضهم في شعر فقال:

الأإن من لا يقتدي بأئمة  
فخذهم عبيد الله عروة قاسم  
فقسمته ضيزى من الحق خارجه  
سعيد أبو بكر سليمان خارجه

وتلك لمحة تاريخية عن بعض هؤلاء المرسلين وآراء المحدثين في حكم  
مرسلاتهم:

### ١ - سعيد بن المسيب:

هو سعيد بن المسيب بن حزن - بفتح الحاء وسكون الزاي - القرشي المنخومي؛  
أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ومن كبار سادات التابعين فقهاً وديناً وعبادةً وفضلاً، قال  
ابن حبان: كان أفاقه أهل الحجاز وأعبر الناس للرؤيا، ما نوذي للصلاة من أربعين سنة  
إلا وسعيد بالمسجد ملازمًا الصف الأول مع الجماعة. روي أنه صلى الغداة بوضوء  
العمّة أربعين سنة، قال أحمد بن حنبل: أفضل التابعين سعيد بن المسيب.

ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وقيل: لسنتين مضتا من خلافته، حدث عن نفسه أنه  
كان يرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد، وكان أروع أهل طبقتهم وأزهّد الناس  
في الدنيا، بعيداً عن الكلام فيما لا يعني، زوّج ابنته لكثير بن أبي وداعة على درهمين  
ولم يرض بزواجها للوليد حين خطبها له أبوه عبد الملك، وكانت ابنته من أعلم النساء  
بالكتاب والسنة، وكان له مال يتجر فيه ويقول: اللهم إنك تعلم أنني لم أمسكه بخلاً  
ولا حرصاً عليه ولا محبةً للدنيا وشهواتها، وإنما أريد أن أصون به وجهي عن بني مروان  
حتى ألقى الله فيحكم فيّ وفيهم وأصل منه رحمي وأؤدي منه الحقوق التي فيه وأعود  
منه على الأرملة والفقير والمسكين واليتيم والجار.

ولما جاءت بيعة الوليد إلى المدينة في أيام عبد الملك ضربه نائبه على المدينة هشام  
ابن إسماعيل وأطافه وعرضه على السيف فمضى ولم يبايع.

حج أربعين سنة وكان يسرد الصوم، وكان ينطق بالحكمة حسن الوعظ؛ فمن أقواله:

الدنيا نذلة وهي إلى كل نذيل أميل، وأنذل منها من أخذها من غير وجهها.

وقوله: من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله.

شهد له العلماء بالورع والعلم والأمانة، قال علي بن المديني: لا أعلم في التابعين  
أوسع علماً منه. وإذا قال سعيد (مضت السنة) فحسبك به، وهو عندي أجل التابعين.

وقال الزهري: جالسته سبع حجج وأنا لا أظن عند أحد علماً غيره، وقال أيضاً: كان  
سعيد أعلم الناس بقضاء عمر وعثمان.

وقال قتادة: ما رأيت أحداً قط أعلم بالحلال والحرام منه.

وقال فيه أحمد بن حنبل: ومن مثل سعيد ثقة من أهل الخير. وقال أيضًا: مراسلات سعيد صحاح لا نرى أصح من مراسلاته.

وقال الشافعي: إرسال ابن المسيب عندنا حسن وقال أبو حاتم: ليس في التابعين أنبل منه وهو أثبتهم عند أبي هريرة.

وما ذكر عن الشافعي من قبوله مرسل ابن المسيب محمول عند أصحابه على أنه يرجح بمرسله ولا يحتج به أو على أنه وجدت مراسلاته مسنده.

روى - رحمه الله - عن أبي بكر مرسلًا وسمع من عمر ومن عثمان ومن زيد بن أبي ثابت ومن عائشة ومن أبي هريرة - وكان زوج ابنته - وغيرهم.

وروى عنه سالم بن عبد الله والزهري وقتاده وشريك وأبو الزناد ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم.

توفي سنة أربع وتسعين من الهجرة الشريفة وعمره تسع وسبعون سنة، فرضي الله عنه وأرضاه<sup>(١)</sup>.

## ٢ - عطاء بن أبي رباح:

هو عطاء بن أبي رباح مولى لقريش؛ ولد سنة سبع وعشرين من الهجرة، وهو سيد التابعين علمًا وفضلًا وعملاً وإتقانًا في زمانه بمكة، وكان حجة إمامًا كبير الشأن.

روى عن عائشة وأبي هريرة وعنه أبو حنيفة.

قال فيه أبو حنيفة: ما رأيت مثله. وقال ابن جريج عن عطاء: إن الرجل ليحدثني الحديث فأنصت له كأنني ما سمعته وقد سمعته قبل أن يولد، قال يحيى القطان: مراسلات مجاهد أحب إلينا من مراسلات عطاء بكثير، كان عطاء يأخذ من كل ضرب.

وقال أحمد: ليس في المرسل أضعف من مرسل الحسن وعطاء؛ كانا يأخذان عن كل أحد. وقال ابن المديني: كان عطاء بآخره قد تركه ابن جريج وقيس بن سعد.

توفي سنة مائة وأربعة عشر من الهجرة، وقيل: غير ذلك وعاش تسعين سنة أو يزيد - رضي الله عنه - وأرضاه<sup>(٢)</sup>.

(١) تهذيب التهذيب (٨/٤)، وخلاصة تذهيب الكمال (ص ١٢١)، وتذكرة الحفاظ (١/٥٤)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ١٧)، وشذرات الذهب (١/١٠٢)، والطبقات لابن سعد (٥/٨٨)، والعبر (١/١١٠)، والنجوم الزاهرة (١/٢٢٨).

(٢) تذكرة الحفاظ (١/٩٨)، وتهذيب التهذيب (٧/١٩٩)، وشذرات الذهب (١/١٤٧)، وطبقات ابن سعد =

### ٣ - الحسن البصري:

هو الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد، مولى الأنصار؛ لأن أباه يسارًا كان مولى لزيد بن ثابت، وقيل: كان مولى لجابر بن عبد الله، وأمه خيرة مولاة أم سلمة، ولد لستين بقيتا من خلافة عثمان بوادي القرى (بين المدينة والشام) ونشأ فصيحا، وعالما عاملا، شجاعا، يقارن في شجاعته بمثل قَطْرِيٍّ - بفتح القاف والطاء وكسر الراء وتشديد الياء - ابن الفجاءة. لازم الجهاد وكتب لوالي خراسان في الدولة الأموية وهو الربيع بن زياد. وكان غاية في الزهد، ناطقا بالحكم، حتى قيل: إن ما ظهر عليه من الحكمة كان بركة إرضاعه ثدي أم سلمة أم المؤمنين، وذلك أن أم سلمة كانت ربما أرسلت أمه خيرة في بعض حاجاتها، فتشاغله أم سلمة بثديها، فيدuran عليه اللبن فيرتضع، وكان أزهد الناس في الدنيا، واستولى عليه الخوف من الله، فعاش حزينا ومن قوله: إن المؤمن ليصبح حزينا، ويمسي حزينا ولا يسعه غير ذلك؛ لأنه بين مخافتين بين ذنب قد مضى لا يدري ما الله فاعل فيه، وبين أجل قد بقي لا يدري ما يصيب فيه من المهالك، وكتب إلى عمر ابن عبد العزيز يوصيه؛ فمما كتبه:

(يا ابن آدم: إنما أنت أيام، كلما ذهب يوم ذهب بعضك).

وقال الأعمش: (ما زال الحسن يعي الحكمة حتى نطق بها، وكان إذا ذكر عند أبي جعفر الباقر يقول: هذا الذي يشبه كلامه كلام الأنبياء).

وقال موسى بن عبيد: (ما رأيت رجلا أصدق فيما يقول، ولا أطول حزنا منه)، وكان - رحمه الله - في مقدمة المهلب بن أبي صفرة في الحروب، شهد له العلماء بالفقه والإسناد.

قال أنس: (إني لأغبط أهل البصرة بهذين الشيخين؛ الحسن وابن سيرين).

وقال قتادة: (ما جالست رجلا فقيها إلا رأيت فضل الحسن عليه).

وقال مطر الوراق: (كان جابر بن زيد رجل أهل البصرة، فلما ظهر الحسن جاء رجل كأنما كان في الآخرة، فهو يخبر عما رأى وعان) وكان يرسل كثيرا.

وهو لم يحدث عن البدرين بالمشافهة، كما قال قتادة ولا يصح له سماع من جندب، ولا من معقل بن يسار، ولا من عمران بن حصين ولا من أبي هريرة، كما ذكره

ابن أبي حاتم؛ ولذا قال فيه ابن سعد: (كان الحسن جامعاً عالماً، رفيع القدر، ثقة، مأموناً عابداً ناسكاً، كثير العلم فصيحاً، جميلاً، وسيماً، وكان ما أسند من حديثه، وروى عن من سمع منه فهو حجة، وما أرسل فليس بحجة).

(وقال الذهبي: قلت وهو مدلس فلا يحتج بقوله عن من لم يدركه، وقد يدللس عن من لقيه، ويسقط من بينه وبينه والله أعلم، ولكنه حافظ علامة من بحور العلم، فقيه النفس، كبير الشأن، عديم النظير، مليح التذكير، بليغ الموعظة، رأس في أنواع الخير).  
وقال الدارقطني: (مراسيله فيها ضعف).

وقال العجلي فيه: (تابعي ثقة، رجل صالح، صاحب سنة).

وذكر ابن حبان في الثقات أنه رأى مائة وعشرين من الصحابة، وحج ستين، وولي قضاء البصرة أيام عمر بن عبد العزيز ثم استعفى وتوفي سنة (١١٠ هـ) عشر ومائة.  
روى عن أبي بن كعب، وسعد بن عباد، وعمر بن الخطاب ولم يدركهم، وروى عن: عمار بن ياسر، وأبي هريرة، ومعقل بن سنان ولم يسمع منهم، ورأى: علياً، وطلحة وعائشة وغيرهم.

وروى عنه: حميد الطويل، وأيوب السختياني، وقتادة، وسماك بن حرب، وجريز بن حازم، وغيرهم<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - إبراهيم النخعي:

هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي؛ أحد أعلام التابعين.

ولد سنة سبع وأربعين من الهجرة.

كان حافظاً كثير الحديث. فقيهاً قليل التكلف يتوقى الشهرة، دخل على السيدة عائشة أم المؤمنين صغيراً قبل أن يحتلم عندما كان يحج مع عمه وخاله علقمة والأسود لكنه لم يثبت له سماع من عائشة.

سمع من علقمة وخاليه الأسود وعبد الرحمن ابني يزيد، وروى عن مسروق

(١) تهذيب التهذيب (٢/٢٦٣)، وخلاصة تذهيب الكمال (ص ٦٦)، وتذكرة الحفاظ (١/٧١)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢٨)، وشذرات الذهب (١/١٣٦)، والطبقات لابن سعد (٧/١٢٨)، والعبر (ص ١٣٦)، والميزان (١/٥٢٧)، والنجوم الزاهرة (١/٢٦٧)، ووفيات الأعيان (١/١٢٨).



وابن معمر وهمام بن الحارث وشريح القاضي وغيرهم.  
 روى عنه جماعة من التابعين منهم الأعمش ومنصور بن المعتمر وعبد الله بن عوف  
 وحماد بن أبي سليمان وغيرهم.  
 أدرك جماعة من الصحابة ولكنه لم يحدث عن أحد منهم، وكان على جانب عظيم  
 من العلم، وشهد له بذلك كبار علماء عصره.

قال الشعبي حين توفي إبراهيم: ما ترك أحدًا أعلم منه أو أفقه، قيل: ولا الحسن  
 وابن سيرين؛ قال: ولا الحسن وابن سيرين ولا من أهل البصرة ولا الكوفة ولا الحجاز  
 ولا الشام وكان بارعًا في الحديث حتى قال الأعمش فيه: كان النخعي صيرفي الحديث،  
 وقال أبو زرعة النخعي: من أعلام الإسلام.

وكان شديد الاقتداء بالصحابة؛ من قوله: لو أن أصحاب محمد ﷺ لم يمسحوا  
 إلا على ظفر ما غسلته التماس الفضل وحسبنا من ازدراء على قوم أن نسأل عن فقههم  
 ونخالفهم.

توفي في الكوفة مختفيًا من الحجاج سنة ست وتسعين. وسنه تسع وأربعون سنة  
 رضي الله عنه وأرضاه<sup>(١)</sup>.

#### ٥ - مكحول الشامي:

هو مكحول الدمشقي مفتي أهل دمشق وعالمه أبو عبد الله الفقيه وثقه غير واحد،  
 وقال ابن سعد: ضعّفه جماعة، وقال الذهبي: صاحب تدليس قدرمي بالقدر، فالله أعلم  
 يروي بالإرسال عن أبيّ وعبادة بن الصامت وعائشة وأبي هريرة.  
 روى عن وائلة وأبي أمامة وآخرين.

وعنه ثور بن يزيد والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وخلق.

قال ابن إسحاق سمعت مكحولًا يقول: طفت الأرض في طلب العلم.

وقال الربيع: العلماء أربعة؛ سعيد بن المسيب بالمدينة والشعبي بالكوفة والحسن  
 بالبصرة ومكحول بالشام.

(١) تهذيب التهذيب (١/١٧٧)، والخلاصة (ص ٢٠)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٦/١٨٨)، وتذكرة الحفاظ  
 (١/٧٣)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢٩)، وشذرات الذهب (١/١١١)، وميزان الاعتدال (١/٧٤)،  
 ووفيات الأعيان (٣/١)، والعبر (١/١١٣).

وقال سعيد بن عبد العزيز: قال مكحول: ما استودعت صدري شيئاً إلا وجدته حين أريد.

وقال سعيد: أعطي مكحول مرة عشرة آلاف دينار فكان يعطي الرجل خمسين ديناراً ثمن الغرس، وقال يحيى بن معين: كان قدرياً ثم رجع، وقال الأوزاعي: لم يبلغنا أن أحداً من التابعين تكلم في القدر إلا الحسن ومكحول فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل. توفي سنة مائة وثلاث عشرة فرضي الله عنه وأرضاه<sup>(١)</sup>.

### أشهر المؤلفات في المراسيل:

من المؤلفات في المراسيل:

- ١ - المراسيل لأبي داود، توفي (٢٧٥هـ).
- ٢ - المراسيل لابن أبي حاتم، توفي (٣٢٧هـ).
- ٣ - جامع التحصيل لأحكام المراسيل للحافظ العلاءي، توفي (٧٦١هـ).
- ٤ - تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، توفي (٨٢٦هـ).

### مراتب المراسيل:

للمرسل مراتب؛ أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه ثم صحابي له رؤيا فقط لم يثبت سماعه ثم المخضرم ثم المتقن كسعيد بن المسيب ويليها من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي ومجاهد ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن البصري. وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة وحميد الطويل فإن غالب رواية هؤلاء عن كبار التابعين.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) تهذيب التهذيب (١/٢٨٩)، والخلاصة (ص ٣٣١)، وتذكرة الحفاظ (١/١٠٧)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٤٢)، وطبقات ابن سعد (٧/١٦٢)، وشذرات الذهب (١/١٤٦)، والنجوم الزاهرة (١/٢٧٢)، والعبر (١/١٤٠)، ووفيات الأعيان (٢/١٢٢).



## ٥ - المرسل الخفي

وليس المراد هنا ما سبق من حد المرسل لكنه نوع خاص أردت بيانه للتشابه في الاسم وفي السبب أيضًا فكلاهما ينتج عن فقد الاتصال.

وعلى هذا فالمرسل نوعان:

ظاهر: وهو أن يروي الرجل عمن لم يعاصره، أي لم تثبت معاصرته أصلاً بحيث لا يشته إرساله باتصال على أهل الحديث.

وخفي: وله ثلاث صور:

- الأولى: وهي أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يلقه حديثاً لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه<sup>(١)</sup> مسقطاً في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه. وهذه الصورة متفق عليها عند أهل الحديث.

- والثانية: أن يروي عمن لقيه وسمع منه حديثاً لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع مسقطاً في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه.

- والثالثة: أن يروي الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه حديثاً بصيغة توهم السماع مسقطاً في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه.

وهذه الصور الثلاثة من التدليس - وسوف نعرفه في بابه - والقول المعتمد جمهور المحدثين في المرسل الخفي أنه يتحقق في الصورة المتفق عليها فقط دون الصورتين المختلف فيهما<sup>(٢)</sup>.

وسمي مرسلًا خفيًا لعدم ظهور الانقطاع فيه.

ويمكن تقريب الصور الثلاثة بما يأتي:

١ - معاصرة + عدم لقاء وبالتالي عدم سماع.

وهذه متفق على أنها في المرسل الخفي.

(١) كمن، وأن، وقال، وحكى وما أشبهها.

(٢) مقاصد الحديث (ص ١٩٩)، نزهة النظر (ص ٤٣).

٢ - معاصرة + لقاء + سماع.

٣ - معاصرة + لقاء + عدم سماع.

وهاتان صورتان مختلف فيهما فليل: من الإرسال الخفي وقيل: من التدليس وهو الراجح؛ لأن بهما لقاء.

مثال المرسل الخفي: ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز مرفوعاً: «رحم الله حارس الحرس»<sup>(١)</sup>، فإن عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبه كما قال المزي في الأطراف<sup>(٢)</sup>.

بِمَ يَعْرِفُ الْإِرْسَالُ الْخَفِيَّ؟

يعرف بواحد من الأمور التالية:

١ - إخبار الراوي عن نفسه بأن لم يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه شيئاً.

٢ - نص بعض الأئمة على أن هذا الراوي لم يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه مطلقاً.

٣ - مجيء الحديث من وجه آخر فيه زيادة شخص بين هذا الراوي وبين من روى عنه، وهذا الثالث مختلف فيه؛ لأنه قد يكون من نوع المزيد في متصل الأسانيد<sup>(٣)</sup>.  
حكمه:

هو ضعيف؛ لأنه من نوع المنقطع، فإذا ظهر انقطاعه فحكمه حكم المنقطع.

أشهر المصنفات فيه:

ألف الخطيب كتاباً في هذا النوع أسماه «التفصيل لمبهم المراسيل».

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) حارس الحرس - بفتحين - جمع الحارس كالخدم جمع الخادم، والمراد العسكر فإنهم يجرسون المسلمين، فحارس العسكر صار حارساً للحرس. والحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب الجهاد، باب: فضل الحرس والتكبير في سبيل الله.

قال في الزوائد: إسناده ضعيف فيه صالح بن محمد بن زائدة أبو واقد الليث ضعيف.

(٢) انظر تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٧/٣١٤).

(٣) تيسير مصطلح الحديث (ص ٨٤، ٨٥).



## ٦ - المدلس

## تعريف التدليس لغة:

مصدر دلس - بتشديد اللام المفتوحة -، وقد يأتي مصدره على دلس - بتسكين اللام - من باب ضرب. قال الأزهري: سمعت أعرابياً يقول ليس لي في الأمر ولس ولا دلس بتسكين اللام فيهما - أي ليس لي فيه خيانة ولا خديعة والتشديد هو الأشهر في الاستعمال.

ويأتي في اللغة بمعنى كتمان عيب في السلعة عن المشتري وإخفائه وأحياناً يأتي بمعنى الظلمة فهو مأخوذ ومشتق من الدلس، وهو الظلمة أو اختلاط ظلام الليل بضوء النهار أو النور بالظلام<sup>(١)</sup>.

## واصطلاحاً:

إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ من هذا التعريف سبب تسميته بذلك. فهو خداع وخيانة؛ لأن المدلس يخون السامع ويوهمه بأنه قد سمع من شيخه مع أنه لم يسمع منه.

وهو بهذا يكتُم عيباً في الإسناد كأن يكون شيخه - مثلاً - ضعيفاً - فيستره ويحسنه ولما كان هذا فعل المدلس فكأنه لتغطيته على السامع أو الواقف على الحديث أظلم أمره، فصار الحديث مدلساً، ومن قام بهذا الفعل صار مدلساً - بفتح اللام في الأولى وكسرها في الثانية.

## تعريف التدليس في اصطلاح المحدثين:

لا نستطيع أن نعطي للتدليس تعريفاً محدداً عند اصطلاح المحدثين إلا بعد معرفة أقسامه؛ فقد قسّمه العلماء وجعلوا لكل قسم تعريفاً يخصه ويميزه، وهو ينقسم بالنظر إلى الحديث - متناً وإسناداً - إلى قسمين:

## ١ - تدليس في المتن.

(١) توضيح الأفكار (ص ٣٤٦، ٣٤٧)، ونزهة النظر (ص ٤٢)، والمختار، وترتيب القاموس مادة (دلس).

(٢) تيسير مصطلح الحديث (ص ٧٨).

٢ - تدليس في الإسناد.

- أولاً: تدليس المتن:

وهو أن يدخل الراوي للحديث شيئاً من كلامه في الحديث في أوله أو وسطه أو آخره في وجه يوهم أنه من جملة الحديث الذي رواه ويسمى تدليس المتون - وقد غلب عليه تسميته بالمدرج وهو إلى المدرج أقرب من هنا - وفاعل هذا عمداً مجروح العدالة مرتكب المحرم وذلك لما فيه من الغش<sup>(١)</sup>.

أما لو اتفق ذلك من غير قصد من صحابي أو غيره فلا يكون ذلك محرماً، ومن ذلك كثير أفردته الخطيب البغدادي بالتصنيف<sup>(٢)</sup>.

مثاله: حديث ابن مسعود رضي الله عنه في التشهد قال في آخره: « وإذا فعلت هذا فإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد »<sup>(٣)</sup>، وهو من كلامه لا من الحديث المرفوع لما قاله البيهقي والخطيب والنووي وغيرهم.

قلت: ولم يذكر هذا النوع من التدليس كثير من العلماء ولم يعتبروه من التدليس، بل جعلوه من الإدراج وذكروه في بابه.

- ثانياً: التدليس في الإسناد:

وهو إما أن يتصل بالإسناد أو برجال الإسناد؛ ولذا قسّم جل العلماء التدليس إلى قسمين رئيسين وهما:

الأول: تدليس الإسناد.

الثاني: تدليس الشيوخ، أي رجال الإسناد.

(١) فتح المغيب للسخاوي (١/١٨٤).

(٢) وكتابه في ذلك يسمى « الفصل للوصل المدرج في النقل ».

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب التشهد عن ابن مسعود، وأخرجه الدارقطني في كتاب الصلاة باب صفة التشهد ووجوبه واختلاف الروايات فيه عن ابن مسعود. قال الدارقطني رواه زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر فزاد في آخره كلاماً وهو قوله: إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد قضيت صلاتك، فإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد، فأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث ووصله بكلام النبي صلى الله عليه وسلم وفصله شياً عن زهير وجعله من كلام عبد الله بن مسعود، وقوله أشبه بالصواب من قول من أدرجه في حديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك وجعل آخره من قول ابن مسعود، ولاتفاق حسين الجعفي وابن عجلان ومحمد بن أبان في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكره في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن عبد الله بن مسعود على ذلك والله أعلم. انظر سنن الدارقطني (١/٣٦٣).

وقد زاد بعض العلماء أفساماً أخرى كتدليس التسوية أو القطع أو العطف والحقيقة أنها ترجع إلى أحد القسمين الإسناد أو الشيوخ؛ وإليك الحديث عن كل قسم.

### ١ - تدليس الإسناد

تعريفه:

هو أن يروي الراوي عن عاصره ولقيه ولم يسمع منه أو لقيه وسمع منه حديثاً لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه، وله صورتان:

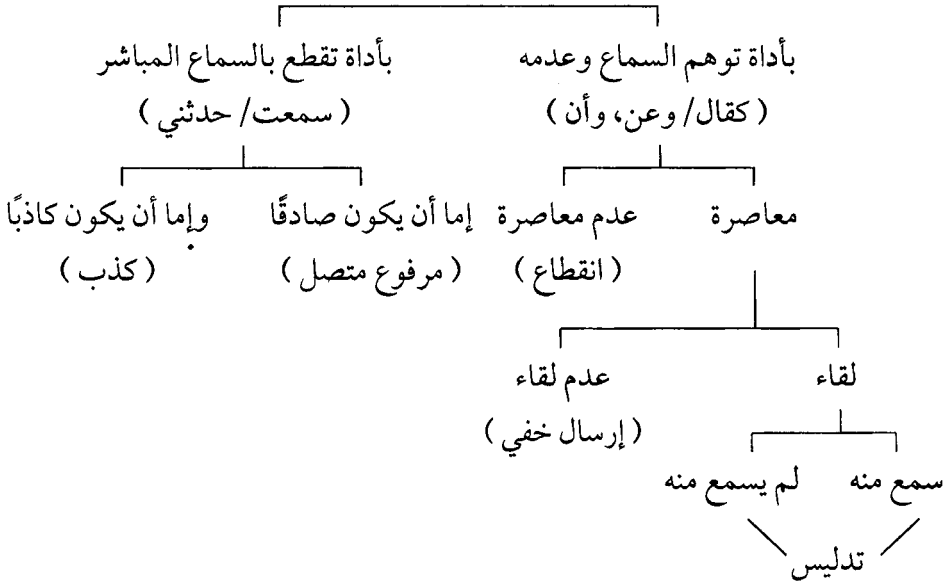
الأولى: أن يروي الراوي عن لقيه ولم يسمع منه حديثاً بصيغة توهم السماع منه مثل أن وعن وقال، مسقطاً في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه.

الثانية: أن يروي عن لقيه وسمع منه حديثاً لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه، مسقطاً في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه<sup>(١)</sup> ويشترط - كما عرفت من الصورتين - أن يستخدم أدوات الرواية التي تحتمل السماع المباشر وغير المباشر، أما لو صرح بأداة تقطع بالسماع المباشر؛ كأن يقول سمعت أو حدثني فإنه يكون كذاباً.

وهذا جدول يبين طرق تحمل الحديث وما ينتج عنه من أنواع.

وذلك إما أن يؤدي الحديث بأداة تحتمل السماع المباشر وغير المباشر، أو بأداة تقطع بالسماع المباشر:

(١) فتح المغيب (١/٨٣)، والتقييد والإيضاح (ص ١٧٠)، وتدريب الراوي (١/٢٢٤)، والتبصرة والتذكرة (١/١٨٠)، وفتح الباقي على هامش التبصرة، ونزهة النظر (ص ٤٣).



مثال تدليس الإسناد: ما أخرجه الحاكم بسنده إلى علي بن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة عن الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري فقال: لا ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري<sup>(١)</sup>.

ففي هذا المثال أسقط ابن عيينة اثنين بينه وبين الزهري.

سبب تسميته بتدليس الإسناد:

سمي هذا النوع بتدليس الإسناد؛ لأن الصيغة المستعملة في الحديث تحتل السماع المباشر فيكون التعبير بها غير مطابق لواقع الحال، ويكون الراوي بذلك كاذبًا وتحتل السماع غير المباشر فيكون التعبير بها مطابقًا لواقع الحال ويكون الراوي بذلك صادقًا. ولا شك أن هذا التردد راجع إلى الإسناد؛ حيث تردد بين الاتصال على الاحتمال الأول والانقطاع على الاحتمال الثاني. لذلك سمي بتدليس إسناد.

كيف يعرف عدم اللقاء؟

يعرف عدم اللقاء بواحد من الأمور التالية:-

١ - نص بعض الأئمة على ذلك؛ مثل حديث رواه ابن ماجه من رواية عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر مرفوعًا: « رحم الله حارس الحرس » فقد قال المزي في

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١٠٥)، والتبصرة (١/١٨١)، وتدريب الراوي (١/٢٢٤).



الأطراف: إن عمر لم يلق عقبة بن عامر<sup>(١)</sup>.

ومثل حديث العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال: « كان النبي ﷺ إذا قال بلال قد قامت الصلاة نهض وكبر ». وقال الإمام أحمد بن حنبل: العوام لم يدرك ابن أبي أوفى<sup>(٢)</sup>. يعني فيكون منقطعاً بينهما فيضعف الحديث لاحتمال أنه رواه عن رجل ضعيف عنه.

٢ - إخبار الراوي عن نفسه بذلك كما أقرّ بذلك ابن عيينة حين سئل هل سمعت من الزهري قال: لا... في المثال السابق.

٣ - ما يحكم بإرساله لمجيئه من وجه آخر بزيادة شخص بينهما وذلك مثل ما رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة مرفوعاً: ( إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين )<sup>(٣)</sup>، فقد حكم فيه بالانقطاع والإرسال في موضعين: ( أ ) بين عبد الرزاق والثوري؛ لأنه روى عن عبد الرزاق قال: حدثني النعمان ابن أبي شيبة الجندي عن الثوري عن أبي إسحاق.

( ب ) وحكم فيه بالإرسال بين الثوري وأبي إسحاق؛ لأنه روى الثوري عن شريك عن أبي إسحاق.

الفرق بين التدليس والإرسال الخفي:

أن كلاً من المدلس والمرسل إرسالاً خفياً يروي عن شيخ شيئاً لم يسمعه منه بلفظ يحتمل السماع وغيره، غير أن المدلس يختص بأن يروي عن عرف لقاءه إياه سمع منه أو لم يسمع. ويختص المرسل الخفي بأنه يروي عن عاصره ولم يعرف أنه لقيه.

الفرق بين التدليس والانقطاع:

يفرق بينهما بأن التدليس لا بد فيه أن يروي الراوي الحديث عن من لم يسمع منه بعبارة تحتمل السماع منه، ولا كذلك الانقطاع فإنه يحمل من القرائن ما يعرف المحذوف ويرشد إليه فليس فيه احتمال السماع منه.

(١) سبق تخريج الحديث والكلام عليه في مبحث المرسل الخفي.

(٢) رواه الطبراني في الكبير وعزاه السيوطي إلى سمويه في « فوائده » كلاهما عن ابن أبي أوفى، وقال الهيثمي: فيه حجاج بن فروخ وهو ضعيف جداً، وقال الذهبي: حجاج بن فروخ واه، والحديث لم يصح ( انظر مجمع الزوائد ٥/٢ )، وفيض القدير ( ١٥٣/٥ )، ومقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ( ص ٢٩٠ ).

(٣) سبق تخريج هذا الحديث والكلام عليه في مبحث المنقطع.

وكل تدليس يتضمن انقطاعاً بالمعنى اللغوي العام؛ لأن فيه انفصلاً بإسقاط الوساطة التي بين الراوي ومن روى الحديث عنه. وليس الانقطاع يتضمن تدليساً لخلوّه من إيهام السماع بين الراوي ومن روى عنه.

### بِمَ يَثْبِتُ التَّدْلِيسَ؟

يثبت التدليس ولو بمرة واحدة. قال الشافعي: ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه ولا النصيحة في الصدق، فتقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق<sup>(١)</sup>. اهـ.

قياساً على أن من عرف بالكذب في حديث واحد صار الكذب هو الظاهر من حاله وسقط العمل بجميع حديثه مع جواز صدقه في بعضه.

### حكم تدليس الإسناد:

اختلف العلماء في حكم هذا النوع من التدليس هل تقبل أحاديثه فتكون حجة أم تُردُّ أحاديثه ولا تكون حجة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى أصحابه أن هذه الأحاديث تقبل مطلقاً، سواء صرح المدلس في سندها بالسماع عن من روى عنه بأن أتى بصيغة صريحة فيه؛ مثل سمعت وحدثني وأخبرني أم لم يصرح في سندها بالسماع عن من روى عنه، بأن أتى بصيغة توهم السماع وليست نصّاً فيه؛ مثل: عن، وأن، قال، وأصحاب هذا الرأي هم الذين يحتجون بالمرسل ويقولون إن التدليس لا ينافي العدالة للمدلس؛ لأنه بمثابة الكذب وغاية أمره أنه بمعنى الإرسال، فليس التدليس بأسوأ حالاً منه، والحديث المرسل عندهم يحتج به<sup>(٢)</sup>.

المذهب الثاني: يرى أصحابه أن هذه الأحاديث لا تقبل مطلقاً - عكس المذهب السابق - سواء أصرح المدلس في سندها بالسماع عن من روى عنه أم لم يصرح، ويستدلون بأن المدلس إذا لم يصرح في سنده بالسماع وأتى بصيغة توهم السماع فقد تضمن تدليسه إيهام السماع عن من لم يسمع منه وإيهام علو السند، وقد يكون الساقط غير مرضي ولا ثقة، فيكون انقطاعاً، وكل ذلك يوجب ضعف الحديث ويجعله غير مقبول.

وإذا صرح في سنده بالسماع كان اتصافه بالتدليس يوجب جرحه؛ لأن من ثبت عليه

(١) الرسالة للشافعي (ص ٣٧٩).

(٢) هذا ما جرى عليه الخطيب في الكفاية (ص ٣٥٧، ٣٥٨) ومن تبعه، وانظر مبحث المرسل.

التدليس ولو مرة صار مجروحًا، وجرح الراوي يوجب ضعف الحديث ويجعله غير مقبول<sup>(١)</sup>.

المذهب الثالث: يرى أصحابه التفصيل في ذلك. فلا تقبل أحاديث المدلس على الإطلاق ولا ترد على الإطلاق فيقولون:

١ - من ثبت عليه التدليس في الإسناد ولو مرة واحدة قبلت أحاديثه التي صرح فيها بالسماع وتحمل على الاتصال. أما ما لم يصرح فيها بالسماع فلا تكون مقبولة وتحمل على الانقطاع؛ وذلك لجواز أن يكون الساقط غير ثقة عند المدلس أو عند غيره لذلك لم تقبل.

واستدلوا على قبول الأحاديث التي صرح في سندها بالسماع بما جاء في الصحيحين وغيرهما من الكتب التي التزمت الصحة في أحاديثها من أحاديث لجماعة عرفوا بالتدليس؛ قد صرحوا في سندها بالسماع؛ مثل الأعمش والسفيانيين وقتادة وعبد الرزاق والوليد بن مسلم وغيرهم، فلو لم تكن أحاديثهم التي صرحوا في سندها بالسماع مقبولة لما خرجها هؤلاء في كتبهم.

٢ - أن من عرف عند أهل الحديث بأنه يدلس عن غير الثقات لا تقبل أحاديثه التي لا يصرح في سندها بالسماع، ومن عرف من أهل الحديث أنه لا يدلس إلا عن الثقات قبلت أحاديثه مطلقًا، سواء صرّح في سندها بالسماع أم لم يصرّح كما في أحاديث ابن عيينة، فإن أهل الحديث قبلوا أحاديثه مطلقًا؛ لأنه عرف عندهم أنه لا يدلس إلا عن الثقات، فهو إذا سئل عن حذفه ذكر ابن جريح ومعمر وأمثالهما من الثقات؛ لذلك قال ابن حبان في أحاديث ابن عيينة: هذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته.

٣ - من كان لا يقع التدليس منه إلا نادرًا قبلت عنعنته ومن لا فلا. وقد سئل علي ابن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل فيه حدثنا؟ فقال: إن كان الغالب عليه التدليس فلا<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر الكفاية في الموضع السابق، ومقاصد الحديث (ص ١٩٠).

(٢) فتح المغيث للسخاوي (١/١٧٣)، والتبصرة والتذكرة (١/١٨٨)، وتدريب الراوي (١/٢٣٠)، والكفاية (ص ٣٦١)، وجامع التحصيل (ص ٣٥).

## أقوال العلماء في ذم التدليس:

هذا... وقد ذم العلماء التدليس واعتبروه ضرباً من الغش والخداع والتمويه وفيه غرر، وقالوا: هو داخل في قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - « من غشنا فليس منا »<sup>(١)</sup>؛ فالمدلس يوهم السامعين بأن حديثه متصل وفيه انقطاع.

وقال سليمان بن داود المنقري: التدليس والغش والغرور والخداع والكذب يحشر يوم تبلى السرائر في نفاذ واحد. وقال أبو الفتح الأزدي:

كره أهل العلم بالحديث مثل شعبة وغيره التدليس في الحديث، وهو قبيح ومهانة. وقال جرير بن حازم: أدنى ما يكون فيه أنه يرى الناس أنه سمع ما لم يسمع. وقال حماد بن زيد: التدليس كذب، ثم ذكر حديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - « المتشيع بما لم يعط كلابس ثوبي زور »<sup>(٢)</sup>، وقال: ولا أعلم المدلس وإلا متشيعاً بما لم يعط.

وذمه ابن المبارك فقال: لأن آخر من السماء أحب إليّ من أن أدلس حديثاً، وقال عبدان: ذكر عند عبد الله بن المبارك رجل ممن كان يدلس، فقال فيه قولاً شديداً وأنشد فيه:

دلس الناس أحاديثه      والله لا يقبل تدليسا

وكان شعبة بن الحجاج من أكثر أهل الحديث ذمّاً للتدليس؛ فقد روى الشافعي عنه قوله: التدليس أخو الكذب، وقال غندر عنه أيضاً: التدليس في الحديث أشد من الزنا، ولأن أسقط من السماء أحب إليّ من أن أدلس. اهـ. وقرنه بعضهم بقذف المحصنات.

وقال العراقي: كل هذا الذم إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير من

العمل به.

قال الخطيب البغدادي في الكفاية. في بيان ذم المدلس وتوحيته:

والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي ذم المدلس وتوحيته.

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - « من غشنا فليس منا » وأبو داود في كتاب البيوع، باب: في النهي عن الغش، والترمذي في كتاب البيوع، باب: ما جاء في المخابرة والمعاومة وابن ماجه في التجارات، باب: النهي عن الغش، والدارمي في كتاب البيوع، باب: في النهي عن الغش وأحمد في المسند (٢/٥٠، ٢٤٢، ٤١٧، ٤٦٦/٣، ٤٥/٤).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: المتشيع بما لم يتل وما ينهى من افتخار الضرة ومسلم في كتاب اللباس والزينة: باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره والتشيع بما لم يعط والترمذي في كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في المتشيع بما لم يعطه وأحمد في المسند (٦/١٦٧، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٣).

أحدها: إيهام السماع ممن لم يسمع منه ذلك مقارب الأخبار بالسماع ممن لم يسمع منه.

ثانيها: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال، وذلك خلاف موجب الورع والأمانة.  
ثالثها: أن المدلس إذا لم يبيِّن من بيَّنه وبيَّن من روى عنه لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضياً مقبولاً عند أهل النقل؛ فلذلك عدل عن ذكره، وفيه أيضاً أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه لتوهم علو الإسناد والأنفة من الرواية عمن حدث، وذلك خلاف موجب العدالة ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم<sup>(١)</sup>.

## ٢ - تدليس الشيوخ

### تعريفه:

هو أن يذكر الراوي شيخه الذي سمع منه أو من فوقه من الشيوخ بما لا يعرف عند أهل الحديث بأن يسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما ليس مشهوراً به؛ كي لا يسهل معرفته عند غيره<sup>(٢)</sup>.

وسمي بتدليس الشيوخ؛ لأنه كما ترى أن التدليس وقع من الراوي في شيخه وسماه أو وصفه بما ليس مشهوراً به كي لا يعرف.

ومثاله: ما روي عن أبي بكر بن مجاهد المقرئ أنه روى عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي داود السجستاني فقال: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، وهو لا يُعرف بذلك عند المحدثين وإنما هو مشهور بينهم بأنه عبد الله بن أبي داود.

وكذلك ما روي عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المغسر أنه روى عن محمد ابن الحسن بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند، فقال: حدثنا محمد بن سند وهو لا يعرف بذلك عند المحدثين، وإنما هو مشهور بينهم بأنه محمد بن الحسن<sup>(٣)</sup>.

### الدواعي والأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ:

تختلف الأسباب الدافعة لهذا النوع والحاملة عليه، وترتب على هذا الاختلاف

(١) الكفاية (ص ٣٥٥ - ٣٧١)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٧٧)، وتدريب الراوي (١/٢٢٨).

(٢) التبصرة والتذكرة (١/١٧٨)، والمقدمة مع شرحها التقييد والإيضاح (ص ٩٦).

(٣) الباعث الخفيث (ص ٥٥)، والتبصرة (١/١٨٧، ١٨٨).

الحكم على الحديث بالنظر إلى هذه الدواعي. وإليك بياناً لبعض هذه الأسباب ثم نتبعه ببيان حكم هذا النوع من التدليس.

١ - كون شيخه معروفاً بالضعف عند المحدثين، وهو لا يريد أن يظهر روايته عن الضعفاء فيعميه على الناس كي لا يفطن له كما قيل في محمد بن السائب الكلبي المشهور بالضعف إنه حماد.

٢ - كون شيخه غير ثقة عند المحدثين فيعميه عليهم كي لا يفطن له فيقبلون خبره.

٣ - كون شيخه ممن اختلف المحدثون في قبول روايته فيعميه عليهم كي لا يفطن له فتقبل روايته بلا خلاف.

٤ - كون شيخه صغير السن عنه فيستخذي من إظهار أخذه عنه وتحمله الحديث منه، فيعميه على الناس كي لا يفطن له مع أنه ثقة يحمل الناس الحديث عنه.

٥ - كون شيخه متأخر الوفاة حتى شاركه من دونه في الأخذ عنه وهو يستحي من إظهار مشاركتهم له عنه فيعميه على الناس كما روى الحارث بن أبي أسامة عن أبي بكر عبد الله بن محمد بن سفیان بن أبي الدنيا الحافظ المشهور صاحب التصانيف فلكون الحارث أكبر من أبي بكر بن أبي الدنيا قال فيه مرة حدثنا عبد الله بن أبي عبيد ومرة عبيد الله بن سفیان ومرة أبو بكر بن سفیان ومرة أبو بكر الأموي.

٦ - كون شيخه من الذين أكثر أخذ الحديث عنهم وهو يكره أن يتكرر الأخذ عنه على صورة واحدة فيعميه على الناس كي لا يفطن له ليوهمهم كثرة شيوخه وتنوعهم، وممن كان يفعل ذلك كثيراً الخطيب البغدادي، فقد كان لهجاً به<sup>(١)</sup> في تصانيفه.

٧ - كون الراوي يرغب في تغيير التعبير عن شيخه في كل مرة يأخذ فيها الحديث عنه إظهاراً للمهارة بالتفنن في العبارة كما فعل البخاري في شيخه الذهلي، فإنه تارة يقول محمد ولا ينسبه، وتارة محمد بن عبد الله فينسبه إلى جده، وتارة محمد بن خالد فينسبه إلى والد جده ولم يقل في موضعه محمد بن يحيى<sup>(٢)</sup>.

٨ - كون شيخه وضعيع الحسب ضعيف النسب، وهو يريد أن يرفع من قدره ويعلي من شأنه فيعميه على الناس كي لا يفطن له.

(١) أي ولع به واعتاد عليه. ففي المعجم الوسيط (ص ٨٤١): لهج بالأمر لهجاً أولع به فتأثر عليه واعتاده فهو لهج ولاهج، ولهج الفصيل بضرع أمه لزمه فهو لاهج.

(٢) وقيل: إن ذلك كان بسبب خلافها في القول بخلق القرآن (انظر هدي الساري ص ٤٩١).

٩ - قد يكون قصد فاعل ذلك الاختبار والالتفات إلى حسن النظر في الرواة وأنسابهم إلى قبائلهم وبلدانهم وحرّفهم وألقابهم وكناهم وكذا الحال في آبائهم. ولذلك قال ابن دقيق العيد: إن في تدليس الشيوخ مصلحة وهي امتحان الأذهان واستخراج ذلك وإلقاؤه إلى من يريد اختبار حفظه ومعرفة بالرجال، وقد حكى السخاوي عن شيخه أنه كان يقرأ في صحيح ابن حبان، فمرّ قوله: حدثنا أبو العباس الدمشقي، فقال: من هذا؟ قال السخاوي: فبادرته - مع أنه لم يقصدني بذلك - وقلت: هو أبو الحسن أحمد بن عمير ابن جوصا: فأعجبه الجواب دون المبادرة.

### حكم تدليس الشيوخ:

قلنا: إن حكم هذا النوع يختلف بحسب غرض المدلس الذي غير اسم شيخه، وتكون أحكامه كما يأتي:

- ١ - حرام: وذلك إذا ما كان الشيخ الذي روى عنه ضعيفاً أو غير ثقة أو مختلفاً في قبول روايته، فهذا شر أنواع التدليس لما في ذلك من الخيانة والغش والغرور.
- ٢ - مكروه وذلك إذا ما كان الشيخ المروي عنه أصغر سنّاً أو متأخر للوفاة أو ممن أكثر أخذ الحديث عنهم ليكثر شيوخه، أو تفنّنا في العبارة، أو ليرفع من شأن شيخه ويعليه أو ليلفت النظر ويمتحن الذهن، فإن كل هذه الدوافع تبرئ صاحبها من تعمد الغش والخداع، وقد جرت عادة المحدثين التساهل في أمرها وعدم تجريح صاحبها بها وقبول أحاديثه التي دلس عن شيوخه فيها؛ لأنها كلها من الأسباب الشخصية التي ليس لها تأثير على صحة الحديث وقبوله، وعليه يحمل إكثار الخطيب من ذلك في مصنفاته.
- وتشدد البعض فقال بعدم التساهل في أمرها وإن توقفنا في تجريح أصحابها؛ لأن ذلك قد يتسبب في ضياع المروي عنه حين لا يفتن له فيبقى عند المحدثين من المجهولين<sup>(١)</sup>.

### ٣ - تدليس التسوية

هذا القسم من التدليس لم يذكره بعض العلماء على أنه قسم مستقل بذاته؛ بل جعلوا

(١) الكفاية (ص ٣٧١)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٧٩)، الاقتراح (ص ٢٠)، ومقاصد الحديث (ص ١٩٣)، وتدريب الراوي (١/٢٣٠، ٢٣١).

التدليس قسمين فقط؛ وهما: تدليس إسناد وتدليس شيوخ، وقد جعله ابن الصلاح داخلاً ضمن تدليس الشيوخ وجعله آخرون نوعاً من أنواع تدليس الإسناد. والحق مع ابن الصلاح فإنه إلى تدليس الشيوخ أقرب.

تعريفه:

هو أن يروي الراوي عن شيخه الثقة حديثاً سمعه منه ورواه ذلك الثقة عن ضعيف أو أكثر، وقد رواه ذلك الضعيف عن ثقة آخر فيجعله الراوي، من رواية شيخه الثقة عن الثقة الآخر بلفظ يوهم السماع منه مسقطاً ما بينهما من ضعيف أو ضعفاء، بشرط أن يكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر، فيجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل.

والحامل للراوي على إسقاط الضعيف أو الضعفاء أن يستوي السند كله في نظر غيره ثقات.

وسمى بعض المحدثين القدماء هذا النوع تجويداً فقالوا: جوده الراوي أي ذكر ما في السند من الأجواد وحذف ما فيه من الأذنياء، وسمى أبو الحسن بن القطان هذا القسم بالتسوية ولم يسمه تدليس التسوية<sup>(١)</sup>.

والحق أن هناك فرقاً بين تدليس التسوية والتسوية؛ فالأول يشترط فيه أن يتلقى الثقة الأول في السند بالثقة الثاني فيه من غير أن يأخذ منه ذلك الحديث. أما الثاني: فيشترط فيه أن لا يتلقيا أصلاً.

مثال تدليس التسوية: ما رواه ابن أبي حاتم في العلل قال: سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: « لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعلموا عقدة رأيه »<sup>(٢)</sup>، فأسقط بقية من السند راوياً ضعيفاً بين الثقتين أبي وهب الأسدي ونافع، وهو إسحاق بن أبي فروة، وأبو وهب الأسدي اسمه عبيد الله بن عمرو فعماه بقية ونسبه بما لا يعرف عند المحدثين ولم يذكر اسمه حتى إذا سقط إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يفتن له ولا يهتدي إليه، وممن عرف به أيضاً الوليد بن مسلم<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح المغيث للسرخاوي (١/ ١٨٢)، والكفاية (ص ٣٦٤)، والباعث الحثيث (ص ٥٥).

(٢) علل الحديث لأبي حاتم الرازي عن ابن عمر (٢/ ١٥٤).

(٣) تدريب الراوي (١/ ٢٢٥)، البصرة (١/ ١٩٠).



ومثال التسوية: ما كان يفعله الإمام مالك عن ثور بن زيد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مسقطاً ما بينهما وعكرمة؛ لأنه عنده ليس بحجة وثور وابن عباس لم يتلاقيا أصلاً<sup>(١)</sup>.

### الفرق بين تدليس التسوية والانقطاع:

يفرق بينهما بأمرين:

الأول: أن الساقط هنا لا بد أن يكون ضعيفاً عند الراوي المدلس؛ ولا يشترط ذلك في الانقطاع.

الثاني: أن الساقط هنا قد يكون أكثر من ضعيف، والانقطاع يشترط فيه أن لا يسقط أكثر من واحد في الموضوع الواحد.

### حكم تدليس التسوية:

هذا القسم من التدليس هو شر أنواع التدليس وأفحشها وأشدّها قدحاً في الراوي وتجريحاً له، وهو مذموم جداً لما فيه من مزيد الغش والتغطية؛ وذلك لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة، وفي هذا غرر شديد وهو قادح فيمن تعمد فعله.

ولذا قال ابن حزم: صح عن قوم إسقاط المجروح وضم القوي إلى القوي تدليساً على من يحدث وغرراً لمن يأخذ عنه، فهو مجروح وفسقه ظاهر وخبره مردود؛ لأنه ساقط العدالة. وقال العلائي: هذا النوع أفحش أنواع التدليس وأشرها. وقال العراقي: هو قادح فيمن تعمد فعله، وقال ابن حجر: لا شك أنه جرح<sup>(٢)</sup>.

### تدليس القطع

هذا النوع يتفرع من تدليس الإسناد وله صورتان:

إحدهما: أن يسقط الراوي أداة الرواية مقتصرًا على اسم شيخه ويفعله أهل الحديث كثيراً.

- ومثاله: قول علي بن خشرم: كنا عند ابن عيينة فقال الزهري: فليل له: حدثك؟ فسكت ثم قال الزهري، فليل له: أسمعته منه؟ فقال: لم أسمعته منه ولا ممن سمعه منه

(١) تدريب الراوي (١/٢٢٦).

(٢) التبصرة والتذكرة (١/١٩١)، وتدريب الراوي (١/٢٢٤)، والوسيط في علوم مصطلح الحديث (ص ٣٠٠).

حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري<sup>(١)</sup>.

ثانيتها: أن يسقط الراوي اسم شيخه الذي سمع الحديث منه مباشرة مقتصرًا على ذكر أداة الرواية. وهي عكس الصورة الأولى.

- ومثالها: ما روي عن ابن عدي وغيره عن معمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: حدثنا، ثم يسكت وينوي القطع، ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وسمي هذا النوع بتدليس القطع لما في الصورة الأولى من قطع الراوي عن أداة الرواية وعدم اتصالها بها أو قطع أداة الرواية عن الراوي وعدم اتصالها به كما في الصورة الثانية.

ويسمى هذا النوع بتدليس قطع أو تدليس حذف؛ لأن في كل منهما حذفًا للشيخ الذي سمع الحديث منه مباشرة، أو حذفًا لأداة الرواية وكل من الراوي والأداة خاص بالإسناد؛ لذا صحَّ ما قدمناه من أن هذا النوع يرجع إلى تدليس الإسناد<sup>(٢)</sup>.

### تدليس العطف

وهو كسابقه يرجع إلى الإسناد:

وصورته: أن يصرح الراوي بالتحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيئًا آخر لم يسمع ذلك المروي منه.

ومثاله: ما رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث أن جماعة من أصحاب هشيم بن بشير اجتمعوا يومًا على أن لا يأخذوا منه التحديث ففطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال: هل دلست لكم اليوم شيئًا؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفًا مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين ومغيرة، ومغيرة غير مسموع لي<sup>(٣)</sup>.

وسمي هذا النوع بتدليس العطف لما فيه من إيهام الراوي السماع من المعطوف وهو لم يسمع منه الحديث مباشرة.

### تدليس البلاد

قد يعتمد بعض المدلسين إلى لفظ مبهم متشابه يلوي لسانه تعظيمًا لشيخه وإيهامًا

(١) تدريب الراوي (١/٢٢٤).

(٢) فتح المغيث للسخاوي (١/١٧٣).

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١٠٥)، تدريب الراوي (١/٢٢٦).

للقائه والرحلة إليه؛ وذلك من خلال تعظيم البلد أو الحي الذي ينسب إليه؛ كأن يقول الراوي المصري: حدثني فلان بالأندلس ويريد موضعاً بالقرافة أو بزقاق حلب ويريد موضعاً بالقاهرة، أو يقول: حدثنا من وراء النهر يوهم أنه نهر دجلة أو جيحون في حين أنه يقصد نهر النيل بمصر.

وهذا النوع ألحقه ابن حجر بتدليس الشيوخ وسماه تدليس البلاد. وليس ذلك يجرح قطعاً؛ بل هو من قبيل المعارض الجائزة وليس من قبيل الكذب، فلا يقدح في عدالة الراوي<sup>(١)</sup>.

### تدليس السكوت

وهو أن يأتي الراوي بلفظ يفيد السماع؛ مثل: حدثنا وسمعت<sup>(٢)</sup>، ثم يسكت ثم يقول بعد ذلك الأعمش موهماً أنه قد سمع منه مع أنه لم يصح له سماع منه<sup>(٣)</sup>. وسمى بتدليس السكوت لوجود السكوت فترة بين أداة الرواية وما بعدها.

\* \* \*

### مراتب المدلسين:

عنى المحدثون ببيان مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث النبوي حتى يكون الباحث على بينة من أمرهم، ولا يحكم بالرد على كل من وصف بالتدليس وقد جعلهم العلماء على خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف به إلا نادراً؛ كالقطان ويزيد بن هارون.  
الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه وتحريه بالنسبة لما روى كالسفيانيين.  
الثالثة: من أكثر من التدليس ولم يتقيد بالثقات؛ كأبي الزبير المكي واسمه محمد ابن مسلم بن تدرس.

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ص ٢٠)، وتدريب الراوي (١/ ٢٣١)، ودراسات في علوم الحديث للدكتور العجمي دمنهوري خليفة (ص ١٣٦)، فتح المغيث للسخاوي (١/ ١٨٤).

(٢) وهذا في رأيي ليس من التدليس في شيء بل هو منقطع؛ لأنه صرح بلفظ السماع وشرط التدليس أن يعبر بأداة توهم السماع المباشر وغير المباشر؛ مثل: قال، وعن، وأن واللّه أعلم.

(٣) المنهج الحديث في علوم الحديث - قسم المصطلح (ص ١٧٧)، والباعث الحثيث (ص ٥٦).

الرابعة: من أكثر تدليسه عن الضعفاء أو المجاهيل كبقية بن الوليد.  
الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس وانضم إليه ضعيف آخر كابن لهيعة<sup>(١)</sup>.  
وقد قسم الحاكم التدليس إلى ستة أجناس والناظر فيه يرى أنه تقسيم للمدلسين وهي:

١ - من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو من فوّه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين تقبل أخبارهم؛ مثل أبي سفيان طلحة بن نافع وقتادة بن دعامة وغيرهما.

٢ - قوم يدلسون فيقولون: قال فلان فإذا وقع لهم من يتقر عن سماعتهم ويلح ويراجعهم ذكروا فيه سماعتهم.

٣ - قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يُدرى من هم ومن أين هم مثل بقية بن الوليد.

٤ - قوم دلسوا أحاديث فرووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يُعرفوا كما فعل أهل الشام فقلّبوا اسم محمد بن سعيد المصلوب إلى مائة وجه.

٥ - قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه.

٦ - قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم، وإنما قالوا قال فلان، فحمل ذلك منهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عالٍ ولا نازل، والأقسام الخمسة الأولى تشمل تدليس الإسناد، أما السادس فهو من باب تدليس الشيوخ<sup>(٢)</sup>.

#### أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين:

هناك مصنفات في التدليس والمدلسين أفردها العلماء؛ مثل الحسين بن علي الكرايسي والنسائي والدارقطني وبرهان الدين الحلبي وسبط ابن العجمي وغيرهم، ومن أشهر هذه المصنفات:

١ - التبيين لأسماء المدلسين للخطيب البغدادي وله مصنفان آخران أفرد كلّاً منهما لبيان نوع من أنواع التدليس.

٢ - التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي.

(١) طبقات المدلسين لابن حجر (ص ٧، ٨).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١٠٣ - ١٠٩).

٣ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس وهو مشهور بطبقات المدلسين للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٤ - وللذهبي منظومة في المدلسين شرحها عبد العزيز الغماري في كتاب سماه (التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس).

٥ - وللشيخ حماد الأنصاري - من المحدثين - كتاب أسماه (إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمى بالتدليس من الشيوخ). جمع فيه رسائل ثلاث لكل من الحافظ ابن حجر، وبرهان الدين الحلبي، والسيوطي، وكلها في أسماء المدلسين.

٦ - ولأبي محمود المقدسي المتوفى سنة (٧٦٥هـ) قصيدة في المدلسين شرحها الدكتور عاصم القريوتي.

### التدليس في الصحيحين والرد على ذلك:

المتتبع لأحاديث الصحيحين يرى فيهما أحاديث عن جماعة من المدلسين صرّحوا في بعضها بالسمع وفي البعض الآخر لم يصرحوا بالسمع؛ بل وردت بلفظ « عن » وقد تحدثنا عن أقوال العلماء في لفظ « عن » هل تفيد الاتصال أو الانقطاع فليرجع إليه هنالك لمزيد التوضيح.

وقد اعتذر العلماء عمّا ورد في الصحيحين باعتذارات تخص الدفاع عن الشيخين من جهة ومن جهة أخرى تخص الرواة الذين اشتهروا بالتدليس ووردت رواياتهم في الصحيحين، وإليك موجزاً لتلك الأجوبة:

١ - أن هذه الروايات التي لم يصرح فيها أصحابها بالسمع منزلة منزلة السماع، وذلك لمجيئها من طريق آخر مصرح فيه بالسمع غير أنهما يؤثران الطريق التي لم يصرح فيها بالسمع لكون الأولى جاءت على شرط صاحب الكتاب دون الثانية. قال ابن الصلاح: كل هذا محمول على ثبات السماع عندهم من جهة أخرى<sup>(١)</sup>.

٢ - أن من وردت رواياتهم في الصحيحين ولم يصرحوا فيها بالسمع عرفوا عند أهل الحديث أنهم لا يدلسون إلا عن الثقات كابن عيينة، فإنه إذا سئل عن حذفه ذكر ابن جريج ومعمّر وأمثالهما من الثقات؛ لذا قال ابن حبان: هذا ليس لشيء في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد

(١) المقدمة مع شرحها التقييد (ص ٩٩)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (١/٣٥٥).

لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته<sup>(١)</sup>.

٣ - قالوا إن تدليس هؤلاء المشاهير في الصحيحين ليس كذباً؛ بل هو ضرب من الإيهام فما روه يعرف فيه نوع السماع كسمعت وحدثنا وأخبرنا ونحوها<sup>(٢)</sup>.

٤ - يحتمل أن الشيخين البخاري ومسلماً لم يعرفا سماع ذلك المدلس الذي روى عنه، لكن عرفا لحديثه من المتابعات ما يدل على صحته فاخترنا إسناد الحديث إلى المدلس لجلالته وأمانته وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه ولم يكن في المتابعين الثقات من يماثل المدلس أو يقارنه فضلاً وشهرة<sup>(٣)</sup>.

٥ - أن ما رمي به بعض رواة الصحيحين ليس من التدليس في شيء، بل هو من قبيل الإرسال الخفي؛ فالتدليس يختص بمن روى عن عرف لقاؤه إياه، أما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي<sup>(٤)</sup>.

٦ - يشفع للشيخين ما جاء في المستخرجات على صحيحيهما من الطرق الكثيرة التي صرح فيها بالتحديث والسماع.

٧ - يشفع لمسلم خاصة كثرة طرق الحديث الواحد في صحيحه، فهو يأتي بالمتصلة أولاً، وما صرح فيها بلفظ السماع ثم يعقبها بما ليس فيه تصريح بالسماع، وهو بهذا إذا احتج إنما يحتج بالمتصلة منها لا بغيرها<sup>(٥)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٢٩).

(٢) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٢٩، ٢٣٠)، وعلوم الحديث ومصطلحه (ص ١٧٧).

(٣) علوم الحديث ومصطلحه (ص ١٧٨)، وتوضيح الأفكار (١/ ٣٥٦).

(٤) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٤٣)، وانظر علوم الحديث ومصطلحه (ص ١٧٨).

(٥) انظر مبحث المعنعن في الصحيحين، ووجود المرسل في صحيح مسلم فقد بسط القول في ذلك.

## دراسة لأشهر المدلسين

قبل الحديث عن اشتهروا بالتدليس ننبه إلى أمرين:

الأول: في بيان بعض الرواة الذين رووا عن شيوخ ولم يسمعو منهم.

والثاني: في بيان البلاد التي اشتهرت والأخرى التي لم تشتهر بالتدليس.

الأمر الأول: الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولا من جابر ولا من ابن عمر ولا من ابن عباس شيئاً قط، والأعمش لم يسمع من أنس، والشعبي لم يسمع من صحابي غير أنس، فهو لم يسمع من عائشة ولا من عبد الله بن مسعود ولا من أسامة بن زيد ولا من علي، إنما رآه رؤية ولا من معاذ بن جبل ولا من زيد بن ثابت، وأن قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس، وعامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة<sup>(١)</sup>.

الأمر الثاني: أهل الحرمين والحجاز ومصر ليس من مذهبهم التدليس، وكذلك أهل خراسان والجبال وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر لا يُعلم أحد من أئمتهم دلس.

وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة، وأما بغداد فقد خرج منها جماعة من أئمة الحديث لا يُذكر عنهم التدليس اللهم إلا واحد وهو أبو بكر محمد ابن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي فإن أخذ أحد من أهل بغداد التدليس فعن الباغندي الواسطي وحده؛ لأنه أول من أحدث التدليس بها<sup>(٢)</sup>.

وقد عدد ابن حجر العسقلاني المدلسين في كتابه «طبقات المدلسين» فأوصلهم إلى مائة واثنين وخمسين مدلساً قسمهم إلى خمس طبقات - كما عرفت - وذكر في الطبقة الأولى ثلاثة وثلاثين مدلساً؛ منهم الحسين بن واقد المروزي، وطاوس بن كيسان اليماني.

وذكر في الطبقة الثانية مثل ما في الطبقة الأولى من العدد وعدّ منهم؛ سعيد بن أبي عروبة البصري، سفيان بن سعيد الثوري، سفيان بن عيينة الهلالي، الحسن البصري، سليمان ابن مهران الأعمش.

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١١).

(٢) المصدر السابق، وانظر أيضاً التدريب (١/٢٣٢).

وذكر في الطبقة الثالثة خمسين مدلسًا وعدَّ منهم عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج، قتادة بن دعامة السدوسي البصري، محمد بن سليمان الباغندي، محمد ابن مسلم بن شهاب الزهري، مكحول الشامي الكابلي، هشيم بن بشير الواسطي، أبا حرة الرقاشي البصري.

وذكر في الطبقة الرابعة اثني عشر مدلسًا، وعدَّ منهم بقية بن الوليد الحمصي، حجاج ابن أرتاة، محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي صاحب المغازي، الوليد بن مسلم، عطاء بن أبي رباح، وذكر في الطبقة الخامسة أربعة وعشرين مدلسًا، وعدَّ منهم: عبد الله ابن لهيعة الحضرمي، عثمان بن عبد الرحمن الطرائقي، محمد بن كثير الصنعاني، أبا خباب يحيى ابن أبي يحيى الكلبي<sup>(١)</sup>.

#### ١ - سعيد بن أبي عروبة:

نسبه: هو سعيد بن مهران أبو عروبة العدوي البصري.

شيوخه: روى عن قتادة والحسن وابن سيرين ومطر الوراق وغيرهم ولم يسمع من عمرو بن دينار ولا من هشام بن عروة ولا من أبي الزناد ولا من الأعمش ولا من يحيى ابن سعيد.

تلاميذه: وروى عنه الثوري وشعبة وبشر بن المفضل ويزيد بن زريع وروح بن عباد... وغيرهم.

آراء العلماء فيه: يعتبر سعيد أول من صنف على الأبواب بالبصرة وثقه ابن معين والنسائي وأبو زرعة وقد اختلط آخر عمره.

قال فيه أبو بكر البزار: يحدث عن جماعة لم يسمع منهم، فإذا قال سمعت وحدثنا كان مأمونًا على ما قال، وقال ابن حبان: اختلط خمس سنوات ولا يحتج إلا بما روى عنه القدماء؛ مثل يزيد بن زريع وابن المبارك، ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بها وما رواه عنه الشيخان في الصحيحين محمول على أنه من روايته قبل الاختلاط، قال أحمد: كان قتادة وسعيد يقولان بالقدر ويكتماناه.

وقال ابن حجر: ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

(١) طبقات المدلسين لابن حجر العسقلاني بتلخيص وتصرف.



وفاته: توفي سنة (١٥٦هـ)<sup>(١)</sup>.

### ٢ - سفيان الثوري:

نسبه: هو سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الكوفي، كان أبوه من علماء الكوفة. شيوخه: روى عن الأعمش وعاصم الأحول وسليمان التيمي وعبد الله بن دينار وابن المنذر وغيرهم.

تلاميذه: روى عنه أبان بن عبد الله الأحمسي والأوزاعي ومسعر بن كدام وعبد الرحمن ابن مهدي وغيرهم، وقد روى عنه أيضًا بعض شيوخه وأقرانه.

آراء العلماء فيه: هو إمام حافظ حجة. قال عنه الخطيب: كان إمامًا من أئمة المسلمين وعلمًا من أعلام الدين مجتمعا على إمامته، بحيث يستغنى عن تركيته مع الإتقان والحفظ والمعرفة والورع والزهد، ولقبه شعبة وابن عيينة وأبو عاصم وابن معين وغيرهم بأمير المؤمنين في الحديث.

وقال ابن المبارك: كتبت عن مائة وألف شيخ فما كتبت عن أفضل من سفيان، فقال له رجل: يا أبا عبد الله رأيت سعيد بن جبير وغيره تقول ذلك قال: هو ما أقول ما رأيت أفضل منه، وقال صالح بن محمد: هو أحفظ وأكثر حديثًا من مالك ولكن مالكا كان ينتقي الرجال وكان سفيان يروي عن كل أحد، وذكر أن حديثه يبلغ ثلاثين ألفًا، وقال أبو داود: مرسلاته شبه الريح، وقال ابن المبارك: حدث سفيان بحديث فحجته وهو يدلسه فلما رأيته استحيا وقال: نرويه عنك، وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة وكان ربما دلس.

وتدليسه لا يضر، فإنه كان لا يدلس إلا عن الثقات ورغم ذلك فتدليسه نادر. وفاته: توفي بالبصرة مختفيًا من المهدي، فإنه كان قوًّا بالحق شديد الإنكار، وكانت وفاته سنة (١٦١هـ) عن أربع وستين سنة<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - سفيان بن عيينة:

نسبه: هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي وكنيته أبو محمد.

(١) تهذيب التهذيب (٤/٦٣)، والخلاصة (ص ١٢٠)، وتذكرة الحفاظ (١/١٧٧)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٧٨)، وطبقات ابن سعد (٧/٣٣)، وشذرات الذهب (١/٢٣٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/١١١)، والخلاصة (ص ١٢٣)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٠٣)، وطبقات الحفاظ (ص ٨٨)، والرسالة المستطرفة (ص ٤١)، وتاريخ بغداد (٩/١٥١)، والفهرست لابن النديم (ص ٢٢٥).

شيوخه: روى عن جعفر الصادق وحميد الطويل وصالح بن كيسان وعبد الله بن دينار وأبي الزناد وغيرهم وسمع من سبعين من التابعين.

تلاميذه: روى عنه الأعمش ومسعر بن كدام وابن المبارك ووكيع ومحمد بن إدريس الشافعي وأبو داود الطيالسي وأحمد بن حنبل وابن المديني وغيرهم، وروى عنه بعض شيوخه وأقرانه.

آراء العلماء فيه: كان إماماً في علوم القرآن والسنة ثقةً حجةً غير أنه تغير في آخر عمره، أدرك سبعة وثمانين من التابعين وشهد له العلماء بالإمامة.

قال العجلي: كوفي ثقة في الحديث. وقال ابن مهدي: أعلم الناس بحديث أهل الحجاز. وقال الشافعي: لولا علم مالك وابن عيينة لذهب علم أهل الحجاز. وقال ابن المديني: ما في أصحاب الزهري أنقى من ابن عيينة.

وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره، وكان ربما دلس لكن عن الثقات وتدليسه هذا نادر ولا يضر؛ لأنه لا يدلس إلا عن الثقات وإذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر وأمثالهما.

ورجحه ابن حبان وقال: هذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته.

وفاته: انتقل من الكوفة إلى مكة سنة (١٦٣هـ) وبقي بمكة إلى أن مات بها سنة (١٩٨هـ) عن إحدى وتسعين سنة<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - عبد الله بن لهيعة:

نسبه: هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي وكنيته أبو عبد الرحمن. حياته: ولد سنة (٩٦هـ) وتولى القضاء بمصر سنة (١٥٥هـ) واحترقت كتبه سنة (١٧٠هـ).

شيوخه: روى عن عطاء ويزيد بن أبي حبيب وابن المنكدر... وغيرهم.

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٦٢/١)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ١١٣)، وتاريخ بغداد (١٧٤/٩)، وحلية الأولياء (٢٧٠/٧)، وشذرات الذهب (٣٥٤/١)، وطبقات ابن سعد (٣٦٤/٥)، وميزان الاعتدال (١٧٠/٢)، ووفيات الأعيان (٢١٠/١)، والجرح والتعديل (٢٢٥/٤).

تلاميذه: وروى عنه الثوري والأوزاعي والليث وابن المبارك وغيرهم.

آراء العلماء فيه: اختلف العلماء في قبول روايته على ثلاثة مذاهب:

( أ ) فريق قَبِلَ روايته مطلقاً؛ ومنهم الإمام أحمد والثوري وابن معين وغيرهم.

( ب ) فريق رد روايته مطلقاً؛ ومنهم يحيى القطان وأبو زرعة والنسائي والترمذي

والحاكم.

( ج ) فريق توسط فقَبِلَ ما كان من روايته قبل احتراق كتبه وردَّ ما كان بعدها، ومن

هؤلاء ابن حبان وابن عبد البر وابن خزيمة... وغيرهم.

وكتب جماعة حديثه للاعتبار والمتابعات لعدم ضبطه وإتقانه وتساهله، وأخرج له مسلم

في صحيحه، لكن قرن روايته بعمرو بن الحارث، أي أخرج حديثه على سبيل الاعتبار.

قال ابن حجر: صدوق يحتج به قبل التخليط وقبل احتراق كتبه.

وقال أحمد: ومن مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟

وقال أيضًا: أما حديث ابن لهيعة فحجة، وأني لأكتب كثيرًا مما أكتب اعتبر به وهو

يقوي بعضه بعضًا، وكان ابن وهب يقول: حدثني واللّه الصادق البار عبد اللّه بن لهيعة

وقال ابن سعد: كان ضعيفًا ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالًا من روايته عمن سمعه

من بآخره. وقال الترمذي: هو ضعيف عند أهل الحديث. وقال ابن مهدي: لا أحمل عنه

كثيرًا ولا قليلًا، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ابن لهيعة أمره مضطرب يكتب حديثه على

الاعتبار، وقال ابن حبان: سبرت أخباره فوجدته يدلّس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات

قد رأهم ثم كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه، سواء أكان من حديثه أم لم يكن، فوجب التنكب

عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن المتروكين

ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه.

وقال الحاكم: لم يقصد الكذب وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ.

وقالوا: سمع من عطاء، وروى عن رجل عن عطاء وعن رجلين عن عطاء وعن ثلاثة

عن عطاء فتركوا من بينه وبين عطاء وجعلوه عن عطاء.

وفاته: توفي سنة (١٧٤هـ) (١).

(١) تهذيب التهذيب (٣٧٣/٥)، والخلاصة (ص ١٧٩)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٢٠٤/٧)، وميزان

الاعتدال (٤٧٥/٢)، وتذكرة الحفاظ (٢٣٧/١)، وطبقات الحفاظ (ص ١٠١).

## ٥ - قتادة بن دعامة:

نسبه: هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري المفسر: ولد أعمى، وكان حافظاً للسنن مفسراً للقرآن كثير الرواية رأساً في العربية واللغة والأنساب وأيام العرب.

شيوخه: روى عن أنس بن مالك وعكرمة وابن المسيب والحسن البصري وغيرهم، وأرسل عن أبي موسى الأشعري وأبي هريرة وعائشة ومعقل بن يسار وعمران بن حصين وغيرهم.

تلاميذه: وروى عنه أيوب السختياني ومطر الوراق ومعمربن راشد والأوزاعي والليث ابن سعد وحميد الطويل والأعمش وغيرهم.

آراء العلماء فيه: كان يقول بالقدر، وكان يرسل ويدلس في الرواية ومع ذلك أجله العلماء واحتجوا بروايته لقوة حفظه وكثرة علمه. وقال ابن سعد: ثقة مأمون حجة في الحديث، وكان يقول بشيء من القدر. وقال الذهبي: ومع هذا الاعتقاد الرديء ما تأخر عن الاحتجاج بحديثه سامحه الله.

وقال الشعبي: قتادة حاطب ليل، وقال الذهبي: كان قتادة معروفاً بالتدليس، وقال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس بعد الزهري قتادة ولم يسمع من صحابي غيره، وكان سريع البديهة والحفظ حتى لتمر عليه الصحيفة مرة واحدة فيحفظها. وفاته: توفي سنة (١١٧هـ)<sup>(١)</sup>.

## ٦ - سليمان بن مهران الأعمش:

نسبه: هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الكوفي، وأصله قيل: من الري، وقيل: من طبرستان.

شيوخه: روى عن أنس مرسلًا وعن عبد الله بن أبي أوفى، ويقال أيضًا: مرسلًا، وعن قيس بن أبي حازم وإبراهيم النخعي وغيرهم.

تلاميذه: روى عنه السبيعي والسفيانان وشعبة وغيرهم.

آراء العلماء فيه: كان حافظاً مثبتاً وقارئاً فرضياً واسع العلم عارفاً بالقرآن ورعاً

(١) البداية والنهاية (٣١٢/٩)، وتهذيب التهذيب (٣٣٧/٨)، وتهذيب الأسماء واللغات (٥٧/٢)، وميزان الاعتدال (٣٨٥/٣)، والطبقات الكبرى لابن سعد (١/٧)، وطبقات الحفاظ (ص ٤٧)، وتذكرة الحفاظ (١٢٢/١)، والنجوم الزاهرة (١٧٦/١)، ووفيات الأعيان (٤٢٧/١).

مجانبًا للسلطان، وكان به تشيع. يقال: بقي سبعين سنة لم تفته التكبيرة الأولى وقال فيه عيسى بن يونس: لم أر مثل الأعمش ولا رأيت الأغنياء والسلاطين أحقر منهم عند الأعمش مع فقره وحاجته، كان من النساك وأئمة الإسلام، وكان يسمى المصحف لصدقه وتحريره.

وثقّه ابن معين والعجلي والنسائي على تشيعه، وقال ابن حجر: ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع ولكنه يدلّس: له ألف وثلاثمائة حديث، وقال أبو داود: ألفان ومائتا حديث.

وفاته: توفي سنة (١٤٨ هـ) <sup>(١)</sup>.

#### ٧ - بقية بن الوليد:

نسبه: هو بقية بن الوليد بن صائد أبو محمد الكلاعي الحمصي الحافظ.

شيوخه: روى عن بجير بن سعد وإبراهيم بن أدهم وإسماعيل بن عياش وغيرهم. تلاميذه: وروى عنه ابن جريج والأوزاعي وشعبة وهم من شيوخه وعلي بن حجر وابن راهويه وكثيرون غيرهم.

آراء العلماء فيه: قال ابن المبارك: صدوق ولكن يكتب عنمن أقبل وأدبر، وقال أحمد: أحب إليّ من إسماعيل بن عياش، وقال يحيى بن معين: عند بقية ألفا حديث صحاح عن شعبة، وكان يذاكر شعبة بالفقه وقال غير واحد: ثقة إذا روى عن الثقات وقال ابن عدي: إذا روى عن أهل الشام فهو ثقة، وقال النسائي وغيره: إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة، وقال غير واحد: كان مدلسًا، فإذا قال عن فليس بحجة. وقال ابن حبان: سمع من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة، ثم سمع من أقوام كذابين عن شعبة ومالك فروى عن الثقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء. وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال أبو مسهر: أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على تقيه. وقال الجوزجاني: رحم الله بقية ما كان يبالي إذا وجد خرافة عنمن يأخذه. فإذا حدث عن الثقات فلا بأس به. وقال ابن خزيمة: لا أحتج ببقية. وقال ابن حنبل: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أتى. وقال ابن حبان: ثقة مأمون ولكنه كان مدلسًا.

(١) تاريخ بغداد (٣/٩) والجرح والتعديل (١٤٦/٤)، والتاريخ الكبير (٣٧/٢/٦) وميزان الاعتدال (٢/٢٢٤)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٢/٢٣٨)، وتذكرة الحفاظ (١/١٥٤)، وطبقات الحفاظ (ص ٦٧).

وقال ابن معين: ثقة إذا حدث عن المعروفين ولكن له مشايخ لا يُدرى مَنْ هم. ومن تدليسه: إذا جامع أحدكم زوجته فلا ينظر إلى فرجها فإن ذلك يورث العمى<sup>(١)</sup>.  
وفاته: توفي سنة (١٩٧هـ)<sup>(٢)</sup>.

واللَّهُ أعلم



(١) الحديث أخرجه السيوطي في الجامع الصغير وعزاه لبقية بن مخلد، وقال شارحه: رواه بقي بن مخلد عن هشام بن خالد عن بقية بن الوليد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وعزاه السيوطي أيضًا إلى ابن عدي قال شارحه: وهو عن ابن قتبة عن هشام بن خالد عن بقية بن الوليد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس. قال ابن حبان: بقية يروي عن الكذابين ويدلسهم، وكان له أصحاب، يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فيشبهه أن يكون سمع هذا من بعض الضعفاء عن ابن جريج، ثم دلس عنه فهذا موضوع. ولهذا حكم ابن الجوزي بوضعه. اهـ.

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل ونقل عن أبيه قول ابن حجر: خالف ابن الجوزي ابن الصلاح فقال: جيد الإسناد مخالفًا لابن الجوزي في القول بوضعه.

وذكر الذهبي في الميزان عن أبي حاتم أنه موضوع لا أصل له، وكذلك نقل ابن حجر قول أبي حاتم وأقره عليه. فيض القدير (٣٢٦/١)، العلل لابن أبي حاتم (٢٩٥/٢)، ميزان الاعتدال (٣٣٣/١)، اللالكئى المصنوعة (١٧٠/٢)، تنزيه الشريعة (٢٠٢/٢).

(٢) ترجمته في ميزان الاعتدال (٤٥/٢)، تهذيب التهذيب (٤٧٣/١)، الجرح والتعديل (٤٣٤/٢).

## ثانياً

## الضعيف الذي نشأ بسبب الطعن في الراوي

وأسباب الطعن في الراوي عشرة أشياء:

خمس منها تتعلق في العدالة، وخمسة تتعلق بالضبط.

أما التي تتعلق بالطعن بالعدالة فهي:

١ - الكذب. ٢ - التهمة بالكذب.

٣ - الفسق. ٤ - البدعة.

٥ - الجهالة

وأما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي:

١ - فحش الغلط. ٢ - سوء الحظ.

٣ - الغفلة. ٤ - كثرة الأوهام.

٥ - مخالفة الثقات<sup>(١)</sup>.

وإليك الحديث عن الأنواع التي تنتج بسبب الطعن في الراوي بواحد من الطعون

السابقة وهي:

(١) شرح النخبة (ص ٤٣)، وتيسير مصطلح الحديث (ص ٨٧).

## الموضوع

وهذا النوع ينتج بسبب الطعن في الراوي بالكذب على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - .

### تعريف الموضوع لغة:

هو اسم مفعول من وضع الشيء، أي حطّه، وسُمي بذلك لانحطاط رتبته، أو من وضعت المرأة ولدها إذا ولدته. ففي القاموس: وضعه يضعه - بفتح الضاد - بمعنى حطه أو حط من قدره، ووضع الجنابة عنه أسقطها، وضعت المرأة حملها أي ولدته. ويقال في حسبه ضعة، أي انحطاط ولؤم وخسة<sup>(١)</sup>.

وهو بهذه المعاني جميعها؛ فالحديث الموضوع مكذوب ومختلق ومولد، وهو ساقط وهالك ومنحط وفيه خسة له ولمن وضعه.

وهو ليس بحديث، لكن لما كانت صورته صورة الحديث من ذكر السند والمتن فيه سموه كذلك.

أو باعتبار زعم واضعه.

أو من باب الإطلاق اللغوي فهو مأخوذ من الأحدث أو المحادثة.

### واصطلاحاً:

الموضوع: هو الخبر الذي يختلقه الكذّابون وينسبونه إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - افتراءً عليه. وأكثر ما يكون هذا الاختلاق من تلقاء نفس الوضع بألفاظ من صياغته وإسناد ما نسجه.

وقد يلجأ بعض المفترين إذا لم يُتَّح لهم خيال خصيب يقدرهم على الوضع إلى اصطناع إسناد مكذوب ينتهون به إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - واضعين في فيه: حكمة رائعة أو كلمة جامعة أو مثلاً موجزاً<sup>(٢)</sup>.

(١) ترتيب القاموس مادة « وضع ».

(٢) الباعث الحثيث (ص ٨٨)، وتدريب الراوي (ص ٩٨)، وشرح النخبة (ص ٢٠) ط (١٩٣٤م).



## متى بدأ الوضع؟

كانت الفتنة في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه والأحداث السياسية والانقسامات الداخلية بداية الوضع في السنة، وبعدها اتخذ الخلاف بين علي ومعاوية شكلاً حريياً سالت فيه الدماء، ومنذ ذلك الحين انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة؛ فالجمهور مع علي في خلافه مع معاوية والخوارج ينقسمون على علي ومعاوية بعد أن كانوا من شيعة علي وهكذا كانت الأحداث السياسية سبباً في انقسام المسلمين إلى شيع وأحزاب.

ومن المؤسف حقاً أن هذا الانقسام اتخذ شكلاً دينياً كان له أبلغ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الإسلام.

فلقد حاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن والسنة، وطبيعي أن يعمل الأحزاب على أن يتأولوا القرآن على غير حقيقته وأن يُحمّلوا نصوص السنة ما لا تحتمل؛ بل وأن يضع بعضهم على لسان الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - أحاديث تؤيد دعواهم بعد أن عزّ عليهم مثل ذلك في القرآن لحفظه وتوفر المسلمين على روايته وتلاوته.

ومن هنا كانت بداية الوضع في الحديث واختلاط الصحيح منه بالموضوع.

وأول معنى طرفه الوضع في الحديث هو فضائل الأشخاص؛ فقد وضعوا الأحاديث الكثيرة في فضل أئمتهم ورؤساء أحزابهم. ويقال: أن أول من فعل ذلك هم الشيعة كما سنعرف بعد حين عند الحديث عن دواعي الوضع وأسبابه.

ومن حقنا أن نتصور أن صحابة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - الذين افتدوا الرسول بأرواحهم وأمواهم وامتزج حب الله ورسوله بلحمهم ودمهم، لا يكذبون على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ولا يتعمدون الكذب مهما كانت الدواعي بعد أن استفاض عندهم قول رسولهم الكريم - صلى الله عليه وآله وسلم - « إن كذباً عليّ ليس ككذب علي أحد، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »<sup>(١)</sup>.

(١) الحديث صحيح ومشهور، وقد ورد بألفاظ مختلفة وروايات متعددة:

فأخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: إثم من كذب على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وفي كتاب الجنائز، باب: قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه، وفي كتاب الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، وفي كتاب الأدب، باب: من سمى بأسماء الأنبياء. ومسلم في كتاب الزهد، باب: الثبت من الحديث وحكم كتابة العلم. وأبو داود في كتاب العلم، باب: التشديد في الكذب على: رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - والترمذي في كتاب الفتن: باب رقم (٧٠) وفي كتاب العلم: باب تعظيم الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وباب: ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل.

وها هو الصحابي الجليل البراء بن عازب يقول: ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقد كانت لنا ضيعة وأشغال ولكن كان الناس لا يعرفون الكذب، فكان الشاهد يخبر الغائب بما سمعه. أخرجه البيهقي.

وأخرج أيضًا عن قتادة أن أنسًا حدث بحديث، فقال له الرجل: أسمعت هذا من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -؟ قال: نعم. أو حدثني من لم يكذب؟ ثم قال: والله ما كنا نكذب ولا كنا ندرى ما الكذب<sup>(١)</sup>.

وبذا نستطيع أن نقول: إن الكذب لم يكن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من الصحابة ولا وقع منهم بعده عمدًا، وأنهم كانوا محل الثقة فيما بينهم لا يكذب بعضهم بعضًا وكل ما حدث بينهم أيام الفتنة وبعدها كان يعتبر خلافًا فقهيًا حول الإمارة وما تبعها ولا يتعدى الخلاف في وجهات النظر.

أما عصر التابعين فلا شك أن الكذب في عهد كبارهم كان أقل منه في عهد صغارهم؛ فقد ثبت أن الكذب في الحديث اتسع نطاقه مع بداية الدولة الأموية.

= وفي كتاب التفسير: باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، وفي كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام وابن ماجه في المقدمة: باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - والدارمي في المقدمة: باب اتقاء الحديث عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - والتثبت فيه: وباب البلاغ عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وتعليم السنن. وأحمد في المسند (٢/٤٧، ٨٣، ١٢٣، ١٥٠، ١٥٩، ١٧١، ٢٠٢، ٢١٤، ٤١٠، ٤١٣، ٤٦٩، ٥١٩، ١٣/٣، ٣٩، ٤٤، ٤٦، ٥٦، ٩٨، ١١٣، ١١٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٦، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٧٨، ٢٨٠، ٣٠٣، ٤٢٢، ٤٤٧/٤، ١٠٠، ١٥٦، ٢٠١، ٣٦٧، ٤٥٠/٥، ٢٩٢، ٤٢١).

وهذا الحديث قد تواتر عدد رواته ومخرجه حتى جعل له ابن الجوزي قسمًا مستقلًا في كتابه «الموضوعات»، وقال ابن الصلاح: ليس في مرتبته من المتواتر غيره.

قال ابن الجوزي: رواه عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ثمانية وتسعون صحابيًا منهم العشرة ولا يعرف ذلك لغيره، وخرجه الطبراني عن نحو هذا العدد، وذكر ابن دحية أنه خرج من نحو أربعمئة طريق، وقال بعضهم: رواه مائتان من الصحابة وألفاظهم متقاربة والمعنى واحد، ومنها من نقل عني ما لم أقله فليتوبأ مقعده من النار. قالوا: وهذا أصعب ألفاظه وأشقها لشموله المصحف واللحان والمحرف.

وقال ابن الصلاح، ليس في مرتبته من المتواتر غيره لكن نوزع. انظر الموضوعات الكبرى لابن الجوزي الجزء الأول باب في حديث: «من كذب علي»، وفيض التقدير شرح الجامع الصغير للمناوي (٦/٢١٦).

(١) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (ص ٢٢) ط. السلفية، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص ٧٨). والعشرة أي المبشرون بالجنة وهم: الخلفاء الأربعة (أبو بكر وعمر وعثمان وعلي) وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة عامر بن الجراح - رضي الله عنهم أجمعين -.

## أسباب الوضع ودواعيه:

إن من تدبر التاريخ الإسلامي وجد أن الوضع في الحديث النبوي قد كان بصورة بشعة في العراق الذي كان موطن الشيعة حتى كان الإمام مالك يسمي العراق دار الضرب كما عرفنا، أي تضرب فيها الأحاديث كما تضرب الدراهم.

ونستطيع أن نجمل أهم الأسباب التي أدت إلى الوضع ودواعيه فيما يلي:

## ١ - الخلافات السياسية:

فقد انقسمت الفرق السياسية في الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وكان من أشهرهم الشيعة، وقد سئل الإمام مالك عنهم فقال: لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون<sup>(١)</sup>. وقال حماد بن سلمة: حدثني شيخ من الشيعة فقال: كنا إذا اجتمعنا فاستحسننا شيئاً جعلناه حديثاً<sup>(٢)</sup>.

ومن الأحاديث التي وضعوها في فضائل علي وآل البيت قولهم: من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه وإلى نوح في تقواه وإلى إبراهيم في حلمه وإلى موسى في هيبته فلينظر إلى علي<sup>(٣)</sup>، وقولهم: حُبُّ علي حسنة لا يضر معها سيئة وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة<sup>(٤)</sup> وغير ذلك كثير.

وكما وضعوا الأحاديث في فضل علي وآل البيت وضعوا الأحاديث في ذم الصحابة ولا سيما الشيخان ومعاوية والدولة الأموية ومن ذلك قولهم: إذا رأيت معاوية على منبري فاقتلوه.

وهكذا أسرفت الشيعة في وضع الأحاديث بما يتفق مع أهوائها... وقد قابلهم الجهلة المتتسبون لأهل السنة بكذب مثله - وإن كان أقل منه دائرة - فوضعوا أحاديث في فضل أبي بكر وعمر ومن ذلك قولهم:

ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة فيها محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، عمر بن الخطاب<sup>(٥)</sup>.

كذلك قابلهم المتعصبون لمعاوية والدولة الأموية، فوضعوا الأحاديث في فضل

(٢) اللآلئ المصنوعة (٢/٢٤٨).

(٤) المرجع السابق.

(١) الكفاية في علم الرواية (ص ١٢٦).

(٣) الفوائد المجموعة (ص ٣٤٧).

(٥) المرجع السابق (ص ٣٤٢).

معاوية وشيعته، ومن ذلك قولهم: الأمانة ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية<sup>(١)</sup>.

وكذلك فعل المؤيدون للدولة العباسية فيما بعد فوضعوا أحاديث في فضلهم.

أما الخوارج فقد كانوا يعيدون كل البعد عن الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وذلك لأنهم يكفرون مرتكب الكبيرة أو مرتكب الذنوب مطلقاً، والكذب كبيرة في حقهم، فكيف الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بل هناك أدلة كثيرة على أنهم أصدق من نقل الحديث، فهذا قول ابن تيمية في ردّه على الرافضة يقول: ونحن نعلم أن الخوارج شر منكم ومع هذا فما تقدر أن نريهم بالكذب؛ لأننا جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم، وقال أيضاً: ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف، والخوارج مع مروفتهم من الدين فهم أصدق الناس حتى قيل: إن حديثهم من أصح الحديث، وقال: ليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعدل من الخوارج، وقال أبو داود: ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - الزندقة:

وقد عرفها بعضهم بقوله: كراهية الإسلام ديناً ودولة؛ وذلك أن دولة الإسلام اكتسحت عروشاً وزعامات كانت قائمة على تضليل الشعوب في عقائدها ورأى الناس في ظلال الإسلام كرامةً للفرد واحتراماً للعقيدة وقضاءً على الأوهام والأباطيل فأقبلوا عليه يدخلون فيه أفواجاً.

وأصبحت قوة الإسلام السياسية والعسكرية لا تقف في وجهها قوة، ورأى أعداء الإسلام أنهم ليس في استطاعتهم أن يقاوموا الإسلام بالقوة فلجأوا إلى الكيد له عن طريق: إفساد العقائد وتشويه محاسنه، وتفريق صفوف أتباعه وجنوده، والإكثار من وضع الأحاديث التي تنسب إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كذباً وزوراً.

ومن أمثلة ما وضعه الزنادقة لإفساد الدين وتشويه كرامته لدى العقلاء والمثقفين قولهم: ينزل ربنا عشية عرفة على جمل أورك<sup>(\*)</sup>، يصافح الركبان ويعانق المشاة. وقولهم: خلق الله الملائكة من شعر زراعيه وصدرة. وقولهم: إن الله لما خلق الحروف سجدت

(١) تنزيه الشريعة (٢/٤).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص ١٣٠)، السنة قبل التدوين (ص ٢٠٤).

(\*) ما في لونه بياض إلى سواد، وهو من أطيب الإبل لحماً لا سيراً وعملاً، القاموس المحيط.

الباء ووقفت الألف. وقولهم: النظر إلى وجه الجميل عبادة وغيرها كثير<sup>(١)</sup>.

وهكذا دسّ الزنادقة آلافاً من الأحاديث كذباً وزوراً في العقائد والأخلاق والطب والحلال والحرام، وهؤلاء أشدّ ضرراً على الإسلام من غيرهم؛ فقد كانوا يفحشون في الكذب ويكثرون منه، فها هو عبد الكريم ابن أبي العوجاء يعترف قبل أن تضرب عنقه بقوله: - وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أُحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام. وقال المهدي: أقرّ عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمئة حديث فهي تجول في أيدي الناس، وقال حماد بن زيد: وضعت الزنادقة على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - اثني عشر ألف حديث بثؤها في الناس، وفي رواية: أربعة عشر ألف حديث. وقد كثر عدد هؤلاء الزنادقة في عصر الدولة العباسية وتعقبهم بعض خلفائها بالقتل والتشتيت حتى أفنوا عدداً كبيراً منهم<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - التفرقة العنصرية والتعصب:

كذلك من أهم البواعث على الوضع في الحديث نفسي العصبية والتفرقة العنصرية بين الناس، وقد اتخذ التعصب أشكالاً متعددة...

فمنهم من تعصّب لجنسه ولغته وقبيلته؛ فالفرس مثلاً لفارسيّتهم ويضعون الأحاديث التي تؤيدهم؛ ومن ذلك قولهم: إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية.

وقد قابلهم جهلة العرب بالمثل فقالوا: إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالفارسية وإذا رضي أنزل الوحي بالعربية.

ومنشأ هذا يرجع في الغالب إلى إثارة العصبية القبلية التي ظهرت في الدولة الأموية عقب وفاة يزيد بن معاوية.

ومنهم من تعصب لبلده وموطنه، وهذا سببه انتقال إدارة الدولة الإسلامية من بلد إلى بلد مما كان له الأثر البعيد في دفع بعض المتعصبين إلى وضع الأحاديث في فضائل بلدانهم؛ ومن أمثلة ما وُضع في فضائل البلدان: أربع مدائن من مدن الجنة في الدنيا؛ مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق، ومنهم من تعصب للإمام، وقد ظهر ذلك في القرن الثالث الهجري حين بدت المذاهب الفقهية فوضع الأتباع الجهلة أحاديث في فضائل

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص ٨٤).

(٢) الكفاية (ص ٤٣١)، اللآلئ (٢/ ٢٤٨).

أثمتهم وأخرى في النقص في من عصاهم، فوضع المتعصبون لأبي حنيفة: سيكون رجل في أمتي يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي، ووضعوا في مقابل ذلك ما ينقص من شأن الشافعي كقولهم - قبحهم الله - : سيكون في أمتي رجل يقال له: محمد بن إدريس هو أضر على أمتي من إبليس<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - القصص والوعظ:

كان بداية ظهور حلقات القصص والوعاظ في أواخر عهد الخلفاء الراشدين وكثرت فيما بعد في مختلف مساجد الأقطار الإسلامية، وقد تولى مهمة الوعاظ هذه قصاص لا يخافون الله ولا يهمهم سوى أن يبكي الناس في مجالسهم وأن يتواجدوا وأن يعجبوا بما يقولون فوضعوا لهم من الأحاديث ما يرضيهم ويستثير نفوسهم ويحرك عواطفهم ونسبوا إلى الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - كذبًا وزورًا وبهتانًا.

قال ابن قتيبة: وهو يتكلم عن الوجوه التي دخل منها الفساد على الحديث:

والوجه الثاني: القصاص فإنهم يميلون وجه العوام إليهم ومن شأن العوام أن يكثروا من الجلوس عند القصاص كلما كان حديثهم عجيبيًا خارجًا عن نظر العقول أو كان رقيقًا يحزن القلب، فإذا ذكر الجنة قال فيها الحوراء من مسك زعفران ويبيئ الله وليه قصرًا من لؤلؤة بيضاء فيها سبعون ألف مقصورة، ولا يزال هكذا السبعين ألفًا لا يتحول عنها.

وكان بعض هؤلاء القصاص شحاذين يضعون أحاديث ترغب الناس في الإحسان إليهم والعطف عليهم، من ذلك ما رواه ابن الجوزي<sup>(٢)</sup>: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين صليا في مسجد الرصافة فقام بين أيديهم أحد القصاص، فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: حدثنا عبد الرازق عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : من قال لا إله إلا الله خلق الله له من كل كلمة طيرًا منقاره من ذهب وريشه من مرجان... إلخ، وأخذ في قصه نحو عشرين ورقة.

فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ويحيى ينظر إلى أحمد وقال أحدهما للآخر: هل حدثت بهذا الحديث؟ فقال: والله ما سمعت بهذا إلا الساعة، فلما فرغ القاص من قصصه وجلس يأخذ العطيات وينتظر بقيتها أشار إليه يحيى بن معين بيده -

(١) تنزيه الشريعة (٢/ ٣٠، ٤٨).

(٢) أنكر هذه القصة الذهبي في ميزانه (١/ ) وسيره (١١/ ٨٦، ٣٠) ونقلها ابن حجر في لسانه (١/ ٧٦).

أي تعال - فجاء متوهماً نوالاً، فقال له يحيى: مَنْ حدثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين فقال: أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط إلا الساعة فقال له القاص: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحرق وما تحققت إلا الساعة، فقال له يحيى: وكيف؟ فقال: أليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فوضع أحمد كفه على وجهه وقال له: دعه يقوم، فقام كالمستهزئ بهما<sup>(١)</sup>.

ومن هؤلاء القصاص من حفظ أساليب مشهورة ولصق بها بعض الأحاديث الموضوعية بكل وقاحة وصفاقة وجه، وقد بين أيوب السختياني أثر القصاص في إفساد الحديث فقال: ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص، وقال أيضاً: ما أمت العلم إلا القصاص.

ومن المؤسف أن هؤلاء القصاص قد وجدوا من العامة آذاناً صاغية ولقي العلماء منهم عنتاً كبيراً؛ فقد روى أن الشعبي أنكر على أحد القصاص في بلاد الشام فقامت عليه العامة تضربه ولم يدعه أتباع القاص حتى قال الشعبي برأي شيخهم نجاةً بنفسه.

وقد كشف عن أحاديث القصاص رجال العلم وبنوا واضعيها وتبعوهم حتى ميزوا الصحيح من الباطل، بل كان رجال الحديث ينهون طلابهم وإخوانهم عن مجالسة القصاص<sup>(٢)</sup>.

#### ٥ - الخلافات الفقهية والكلامية:

لقد كان كثير من الجهال من أتباع المذاهب الفقهية والكلامية يؤيدون مذهبهم بأحاديث مكذوبة؛ من ذلك قولهم: من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له وقولهم: أمّتي جبريل عند الكعبة فجهر بسم الله الرحمن الرحيم.

وأكثر ما يكون الوضع في أحاديث الأحكام عند مذهب أهل الرأي؛ حيث جعلوا أحكامهم وأقيستهم على أنها أحاديث، وهي إلى فتاوى الفقهاء أقرب، قال أبو العباس القرطبي: استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجلي إلى

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (ص ٨٥)، الموضوعات لابن الجوزي (٤٦/١)، وميزان الاعتدال (٤٧/١) في ترجمة إبراهيم بن عبد الواحد البكري. قال الذهبي: لا أدري من ذا أتى بحكاية منكراً أخاف أن تكون من وضعه وذكر القصة، وانظر أيضاً لسان الميزان (٧٩/١)، والكشف الحثيث (ص ٤٧)، المجروحين لابن حبان (٩٥/١).

(٢) شرح النووي على مسلم (ص ١٠٠)، السنة قبل التدوين (ص ٢١١).

رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - كذا؟ ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها تشبه فتاوى الفقهاء؛ ولأنهم لا يقيمون لها سنداً<sup>(١)</sup>.

ومن الأحاديث التي وضعها أهل الكلام قولهم: من قال القرآن مخلوق فقد كفر<sup>(٢)</sup>، وأكثر من روى في هذا المجال القدريّة، فقد روي أن قدرياً قد تاب قال: لا ترو عن أحد من أهل القدر شيئاً فوالله لقد كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس في القدر نحتسب بها، ولقد أدخلت أربعة آلاف من الناس. قال زهير: فقلت له: فكيف تصنع بمن أدخلتهم؟ قال: ها أنا ذا أخرجهم الأول فالأول<sup>(٣)</sup>.

#### ٦ - الجهل بالدين مع الرغبة في الخير:

فقد كان بعض الزهاد يضعون الأحاديث في الترغيب والترهيب ظناً منهم أنهم يتقربون إلى الله ويخدمون دين الإسلام ويحبّبون الناس في العبادات والطاعات ولما أنكر العلماء عليهم ذلك وذكروهم بحديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - «من كذب عليّ متعمداً فليتبؤ مقعده من النار» قالوا: نحن نكذب له - صلى الله عليه وآله وسلم - لا عليه، وهذا جهل بالدين.

ومن الغريب والمؤسف أن صلاحهم خدع العامة، فكانوا يصدقونهم ويثقون بهم فكان خطرهم شديداً على الدين، بل هم أعظم ضرراً من غيرهم لما عرفوا به من الصلاح والورع والزهد الذي لا يتصور معه العامي إقدام مثل هؤلاء الصالحين على الكذب، وفي هذا يقول يحيى القطان: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث. وقال: ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد، وقال أبو عاصم النبيل: ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث<sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلة ما وضعوه في هذا السبيل حديث فضائل القرآن سورة سورة؛ فقد اعترف بوضعه نوح بن أبي مريم واعتذر لذلك بأنه رأى الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقّه أبي حنيفة وبمغازي ابن إسحاق.

ومن الموضوعين في هذا المجال غلام خليل، وكان زاهداً متخلياً عن الدنيا وشهواتها منقطعاً إلى العبادة والتقوى حتى وثق الناس به وأحبوه حباً شديداً، حباً جعل بغداد تغلق

(١) تدريب الراوي للسيوطي (ص ١٨١).

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة (١/١٣٤).

(٣) السنة قبل التدوين للأستاذ محمد عجاج الخطيب (ص ٢١٦).

(٤) السنة قبل التدوين (ص ٢١٤).



أسواقها يوم وفاته حزناً عليه، قيل له: ما هذه الأحاديث التي تحدث بها من الرقائق؟ قال: وضعناها لترقق بها قلوب العامة. وكأن هؤلاء وأمثالهم لم تكفهم الثروة الضخمة من الأحاديث الصحيحة، فوضعوا أحاديث شوهوا بها وجه الإسلام وأدخلوا في تعاليمه ما ليس منه.

#### ٧ - التقرب إلى الملوك والرؤساء والأمراء والحكام بما يوافق أهواءهم:

وأول ما ظهر هذا النوع في عهد العباسيين؛ فقد روى الحاكم أن مقاتلاً قال للمهدي: إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس، قال: لا حاجة لي فيها. ومن أمثلة ذلك أيضاً ما وضعه غياث بن إبراهيم حين دخل على المهدي وهو يلعب بالحمام فروى له الحديث المشهور: لا سبق إلا في نصل أو حافر وزاد فيه أو جناح إرضاء للمهدي فتركها المهدي وأمر بذبحها لكنه أعطاه عشرة آلاف درهم وكان عليه - كما قال الدكتور مصطفى السباعي - أن يؤدب هذا الكذاب لا أن يمنحه عشرة آلاف، نعم أنه قال له بعد أن ولي: أشهد أن قفاك كذاب على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لكن هذا القول لا يكفي<sup>(١)</sup>.

#### ٨ - التعامل بين العامة:

وأحياناً يكون التعامل بين العامة سبباً في وضع الأحاديث؛ وذلك حين يظهر جاهل في زي العلماء ويحرص على أن يظل في أعين الناس عالماً يشار إليه بالبنان، فلا يستر جهله إلا بكثرة وضعه للغرائب - غرائب الحديث من متن وإسناد - تلك الغرائب التي تلفت أنظار الناس وتستولي على قلوب العامة في كل جيل، وهناك أسباب أخرى للوضع في الحديث؛ كالانتصار للفتيا والانتقام من فئة معينة والترويج لنوع من المآكل أو الطيب أو الثياب، وقد توسع العلماء في ذكرها وضربوا لها الأمثال، ومن أمثلة ذلك: الهريسة تشد الظهر - وخير تجارتكم البز - وخير أعمالكم الخز - والناس أكفاء إلا حائك أو حجام - وحديث: معلمو صبيانكم شراركم. قاله سعد بن طريف حين جاء ابنه من الكتاب يبكي فقال: لأخزينهم اليوم، ثم ذكره.

ومن الوضّاعين من جعل الأسانيد المشهورة للحكم القديمة والأقوال المعسولة، لكن أكثر ما يوصف الحديث بالوضع حين يكون من اختلاق الواضع.

وقد يأتي الوضع من الراوي غير مقصود له وليس من باب الموضوع، بل هو إلى

(١) اللآلئ المصنوعة (٢/٢٤٨)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص ٨٧).

المدرج أقرب كما في حديث من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار، وأنه من كلام شريك لثابت، فظن ثابت أنه من كلام الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -.

جهود العلماء في هذا الميدان:

بذل العلماء جهودًا جبارة في تنقية أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من كل دخيل عليها، حتى إننا لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا هم أول من وضع قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض جميعًا.

وهذه بعض الخطوات التي اتبعوها لتنقية الأحاديث:

#### ١ - إسناد الأحاديث:

لم يكن الصحابة في عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ولا في عهد الخليفين الأولين من بعده يكذب بعضهم بعضًا، فظلت الثقة المتبادلة بينهم تملأ صدورهم حتى وقعت الفتنة في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه وظهرت الفرق والأحزاب، وأراد كل فريق أن يدعم موقفه بالحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -.

عندئذ وقف الصحابة والتابعون وقفة قوية للحفاظ على الحديث الشريف، فأخذوا يتشددون في طلب الإسناد عن الرواة، قال قائلهم: السند للخبر كالنسب للمرء. وقال الإمام محمد بن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمو لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم. وظل التابعون على هذا يتواصون بطلب الإسناد حتى قال هشام بن عروة: إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا؟ وقال الزهري: حين كان يأتي بإسناد الحديث لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة. وشبه بعضهم الحديث بغير الإسناد بالبيت بلا سقف ولا دعائم ونظمه في شعره فقال:

والعلم إن فاته إسناد مسنده      كالبيت ليس له سقف ولا ظنب

وقال الأوزاعي: ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد. وقال الثوري: الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن له سلاح فبأي شيء يقاتل؟ وقال ابن المبارك: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

وقال أيضًا: بيننا وبين القوم القوائم - يعني الإسناد<sup>(١)</sup>.

(١) شرح النووي على مسلم (١/٨٨)، والكفاية (ص ٤٥)، السنة قبل التدوين (ص ٢٢٣).

## ٢ - الرحلة في طلب العلم والتوثق من الأحاديث ونقد الرواة وبيان حالهم:

لقد كتب لبعض الصحابة طول الأجل فساهموا في حفظ السنة حتى رحل إليهم الصحابة الصغار والتابعون وأتباعهم، حتى كان هناك من يرحل من بلد إلى بلد من أجل حديث واحد، وقد كان الواحد منهم يحفظ الحديث بأنواعه حتى يميز بين الصحيح والضعيف والموضوع.

فها هو سفيان الثوري يقول: إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه، أسمع الحديث من الرجل اتخذه ديناً، وأسمع من الرجل أفف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته<sup>(١)</sup>.

وقد ظهر في هذا المجال علم الجرح والتعديل وتتبع الرواة وبيان أحوالهم، فدرسوا حياة الرواة وتواريخهم حتى عرفوا درجة الحفاظ والضبط عند كلٍّ، وفي هذا يقول الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ، بل جعل بعض الأئمة يوماً للرجال، فيها هو شعبة يفرّد يوماً في درسه للكذابين يقول: ليس هذا اليوم يوم حديث اليوم يوم غيبة تعالوا نغتاب الكذابين. وترك بعض الأئمة العمل ببعض الأحاديث، فقيل له: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: لِمَ لَمْ تذب الكذب عن حديثي؟

وقد وضعوا قواعد ساروا عليها فيمن يؤخذ حديثه ومن لا يؤخذ، ومن يكتب عنه ومن لا يكتب، وبيان ذلك كله في كتب الجرح والتعديل.

وعلم الجرح والتعديل ليس ببدع من العلوم، بل جاء من بداية الدعوة، وتضمنته الشريعة في كتابها وعلى لسان رسولها؛ فقد قال الله ﷻ: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِحِّحُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وقال - صلى الله عليه وآله وسلم - في الجرح: «بس أخو العشرة» وفي التعديل: «إن عبد الله رجل صالح»<sup>(٢)</sup>.

## ٣ - وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييزه:

وذلك أنهم قسموا الحديث إلى ثلاثة أقسام؛ صحيح، وحسن وضعيف.

(١) الكفاية في علم الرواية (ص ٢٠٤)، السنة قبل التدوين (ص ٢٢٩).

(٢) الكفاية (ص ٣٨، ٣٩).

وعرفوا الصحيح: بأنه ما اتصل بإسناده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى ينتهي إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه، ولا يكون شاذًا ولا مردودًا ولا معللاً بعللة قاذحة<sup>(١)</sup>.

وعرفوا الحسن: بأنه الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس كثير الخطأ ولا متهمًا بالكذب، وأن يكون متن الحديث قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر<sup>(٢)</sup>.

أما الضعيف: فهو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن ويندرج تحته أنواع كثيرة...<sup>(٣)</sup>.

#### ٤ - وضع قواعد عامة لمعرفة الموضوع من الحديث:

وكما وضع العلماء القواعد لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف من أقسام الحديث فقد وضعوا قواعد أخرى لمعرفة علامات الوضع في سند الحديث ومنتنه:

(أ) علامات الوضع في السند:

- أن يكون راويه معروفًا بالكذب.

- أن يعترف واضعه بالوضع كما اعترف أبو عصمة نوح ابن أبي مريم بوضعه أحاديث في فضائل السور.

- وجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع؛ وذلك بأن يروي الراوي عن شيخ حديثًا لا يعرف إلا عنده ثم يسأل عن مورده فيذكر تاريخًا معينًا ثم يتبين من مقارنة تاريخ ولادة الراوي بتاريخ وفاة الشيخ المروي عنه أن الراوي ولد بعد وفاة شيخه أو أن الشيخ توفي والراوي طفل لا يدرك الرواية أو غير ذلك كما ادعى مأمون بن أحمد أنه سمع من هشام ابن عمار فسأله الحافظ ابن حبان متى دخلت الشام؟ فقال: سنة (٢٥٠هـ)، فقال له ابن حبان: فإن هشامًا الذي تدعي أنك رويت عنه مات سنة (٢٤٥هـ)، فقال له مأمون: ذلك هشام آخر<sup>(٤)</sup>.

ومن القرائن ما يؤخذ من حال الراوي وبواعثه النفسية كحديث:

(١) الباعث الحديث (ص ٢٢).

(٢) التقييد والإيضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٦).

(٣) الباعث الحديث، شرح اختصار علوم الحديث (ص ٤٤).

(٤) المرجع السابق (ص ٨١).

الهريسة تشد الظهر، فإن واضعه هو محمد بن الحجاج النخعي، وكان معروفًا بأنه يبيع الهريسة<sup>(١)</sup>.

ومن القرائن كون الراوي رافضياً والحديث في فضائل أهل البيت.

(ب) علامات الوضع في المتن:

وأما علامات الوضع في المتن فكثيرة من أهمها:

- مخالفته لصريح القرآن كحديث: ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء فإنه مخالف لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [ الأنعام: ١٦٤ ]. أو مخالفته للسنة المتواترة؛ كأحاديث مدح من اسمه أحمد أو محمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار، وهو مناقض لما ثبت من أن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة<sup>(٢)</sup>، أو مناقضة للإجماع كالأحاديث التي تنص على وصاية علي عليه السلام؛ فقد أجمعت الأمة على أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - لم ينص على تولية أحد بعده.

- ركاكة اللفظ: بحيث يدرك الخبير بأسرار البيان العربي أن مثل هذا الكلام لا يصدر عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ لكن قال ابن حجر العسقلاني: المدار في الركة على ركة المعنى.

قال الربيع بن خثيم: إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره. وقال ابن الجوزي: الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب. قال البلقيني: وشاهد ذلك أن إنساناً لو خدم إنساناً سنين وعرف ما يحب ويكره فادعى إنسان أنه كان يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه<sup>(٣)</sup>.

- فساد المعنى: وذلك بأن يكون الحديث مخالفاً لبديهيات العقول من غير أن يمكن تأويله؛ كحديث: أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعمائة وستين وخمسة وستين ركعتين<sup>(٤)</sup>. أو أن يكون مخالفاً للقواعد العامة أو داعياً إلى شهوة أو مفسدة أو مشتتاً على ثقافات يصاب عنها العقلاء.

(١) المنار لابن القيم (ص ٢٥).

(٢) المنار لابن القيم (ص ٢٢).

(٣) الباعث الحثيث (ص ٨٢، ٨٣).

(٤) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص ٢٦)، والباعث الحثيث (ص ٨٢).

وهكذا كل ما يرده العقل بداهة باطل مردود، قال ابن الجوزي:

ما أحسن قول القائل: كل حديث رأيت يخالف العقول ويناقض الأصول ويبين النقول فاعلم أنه موضوع<sup>(١)</sup>.

وقال ابن القيم: وسئلت هل يمكن معرفة الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده، فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنة الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة، بحيث كان مخالطاً للرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - كواحد من أصحابه، ومثل هذا يعرف من أحوال الرسول وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر عنه وما لا يجوز، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فلأخص به الحرص على تتبع أقواله وأفعاله في العلم بها والتميز بين ما يصح أن ينسب إليه، وما لا يصح، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون من أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم وأساليبهم ومشاربهم ما لا يعرفه غيرهم<sup>(٢)</sup>.

- اشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الأمر الصغير والمبالغة في الوعيد الشديد على الأمر الحقيق؛ كقولهم: من صل الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً.  
وأمثال هذه المجازفات التي لا يخلو حال واضعها من أن يكون زنديقاً يريد تشويه الشريعة، أو جاهلاً غاية الجهل بتعاليم الشريعة.

وهكذا، وضع العلماء قواعد لمعرفة الوضع في السند والمتن، وهي جهود تدل على عنايتهم بحديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وغيرتهم على الشريعة، ومنها يتبين أن هذه الجهود لم تقتصر على الاهتمام بالسند دون المتن كما ادعى بعض المستشرقين ومن شرب مشربهم من الكتاب المسلمين.

ثمار هذه الجهود:

لعمري لقد جاءت هذه الجهود العظيمة بأطيب الثمار وأينعها، فكانت هذه المصنفات بما لها من أثر طيب في حفظ الحديث النبوي وتخليصه من وضع الوضعين حتى كانت هذه المؤلفات حصناً حصيناً حول الإسلام تحطمت على جنباته سهام أعداء السنة.

(٢) المنار لابن القيم (ص ١٥).

(١) تدريب الراوي (ص ١٨٠).

ومن هذه الثمار:

١ - تدوين السنة وجمعها وتدوين صحيحها من سقيمها، وكان أول من فكر في جمع السنة هو الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز؛ وذلك حين فكر في جمع الحديث فكتب إلى الآفاق: انظروا حديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فاجمعوه. وفي كتاب أهل المدينة: انظروا حديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فاكتبوه، فإنني خفت دروس العلم وذهاب أهله. وقد طلب من أبي بكر بن حزم جمع الحديث<sup>(١)</sup>.

٢ - ومن ثمار هذه الجهود أيضًا ظهور علم مصطلح الحديث، وهو علم يبحث عن تقسيم الخبر إلى صحيح وحسن وضعيف، ويبين الشروط المطلوبة في الراوي والمروي، وكان أول من ألف في ذلك القاضي الرامهرمزي (ت سنة ٣٦٠هـ) في كتابه «المحدث الفاصل بين الراوي والسامع».

٣ - ثم جاء علم الجرح والتعديل، وهو علم ميزان الرجال يبحث في الرجال من حيث: أمانتهم، وثقتهم، وعدالتهم، وضبطهم، أو على العكس من ذلك من كذب، وغفلة، ونسيان. وأول من صنف في هذا تأليفًا مستقلًا - وإن كان سبقهم رجال تكلموا فيه: يحيى بن معين (ت ٢٢٣هـ)، وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ثم البخاري ومسلم وغيرهما.

٤ - ونشأ التصنيف في مادة علوم الحديث على أنها علم مستقل بذاته بعيد عن مصطلح الحديث، وهي علوم أوصلها الحاكم أبو عبد الله في كتابه معرفة علوم الحديث إلى اثنين وخمسين علمًا، وأوصلها النووي في كتابه «التقريب» إلى خمسة وستين علمًا.

٥ - على أنه من أشهر ما ألف في هذا الفن هو غاية هذه الثمار كُتِبَ أَلْفَتْ فِي الموضوعات والوضايع؛ فقد تتبَّع العلماء الأحاديث الموضوعية وأفردوها بالجمع والتأليف تبيينًا للعامة حتى لا يغترُّوا بها. ومن أشهر هذه الكتب:

١ - تذكرة الموضوعات لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨ - ٥٠٧هـ) وهو مرتب على حروف المعجم.

٢ - الموضوعات في الأحاديث المرفوعات للجوزقي (ت ٥٤٣هـ).

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/٤٠٢) ط. السلفية.

- ٣ - الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (٥٠٨ - ٥٩٧هـ). وهو في أربع مجلدات وستناوله بالتفصيل كنموذج لكتاب من كتب الموضوعات.
- ٤ - المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب للحافظ ضياء الدين الموصلبي (ت ٦٢٣هـ).
- ٥ - الأحاديث الموضوعة التي يرويها العامة والقصاص: لعبد السلام ابن تيمية الحراني، جد الإمام أحمد ابن تيمية (ت ٩٥٠هـ).
- ٦ - الباعث على الخلاص من حوادث القصاص للحافظ العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦هـ).
- ٧ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للحافظ جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ). وله أيضًا ذيل اللآلئ والتعقبات على الموضوعات والنكت البديعات.
- ٨ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق (ت ٩٦٣هـ).
- ٩ - تذكرة الموضوعات للفتني (ت ٩٨٦هـ). وله أيضًا قانون الأخبار الموضوعة والرجال الضعفاء.
- ١٠ - الموضوعات الكبرى لمُلاً علي القاري (ت ١٠١٤هـ).
- ١١ - الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي للطرابلسي السندروسي (ت ١١٧٧هـ).
- ١٢ - الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات (ت ١١٨٨هـ).
- ١٣ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٥هـ).
- ١٤ - اللؤلؤ المرصوع فيما ليس له أصل أو بأصله موضوع للقواقجي (ت ١٣٠٥هـ).
- ١٥ - تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين لعبد الله محمد البشير ظافر المالكي (ت ١٣٢٥هـ).
- ونتيجة لجهود النقاد ودراستهم أحوال الرجال من حيث قبول أخبارهم ورددها ظهرت كتب الضعفاء والمتروكين. ومن أشهرها ما يأتي:
- ١ - الضعفاء لمحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي الزهري (ت ٢٤٩هـ).
- ٢ - الضعفاء للإمام البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ).
- ٣ - الجرح والتعديل والضعفاء للجوزجاني (ت ٢٥٩هـ).



- ٤ - تاريخ في الثقافات والضعفاء للنسائي البغدادي (١٨٥ - ٢٧٩هـ).
- ٥ - الضعفاء والمتروكين للنسائي (٢١٥ - ٣٠٣هـ).
- ٦ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧هـ).
- ٧ - المجروحين لابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ).
- ٨ - الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني (٢٧٧ - ٣٦٥هـ).
- ٩ - الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٥١٠ - ٥٩٧هـ).
- ١٠ - ميزان الاعتدال للذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ). وله أيضًا المغني في الضعفاء.
- ١١ - الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط لإبراهيم الحلبي سبط بن العجمي (ت ٨٤١هـ). وله أيضًا التبيين لأسماء المدلسين والكشف الحثيث على من رُمي بوضع الحديث.
- ١٢ - لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ).
- وغير ذلك كثير.
- وقد جاء ذكر كثير من الموضوعين في كتب اشتملت على الثقافات والضعفاء؛ مثل تاريخ بغداد والتواريخ الثلاثة للبخاري وغير ذلك.
- ٦ - وكان من ثمار هذه الجهود أيضًا أن ظهرت كتب في الأحاديث التي اشتهرت على الألسنة مع بيان منزلتها من الصحة أو الضعف أو الوضع، ومن هذه الكتب:
- ١ - التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي (٧٤٥ - ٨٩٤هـ).
- ٢ - اللآلئ المثورة في الأحاديث المشهورة لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
- ٣ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي (٨٣١ - ٩٠٢هـ).
- ٤ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن الدبيع الشيباني (ت ٩٤٤هـ).
- ٥ - اتفاق ما يحسن من بيان الأخبار الدائرة على الألسن لنجم الدين الغزي (ت ١٠٦١هـ).
- ٦ - كشف الخفا ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس للعجلوني (ت ١١٦٢هـ).

٧ - حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث أو خبر وأثر للحوت البيروتي (ت ١٢٧٦هـ).

تتمة:

ولكي تتم الفائدة رأيت أن أختتم بوضع معالم على طريق البحث في كتب السنة، ولا سيما الموضوع منها حتى تنير الطريق للباحثين:

١ - قال الزركشي: بين قولنا لم يصح وقولنا موضوع بون كبير، فإن الوضع إثبات الكذب والاختلاق، وقولنا: لم يصح، لا يلزم منه إثبات العدم، وإنما هو إخبار عن عدم الثبوت، وفرق بين الأمرين<sup>(١)</sup>.

٢ - قال الحافظ جلال الدين السيوطي في خطبة جامعته الكبير ما حاصله:

كل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول، فإن الضعف الذي فيه يقرب من الحسن، وكل ما كان في كتاب الضعفاء للعقيلي ولا بن عدي في الكامل وللخطيب البغدادي ولا بن عساكر في تاريخه وللحكيم الترمذي في نوادره وللحاكم في تاريخه ولا بن النجار في تاريخه وللديلمى في مسند الفردوس، فهو ضعيف<sup>(٢)</sup>.

لكننا نقول: إن هذا الحكم أعلي وهو يدعونا إلى البحث؛ فقد نجد حديثاً ضعيفاً منجبراً، بل قلما نجد كتاباً من هذه الكتب قد حوى حديثاً صحيحاً أو حسناً ويصح لنا أن نقول: إن هذه الكتب هي مظنة الحديث الضعيف والموضوع كما نقول - مثلاً - أن جامع الترمذي من مظان الحديث الحسن.

٣ - مظان الحديث الموضوع ما ذكرناه آنفاً في المؤلفات في الموضوعات أضف إلى ذلك أن هناك كتباً صنف في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع؛ منها:

موضوعات القضاعي - الأربعون الودعانية، قال السيوطي: لا يصح فيها حديث وإن كان فيها كلام حسن وموعظة، وقد سرقها ابن ودعان من واضعها زيد بن رفاعه، ويقال: إنه الذي وضع رسائل إخوان الصفا، وكان من أجهل خلق الله في الحديث - ومنها كتاب فضل العلماء للشرف البلخي، ومنها كتاب العروس المنسوب لأبي الفضل جعفر الصادق. قال الديلمى: أسانيده واهية وأحاديثه منكراً لا يعتمد عليها، ولعل واضعه نسبة

(١) اللآلئ المصنوعة للسيوطي (١/١١).

(٢) كشف الحفا (٩/١).

للإمام المذكور لأجل رواجه وقبوله عند الناس - ومنها كتاب يدعى مسند أنس البصري مقداره ثلاثمائة حديث - ومنها وصايا علي وكلها موضوعة ولا يصح فيها سوى حديث: يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي، وكذلك وصايا أبي هريرة ووصايا فاطمة:

ومنها الأحاديث الموضوعة بإسناد واحد كأحاديث فضائل السور، ومنها بضع وثلاثون حديثاً أخرجها الحارث بن أبي أسامة عن داود بن المحبر، قال العسقلاني: كلها موضوعة<sup>(١)</sup>.

وغير ذلك كثير.

٤ - نقل عن الإمام أحمد أنه قال: ثلاثة كتب ليس لها أصل المغازي، والملاحم والتفسير، لكن قال الخطيب في جامعه: إن ذلك محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها لعدم عدالة ناقلها وزيادة القصاص فيها؟ فأما الملاحم فجميعها بهذه الصفة، ولم يصح في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المتنتزة غير أحاديث يسيرة، وأما كتب التفسير فمن أشهرها كتاب الكلبي ومقاتل بن سليمان، وقد قال أحمد في تفسير الكلبي من أوله إلى آخره كذب، قيل له: أفيحل النظر فيه؟ قال: لا، وأما المغازي فمن أشهرها كتاب محمد بن إسحاق، وكان يأخذ من أهل الكتاب وكتب محمد بن عمر الواقدي. قال الشافعي تبعاً لمالك: إنها كذب، وذكر علي بن المديني أن الواقدي روى ثلاثين ألف حديث لا أصل لها، وليس في المغازي أصح من كتاب موسى بن عقبة، وهو من رجال الصحيح ثقة ثبت في الحديث وحديثه في البخاري وغيره<sup>(٢)</sup>.

٥ - كتاب الإحياء<sup>(٣)</sup> مع جلاله قدر مؤلفه الإمام الغزالي وعلو مرتبته ورسوخ قدمه في العلم لا يعتمد عليه في الحديث؛ لأنه قد ذكر فيه جملة من الأحاديث الموضوعة ولا تتحقق الفائدة منه إلا بالرجوع إلى الكتب المخرجة عليه؛ كتخريج الحافظ العراقي له مثلاً.

كذلك كتاب تنبيه الغافلين للسمرقندي فيه كثير من الموضوع، كذلك كتب الترمذي

(١) أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب للحوت البيروقي، الخاتمة.

(٢) خاتمة كل من كشف الخفا وأسنى المطالب.

(٣) قال العلماء: هو مثل البحر فيه الدرر وفيه الجيف. اه، يعني: ليس لكل أحد أن يقرأ فيه ويستفيد منه.

الحكيم فيها جملة من الموضوع فلا يعتمد على ما انفرد به، قال ابن أبي جمرة وابن القيم: إن الترمذي الحكيم شحن كتبه بالموضوع.

- وكذلك كتاب الروض الفائق للحريفيش فيه كثير من الموضوع، وفي كتب التصوف كثير من الموضوعات<sup>(١)</sup>.

٦ - لا يعتمد على تصحيح الحاكم ولا على تصحيح العامري؛ لأنهما يتساهلان في تصحيح الحديث، وقد تعقب الذهبي كثيرًا مما صححه الحاكم. ذكر ذلك المناوي وغيره.

٧ - قال بعض العلماء: ما صحَّحه ابن خزيمة وابن حبان يكون حسنًا عند أهل الحديث، وما قاله الترمذي غريب يريد أنه ضعيف، وما قال عنه حسن غريب أو صحيح غريب يريد أنه تفرد به راوٍ في بعض طبقاته أو جميعها، وهو المصطلح عليه. ذكره الحوت البيروتي.

٨ - قول المحدثين: فلا متروك الحديث أو تركوا حديثه أو حرقوا حديثه، يقتضي عدم العمل بما انفرد به، وإذا تُركوه فإما أن يكون خبره صحيحًا في نفس الأمر أو كذبًا؛ لأنه لا واسطة بينهما، فإن كان خبره كذبًا في نفس الأمر فالحكم ظاهر والترك حينئذ في محله، وإن كان خبره مصدقًا في نفس الأمر وتعلق به حكم شرعي يطلب العمل به وجوبًا أو ندبًا فلا يعمل به أيضًا؛ لأن أهل العلم أطبقوا على عدم العمل بخبرٍ واهٍ تفرد به المتروك، بل أطبقوا على عدم العمل بالضعيف في الأحكام، وعليه فيكون خبر المتروك بمنزلة الموضوع من حيث العمل به وعدم العمل به، فأما تسمية حديثه موضوعًا فلا يطلقونها عليه إلا بعد يقين أو غلبة ظن؛ لأنه قد يصدق الكذب ويروي خبرًا صحيحًا، إلا أنه لما رد خبره سقط العمل به لعدم الوثوق به فكأنه لم يبلغنا خبره أصلًا.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

## دراسة لكتاب من كتب الموضوعات وهو الموضوعات الكبرى لابن الجوزي

مؤلفه:

نسبه: هو الإمام الجليل أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي القرشي<sup>(١)</sup>.  
مولده: ولد عام (٥١٠هـ).

مكانته العلمية: كان - رحمه الله - أعجوبة دهره وحجة زمانه علماً وورعاً وتقوى،  
وكان عديم النظير حفظاً وجلالة، وأكثر أهل عصره تصنيفاً.

ذكاؤه: غلب عليه الوعظ فكانت له مجالس فيه تؤثر وتروى، ومما يدل على ذكائه  
النادر أنه حينما تنازع أهل السنة والشيعة حول أبي بكر وعلى أيهما أفضل؟ فأرسلوا له  
سائلاً يسأله في مجلسه فقال هذه المقالة - التي دلت علي حضور البديهة وحسن المخرج  
وكياسة الداعية - أفضلهما من كانت ابنته تحته، ثم نزل من على الكرسي لثلا يراجع.  
نسكه: ومما يدل على سلامة عقيدته وتحريره لدينه تلك الرسالة التي يعظ فيها ابنه  
وفيها يقول:

وياك أن تتشاغل بالتعبد من غير علم، فإن خلقاً كثيراً من المتصوفة والمتزهدين ضلُّوا  
طريق الهدى؛ إذ عملوا بغير علم.

ومن هذه العبارة يتبين لنا مدى ما كان عليه من شدة التحري ويتبين لنا أيضاً جل  
الدوافع التي دعت لتأليف كتابه الموضوعات.

مؤلفاته: زادت مؤلفاته على المائة؛ منها: التفسير الكبير - صيد الخاطر - الناسخ  
والمنسوخ - الأذكياء - فضائل القدس - تلبس إبليس - مختصر الأطباء، وألف كتباً  
في فضائل كل من: عمر بن الخطاب - عمر بن عبد العزيز - أحمد بن حنبل - وله كتاب  
الموضوعات الكبرى الذي سنتناوله الآن:  
وفاته: توفي - رحمه الله - عام (٥٩٧هـ).

(١) انظر، ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤/١٣٤٢)، وطبقات الحفاظ (ص ٤٧٧)، وطبقات المفسرين للسيوطي  
(ص ١٧)، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي (١/٣٩٩)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٣/٢٨)،  
وطبقات المفسرين للدواودي (١/٢٧٠)، والنجوم الزاهرة (٦/١٧٤)، ووفيات الأعيان (١/٢٧٩).

## عرض لكتاب الموضوعات:

## سبب تأليفه:

ألح على ابن الجوزي بعض طلاب الحديث أن يجمع له الأحاديث الموضوعية، ومن أي طريق تعلم أنها موضوعية فرأى إجابته متعينة خصوصاً، وقد قل طلاب علم النقل وكثر القصاص والزهاد الذين يتعبدون بالأحاديث الموضوعية فبدأ يشرع في المطلوب.

## ماهية الكتاب وأهميته:

كتاب الموضوعات لابن الجوزي يعتبر من أشهر الكتب في الموضوعات، وقد أخذه من كتاب الأباطيل للجوزقاني، وكان الجوزقاني يحكم بالوضع على كل حديث يخالف السنة النبوية فعلاً أو تركاً، فكان على ابن الجوزي - وقد تأثر بمنهجه - أن يقع في كثير من الأخطاء التي وقع فيها الجوزقاني، وقد حكم ابن الجوزي بالوضع على بعض الأحاديث الصحاح؛ بل في الصحيحين إلا أن العلماء - جزاهم الله خيراً - تعقبوه بالنقد العلمي الصحيح الخالي من التعصب.

فها هو ابن حجر العسقلاني يقول: ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع، وهو في أحد الصحيحين غير حديث: «إن طالت بك مدة أو شك أن ترى قومًا يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته في أيديهم مثل أذنان البقر»<sup>(١)</sup>، وأنها لغفلة شديدة منه.

وتعقبه ابن حجر في أربعة وعشرين حديثاً في المسند ودافع عنها في كتابه: القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد وتعقبه في مائة وعشرين حديثاً أخرى من السنن ودافع عنها في كتاب أسماه: «القول الحسن في الذب عن السنن».

وقد لخص السيوطي كتاب ابن الجوزي وتعقب عليه في كتاب سماه اللآلئ المصنوعة، وجاء بعده ابن عراق، فعقب بكتاب تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعية.

والحق يقال: إن كل من كتبوا في الموضوعات عيال على ابن الجوزي، وأنه بعد أن نشط العلماء وتعقبوا ابن الجوزي أصبح الانتفاع بالكتاب سهلاً ميسوراً لا سيما بعد الكتب التي تعقبته.

(١) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها: باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء.

وقد وصفه ابن حجر وصفًا دقيقًا فقال: غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع والذي ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جدًا، قال: وفيه من الضرر أن يظن بما ليس بموضوع موضوعًا عكس الضرر بمستدرك الحاكم فإنه يظن بما ليس بصحيح صحيحًا، وينبغي الاعتناء بالكتابين، فإن الكتابين في تساهلتهما عدم الانتفاع بهما إلا العالم بالفن؛ لأنه ما من حديث إلا ويمكن أن يكون وقع فيه التساهل<sup>(١)</sup>.

منهج ابن الجوزي في الكتاب:

قسم المؤلف كتابه إلى أربعة أقسام:

الأول: في ذم الكذب والكذابين.

الثاني: في حديث من كذب عليّ.

الثالث: في الوصية بالاعتناء بانتقاد الرجال.

الرابع: في ذكر الأحاديث الموضوعية رتبها حسب الكتب والأبواب الفقهية وفيه نحو خمسين كتابًا.

وقد ضم الكتاب في ثناياه مناقشة بعض المسائل وتفنيدها لا سيما الخاصة بفنون الحديث.

والكتاب بحقٌ جيد ومفيد، وهو مطبوع في مجلدين.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

## دراسة لأشهر الوضاعين

### ١ - محمد بن سعيد المصلوب:

نسبه: محمد بن حسان بن قيس الأسدي المصلوب أبو عبد الرحمن الشامي، ويقال له: محمد بن سعيد بن عبد العزيز، ويقال له: محمد بن عتبة، ويقال: محمد بن أبي قيس وابن أبي حسان، ويقال له: ابن الطبري وكنيته أبو عبد الرحمن، وسبب هذا الاختلاف والخلط أنهم كما قيل خلطوا اسمه وقلوبه على مائة وجه ليخفى أمره، وهو من الطبقة السادسة.

شيوخه: روى عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري وربيعه بن زيد الأيادي ونافع مولى ابن عمر ومكحول وغيرهم.

تلاميذه: روي عنه الثوري ويحيى بن سعيد الأموي وأبو بكر بن عباس وغيرهم.

آراء العلماء فيه: روى عن الإمام أحمد أنه - أي المصلوب - كان يضع الأحاديث عمدًا وقال النسائي: الكذابون المعروفون بوضع الحديث أربعة؛ إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بخراسان، ومحمد بن سعيد بالشام، وقال عبد الله ابن أحمد عن أبيه: قتله أبو جعفر المنصور في الزندقة، حديثه حديث موضوع، وقال ابن رشد: سألت عنه أحمد بن أبي صالح فقال: زنديق ضربت عنقه في الزندقة وضع أربعة آلاف حديث عند هؤلاء الحمقى فاحذروها.

وقال الحاكم: هو ساقط لا خلاف فيه، وروي عنه قال عن نفسه: إذا كان الكلام حسنًا لم أبال أن أجعل له إسنادًا<sup>(١)</sup>.

### ٢ - محمد بن السائب الكلبي:

نسبه: محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي أبو الفضل النسابة المفسر، وهو في الحديث غير مرضي، وهو من الطبقة السادسة.

(١) الكشف الخثيث عن رمي بوضع الحديث (ص ٢٣١)، ميزان الاعتدال (٥٦١/٣). والكامل لابن عدي (٣١٧/٧)، والضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص ٣٤٣)، والضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢١٣)، والجرح والتعديل (٢٦٢/٧)، والكاشف (٤١/٣)، وتهذيب التهذيب (١٨٤/٩)، ولسان الميزان (٣٦٠/٧)، والمجروحين لابن حبان (٢٤٧/٢).



شيوخه: روى عن أبي صالح وعامر الشعبي والأصبغ بن نباتة وأخويه سلمة وسفيان وغيرهم.

تلاميذه: زوى عنه ابنه هشام والسفيانان وحمام بن سلمة وابن المبارك وابن جريج وابن إسحاق وغيرهم.

آراء العلماء فيه: قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو جزء: أشهد أن الكلبي كافر سمعته يقول: كان جبريل يوحى إلى النبي فقام النبي، لحاجته وجلس علي فأوحى إليه جبريل.

وقال يزيد بن زريع البصري الحافظ: رأيت يضرب صدره ويقول: أنا سييء.

وقال قره بن خالد الدوسي: كانوا يروون: إن الكلبي يزرف - أي يكذب -.

وقال أبو حاتم: أجمعوا على ترك حديثه، وهو معروف بالتفسير، وليس أحد أطول منه في تفسيره، وحدث عنه الثقات من الناس ورضوه في التفسير، وأما في الحديث فقد ضعفوه فيه وشهرته بين الضعفاء يكتب حديثه. وروى سفيان الثوري عنه أنه قال: ما حدثت عن ابن عباس فهو كذب فلا ترووه، وقال ليث بن أبي سليم: كان بالكوفة كذابان أحدهما الكلبي والآخر السدي.

ومجمل القول فيه: أنه متروك الرواية في الأحكام والفروع، قال ابن حجر: متهم بالكذب ورمي بالرفض وهو من الطبقة السادسة.

وفاته: توفي سنة (١٤٦هـ)<sup>(١)</sup>.

### ٣ - مقاتل بن سليمان:

نسبه: هو مقاتل بن سليمان بن بشير الأسدي الخراساني البلخي، نزيل مرو، وهو صاحب التفسير الكبير.

شيوخه: روى عن نافع والسبيعي والزهري والضحاك ومجاهد وابن سيرين وغيرهم.

(١) المجروحين لابن حبان (٢/٢٢١)، والجرح والتعديل (٧/٢٧٠)، والمغني في الضعفاء (٢/٥٨٤)، وميزان الاعتدال (٣/٥٥٦)، ولسان الميزان (٧/٣٥٧)، والضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص ٣٤٢)، والتاريخ الصغير للبخاري (ص ١٠١)، والكبير (١/١٠١)، والضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢١١)، والكشف الخفي (ص ٢٣٠).

تلاميذه: روى عنه بقرية بن الوليد وإسماعيل بن عياش وحرّمي - بفتح الحاء والراء - ابن عمارة البصري، وعبد الصمد بن عبد الوارث العنبري وغيرهم.

آراء العلماء فيه: اختلف العلماء فيه بين معدل ومجرح. فممن عدله شعبة وإبراهيم الحربي وارتضاه الشافعي وابن المبارك في التفسير.

قال بقرية: كنت أسمع شعبة لا يذكره إلا بخير. وقال القاسم بن أحمد الصفار: قلت لإبراهيم الحربي ما بال الناس يطعنون على مقاتل؟ قال: حسداً منهم. وقال الشافعي: الناس عيال على مقاتل في التفسير، وقال ابن المبارك لما نظر في تفسيره: يا له من علم لو كان له إسناد. وقال حماد بن أبي حنيفة: هو أعلم من الكلبي.

وممن جرّحه ابن معين والنسائي وابن حبان وإسحاق الحنظلي وأحمد بن سيار وغيرهم.

قال ابن معين: ليس بثقة وليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث كذاب، وقال ابن حبان: كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم، وكان مشبهًا يشبهه الرب بالمخلوقين، وقال إسحاق: أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير - يعني في البدعة والكذب - جهم بن صفوان ومقاتل بن سليمان وعمر ابن صبح.

وقال أحمد بن سيار المروزي: كان مقاتل من أهل بلخ. تحول إلى مرو وخرج إلى العراق فمات بها، وهو متهم متروك الحديث مهجور القول، وكان يتكلم في الصفات بما لا يحل ذكره.

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزقاني: كان كذاباً جسوراً سمعت أبا اليمان يقول: قدم علينا فقال: سلوني عما دون العرش، فقال له قائل: أخبرني عن النملة أين أمعاؤها؟ فسكت. وبلغ من جراته أنه عرض على المهدي العباسي أن يضع له أحاديث في العباس؛ فأبى وقال: لا حاجة لي بها، وروى عن الضحاك ومجاهد وغيرهم ولم يسمع منهم.

قال ابن حجر: كذبه وروى بالتجسيم.

وفاته: توفي سنة (١٠٥ هـ)، وهو من الطبقة السابعة<sup>(١)</sup>.

(١) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢٦٠)، والضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص ٣٧١)، وميزان الاعتدال (١٧٣/٤)، والمجروحين لابن حبان (١٤/٣)، والكشف الخفي (ص ٢٦٠)، والتاريخ الكبير (١٤/٢/٤).

## ٤ - محمد بن زياد اليشكري:

نسبه: هو محمد بن زياد بن مروان الطحان اليشكري الرّقي<sup>(١)</sup> ويقال: الجندى<sup>(٢)</sup> الأور أحد الكذابين.

شيوخه: روى عن ميمون بن مهران الرقي، وعبد الكريم بن مالك الجزري وغيرهما. تلاميذه: روى عنه عثمان بن زفر بن صبيح وخلاد بن يحيى ومحمود بن خدّاش وغيرهم.

آراء العلماء فيه: قال أحمد فيه: كذاب خبيث أعور يضع الحديث.

وقال أيضًا: ما كان أجرأه؟ يقول حدثنا ميمون بن مهران في كل شيء.

قال ابن معين: ليس بشيء كذاب كان يضع الحديث.

وكذلك شهد له بالوضع أبو زرعة والجوزجاني والنسائي والدارقطني والحاكم وغيرهم - وقال ابن حبان: لا يحل ذكره في الكتب إلا على وجه القدح فيه - وقال الحافظ ابن حجر: كذبه، وهو من الطبقة الثامنة<sup>(٣)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) بفتح الراء وتشديد القاف منسوب للرقية بلد على الفرات.

(٢) بفتح الجيم والنون منسوب للجند بلدة باليمن.

(٣) الكشف الحثيث (ص ٢٣٠)، وميزان الاعتدال (٥٥٢/٣)، والكامل لابن عدي (٢٩٦/٧)، والجرح والتعديل (٢٥٨/٧)، والمجروحين (٢/٢٥٠)، والضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص ٣٤٢)، والتاريخ الكبير (١/٨٣)، والضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢٢٢).

## المتروك

### تعريفه لغة:

اسم مفعول من الترك، وتسمي العرب البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ التريكة، أي متروكة لا فائدة منها.

وفسره بعضهم بمعنى الساقط وهو قريب من الأول. وقيل: المتروك بمعنى المرتحل عنه والمفارق رغبة عنه<sup>(١)</sup>.

### واصطلاحاً:

هو الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب<sup>(٢)</sup>.

وهذا النوع سببه اتهام الراوي بالكذب بخلاف الموضوع فإن راويه كذب فعلاً على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أما هذا فقد عُرف بالكذب في كلامه العادي ولم يظهر منه الكذب في الحديث. وله صورتان:

**الأولى:** أن لا يروي ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة من الشريعة بالضرورة<sup>(٣)</sup>، وهي التي استنبطها العلماء المجتهدون من النصوص الشرعية سواء أكانت من الكتاب أم من السنة أم منهما جميعاً؛ مثل قاعدة: الأصل براءة الذمة وكثيراً ما يقول العلماء بعد رواية الحديث: فيه فلان متهم بالكذب فتركوا حديثه.

**الثانية:** أن يكون الراوي معروفاً بالكذب في كلامه العادي وإن لم يظهر وقوع ذلك الحديث النبوي؛ وذلك لأن التساهل في غير الحديث قد يجر إلى التساهل في الحديث<sup>(٤)</sup>.

ويروى أن الإمام البخاري ضرب على حديث بعض الرواة؛ لأنه رآه يغري أتانه بوضع الحصى في مخلاة أو وعاء ليوهمه أنه علف ليمسكه وتجنب البخاري الأخذ عنه وقال: إن عنده بذور الكذب.

(١) ترتيب القاموس مادة «ترك» والمصباح المنير.

(٢) نزهة النظر (ص ٤٥)، والإيضاح في تاريخ الحديث وعلم الاصطلاح.

(٣) قواعد التحديث (ص ١٣١)، وشرح الزرقاني على المنظومة البيقونية (ص ٩١، ٩٢).

(٤) تيسير مصطلح الحديث (ص ٩٣). وشرح الزرقاني على المنظومة البيقونية (ص ٩١، ٩٢).

مثاله في الصورة الأولى: حديث: « ولد الزنا لا يدخل إلى سبعة أبناء » فإنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُزْرُ وَازِرَةٌ وَّزَرَ آخَرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

ومثاله أيضًا: الأحاديث الواردة في مدح من اسمه أحمد أو محمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار، وهو مناقض لما ثبت من أن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب وإنما يجار منها بالإيمان والأعمال الصالحة<sup>(١)</sup>.

ومنها حديث: « إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا وصلت خلف المقام ركعتين » وذلك لمخالفة الحديث لبدهيات العقول.

ومنها حديث: « النظر إلى وجه الجميل عبادة ».

وعليه: فكل حديث مخالف للقواعد العامة أو داعٍ إلى شهوة أو مفسدة أو مشتمل على ثقافات يصاب عنها العقلاء فهو باطل مردود.

قال ابن الجوزي: ما أحسن قول القائل: كل حديث رأيت يخالف العقول ويناقض الأصول ويبين المنقول فاعلم أنه موضوع<sup>(٢)</sup>.

قلت: وعلى هذا فقد يلتقي المتروك مع الموضوع، فإن كلاً منهما يطرح العمل بما جاء فيه غير أن المتروك بهذه الصورة نظر فيه إلى مضمون متنه، وقد تبين مما سبق علامات الوضع في متن الحديث وإن كنا في الموضوع رأينا أنه قد عرف بأنه ما في سنده كذاب فهذا هو التعريف الإجمالي، إلا أن التوسع في علامات الوضع جعلنا نرى كثيرًا من الأحاديث التي حكم عليها بالوضع هي إما متداخلة مع المتروك أو المنكر أو أي نوع من أنواع المردود.

ومثاله في الصورة الثانية: حديث عمرو بن شمر الجعفي الكوفي التميمي عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار قالوا: « كان النبي ﷺ يقنت في الفجر ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق ».

وقد قال النسائي والدارقطني وغيرهما عن عمرو بن شمر: متروك الحديث<sup>(٣)</sup>.

ومثاله أيضًا: ما رواه القاضي عياض عن زياد بن ميمون عن أنس بن مالك ﷺ أن

(١) المنار لابن القيم (ص ٢٢).

(٢) السنة ومكانته في التشريع الإسلامي (ص ٢٦)، والباعث الحثيث (ص ٨٣)، وتدريب الراوي (١/ ١٨٠).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٨).

الحولاء بنت تويت - وكانت عطارة بالمدينة - دخلت على عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنهما - وذكرت حالها مع زوجها فوعظها النبي ﷺ بذكر فضل الزوج<sup>(١)</sup>.

وإنما سُمي هذا النوع متروكاً ولم يسم موضوعاً؛ لأن مجرد الاتهام بالكذب لا يسوغ الحكم بالوضع.

رتبته:

شر أنواع الضعيف الموضوع ويليه في المرتبة المتروك ثم المنكر. قال الحافظ ابن حجر:

وضح فترك فأدراج فما قلبا	شر الأحاديث مما جاء متصلاً
وغير ذلك فما للعضل قد نسبا	نكر شذوذ فمعلول فمضطرب
أتى مرسلًا فاحفظ تحزرتبا	كذلك منقطع ثم المدلس فالذي

من المؤلفات في هذا النوع:

١ - الضعفاء والمتروكين للنسائي.

٢ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي.

والله أعلم



(١) زياد كذاب. راجع الكلام عنه في المجروحين لابن حبان (١/٣٠٥)، وانظر الكلام على صور المتروك في المنهج الحديث في علوم الحديث، قسم المصطلح (ص ٢٠٠).

## المطروح

من العلماء من يسمي المتروك مطروحًا، فالترك بمعنى الطرح، ومنهم من جعل المطروح نوعًا مستقلًا وعرفه بأنه:

ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع.

وممن ذكره على أنه نوع مستقل الحافظ الذهبي، وقد استقى هذا النوع مما جاء في كلام المحدثين في كتب الحديث من قولهم: فلان مطروح الحديث؛ حيث قال: يروي في الأجزاء كثيرًا، وفي بعض المسانيد الطوال، وفي سنن ابن ماجه وجامع الترمذي مما يروي المتروكون. وهو داخل في أخبار المتروكين الضعفاء ودون آخر مراتبها<sup>(١)</sup>.

واللَّهُ أَعْلَمُ

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) المنهج الحديث في علوم الحديث قسم المصطلح (ص ٢٠٧)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٣١٨، ٣١٩).

## المنكر

### تعريفه لغة:

هو اسم مفعول من الإنكار ضد الإقرار، تقول: أنكره بمعنى جحدته ولم يعرفه ولم يُقره.

### واصطلاحاً:

عرف العلماء المنكر في الاصطلاح بتعريفات عدة أشهرها تعريفان:

الأول: هو الحديث الذي في إسناده راوٍ فحش غلظه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه<sup>(١)</sup>، وأشار إلى هذا البيهقي فقال:

ومنكر الفرد به راو غداً      تعديله لا يحمل التفرداً<sup>(٢)</sup>

- مثاله: ما رواه ابن ماجه من رواية أبي بكر بن أبي ذكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: «كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق» قال النسائي: هذا حديث منكر تفرد به أبو ذكير، وهو شيخ صالح أخرج له مسلم في المتابعات غير أنه لم يبلغ من يحتمل تفرد<sup>(٣)</sup>.

الثاني: هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة<sup>(٤)</sup>.

وهذا التعريف هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر واعتمده وفيه زيادة على التعريف الأول، وهي قيد مخالفة الضعيف لما رواه الثقة.

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيات عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال:

(١) من التعريف يتضح لنا منشأ هذا النوع - المنكر - وهو الطعن في الراوي بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق.

(٢) شرح الزرقاني على البيهقي (ص ٩٠)، ونزهة النظر (ص ٤٥)، وتوضيح الصنعاني (٣/٢).

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب الأطعمة: باب أكل البلح بالتمر. قال في الزوائد: في إسناده أبو زكريا يحيى ابن محمد، ضعفه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة سوى أربعة أحاديث. اهـ قال السندي:

قلت: وقد عد هذا الحديث من جملة الأحاديث. وقال النسائي: إنه حديث منكر. انظر سنن ابن ماجه (٢/١١٠٥) وانظر الكلام على الحديث في الفوائد المجموعة للشوكاني (١٨١/٦٣).

(٤) المقدمة مع شرحها التقييد والإيضاح (ص ١٠٦)، تدريب الراوي (١/٢٣٩).



« من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة »<sup>(١)</sup>.  
قال أبو حاتم: هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف<sup>(٢)</sup>.

والنكارة إما أن تكون في الإسناد وإما أن تكون في المتن وإما أن تكون فيهما.

فأما النكارة في المتن: فيصلح لها المثال الأول، وهو أن معناه منكر ركيك جداً، ويستبعد أن يقوله الرسول ﷺ لإرشاد المسلمين، فإن الشيطان لا يغضب من أكل ابن آدم وإنما يغضب من طاعته لربه واتباعه سنة النبي ﷺ.

وأما النكارة في الإسناد: فيصلح لها المثال الثاني ومثاله أيضاً رواية مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن الرسول ﷺ: « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم »<sup>(٣)</sup>، فخالف مالك غيره من الثقات في قوله عمر بن عثمان بضم العين.

ودافع العراقي عن القول بنكارة هذا الحديث متناً فقال: لا يلزم من تفرد مالك بقوله: في الإسناد عمر أن يكون المتن منكراً فالمتن على كل حال صحيح؛ لأن عمرًا أو كلاهما ثقة. وقال ابن الصلاح: وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه<sup>(٤)</sup>.

وأما النكارة فيهما: فيصلح لها المثال الأول فهو منكر من حيث متنه وألفاظه ومعناه وهو منكر من حيث إن ذكيراً تفرد به وهو لم يبلغ درجة التفرد.  
**حكمه ورتبته:**

يتبين من تعريفي المنكر المذكورين أنّهما أنما أن المنكر من أنواع الضعيف جداً؛ لأنه إما رواية ضعيف موصوف بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق، وإما رواية ضعيف مخالف في روايته؛ تلك الرواية الثقة وكلا القسمين فيه ضعف شديد، وقد مرّ بنا أنه يلي المتروك في الرتبة.

(١) العلل لابن أبي حاتم (١٨٢/٢) عن ابن عباس.

(٢) انظر العلل، وتدريب الراوي (١/٢٤٠).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الفرائض: باب ميراث أهل الملل.

(٤) انظر المقدمة مع شرحها التقييد (ص ١٠٦)، وانظر الحديث عند مسلم في كتاب الفرائض (ج ١)؛ فقد أخرج الحديث من رواية عمرو بن عثمان، وهذا المثال لا يصلح للمنكر إلا عند من سوى بين الشاذ والمنكر، واعتبر مجرد المخالفة نكارة.

## الفرق بين المنكر والشاذ:

إن الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، ونعني بالمقبول هنا ما يشمل راوي الصحيح والحسن، أي العدل التام الضبط أو الذي خَفَّ ضبطه.

وأما المنكر: فهو - كما عرفت - ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة.

فعلم من هذا أنهما يشتركان في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف، قال ابن حجر: وقد غفل من سوى بينهما. والمنكر يقابله المعروف كما أن الشاذ يقابله المحفوظ<sup>(١)</sup>.

بيان معنى قولهم: أنكر ما رواه فلان كذا:

وقع في عبارة بعض المحدثين: أنكر ما رواه فلان كذا وليس معناها أنه حديث منكر، بل قد يقولونها وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً.

قال ابن عدي: أنكر ما روى يزيد بن عبد الله بن أبي بريدة: « إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها ». قال: وهذا طريق حسن رواه ثقات، وقد أدخلهم قوم في صحاحهم. وقال السيوطي: والحديث في صحيح مسلم<sup>(٢)</sup>.

وقال الذهبي: أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن، وهو عند الترمذي وحسنه وصححه الحاكم على شرط الشيخين<sup>(٣)</sup>.

فائدة: قال اللكنوي: بين قولهم: هذا حديث منكر، وقولهم: هذا الراوي منكر الحديث، وقولهم: يروي المناكير فرق. ومن لم يطلع عليه ذل وأصل، وابتلي بالغرق، ولا تظن من قولهم: هذا حديث منكر أن راويه غير ثقة، فكثيراً ما يطلقون النكاره على مجرد التفرد، وإن اصطلاح المتأخرون على أن المنكر هو الحديث الذي رواه ضعيف مخالفاً لثقة، وأما إذا خالف الثقة غيره من الثقات فهو شاذ، وكذلك لا تظن من قولهم: فلان روى المناكير أو حديثه هذا منكر ونحو ذلك أنه ضعيف.

(١) نزهة النظر (ص ٣٥، ٣٦).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل: باب إذا أراد الله رحمة أمة قبض نبيها قبلها.

(٣) حديث حفظ القرآن في الترمذي: كتاب الدعوات: باب دعاء الحفظ، وفيه يشكو الإمام على تغلت القرآن منه... إلخ، وفي آخره دعاء، قال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم.

وأخرجه الحاكم في المستدرک (١/٣١٦، ٣١٧) وقال الذهبي متعباً الحاكم: قلت هذا حديث منكر شاذ أخاف لا يكون موضوعاً. وانظر ترجمة الوليد بن مسلم وقول الذهبي في الميزان (٤/٣٤٧) وانظر كذلك المنهج الحديث، قسم المصطلح (ص ٢٠٦).

قال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء - كما أفاد السخاوي :-

كثيرًا ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روي حديثًا واحدًا. اهـ.

وقال السخاوي: وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء، قال

الحاكم: قلت للدارقطني فسلیمان بن بنت شرحبيل قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير؟

قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء أما هو فثقة<sup>(١)</sup>.

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري: قولهم: منكر

الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير

فهو منكر الحديث. اهـ<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضًا في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي: قال: أحمد بن سعيد بن معدان شيخ

صالح روى الفضائل والمناكير. قلت: ما كل من روى المناكير بضعيف<sup>(٣)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر: عند ذكر محمد بن إبراهيم التيمي وتوثيقه مع قول أحمد

فيه يروي أحاديث مناكير. قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث

الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك، وقد احتجَّ به الجماعة<sup>(٤)</sup>، وقال أيضًا عند

ذكر ترجمة بريد بن عبد الله قال: أحمد روى مناكير. قلت: احتجَّ به الأئمة كلهم وأحمد

وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة<sup>(٥)</sup>، وقال السخاوي: قال ابن دقيق العيد في

شرح الإلمام: قولهم: روى مناكير لا يقتضي ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته

وينتهي إلى أن يقال فيه منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به

الترك لحديثه والعبارة الأخرى، أي قولهم: روى مناكير أو يروي المناكير أو في حديثه

نكارة - لا تقتضي الديمومة: كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي:

يروى أحاديث منكورة وإليه المرجح في حديث: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(٦)</sup>. اهـ.

(١) فتح المغيث (١/٣٤٦، ٣٤٧).

(٢) الميزان (١/٥٦).

(٣) الميزان (٢/٧٩).

(٤) المرجع السابق (ص ٣٩٢).

(٥) هدي الساري (ص ٤٣٧).

(٦) فتح المغيث (١/٢٤٧)، وحديث: «إنما الأعمال بالنيات» أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، وفي كتاب الإيمان، باب الأعمال بالنية والحسبة لكل امرئ ما نوى، وترجم به في كتاب النكاح: باب من هاجر أو عمل خيرًا لتزويج امرأة فله ما نوى، وفي كتاب الطلاق: باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما، وفي كتاب مناقب الأنصار: باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، وفي كتاب العتق: باب الخطأ والنسيان في العتاق والطلاق والنسيان وغيره، وفي كتاب الإيمان: باب النية في الإيمان، وفي كتاب الحيل: باب =

ثم نقل اللكنوي قول ابن عدي: أنكر ما روى بريد عبد الله بن أبي بردة إذا أراد الله بأمة خيرًا قبض نبيها قبلها، وقول الذهبي: أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن: وقال الذهبي: في الميزان في ترجمة أبان بن جبلة<sup>(١)</sup>، و ترجمة سليمان بن داود اليمامي<sup>(٢)</sup>: إن البخاري قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه.

قال اللكنوي: فعليك يا من ينتفع من ميزان الاعتدال وغيره من كتب أسماء الرجال أن لا تغتر بلفظ الإنكار الذي تجده منقولاً من أهل النقد في الأسفار بل يجب عليك:

أن تثبت وتفهم أن المنكر إذا أطلقه البخاري على الراوي فهو ممن لا تحل الرواية عنه، وأما إذا أطلقه أحمد ومن يحذو حذوه فلا يلزم أن يكون الراوي ممن لا يحتج به.

وأن تفرق بين من روى المناكير أو يروي المناكير أو في حديثه نكارة ونحو ذلك وبين قولهم منكر الحديث، ونحو ذلك فإن العبارات الأولى لا تقدرح الراوي قدحاً يعتد به، والأخرى تجرحه جرحاً يعتد به وأن لا تبادر بحكم ضعف الراوي بوجود أنكر ما روي في حق روايته في الكامل والميزان ونحوهما، فإنهم يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضاً بمجرد تفرد راويهما.

وأن تفرق بين قول القدماء: هذا حديث منكر، وبين قول المتأخرين: هذا حديث منكر. فإن القدماء كثيراً ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه، وإن كان من الأثبات، والمتأخرون يطلقونه على رواية راوٍ ضعيف خالف الثقات<sup>(٣)</sup>.

### والله أعلم



= في ترك الحيل، وأن لكل امرئ ما نوى، ومسلم في كتاب الأمانة: باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» وأبو داود في كتاب الطلاق: باب فيما عني به الطلاق والنيات، والترمذي في كتاب فضائل الجهاد: باب ما جاء فيمن يقاتل رياءً للدنيا، والنسائي في كتاب الطهارة: باب النية في الوضوء، وفي كتاب الطلاق: باب الكلام إذا قصد به فيها يحتمل معناه، وفي كتاب الإيذان وشرايعه: باب علامة الإيذان، وابن ماجه في كتاب الزهد: باب النية، وأحمد في المسند (٤٣، ٢٥/١).

(١) الميزان (٥/١).

(٢) الميزان (٤١٢/١).

(٣) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي من (ص ٩٢ - ٩٨) بتلخيص وتصرف.

## المعروف

ونحن نذكر المعروف هنا لمناسبته بالمنكر، فقد عرفنا أنهما ضدان وليس المعروف من أنواع المردود، بل هو من أقسام المقبول الذي يحتاج به.  
تعريفه لغة:

هو اسم مفعول من عرف.

واصطلاحاً:

ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف.

فهو بهذا المعنى يقابل المنكر في تعريفه الذي عرفه به الحافظ ابن حجر العسقلاني.  
ومثاله: المثال الثاني الذي مرّ في نوع المنكر لكن من طريق الثقات الذين رووه موقوفاً على ابن عباس؛ لأن ابن أبي حاتم قال: - بعد أن ساق حديث حبيب المرفوع - هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف<sup>(١)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) الإيضاح في تاريخ الحديث وعلم الاصطلاح (ص ١٠٩، ١١٠)، وتيسير مصطلح الحديث (ص ٩٧).

## الشاذ

### تعريفه لغة:

اسم فاعل من شذَّ بمعنى انفرد عن الجماعة، يقال: شذ يشذ شذوذًا إذا انفرد.

### واصطلاحًا:

هو ما رواه الثقة مخالفاً من هو أرجح منه، وقيل: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه<sup>(١)</sup>.

وهما بمعنى فالمقبول هو الثقة ومن هو أولى منه أي من أرجح منه لمزيد العدد أو الضبط أو غير ذلك من وجوه الترجيحات بشرط ألا يمكن الجمع بينهما.

والشاذ يقابله المحفوظ، وهو ما رواه الأرجح عددًا أو صفة مخالفة للراجح والشاذ، حديث ضعيف مردود، أما المحفوظ فهو حديث مقبول.

### ويقع الشذوذ في السند كما يقع في المتن:

أما الشذوذ في السند: فمثاله: ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس: « أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه فدفن النبي ﷺ ميراثه إليه »<sup>(٢)</sup>، وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس.

ولذا قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددًا منه<sup>(٣)</sup>.

فابن عيينة وابن جريج وحماد بن زيد ثقات لكن حمادًا خالف ابن عيينة وابن جريج،

(١) شرح النخبة (ص ٣٤، ٣٥)، مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح (ص ١٠٤) وهناك أقوال أخرى في الشاذ للشافعي والحاكم وغيرهما، انظر أيضًا تدريب الراوي (١ / ٢٣٢ - ٢٣٥)، معرفة علوم الحديث (١١٩)، فتح المغيب (١ / ١٨٥).

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الفرائض: باب في ميراث ذوي الأرحام، والترمذي في كتاب الفرائض: باب في ميراث المولى الأسفل، وابن ماجه في كتاب الفرائض: باب ميراث من لا ورث له وأحمد في المسند (٥ / ٣٤٧).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (٢ / ٥٢).

فأرسل الحديث وهما قد وصلاه بذكر الصحابي وبما أنهما أرجح منه عددًا فحديثهما يسمى المحفوظ وحديث حماد يسمى الشاذ<sup>(١)</sup>.

وأما الشذوذ في المتن: فمثاله: ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه »<sup>(٢)</sup>.

قال البيهقي: خالف عبد الواحد بن زياد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ<sup>(٣)</sup>.

وعليه فيمكن تعريف الشاذ في المتن بأنه: الحديث الفرد المخالف.

وتعريف الشاذ في السند بأنه: الذي ليس في روايه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجب التفرد والشذوذ من الضعف.

ولما كان الشاذ يقابل المحفوظ فيمكن تعريف المحفوظ بأنه:

ما رواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقة، ومثاله: المثالان المذكوران في نوع الشاذ.

**حكم الشاذ والمحفوظ:**

من المعلوم أن الشاذ حديث ضعيف مردود، أما المحفوظ فهو حديث مقبول.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) فتح المغيث (١٨٦/١)، التنصرة (١٩٣/١).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب التطوع: باب الاضطجاع بعدها - أي ركعتي الفجر - وأحمد في المسند (٤١٥/٢).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٤٥/٣)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢٣٥/١).

## المعل

### تعريفه لغة:

اسم مفعول من أعلَّه فهو معل، بمعنى أظهر علته وألحقها به.  
قال الجوهري: لا أعلك الله، لا أصابك بعله.  
وهذا هو المشهور في اللغة وهو على القياس.

وجاء عند أهل الحديث واشتهر بينهم وفي كتبهم بـ «المعلل» وهو مفعول علله بمعنى ألهاه بالشيء وشغله، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم، وقد يسمونه المعلول وهو ضعيف مردول عند أهل العربية واللغة؛ ولذا قيل: هو لحن؛ لأن فعله رباعي وهو أعلَّ لا يأتي على مفعول؛ لذا قيل: الأجود فيه معل بلام واحدة<sup>(١)</sup>.

### واصطلاحاً:

هو الحديث الذي اطلع فيه على علة خفية تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها<sup>(٢)</sup>.

وعليه فيمكن تعريف العلة بأنها:

سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث<sup>(٣)</sup>.

ولكي يوصف الحديث بأنه معل لا بد من توافر شرطين في علته:

الأولى: أن تكون العلة غامضة خفية لقوله في التعريف: (خفية).

الثانية: أن تقدح في صحة الحديث.

فلو كانت العلة ظاهرة أو كانت غير قادحة في الحديث فلا تسمى علة ولا يسمى

الحديث بسبب وجودها مُعللاً.

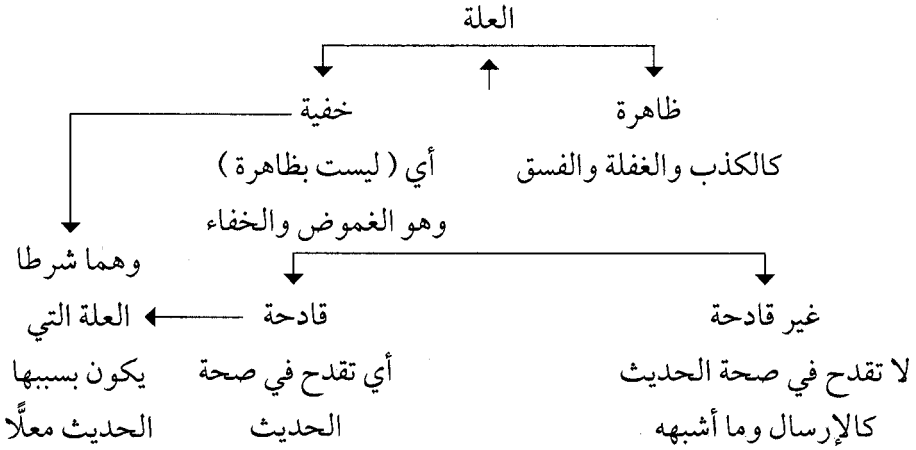
وبالجدول التالي يمكن توضيح العلة وبيان أقسامها:

(١) المقدمة: مع شرحها (ص ١١٦)، وتدريب الراوي (١/٢٥١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٤)، وفتح المغيث (١/٢٢٠)، وفتح الباقي (١/٢٢٦).

(٣) تدريب الراوي (١/٢٥٢).





### فائدته وأهميته:

وعلم علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها؛ لأنه يحتاج إلى كشف العلل الغامضة الخفية التي لا تظهر إلا للجهاذة في علوم الحديث، وإنما يتمكن منه ويقوى على معرفته أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب؛ ولهذا لم يخض غماره إلا القليل من الأئمة؛ كابن المديني وأحمد والبخاري وأبي حاتم والدارقطني وغيرهم.

وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدراهم والدنانير حتى قال ابن مهدي: معرفة علل الحديث إلهام لو قلت للعالم بعلم الحديث من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدي لذلك. وقيل له أيضًا: إنك تقول للشيء هذا صحيح، وهذا لم يثبت فعمّن تقول؟ فقال: أرايت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال: هذا جيد وهذا بهرج<sup>(١)</sup> أكنت تسأل عن ذلك أم تسلم له الأمر؟ قال: فهذا كذلك بطول المجالسة والمناظرة والخبرة.

وسئل أبو زرعة ما الحجة في تحليلكم الحديث؟ فقال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علة ثم تقصد ابن وارة<sup>(٢)</sup>، فتسأله عنه فيذكر علة ثم تقصد أبا حاتم فيعلمه ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافاً فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، ففعل الرجل ذلك، فاتفقت كلمتهم فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام.

(١) على وزن جعفر، والدرهم البهرج هو الرديء من الفضة.

(٢) يعني: ثم تقصد محمد بن مسلم بن وارة فتسأله عنه ولا تجبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علة.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: إنكار الحديث عند الجهال كهانة.

وقد لاحظ العلماء والمحدثون ذلك جيداً فأروا ألا يكشفوا للعامة عن علل الحديث، ومن هذا ما ذكر أبو داود السجستاني في رسالته إلى أهل مكة: أنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا<sup>(١)</sup>؛ وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظاً لسنة النبي ﷺ وصيانة لها وتمييزاً مما يدخل على رواياتها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك عندهم طعنًا في غير الأحاديث المعللة، بل يقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات. اهـ.

وقال أبو حاتم الرازي: مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم<sup>(٢)</sup>.

فهذه النصوص السابقة وغيرها على لسان العلماء تدل على غموض هذا العلم ودقته والتي تبرز من خلالها أهميته، وأنه لا يقوى على هذا إلا من أوتي فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً حتى قال الحاكم أبو عبد الله: هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل وقال ابن مهدي: لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي<sup>(٣)</sup>.

### كيف تعرف العلة؟

الطريق إلى معرفة العلة هو جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم ثم الحكم على الرواية المعلولة.

قال الخطيب أبو بكر البغدادي: السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانتهم من الحفاظ ومنزلتهم في الإتيان والضبط، وروي عن علي بن المديني قال: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه<sup>(٤)</sup>.

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص ٣١).

(٢) تدريب الراوي (١/٢٥٣)، ومعرفة علوم الحديث (ص ١١٢، ١١٣)، ونزهة النظر (ص ٤٦)، وفتح المغيب (ص ٢٣٠ - ٢٣٢).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ١١٢).

(٤) علوم الحديث (ص ٨٢)، وتدريب الراوي (١/٢٥٣).

ويستعان على إدراك العلة بما يلي:

١ - تفرد الراوي.

٢ - مخالفة غيره له.

٣ - قرائن أخرى تنضم إلى ذلك.

قال ابن الصلاح: ويستعان على إدراكها - أي العلة - بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم أو غير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه<sup>(١)</sup>.

أقسام العلة بحسب وجودها في الحديث:

١ - قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر.

٢ - وقد تقع العلة في متن الحديث.

ثم إن العلة التي تقع في الإسناد قد تقدح في صحة الإسناد والمتن معاً إذا ظهر ضعف الحديث كما في التعليل بالإرسال والوقف.

وقد تقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن<sup>(٢)</sup>.

وذلك إذا كان الحديث مروياً بإسناد آخر صحيح؛ مثل الحديث الذي رواه يعلى ابن عبيدة الطنافسي - أحد الثقات - عن سفیان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار»... الحديث.

فهذا الإسناد متصل بنقل العدل وهو معلول وإسناده غير صحيح والمتن صحيح على كل حال؛ لأن يعلى بن عبيد غلط على سفیان في قوله: (عمرو بن دينار) إنما صوابه عبد الله بن دينار<sup>(٣)</sup>، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفیان؛ كأبي نعيم الفضل بن دكين ومحمد بن يوسف الفريابي ومخلد بن يزيد وغيرهم.

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص ١١٦).

(٢) علوم الحديث (ص ٨٢)، والتدريب (١/٢٥٣).

(٣) قلت: والذي أوهم ذلك أكثر أن كليهما قد روى عن ابن عمر إلا أن عبد الله لما كان مولى ابن عمر كانت روايته عنه أكثر، حتى قال البعض: لا نعلم له رواية عن أحد إلا عن ابن عمر، وإن رد ذلك ابن حجر بقوله: هذا قصور شديد ممن قاله. (راجع تهذيب التهذيب في ترجمة عبد الله بن دينار (٣٠١/٥ - ٣٠٣)، ترجمة عمرو بن دينار (٢٨/٨ - ٣٠).

ورواه عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر<sup>(١)</sup>.

ومثال وقوع العلة في متن الحديث ما أخرجه مسلم في صحيحه من رواية الوليد ابن مسلم قال: حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعثمان فكانوا يستفتحون بـ: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ لا يذكرون ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ في أول قراءة ولا في آخرها<sup>(٢)</sup>. ثم رواه مسلم أيضًا في رواية الوليد عن الأوزاعي: قال أخبرني إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة أنه سمع أنسًا يذكر ذلك<sup>(٣)</sup>.

قال ابن الصلاح في كتاب علوم الحديث: « فعلل قوم رواية اللفظ المذكور - يعني التصريح بنفي قراءة البسملة - لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: « فكانوا يستفتحون القراءة بـ « الحمد لله رب العالمين » من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله: « كانوا يستفتحون بالحمد لله » أنهم كانوا لا يبسمون فرواه على ما فهم وأخطأ؛ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية وانضم إلى ذلك أمور:

منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئًا عن رسول الله ﷺ والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

وقد أطال السيوطي في بيان علل هذا الحديث، فأفاد أنه معل بتسع علل: المخالفة من الحفاظ والأكثرين - والانقطاع - وتدليس التسوية - والكتابة - وجهالة الكاتب - والاضطراب في لفظه - والإدراج - وثبوت ما يخالفه عن صحابه ومخالفته لما رواه عدد التواتر<sup>(٥)</sup>.

هذا وقد قسم الحاكم في كتابه علوم الحديث أجناس الحديث إلى عشرة وملخصها ما يلي مع أمثلتها:

الأول: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسمع ممن روى عنه.

(١) تدريب الراوي (١/٢٥٤)، والتبصرة (١/٢٣٠)، وفتح المغيث (١/٢٢٤).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة: باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة (٢/٣٥) بشرح النووي.

(٣) المصدر السابق (٢/٣٦).

(٤) المقدمة مع التقييد (ص ١١٨ - ١٢٢). (٥) تدريب الراوي (١/٢٥٥ - ٢٥٦).

- مثاله: حديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « من جلس مجلسًا كثر فيه غلظه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك ».

فروى أن مسلمًا جاء إلى البخاري وسأله عنه؟ فقال: هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله - أي أنه موقوف على عون وليس بمرفوع. قال البخاري: وهذا أولى؛ لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل.

الثاني: أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه آخر ظاهره الصحة.

- مثاله: حديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعًا: « أرحم أمتي أبو بكر وأشدهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرؤهم أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأن لكل أمة أمينًا وأن أمين هذه الأمة أبو عبيدة »..

قال الحاكم: فلو صح إسناده لأخرج في الصحيح، إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلًا وأسند ووصل، أن لكل أمة أمينًا وأبو عبيدة أمين هذه الأمة هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعًا، وأسقط المرسل من الحديث وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين.

الثالث: أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابي، ويروى عن غيره باختلاف بلاد رواه كرواية المدنيين عن الكوفيين:

- مثاله: حديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعًا: « إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة ».

قال: هذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا ظن أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا، وإنما الحديث محفوظ عن رواية أبي بردة عن الأغر المزني، ثم رواه الحاكم بإسناده إلى حماد بن زيد عن ثابت البناني قال: سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني - وكانت له صحبة - قال رسول الله ﷺ: « أنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم مائة مرة » ثم ذكر الحاكم أنه رواه مسلم في صحيحه هكذا، وقال: وهو الصحيح المحفوظ.

الرابع: أن يكون محفوظاً عن صحابي ويروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته، بل ولا يكون معروفاً من جهته.

- مثاله: حديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه «أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور».

قال الحاكم: أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوجدان، وهو معلول من ثلاثة أوجه:

- أحدها: أن عثمان هو ابن أبي سليمان.

- والآخر: أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه.

- والثالث: قوله: سمع النبي ﷺ وأبو سليمان لم يسمع من النبي ﷺ ولا رآه.

الخامس: أن يكون روى بالنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة.

- مثاله: حديث يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال من الأنصار: أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمى بنجم فاستنار، قال الحاكم: علة هذا الحديث أن يونس على حفظه وجلالة محله قصر به، وإنما هو عن ابن عباس قال: حدثني رجال من الأنصار وهكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعي وغيرهم عن الزهري.

السادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

- مثاله: حديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: قلت: يا رسول الله ما لك أفصحنا؟.. الحديث قال: وعلته ما أسند عن علي بن خشرم، حدثنا علي بن الحسين بن واقد بلغني أن عمر فذكره.

السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.

- مثاله: حديث ابن شهاب عن سفيان الثوري عن حجاج بن قرافضة عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: «المؤمن غر كريم والفاجر خب لثيم» قال: وعلته ما أسند عن محمد بن كثير، حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبي سلمى فذكره. الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه.

- مثاله: حديث يحيى بن أبي كثير عن أنس أن النبي ﷺ: «كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة» الحديث. قال:

فيحیی رأى أنسا وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث ثم أسند عن يحيى قال: حديث، عن أنس فذكره.

التاسع: أن تكون طريقه معروفة يروي أحد رجالها من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق بناءً على الجادة في الوهم.

- مثاله: حديث المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ: « كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم تبارك اسمك وتعالى جدك » وذكر الحديث بطوله.

قال: أخذ فيه المنذر طريق الجادة، وإنما هو من حديث عبد العزيز، ثنا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، فذكر الحديث بغير هذا اللفظ وهذا مخرج في صحيح مسلم.

العاشر: أن يروي الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه.

- مثاله: حديث أبي فروة يزيد بن محمد، ثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: « من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء ».

قال: وعلته ما أسند وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال: سئل جابر فذكره.

وهذه ليست حصراً لجميع أجناس العلل وأنواعه؛ فقد قال بعد أن ذكر هذه الأنواع: وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثلاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم<sup>(١)</sup>. اهـ.

### إطلاقات العلة:

- تطلق العلة على مقتضاها الاصطلاحي الذي أوضحناه في أول كلامنا على العلة وهي أنها: سبب غامض خفي يقدر في صحة الحديث.

- وقد تطلق على غير مقتضاها من الأسباب التي يضعف بها الحديث؛ مثل:

كذب الراوي أو غفلته أو سوء حفظه أو غير ذلك من الأسباب الظاهرة القادحة فيقولون مثلاً: هذا الحديث معلول بفلان، ولا يريدون العلة المصطلح عليها؛ لأن هذا سبب ظاهر وليس خفياً.

- وقد تطلق العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو: إرسال من أرسل

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٣ - ١١٩)، وتدريب الراوي (١/ ٢٥٨ - ٢٦٢).

الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قيل: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ ولم يقصد بهذا التقيد بالاصطلاح.

وقد فعل ذلك أبو يعلى الخليلي في كتاب الإرشاد، ومثّل له بحديث مالك في الموطأ أنه قال: بلغنا أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « للمملوك طعامه وكسوته » فرواه مالك معضلاً هكذا في الموطأ ورواه موصولاً خارج الموطأ، فقد صار الحديث بعد بيانه - خارج الموطأ - موصولاً بإسناد صحيح.

قال بعضهم: وهذا عكس المعلول فإنه ما ظاهره السلامة فاطلع فيه بعد الفحص على قاذح، وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعضال فلما فتش تبين وصله.

- وقد تطلق العلة على النسخ كما فعل الترمذي وأجاب العراقي بقوله:

فإن أراد - يعني الترمذي - أنه علة في العمل بالحديث فصحيح أو في صحته فلا؛ لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة.

والذي جزم به العلماء أن الترمذي إن كان سمي النسخ علة فهو علة في العمل بالحديث فقط؛ لأنه قال في سننه: « إنما كان الماء من الماء » في أول الإسلام، ثم نسخ ذلك، فلو كان النسخ عنده علة في صحة الحديث لصرّح بذلك.

- فالمعلول لا يشمل كل مردود، فالمنقطع ليس معلولاً والحديث الذي في رواته مجهول أو مضعف ليس معلولاً، وإنما يسمى معلولاً أو معلاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك<sup>(١)</sup>.

قال الحاكم أبو عبد الله: وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط وإه، وأما علة الحديث فإنه يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفي عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة.

- مما سبق يتبين أن العلة قد تطلق على السبب الظاهر لا الخفي، فعلى المشتغل بدراسة علم الحديث حين يقرأ هذه العبارة « هذا الحديث معلول بفلان » عليه أن يتريث، فلا يستعجل الحكم بوجود علة قاذحة في الحديث من نوع العلل المصطلح عليها؛ لأن

(١) التبصرة (١/٢٣٧ - ٣٣٩)، وفتح الباقي (١/٢٣٨، ٢٣٩)، وفتح المغيث للسخاوي (١/٢١٨، ٢١٩)، وتدريب الراوي (١/٢٥٧، ٢٥٨)، وتوضيح الأفكار (٢/٣٣، ٣٤).



بعض العلماء يطلقون العلة على غير معناها الاصطلاحي، فلا تزيد في نظرهم حينئذ عن السبب الظاهر لا الخفي، والعلة لا تكون إلا سبباً غامضاً خفياً كما أوضحنا.

الفرق بين الحديث المعل وبين غيره من أنواع الضعيف:

إن القادح في أنواع الضعيف الأخرى ظاهر، فإذا لم يذكر الصحابي فالعلة ظاهرة لظهور انقطاع السند وحينئذ يسمى بالمرسل.

وإذا اتهم الراوي بالفسق أو الغفلة، فالعلة ظاهرة أيضاً وهي فقد العدالة أو الضبط، ويسمى بالمتروك أو المنكر على رأي من لا يشترط في المنكر المخالفة لما رواه الثقات<sup>(١)</sup>.

أما الحديث المعل فلا يكون القادح فيه ظاهراً، بل خفياً فإن كان الإرسال خفياً واكتشف لقب بالمعل ولم يلقب بالمرسل.

وإذا كان انقطاع السند ظاهراً سمي بالمنقطع، وإذا كان خفياً سمي بالمعل ولم يسم بالمنقطع.

وهكذا كلما خفيت العلة فلم تعرف إلا بعد البحث والسبر والتفتيش لقب بالمعل، وكلما كانت ظاهرة غير خفية لقب بلقب نوعها.

المؤلفات في العلل:

دقة هذا الفن وصعوبته واعتماده على طول الممارسة كانت سبباً في قلة التأليف فيه ومن أجل الكتب في هذا الموضوع:

- ١- كتاب العلل لعلي بن المديني شيخ البخاري (ت ٢٣٤هـ).
- ٢- علل الحديث لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ).
- ٣- العلل للخلال (ت ٣١١هـ).
- ٤- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).
- ٥- العلل لمسلم (ت ٢٦١هـ).
- ٦- العلل الكبير والعلل الصغير للترمذي (ت ٢٧٩هـ).
- ٧- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٣).

- ٨ - الزهر المطلول في الخير المعلول لابن حجر العسقلاني ( ت ٨٥٢هـ ).
- ٩ - وهناك الكلام على علل الحديث مفرقاً في كتب كثيرة؛ مثل:
- ( أ ) نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية.
- ( ب ) المجموع شرح المهذب.
- ( ج ) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير.
- ( د ) نيل الأوطار للشوكاني ( ت ١٢٥٥هـ ).
- ( هـ ) فتح الباري شرح صحيح البخاري.
- ( و ) المحلى لابن حزم ( ت ٤٥٦هـ ).
- ( ز ) تهذيب سنن أبي داود لابن القيم ( ت ٧٥١هـ ).
- ( ح ) عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ( ت ٧٠٢هـ ).
- ( ط ) تخريج أحاديث الإحياء للعراقي ( ت ٨٠٦هـ ).

والله أعلم



## المُدْرَج

### تعريفه لغة:

اسم مفعول من أدرج تقول: أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه وضمته إياه، وتقول: أدرجت الميت في القبر إذا أدخلته فيه، وأدرجت الكتاب إذا طويته<sup>(١)</sup>.

### وإصطلاحاً:

هو ما غير سياق إسناده أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل، أو بمعنى آخر: ما كانت فيه زيادة ليست منه سواء أكانت الزيادة في السند أم المتن.

### أنواعه وأقسام كل نوع:

المدرج: نوعان: مدرج المتن ومدرج الإسناد.

#### أولاً: مدرج المتن:

وهو ما أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل أو بمعنى آخر هو: أن يدخل في حديث رسول الله ﷺ شيء من كلام بعض الرواة<sup>(٢)</sup>.

#### - ومدرج المتن أقسام:

(أ) أن يقع الإدراج - أي الزيادة - في أول الحديث، وهو قليل لكنه أكثر من وقوعه في وسطه.

مثاله: أن يقول الراوي كلاماً من عنده يريد أن يستدل عليه بالحديث، فيأتي به بدون فصل فيتوهم السامع أن الكل من حديث رسول الله ﷺ؛ وذلك مثل: ما رواه الخطيب البغدادي من رواية أبي قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أسبغوا الوضوء ويلٌ للأعقاب من النار»<sup>(٣)</sup>.

فقوله: «أسبغوا الوضوء» مدرج من قول أبي هريرة، وليس من كلام الرسول ﷺ، وقد جاء مصرحاً به فيما رواه البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن أبي زياد عن

(١) هامش التوضيح (٢/ ٥٠).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٢٦٨).

(٣) قال العراقي:

أبي هريرة قال: أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم عليه السلام قال: « ويلٌ للأعقاب من النار »، قال الخطيب: وهم أبو قطن وشبابة في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه، وقد رواه الجهم الغفيري عنه كرواية آدم<sup>(١)</sup>.

(ب) أن يقع الإدراج - أي الزيادة - في وسط الحديث، وهو أقل من الأول، وهذا النوع قد يكون الدافع إليه تفسير كلمة غريبة في الحديث، وقد يكون الدافع إليه استنباط الراوي حكماً من الحديث قبل أن يتم فيدرجه.

مثاله في الأول: حديث عائشة في بدء الوحي في البخاري وغيره قالت: « كان النبي عليه السلام يتحنث في غار حراء - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد... » إلخ<sup>(٢)</sup>، فهذا التفسير من قول الزهري أدرج في الحديث.

وهناك قرينة تفيد أن هذا ليس من كلام عائشة، بل من كلام الزهري، وهو ما جاء في بعض الروايات: « فكان يلحق بغار حراء فيتحنث فيه قال: والتحنث التعبد - الليالي ذوات العدد... » إلخ<sup>(٣)</sup>.

فإنه لو كان من سياق كلام عائشة لقال: قالت بالتأنيث بدل قال بالتذكير، فهذا يفيد أن الزيادة من كلام عروة أو غيره.

قال ابن حجر: وهو يحتمل أن يكون من كلام عروة أو من دونه<sup>(٤)</sup>.

مثاله في الثاني: ما رواه الدارقطني في السنن من طريق عبد الحميد بن جعفر عن هشام ابن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان، قالت: سمعت رسول الله عليه السلام يقول: « من مس ذكره أو أنثيه أو رفغيه فليتوضأ » قال الدارقطني: كذا رواه عبد الحميد عن هشام، ووهم في ذكر الأنثيين والرفغين، وأدرجه كذلك في حديث بسرة، والمحمفوظ أن ذلك قول عروة وكذا رواه الثقات عن هشام؛ منهم أيوب وحماد بن زيد وغيرهما ثم رواه من طريق أيوب بلفظ: « من مس ذكره فليتوضأ » قال: وكان عروة يقول: إذا مس رفغيه أو أنثيه أو ذكره فليتوضأ، وكذا قال الخطيب فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظنه

(١) تدريب الراوي (١/٢٧٠)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (٢/٥٥، ٥٦)، والحديث عند البخاري في كتاب الوضوء: باب غسل الأعقاب.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي: باب رقم ٣.

(٣) هي رواية البخاري في كتاب التفسير - تفسير سورة: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي عَلَّمَ﴾.

(٤) فتح الباري (٨/٨١٧).

الشهوة جعل حكم ما قرب من الذكر كذلك فقال ذلك، فظن بعض الرواة أنه من صلب الخبر فنقله مدرجاً فيه وفهم الآخرون حقيقة الحال ففصلوا<sup>(١)</sup>.

(ج) أن يقع الإدراج - أي الزيادة - في آخر الحديث، وهو الغالب، وهذا بسبب إدماج الموقوف من كلام الصحابة بالمرفوع من كلامه ﷺ من غير فصل بينهما.

مثاله: حديث أبي هريرة مرفوعاً: « للعبد المملوك أجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك »<sup>(٢)</sup>.

فقوله: « والذي نفسي بيده... إلخ » من كلام أبي هريرة لاستحالة أن يقول النبي ﷺ ذلك؛ لأن أمه ماتت وهو صغير فلم تكن موجودة حينئذ حتى يبرها؛ ولأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق، وهو أفضل الخلق ﷺ على الإطلاق<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: مدرج الإسناد:

وهو ما غير سياق إسناده، أي أن المخالفة في الحديث واقعة بسبب تغيير في سياق الإسناد<sup>(٤)</sup>، ومرجعه في الحقيقة إلى المتن.

- وأقسامه أربعة:

(أ) أن يكون الحديث عند راوٍ إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد آخر فيرويه راوٍ عنه بالإسناد الأول، ولا يذكر إسناد طرفه الثاني.

مثاله: ما رواه أبو داود النسائي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله ﷺ قال: صليت خلف أصحاب النبي ﷺ فكانوا إذا سلموا يشيرون بأيديهم كأنها أذنان خيل شهب ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب<sup>(٥)</sup>.

فقوله: « ثم جئتهم... إلخ »، ليس هو بهذا الإسناد وإنما أدرج عليه؛ إذ هو من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله، عن وائل، وهكذا رواه، مبيئاً زهير بن

(١) سنن الدارقطني (١/١٤٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العتق، باب: العبد إذا أحسن عبادة ربه.

(٣) انظر فتح الباري (٥/١٧٦).

(٤) شرح النخبة (ص ٤٦).

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: في السلام، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب: موضع اليدين عند الجلوس في التشهد الأول.

معاوية وميز قصة تحريك الأيدي وفصلها عن الحديث، وذكر إسنادهما ورجحه موسى ابن هارون الحمال وقضى على جمعهما بسند واحد بالوهم وصوبه ابن الصلاح<sup>(١)</sup>.

(ب) أن يدرج الراوي بعض حديث في حديث آخر مخالف له في السند.

ومثال ذلك: حديث رواه سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: « لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا... » الحديث فقوله: « ولا تنافسوا » مدرج أدرجه ابن أبي مريم من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ».

وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الأول « ولا تنافسوا » وهو في الثاني، وهكذا الحديثان عند رواة الموطأ<sup>(٢)</sup>.

والفرق بين هذا القسم وبين الذي قبله أن هذه الزيادة منقولة من حديث آخر بتمامه، وفي القسم الأول تكون الزيادة بقية الحديث الأول وليست من حديث آخر.

(ج) أن يكون الراوي سمع الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنه راوٍ آخر، فيجمع الكل على إسناد واحد من غير أن يبين الخلاف.

مثاله: ما رواه الترمذي من طريق ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن واصل ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود قال: قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: « أن تجعل لله نداً وهو خلقك » قلت: إن ذلك لعظيم قلت: ثم أي؟ قال: « أن تقتل ولدك تخاف أن يطعم معك » قلت: ثم أي؟ قال: « أن تزاني بحليلة جارك »<sup>(٣)</sup>.

فإن واصلًا إنما يرويه عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة لا يذكر فيه عمرو ابن شرحبيل، وهكذا رواه شعبة وغيره عن واصل.

وقد رواه يحيى القطان عن الثوري بالإسنادين مفصلاً وروايته أخرجها البخاري<sup>(٤)</sup>.

(١) المقدمة مع شرحها (ص ١٢٩).

(٢) انظر الروایتين عند مالك في الموطأ في كتاب حسن الخلق: باب ما جاء في المهاجرة (ج ١٤، ١٥).

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير، تفسير سورة الفرقان، قال الترمذي: حديث سفيان عن منصور والأعمش أصح من حديث واصل؛ لأنه زاد في إسناده رجلاً.

(٤) الرواية أخرجها البخاري في كتاب التفسير: باب ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ﴾ من سورة الفرقان.

(د) أن يحدث الراوي فيسوق الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلاً من عند نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو من متن ذلك الإسناد السابق فيرويه عنه كذلك.

ومثاله: ما رواه ابن ماجه عن إسماعيل بن محمد الطلحي عن ثابت بن موسى العابد الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار »<sup>(١)</sup>.

وصحة الأمر أن شريكاً كان يحدث فذكر سند الحديث فقط، ثم سكت ليكتب تلاميذه سند الحديث فجاء ثابت وقت سكوته فنظر شريك إليه، وكان ثابت حسن الوجه، فقال شريك: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار بياناً لحال ثابت، فظن ثابت أن هذا الكلام هو متن السند السابق الذي كان يكتبه التلاميذ فجعل يحدث الناس به حتى اكتشف ذلك الباحثون من علماء الحديث.

قال ابن حبان: إنما هو قول شريك، قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم » فأدرجه ثابت في الخبر ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك.

وهذا القسم ذكره ابن الصلاح في نوع الموضوع وجعله شبه وضع من غير تعمد وتبعه على ذلك النووي والسيوطي، وذكره في المدرج أولى وهو به أشبه كما صنع الحافظ ابن حجر العسقلاني<sup>(٢)</sup>.

وقد جمع هذه الأقسام الثلاثة الأولى الحافظ العراقي في ألفيته فقال:

ومنه جمع ما أتى كل طرف	منه بإسناد بواحد سلف
كوائيل في صفة الصلاة قد	أدرج (ثم جئتهم) وما اتحد
ومنه أن يدرج بعض مسند	في غيره مع اختلاف السند

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة: باب ما جاء في قيام الليل قال عبد الباقي نقلاً عن السندي: معنى الحديث ثابت بموافقة القرآن وشهادة التجربة، لكن الحافظ على أن الحديث بهذا اللفظ غير ثابت، وأخرج البيهقي في الشعب عن محمد بن عبد الرحمن بن كامل قال: قلت لمحمد بن عبد الله بن نمير: ما تقول في ثابت ابن موسى؟ قال: شيخ له فضل وإسلام ودين وصلاح وعبادة، قلت: ما تقول في هذا الحديث؟ قال: غلط من الشيخ، وأما غير ذلك فلا يتوهم عليه، وقد تواردت أقوال الأئمة على عد هذا الحديث في الموضوع على سبيل الغلط لا التعمد وخالفهم القضاعي في مسند الشهاب فما ل في الحديث إلى ثبوته. اهـ. السنن (١/١٧٥) وانظر أيضاً بحث الموضوع في كتابنا هذا.

(٢) المقدمة مع التقييد (ص ١٣٢)، التقريب مع التدريب (١/٢٨٧).

( لا تباغضوا ) فمدرج قد نقلا نحو ( ولا تنافسوا ) في متن  
ابن أبي مريم إذ أخرجه ( من متن لا تجسسوا ) أدرجه  
وبعضهم خالف بعضاً في السند ومنه متن عن جماعة ورد  
كمتن ( أي الذنب أعظم ) الخبر فيجمع الكل بإسناد ذكر  
بين شقيق وابن مسعود سقط فإن عمرًا عند واصل فقط  
وعمد الإدراج لها محظور<sup>(١)</sup> وزاد الأعمش كذا منصور

### دواعي الإدراج:

دواعي الإدراج متعددة أشهرها ما يلي:

- ١ - بيان حكم شرعي.
- ٢ - استنباط حكم شرعي من الحديث قبل أن يتم الحديث.
- ٣ - شرح لفظ غريب في الحديث.

### بِمَ يعرف الإدراج؟

يعرف الإدراج بأحد الأمور التالية:

١ - وروده منفصلاً في رواية أخرى؛ كحديث أبي هريرة السابق: « ويل للأعقاب من النار ».

٢ - إقرار الراوي نفسه أنه أدرج الكلام كأن ينص صحابي في حديثه على إدراجه؛ وذلك مثل حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار »؛ ففي رواية أخرى: « قال النبي ﷺ كلمة وقلت أنا أخرى » فذكرها فأفاد ذلك أن إحدى الكلمتين من قول ابن مسعود، ثم وردت رواية ثالثة أفادت أن الكلمة التي هي من قوله هي الثانية، وأكد ذلك رواية رابعة اقتصر فيها على الكلمة الأولى مضافة إلى النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>.

٣ - أن يكون المدرج مما يستحيل أن يقوله ﷺ؛ كحديث أبي هريرة السابق، والذي فيه: « والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك ».

(١) الألفية مع شرحها للسخاوي (١/٢٢٦).

(٢) المنهج الحديث في علوم الحديث، قسم المصطلح (ص ٢٢٠، ٢٢١)، التوضيح (٢/٦٢، ٦٣).



ومثاله أيضًا حديث: « الطيرة شرك وما منا إلا... »<sup>(١)</sup>، فإن العبارة الأخيرة زادها الراوي الصحابي ابن مسعود؛ إذ لا يصح أن يضاف إلى النبي ﷺ شيء من الشرك<sup>(٢)</sup>.

٤ - أن ينص على ذلك بعض الأئمة المطلعين المتقنين للحديث فيميز الكلام المدرج من الأصل؛ وذلك بجمع الروايات ومقارنته بين أسانيدھا ومتونها.

ومثال ذلك قول ابن مسعود بعد روايته حديث النبي ﷺ في التشهد: « فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد » أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

قال العلماء: هذه العبارة مدرجة، وقد قطعت بإدراجها رواية شبابة بن سوار عن ابن مسعود؛ إذ قال: قال عبد الله: فإذا فعلت ذلك... الحديث، رواه الدارقطني وقال شبابة: ثقة<sup>(٤)</sup>.

### حكم الإدراج:

قال النووي: كله حرام، وقال السيوطي: بإجماع أهل الحديث والفقهاء وعبارة السمعاني وغيره: من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين<sup>(٥)</sup>.

قلت: وذلك لما يتضمنه الإدراج من التلبيس والتدليس، ومن عزو القول إلى غير قائله.

وقد سبق قول العراقي:

وعمد الإدراج لها محذور .....

وأجازه قوم إذا كان من غير عمد؛ كالسيوطي والزهري وغيرهما فلا حرج على المخطئ إذا كان عن غير عمد إلا أن أكثر خطؤه فيكون جرحًا في ضبطه وإتقانه.

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الطب، باب: في الطيرة، والترمذي في كتاب السير، باب: ما جاء في الطيرة، وابن ماجه في كتاب الطب، باب: من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، وأحد في المسند (١/٣٨٩، ٤٣٨، ٤٤٠).

وتمة الحديث: « ولكن الله يذهب بالتوكل ».

(٢) والمعنى وما منا أحد إلا ويعتريه شيء ما منه في أول الأمر ولكن الله سرعان ما يذهب بالتوكل قال محمد عبد الباقي في تعليقه على سنن ابن ماجه: ذكر كثير من الحفاظ أن جملة وما منا... إلخ من كلام ابن مسعود مدرج في الحديث، ولو كان مرفوعًا كان المراد وما منا، أي من المؤمنين من الأمة (سنن ابن ماجه ٢/١١٧٠).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: التشهد.

(٤) انظر الحديث في سنن الدارقطني (١/٣٥٣) ح (١١) وكلام الدارقطني عليه هناك.

(٥) تدريب الراوي (١/٢٧٤).

وجوز هؤلاء أيضاً الإدراج في الاستنباط للأحكام من الحديث النبوي أو بيان حكم شرعي يمهد له بقول الرسول ﷺ أو تفسيره لبعض الألفاظ الغريبة فإنهم قد تسامحوا فيه والأولى أن ينص الراوي على بيانه.

قال السيوطي: وعندني أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع؛ ولذلك فعله الزهري وغير واحد من الأئمة وقال مثله شيخ الإسلام.

وقال السيوطي أيضاً في ألفيته:

وكل ذا محرم وقادح

وعندي التفسير قد يسامح<sup>(١)</sup>

أشهر المصنفات في هذا النوع:

١ - الفصل للوصل المدرج في النقل: للخطيب البغدادي.

٢ - تقريب المنهج بترتيب المدرج: لابن حجر العسقلاني، وهو تلخيص لكتاب الخطيب وزيادة عليه.

٣ - المدرج إلى المدرج: لابن حجر وآخر بنفس الاسم للسيوطي.

والله أعلم



(١) المصدر السابق، وانظر أيضاً ألفية السيوطي (ص ٧٣) وتعليق أحمد شاکر عليها (ص ٧٨، ٧٩).

## المضطرب

تعريفه في اللغة:

المضطرب - بكسر الراء - اسم فاعل من الاضطراب، وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله اضطراب الموج لكثرة حركته وضرب بعضه بعضًا.

ولو كان المضطرب - بفتح الراء - لكان اسم مكان من الاضطراب، وكان ذلك أظهر لتحقق المعنى الاصطلاحي؛ لأن الحديث - عند التحقيق - موضع يظهر فيه اضطراب الراوي أو الرواة<sup>(١)</sup>.

ولا يسمى الحديث مضطربًا إلا إذا تساوت الروايتان وتعذر الترجيح بينهما، أما إذا ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى؛ كأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمرروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة؛ فالحكم للراجحة لا للمرجوحة. ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه.

وإن اختلفوا في السند أو المتن، واتحدت صفاتهم، كان ذلك اضطرابًا. وسمى الحديث حينئذ مضطربًا.

والاضطراب نفسه موجب لضعف الحديث إلا أن يكون هذا الاضطراب راجعًا إلى اختلاف الرواة في اسم راوٍ أو اسم أبيه أو نسبه.

وعليه فالمضطرب لا يكون ضعيفًا دائمًا، بل منه الضعيف ومنه الصحيح، فإن كان الاختلاف في اسم رجل من الرواة أو اسم أبيه أو نسبه، وكان هذا الراوي المختلف في اسمه أو اسم أبيه أو نسبه ثقة حكم للحديث بالصحة. ولم يوجب هذا الاختلاف فيه ضعف الحديث مع كونه مسمى بالمضطرب.

قال الزركشي: قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن. اهـ. وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة<sup>(٢)</sup>.

وعليه فيمكن تعريف المضطرب في الاصطلاح بما يأتي:

ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة ولا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

(١) توضيح الأفكار (٣٣/٢)، وعلوم الحديث ومصطلحه (ص ١٧٨).

(٢) انظر هوامش التوضيح (ص ٣٥، ٣٦).

## فائدة هذا العلم وأهميته:

قال الحافظ العلائي: هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلکًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهمًا غامضًا، واطلاعًا حاويًا وإدراكًا لمراتب الرواة، ومعرفة سابقة. اهـ.

وقال الصنعاني: قلت هو كما قاله الحافظ في بحث الإعلال، والباحثان متقاربان جدًّا، والاضطراب نوع من الإعلال.

## أقسام الاضطراب:

قد يقع الاضطراب في السند وحده، وقد يقع في المتن، وقد يقع فيهما معًا.

## مثال الاضطراب في السند:

حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله، أراك شبت، فقال صلى الله عليه وسلم: « شيبني هود وأخواتها »<sup>(١)</sup>.

قال الدارقطني: هذا حديث مضطرب، فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف فيه على عشرة أوجه: فمنهم من رواه مرسلًا، ومنهم من رواه موصلاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضها على بعض والجمع متعذر.

## ومثال الاضطراب في المتن:

حديث البسملة عن أنس بن مالك قال: صليت خلف النبي وأبي بكر وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة وآخرها. وقد سبق ذكره في المعل، فإن ابن عبد البر أعلَّه بالاضطراب، وعليه فالمضطرب قد يجامع المعل فتكون علته بالاضطراب.

وموجز خلاف العلماء حول حديث البسملة أن الرواة اختلفوا في ألفاظه اختلافاً كثيراً

(١) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير، تفسير سورة الواقعة، وقال: حسن غريب، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/٥٥٣، ٥٥٤)، وعبد الرزاق في المصنف (٣/٣٦٨)، وذكره العجلوني في كشف الخفاء، وعزاه إلى ابن مردويه في التفسير، والسيوطي في الدرر، وأبو نعيم في الحلية، وابن دقيق العيد في الاقتراح، وقد نقل عن مخرجه خلافهم في أحكامهم على الحديث بين تصحيح وتحسين ووضع وانتهى إلى تحسينه (راجع كشف الخفاء ٢/٢٠، ٢١).

متدافعاً مضطرباً؛ فمنهم من يقول: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر؛ ومنهم من يذكر عثمان، ومنهم من يقتصر على أبي بكر وعثمان، ومنهم من لا يذكر « فكانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم »؛ ومنهم من قال: « فكانوا لا يجهرون بـ » بسم الله الرحمن الرحيم «، ومنهم من قال: « فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين »، ومنهم من قال: « فكانوا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم ».

قال ابن عبد البر: وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء<sup>(١)</sup>.

وقد يقع الاضطراب من راوٍ واحد؛ كأن يروي الحديث على أوجه مختلفة.

أو يقع الاضطراب من جماعة؛ كأن يروي كل منهم الحديث على وجه يخالف به رواية الآخرين.

### حكم المضطرب:

الاضطراب يوجب ضعف الحديث؛ وذلك لإشعاره بأن الراوي لم يضبط، والضبط شرط في الصحيح والحسن. واستثنى ابن حجر العسقلاني من هذا الاضطراب إذا ما وقع الاضطراب في اسم الراوي أو اسم أبيه أو نسبه وما أشبه ذلك بشرط أن يكون الراوي ثقة، وقد عرفت قول الزركشي: قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن<sup>(٢)</sup>.

### أشهر المصنفات في هذا النوع:

ألف فيه الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاباً سماه: « المقترَّب في بيان المضطرب » قال المتبولي في مقدمة شرحه على الجامع الصغير: أفاد وأجاد، وقد التقطه من كتاب « العلل » للدارقطني.

### حصر الأنواع التي تنتج بسبب المخالفة<sup>(٣)</sup>:

قال ابن حجر:

ثم المخالفة إن كانت بتغيير السياق فمدرج الإسناد، أو بدمج موقوف بمرفوع فمدرج

(١) راجع الكلام على الحديث في سبل السلام (١/٢٣٨)، ونيل الأوطار (٢/٢٢٢).

(٢) تدريب الراوي (١/٢٦٢ - ٢٦٨)، والتوضيح (٢/٣٤ - ٣٧)، ونزهة النظر (ص ٤٧)، والباعث الخيبي (ص ٧٢، ٧٣)، وألفية السيوطي (ص ٦٧ - ٦٩)، وعلوم الحديث ومصطلحه (ص ١٨٧ - ١٩٢)، والمقدمة مع شرحها (ص ١٢٤ - ١٢٧).

(٣) يراجع نزهة النظر (ص ٤٨)، توضيح الأفكار (٢/٣٧).

المتن، أو بتقديم أو تأخير فالمقلوب، أو بزيادة راوٍ فالمزيد في متصل الأسانيد، أو بإبداله ولا مرجح فالمضطرب.

وقد يقع الإبدال عمدًا امتحانًا أو بتغيير مع بقاء السياق فالمصحف.... إلخ. وإن كانت بالنسبة للشكل فالمحرف، وإن كان من ثقة لمن هو أوثق منه أو أرجح أو أكثر عددًا فالشاذ، وإن كانت مخالفة الضعيف للثقة فهو المنكر على رأي من يشترط فيه المخالفة<sup>(١)</sup>.

واللَّهُ أَعْلَمُ

\* \* \*  
\* \*  
\*

## المقلوب

تعريفه لغة:

المقلوب لغة: اسم مفعول من قلب يقلب قلبًا. تقول: قلب فلان الشيء إذا صرفه عن وجهه.

واصطلاحًا:

اختلفت أنواع المقلوب، وتعددت؛ ولذا تعذر على البعض تعريفه إلا بعد معرفة أنواعه، ووضع تعريف خاص بكل نوع.

وقد حاول البعض الإتيان بتعريف جامع لكل ما قيل في المقلوب فقال: المقلوب هو الحديث الذي انقلب فيه على أحد الرواة لفظ في المتن أو اسم رجل أو نسبه في الإسناد فقدم ما حقه التأخير، أو أخر ما حقه التقديم، أو وضع شيئًا مكان شيء.

**فائدة هذا العلم وأهميته:**

ينشأ الضعف في الحديث المقلوب بسبب قلة الضبط لما يقع فيه من تقديم وتأخير واستبدال شيء بشيء مما يجعله مخلاً بفهم السامع وحمله على الخطأ.

ومن هنا تبدو دقة هذا الفن وأهميته، فإن معرفة القلب في الحديث تحتاج إلى علم واسع ودراية كبيرة بالروايات والأسانيد، وقد كان السلف الصالح يستدلون بها ويتعرفون منها على مهارة المحدث باكتشافه ما يقع في الأحاديث من قلب. فهذا هو الخطيب يروي في هذا المجال عن البخاري فيقول: اجتمع علماء بغداد على البخاري فعمدوا إلى مائة حديث قلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا لإسناد آخر وإسناد هذا لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة منهم، كل رجل حمل عشرة، سأله كل واحد منهم عن تلك العشرة التي قلبت فكان جواب البخاري عن كل حديث لا أعرفه.

وكان بعض الجهلة يحكمون على البخاري بالعجز والتقصير وقلة العلم، وبعض الفقهاء يقول فهم الرجل.

أما البخاري فانتظرهم حين انتهوا جميعًا، وما كان جوابه عن كل حديث إلا قوله

لا أعرفه، وبعد أن انتهوا جميعاً. التفت إلى الأول فقال له: أما حديثك الأول فهو كذا، والحديث الثاني فهو كذا، وهكذا حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناده إلى متنه، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدنا وأسانيدنا إلى متونها، فأقر له علماء بغداد بالحفظ وأذعنوا له بالفضل<sup>(١)</sup>، وهذا النوع من القلب أجازه بعض العلماء؛ لأن القصد منه الاختبار والامتحان، ومنعه البعض واعتبره من الأغلوطات التي نهى النبي ﷺ عنها. وقد أنكر حرمي على شعبة لما قلب من أحاديث علي أبان بن عياش وقال: يا بنس ما صنع، وهذا يحل؟!.

وأما وقوع القلب من الراوي غلطاً، وهو المراد به هنا، والذي ينبئ عن قلة ضبط الراوي الذي يوجب ضعف الحديث فسيأتي حكمه.

### أقسام القلب:

القلب نوعان: قلب في الإسناد، وقلب في المتن.

#### أولاً: مقلوب السند:

وهو ما وقع الإبدال في سنده وله صورتان:

١ - أن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه؛ كحديث مروى عن كعب ابن مرة فيرويه الراوي عن مرة بن كعب.

٢ - أن يبدل الراوي شخصاً بآخر بقصد الإغراب كحديث مشهور عن سالم فيجعله الراوي عن نافع.

وممن اشتهر بفعل ذلك من الرواة حماد بن عمرو النصيبي الكذاب.

ومثاله: ما رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدوؤهم بالسلام...» الحديث. فإنه مقلوب قلبه حماد فجعله عن الأعمش وإنما هو معروف عن سهيل بن صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبة والثوري وجريير بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردي<sup>(٢)</sup>. وهذا الصنيع يطلق على فاعله أنه يسرق الحديث إذا قصد إليه.

وقد يقع هذا غلطاً من الراوي الثقة لا قصداً كما يكون من الوضاعين؛ ومثاله: ما روى

(١) تدريب الراوي (١/٢٩٣، ٢٩٤)، وانظر القصة في تاريخ بغداد (٢/٢٢).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب السلام: باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام.



إسحاق بن عيسى الطباع قال: حدثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس. قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ». قال إسحاق بن عيسى: فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث فقال: وهم أبو النضر - يعني جرير بن حازم - إنما كنا في مجلس ثابت، وحجاج بن عثمان معنا، فحدثنا حجاج الصواف عن يحيى ابن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ». فظن أبو النضر فيما حدثنا ثابت عن أنس؛ فقد انقلب الإسناد على جرير، والحديث معروف من رواية يحيى بن أبي كثير. رواه مسلم والنسائي من طريق أبي عثمان الصواف عن يحيى.

ثانيًا: مقلوب المتن:

وهو ما وقع الإبدال في متنه وله صورتان:

١ - أن يقدم الراوي ويؤخر في متن الحديث، ومثاله: حديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يُظلمهم الله يوم القيامة: « ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله »، فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو كما في الصحيحين « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه »<sup>(١)</sup>، ومثاله أيضًا: ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعًا. « إذا أمرتكم بشيء فأتوه، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم » فإن المعروف ما في الصحيحين: « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم »<sup>(٢)</sup>.

٢ - أن يجعل الراوي متن هذا الحديث على إسناد آخر، وإسناده لمتن آخر؛ وذلك بقصد الامتحان وغيره، ومثاله: ما سبق من قصة علماء بغداد مع الإمام البخاري.

قال الحافظ ابن حجر في جواز ذلك النوع شرطه أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان: باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، وفضل المساجد؛ ومسلم في كتاب الزكاة: باب فضل إخفاء الصدقة، ومالك في الموطأ في كتاب الشعر: باب ما جاء في المتحابين في الله تعالى.

(٢) رواية الطبراني أوردها الهيثمي في المجمع، وعزاها للطبراني في الأوسط. قال الهيثمي: رجاله ثقات، وهو في الصحيح يعكس هذا، أما رواية الصحيحين فأخرجها البخاري في كتاب الاعتصام بالسنة: باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ وقول الله تعالى: ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ [الفرقان: ٧٤]، ومسلم في كتاب الحج: باب فرض الحج مرة في العمر.

الأسباب الحاملة على القلب وحكم ما ينتج عنها:

تختلف الأسباب التي تحمل بعض الرواة على القلب، ويتج عن ذلك اختلاف الأحكام على كل ما ينتج عنها:

١ - قد يكون الداعي للقلب قصد الإغراب؛ ليرغب الناس في رواية حديثه والأخذ عنه، ولا شك أن ذلك لا يجوز؛ لأن فيه تغييراً للحديث وهذا من عمل الوضاعين.

٢ - قد يكون القلب بقصد الامتحان والتأكد من حفظ المحدث وتمام ضبطه، وقد عرفت الخلاف في هذا النوع، والراجح أنه جائز لمعرفة حفظ المحدث، والتحقق من أهليته بشرط أن يبين الصحيح قبل انفضاض المجلس.

٣ - قد يكون القلب بسبب الخطأ والغلط من غير قصد، وفاعله معذور ولا شك أنه إذا كثر، فإنه مخل بالضبط، ويكون الحديث بسببه ضعيفاً<sup>(١)</sup>.

أشهر المصنفات فيه:

ألف فيه الخطيب البغدادي كتاباً سماه « رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب ». وهو كما يظهر من اسمه خاص بالقلب الواقع في السند فقط.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) تدريب الراوي (١/٢٩١ - ٢٩٦)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (٢/٩٨ - ١٠٧)، والباعث الحثيث (ص ٨٧ - ٩٠)، وعلوم الحديث ومصطلحه (ص ١٩١ - ١٩٥)، وألفية الحديث للسيوطي (ص ٦٩ - ٧٢).





## بقية أنواع علوم الحديث

مدخل:

بدأت هذا الكتاب بمقدمات في منزلة السنة بين علوم الشريعة وتقسيم علم الحديث إلى رواية ودراية وبيان معنى كل منهما.

ثم نشأة علم المصطلح وتدرج التأليف فيه وبيان معنى كل من الحديث والخبر والأثر والسنة والسند والإسناد والتمن ثم ألقاب المحدثين ونماذج منهم.

ثم الحديث القدسي والنبوي وبيان الفروق بينهما.

ثم المتواتر والآحاد وأقسام كل منهما.

ثم تقسيم الخبر باعتبار قائله إلى مرفوع وموقوف ومقطوع.

وأخيراً أقسام الحديث من ناحية القبول والرد وبيان المقبول، وأنه يدور بين الصحيح والحسن.

وفي هذين تحدثت عن تعريف كل منهما وأقسامه، وما يتصل بكل واحد منهما من مباحث وما يلحق به من فروع.

وبعد ذلك تحدثت عن الضعيف وما ينتج عنه من أنواع، وبينت أن الضعيف ينتج من أمرين لا ثالث لهما وهما:

\* ما كان سببه فقد اتصال السند ونشأ عن ذلك: المعلق - المنقطع - المعضل - المرسل - المدلس - المرسل الخفي.

\* ثم ما كان سببه الطعن في الراوي إما من ناحية عدالته أو من ناحية ضبطه، فكانت هذه الأنواع:

الموضوع - المتروك - المطروح - المنكر - الشاذ - المعل - المدرج - المضطرب - المقلوب.

ويأتي هنا دور الحديث عن الرواية، وشروطها وأقسامها وآدابها، والراوي وما يتعلق به من قبول روايته أو ردها، ولم يفتني أن أتحدث عن الاعتبار والمتابعات والشواهد وعلو الإسناد ونزوله وشيء مما يتصل بألفاظ الحديث، وله ارتباط وثيق بالرواية والرواة كزيادة الثقات في متون الأحاديث وأسانيدها، وبيان ما في المتون من غريب وسبب ورود وغير ذلك.

وكان لا بد من التعرض لما وقع فيه بعض الرواة، من تصحيف وتحريف، أو تمسك بتسلسل الحديث على هيئة من الهيئات، قد يكون ذلك سبباً في بُعد الحديث عن الصحة لشدة حرصهم على ذلك.

ويأتي الكلام أيضاً على النسخ، وما يسبق ذلك من دعوى المعارضة بين الأحاديث، وهي أمور قد يكون من أهم أسبابها وهم الرواة أو عدم علم بمعرفة التواريخ إلى غير ذلك. وقد كان من حسن ختام هذا الموضوع أن يكون في آداب المحدث وطالب الحديث، وهي آداب ينبغي ألا يتخلى عنها كل مشتغل بالعلم فضلاً عن علوم الحديث.

وإليك التفصيل بعد الإجمال:



## معرفة زيادات الثقات

### الزيادات:

جمع زيادة ويقصد بها أنه لا تعرف تلك الزيادة إلا بمقارنتها بنظيرتها.

### الثقات:

جمع ثقة. والثقة هو العدل الضابط، أما زيادة غير الثقة فهي منكرة.

### زيادات الثقات:

هي: ( أن يزيد الراوي الثقة لفظاً أو أكثر في متن الحديث أو يزيد راوياً في السند ولا توجد تلك الزيادة عند غيره من الثقات الآخرين ).

### شروط قبول هذا النوع:

١ - أن تكون الزيادة صادرة من ثقة.

٢ - مقارنة تلك الرواية بالروايات الأخرى لتعرف الزائدة من الناقصة.

### فائدة معرفة هذا النوع:

١ - تساعدنا في المتن على استنباط الأحكام الفقهية من الرواية الزائدة من تقييد لمطلق أو تخصيص لعام، وإيضاح المعاني وغير ذلك.

٢ - تساعدنا في السند على معرفة العالي والنازل من الأسانيد. بالإضافة إلى التحقق من اتصال السند وعدمه.

### طريق معرفة الزيادة:

يمكن معرفة ذلك بجمع طرق الحديث، ومقارنة بعضها ببعض، وسعة الاطلاع على متون الأحاديث والعلم بها.

### أشهر من اعتنى بهذا النوع:

١ - الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة؛ حيث قال عنه تلميذه ابن حبان: (ما رأيت على أديم الأرض من يحفظ الصحاح بألفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة زادها في الخبر ثقة حتى كأن السنن نصب عينيه، غيره).

٢ - أبو نعيم الجرجاني، ولكنه كان مهتمًا بمعرفة زيادات الألفاظ التي تستنبط منها الأحكام الفقهية في المتون.

٣ - أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري.

٤ - أبو الوليد حسان بن محمد المقدسي<sup>(١)</sup>.

أنواع الزيادة بحسب مكان وقوعها:

تنقسم إلى نوعين:

الأول: زيادة في متن الحديث:

وتكون بزيادة كلمة أو جملة في متن الحديث، وهذا ما يعنيه العلماء بزيادة الثقات.

الثاني: زيادة في الإسناد:

ويكون ذلك برفع إسناد موقوف أو وصل مرسل، وهذا النوع اشتهر بين العلماء باسم جديد وهو: المزيد في متصل الأسانيد. وعليه فيمكن أن تعرف الزيادة في المتون بأنها: زيادة الثقة للفظ أو جملة في متن الحديث لا يرويه غيره من الثقات الآخرين.

وعليه فإذا تحدثنا عن زيادات الثقات فغالبًا ما يقصد بها الزيادة في المتون؛ أما إذا قصدت الزيادة في الأسانيد فينص على اسمها وهو المزيد في متصل الأسانيد.

حكم زيادة الثقة:

اختلف العلماء في قبول زيادة الثقة على ثلاثة أقوال:

(أ) القول الأول: قبولها على الإطلاق دون قيد أو شرط:

وهو قول ابن حزم والحاكم وابن حبان، وجمهور الأصوليين وبعض المحدثين، واختاره من المتأخرين أحمد شاكر.

أدلتهم:

١ - أنها زيادة ثقة، وزيادة الثقة مقبولة.

٢ - مشيًا على قاعدة (من حفظ حجة على من لم يحفظ)، فالذي أتى بالزيادة عدل ضابط وهو إذا حافظ، والذي رواها بدون زيادة قد نسي فنعمل بالقاعدة.

(١) ينظر: نزهة النظر (ص ٢٧)، تدريب الراوي (١/٢٤٦)، التكت على ابن الصلاح (٢/٦٨٦)، توضيح الأفكار

(١٦/٢)، والبصرة للعراقي وشرحها (١/٢١١)، مقدمة كتاب المجروحين لابن حبان.

٣ - من الجائز عقلاً أن يقول الشارع كلاماً في وقت، ثم يعيده في وقت آخر بزيادة يستدعيها المقام؛ فالأول نقلها بدون زيادة، والآخر نقلها بالزيادة كما سمعها، فلا مانع من قبول زيادته ما دام أنه عدل ضابط (ثقة).

٤ - أن هذه الزيادة جزء من حديث، ونحن نقبل الأفراد الكاملة من الثقات فمن باب أوّلَى قبول كلمة أو جزء من حديث فانفراد العدل باللفظة كانفراده بالحديث كله.

٥ - الزائد ثقة ولا معارض له، فلا يدل سكوت الآخر على وهم الزائد.

قال ابن حزم:

« إذا روى العدل زيادة على ما روى غيره فسواء انفرد بها أو شاركه فيها غيره، مثله أو دونه أو فوقه، فالأخذ بتلك الزيادة فرض. ومن خالفنا في ذلك فإنه يتناقض أقبح تناقض، فيأخذ بحديث واحد ويضيفه إلى ظاهر القرآن الذي نقله أهل الدنيا كلهم أو يخصه، وهو بلا شك أكثر من رواية الخبر الذي زاد عليهم حكماً لم يروه غيره. وفي هذا التناقض من القبح ما لا يستجيزه ذو فهم وذو ورع. إلى أن قال: ولا فرق في أن يروي الراوي العدل حديثاً فلا يرويه أحد غيره أو يرويه غيره مرسلأ أو يرويه ضعفاء، وبين أن يروي الراوي العدل لفظة زائدة لم يروها غيره ممن روى الأحاديث، وكل ذلك سواء واجب قبوله بالبرهان الذي قدمناه في وجوب قبول خبر الواحد العدل الحافظ ». انتهى كلامه رحمه الله<sup>(١)</sup>.

( ب ) القول الثاني: ردها على الإطلاق:

حكاه ابن الصباغ عن جماعة من المحدثين، ونقله الخطيب في الكفاية، وأفاد أن هذا القول مروى عن أبي بكر الأبهري.  
أدلتهم:

١ - أنه ليس كل حديث تفرد به واحد مقبولاً مطلقاً بدليل: الشاذ مثلاً فإن راويه ثقة ولكن جمهور المحدثين يردونها.

٢ - أن المخالف لو كان واحداً والذين لم يزيدوا أكثر من واحد؛ فإن العقل يجيز الوهم والخطأ في الواحد لا في الجماعة؛ لأن تطرق الوهم إلى الواحد أكثر من الجماعة.

(١) إحكام الأحكام (٢/٩٠ - ٩٦)، وانظر: الباعث الحثيث (ص ٦٣)، والنكت على ابن الصلاح (٢/٦٨٧)، وشرح ألفية العراقي (١/٢١١).



٣ - أنهما اتفقا على ما ليس فيه زيادة فيؤخذ بالمتفق عليه ويترك غيره على سبيل الاحتياط.

٤ - أن الذي قد زاد خالف الجماعة بهذه الزيادة ومخالفة الجماعة لهذه الزيادة تعطينا مؤشراً على وهن تلك الرواية الزائدة وضعفها؛ لأنها لو كانت صحيحة لما عدل الجماعة عنها، ومعارضة الواحد للجماعة ليست كروايته لحديث مستقل.

قال ابن حجر في رده على كلام ابن حزم المتقدم:

« اشتهر عن جماعة من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل، ولا يتأتى في ذلك على طريقة المحدثين الذين يشترطون في الصحيح والحسن أن لا يكون شاذاً، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه.

والنقول عن أئمة الحديث المتقدمين؛ كابن مهدي ويحيى القطان وأحمد وابن معين وابن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم: الترجيح فيما يتعلق بالزيادة المنافية، بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى<sup>(١)</sup>.

(ج) القول الثالث: التفصيل. وهو قبول الزيادة بشروط أو قرائن:

١ - القرينة الأولى:

قالوا: ننظر في الذي قام بالزيادة؛ فإن كان الذي روى الزائدة هو الذي روى الناقصة لم تقبل الزيادة؛ لأن تردده يعطينا مؤشراً بأنه شك في الرواية، فنأخذ بالأقل على سبيل الاحتياط.

أمّا إذا كان راوي الزائدة رجلاً آخر غير الذي روى الناقصة فإن الزيادة تقبل لاحتمال أن يكون الذي روى الناقصة لم يحضر في المجلس الذي زيدت فيه هذه الزيادة وحضرها الآخر.

قال ابن الصباغ: « إن ذكر أنه سمع كل واحد من الخبرين في مجلسين قبلت الزيادة وكانا خبرين يعمل بهما وإن عزا ذلك إلى مجلس واحد وقال:

أنسيت هذه الزيادة قبل منه (أي لم تأخذ زيادته) وإلا وجب التوقف فيهما».

(١) نزهة النظر (ص ٢٧)، تدريب الراوي (١/٢٤٦)، وفتح المغيث (١/٢٤٦)، والكفاية (ص ٥٩٧) وما بعدها.

## ٢ - القرينة الثانية:

حكى ابن الصباغ عن المتكلمين، الصفي الهندي عن الأكثرين قالوا: إن كانت الزيادة مغيرة للإعراب كان الخبران متعارضين لم تقبل، وإلا قبلت؛ مثل: ( في كل أربعين شاة ) وورد في الرواية الزائدة ( في كل أربعين نصف شاة ) فهنا قد تغير الإعراب بتغير موقع كلمة ( شاة ) فترتب عليه تغير المعنى؛ ومن ثمَّ تغير الحكم فترد هذه الزيادة.

## ٣ - القرينة الثالثة:

قالوا: ينظر في هذه الزيادة وفي من زادها؛ فإن كانت الزيادة في المتن وكان الزائد فقيهاً قبلت الزيادة. وإن كان الزائد محدثاً لم تقبل. وإن كانت الزيادة في السند فإن كان الزائد محدثاً قبلت وإن كان فقيهاً لم تقبل؛ لأن اعتناء الفقهاء بالمتون أكثر من الأسانيد، واعتناء المحدثين بالأسانيد أكثر من المتون.

## ٤ - القرينة الرابعة:

ينظر إلى الذي قام بالزيادة؛ فإن روى الحديث بلفظه قبلت الزيادة؛ لأننا تأكدنا أنه رواه كما سمعه. وإن روى الحديث بالمعنى ردت الزيادة لاحتمال أن تكون الزيادة من تصرفه في المعنى.

## ٥ - القرينة الخامسة:

قال ابن الصباغ: « إن زادها واحد، وكان من رواه - ناقصاً - جماعة لا يجوز عليهم الوهم سقطت ( الزيادة ) ».

## ٦ - القرينة السادسة:

قال الخطيب والصيرفي: « يشترط في قبولها كون من رواها حافظاً ».

## ٧ - القرينة السابعة:

قيل: لا تقبل الزيادة إلا إن أفادت حكماً. وقيل غير ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) وأشار الصنعاني في توضيح الأفكار ( ١٦/٢ ) إلى أن في المسألة عشرة أقوال. وانظر: فتح الباري ( ٣/١٠١ ). والمصادر السابقة أيضاً.

### تقسيم ابن الصلاح للزيادة من حيث القبول والرد:

نظر ابن الصلاح - رحمه الله - إلى المتن دون السند وقسمه إلى ثلاث حالات:

#### الحالة الأولى: الرد:

وذلك إذا كانت الزيادة تخالف الثقات فيما رووه، فهي رواية شاذة ورواية الثقات محفوظة.

مثالها: زيادة (يوم عرفة) في حديث: «يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام..» رواه الترمذي وأبو داود. فإن في جميع طرق الحديث بدون زيادة (يوم عرفة).

والذي زادها هو موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر رضي الله عنه.

#### الحالة الثانية: القبول:

وذلك إذا كانت الزيادة لا مخالفة فيها لما رواه الغير أصلاً.

مثالها: ما رواه مسلم في حديث ولوغ الكلب. ففي رواية علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي صالح بزيادة (فليرقه).

فإن أصحاب الأعمش رووا الحديث بلفظ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات» بدون زيادة (فليرقه).

فهذه زيادة صادرة من ثقة وقد سكت عنها من لم يزد فتقبل هذه الزيادة<sup>(١)</sup>.

#### الحالة الثالثة: التردد بين الرد والقبول:

كزيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر الرواة؛ مثاله: حديث حذيفة: «فضلت على الأنبياء.. (وفيه) وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»؛ حيث انفرد أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي بزيادة (وتُرَبَّتْهَا) قبل قوله: (طهوراً).

فيكون لفظ الحديث: «وجعلت لي الأرض مسجداً وتربتها طهوراً».

فهذه الزيادة تشبه النوع الأول المردود من حيث إن ما رواه الجماعة عام وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف بها الحكم.

(١) انظر: مسلم بشرح النووي (٣/١٨٢)، وقال ابن حجر في النكت (٢/٦٨٧): الزائد جازم بما رواه وهو ثقة ولا معارض لروايته؛ لأن الساكت عنها لم ينفها لفظاً ولا معنى؛ لأن مجرد سكوتها عنها لا يدل على أن راويها وهم فيها. قلت: وكلام الحافظ هذا يمكن أن يكون دليلاً للقبول.

وهي تشبه أيضاً النوع الثاني المقبول من حيث إنه لا منافاة بينهما.

- والراجع في هذه الحالة القبول.

قال ابن الصلاح: القبول أقرب.

ويحتمل أن يراد بزيادة ( وتربتها ) الأرض، من حيث هي أرض لا التراب.

وعلى هذا فلا يبقى فيه زيادة ولا مخالفة لمن أطلق.

ولكن أجيّب عليه بأن في بعض طرقه التصريح بالتراب.

ويمكن أن يجمع بين النصين: بأن قصد التربة فهم بنصوص أخرى، فإن التيمم اشترط

فيه أن لا يكون المتيمم منه أملساً.

ملحوظة: زيادة ( وتربتها ) إنما هي زيادة على ما في حديث حذيفة فقط؛ لأنها وردت

في حديث علي عليه السلام الذي رواه أحمد والبيهقي بسند حسن<sup>(١)</sup>.

من أمثلة هذا النوع:

١ - ما رواه الشيخان عن ابن مسعود قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي العمل أفضل؟

قال: « الصلاة لوقتها... ».

زاد الحسن بن مكرم وبندار في روايتهما: « في أول وقتها »، وصححها الحاكم

وابن حبان<sup>(٢)</sup>.

٢ - ما رواه الشيخان عن أنس قال: « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ».

زاد سماك بن عطية « إلا الإقامة »، وصححها الحاكم وابن حبان<sup>(٣)</sup>.

#### فائدة:

الزيادة التي هي محل دراسة بين القبول والرد هي التي جاءت عن غير الصحابي، أما

زيادة الصحابي فهي مقبولة مطلقاً؛ لأن الصحابة كلهم عدول<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: مسلم بشرح النووي (٤/٥)، النكت على ابن الصلاح (٦٨٧/٢)، المقدمة (ص ٧٩)، وتدريب الراوي

(٢٨٩/١) ط. الجديدة، ورواية علي عند أحمد (٩٨/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢١٣/١).

(٢) الحديث بدون زيادة عند البخاري (٨/٢)، مسلم (٨٩/١) وبالزيادة عند الحاكم في المستدرک (١٨٨/١)

وابن حبان كما في الإحسان (١٧/٣ - ١٩).

(٣) الحديث بدون زيادة عند البخاري (٧٧/٢) ومسلم (٢٨٦/١) وبالزيادة عند الحاكم في المستدرک (١٩٨/١)

وابن حبان كما في الإحسان (٩٢/٣).

(٤) توضيح الأفكار (١٨/٢)، النكت على ابن الصلاح (٦٩١/٢)، فتح المغيث (٢٥٣/١).

## المزيد في متصل الأسانيد<sup>(١)</sup>

عرفنا في بحث « زيادات الثقات » أن الزيادة نوعان: إمَّا زيادة في المتن وإما زيادة في السند.

فإن كانت الزيادة في المتن غلب عليها تسميتها بزيادة الثقات. وأما إن كانت في السند فهي التي تسمى بالمزيد في متصل الأسانيد، وعليه فيمكن تعريف هذا النوع بـ:

« أن يزيد الراوي الثقة رجلاً في الإسناد لم يذكره غيره من الثقات الآخرين »، ويكون ظاهر هذا الإسناد الاتصال.

### شروطه:

- ١ - أن يكون الزائد ثقة.
- ٢ - أن تكون الرواية الناقصة والزائدة بصيغة الجزم وهي ( حدثنا ) بين الراوي ومن فوقه.

### صوره:

#### ١- تعارض الوصل مع الإرسال:

مثاله: حديث: « لا نكاح إلا بولي »؛ حيث روي من طريقين وهما:

- ( أ ) ما رواه يونس بن أبي إسحاق السبيعي وابنه إسرائيل وقيس بن الربيع كلهم عن أبي إسحاق عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا.
- ( ب ) وجاء من طريق آخر رواه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ، مرسلًا.

وقد حكم البخاري لمن وصله، فقال: ( الزيادة من الثقة مقبولة ) لكن قال العلماء: لم يحكم البخاري بذلك لمجرد الزيادة؛ بل لأن لحذاق المحدثين نظرًا آخر وهو الرجوع في ذلك إلى القرائن دون الحكم مطرد، وإنما حكم البخاري لهذا الحديث بالوصل؛ لأن الذي وصله عن أبي إسحاق سبعة؛ منهم: إسرائيل حفيده وهو أثبت الناس في حديثه

(١) هذا النوع أورده ابن الصلاح، وتبعه النووي عقب بحث زيادات الثقات وهو ظاهر لتعلقه به كما ترى، ولكن العراقي أورده عقب بحث العننة التي لها اتصال بالإرسال والانقطاع؛ لأن من صور هذا النوع تعارض الوصل مع الإرسال وعنون به في (١/١٧٤).

لكثرة ممارسته له؛ ولأن شعبة وسفيان سمعاه منه في مجلس واحد<sup>(١)</sup>.

ومثاله أيضًا: ما رواه مسلم من طريق ابن المبارك، قال: حدثنا سفيان عن عبد الرحمن ابن يزيد، قال: حدثني بسر بن عبيد الله، قال: سمعت أبا إدريس قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » رواه مسلم في الجنائز.

### فالزيادة في الإسناد في موضعين:

الأول: زيادة سفيان وهي وهم ممن دون ابن المبارك؛ وذلك لأن عددًا من الثقات رووا الحديث عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد ومنهم من صرح فيه بالإخبار.

الثاني: زيادة إدريس وهي وهم من ابن المبارك نفسه؛ وذلك لأن عددًا من الثقات رووا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد فلم يذكروا أبا إدريس، ومنهم من صرح بسماع بسر من واثلة<sup>(٢)</sup>.

### ٢ - تعارض الرفع مع الوقف:

مثاله: ما رواه مالك عن حميد عن أنس أن الرسول ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تُزهي، قيل: وما تزهي؟ قال: « حتى تحمُر ».

قال ﷺ: « رأيت إذا منع الله الثمرة فيم يأخذ أحدكم مال أخيه »، رواه البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>.

قال الدارقطني: (تابع مالك جماعة؛ منهم: إسماعيل بن جعفر وابن المبارك وهشيم ومروان بن معاوية ويزيد بن هارون وغيرهم، قالوا فيه: قال أنس: ( رأيت إذا منع الله الثمرة... ) فأنت ترى في قوله: ( رأيت... ) أنه رفع تارة ووقف تارة أخرى). قال ابن حجر: والأمر في هذا قريب.

(١) تدريب الراوي (٢٢٢/١)، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر (٦٠٦/٢)، وتوضيح الأفكار (٣٤١/٢)، وانظر: الحديث عند أبي داود (٥٨٦/٢)، (ح ٢٠٨٥)، والترمذي (٣٩٨/٣)، (ح ١١٠١) والكلام عليه في السنن الكبرى (١٠٨/٧).

(٢) الحديث عند مسلم في الصحيح (٦٦٨/٢)، وزيادة أبي إدريس عند الترمذي (٣٥٨/٢)، (ح ١٠٥٠).

(٣) وقد أخرج البخاري ومسلم حديث إسماعيل بن جعفر، وانظر: رواية البخاري (ح ٢٢٠٨)، ومسلم (ح ١٥٥٥).

## أقوال العلماء في حكم الزيادة

للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

١ - القبول مطلقاً: وينسب هذا القول إلى جمهور الفقهاء والأصوليين فيقبلون وصل المرسل، ورفع الموقوف.

٢ - الرد مطلقاً: وينسب هذا القول إلى بعض أهل الحديث، فلو جاء الحديث مرة مرسلًا ومرة موصولًا فإنهم يقبلون المرسل ويردون الموصول، ولو جاء الحديث مرة مرفوعًا ومرة موقوفًا قبلوا الموقوف، وردوا المرفوع.

٣ - القبول بشروط أو بقرائن؛ ومن أهم هذه الشروط:

(أ) أن يكون من زادها أكثر عددًا ممن لم يزدها.

(ب) أن يكون من زادها أتقن ممن لم يزدها.

(ج) أن يصرح بالسماع بالتحديث في الرواية الزائدة؛ وذلك لاحتمال أن يكون سمعه من رجل عنه، ثم سمع منه مرة أخرى إلا أن توجد قرينة تدل على الوهم.

أمّا الإسناد الخالي عن الزيادة فإن كان بحرف عن ونحوها مما لا يقتضي السماع المباشر فينبغي أن يجعل منقطعًا ويعل الإسناد الذي فيه ذلك الراوي الزائد، وتكون بهذه الرواية المزيدة من زيادة الثقة وهي مقبولة.

قال الشيخ أحمد شاكر في الباعث (ص ١٥١):

« فإن رجحت الزيادة كان النقص من نوع الإرسال الخفي، وإن رجح النقص كان الزائد من المزيد في متصل الأسانيد ». اهـ.

وهذا ما يؤكد العلاقة الوطيدة بين كل من المرسل الخفي والمزيد في متصل الأسانيد حتى إن العراقي في التبصرة قد عقد بينهما في عنوان واحد؛ فقال في (١/ ١٧٤): تعارض الوصل والإرسال، وفي (٢/ ٣٠٦) قال: خفي الإرسال والمزيد في متصل الإسناد<sup>(١)</sup>.

وانظر كذلك كلامًا طيبًا ومفيدًا في الكفاية (ص ٥٧٨ - ٥٨٢ - ٥٨٧، ٥٨٨)، وتوضيح الأفكار في (٢/ ٣٨، ٤٧) وإن كان الكلام فيه على المضطرب.

(١) والعلاقة هنا أيضًا واضحة؛ لأن الرواية الناقصة قد يكون فيها إرسال خفي أو ما يشبه ذلك؛ فالزيادة جاءت بين روايتين كان يظن الاتصال بينهما والإرسال الخفي يعرف بتلك الزيادة.

## المؤلفات:

« تمييز المزيد في متصل الأسانيد » للخطيب البغدادي، قال ابن الصلاح: وهو كتاب حافل. إلا أن في كثير منه نظرًا.

والله أعلم







## الاعتبار والمتابعات والشواهد

تعريف كل منها:

### الاعتبار:

لغة: مصدر اعتبار. والاعتبار: هو النظر في الأمور ليعرف بها شيء آخر من جنسها. اصطلاحًا: هو البحث في طرق الحديث وسببها والتفتيش عن روايتها لمعرفة هل هناك راوٍ آخر شاركه في هذا الحديث ولو بمعنى، أو بطريق آخر أو لا، فنعتبره بتلك المشاركة؛ وذلك لمعرفة من يصلح حديثه فيؤخذ ومن لا يصلح فيرد. وهذه المشاركة يعني مجيء الحديث من وجه آخر أو من وجوه أخرى هو ما يعرف عند المحدثين بالمتابعات والشواهد الآتية بعد. وهي تفيد التقوية فيمكن الترجيح بها عند التعارض.

### المتابع:

لغة: ويسمى التابع والمتبع بكسر الباء. وهو اسم فاعل من تبعه؛ أي: وافقه واقتفى أثره.

اصطلاحًا: هو الحديث الذي يشاركه فيه رواته رواية الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط مع الاتحاد في الصحابي.

وهذا التعريف هو تعريف الحافظ ابن حجر، وهو ما استقر عليه جمهور المحدثين بعد.

أمّا ابن الصلاح فيعرف المتابع بأنه:

« الحديث الذي يشارك فيه رواته رواية الحديث الفرد لفظًا دون النظر إلى الصحابي ».

### الشاهد:

لغة: اسم فاعل من شهد الأمر بمعنى حضره وشاهده وسمي بذلك؛ لأن الحديث الذي عثر عليه يشهد أن للحديث الفرد أصلًا فيقويه كما يقوي الشاهد قول المدعي ويدعمه. واصطلاحًا: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواية الحديث الفرد لفظًا ومعنى،

أو معنى فقط مع الاختلاف في الصحابي. وهذا تعريف الحافظ ابن حجر، وما استقر عليه جمهور المحدثين بعد.

أمّا ابن الصلاح؛ فقد عرف الشاهد بأنه الحديث الذي يشارك فيه رواه رواة الحديث الفرد معنى فقط دون النظر إلى الصحابي.

وعلى هذا فابن حجر ومن تبعه يرى التفرقة بينهما بالنظر إلى الصحابي، أما ابن الصلاح ومن وافقه فإنه يرى التفرقة بينهما بالنظر إلى لفظ الحديث أو معناه.

### الاعتبار ليس قسيمًا للمتابع والشاهد:

إيراد العنوان على هذه الصيغة يوهم أن الاعتبار قسيم للمتابعات والشواهد، والأمر ليس كذلك فقد عرفت بأن الاعتبار هو طريقة البحث والتفتيش عن المتابعات والشواهد وهو الوسيلة للتوصل إليهما؛ لذا قال الحافظ ابن حجر في النكت:

« حق العبارة أن يقول معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد »<sup>(١)</sup>.

### أنواع المتابعة:

#### المتابعة نوعان:

- ١ - متابعة تامة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد.
- ٢ - متابعة قاصرة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.

أمثله:

( أ ) مثال تتضح فيه صورة الاعتبار والشاهد، والمتابعة بنوعها على رأي الحافظ

ابن حجر.

وهو ما رواه الشافعي في الأم<sup>(٢)</sup>، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: « الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفتشوا حتى تروه؛ فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين ».

هذا الحديث ظن البعض أن الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه من غرائبه؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد، لكن بلفظ: « فإن غمَّ عليكم فاقدروا له » ففتشوا أو بحثوا عن طرق الحديث وسبروها كي يتوصلوا إلى روايات أخرى تشارك تلك الرواية وتوافق الشافعي أم لا؟ وهذا العمل يسمى اعتبارًا.

(٢) الأم (٢/٩٤).

(١) النكت (٢/٦٨١).

وبهذا الاعتبار وجد للحديث ما يأتي:

١ - رواية عند البخاري عن عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك بالإسناد نفسه. وفيه: «فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»، وهذه تعتبر متابعة تامة؛ لأن الموافقة حصلت من أول الإسناد<sup>(١)</sup>.

٢ - ووجدت رواية عند ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ...: «فأكملوا ثلاثين»<sup>(٢)</sup>، وهذه متابعة قاصرة؛ لأن المشاركة لم تحدث للشافعي، وإنما وجدت عند ابن عمر.

٣ - ووجدت رواية عند النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي ﷺ.. وفيه: «فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»<sup>(٣)</sup>، وهذه تعتبر شاهدًا؛ لأن الصحابي قد اختلف ففي المتابعة بنوعها اتحد الصحابي الذي هو ابن عمر مع رواية الأصل (الشافعي). أما هنا فقد اختلف الصحابي فكان شاهدًا.

(ب) مثال آخر يتضح منه الفرق بين الشاهد والمتابع على رأي ابن الصلاح:

وهو ما رواه مسلم عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بشاة مطروحة قد أعطيتها ميمونة من الصدقة... فقال: «هلا أخذتم إهابها فذبغتموه فانتفعتم به»، فقالوا: إنها ميتة. فقال: «إنما حرِّم أكلها»<sup>(٤)</sup>.

الحديث تفرد به سفيان عن عمرو بن دينار ولم يتابع عليه، لكن وجد متابع لشيخ سفيان أي: (عمرو بن دينار) وهو أسامة بن زيد الليثي عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لأهل شاة ماتت: «ألا نزعتم إهابها فذبغتموه فانتفعتم به». الحديث عند الدارقطني والبيهقي<sup>(٥)</sup>.

قال البيهقي: «وهكذا رواه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء، وكذلك رواه يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء فهذه متابعات لابن عيينة في شيخه». سنن البيهقي (١٦/١).

(١) البخاري (١١٩/٤)، (ح١٩٠٦، ١٩٠٧).

(٢) صحيح ابن خزيمة (٢٠٣/٣)، وانظر أيضًا تلك المتابعة القاصرة عند مسلم (٧٥٨/٢) (ح١٠٧٩).

(٣) سنن النسائي (١٣٨/٤)، (ح٢١٣٤)، وانظر شاهدًا آخر عن أبي هريرة عند البخاري (١١٩/٤) (ح١٩٠٩).

(٤) مسلم (ح٣٦٣). (٥) سنن الدارقطني، سنن البيهقي (١٦/١).

ووجدت رواية أخرى عن عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس مرفوعاً: «أيما إهاب دبع فقد طهر» رواه أبو داود والترمذي وغيرهم<sup>(١)</sup>.

فهذا على قول ابن الصلاح يعتبر شاهداً وإن اتفق الصحابي لكن اختلف لفظ المتن؛ لأن ابن الصلاح يفرق بلفظ المتن أو معناه.

تتمات وفوائد:

١ - ما رأيناه من اختلاف في تعريف المتابع والشاهد الأمر فيه سهل، فقد رأينا كثيراً من المحدثين يطلق المتابع على الشاهد والعكس، فالمقصود من كل منهما تقوية ذلك الخبر الذي ظنَّ تفرد راويه به، وتلك التقوية تحدث بأيهما أو بكليهما.

٢ - إذا قال عالم مختص في مثل هذا الحديث: (تفرد به أبو هريرة عن النبي ﷺ، أو تفرد به ابن سيرين عن أبي هريرة، أو تفرد به أيوب عن ابن سيرين، أو حماد عن أيوب) كان ذلك مشعراً بانتفاء وجود المتابعات وإذا انتفت المتابعات مع الشواهد فحكمه ما عرف في نوع الشاذ؛ أي إن كان راويه ثقة ولم يخالف من هو أوثق منه فهو مقبول، وإن خالف من هو أوثق أو أولى منه فهو الشاذ المردود، ومقابله يسمى المحفوظ وهو المقبول.

٣ - الضعيف قسمان:

(أ) قسم يعتبر به.

(ب) قسم لا يعتبر به؛ وهو الضعيف جداً.

وقد جرى التساهل في مثل تلك المتابعات والشواهد فقبل البعض رواية من لا يحتج به أي عند انفراده. لكن لم ينزلوا إلى درجة الضعيف شديد الضعف الذي لا يقبل الجبر كمجيء الضعف من قبل كذب الأول أو فسقه، كما عرف في نوع الحسن لغيره.

والذي دفعهم إلى قبول هذا النوع من الضعيف وروايته عن الضعفاء ما أجاب به النووي في شرح مسلم؛ حيث قال: (إنما يفعلون هذا - أي إدخال الضعفاء في المتابعات والشواهد - لكون المتابع لا اعتماد عليه؛ وإنما الاعتماد على من قلبه)<sup>(٢)</sup>.

وتعقبه السخاوي في فتح المغيث؛ فقال (١/ ٢٤٣): (ولا انحصار له في هذا بل

(١) أبو داود (ح ٤١٠٥)، الترمذي (ح ١٧٢٨)، ابن ماجه (ح ٣٦٠٩)، والدارمي (ح ١٩٩١)، والنسائي (١٧٢/٧)، وأحمد (١/ ٢١٩)، والبيهقي (١/ ١٦).

(٢) النووي، شرح مسلم (١/ ٣٤).

قد يكون كل من المتابع والمتابع لا اعتماد عليه، فباجتماعهما تحصل القوة).

أقوال بعض العلماء في ترقى الضعيف إذا تعددت طرقه:

١ - قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: « ليس كل ضعيف يزول ضعفه بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك - أي التعدد - بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل ضبطه له، وكذلك ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك... ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد ذلك الجابر عن جبره ومقاومته وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب أو كون الحديث شاذًا ».

٢ - وقال ابن كثير في اختصار علوم الحديث<sup>(٢)</sup>: « وفيه ضعف يزول بالمتابعة كما إذا كان راويه سبيء الحفظ أو روى الحديث مرسلًا، فإن المتابعة تنفع حينئذ ويرفع الحديث من حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة ».

لكن كلام الحافظ ابن كثير يوهم أن الحديث الضعيف يمكن أن يرتقي إلى الصحيح مباشرة، وهذه قضية خلافية، والراجح - والله أعلم - أن الضعف إذا كان بسبب الإسناد ووجد له متابع فإن المتابعات ترقى الإسناد ويرتقي الإسناد إلى الدرجة التي تليها مباشرة، أما إذا كان الكلام بخصوص متن الحديث فإن الحديث يمكن أن يأتي بطرق أخرى صحيحة وهي ما نسميها بالشواهد، فيمكن أن يرقى متن الحديث من الضعف إلى الصحة بتلك الطرق.

٣ - وقال النووي: « إذا روى الحديث الضعيف من وجوه ضعيفة لا يلزم من مجموعها حسنه؛ بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر وصار حسنًا، وكذلك إذا كان ضعفه بالإرسال، زال بمجيئه من وجه آخر، وأما الضعف لفسق الراوي فلا يؤثر فيه موافقة غيره »<sup>(٣)</sup>.

وقال في موضع آخر: « وأما إذا كان الضعف لكون الراوي متهمًا بالكذب أو فاسقًا فلا ينجبر ذلك بمجيئه من وجه آخر »<sup>(٤)</sup>.

(١) المقدمة مع التقييد (ص ٣٦).

(٢) الباعث الحثيث (ص ٣٣).

(٣) المنهل الراوي من تقريب النواوي (ص ٤٨، ٤٩).

(٤) إرشاد طلاب الحقائق (ص ١٤٨)، وانظر: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة (ص ٧٨).

٤ - وقال الحافظ: « إن كثرة الطرق، إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة »<sup>(١)</sup>.

- مثال الحديث الضعيف الذي لا يرقى بالطرق الأخرى:

١ - حديث: « أحب حبيبك هوناً ما عسى أن يكون بغيضك يوماً ما.. » الحديث.

رواه الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

وقال الترمذي: « غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه ».

وقال السيوطي معلقاً على قول الترمذي: « أي من وجه يثبت وإلا فقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين، والحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات ». اهـ<sup>(٢)</sup>.

وهكذا كان الحديث غريباً؛ لأنه لم يوجد له متابع ولا شاهد؛ إذ إن رواية الحسن لم تصلح للمتابعة.

٢ - ومثاله أيضاً: حديث « الأذنان من الرأس ».

فهذا الحديث وإن تعددت طرقه عن أبي هريرة، وأبي أمامة وعبد الله بن زيد وأنس وابن عباس وابن عمرو وأبي موسى وعائشة إلا أن الدارقطني قال: « روي بأسانيد كثيرة ما فيها إسناد إلا وله علة ».

وقال ابن حزم: « أسانيد كلها واهية ».

وقال عبد الحق الأشبيلي: « هذه طرق لا يصح منها شيء »<sup>(٣)</sup>.

فيمكن أن يقال في مثل هذه الحالة أن تعدد طرق الحديث تخرجه عن كونه منكراً أو لا أصل له، ولكن لا ترقى به إلى درجة الحسن التي يصلح بها للاحتجاج.

## والله أعلم

(١) القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد (ص ٨٩).

(٢) أورده السيوطي في الجامع الصغير، وعزاه للترمذي، والبيهقي عن أبي هريرة، والطبراني عن ابن عمر وعن ابن عمرو، والدارقطني في الأفراد وابن عدي والبيهقي في الشعب عن علي، والبخاري في الأدب المفرد والبيهقي في الشعب عن علي مرفوعاً ورمز السيوطي لحسنه، لكن قال الترمذي: غريب ضعيف، والصحيح عن علي موقوفاً، وانظر: كلام المناوي عنه في فيض القدير (١/١٧٦، ١٧٧)، وانظر: تدريب الراوي (١/٢٤٣).

(٣) أورده السيوطي في الجامع الصغير، وعزاه لأحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه عن أبي أمامة وابن ماجه عن أبي هريرة وعن عبد الله بن زيد والدارقطني عن أنس وعن أبي موسى وعن ابن عباس وعن ابن عمر وعن عائشة ورمز إليه بالصحة لكن ناقضه المناوي في أحكامه هذه، فانظر الكلام عليه مفصلاً في فيض القدير (٣/١٧٣).



## غريب الحديث

### تعريفه:

لغة: الغريب من الكلام يطلق على وجهين:

- أحدهما: أنه بعيد المعنى غامضه، فلا يتناوله الفهم إلا بعسر ومشقة، قال صاحب القاموس: « غرب ككُرْمٍ؛ أي: غمض وخفي ».
- ثانيهما: أن يراد به كلام من بَعُدَتْ به الدار من شواذ القبائل، فإذا وقعت لنا كلمة من كلماتهم استغربناها.

واصطلاحاً: هو ما وقع في متن الحديث من ألفاظ غامضة بعيدة عن الفهم لقلّة استعمالها. قال الخطابي: « الغريب من الكلام هو الغامض البعيد عن الفهم كما أن الغريب من الناس هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل ».

### الفرق بينه وبين الحديث الغريب:

لسنا نعني بالغريب هنا: الذي هو قسيم للمشهور والعزيز، والتي هي أفراد خبر الأحاد، فهذا خاص بالإسناد، والذي معنا خاص بالكلمات التي تقع في متن الحديث، ويصعب فهمها لقلّة استعمالها.

### نشأته وتطوره:

لقد كان النبي ﷺ أفصح العرب لساناً حتى إنه ليخاطب وفود العرب على اختلاف لهجاتهم وألسنتهم، فكان يخاطب كلاً بما يفهم، وكان الصحابة - رضوان الله عليهم - يفهمون منه أكثر ما يقول وما لم يفهموه سألوه عنه، واستمر الأمر على هذا الحال إلى أن لحق النبي ﷺ بربه، وحدثت الفتوحات الإسلامية، ودخل في الإسلام عدد كبير من الأمم المختلفة، واختلطوا مع العرب بالمصاهرة والزواج فنشأ جيل جديد يشوب لسانه عجمة، وأصبحت اللغة العربية من العسير على هذا الجيل أن يفهم كل مفرداتها. وبمرور الزمن كثر هؤلاء وعسر عليهم أن يفهموا ألفاظ الأحاديث النبوية، فنشط العلماء لشرح غريب ألفاظ الحديث النبوي في ثنايا الشروح لكتب الحديث، ثم بدأ التصنيف فيه على أنه فن مستقل بعد ذلك كما سنعرف في المصنفات.

## أهميته:

ولا شك أن معرفة مفردات الحديث هي الخطوة الأولى في فهم مضمون الحديث واستنباط الحكم منه، قال السخاوي: « هو من مهمات الفن لتوقف التلفظ ببعض الألفاظ فضلاً عن فهمها عليه وتتأكد العناية به لمن يروي بالمعنى ». اهـ.

ومن أجل ذلك؛ فإن هذا الفن مهم جداً يقبح بأهل الحديث جهله ولكن الخوض فيه دون معرفة بأسرار اللغة العربية صعب؛ لذا يجب على من يخوض فيه أن يتحرى، وأن يتقي الله في أن يقدم على تفسير كلام نبيه ﷺ لمجرد الظن، وقد كان السلف الصالح يتثبتون فيه أشد التثبيت.

فها هو الإمام أحمد إمام أهل السنة وقد سئل عن حرف - أي كلمة منه - فقال: « سلوا أصحاب الغريب فإني أكره أن أتكلم في قول النبي ﷺ بالظن »<sup>(١)</sup>. وكان أهل اللغة يتخرجون من ذلك أيضاً: فالأصمعي وهو من كبار أهل اللغة لما سمع بحديث: « الجار أحق بسقبه »<sup>(٢)</sup>. قال: « لا أفسر قول النبي ﷺ، ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق ».

## نظيره من علوم القرآن:

هذا العلم من علوم الحديث له نظير في علوم القرآن ويسمى: ( غريب القرآن ). أمثلته:

من أحسن تفسير الغريب في الحديث ما جاء مفسراً في رواية أخرى؛ ومن أمثلته:  
١ - حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في صلاة المريض: « صل قائماً فإن لم تستطع فعلى جنب ». أخرجه البخاري.

فسر قوله: « على جنب » في حديث آخر عند الدارقطني عن علي وفيه: « على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه »<sup>(٣)</sup>، وهذا المثال ذكره كثير من العلماء مثلاً للغريب لكن يمكن أن يعترض البعض بأنه غير واضح في الغريب، فليس في ألفاظه ما يوحي بالغرابة، والجواب: أن الغرابة قد تكون في اللفظ أو في المعنى أو المفهوم.

(١) سؤالات الميموني لأحمد (ص ٤١٣).

(٢) الحديث أخرجه البخاري (٤/٤٣٧)، (ح ٢٢٥٨).

(٣) أورده ابن تيمية في المنتقى (٣/٢٢٤)، وعزاه للدارقطني. وقال الشوكاني: حديث ضعيف لضعف حسين بن زيد منكر الحديث وله شواهد.



٢ - ويمكن أن يمثل للغرابة في اللفظ بحديث (ابن صياد) وفيه قوله ﷺ: «فقد خبأت لك خبئاً» - وفيه رواية: خبيئاً، فما هو؟ فقال: «الدُّخ..» أخرجه الشيخان<sup>(١)</sup>.

فالدُّخ في الحديث جاء مفسراً في روايات أخرى بأنه الدخان، ففي رواية أبي داود في الملاحم، والترمذي في الفتن وأحمد<sup>(٢)</sup>، وفيه عندهم: «إني خبأت لك خبئاً»، وخبأ له: ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠]، فقال ابن صياد: هو الدُّخ. فقال رسول الله ﷺ: «اخساً فلن تعدو قدرك»، وفي رواية عند الطبراني في الكبير والأوسط كما في مجمع الزوائد (٤/٨): خبأ له رسول الله ﷺ سورة الدخان، وفي رواية عند البزار كما في (٤/١٤٢) من كشف الأستار: فأراد ابن صياد أن يقول الدخان فلم يستطع؛ فقال: الدُّخ الدُّخ.

قال ابن الصلاح: «وهذا ثابت صحيح، فأدرك ابن صياد من ذلك هذه الكلمة فحسب على عادة الكهان في اختطاف بعض الشيء من الشياطين من غير وقوف على تمام البيان؛ ولهذا قال له ﷺ: «اخساً فلن تعدو قدرك»؛ أي فلا مزيد لك على قدر إدراك الكهان». اهـ.

وهذا أصح ما ورد في تفسيره، والسر في كونه خبأ الدخان أن عيسى عليه السلام يقتله بجبل الدخان.

وقيل: الدخان: نبت موجود بين النخيل.

والراجح الأول: وفيه تفاسير أخر<sup>(٣)</sup>.

٣ - حديث: «سبق محمد الباقر» من رواية ابن عباس، أخرجه البخاري في كتاب

(١) البخاري (١١/٥١٣)، (ح ٦٦١٨)، ومسلم (٤/٢٢٤٤)، (ح ٢٩٣٠).

(٢) (١٤٨/٢) و(١٤٨/٥)

(٣) وقد فسر اللفظ بأنه الجماع ولعل وجهة من فسر «الدخ» بأنه الجماع؛ لأن اللفظ مصحف من «الزخ» بالزاي وهو لغة فيه، لكن قال السيوطي: وهو تخليط فاحش.

وأما من فسر «الدخ» بأنه نبت، فإن هذا النبت كان موجوداً بين النخيل الذي اختبأ فيه ابن صياد ولو لم يرد تفسير اللفظ في الروايات لقلنا بجواز هذا التفسير الأخير ففيه قرينة كحديث: «إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وأنها مثل المؤمن».

وللحديث قصة تشبه ذلك.

لذا قال السيوطي عن هذا التفسير: «هو غير مرضي».

انظر: تدریب الراوي (٢/١٨٦، ١٨٧)، وفتح المغیث (٤/٣٢، ٣٣).

الأشربة (باب الباذق)، قال ابن الأثير في النهاية: الباذق، بفتح المعجمة: الخمر، وهو تعريب باذة، وهو اسم الخمر بالفارسية؛ أي أنه لم يكن في زمانه.

٤ - ومنها حديث: « أهل النار كل جعظري جواظ » أخرجه الشيخان: البخاري في التفسير، ومسلم في كتاب الجنة.

والجعظري: هو الفظ الغليظ المتكبر، وقيل: هو الذي ينتفخ بما ليس عنده. والجواظ: بفتح الجيم بعدها واو مشددة: هو الجموح، المتبوع، وقيل: كثير اللحم، المختال في مشيته، وقيل: القصير المتين، وقيل: هو الفاجر، وقيل: هو الذي لا يستقيم على أمر يصانعها هنا وما هنا. قاله القاضي عياض في المشارق.

٥ - ومنها حديث: « الأنصار كرشي وعيبي ». الحديث أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، ومسلم في كتاب فضائل الأنصار.

الكرش: هم الجماعة من الناس. وكرش الرجل عياله وصغار ولده. وعيبة الرجل: موضع سره وأمانته، مأخوذ من عيبة الثياب التي يضع الرجل فيها متاعه. قال بعض الشراح: « وكأنه أراد بالحديث أنهم جماعتي وصحابتي الذين أثق بهم وأعتد عليهم ».

٦ - ومنها حديث: « أَلْظُوا بِيَاذَا الْجَلال والإِكْرَام ». الحديث عند الترمذي في كتاب الدعوات.

ومعناه: الزموا واثبتوا على هذا الدعاء، وأكثروا من قوله والتلفظ به في دعائكم. يقال: أَلْظَ بالشيء إلظاظًا إذا لزمه وثابر عليه.

تتمة:

قال السخاوي في فتح المغيث<sup>(١)</sup>: « ومما رأيت مفرقًا وهو نافع مع مشاحة في بعضه: لا تحرك الإبط فيفوح، ولا تفتح الجراب، ولا تكسر القصعة، ولا تمد القفا، وإذا دخلت كداء فافتح، وإذا خرجت فضم، والجنابة بالفتح والكسر، فالأعلى للأعلى والأسفل للأسفل، وملك بكسر اللام في الأرض ويفتحها في السماء ».

قلت: ويصلح هذا أن يكون مثلاً للمؤتلف والمختلف من الأسماء.

معاني الكلمات الغريبة في قوله:

١ - ( فيفوح ):

لعله يقصد أن الإبط بالتحريك هو إبط الزهرة: وهي البذور التي تنمو بين الساق وذيئب الورقة. وفي قوله: ( فيفوح ) إشارة إلى ذلك.

٢ - ( الجراب ):

وذلك لأن الجراب بالضم السفينة الفارغة، وبالكسر الوعاء الذي يحفظ فيه الزاد، ويطلق أيضاً على حرف البئر وهو لغة في جمع أجرب.

٣ - ( فضم ):

يشير إلى جبل كداء الذي دخل منه النبي ﷺ إلى مكة وهو بالفتح، أما الذي خرج منه فهو جبل بأسفل مكة وهو بالضم ( كداء ).

٤ - ( فالأعلى للأعلى والأسفل للأسفل ):

يقصد بالأعلى الميت، ويقصد بالأسفل سرير الميت.

المؤلفات فيه:

١ - ألف فيه كل من:

١ - معمر بن المثنى.

٢ - النضر بن شميل.

٣ - الأضمعي<sup>(١)</sup>.

وهذه أجزاء صغيرة ليست على سبيل الاستيعاب.

٢ - ألف فيه ابن قتيبة الدينوري، وكتابه له صلة بما سيأتي بعده.

٣ - غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام. وهذا وإن استقصى فيه صاحبه وأجاد، إلا أن كتاب ابن قتيبة يعتبر ذليلاً عليه؛ لأن له فيه عليه استدراكات.

وقد وصفه ابن كثير بأنه أحسن شيء وضع فيه، وعقب السخاوي؛ فقال ( يعني قبله ):

وهذا الكتاب غير مرتب، قام بترتيبه ( موفق الدين بن قدامة ) على الحروف.

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٨٨)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٣٨) ط. الجديدة.

وابن قدامة هذا هو صاحب المغني، وترتيبه يسمى: (قنعة الأريب في تفسير الغريب) وهو مطبوع.

وتجدر الإشارة أن عالمًا آخر يسمى (موفق الدين) أيضًا وهو (موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي) له كتابان في هذا المجال. أحدهما: في تفسير غريب الحديث مرتبًا على حروف المعجم. والثاني: جرد فيه كلمات الأول اللغوية على ترتيبها. والذي وصلنا - فيما أعلم - هو الثاني، وقد طبع بعنوان: (المجرد للغة الحديث) ومن أجل التشابه في الاسم يشكل الأمر فيشتهبه هذا بذلك.

٤ - لابن قتيبة كتاب آخر بعنوان: (إصلاح الخطأ) ويقصد به التنبيه على الأوهام الواقعة في كتاب أبي عبيد، واسمه الكامل: (إصلاح خطأ أبي عبيد).

٥ - الدلائل في غريب الحديث. للإمام السراقسطي، ويعتبر ذيلاً على كتاب ابن قتيبة. قال أبو علي القالي: «اعلم أن بالأندلس كتاباً مثل الدلائل ومات ولم يتمه فأتمه أبوه ثابت بن حزم».

٦ - غريب الحديث للخطابي، واستدرك فيه ما فات أبا عبيد وابن قتيبة.

٧ - المغيث في غريب الحديث للمديني.

٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري.

ويعتبر أجود هذه الكتب وأنفعها، وقد اعتمد ابن الأثير في كتابه على كتابين وجعلهما الأصل؛ وهما كتاب الغريبين وكتاب المغيث، ولابن الأثير كتابان في الغريب غير النهاية أحدهما: يسمى: (منال الطالب في شرح طوال الغرائب)، والثاني: شرح فيه غريب جامع الأصول له وهو في مجلد، وقد أورده متناثراً في كتاب جامع الأصول. وقد خرج مؤخرًا في التتمة.

٩ - جمع الغريبين لعبد الغافر بن إسماعيل أبي الحسن الفارسي النيسابوري. صاحب كتاب تاريخ نيسابور.

١٠ - الفائق في غريب الحديث للزمخشري.

١١ - غريب الحديث، لابن الجوزي.

١٢ - الدر النثير (للسيوطي). وهو تلخيص للنهاية).

١٣ - غريب الحديث، لإبراهيم الحربي.

١٤ - مشارق الأنوار، للقاضي عياض. وتمام اسمه: ( مشارق الأنوار على صحاح الأخبار ) جمع فيه بين ضبط الألفاظ، واختلاف الروايات، وبيان المعنى، لكنه خصه بالموطأ والصحيحين، مع ما أضافه إليه من مشتبه الأسماء والأنساب.

قال السخاوي: « وهو أجل كتاب »؛ يعني في الصحيحين والموطأ، وإلا فالنهاية أجود منه.

١٥ - الصحاح، للجوهري؛ قال ابن كثير: « هو أجل كتاب يوجد فيه مجامع ذلك ».

١٦ - القاموس المحيط. للمجد الشيرازي.

١٧ - تحفة المنجد المفهم في غريب صحيح مسلم. ومؤلفه مجهول كما أشار إلى ذلك صاحب تاريخ التراث العربي في (١/٢٦٩).

وقد أكثر السخاوي وتوسع في ذكر جملة من ألفاظ الغريب في كتابه: ( الغاية ) الذي شرح فيه ( الهداية في علم الرواية ) شملت من ( ص ٥٠٧ - ٥٦٧ ).

١٨ - بلوغ المرام لبيان ألفاظ سيد الأنام، لأحمد بن محمد المرزوقي.

١٩ - التذييل والتذنيب على نهاية الغريب للسيوطي، وهو تعليق على النهاية لابن الأثير.

وهناك كتب أخرى من أراد المزيد يمكنه مراجعة مقدمة المحقق لكتاب النهاية، ومراجعة كتاب الرسالة المستطرفة، وكتب الفهارس عمومًا.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*



## علم أسباب ورود الحديث

تعريفه:

(الأسباب) جمع سبب، والسبب: كل شيء يتوصل به إلى غيره، وقيل: هو ما يوصل إلى الشيء ولا يؤثر فيه كالوقت للصلاة.

(الورود) يقصد به مورد الحديث؛ وهي أول مناسبة ذكر فيها الحديث، كما يقال: إن للمثل مورداً ومضرباً.

اصطلاحاً: هو الظروف والملابسات والحوادث التي أحاطت بالحديث عند ذكر الرسول ﷺ له.

وبعبارة أخرى: هو علم يبحث عن الأسباب الداعية إلى ذكر الرسول ﷺ للحديث أولاً.

وهذا السبب قد يكون سؤالاً أو قصة أو حادثة، فيقول الرسول ﷺ الحديث بسببها.

ونظيره في علوم القرآن: علم أسباب النزول.

فائدته وأهميته وصلته بناسخ الحديث ومنسوخه:

ذكر سبب الشيء يكشف عن حكمته، ويبين أهميته فيسهل استنباط الأحكام الشرعية من أدلة الحديث كما يعين على فهم المراد منه.

ولعلم أسباب ورود الحديث صلة وثيقة بعلم ناسخ الحديث ومنسوخه.

فمعرفة مناسبات الأحاديث تبين المتقدم من المتأخر والناسخ من المنسوخ.

ويقدر أهمية علم أسباب النزول في علوم القرآن الكريم تظهر أهمية علم أسباب ورود الحديث في شرح الأحاديث النبوية الشريفة.

مثاله: حديث: «إنما الأعمال بالنيات»؛ قد اختلف في سببه:

فقيل: إن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد الهجرة، بل ليتزوج امرأة يقال لها:

(أم قيس)، حتى أطلق عليه (مهاجر أم قيس).

قال أصحاب هذا الرأي:

« ولهذا حسن في الحديث ذكر المرأة دون سائر الأمور الدنيوية، وليس هذا مطردًا في كل الأحاديث، فقد يذكر السبب، وقد لا يذكر ».

ويتأيد قولهم بما يلي:

١ - وممن ذهب إلى أن الحديث بسبب أم قيس، ابن دقيق العيد<sup>(١)</sup>؛ حيث قال: « خص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوي به الهجرة من أفراد الأغراض الدنيوية ».

٢ - أن القصة رواها سعيد بن منصور في سننه كما أفاد الحافظ في الفتح.

٣ - ما عند الطبراني من ذكر القصة ولكنها بدون نص حديث: « إنما الأعمال بالنيات ».

وقد رأى البعض أن هذه القصة ليست سببًا للحديث<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

ويعتبر ما تقدم مثالًا لما لم يذكر سببه في الحديث.

مثال ما ذكر سببه في الحديث:

- حديث سؤال جبريل عليه السلام عن الإسلام والإيمان والإحسان.

- وحديث: « صلِّ فإنك لم تصل ».

- وحديث: « أي الذنب أعظم ».

- وكذلك حديث: « الخراج بالضمان »<sup>(٣)</sup>، فهو وإن لم يوجد سبب في كل طرق

الحديث إلا أنه ورد في بعض طرقه عند أبي داود وابن ماجه: أن رجلاً ابتاع رجلاً أو عبدًا، فمكث عنده ما شاء الله أن يمكث ثم وجد به عيبًا فخاصمه إلى النبي ﷺ فرده عليه. فقال

الرجل: يا رسول الله استعمل غلامي. فقال النبي ﷺ: « الخراج بالضمان ».

وقد يكون سبب الحديث ليس من لفظ النبي ﷺ، وكأنه من تبين الصحابي له من

خلال ما عاينه وشاهده وظهر له.

(١) محاسن الاصطلاح (ص ٦٣٢)، ت بنت الشاطيء.

(٢) وعن أنكر كون القصة سببًا لورود الحديث: ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم (ص ٢٩)، وابن حجر العسقلاني في فتح الباري (١٠/١).

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في السنن (٧٧٩/٣) (٣٥٠٩)، والترمذي في السنن (٥٧٢/٣) (ح ١٢٨٥)، والنسائي في السنن (٢٥٤/٧)، (ح ٤٤٩٠) وابن ماجه في السنن (٧٥٤/٢) (ح ٢٢٤٣).

فائدة: ومعنى الخراج: الدخل والمنفعة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ تَشَاءُ لَهُمْ خَرْجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ خَيْرٌ...﴾ [المؤمنون: ٧٢].

وعليه فمعنى الحديث أن المبيع إذا كان مما له دخل وغلة فإن مالك الرقبة الذي هو ضامن الأصل يملك الخراج بضممان الأصل، فإذا ابتاع الرجل أرضاً فأشغلها، أو ماشية فنتجها، أو دابة فركبها، أو عبداً فاستخدمه، ثم وجد به عيباً فله أن يرد الرقبة ولا شيء عليه فيما انتفع به؛ لأنها لو تلفت فيما بين مدة العقد والفسخ لكانت من ضمان المشتري، فوجب أن يكون الخراج من حقه<sup>(١)</sup>.

### أشهر المصنفات فيه:

هذا النوع لم يتعرض له العلماء الذين ألفوا في المصطلح قديماً؛ كالخطيب البغدادي، والنووي، وابن الصلاح، والحاكم، وابن كثير، وغيرهم.

وأول من نبه عليه في علم المصطلح هو البلقيني في (محاسن الاصطلاح)، ثم ابن حجر في النخبة، ثم السخاوي في الفتح، والسيوطي في التدريب<sup>(٢)</sup>، لكن الكلام عليه في كتب المصطلح مقتضب جداً.

ويمكنك أن تجد الكلام عليه متناثراً في شروح كتب السنة.

وممن اهتم به وألف فيه على أنه علم مستقل من علوم الحديث يناظر علم أسباب نزول القرآن.

١ - أبو حامد بن كونه الجوباري. قال الذهبي: « ولم يسبق إليه ».

٢ - أبو حفص العكبري الحنبلي.

٣ - البلقيني صاحب (محاسن الاصطلاح)، وقالوا: إنه ألف فيه، ولعله حين أكثر من أمثله في محاسنه أخذها من كتابه.

٤ - السيوطي: وكتابه لم يتمه وقد طبع بعنوان: (اللمع في أسباب الحديث) جمع فيه مائة حديث بين أسباب ورودها إلا أن منيته اخترمته قبل أن يُتمّه.

٥ - ابن حمزة الحسيني الدمشقي، وكتابه يسمى: (البيان والتعريف في بيان أسباب

(١) ينظر: معالم السنن (٣/١٢٥، ١٢٦).

(٢) محاسن الاصطلاح (ص ٦٣٢)، نزهة النظر شرح النخبة (ص ٧٧)، فتح المغيث وتدريب الراوي



ورود الحديث ( وهو من أجود ما جمع وكتب في هذا الفن.

وقد رتبته على حروف المعجم، وذكر عقب كل حديث سبب وروده. وقد اعتنى به د/ الحسيني عبد المجيد هاشم في ثلاثة مجلدات. وطبع مرة أخرى بعناية سيف الدين الكاتب وطبعه ثالثة في بيروت بدون تحقيق.

والله أعلم





## مختلف الحديث

### تمهيد:

ينقسم الخبر من حيث القبول والرد إلى قسمين: مقبول، ومردود. فالمقبول: ما ترجح صدقه على كذبه، والمردود على العكس من ذلك. وليس كل مقبول يجب العمل به؛ بل منه ما لا يعمل به كمختلف الحديث والمنسوخ. ومختلف الحديث أو متشابهه يقابله المحكم، وعليه فنحتاج أن نعرف كلاً منهما:

### ١ - تعريف المحكم:

لغة: اسم مفعول من أحكم بمعنى أتقن. اصطلاحاً: هو الحديث المقبول الذي سلم من معارضة مثله، وأكثر الأحاديث من هذا النوع. وقد عقد الحاكم في ( معرفة علوم الحديث ) باباً للمحكم<sup>(١)</sup>، وألف فيه أبو سعيد الدارمي كتاباً.

وأما الأحاديث المختلفة المتعارضة فهي قليلة بالنسبة لمجموع الأحاديث.

### ٢ - تعريف مختلف الحديث:

لغة: هو بكسر اللام، أو بفتحها. فإن كان بكسر اللام فهو اسم فاعل من الاختلاف وهو ضد الاتفاق، وإن كان بفتح اللام فهو مصدر ميمي معناه اختلاف الحديث. اصطلاحاً: على الكسر: ( الحديث المقبول المعارض بمثله في القوة مع إمكان الجمع بينهما ).

أو... ( الأحاديث التي تصلنا ويخالف بعضها بعضاً في المعنى وهي في مجموعها مقبولة ).

(١) وهو النوع الثلاثون، وسماه: معرفة الأخبار التي لا معارض لها، وقال قبله (ص ١٢٢): النوع التاسع والعشرون من علوم الحديث في معرفة سنن رسول الله ﷺ يعارضها مثلها، فيحتج أصحاب المذاهب بإحداهما وهما في الصحة والسقم سواء.

وعلى الفتح... ( أن يجيء حديثان أو أكثر متماثلان في القوة ظاهرهما التعارض فيجمع بينهما ).

### ٣ - تعريف مشكل الحديث:

يرى البعض أن المشكل والمختلف بمعنى واحد، فقد سوى بينهما كل من الطحاوي وابن فورك، وفرق بينهما البعض؛ فمختلف الحديث عرفناه.. بأن يوجد تعارض أو تضاد أو تناقض بين حديثين أو أكثر، وأما مشكل الحديث فهو أعم من ذلك، فقد يكون سببه وجود هذا التعارض أو كون الحديث مشكلاً في معناه لمخالفته في الظاهر للقرآن، أو لاستحالة معناه، أو لمخالفته لحقيقة من الحقائق المتعلقة بالأمر الكونية التي كشفت عنها العلوم والمعارف الحديثة كعلم الفلك والطبيعة.

وعليه فيمكن تعريف مشكل الحديث بما يلي:

لغة: اسم فاعل من أشكل الأمر بمعنى التبس.

اصطلاحاً: حديث مقبول أخرج في الكتب المعتبرة ولكنه عورض بقاطع من عقل أو حس أو علم، أو أمر مقرر في الدين ويمكن تخريجه.

ويمثل له: بحديث سجود الشمس، وحديث الذباب، والعجوة، والحمى، وفقاً لموسى لعين ملك الموت، وتحاج الجنة والنار، وتحاج آدم وموسى.

### ٤ - تعريف المتشابه:

قال الراغب: « هو ما أشكل تفسيره لمشابهته لغيره، إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى ».

ومثل للفظ... بـ الأَبِّ في قوله: ﴿ وَفَكَهَّةً وَأَبًا ﴾ [عبس: ٣١].

و ﴿ بَرِفُونٌ ﴾ [الصافات: ٩٤]؛ أي: يسرعون.

ومثل للمعنى... بأوصاف الله تعالى وأوصاف يوم القيامة قائلاً...: « لأن تلك الأوصاف لا تتصور لنا؛ إذ لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه أو لم يكن من جنس ما نحسه »<sup>(١)</sup>.

اصطلاحاً: المتشابه هو الذي يقابل المحكم، وهو الذي لا يعلم تأويله على وجه الجزم.

(١) غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص ٢٤٣، ٢٤٤).

وقد مثل له السيوطي بحديث: « إنه لَيُعَان على قلبي وإني لأستغفر الله... »  
رواه مسلم.

فقد جعل هذا الحديث من المتشابه. وقال: سئل الأصمعي عنه، فقال: لو كان قلب  
غير رسول الله ﷺ لتكلمت عليه، ولكن العرب تزعم أن الغين: الغيم الرقيق.

وإن ذهب بعض العلماء على أن المعنى: إنه ليغطي على قلبي بأنوار ربانية، فإذا  
أفقت منها وحصل لي أنوار غيرها عددت ذلك ذنباً فأستغفر الله.

وهذا شأن المتطهرين، فكلما ارتقى النبي إلى درجة من الكمال حسب لطهارته أن  
ما كان قبلها دنو<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن يمثل للمتشابه بحديث - وهو معدود في التواتر - « أنزل القرآن على سبعة  
أحرف ».

قال السيوطي في الإتيان:

اختلف في معنى هذا الحديث على أربعين قولاً:

أحدها: أنه من المشكل الذي لا يدري معناه؛ لأنه يصدق في اللغة على حرف الهجاء،  
وعلى المعنى، وعلى الجهة<sup>(٢)</sup>.

شرط كون الحديث من المختلف وما يناظره:

من خلال التعريفات يتبين لنا أنه لا يعتبر الحديث من المختلف أو المشكل،  
أو المتشابه، إلا إذا كان صحيحاً أو حسناً وعبر عنه في تعريف المختلف بـ (المقبول)  
وبالتالي فلا اعتداد بحديث ضعيف أو موضوع، فإنه لا ينهض لمقاومة الصحيح،  
أو الحسن إن تضادا منه، أو لا يحتاج إلى تغيير إذا لم يثبت.

أهمية هذا العلم وتعدد أسمائه:

هذا العلم من أهم علوم الحديث، يحتاج إليه المحدثون والفقهاء وغيرهم، ولا بد  
للمشتغل به من فهم ثاقب وعلم واسع ودربة ودراية، كما أنه لا ينبغي فيه إلا من جمع بين  
الحديث والفقهاء والأصول.

قال ابن الصلاح - وتبعه غيره -: « هو من أهم الأنواع مضطراً إليه جميع الطوائف

(١) توضيح الأفكار (الحاشية) (٢/٤٢٥).

(٢) الإتيان في علوم القرآن (١/١٦٤).

من العلماء، وإنما يمكن للقيام به من كان إمامًا جامعًا لصناعتي الحديث والفقهاء غائضًا على المعاني الدقيقة»<sup>(١)</sup>.

وقال النووي: «من جمع من الحديث والفقهاء والأصول والغوص على المعاني الدقيقة لا يشكل عليه إلا النادر في الأحيان»<sup>(٢)</sup>. اهـ.

ومن هنا اهتم العلماء به ووضعوا له أسماء متعددة.

فتارة يسمونه: (مختلف الحديث) أو (مشكل الحديث)، وثالثة: (اختلاف الحديث) ورابعة: (تأويل الحديث) وخامسة: (تلفيق الحديث) والمراد بكل هذه الأسماء واحد، وهو هذا العلم الذي يعني بالتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض والتضاد.

### صلته بناسخ الحديث ومنسوخه:

لا شك أنه عند إزالة التعارض وإذا لم تستطع التوفيق فإنه يصار إلى الترجيح وفي مقدمة طرق الترجيح التي نسلكتها معرفة الناسخ والمنسوخ فيؤخذ الناسخ ويطرح المنسوخ<sup>(٣)</sup>.

ما الذي يجب على العلماء تجاه هذا التعارض؟

الجواب: يجب عليهم إزالة التعارض حتى لا تضرب الأحاديث بعضها بعضًا، وحتى لا يكون هناك تعارض بين النصوص وتضاد، والأحاديث التي ظاهرها التعارض لا تخلو من نوعين:

#### ١ - النوع الأول:

نوع يمكن الجمع فيه بين الأحاديث المتعارضة.

فيتعين الأخذ بهذا الجمع، ولا يصار إلى التعارض أو الترجيح ما دام الجمع ممكنًا؛ لأنه في هذه الحالة يعمل بالحديثين معًا.

- مثاله:

حديث: «لا عدوى ولا طيرة» المتفق عليه.

(تخرجه) رواه البخاري في الطب (باب لا عدوى) ومسلم في كتاب السلام.

(١) المقدمة مع التقييد (ص ٢٨٥)، التقريب مع التدريب (١٩٦/٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) لذا قال السخاوي في فتح المغيث (٦٦/٤): كان الأنسب عدم الفصل بينه وبين الناسخ والمنسوخ فكل ناسخ ومنسوخ مختلف ولا عكس.

مع حديث: « فر من المجذوم فرارك من الأسد ». (تخریجه) رواه البخاري في الطب (باب الجذام).  
وحديث: « لا يوردنَّ ممرض على مصحح » متفق عليه.  
(تخریجه) البخاري في الطب (باب لا عدوى)، ومسلم في كتاب السلام.  
وكيفية الجمع بين هذه الأحاديث أن يقال مثلاً:

إن العدوى منفية وغير ثابتة، ودليل ذلك قوله ﷺ: « لا يعدي شيء شيئاً » عند الترمذي وأحمد، وقوله ﷺ لمن عارض بأن البعير الأجرى يكون بين الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب بقوله: « فمن أعدى الأول؟ ». الفتح (٢٤٣/١٠).

ومعنى ذلك أن الله ابتداءً الممرض في الثاني كما ابتداءً في الأول.  
وأما المنع من المخالطة فمن باب سد الذرائع حتى لا يتفق للشخص الذي يخالط ذلك المجذوم حصول شيء من ذلك الممرض بتقدير الله له ابتداءً لا بالعدوى المنفية ويظن أن ذلك كان سبب مخالطته له فيعتقد صحة العدوى، فيقع في الإثم بتجنب المجذوم دفعاً للوقوع في هذا الاعتقاد الذي يسبب الوقوع في الإثم.  
قال السيوطي: « سلك الناس في الجمع مسالك »:

أحدها: « أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض للصحيح سبباً لإعدائه بهذا المرض، وقد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب ». اهـ.

وهذا الرأي هو رأي البيهقي وهو أول من نادى به<sup>(١)</sup>.  
وتبعه ابن الصلاح، والسيوطي وغيرهم، وانتصر له أحمد شاكر<sup>(٢)</sup>.  
الثاني: أن نفي العدوى باقٍ على عمومها، وأن الأمر بالفرار من باب سد الذرائع لثلا يتفق للذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله ﷻ ابتداءً لا بالعدوى المنفية فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فأمر بتجنبه حسماً للمادة.  
وهذا اختيار الحافظ ابن حجر في النزهة، ونقله السيوطي<sup>(٣)</sup> في التدريب.

(١) كما في السنن الكبرى (٣٥/٧).

(٢) الباعث (ص ١٤٩).

(٣) نزهة النظر (ص ٣٦)، والتدريب (٢/١٩٧٠).

الثالث: أن إثبات العدوى في الجذام ونحوه، مخصوص من عموم نفي العدوى، فيكون معنى قوله: « لا عدوى »؛ يعني إلا من الجذام؛ أي لا يعدي شيء شيئاً إلا فيما ورد تبينني له أنه يعدي.

وهو اختيار أبي بكر الباقلاني، كما أفاده الحافظ ابن حجر في الفتح<sup>(١)</sup>.

الرابع: أن الأمر بالفرار لصالح المجذوم؛ لأنه إذا رأى الصحيح تعظم مصيبته، وتزداد حسرته، يؤيد ذلك حديث: « لا تديموا النظر إلى المجذومين ».

رواه ابن ماجه، والطيالسي، وأحمد، والبخاري في التاريخ الكبير، وفي سنده ضعف، إلا أن الحافظ ابن حجر استدل به في الفتح.

وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه، وفي السلسلة الصحيحة، وحسنه الهيثمي في مجمع الزوائد، وعزاه للطبراني في الكبير، وقال: « فيه ابن لهيعة وحديثه حسن ».

قال السيوطي: « وفيه مسالك أخر » .اهـ.

وزاد الحافظ ابن حجر في الفتح أقوالاً أخرى؛ منها<sup>(٢)</sup>:

١ - أن أحاديث الأمر باجتناّب المجذوم منسوخة بأحاديث عدم الاجتناب وأنه لا عدوى.

والدليل على ذلك: أنه من صنف في الناسخ والمنسوخ ذكر الأحاديث المثبتة والنافية للعدوى في كتابه؛ ومنهم ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه<sup>(٣)</sup>.

كما أن ممن ذهب إلى النسخ من السلف عمر رضي الله عنه، وجماعة رأوا الأكل مع المجذوم، وأن الأمر باجتناّبه منسوخ.

وقال بذلك عيسى بن دينار من المالكية.

واستدلوا بأن النبي صلى الله عليه وآله أكل مع مجذوم، وقال: « ثقة بالله وتوكلاً عليه » والحديث عند أبي داود، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم، وإن أعله الترمذي ورجح وقفه على عمر.

وضعه ابن عدي في الكامل في ترجمة (مفضل بن فضالة)، وقال: « لم أر في حديثه أنكر من هذا، إلا أن تخريجه عند هؤلاء يشهد بقوته » .اهـ.

وذهب القاضي عياض إلى التوسط في أمره؛ فقال: « والصحيح الذي عليه الأكثر

(٢) المصدر السابق (١٠/١٥٨، ١٧٠).

(١) انظر: فتح الباري (١٠ / ١٧٠).

(٣) ناسخ الحديث ومنسوخه (ص ٤٠٦).

ويتعين المصير إليه هو أنه لا نسخ، ويجب الجمع بين الأحاديث، فيحمل الأمر بالاجتناب والفرار على الاستحباب والاحتياط والأكل معه على باب الجواز». اهـ.

٢ - ترجيح الأخبار الدالة على نفي العدوى، وتزييف الأخبار الدالة على عكس ذلك. وإن أعلوا حديث: « لا عدوى ... » بالشذوذ.

وبأن عائشة أنكرت ذلك لما سئلت عنه، وقالت: « ما قال ذلك، ولكنه قال: « لا عدوى » وقال: « فمن أعدى الأول »، وقالت: كان لي مولى به هذا الداء، فكان يأكل في صحافي ويشرب في أقداحي وينام على فراشي ». اهـ.

وأعل أيضًا بأن أبا هريرة راوي هذا الحديث تردد في هذا الحكم؛ أي أنه روى حديثًا آخر يخالفه، وهو: « لا توردوا الممرض على المصح »<sup>(١)</sup>.

ويمكن أنه يجاب عن هذا بأن الترجيح لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع، أما وقد أمكن الجمع فهو أولى.

٣ - وهو عكس المذهب السابق فوهنوا من الأخبار الدالة على نفي العدوى، وقالوا: الأخبار الدالة على الاجتناب أكثر مخارجًا، وأكثر طرقًا، فالمصير إليها أولى.

وتوضيح أو بيان وهن الأخبار الدالة على نفي العدوى يفيد أن أبا هريرة هو راوي الحديثين. حديث: « لا عدوى »، وفي رواية البخاري: أن أبا هريرة روى الحديث عن النبي ﷺ فقال: « لا عدوى »، فقام إليه رجل أعرابي، فقال: رأيت الإبل تكون في الرحال أمثال الطباء فيأتيها البعير الأجرب، قال النبي ﷺ: « فمن أعدى الأول ». وهذه الزيادة استفاد منها بعض العلماء أن أبا هريرة رجع عن حديث: « لا عدوى » إما لشكه وإما لثبوت عكسه عنده.

ويلاحظ أن المسلك الأول وهو الذي ذهب إليه البيهقي واختاره ابن الصلاح والسخاوي ورجَّحه أحمد شاكر هو ما عليه العلماء، وأن فيما ذكر من المسالك الأخرى خاصة الأخيرين ما لا ينهض لمعارضة المسلكين الأولين؛ بل إن في الأخيرين ولا سيما الثاني منهما ما لا يحتمل وروده، فإنه يحمل بين طياته تضعيف ما ثبت في الصحيحين، وطعنًا في أبي هريرة، وهذا ما لا نقول به.

ومن الأمثلة على التوفيق بين الأحاديث المتعارضة والجمع بينها ما ذكره الشافعي

(١) انظر الفتحة (١٠/١٥٠).



في رسالته في باب: « ما يعد مختلفاً وليس عندنا بمختلف » وفيه جمع بين حديث رافع ابن خديج: « أسفروا بصلاة الفجر » وبين حديث عائشة: « كن نساء المؤمنات يصلين مع رسول الله ﷺ وهن متلفعات بمروطهن ما يعرفهن أحد من الغلس ».

قال الشافعي: إن رسول الله ﷺ لما حض الناس على تقديم الصلاة وأخبر بالفصل فيها احتمل أن يكون من الراغبين من تقدمها قبل الفجر الأخير؛ فقال: « أسفروا بالفجر »؛ يعني حتى يتبين الفجر الآخر معترضاً<sup>(١)</sup>.

## ٢ - النوع الثاني:

نوع لا يمكن التوفيق فيه فيلجأ فيه إلى الترجيح<sup>(٢)</sup>.

## ٣ - النوع الثالث:

إذا ما تعذر التوفيق والترجيح لجأنا إلى التوقف فلا يعمل بالنصين معاً. وقيل: يعمل بأحدهما مرة وبالثاني مرة أخرى<sup>(٣)</sup>.

## طرق الترجيح:

وطرق الترجيح كثيرة؛ تأتي في مقدمتها:

( معرفة التاريخ ) ليعلم المتقدم من المتأخر.

فيكون المتأخر ناسخاً والمتقدم منسوخاً.

وقد حاول البعض حصر هذه الطرق فأوصلها الحازمي إلى ( ٥٠ ) ونقلها عنه العراقي، وزاد عليها حتى أوصلها إلى ( ١١٠ )، ويمكن حصر هذا العدد وتلخيصه إلى ( سبعة ) أو أقل، فقد لخصها السيوطي في ( سبعة )؛ وهي:

١ - الترجيح باعتبار حال الراوي.

قال: « وفيه أربعون وجهاً ».

٢ - الترجيح باعتبار التحمل.

(١) انظر: الحديث النبوي (ص ١٩٤)، نظم الدرر في مصطلح أهل الأثر (ص ٢٩٨).

(٢) قال الشيخ طاهر الجزائري في توجيه النظر (٢/ ٨٨٠): مبحث الترجيح مهم جداً؛ لأنه الذي يفرع إليه عند اختلاف الروايات مع عدم إمكان الجمع بينها... فتركوا هذا المبحث المهم لعلهم أصول الفقه لما بين الفنين من التناسب مع ما بين أهلها من التقارب. اهـ.

(٣) توجيه النظر (١/ ٥٢٢، ٥٢٤)، فتح المغيب (٤/ ٦٩).

قال: « وفيه ثلاثة أوجه ».

٣ - الترجيح باعتبار كيفية الرواية.

قال: « وفيه عشرة أوجه ».

٤ - الترجيح باعتبار وقت ورود.

قال: « وفيه ستة أوجه ».

٥ - الترجيح باعتبار لفظ الخبر.

قال: « وفيه خمسة وثلاثون وجهًا ».

٦ - الترجيح باعتبار الحكم.

قال: « وفيه أربعة أوجه ».

٧ - الترجيح باعتبار أمر خارجي.

قال: « وفيه عدة وجوه ».

ثم قال: « فهذه أكثر من مائة مرجح؛ وثمَّ مرجَّحات أخرى لا تنحصر ومدارها غلبة الظن ». اهـ.

وقد حصرها القاسمي في (قواعد التحديث)<sup>(١)</sup> في (أربعة)، وهي أكثر انضباطًا، ونحن نركز عليها.

أحدها: الترجيح باعتبار المتن.

ثانيها: الترجيح باعتبار السند.

ثالثها: الترجيح باعتبار المدلول.

رابعها: الترجيح بأمر خارجي.

وإليك نماذج لهذه الأربعة:

١ - أمَّا الترجيح باعتبار المتن؛ فمثاله:

أن يقدم الخاص على العام، والحقيقة على المجاز، وما كان حقيقة عرفية على ما كان حقيقة لغوية، وما كان دالًّا من وجهين على ما دل من وجه واحد، وما كان مقيدًا على المطلق.

(١) قواعد التحديث (ص ٣٢٣)، انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (ص ٢٤٤).

٢ - وأما الترجيح باعتبار الإسناد؛ فمثاله:

أن يقدم ما رواه أكثر فيرجح على ما رواه أقل.

أو تقدم رواية الكبير على الصغير إلا أن توجد قرينة تفيد أن الصغير أكثر ضبطاً وحفظاً أو مثله على الأقل، وأن يقدم من كان فقيهاً ومحدثاً على من كان محدثاً فقط.

وأن تقدم رواية الأوثق والأحفظ.

أو تقدم رواية صاحب القصة؛ لأنه أعرف بها.

أو تقدم رواية من كان كثير المخالطة للنبي ﷺ على من لم يكن كذلك.

وأن تقدم رواية من ثبتت عدالته بالتزكية على من ثبتت عدالته بمجرد الظاهر.

أو من كان موثقوه ومزكوه أكثر.

ويقدم رواية من تأخر إسلامه لاحتمال كونه ناسخاً.

ورواية من ذكر سبب الحديث على من لم يذكر، وهو قريب من صاحب القصة.

٣ - وأما الترجيح باعتبار المدلول؛ فمثاله:

أن يقدم مما كان مقرراً لحكم الأصل والبراءة على ما كان ناقلاً.

وما كان حكمه أخف على ما كان حكمه أغلظ وأشد.

وما كان مثبتاً على ما كان نافياً؛ لأن مع المثبت زيادة علم.

٤ - وأما الترجيح باعتبار أمور خارجية؛ فمنها:

أن يكون الحديث قولاً فيقدم عليه الفعل؛ لأن القول صيغة أما الفعل فلا.

أن يكون أحدهما موافقاً للخلفاء الأربعة والآخر ليس كذلك.

ويقرب منه أن يكون أحدهما موافقاً لعمل أهل المدينة، أو أن يكون موافقاً للقرآن

الكريم فيقدم الموافق في الحالات السابقة.

#### المؤلفات فيه:

اهتم كثير من العلماء بإزالة هذا التعارض بين الأحاديث، فقد نقل عن ابن خزيمة أنه

كان يقول: « من كان عنده حديثان متعارضان فليأتني بهما لأؤلف بينهما »<sup>(١)</sup>.

وقال الشاطبي في الموافقات: « الشريعة لا تعارض فيها ألّبتة... ولذا لا نجد ألّبتة -

دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم « اهـ<sup>(١)</sup> . وانظر كلامًا قريبًا من ذلك للطحاوي<sup>(٢)</sup> .

من أجل ذلك صنف في هذا النوع الكثير من الأئمة؛ فمنهم من حاول استيعاب الأحاديث في ذلك، ومنهم من لم يحاول واقتصر في تصنيفه على الأحاديث التي ظاهرها التعارض، أو الأحاديث المشككة عمومًا في فهمها؛ فأزال إشكالاتها وبَيَّن المراد منها. ومن هذه الكتب:

١ - اختلاف الحديث للشافعي، وهو أول من تكلم فيه، لكنه لم يستوعب وقد ذكر جملة كبيرة منها في كتابه الأم.

٢ - تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، وضعه للرد على النظام ومن تبعه من المعتزلة الذين اتهموا أصحاب الحديث بحمل الأخبار المتناقضة، ورواية الأحاديث المشككة. وهو من أحسن الكتب على إعواز فيه.

قال النووي: « صنف فيه ابن قتيبة فأتى بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة لكون غيرها أولى منها وأقوى وترك معظم المختلف ».

٣ - مشكل الآثار للطحاوي، وهو كتاب جامع، جمع فيه صاحبه بين الحديث والفقهاء وهو من أجل كتبه، وقد أتى في كتابه: ( شرح معاني الآثار ) بجملة من أحاديث هذا النوع.

وقد اختصر ( ابن رشد ) مشكل الآثار في كتاب سماه: ( اختصار مشكل الآثار ) .

٤ - مشكل الحديث وبيانه، لابن فورك، وهو كتاب مفيد أيضًا رد فيه على الأحاديث التي ظاهرها التجسيم ( عند المجسمة التجسيم والتشبيه والتعارض ) فبيَّن المراد منها وأبطل كثيرًا من تلك الشبهات، ولكون صاحب الكتاب ليس محدثًا فقد استخدم حججًا عقلية كثيرة في مثل هذه القضايا، فوقع في تأويلات كثيرة بعد بها عن مراد أهل السنة والجماعة<sup>(٣)</sup> .

(٢) مشكل الآثار (١ / ١٥٩) .

(١) الموافقات للشاطبي (٤ / ٢١٧) .

(٣) نص كلام ابن فورك في مقدمة كتابه ( ص ٢ ، ٣ ) :

أما بعد فقد وُفِّت - أسعدكم الله - إلى إملاء كتاب نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ =

قال صاحب وفيات الأعيان في ترجمته: « لم يكن ابن فورك محدثاً بالمعنى الدقيق، وإنما كان له علم بالحديث، وقد كان أدبياً نحوياً أصولياً واعظاً، جل مؤلفاته في علم أصول الفقه، وأصول الدين، ومعاني القرآن، بلغت المائة وكان شديد الرد على الكرامية وله معهم مناظرات كثيرة ».

٥ - تنبيه الأفهام في مشكل حديثه ﷺ، للإمام أبي محمد عبد الجليل بن موسى القصيري.

٦ - الآثار التي ظاهرها التعارض ونفي التناقض عنها، لابن حزم. قال الذهبي: « لم يتمه ».

٧ - وتجد كثيراً من هذا النوع في (العواصم)، ومختصره (الروض الباسم) كلاهما لابن الوزير اليماني.

٨ - ولابن جرير تهذيب الآثار طبع بعضه؛ لأنه مات ولم يتمه كما أفاد الذهبي.

٩ - وعرف ابن خزيمة باشتغاله بهذا الفن، وكان من أحسن الناس كلاماً فيه، حتى نقل عنه قوله: « لا أعرف حديثين متضادين فمن كان عنده فليأت لأؤلف بينهما ».

١٠ - تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه للسيوطي.

١١ - مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها لعبد الله النجدي القصيمي.

١٢ - المعتصر من المختصر من مشكل الآثار لأبي المحاسن يوسف بن موسى الملطي.

١٣ - مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه لأسامة بن عبد الله خياط.

١٤ - التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي وقد اختصره إبراهيم بن عبد الله ابن عبد الحق.

## والله أعلم

\* \* \*

= مما يوهم ظاهره التشبيه مما يتسلق به الملحدون على الطعن في الدين، وخصوصاً بتقبيح ذلك الطائفة التي هي الظاهرة بالحق لسناً وبياناً وقهراً وعلواً وإمكاناً، الظاهرة عقائدها من شوائب الأباطيل وشوائب البدع والأهواء الفاسدة وهي المعروفة بأنها أصحاب الحديث. اهـ.

وهذا يظهر حسن مقصده ونبل مراده، فقد اجتهد، فإن أصاب فله أجران وأن أخطأ فله أجر اجتهاده.



## ناسخ الحديث ومنسوخه

### تعريفه:

لغة: يطلق النسخ على معنيين:

١ - المحو والإزالة: تقول نسخ الشيب الشباب، ونسخت الشمس الظل، ونسخ الريح الأثر.

ومنه قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

٢ - النقل والتحويل: تقول: نسخت الكتاب، أي نقلته من صحيفة لأخرى، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩] ومنه ما يقال المناسخات في علم المواريث، ويعني به: انتقال المال من وارث لآخر.

اصطلاحاً: رفع الشارع حكماً شرعياً متقدماً بحكم آخر متأخر عنه؛ فالمتأخر يسمى ناسخاً والمتقدم يسمى منسوخاً.

ومن خلال التعريف يتبين أن تسمية الحديث بأنه ناسخ فيه تجوز؛ لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى، ومن هنا حسن القيد في التعريف بقوله (رفع الشارع).

موضوع هذا العلم وأهميته وصلته بمختلف الحديث:

علم ناسخ الحديث ومنسوخه يبحث في الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ، وبعضها منسوخ، ومن هنا تظهر صلته بعلم مختلف الحديث، فقد عرفت هناك بأنه إذا وجد التعارض واستحال الجمع يصار إلى الترجيح.

وفي مقدمات الترجيح معرفة التاريخ وغيره لتثبت أن أحد المتعارضين ناسخ للآخر.

وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه من أهم علوم الحديث، فلا يمكن أن نستنبط الأحكام من أدلتها إلا إذا عرفنا وميزنا الأدلة الناسخة من المنسوخة؛ ومن هنا كان هذا الفن مما أعيى الفقهاء وأعجزهم.

قال الزهري: (أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث ومنسوخه)<sup>(١)</sup>.  
كما أنه من مهمات الفتيا والقضاء فلا يتأهل المرء للقضاء أو يتصدر للفتيا حتى يعرفه.

فقد روي أن علياً مرَّ على قاضيٍ فقال: أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: لا. فقال له: هلك وأهلك<sup>(٢)</sup>.

ويروى عن حذيفة رضي الله عنه وقد سئل عن شيء فقال: إنما يفتي من يعرف الناسخ من المنسوخ. قيل: له: ومن يعرف ذلك؟ قال: عمر<sup>(٣)</sup>.

وقد كان للإمام الشافعي في هذا الفن اليد الطولى والسابقة الأولى فيها هو الإمام أحمد على جلالته قدره في علم السنة والفقهاء يقول لابن واره حين قدم من مصر: هل كتبت كتب الشافعي؟ قال: لا. قال: لقد فرطت كثيراً يا ابن واره فإننا لم نعرف المجمل من المفصل ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي<sup>(٤)</sup>.

#### كيف يعرف الناسخ من المنسوخ:

موضوع النسخ موجود بالتفصيل في كتب أصول الفقه، وهذا الذي دعانا إلى القول بأنه إلى أصول الفقه أقرب.

قال ابن كثير في الكلام على الناسخ والمنسوخ: (إنه ليس من خصائص هذا العلم، بل هو بأصول الفقه أشبه)<sup>(٥)</sup>.

ونحو هذا قال ابن الأثير: فقد جاء في جامع الأصول (معرفة المتواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ وإن تعلقت بعلم الحديث فإن المحدث لا يفتقر إليها، بل هي من وظيفة الفقيه؛ لأنه يستنبط الأحكام من الأحاديث، فيحتاج إلى معرفة ذلك، وأما المحدث فوظيفته أن ينقل ويروي ما سمعه من الأحاديث، فإن تصدى لما رواه فزيادة في الفضل وكمال في الإخبار)<sup>(٦)</sup>.

ونحن نذكر هنا ما يعرف به الناسخ والمنسوخ.

(٢) المصدر السابق (ص ٢٠، ٢١).

(٤) تدريب الراوي (٢/١٩٠).

(١) الاعتبار (ص ٨).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٠).

(٥) الباعث الحثيث (ص ١٦٤).

(٦) جامع الأصول (١/١٨٣).

يعرف الناس من المنسوخ بعدة أمور:

١ - التصريح من النبي ﷺ.

كما في حديث: « كنت نهيتكم عن زيارة القبور إلا فزورها فإنها تذكر بالآخرة »<sup>(١)</sup>.

والحديث عند أبي داود والنسائي والطحاوي والحاكم<sup>(٢)</sup>، ومنه أيضًا حديث: « كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي. فوق ثلاث فكلوا ما بدا لكم »<sup>(٣)</sup>.

٢ - التصريح من الصحابي بالناسخ والمنسوخ.

مثاله: قول جابر: « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء ممًا مسّت النار »<sup>(٤)</sup>.

ومثاله أيضًا: قول أبي بن كعب ؓ: « كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم أمر بالغسل، أي بالوطء من غير إنزال »<sup>(٥)</sup>.

٣ - أن يعرف الناسخ والمنسوخ عن طريق التاريخ.

مثاله: حديث شداد بن أوس: « أفطر الحاجم والمحجوم »<sup>(٦)</sup>.

ويؤيد ذلك ما جاء في بعض طرق حديث شداد: أنه كان عام الفتح سنة ثمان من الهجرة.

بينما حديث ابن عباس كان سنة عشر من الهجرة وفيه: « احتجم وهو صائم »<sup>(٧)</sup>.

وقد ثبت أن ابن عباس شهد مع النبي ﷺ حجة الوداع.

(١) مسلم في كتاب الجنائز؛ باب: استئذان النبي ﷺ في زيارة قبر أمه (٤٦/٧).

(٢) أبو داود (٧٢/٢)، النسائي (٢٨٥/١)، وشرح معاني الآثار (١٨٩/٣)، الحاكم في المستدرک (٣٧٥/١)، (٣٧٦).

(٣) مسلم (٦٧٢/٢)، (ح ٩٧٧).

(٤) أخرجه أبو داود في الطهارة؛ باب: ترك الوضوء مما مسّت النار، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٧/١) كذلك هو عند النسائي في السنن (١٠٨/١)، وابن ماجه في السنن (١٦٤/١)، (ح ٤٨٩).

(٥) أبو داود (١٤٦/١)، (ح ٢١٤)، الترمذي (٣٦٥/١/٣٦٦)، (ح ١١٠، ١١١)، وابن ماجه (٢٠٠/١)، (ح ٦٠٩).

(٦) الحديث عند أبي داود في كتاب الصيام، والدارمي في الصيام، والترمذي في الصيام، وابن ماجه باختصار والطحاوي.

(٧) والحديث عند البخاري في كتاب الصوم (١٧٤/٤)، ومسلم في كتاب الحج (١٢٣/٨)، وأبو داود في الصيام (٥٥٣/١)، والترمذي في الصيام (٥٢٧/١).



٤ - أن يعرف النسخ بدلالة الإجماع.

مثاله: حديث قتل شارب الخمر في الرابعة أو الخامسة. وفيه: « من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه »<sup>(١)</sup>.

قال النووي: (دل الإجماع على نسخه)<sup>(٢)</sup>.

قال:

(دل الإجماع على نسخه)<sup>(٣)</sup>. وإن تعقب بأنه لا إجماع فقد قال ابن عمر بالعمل به وبعده ابن حزم وانتصر له أحمد شاكر<sup>(٤)</sup>.

ومن المعلوم أن الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ، ولكنه يدل على ناسخ<sup>(٥)</sup>.

ومثاله أيضًا:

حديث جابر: « كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان »<sup>(٦)</sup>.

قال الترمذي: (أجمع أهل العلم أن المرأة لا يلبي عنها غيرها).

فإن إجماعهم هذا يدل على أن هذا الحديث قد نسخ بحديث آخر وإن لم نعرفه.

المؤلفات فيه:

١ - ألف فيه قتادة بن دعامة السدوسي، وهو من أقدم من صنف فيه، ويسمى كتابه

(الناسخ والمنسوخ).

(١) أبو داود في السنن (٤/٦٢٣)، (ح ٤٤٨٢)، والترمذي في السنن (٤/٤٨)، (ح ١٤٤٤).

(٢) شرح مسلم (١١/٢١٣).

(٣) ومما يدل على نسخه من فعل النبي ﷺ ونقله عنه جمع من الصحابة ما يأتي: - حديث قبيصة بن ذؤيب أخرجه أبو داود (١٢/١٢٥) (ح ٤٤٧٣) من عون المعبود، البغوي في شرح السنة (٥/٤٩٦)، حديث جابر ابن عبد الله أخرجه الحاكم (٤/٤١٥)، (ح ٨١٢٢)، وذكره الترمذي معلقاً في الحدود (٤/٤٩) عن محمد ابن إسحاق عن محمد بن المنكدر به وأخرجه النسائي في الكبرى عن جابر مرفوعاً وصحح إسناده الأرنؤوط في هامش شرح السنة (١٠/٣٣٥).

وحديث أبي هريرة أخرجه أحمد في المسند (٢/٢٩١).

وكل تلك الروايات تفيد نسخ القتل بفعل النبي ﷺ.

(٤) يراجع شرح المسند لأحمد شاكر (٩/٤٠ - ٧٠)، وانظر: كلام المباركفوري في آخر تحفة الأحوذى، شرح العلل (١٠/٣٢٢).

(٥) تدريب الراوي (٢/١٩٢). (٦) سنن الترمذي (٣/٣٥٧)، (ح ٩٢٧).

- ٢ - كما ألف الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن الأثرم،  
واسم كتابه ( ناسخ الحديث ومنسوخه ).
- ٣ - أبو حفص بن شاهين. واسم كتابه ( ناسخ الحديث ومنسوخه ) طبع بتحقيق  
سمير الزهيري.
- ٤ - الإمام أحمد بن حنبل، وكتابه يسمى ( الناسخ والمنسوخ ).
- ٥ - ابن الجوزي وكتابه يسمى ( تجريد الأحاديث المنسوخة ).
- قال السخاوي: ( له مصنفان، أحدهما: في الرد على جماعة من العلماء ادّعوا النسخ  
في كثير من الأحاديث، والآخر: في تجريد الأحاديث المنسوخة وهو مختصر جدًا ).  
ولعل هذا الأخير هو الذي طبع مؤخرًا بعنوان: ( إخبار أهل الرسوخ في الفقه  
والتحديث بمقدار الناسخ والمنسوخ ).
- ٦ - الحازمي: صاحب ( شروط الأئمة ) وكتابه يسمى ( الاعتبار في الناسخ والمنسوخ  
من الآثار ). وهو مطبوع. ومن أجود ما صنف في هذا الفن استفاد صاحبه ممن سبقه  
ورتبته على الأبواب الفقهية.
- ٧ - برهان الدين الجعبري. واسمه: إبراهيم بن عمر الخليلي الشافعي. وكتابه يسمى:  
( رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار ).
- وقد خرج مؤخرًا في رسالة جامعية في الجامعة الإسلامية. وقد طبع.
- ٨ - كما صنف فيه أبو داود وأحمد بن محمد بن النحاس وهبة الله بن سلامة. ومحمد  
ابن بحر الأصفهاني، وغيرهم.
- ٩ - إفادة الشيوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ ( أي ناسخ القرآن والحديث لصديق خان  
القنوجي ).
- ١٠ - عدة المنسوخ من الحديث للشيخ حسين بن عبد الرحمن الأهدل اليميني.
- ١١ - هناك رسالة ماجستير في النسخ في السنة وأشهر ما صنف فيه للدكتور عبد الله  
الحكمي. مودعة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- كما يوجد الكلام على الناسخ والمنسوخ في كتب السنة وشروحها وكتب أصول  
الفقه؛ كالرسالة للإمام الشافعي وكتب المصطلح عمومًا.



## الإسناد العالي والنازل

### تمهيد:

الإسناد خصيصة من خصائص هذه الأمة. وليست لغيرها من الأمم السابقة، وهو سنة بالغة مؤكدة. قال ابن المبارك - رحمه الله تعالى - : « الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء »، وقال الثوري: « الإسناد سلاح المؤمن »<sup>(١)</sup>.

ومما يستدل به على شرف طلب العلو، وكيف أنه سنة مضى عليها السلف ورواة الأخبار جيلاً بعد جيل، قصة جابر بن عبد الله رضي الله عنه ورحيله إلى عبد الله بن أنيس لسمع منه حديث القصاص، وكذلك أبو أيوب - رضي الله عنهم أجمعين - ورحيله إلى عبد الله بن عامر، وكان التابعون يسمعون عن الصحابة - رضي الله عنهم - فما قنعوا بذلك حتى رحلوا إلى الصحابة - رضي الله عنهم - وأخذوا من أفواههم<sup>(٢)</sup>.

كما أن طلب العلو سنة، قال الإمام أحمد - رحمه الله - : « طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف ».

وكان أصحاب عبد الله بن مسعود يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويستمعون منه.

قال ابن المديني: « النزول شؤم » وقال ابن معين: « الإسناد النازل قرحة في الوجه ».

قال ابن حزم - رحمه الله تعالى - : « نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال، خصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، لكن لا يقربون من موسى قربنا من محمد صلى الله عليه وسلم؛ بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً، وإنما يبلغون من شمعون ونحوه »<sup>(٣)</sup>.

### تعريف الإسناد العالي والنازل:

لغة: العالي اسم فاعل من « العلو » ضد النزول، والنازل اسم فاعل من النزول<sup>(٤)</sup>.

(٢) نظم الدرر (ص ٢٢٤).  
(٤) تيسير مصطلح الحديث (ص ١٨٢).

(١) تيسير مصطلح الحديث (ص ١٨١).  
(٣) تدريب الراوي (٦٠٤/٢) ط. الفارابي.

واصطلاحًا: الإسناد العالي هو الذي قل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر.

الإسناد النازل: هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل<sup>(١)</sup>.

قال ابن حجر - رحمه الله تعالى - في النخبة: (فإن قل عدده - أي الإسناد - فإما أن ينتهي إلى النبي ﷺ، أو إلى إمام ذي صفة عليّة، كشعبة: فالأول: العلو المطلق. والثاني: النسبي)<sup>(٢)</sup>.

### أقسام العلو:

ينقسم العلو إلى خمسة أقسام، واحد منها علو مطلق والباقي علو نسبي وهي:

١ - القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف:

قال النووي - رحمه الله تعالى -: (وهو أقسام: أجلها - القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف)<sup>(٣)</sup>.

لكن إذا كان العلو مع ضعف في الإسناد فلا يلتفت إلى علوه، لا سيما إن كان فيه بعض الكذابين ممن ادعى سماعًا من الصحابة كابن هذبة، ودينار، وخراش، ونعيم بن سالم، ويعلى بن الأشدق، وأبي الدنيا الأشج.

قال الذهبي - رحمه الله تعالى -: (متى رأيت المحدث يفرح بعوالي هؤلاء فاعلم أنه عامي بعدها)<sup>(٤)</sup>.

قال ابن حجر - رحمه الله تعالى -: (فالأول وهو ما ينتهي إلى النبي ﷺ العلو المطلق، فإن اتفق أن يكون سنده صحيحًا، كان الغاية القصوى، وإلا فصورة العلو فيه موجودة ما لم يكن موضوعًا فهو كالعدم)<sup>(٥)</sup>.

٢ - القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ مثل: القرب من الأعمش أو ابن جريج أو مالك أو غيرهم مع الصحة ونظافة الإسناد أيضًا<sup>(٦)</sup>.

قال ابن حجر - رحمه الله تعالى -: (وهو ما يقل العدد فيه إلى ذلك الإمام، ولو كان

(١) تيسير مصطلح الحديث (ص ١٨٢).  
 (٢) نزهة النظر (ص ١٥٦).  
 (٣) (٤، ٣) تدريب الراوي (٢/٦٠٧).  
 (٤) نزهة النظر (ص ١٥٦).  
 (٥) تيسير مصطلح الحديث (ص ١٨٢).

العدد من ذلك الإمام إلى منتهاه كثيراً، وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه، حتى غلب ذلك على كثير منهم، بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه).

قال الشيخ علي حسن عبد الحميد: وهي الصحة والثبوت والتدقيق في الرواة وأحوالهم<sup>(١)</sup>.

٣ - القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من الكتب المعتمدة:  
وسماه ابن دقيق العيد: علو التنزيل.

قال السيوطي - رحمه الله - : ( وليس بعلو مطلق؛ إذ الراوي لو روى الحديث من طريق كتاب منها، وقع أنزل مما رواه من غير طريقها، وقد يكون عالياً مطلقاً أيضاً )<sup>(٢)</sup>.  
- وتحتة أقسام:

(أ) الموافقة: هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روي بطريق عنه.

مثاله: قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - : ( روى البخاري عن قتبية عن مالك حديثاً، فلو رويناه من طريقه، كان بيننا وبين قتبية ثمانية، ولو رويناه ذلك الحديث من طريق أبي العباس السراج عن قتبية مثلاً، لكان بيننا وبين قتبية سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد إليه )<sup>(٣)</sup>.

قال السيوطي - رحمه الله تعالى - : ( الموافقة أن يقع لك حديث عن شيخ مسلم مثلاً من غير جهته، بعدد أقل من عددك إذا رويته بإسنادك عن مسلم عنه )<sup>(٤)</sup>.

(ب) البديل: هو الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روي من طريقه عنه.

مثاله: قال ابن حجر - رحمه الله - : ( كأن يقع لنا ذلك الإسناد من طريق أخرى إلى القعني عن مالك، فيكون القعني بدلاً فيه من قتبية )<sup>(٥)</sup>.

قال السيوطي - رحمه الله - : ( أن يقع هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم، وهو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث )<sup>(٦)</sup>.

(٢) تدريب الراوي (٢/٦١١).

(١) نزهة النظر (ص ١٥٦).

(٤) تدريب الراوي (٢/٦١١).

(٣) نزهة النظر (ص ١٥٧، ١٥٨).

(٦) تدريب الراوي (٢/٦١٢).

(٥) نزهة النظر (ص ١٥٨).

(ج) المساواة: هو استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.

مثاله: قال ابن حجر - رحمه الله -: ( كأن يروي النسائي مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ إحدى عشرة نفساً، فيقع لنا ذلك لحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ﷺ، يقع بيننا فيه وبين النبي ﷺ إحدى عشر نفساً، فنساوي النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص ).

وقد ذكر السيوطي - رحمه الله - مثلاً آخر: ( إنه تقدم أن بيني وبين النبي ﷺ عشر أنفس في ثلاثة أحاديث، وقد وقع للنسائي حديث بينه وبين النبي ﷺ عشر أنفس، وذلك مساواة لنا. وهو ما رواه في كتابه الصلاة قال: أخبرنا محمد بن بشار، أخبرنا عبد الرحمن، أخبرنا زائدة عن منصور عن هلال عن الربيع بن خثيم عن عمرو بن ميمون عن ابن أبي ليلى عن امرأة عن أبي أيوب عن النبي ﷺ قال: « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن »<sup>(١)</sup>.

( د ) المصافحة: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنفين. وسميت مصافحة؛ لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا. قال ابن حجر - رحمه الله -: ( ونحن في هذه الصورة - يعني المثال السابق - كأننا لقينا مسلماً فكأننا صافحناه )<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - العلو بتقدم وفاة الراوي:

مثاله: ما قاله النووي - رحمه الله -: ( فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلى مما أرويه عن ثلاثة عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم لتقدم وفاة البيهقي عن ابن خلف )<sup>(٣)</sup>.

وذكر السيوطي مثلاً آخر: ( وكذلك من سمع مسند أحمد على الحلوي عن أبي العباس الحلبي، عن النجيب أعلى ممن سمعه على الجمال الكناني عن العرضي عن زينب بنت مكي لتقدم وفاة الثلاثة الأولين على الثلاثة الآخرين )<sup>(٤)</sup>.

وقد يكون العلو بتقدم وفاة الشيخ، وقد حده الحافظ أحمد بن عمير بن جوصا الدمشقي بمضي خمسين سنة من تاريخ وفاة الشيخ، وحده عبد الله بن مندة بمضي

(٢) نزهة النظر (ص ١٥٩).

(٤) تدريب الراوي (٢/٦١٤).

(١) تدريب الراوي (٢/٦١٣).

(٣) تدريب الراوي (٢/٦١٤).

ثلاثين سنة من موته، قال السيوطي: ( وليس يقع في تلك المدة أعلى من ذلك )<sup>(١)</sup>.

### ٥ - العلو بتقدم السماع:

أي بتقدم السماع من الشيخ، فمن سمع منه متقدماً كان أعلى ممن سمع منه بعده. مثاله: ( أن يسمع شخصان من شيخ، وسماع أحدهما منذ ستين سنة مثلاً، والآخر منذ أربعين سنة، وتساوي العدد إليهما، فالأول أعلى من الثاني، ويتأكد ذلك في حق من اختلط شيخه أو خرف )<sup>(٢)</sup>.

قال السيوطي - رحمه الله -: ( وربما كان المتأخر أرجح بأن يكون تحديثه الأول قبل أن يبلغ درجة الإتقان والضبط، ثم حصل له ذلك بعد، إلا أن هذا علو معنوي )<sup>(٣)</sup>. وقد جعل ابن طاهر - رحمه الله - هذا القسم والذي قبله قسمًا واحدًا ثم زاد قسمين وهما:

١ - العلو إلى الشيخين، وأبي داود وأبي حاتم ونحوهم.

٢ - العلو إلى كتب مصنفة لأقوام؛ كابن أبي الدنيا والخطابي، وأيضًا فعل ذلك ابن دقيق العيد وجعل القسمين اللذين زادهما ابن طاهر قسمًا واحدًا<sup>(٤)</sup>.

### أقسام النزول:

هي أقسام خمسة، وتعرف بالضد، فكل قسم من أقسام العلو يضاده قسم من أقسام النزول على العكس تمامًا.

### هل العلو أفضل أم النزول:

العلو أفضل من النزول على الصحيح من أقوال العلماء وهو قول الجمهور؛ وذلك لأن العالي يبعد فيه احتمال الخطأ، وفيه مظنة اتصال السند لقلّة الوسائط، وأيضًا فالنزول مرغوب عنه ولكن هذا إذا تساوى الإسناد في القوة.

واحتج القائلون بأفضلية النزول بأن ذلك يقتضي كثرة البحث وهو أدعى إلى المشقة، والأجر على قدر المشقة، وقد يكون النزول أفضل إذا تميز بفائدة، كأن يكون رجاله أوثق أو أحفظ أو أفقه من الإسناد العالي<sup>(٥)</sup>.

(٢) تيسير مصطلح الحديث (ص ١٨٤).

(٤) نفسه (٢/ ٦١٦).

(١) المصدر نفسه (٢/ ٦١٥).

(٣) تدريب الراوي (٢/ ٦١٥).

(٥) تيسير مصطلح الحديث (ص ١٨٤).

قال وكيع لأصحابه: الأعمش أحب إليكم عن أبي وائل عن عبد الله أم سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقالوا: الأعمش عن أبي وائل أقرب. فقال: الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه<sup>(١)</sup>.

قال شيخ الإسلام: (ولابن حبان تفصيل حسن، وهو أن النظر إن كان للسند فالشيوخ أولى، وإن كان للمتن فالفقهاء)<sup>(٢)</sup>.

وعليه فيمكن أن يقال: قد يقدم النزول لعدة أسباب؛ منها:

إذا كان رجال الإسناد النازل أوثق أو أحفظ أو أفقه، قال ابن المبارك: ليس جودة الحديث قرب الإسناد إنما جودة الحديث صحة الرجال.

#### أشهر المصنفات:

- منها الوجدانيات، وهو كتاب نسب لأبي حنيفة جمع فيه صاحبه الأحاديث التي ليس فيها بين أبي حنيفة والنبى ﷺ إلا الصحابي.
- ومنها الثنائيات كثنائيات الإمام مالك لابن حجر.
- ومنها الثلاثيات، أي التي بين المصنف وبين رسول الله ﷺ فيهما ثلاثة رجال ومن هذه الثلاثيات:

١ - ثلاثيات البخاري لابن حجر.

٢ - ثلاثيات أحمد بن حنبل. للسفاري.

وهناك كتاب مطبوع في العلو والنزول ويسمى:

مسألة العلو والنزول في الحديث لابن طاهر المقدسي المشهور بابن القيسراني بين فيه فضل أصحاب الحديث وفضل العلو في الإسناد.

والله أعلم







## المسلسل

### تعريفه:

لغة: اسم مفعول من سلسلت الشيء، أي جعلته مسلسلاً<sup>(١)</sup>.

والتسلسل: هو التتابع<sup>(٢)</sup>.

واصطلاحاً: ما تتابع فيه الرواة كلهم واحداً فواحداً على صفة أو حالة للرواية أو الرواية<sup>(٣)</sup>.

ويقال أيضاً في تعريفه:

هو ما تتابع فيه رجال إسناده على صفة واحدة أو حال واحدة للرواية أو الرواية.

- صفة واحدة يعني صفة الرواية كلفظة في المتن أو صيغة الأداء مثل سمعت أو حدثنا.

- حال واحدة، أي حال الراوي. كأن يكون مبتسماً أو واقفاً أو على حال معينة.

### أنواعه:

( أ ) بأحوال الرواة:

ينقسم المسلسل من حيث الرواة إلى أربعة أقسام:

١ - بأحوال الرواة القولية<sup>(٤)</sup>:

مثاله: حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « يا معاذ إني أحبك فقل دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك »<sup>(٥)</sup>، فكان كل راوٍ يقول لمن حدثه: وأنا أحبك، ثم يوصيه بقوله: « لا تدع دبر... ».

٢ - بأحوال الرواة الفعلية:

كاتفاق الرواة على تشبيك الأيدي في بعض الروايات.

(١) فتح المغيث للسخاوي (٥٢/٣).

(٢) انظر تيسير المصطلح وفيه زيادة في التعريف (ص ١٨٥)، وتدريب الراوي (١٧٣/٢).

(٣) المقدمة (ص ٤٦٢). (٤) انظر فتح المغيث (٣٧/٤).

(٥) أخرجه مسلسلاً أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: الاستغفار رقم (١٥٢٢).

مثاله: حديث أبي هريرة قال: شبك بيدي أبو القاسم وقال: « خلق الله التربة والأرض يوم السبت »<sup>(١)</sup>.

### ٣ - بأحوال الرواة القولية والفعلية:

مثاله: حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره ». وقبض النبي ﷺ على لحيته وقال: « آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره »<sup>(٢)</sup>.

### ٤ - بوصف الرواة:

كأن تكون أسماءهم كلها محمدًا، فيكون مسلسلاً بالمحمدين؛ مثل: إذا كانوا يلقبون بالحافظ كقوله: « حدثنا الحافظ حدثنا الحافظ » أو من الثقات: « حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر ».

### ( ب ) بأحوال الرواية:

- ١ - المسلسل بزمن الرواية كالمسلسل بيوم العيد أو بيوم الجمعة.
- ٢ - المسلسل بمكان الرواية كالمسلسل بالملتزم أو بمكة.
- ٣ - المسلسل بصيغة الرواية كالمسلسل بالعنينة أو السماع.

### فوائد المسلسلات:

قال ابن كثير:

- ١ - فائدة التسلسل بعده عن التدليس والانقطاع. اهـ.
- ٢ - اتصال حلقات السند مع ما اقترن به من صفة خاصة أو حالة خاصة وهذا يقوي معنى الاتصال.
- ٣ - معرفة مخرج الحديث.
- ٤ - فيه دلالة على مزيد ضبط الرواة<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (٣٢) مسلسلاً وأصله في مسلم. كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب: ابتداء الخلق.

(٢) أخرجه مسلسلاً الحاكم في معرفة علوم الحديث وذكره الذهبي في السير (٨/٢٨٧٧). انظر شرحي التبصرة والتذكرة للقرافي (٢/٢٨٦)، سير أعلام النبلاء (٨/٢٨٧٧).

(٣) كما قال ابن الصلاح (ص ٢٧٨): وهذه الفائدة والتي بعدها ذكرها ابن دقيق العيد في الاقتراح (ص ١٩).

- ٥ - فيها اشتمال للاقتداء بالنبي ﷺ<sup>(١)</sup>.
- ٦ - تعيين ما لعله يقع من الرواة مهملاً<sup>(٢)</sup>.
- ٧ - عناية العلماء باللطائف.
- ٨ - رفع توهم الغلط ورفع اللبس عن من يظن أن فيه تكراراً، وذلك فيمن انفقت أسماءهم.

### درجة الأحاديث المسلسلة:

المسلسلات غالباً لا تخلو من الضعف في وصف التسلسل لا في أصل الحديث. قال ابن الصلاح: وخير المسلسلات ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس. عدد الأحاديث المسلسلة:

قال الكتاني: إنها أربعمائة (٤٠٠) حديث<sup>(٣)</sup>.

### أصح مسلسل يروى في الدنيا:

وقد أشار إليه الذهبي<sup>(٤)</sup>، والسيوطي والسخاوي: أصحها المسلسل بقراءة سورة الصف، رواه الترمذي في جامعه من حديث عبد الله بن سلام قال: - قصدنا تتذاكر أي عمل نعمله أحب إلى الله تعالى، فأنزل الله سورة الصف، فكل راوٍ يروي الحديث يقرأ سورة الصف.

وقال السخاوي: أصحها مطلقاً المسلسل بسورة الصف بالأولية<sup>(٥)</sup>.

### تنبيهات:

١ - أنه ليس من لازم التسلسل صحة الإسناد؛ فقد يكون الحديث مسلسلاً ويكون ضعيفاً. قال السيوطي: وهو الغالب؛ فإن كثيراً منها لا يسلم من الضعف في أسانيدها ما كان أصلها صحيحاً.

٢ - أن العلماء يحكمون بالتسلسل على الأغلب، ومثاله: حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً: «الراحمون يرحمهم الله» فهذا مسلسل بلفظ: «أول حديث سمعته». ولكن هذه

(١) وكذا قال السيوطي في التدريب (٢/١٧٤) ط. الفارياي.

(٢) انظر: فتح المغيث (٣/٦٢).

(٣) الرسالة المستطرفة (ص ١٥٩).

(٤) انظر الموقظة (ص ٤٤، ١٠٣).

(٥) فتح المغيث (٣/٥٩)، تدريب الراوي (٢/١٨٩).

الأولية منقطعة عند سفيان بن عيينة؛ حيث ينقطع بين سفيان ومن فوقه إلى النبي ﷺ.  
 ٣ - التسلسل من نعوت الأسانيد بخلاف المرفوع ونحوه فإنه من صفات المتن  
 وبخلاف الصحيح ونحوه فإنه من صفاتهما معاً.

### المؤلفات في المسلسلات:

هناك عدة تصانيف في هذا الفن، ومن أبرزها:

- ١ - العذب السلسل في الحديث المسلسل للإمام الذهبي.
  - ٢ - جياذ المسلسلات للسيوطي.
  - ٣ - المسلسلات الكبرى للسيوطي.
  - ٤ - الفوائد الجليلة لمحمد بن عقيلة المكي.
- وللمرتضى الحسيني الزبيدي، تعليق على الكتاب أسماه: التعليقة الجليلة على  
 مسلسلات ابن عقيلة.

- ٥ - المناهل السلسة في الأحاديث المسلسلة لمحمد عبد الباقي الأيوبي.
  - ٦ - المسلسلات للشيخ الحافظ إسماعيل بن أحمد بن الفضل التيمي.
  - ٧ - الأحاديث المسلسلات للشيخ الحافظ محمد بن عبد الواحد المقدسي.
  - ٨ - المسلسلات لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي.
  - ٩ - نزهة الحفاظ لأبي موسى المدني<sup>(١)</sup>.
- وغير ذلك من المسلسلات<sup>(٢)</sup>.

والله أعلم



(١) قد لا يفهم التسلسل من عنوان الكتاب، لكن المطالع للكتاب يجده في المسلسلات، ذكر فيه جملة من المسلسلات من أسماء الرجال ثم النساء ثم الكنى.

(٢) انظر: كلام السخاوي في فتح المغيث (٣/ ٥٥)، والرسالة المستطرفة (ص ٦١).



## المصحف والمحرف

### التصحيف لغة:

هو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد، وأصله الخطأ، يقال: صحفه فتصحف، أي غيرَه فتغير<sup>(١)</sup>.

### التصحيف عند المحدثين:

هو تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط<sup>(٢)</sup>.  
سبب التسمية: لأن الآخذ عن الصحيفة لا يمكنه التفريق بين لفظ الكلمة في السياق، وصورة كلمة غير منقوطة يقرأها الصحفي على غير وجهها<sup>(٣)</sup>.

### التحريف لغة:

مأخوذ من حرّف الكلام تحريفاً: عدل به عن جهته<sup>(٤)</sup>.

### التحريف عند المحدثين:

هو العدول بالشيء عن جهته؛ فقد يكون بالزيادة فيه والنقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته وقد يكون بحمله على غير المراد منه<sup>(٥)</sup>.

### أهم الفروق بين التصحيف والتحريف:

١ - أن التصحيف تغيير الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط، وأن التحريف تغيير في شكل الكلمة بزيادة فيها أو بنقص أو بتبديل بعض الكلمات أو بحمله على غير المراد منه.

قال الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها:

فإن كان ذلك، أي التغيير بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل - أي الحركات والسكنات - فالمحرف. اهـ.

(١) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (ص ٤٢١).

(٢) تصحيقات المحدثين للعسكري (١/٣٩)، المؤلف والمختلف للإمام الدارقطني (١/٥٧).

(٣-٥) المرجع السابق.

٢ - أن التحريف أعم من التصحيف<sup>(١)</sup>.

### أقسام التصحيف:

أولاً: ينقسم بحسب موضعه إلى قسمين:

١ - تصحيف في السند<sup>(٢)</sup>.

ومثاله: حديث شعبة عن العوام بن مَرَجَم عن أبي عثمان النهدي عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: « لتؤذن الحقوق إلى أهلها... الحديث » صحف فيه يحيى بن معين فقال: « ابن مزاحم » بالزاي والحاء<sup>(٣)</sup>.

٢ - تصحيف في المتن.

ومثاله: ما رواه عبد الله بن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد. فقد تصحف عليه وإنما هو بالراء: « احتجر في المسجد » أي اتخذ حجرة فصحفه ابن لهيعة<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: ينقسم بحسب نشأته إلى قسمين:

١ - تصحيف بصر:

قال الدارقطني: ويحصل هذا في الأكثر للأخذين من بطون الكتب والصحف دون التلقي من الشيوخ أرباب هذا الشأن<sup>(٥)</sup>.

ومثاله: تصحيف ابن لهيعة حديث: احتجر رسول الله ﷺ فقال: احتجم. وسببه أنه أخذ من صحيفة<sup>(٦)</sup>.

٢ - تصحيف سَمْع:

ومثاله: حديث لعاصم الأحول، رواه بعضهم فقال: « عن واصل الأحدب »<sup>(٧)</sup>.

(١) تصحيفات المحدثين للعسكري (٣٩ / ١) قلت: وقد كان المتقدمون لا يفرقون بينها فيطلقون المصحف والمحرف على شيء واحد إلى أن جاء ابن حجر فخالف بينهما (انظر النكت على نزهة النظر (ص ١٢٣)، توضيح الأفكار (٢ / ٤١٩).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر (ص ٤٢١).

(٣) المؤلف والمختلف، للدارقطني (٦١ / ١). (٤) تصحيفات المحدثين للعسكري (١ / ٤١).

(٥) المؤلف والمختلف للدارقطني (٦٣ / ١).

(٦) منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر (ص ٤٢٢).

(٧) التقييد والإيضاح للعراقي (ص ٢٨٤).

ثالثاً: وينقسم إلى تقسيم آخر بالنظر إلى لفظه ومعناه:

### ١ - تصحيف اللفظ.

ومثاله: أن أبا بكر الصولي أملي في الجامع حديث أبي أيوب: « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال » فقال فيه: « شيئاً بالشين والياء »<sup>(١)</sup>.

### ٢ - تصحيف المعنى دون اللفظ.

ومثاله: كقول محمد بن المثنى: نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلى إلينا رسول الله ﷺ فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة الحربة تنصب بين يديه<sup>(٢)</sup>.  
وغالب التصحيفات التي نقلت إلينا عن العلماء لهم فيها أعذار لم تنقل لنا. والله أعلم.

### أسباب التصحيف والتحريف:

قال الإمام ابن الصلاح - رحمه الله - : « وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجلة لهم فيه أعذار لم ينقلها ناقلوه »<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام ابن كثير - رحمه الله - : « وما ينقله كثير من الناس عن عثمان بن أبي شيبة: أنه كان يصحف قراءة القرآن فغريب جداً؛ لأن له كتاباً في التفسير، وقد نقل عنه أشياء لا تصدر عن صبيان المكاتب »<sup>(٤)</sup>.

ويتبين لك أخي القارئ بعد كلام هذين الإمامين أن لمن صحف أعذاراً، وأن للتصحيف الموجود في الأحاديث أسباباً، فمن هذه الأسباب:

### أولاً: الأخذ من الصحف:

قال ابن كثير - رحمه الله - : « النوع الخامس والثلاثون: معرفة ضبط ألفاظ الحديث متناً وإسناداً والاحتراز من التصحيف فيها.. وأكثر ما يقع ذلك لمن أخذ الصحف، ولم يكن له شيخ حافظ يوقفه على ذلك »<sup>(٥)</sup>.

(١) المؤلف والمختلف للدارقطني (١/٦٣).

(٢) انظر المرجع السابق، ومنهج ذوي النظر للترمسي (ص ٢٠٥).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٨٤).

(٤) اختصار علوم الحديث لابن كثير مع الباعث الحثيث (ص ١٦٣).

(٥) المرجع السابق (ص ١٦٢).

وقال أيضًا نقلًا عن شيخه المزي: « وكان إذا تغرب عليه أحد برواية شيء مما يذكره بعض الشراح على خلاف المشهور عنده يقول: هذا من التصحيف الذي لم يقف صاحبه إلا على مجرد الصحف والأخذ منها »<sup>(١)</sup>.

ثانيًا: سوء السمع:

قال أسطيري جمال: « من الأسباب التي ينشأ عنها التصحيف سوء سمع الراوي سواء كان ذلك ناتجًا عن ضعف حاسة السمع لديه، أو كان ناتجًا عن خفوت الشيخ لعجز أو لاتساع المجلس، وكثرة الطلاب، والعرب تقول: ساء سمعًا فأساءه إجابة »<sup>(٢)</sup>.

ثالثًا: التشابه في رسم حروف اللغة:

ذكر أسطيري جمال: أنها من الأسباب التي تعم بها البلوي فيحصل التصحيف فيها<sup>(٣)</sup>.

وقال محقق توضيح الأفكار: « وأنت خبير بأن الكتابة العربية قد كانت تكتب عهدًا طويلًا من غير إعجام للحروف ولا عناية بالترقية بين المشتبه منها؛ لهذا وقع عند هؤلاء الخطأ عند القراءة »<sup>(٤)</sup>.

ونقل أسطيري جمال عن العسكري قوله: « ما يشكل من حيان ويصحف فيه بعشرة أسماء كلها متشابهة في الخط ( حبان )، ( حيان )، ( حبان ) بالكسر، ( حبان ) بالضم، ( حمان ) بالميم، ( حنان )، ( خيار )، ( جبار )، ( حجار )... »<sup>(٥)</sup>.

رابعًا: سوء الفهم وقلة المعرفة:

ومن الأمثلة الدالة على هذا السبب، ما رواه ابن الصلاح في كتابه، قال: « وبلغنا عن الدارقطني أن محمد بن المثنى أبا موسى العنزي قال لهم يومًا: « نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، قد صلى النبي ﷺ إلينا » يريد ما روي « أن النبي ﷺ صلى إلى عنزة »<sup>(٦)</sup>، توهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة هنا حربة نصبت بين يديه فصلى إليها »<sup>(٧)</sup>.

قال السيوطي في التدريب: « وأعجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن أعرابي: أنه زعم

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير مع الباعث الحثيث (ص ١٦٤).

(٢) التصحيف وأثره في الحديث والفقہ (ص ٦٥).

(٣) المرجع السابق (ص ٦١).

(٤) توضيح الأفكار للصنعاني (٢/٤١٩، ٤٢٠).

(٥) التصحيف وأثره في الحديث والفقہ (ص ٦٢).

(٦) المرجع السابق (ص ٥١).

(٧) علوم الحديث لابن الصلاح مع التقييد (ص ٢٨٣).



أن النبي ﷺ صلى إلى شاة. صحفها: عنز بسكون النون، ثم رواها بالمعنى على وهمه، فأخطأ من وجهين»<sup>(١)</sup>.

### التصحيف في غير الحديث:

#### ١ - وقوعه في القرآن الكريم:

وقد وقع التصحيف في القرآن الكريم مثلما وقع في الحديث والسبب - والله أعلم - أن هؤلاء المصحفين لم يكن لهم شيوخ من القراء والحفاظ يوقفونهم على أخطائهم.

ومن ذلك ما قاله الدارقطني<sup>(٢)</sup> نقلاً عن العسكري: أن حمزة الزيات القارئ المشهور كان يتعلم القرآن من المصحف وهو صغير، فقرأ يوماً وأبوه يسمع: ( ألم. ذلك الكتاب لا زيت فيه )<sup>(٣)</sup>، فقال له أبوه: دع المصحف وتلقن من أفواه الرجال.

وقال الخطيب<sup>(٤)</sup>: لم يحك عن أحد من المحدثين من التصحيف في القرآن أكثر مما حكي عن عثمان بن أبي شيبة.

وكان ابن كثير - رحمه الله - لا يصدق هذه الأخبار المنسوبة إلى عثمان بن أبي شيبة ويدافع عنه دفاعاً شديداً، فيقول: وما ينقله كثير من الناس عن عثمان بن أبي شيبة أنه كان يصحف قراءة القرآن فغريب جداً؛ لأن له كتاباً في التفسير! وقد نقل عنه أشياء لا تصدر عن صبيان المكاتب!!<sup>(٥)</sup>.

فمن التصحيفات التي نقلت عن عثمان أنه قرأ: ( فإن لم يصبها وابل فظل )<sup>(٦)</sup>.

وقرأ عثمان بن أبي شيبة ( فضرّب بينهم بسنور له ناب )<sup>(٧)</sup>، فقال له بعض أصحابه: إنما هو ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [الحديد: ١٣] فقال: لا أقرأ قراءة حمزة، قراءة حمزة عندنا بدعة<sup>(٨)</sup>.

وقد قرأ عثمان بن أبي شيبة<sup>(٩)</sup> في التفسير: ( وإذا بطاسيم بطاسيم خبازين ) يريد قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٠].

(١) تدريب الراوي للسيوطي (٢/٦٥٠) ط. الفارياي. (٢) المؤلف والمختلف (٢/٥٨).

(٣) سورة البقرة، آية (١)، والآية على الصواب ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (١/٢٩٨).

(٥) علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح (ص ٢٥٧).

(٦) سورة البقرة، آية (٢٦٥) ونص الآية ﴿قَطَلٌ﴾.

(٧) سورة الحديد، آية (١٣). (٨) المؤلف والمختلف للدارقطني (٢/٥٩).

(٩) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١/٢٩٨).

## ٢ - وقوع التصحيف في الشعر:

قول الحطيئة:

لقد سوست أمر بيتك حتى تركتهم أدق من الطحين

قال العسكري: فرواه المفضل لقد شوشت بالشين المعجمة المفتوحة وإنما هو بالسين غير المعجمة « أي ملكت »<sup>(١)</sup>.

### حكم التصحيف وهل يقدر في فاعله؟

قال الباحث أسطيري جمال: « إذا تتبعنا أقوال النقاد من المحدثين، فإننا نجدهم يذمون التصحيف والمصحفين، لما يترتب على الأخذ من الصحف أو التحمل عن المصحفين من أضرار مفسدة لمعاني النصوص، ومحرقة لأسماء الرواة »<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: « وقد اعتبر النقاد من المحدثين وقوع التصحيف من الراوي جرحاً يطعن في ضبطه، ولكن ما هو القدر الذي إذا صحفه الراوي - ردت أحاديثه؟... »<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: « وقد جاز التصحيف على كبار الحفاظ من المحدثين؛ أمثال مالك وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وشعبة، وعلي بن المديني، أفيعني ذلك رد روايتهم؟... »<sup>(٤)</sup>.

ثم نقل ما قاله السخاوي في هذا المبحث؛ حيث قال: ولهذا قال السخاوي: « وقول العسكري: إنه قد عيب بالتصحيف جماعة من العلماء وفضح به كثير من الأدباء وسموا الصحفية، ونهي العلماء عن الحمل عنهم محمول على المتكرر منه ذلك، وإلا فما يسلم من زلة وخطأ إلا من عصمه الله، والسعيد من عدت غلطاته »<sup>(٥)</sup>.

ثم ختم الباحث هذا الموضوع بتبنيه مهم؛ حيث قال: « ثم إن التصحيف في الأسماء أهون منه في المتون، وإن كان الكل يشعر بقلّة الضبط، فليس من الإنصاف أن ترد روايته، وإنما يتجنب ما صحف فيه ويقبل ما أصاب فيه ووافق فيه الثقات... - ثم قال - وأما التصحيف في المتون فإنه غالباً ما يحيل المعاني، وضرره أشد من ضرر التصحيف في الإسناد، فوقع التصحيف في المتن يشعر بغفلة الراوي وقلّة ضبطه، وعدم معرفته بما يحيل المعاني »<sup>(٦)</sup>.

(١) المؤلف والمختلف للدارقطني (١/٦٠).

(٢) التصحيف وأثره في الحديث والفقّه (ص ٨١).

(٣) المرجع السابق (ص ٨١).

(٤) المرجع السابق (ص ٨٣).

(٦) التصحيف وأثره في الحديث والفقّه (ص ٨٤).

## المؤلفات فيه:

ألُفِتْ في التصحيح كتب كثيرة، ذكر أسطيري جمال عشرين كتابًا لأهل العلم في ذلك، أذكر منها ما أشار إليه أهل العلم في كتب المصطلح ومن أهمها:

١ - تصحيقات المحدثين، للعسكري، قال العسكري فيه: « وقد ذكرتُ في الجزء الأول جملةً من أخبار المصحفين وما روي من أوهام، وشرحت في الجزء الثاني ما يشكل من ألفاظ الرسول ﷺ فيقع فيه التصحيح، وأنا أذكر بعده ما يصحّف في الأسماء والصحيح منه »<sup>(١)</sup>.

وقد طبع الكتاب - حسب علمي - طبعتين، الأولى: بتحقيق عبد الرحمن عثمان بالقاهرة.

والثانية بتحقيق الدكتور محمود ميرة في ثلاثة مجلدات سنة (١٤٠٢هـ).

٢ - تصحيح المحدثين للدارقطني: ونبّه على كثير منه في المؤتلف والمختلف.

٣ - إصلاح غلط المحدثين للخطابي: وهو جزء لطيف أورد فيه الخطابي مائة وخمسين حديثًا، فيها ألفاظ يخطئ رواة الحديث في ضبطها أو في معناها، أشار إلى صحة ضبطها ومعناها<sup>(٢)</sup>.

٤ - الرد على أبي عبيد في غريب الحديث لأبي سعيد المكفوف (ت ٢٨٢هـ).

٥ - إصلاح الغلط الواقع في غريب الحديث لأبي عبيد والإصلاح لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ).

٦ - التنبهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ).

٧ - التنبيه على حدوث التصحيح لحمزة الأصفهاني (ت ٢٦٠هـ).

٨ - صيانة مسلم من الإخلال والغلط لابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ).

٩ - تصحيح التصحيح وتحريّر التحريف لخليل الصفدي (ت ٧٦٤هـ).

١٠ - تلخيص التصحيح للدارقطني تأليف ابن حجر العسقلاني (ت ٥٨٢هـ).

١١ - التطريف في التصحيح للسيوطي (ت ٩١١هـ).

(١) التصحيح وأثره في الحديث والفقّه لأسطيري جمال (ص ٤٥٧)، وانظر تصحيقات المحدثين (١/٤، ٥).

(٢) إصلاح خطأ المحدثين (ص ٥).



## صفة من تقبل روايته

هذا النوع يتضمن « الجرح والتعديل » ويسميه العلماء بأيهما؛ لذا فإن الكلام فيه سيدور على عدة مباحث تدرج تحت الجرح والتعديل.

### تعريف الجرح:

لغة: الجرح في اللغة التأثير في الجسم بالسلاح ونحوه، ويطلق على الجرح المعنوي. يقال جرح الحاكم الشاهد: إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره<sup>(١)</sup>. واصطلاحًا: وصف الراوي بصفات تقتضي عدم قبول روايته.

### تعريف التعديل:

لغة: العدل ضد الجور، والعدل من أسماء الله تعالى، والعدل من الناس المرضي قوله وحكمه، يقال: رجل عدل وعادل، أي جازئ الشهادة، وعدل الرجل: زكاه. وتعديل الشهود: أن تقول: إنهم عدول، والعدل: الذي لم تظهر منه ريبة<sup>(٢)</sup>. واصطلاحًا: وصف الراوي بصفات تقتضي قبول روايته. فهي شهادة بالتزكية تصحح العمل بما يرويه<sup>(٣)</sup>.

### شروط من تُقبل روايته:

قال النووي: « أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقهاء أنه يشترط فيه أن يكون عدلاً ضابطاً بأن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظًا حافظًا إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث منه، عالمًا بما يحيل المعنى إن روى به<sup>(٤)</sup> ».

فتلخص من كلام النووي أنه يشترط شرطان لقبول الرواية:

الأول: عدالة الراوي.

والثاني: ضبطه.

(١) لسان العرب وترتيب القاموس، مادة « جرح ». (٢) لسان العرب وترتيب القاموس، مادة « عدل ».

(٣) انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٣٨٥)، وضوابط الجرح والتعديل (ص ١٠، ١١).

(٤) تدريب الراوي (١/٣٠٠).

ومن اتصف بهذين الوصفين يعبر عنه بأنه ثقة؛ فلفظ ثقة يغني عن كونه عدلاً ضابطاً.  
أولاً: عدالة الراوي:

العدالة: ملكة - أي صفة راسخة في النفس - تحمل صاحبها على ملازمة التقوى  
والمروءة، وتحقق العدالة بشروط خمسة:

- ١ - الإسلام: فلا تقبل رواية الكافر ولو كان من أهل الكتاب.
- ٢ - البلوغ: لأنه العلامة الواضحة على كمال العقل والقدرة على النقل.
- ٣ - العقل: لأن المجنون لا يصلح لهذا الشأن ولا يعي ما يقول.
- ٤ - السلامة من الفسق: والفسق المجاهرة بفعل المعصية؛ وذلك لأنه غير أمين على دينه؛ فقد غلب جانب الهوى والشهوة على جانب الدين والتقوى فهو غير أمين على نقل الخبر في الدين.

٥ - السلامة مما يخرم المروءة: وللمروءة آداب نفيسة تحمل صاحبها على التحلي بالفضائل والتخلي عن الرذائل، والذي يخرم المروءة، أي يخل بها يمكن أن يمثل له بفعل الذنوب الصغائر التي تدل على الخسة كسرقة الشيء الحقيقير أو فعل المباحات التي تورث الاحتقار وتذهب بالكرامة كالبول في الطريق العام وكثرة المزاح الخارج عن الأدب.

- بِمَ تَثْبِتُ الْعَدَالَهَ؟

تثبت العدالة للراوي بأحد طريقتين:

- ١ - التنصيص على عدالته من قبل علماء الجرح والتعديل، وأقل المعدلين اثنان.
  - ٢ - باستفاضة العدالة وشهرتها بين أهل العلم؛ بحيث يشيع بينهم الشناء عليه بالصدق والأمانة ولا يحتاج بعد ذلك إلى معدل ينص عليها كالأئمة الأربعة والسفيانيين، فهؤلاء لا يحتاج في تعديلهم إلى السؤال عنهم.
- وهذا هو مذهب جمهور العلماء أن من اشتهرت عدالته بين أهل العلم وغيرهم وشاع الشناء عليه بالثقة والأمانة استغنى فيه بذلك عن بيعة شاهدة بعدالته.
- قال ابن الصلاح: وهذا هو الصحيح.

وأما ابن عبد البر فقد توسع في إطلاق العدالة فقال: كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه.

ووافقه على ذلك ابن المواق من المتأخرين.

واستدل ابن عبد البر وابن المواق بحديث: « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ».

قال ابن الصلاح: وفيما قاله ابن عبد البر اتساع غير مرضي<sup>(١)</sup>.

( مناقشة الجمهور لابن عبد البر ):

١ - الحديث الذي استدل به ابن عبد البر ضعيف رواية ودراية.

أما الرواية. فضعفه من ناحية الإرسال ( مرسل ).

وأما الدراية: فلو كان بمعنى الخبر بأن كل حامل علم عدل فخبره واجب الصدق، فلو كان كذلك لم يوجد حامل علم غير عدل والواقع خلافه، فثبت أن قوله يحمل بمعنى الأمر لا الخبر، ومعناه أنه أمر الثقات بحمل العلم؛ لأن العلم إنما يقبل عن الثقات ويقوي ذلك ورود الحديث في بعض رواياته: « ليحمل هذا العلم » بلام الأمر.

٢ - أن الحديث وإن ورد من عدة طرق مرفوعاً مسنداً عن علي وابن عمر وابن عمرو وأبي هريرة، وأبي أمامة، وجابر بن سمرة إلا أنها كلها ضعيفة لا يثبت منها شيء يقوي الرواية المرسلة المذكورة عند ابن عبد البر.

(١) المقدمة مع التقييد (ص ١٣٨)، توضيح الأفكار (١٢٦/٢)، وما بعدها، وحديث: « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله » رواه ابن عبد البر في التمهيد (٥٩/١)، وابن عدي في الكامل (١٥٢/١)، والبيهقي في السنن (٢٠٩/١٠)، وفي دلائل النبوة (٤٤/١)، والعقيلي في الضعفاء (٩/١، ٥٦/٤)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص ٢٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٥٧/٢)، والنووي في تهذيب الأسماء واللغات (١٧/١)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٠/١)، وفي كشف الأستار (٨٦/١)، وابن القيم في مفتاح دار السعادة (ص ١٦٥).

درجة الحديث:

قال العراقي: لا يثبت، وقال ابن عبد البر: أسانيده مضطربة غير مستقيمة، وقال ابن حجر: أورده ابن عدي من طرق كثيرة كلها ضعيفة وحكم عليه بعضهم بالوضع، وقال الهيثمي: رواه البزار وفيه عمرو بن خالد القرشي كذبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ونسبه إلى الوضع. اهـ، وقال البزار: منكر الحديث ومداره في رواية أخرى على معان بن رفاعة السلامي عن إبراهيم العذري، ومعان ضعفه ابن معين وابن أبي حاتم والعذري، قال ابن القطان: لا نعرفه. اهـ.

والحديث مرسل أو معضل.

قلت: الحديث ضعيف لما سبق ولا يغتر بما نقله الخطيب عن الإمام أحمد بأنه صحح الحديث؛ فقد عرفنا أننا في عمرو بن خالد القرشي - أحد رواة - واتهامه له بالوضع بل إن ابن عبد البر نفسه ضعف الحديث وحكم عليه بالاضطراب.

٣ - قال البقاعي: لو كان الحديث خبراً لم يسمع جرح أصلاً فيبقى قوله: « حتى يتبين جرحه » مناقضاً لاستدلاله. اهـ.

( رد ابن عبد البر ومن انتصر له ):

وقد انتصر لهذا الرأي أيضًا ابن الوزير والصنعاني في توضيح الأفكار فقال:

١ - أن الاعتراض من حيث الإرسال لا معنى لرده؛ لأن الإرسال ضعيف محتمل وهي مسائل اجتهاد، فلو كان مذهب من رد الحديث لإرساله أنه لا يعمل بالمرسل فصحيح وإلا فلا يصح؛ وذلك لأن الأمر يحتاج إلى إثبات أن ابن عبد البر لا يعمل بالمراسيل ولا بالضعيف المحتمل.

٢ - قال البقاعي: إن للحديث رواية أخرى عن أسامة بن زيد أوردها الحافظ العلائي وقال: حديث صحيح غريب وصححه ابن حبان وقال ابن عدي: حدثنا الثقة من أصحابنا أن رسول الله ﷺ قال: ... وساق الحديث فهذه شواهد تقويه.

٣ - وأما حمل الخبر على الأمر فجوابه: الأصل في الخبر والأكثر أن يقر على ظاهره من غير صرف له عنه إلى غيره، والتأويل من غير ضرورة لا يجوز. ويحمل الخبر على التخصيص بوجود من ليس يعدل في حملة العلم، ثم إن التأويل بالحمل على الأكثر أولى من التأويل بالحمل على الأقل.

٤ - إن رواية أبي حاتم التي فيها « ليحمل » بلام الأمر ضعيفة، بل هي معلولة بمخالفة جميع الرواة؛ إذ كلهم رواه بلفظ الخبر؛ فالوهم أبعد عن الجماعة.

٥ - ما ذهب إليه ابن عبد البر وابن المواق هو الموافق في أخذ اللغة عن اللغويين والفتيا عن المفتين وكل علم عن أهله.

٦ - حديث: « من يُرد الله به خيرًا يفقهه في الدين »<sup>(١)</sup>. وجه الدلالة من الحديث أن الله

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم: باب العلم قبل القول والعمل، وفي كتاب الخمس: باب « فَأَنَّ يَلَهُ حُسْنَهُ » [الأنفال: ٤١]. وفي كتاب الاعتصام: باب قول النبي ﷺ: « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ». وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب: قوله ﷺ: « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق » وفي كتاب الزكاة باب: جواز الصوم والقطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية. والترمذي في كتاب العلم، باب: ما جاء في الاستيلاء بمن طلب العلم، وابن ماجه في المقدمة، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم، والدارمي في المقدمة، باب: الاقتداء بالعلماء، وكتاب الزقاق: باب « من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين » ومالك في الموطأ، كتاب القدر، باب: جامع ما جاء في أهل القدر، أحمد في المسند (١/٣٠٦، ٢/٢٣٤، ٤/٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١).

أراد بالفقهاء في الدين الخير، والظاهر فيمن أراد به الخير أنه من أهله وهو مقو لدليل لا معتمد عليه لانفراده.

٧ - قصة الرجل الذي قتل تسعة وتسعين نفساً، وسأل عن أعبد أهل الأرض فدل عليه... الحديث<sup>(١)</sup>.

وفيه أنه من أهل الخير وفي قصته بعد المعرفة بالعلم أنه لم يسأل عن العدالة والحديث متفق عليه.

٨ - قصة موسى مع الخضر حين قال الله لموسى: إن لنا عبداً هو أعلم منك - يعني الخضر عليه السلام - فسأل موسى الله لقاءه وسافر للقائه ليتعلم منه، ولم يرو أنه سأل عن عدالته بعد أن أعلمه الله بعلمه مع أن من الجائز أن يكون العالم غير عامل كبلعم بن باعوراء<sup>(٢)</sup>، ولكنه تجويز بعيد قليل الاتفاق نادر الوقوع فلم يجب الاحتراز منه.

وقال: وفي بعض هذه الآثار ضعف لكنه ينجبر باجتماعها وشهادة القرآن لها وهي الحجة الثانية وهي قوله تعالى:

٩ - ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٧] فأمر سبحانه بسؤالهم وهو لا يأمر بقبیح؛ فدل إطلاقه على جواز سؤال العلماء على العموم إلا من عرف بقله الدين. والرأي الراجح، رأي الجمهور.

- خاتمة:

١ - هذا المبحث مبني على حكم رواية مستور الحال هل مقبول الرواية أم لا؟ وخلاصة ما ذهب إليه الأصوليون، وهو مذهب الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم أن مجهول الحال غير مقبول الرواية، بل لا بد من معرفة حاله وسيرته أو تركية من عرفت

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء: باب (٥٤) وهو آخر أبواب الأنبياء، ومسلم في كتاب التوبة، باب: قبول توبة القاتل وإن كثر قتله.

(٢) هو بلعم ويقال: بلعام بن عاموراء، ويقال: بلعام بن باعر رجل من بني إسرائيل، كان عالماً مستجاب الدعوة، فأضله الله على علم واستحوذ عليه الشيطان فأتبعه، فكان من الغاوين، بعثه نبي الله موسى إلى ملك مدين يدعوهُ إلى الله فأقطعهُ وأعطاه، فبغى دينه وترك دين موسى عليه السلام، وهو الذي نزل فيه قول الله تعالى: ﴿ وَأَتَىٰ عَلَيْهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمْ ءآيَاتِنَا فَاْتَسَلَخُوا مِنهَا فَاتَّبَعُوا الشَّيْطَانَ فَكَانَ مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ ﴿٣٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَرَكَهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْضِ أَنْقَضَ لَعْنَهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٥، ١٧٦].

انظر: تفسير ابن كثير لهاتين الآيتين (٣/٥٠٥)، البداية والنهاية (١/٣٢٢).



عدالته وتعديله له، ومذهب أبي حنيفة وأتباعه - ومعهم ابن عبد البر - بأنه يكتفي في قبول الرواية بظهور الإسلام والسلامة من الفسق ظاهراً. وهو مبحث يرجع إليه في موضعه من حكم رواية المجهول وتعرف هناك أدلة الفريقين.

٢ - وجدت رواية لهذا الحديث بالبناء للمجهول يعني بضم الياء في « يحمل » ورفع ميم العلم وفتح العين واللام في « عدوله » ومعناها: أن الخلف هو العدول، بمعنى عادل كما يقال: شكور بمعنى شاكِر والتاء فيه للمبالغة كما يقال: رجل ضرورة<sup>(١)</sup>.

ومعناه على هذا يحمل عن الناس العلم من كل خلف عادل. وهذه الرواية لا تفيد ما استدل به ابن عبد البر؛ بل هو إخبار بأنه لا يؤخذ العلم إلا ممن اتصف بالعدالة وتحقق قيامها به<sup>(٢)</sup>.

- تنمة في خلاصة أقوال العلماء في رواية المستور:

١ - فريق ردّ روايته واستدلوا:

بأن العدالة شرط في قبول الرواية عن النبي ﷺ وعلى أن بلوغ رتبة الاجتهاد في الفقه شرط في قبول الفتوى، فإن لم يظهر حال الراوي بالاختيار فلا تقبل أخباره دفعا للمفسدة اللازمة من فوات الشرط لما إذا لم يظهر بالاختيار بلوغ المعنى رتبة الاجتهاد فإنه لا يجب على المقلد اتباعه إجماعاً.

٢ - فريق قبل روايته واستدلوا:

بأن الراوي المستور مسلم لم يظهر منه فسق فكان خبره مقبولاً كما لو أخبر بأن هذا اللحم مذكي وبأن هذا الماء طاهر أو نجس، وبأن هذه الجارية رقيقة وبأنه هو نفسه متطهر من الحديثين ليصح الاقتداء به ونحن نقبل خبره في هذه المسائل كلها فيلزم قبول خبره فيما يرويه.

وأيضاً فإنه لو أسلم كافر ثم روى خبراً عقيب إسلامه من غير مهلة قبلناه فقبول خبره بعد ظهور إسلامه بمدة لم يظهر منه فيها ما يوجب فسقه أولى.

(١) الرجل الصلابة الذي لم يحج، ويطلق على من لا يأتي النساء كأنه أصر على تركهن ولكنه ليس مراداً في الإسلام. ففي الحديث: « لا ضرورة في الإسلام ».

(٢) ملخص من توضيح الأفكار (١٢١/٢) وما بعدها.

وأجيب: عن الأول: بأن الرواية عن رسول الله ﷺ أعلى رتبة وأشرف منزلة من الأخبار فيما ذكره من الأمور، فلا يلزم من قبول أخباره مع الجهل بحاله فيما هو أدنى الرتبين قبول أخباره فيما هو أعلاها.

وعن الثاني: يمنع قبول روايته دون اختبار حاله على أنا لو قبلنا خبره في إقدامه على الإسلام دليل على أنه في هذا الوقت رقيق القلب شديد الأخذ بموجبات الدين حريص على امتثال مأموراته واجتناب منهياته ولا نضمن بقاء ذلك فيه، فكان الاحتياط لازماً. اهـ. (تعليق محيي الدين عبد الحميد على التوضيح).

قلت: وسيأتي الكلام على رواية المجهول بأوسع من هذا بعد صفحات.

### الثاني: ضبط الراوي:

وذلك بأن يكون الراوي موثقاً به في روايته حافظاً متيقظاً لما يرويه إن كان يروي من حفظه، وأن يكون عالماً بالمعاني ومدلولات الألفاظ إن روى بالمعنى بحيث يستطيع أن يؤديه بلفظه أو معناه متى شاء، وهذا يسمى ضبط صدر.

وأما إن كان يحدث من كتابه فلا بد أن يكون حفظ كتابه من أن تناله يد بالتحريف أو التصحيف، وأن يستطيع أن يبرزه متى شاء وهذا يسمى ضبط كتاب.

### - بم يعرف ضبط الراوي؟

يعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين للرواية له، فإن وافقهم في روايته غالباً فهو ضابط ولا تضره مخالفته النادرة لهم فهي من باب الشذوذ، وأما المخالفة الكثيرة الغالبة فهي من باب النكارة أو التغفيل وفحش الغلط وكلها تخل بالضبط، فإن كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه ولم يحتاج به.

### منشأ الكلام على الرجال جرحاً وتعديلاً:

قال صالح جزره: أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد، ثم تبعه أحمد ويحيى بن معين وغير هؤلاء.

قلت: بل أول من تكلم في الرجال محمد بن سيرين كما أفاد ذلك ابن رجب في شرح علل الترمذي (ص ٦٣). اهـ؛ وذلك لأن ابن سيرين (ت ١١٠هـ)، وشعبة (ت ١٦٠هـ) ويمكن توجيه قول صالح جزره بأن شعبة أول من تصدى وفتش عن الرجال في العراق خاصة.

وقال الذهبي: أول من زكى وجرح من التابعين وإن كان وقع ذلك قبلهم الشعبي وابن سيرين حفظ عنهما توثيق آخرين وسبب قلة ذلك في التابعين قلة متبوعيه من الضعفاء؛ إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول وأكثر المتبوعين في عصر الصحابة ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقضى فيه الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد، كالحارث الأعور، فلما انقضى القرن الأول ودخل الثاني كان في أوائلهم من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء غالباً من قبل ضبطهم وتحملهم الحديث فتراهم يرسلون كثيراً ويرفعون الموقوف ولهم غلط كهارون العبدي، فلما كان عصر آخر التابعين تكلم في التضعيف والتوثيق أئمة<sup>(١)</sup>.

قلت: ويمكن أن يقال: إن هؤلاء من أول من تصدى لذلك وعنى به وإلا فالكلام في الجرح والتعديل متقدم بنص القرآن كقوله تعالى: ﴿إِن جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنِإٍ فَتَبَيَّنْهُ﴾ [الحجرات: ٦] وعلى يد رسول الله ﷺ مثل قوله في التعديل: «إن عبد الله رجل صالح»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «نعم عبد الله وأخو العشيرة خالد بن الوليد»<sup>(٣)</sup>، وفي الجرح: «بس أخو العشيرة»<sup>(٤)</sup>، وهو أيضاً ثابت عن كثير من الصحابة والتابعين.

### جرح الرواة وتضعيفهم مستثنى من الغيبة المحرمة:

أجاز الشارع ذكر الرواة بما يقدر صوتاً للشريعة ونفيًا للخطأ والكذب عنها، فكما جاز الجرح في الشهود جاز الجرح في الرواة للثبوت في أمر الدين، وهو أولى من الثبوت في الحقوق والأموال؛ فلهذا عدد العلماء المواطن التي يذكر فيها مساوئ الغير من أجل غرض صحيح في الشرع لا يمكن التوصل إلا به، وأن ذلك ليس من باب الغيبة المحرمة في شيء وعدادوها في ستة مواطن وهي:

#### ١ - التظلم:

قال تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨].

#### ٢ - الاستعانة على تغيير المنكر ورد العاصي إلى الصواب:

قال رسول الله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن

(١) تدريب الراوي (٣٤٢/١) هامش، وقارن بأصل التدريب (٣٦٩/٢).

(٢) الكفاية (ص ٣٨، ٣٩).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٨/١).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً.

لم يستطع فبقبله وذلك أضعف الإيمان»<sup>(١)</sup>. فيقول لمن يرجو قدرته على فاعل المنكر: فلان يفعل كذا فازجره عنه.

### ٣ - الاستفتاء:

كأن يقول للمفتي: ظلمني فلان فكيف طريقي في الخلاص منه، فهذا جائز للحاجة كما في حديث هند امرأة أبي سفيان حين قالت أمام النبي ﷺ عن زوجها: (إن أبا سفيان رجل شحيح) وأقر الرسول ﷺ ذلك<sup>(٢)</sup>.

### ٤ - تحذير المسلمين من الشر ونصحهم:

وذلك من عدة وجوه منها:

(أ) جرح المجروحين من الرواة والشهود، وذلك واجب صوتاً للشريعة. قال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بَنِيًّا فَتَيَبْنَاكَ﴾ [الحجرات: ٦] وجاء في الحديث: «بئس أخو العشيرة»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو تراب النخشي لأحمد بن حنبل: لا تغتب العلماء فقال له: ويحك هذا نصيحة وليس بغيبة، وقال بعض الصوفية لابن المبارك: تغتاب؟! قال: اسكت إذا لم نبين كيف نعرف الحق من الباطل؟

(ب) الإخبار بعيبه عند المشاورة في مواصلته أو مصاهرته أو مشاركته أو إبداعه لقول النبي ﷺ: «الدين النصيحة...»<sup>(٤)</sup> الحديث، قوله: «المستشار مؤتمن»<sup>(٥)</sup>.

### ٥ - أن يكون فاسقاً مجاهرًا بنفسه أو مبتدعاً داعياً إلى بدعته:

لقول النبي ﷺ: «من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة له»<sup>(٦)</sup>، وقول الحسن ثلاث لا غيبة لهم: صاحب الهوى والفاسق المعلن بنفسه والإمام الجائر.

### ٦ - التعريف به عند من يجهله:

كأن يكون معروفاً بلقب يعرب عن عيب فيه وغلب عليه واشتهر فلا يعرف إلا به

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (١/٢٢٤، ٢٢٧) ط. الشعب.

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: من أجرى أمر الأنصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع

(٤/٤٠٥) السلفية، مسلم في كتاب الأفضية، باب: أن حكم الحاكم لا يغير الباطن (٤/٢٠٤) ط. الشعب.

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص ٣٨). (٤) مسلم بشرح النووي (١/٢٣٨) ط. الشعب.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه عن أبي هريرة ح رقم (٥١٢٨).

(٦) رواه الغزالي في الإحياء في كتاب الزكاة (١/٢١٧)، وكتاب اللسان (٣/١٥٠) وضعفه العراقي.

كالأعرج والأعمش والأحول؛ وذلك لضرورة التعريف به، ولا يكون ذلك تنقصاً به خاصة بعد أن صار لا يكرهه صاحبه لو علمه<sup>(١)</sup>.

وعلى المتصدي للجرح أن يتقي الله ويتثبت ويتوقى التساهل كي لا يجرح سليماً ويتهم بريئاً، فقد تبقى هذه التهمة عاراً عليه إلى الأبد، أو تكون سبباً في رد مروياته فلا تقبل، فتعطل الأحكام الواردة من قبل هذا المتهم البريء، وقد عقد الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله فصلاً نفيساً بين فيه أنه لا يجوز قبول كلام بعض المعاصرين من العلماء في بعض إلا أن يكون مدعماً بالبرهان ومؤيداً بالحجة، وصدر هذا البحث بحديث: «دب إليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء».

وقول ابن عباس - رضي الله عنهما -: «استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايراً من التيوس في زروبها». وقال ابن عبد البر في هذا الباب: إن من ثبتت عدالته وصحت في العلم إمامته وبه عنايته لم يلتفت إلى قول أحد فيه إلا أن يأتي في جرحه بينة عادلة يصح فيها جرحه عن طريق الشهادات. اهـ.

وقال ابن دقيق العيد: الوجوه التي تدخل منها الآفة خمسة:

أحدها: الهوى والغرض وهو شرها. اهـ، وهو في المتأخرين كثير ويمكن أن يمثل له بالعداوة الدنيوية بسبب التحاسد وغيرها.

ثانيها: المخالفة في العقائد: كالقول بخلق القرآن وخلق الأفعال.

ثالثها: الاختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر. كخلافهم في قصة موسى والخضر - عليهما السلام -.

رابعها: الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم، ويظهر ذلك في علم الطبيعة والطب.

خامسها: الأخذ بالتوهم مع عدم الورع؛ وهذا ظاهر من كلام الأقران بعضهم في بعض، قال ابن دقيق العيد: فإن انضم إلى ذلك عداوة فهو أولى بعدم القبول<sup>(٢)</sup>.

ولا يزعجك اختلاف العلماء في بعض الرواة، فإن الحافظ الذهبي قال: لم يجتمع

(١) إحياء علوم الدين (ص ١٦١٣) وما بعدها، ط. الشعب.

(٢) ملخص من الاقتراح (ص ٥٧).

عدلان متيقظان من علماء هذا الشأن على توثيق مجروح بمن اشتهر ضعفه ولا اجتماعاً على تضعيف ثقة اشتهرت ثقته، قال السيوطي معلقاً على كلام الذهبي: ولهذا كان مذهب النسائي ألا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه. اهـ<sup>(١)</sup>.

ومعناه أنه لم يتفق اثنان في شخص إلا على ما هو فيه حقيقة، وقال ابن دقيق العيد: وتعرف ثقة ذي الثقة بأحد ثلاثة أمور:

١ - أن ينص أحد الرواة على أنه ثقة.

٢ - أن يكون اسمه مذكوراً في كتاب من الكتب التي لا يترجم فيها إلا للثقات كثقات ابن حبان أو العجلي أو ابن شاهين.

٣ - أن يكون قد خرج حديثه بعض الأئمة الذين اشترطوا على أنفسهم أن لا يخرجوا إلا حديث الثقات. اهـ.

ولهذا قال ابن حجر في الدفاع عن طعن فيه وهو من رجال الصحيح: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: قد جاز القنطرة، يعني: لا يلتفت لما قيل فيه<sup>(٢)</sup>.

بم يكون الجرح؟

عدد الحافظ ابن حجر الطعن في الراوي بعشرة أشياء:

١ - الكذب في الحديث النبوي.

٢ - التهمة بالكذب: بأن يعرف بالكذب في كلامه العادي وإن لم يظهر ذلك في الحديث.

٣ - فحش الغلط.

٤ - الغفلة.

٥ - الفسق.

٦ - الوهم.

(١) التدريب (٣٠٨/١) وقال الحافظ في فتح الباري (١٨٧/١٣): الراوي المختلف فيه روايته حسنة. اهـ والهيمشي كثيراً ما يفعل ذلك في مجمع الزوائد، فيقول مثلاً عن حديث ما فيه ابن لهيعة مختلف فيه وحديثه حسن.

(٢) هدي الساري (ص ٣٨٢).

٧ - الجهالة.

٨ - مخالفة الثقات.

٩ - البدعة.

١٠ - سوء الحفظ<sup>(١)</sup>.**الشروط التي يجب توافرها في المعدل والجرح:**

قال اللكنوي في الرفع والتكميل<sup>(٢)</sup>: يشترط في الجرح والمعدل العلم والتقوى والورع والصدق والتجنب عن التعصب ومعرفة أسباب الجرح والتزكية ومن ليس كذلك لا يقبل منه الجرح ولا التزكية. اهـ.

وقال أيضًا: يجب عليك ألا تبادر إلى الحكم بجرح الراوي بوجود حكم من بعض أهل الجرح والتعديل؛ بل يلزم عليك أن تنقح الأمر فيه، فإن الأمر ذو خطر وتهويل، فلا يحل لك أن تأخذ بقول كل جرح في أي راوٍ كان ذلك الجرح من الأئمة أو مشهور علماء الأمة؛ فكثيرًا ما يوجد أمر يكون مانعًا من قبول جرحه فحينئذ يحكم برد جرحه مثل:

١ - أن يكون الجرح في نفسه مجروحًا، فحينئذ لا يبادر إلى قبول جرحه.

٢ - أن يكون الجرح من المتعتين المتشددين فإن هناك جمعًا من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب، فيجرحون الراوي بأدنى جرح وهم معروفون بالإسراف والتعنت فيه؛ فليثبت العاقل في الرواة الذين تفردوا بجرحهم وليتفكر فيه وألا يعتبره إلا إذا وافقه غيره من المنصفين، ومن هؤلاء المتشددين أبو حاتم والنسائي وابن معين وابن حبان وغيرهم. اهـ.

٣ - قال الشيخ طاهر الجزائري في توجيه النظر<sup>(٣)</sup>: ينبغي للجرح في المواضع التي يتعين عليه فيها الجرح أن يقتصر على أقل ما يحصل به الغرض ولا يتعدى ذلك إلى ما فوقه؛ ولذلك لا يمتنع بعض الأئمة بعض إخوانه؛ حيث قال: فلان كذاب، وقال له: أكس كلامك أحسن الألفاظ، ولا تقل كذاب، قل: حديثه ليس بشيء.

وقد حكى مسلم في مقدمة صحيحه: أن أيوب السخيتاني ذكر رجلًا فقال: هو يزيد في الرقم وكنى بهذا اللفظ عن الكذب، وجرى الإمام البخاري على هذه الطريقة

(١) النخبة وشرحها (ص ٣٠).

(٣) (١/٢٨٢).

(٢) (ص ١١٥).

فأكثر ما يقول: منكر الحديث - سكتوا عنه - فيه نظر تركوه، وقُلَّ ما يقول: فلان كذاب أو وُضَّاع، وإنما يقول كذبه فلان، رماه فلان بالكذب. وقال له وراقه: إن بعض الناس ينقمون عليك التاريخ يقولون فيه اغتيال الناس، فقال: إنما روينا ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا، وقد قال النبي ﷺ: «بئس أخو العشيرة» رواه البخاري في كتاب الأدب.

وقال يحيى بن سعيد القطان لمن قال له: أما تخشى أن يكون هؤلاء خصماءك يوم القيامة؟: لأن يكونوا خصمائي أحب إليَّ من أن يكون خصمي النبي عليه الصلاة والسلام؛ حيث لم أذب عن حديثه. اهـ.

### هل يشترط ذكر سبب الجرح والتعديل؟

عدد الغزالي في المستصفى مذاهب العلماء في ذلك فجعلها في أربعة وملخصها:

١ - يقبل التعديل بدون ذكر سببه ولا يقبل التجريح إلا مقرونًا ببيان السبب أي مفسرًا، وهذا مذهب الجمهور؛ وذلك لأن أسباب التعديل متعددة أما التجريح فذكر سببه ميسور، وقد يتحقق الجرح بأمر واحد، ولأن الناس يختلفون في سبب الجرح وقد وقع من كثير من العلماء تجريح، فلما استفسر عن السبب ذكر شيئًا لا يجرح، كما حدث من شعبة أنه ترك حديث رجل، فلما سئل عن سبب تركه قال: لأني رأيته يركض على بردون، وهذا مما لا يعبأ به في التجريح.

٢ - وهو عكس الأول فيقبل التجريح بدون سبب ولا يقبل التعديل إلا مقرونًا ببيان سببه؛ وذلك لأن أسباب العدالة يكثر فيها التصنع فإنه إذا ذكر معه السبب قوي الحكم بالسبب بخلاف التجريح، فإنه يحصل الجرح ظاهرًا وباطنًا ويبطل الثقة من المجرح ومن ذلك: مالك روى عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف، فلما سئل عن ذلك قال: غرني بكثرة جلوسه في المسجد.

٣ - لا يقبل كل من الجرح والتعديل إلا مقرونًا ببيان سببه؛ لأنه كما يجرح الجارح بما لا يقدح كذلك قد يوثق المعدل بما لا يقتضي العدالة، ومن ذلك أنه قيل لأحمد بن يونس: عبد الله العمري ضعيف فقال: لو رأيت لحيته وهيئته لعرفت أنه ثقة؛ فقد وثقه لحسن هيئته وهو مما يشترك فيه العدل والمجروح؛ وكذلك لأن التزكية حكم على الظاهر وهو بغير ذكر سببه لا يجيء على الأصل.

٤ - وهو عكس الثالث، فيقبل كل من الجرح والتعديل مطلقًا بدون ذكر سبب ما دام الجارح أو المعدل عالمًا بأسباب الجرح والتعديل مرضيًا في اعتقاده وأفعاله،



واشترط ابن حجر في قبول الجرح المطلق أن يكون المجروح قد خلا من تعديل العلماء ولم يوثقه أحد منهم، فإنه حينئذ يكون في حيز المجهول وإعمال قول الجراح فيه أولى من إهماله؛ ولأنه إذا كان قد وثق قبل ذلك لا يصح نقض توثيقه إلا بأمر صريح، وابتنى قول الجرح والتعديل المطلقين على كفاية علم الجراح وقبول خبر المعدل ورد الشهادة منهما تهمة بالخيانة والتهمة لا تجوز<sup>(١)</sup>.

والرأي الراجح هو المذهب الأول القائل بأن التجريح لا يقبل إلا مقروناً ببيان سببه بخلاف التعديل؛ لذا قال النووي: يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور، ولا يقبل الجرح إلا مبين السبب، وقال السيوطي في تدريبه: ومقابل الصحيح أقوال ثم ذكر الأقوال الثلاثة الأخرى.

#### شبهة والرد عليها:

لقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل وقلما يتعرضون فيها لبيان السبب؛ بل يقتصرون على مجرد قولهم: فلان ضعيف وفلان ليس بشيء أو نحو ذلك أو هذا حديث ضعيف وهذا حديث غير ثابت ونحو ذلك، فاشترط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر.

وجوابه: أن ذلك وإن لم تعتمده في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمده في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف ثم من انزاحت عنه الريبة يبحث عن حاله، فإن أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف كالذين احتج بهم أصحابنا الصحيحين وغيرهما ممن مسَّهم مثل هذا الجرح من غيرهم فافهم ذلك فإنه ملخص حسن. اهـ<sup>(٢)</sup>.

#### تعارض الجرح والتعديل:

إذا تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد فلا يخلو إما أن يقع التعارض من عالم أو شخص واحد فيعدل مرة ويجرحه أخرى، وإما أن يقع التعديل من عالم والتجريح من عالم آخر، فإذا وقع التعارض من شخص واحد فإن علم المتقدم منهما من المتأخر عمل بالمتأخر؛ وذلك لأنه إن كان المتأخر تجريحه فإنه لم يجرحه بعد ما عدله إلا وقد علم فيه

(١) المستصفي في علم الأصول (ص ١٢٩)، وانظر تدريب الراوي (١/ ٣٠٥).

(٢) توجيه النظر (١/ ٣٨٠)، وتدريب الراوي (١/ ٣٠٦).

جرحاً يوجب تجريحه لم يكن يعلمه من قبل، وإن كان المتأخر تعديله فإنه لم يعدله بعد ما جرحه إلا حيث علم منه ما يبطل تجريحه من نحو حدوث توبته أو تبين له خطأ في حكمه الأول، وإن لم يعلم المتقدم من المتأخر وجب التوقف ويسقط التعديل والتجريح معاً.

- أما إن تعارض الجرح والتعديل وكانا من عالمين أحدهما: عدل الراوي، والآخر: جرحه؛ ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: يقدم الجرح على التعديل مطلقاً ولو كثر عدد المعدلين؛ وذلك لأن المجرح عنده زيادة علم لم يطلع عليها المعدل؛ إذ المعدل يخبر عن علمه بالظاهر من صفات الراوي، والمجرح يخبر عن علمه بالباطن فيجب قبول الزيادة بما علمه مما لم يعلمه المعدل، واستثنوا من ذلك صورتين:

(أ) أن يعرف المعدل أنه تاب مما جرحه به المجرح، فإنه يقدم التعديل حيثئذ ما لم يكن السبب كذب المجروح على النبي ﷺ.

(ب) لو نفى المعدل قول المجرح بطريق معتبر كأن يثبت أن ما جرحه به من شرب الخمر يوم كذا وساعة كذا كان معه في تلك الساعة لا يقدم الجرح، بل يصار إلى الترجيح لعدم إمكان الجمع بين النفي والإثبات.

الثاني: يقدم التعديل في حالة كثرة المعدلين، فإن الكثرة<sup>(١)</sup> تقوي حال المعدلين وتضعف حال المجروحين، وهذا مردود؛ لأننا قلنا أن المجرح يخبر عن الباطن والمعدل يخبر بالظاهر فيكون خبر المجرح زيادة علم فيجب قبوله، وأما عند التساوي فقبل: يقدم الجرح أيضاً مطلقاً وقيل: إذا كان المجروحون أحفظ.

الثالث: يترجح أحدهما بمرجح، والترجيح يكون بعدة أسباب لكثرة العدد وشدة الورع وزيادة العلم إلى غير ذلك، فإن لم نجد مرجحاً قدمنا الجرح رجوعاً إلى الأصل.

والمذهب الأول هو الراجح.

**بِمَ يَثْبُتُ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ؟**

يثبت الجرح والتعديل بشهادة واحد خلافاً لمن اشترط في قبول التزكية أن تكون

(١) وهذا يمكن اعتباره داخلاً تحت ما بعده؛ لأن من المرجحات كثرة العدد إذا كان في جانب التعديل، لكن الثالث عام في التعديل والتجريح.

من اثنين، وقاس أصحاب هذا الرأي التزكية على الشهادة؛ لأن الشهادة تحتاج إلى عدلين: قال تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [الطلاق: ٢]، والحق أن التزكية تختلف عن الشهادة؛ فالتزكية تثبت صفة يثبت بها الحكم، والحكم يثبت بواحد، فوجب أن تثبت التزكية بواحد؛ لأنها أنقص في الرتبة من الحكم الذي يتوقف على ثبوتها، وفرق بين هذه التي تسمى رواية وبين الأخرى وهي الشهادة، فليست الرواية كالشهادة، فإن مهابة الكذب على رسول الله ﷺ أبعد من الكذب على غيره كما في الشهادة والشهادة محل للأغراض؛ لأنها في حقوق خاصة يمكن الترافع فيها والأغراض تحمل الناس على الزور، فاشتراط فيها التعدد بخلاف الرواية فإنه يكفي فيها خبر الواحد؛ لذا يصح لنا أن نعرف الرواية بأنها خبر عام قصد به تعريف دليل شرعي، وأن الشهادة خبر خاص قصد به ترتيب فصل القضاء عليه.

#### بعض الفروق التي يفرق بها بين الرواية والشهادة:

قال القرافي: أقمت مدة أطلب الفرق بينهما حتى ظفرت به في كلام المازني... وأنا أذكر منها ما تيسر: ونحن نختار منها بعض ما يختص بالشهادة ثم نثنيها ببعض ما يختص بالرواية.

(أ) فمما تختص به الشهادة:

١ - العدد.

٢ - الذكورية.

٣ - الحرية.

٤ - عدم القرابة والعداوة بين الشاهد والمشهود عليه.

٥ - كون الشاهد غير صديق ملاطف.

(ب) ومما تختص به الرواية:

١ - العدالة من إسلام وعقل وبلوغ.

٢ - يشترط في الجراح أن يكون عالمًا بما يعدل ويجرح من الصفات المعتبرة عند

العلماء.

٣ - أن يكون منصفًا لا متعنتًا ولا متشددًا.

٤ - ألا يكون قريبًا منافسًا.

٥ - ألا يكون داعية لمذهب متعصبًا له<sup>(١)</sup>.

### حكم رواية المبتدع:

البدعة: إحداث شيء في الدين بعد الكمال أو بعد النبي ﷺ من الأقوال والأعمال، وقد اتفق العلماء على أن البدعة نوعان:

(أ) بدعة مكفرة: وهذه صاحبها ترد روايته.

(ب) بدعة مفسقة: وهذه صاحبها مختلف في قبول روايته، والأصح أنها تقبل

بشرطين:

الأول: ألا يكون داعيًا إلى بدعته.

الثاني: ألا يروج بدعته.

تنبيه:

لا يرد كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم ذلك تكفير جميع الطوائف؛ فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة، وكذلك من اعتقد عكسه<sup>(٢)</sup>.

قال الذهبي: البدعة على ضربين صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف<sup>(٣)</sup>، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة. ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة.

وأيضًا فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقًا ولا مأمونًا؛ بل الكذب

(١) انظر الفروق بأجمعها في كتاب الفروق للقرافي (١٠/١) وما بعدها، وتدريب الراوي (١/٣٣١ - ٣٣٤) فقد زادت على العشرين.

(٢) كمن أنكر أحد الأركان الخمسة أو اعتقد التجسيم أو عدم علم الله بالجزئيات، أو أنكر صفة من صفات الله تعالى.

(٣) التشيع: محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه، ويطلق عليه رافضي وإلا فشيوعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فعال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو (هدي الساري ص ٤٥٩).

شعارهم والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل من هذا حاله؟ حاشا وكلا فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في الزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً عليه السلام وتعرض لسبهم. والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضاً فهذا ضال معثر<sup>(١)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر: اعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق. وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره أو للتحامل بين الأقران، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه أو أعلى قدرًا أو أعرف بالحديث<sup>(٢)</sup>. فكل هذا لا يعتبر به.

### حكم رواية المجهول:

#### الجهالة على ثلاثة أقسام:

الأول: جهالة العين، قال الخطيب في بيانها: المجهول عند أصحاب الحديث كل من لم تعرفه العلماء ولم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد. اهـ، ومعنى ذلك: أن من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد يكون مجهول العين فلا تقبل روايته إلا أن يكون صحابياً؛ لأن الصحابة جميعاً عدول.

الثاني: جهالة الحال في الظاهر والباطن؛ وذلك بألا يزكيه أو يشهد له بالعدالة عالمان مشهوران معروفان ويسمى المستور.

وعرفه البعض بأنه: من لم يكن مشهوراً بالعناية بالعلم<sup>(٣)</sup>، وعرفه آخرون بأنه: من لم تعرف عدالته ولا فسقه وروايته الراجح أنها غير مقبولة أيضاً وإن قبلها الأحناف.

الثالث: جهالة الحال في الباطن دون الظاهر؛ ويسميه البعض أيضاً مستورا، وروايته مختلف فيها والراجح قبولها؛ وذلك لأن الأمر مبني على غلبة الظن.

### حكم رواية التائب من الكذب:

#### التائب من الكذب نوعان:

(١) ميزان الاعتدال (١/٥، ٦) في ترجمة أبان بن تغلب.

(٢) منهج النقد (ص ١٠٣).

(٣) هدي الساري (ص ٣٨٥).

أما الأول وهو من ثبت كذبه على النبي ﷺ ولو مرة واحدة، فإن روايته لا تقبل أبداً ولو تاب وحسنت توبته.

وأما الثاني وهو الكذب في حديث الناس؛ فالصحيح أنها تقبل توبته ويرجع إليه اعتباره في العدالة كسائر الذنوب، قال ابن الصلاح: التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته إلا التائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله ﷺ فإنه لا تقبل روايته أبداً وإن حسنت توبته على ما ذكره غير واحد من أهل العلم. اهـ، وقال النووي: تقبل رواية التائب من الفسق إلا الكذب في حديث رسول الله ﷺ فلا يقبل أبداً وإن حسنت طريقته، كذا قاله أحمد بن حنبل والحميدي شيخ البخاري والصيرفي الشافعي، قال الصيرفي: كل من أسقطنا خبره بكذب لم نعد لقبوله بتوبة ومن ضعفناه لم نقوه بعده بخلاف الشهادة. وقال السمعاني: من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه.

قلت: وكان النووي يحكي كلام العلماء لكنه خالفهم، فقال: وهذا كله مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ولا نقوي الفرق بينه وبين الشهادة.

وقد وجه النووي قول ابن الصلاح وغيره في مقدمته لشرح صحيح مسلم، فقال: يجوز أن يوجه بأن ذلك جعل تغليظاً عليه وزجراً بليغاً من الكذب عليه ﷺ؛ لعظم مفسدته فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة، وقال أيضاً: المختار القطع بصحة توبته وقبول روايته كشهادته كالكافر إذا أسلم<sup>(١)</sup>.

فوائد وتتمات:

الأولى: حكم رواية من عرف بالتساهل أو كثرة السهو أو التلقين:

١ - لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه كمن لا يبالي بالنوم وقت السماع أو يحدث من أصل غير مقابل.

٢ - كما لا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في روايته.

٣ - كذلك لا تقبل رواية من عرف بقبول التلقين في الحديث بأن يلقن الشيء فيحدث

به من غير أن يعلم أنه من حديثه.

(١) تدريب الراوي (١/٣٢٩)، ومقدمة شرح النووي لصحيح مسلم (١/٦٩) وما بعدها.

الثانية: حكم رواية مَنْ حَدَّثَ ونسي:

الشيخ الذي لا يذكر رواية ما حدث به تلميذه عنه اختلف في قبول روايته فقيل: بردها إن نفي ذلك نفيًا جازمًا، كأن يقول: ما رويتها وهو كذب علي، ونحو ذلك؛ أما إن تردد في نفيه كأن يقول لا أعرفه أو لا أذكره فروايته مقبولة.

الثالثة: حكم رواية الضرير الذي لا يحفظ ما سمع:

إذا استعان الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه بثقة في كتابة الحديث الذي سمعه وضبطه والمحافظة على الكتاب واحتاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير صحت روايته عند الأكثر ويكون كالبصير الأمي الذي لا يحفظ.

الرابعة: حكم رواية المختلط:

المختلط رجل ساء حفظه وفسد عقله؛ وذلك بسبب كبره وذهاب بصره أو احتراق كتبه وتلفها وغير ذلك، وسوء الحفظ ينظر فيه، فإن نشأ معه في أول حياته ولازمه في جميع حالاته فصاحبه روايته مردودة، وهذا يغلب تسميته بالشاذ على الرأي الراجح، وإن كان سوء الحفظ طارئاً عليه لكبره أو ذهاب بصره... إلخ، فهذا هو المختلط وروايته ينظر فيها، فما حدث به قبل الاختلاط فمقبول، وما حدث به بعد الاختلاط فمردود، وما لم يتميز أنه حدث به قبل الاختلاط أو بعده توقف فيه حتى يتميز وإلا رد على سبيل الاحتياط.

الخامسة: هل يجزئ التعديل على الإبهام؟

إذا قال الراوي... حدثني الثقة أو نحوه من غير أن يسميه لم يكتف به في التعديل حتى يسميه على الرأي الراجح.

وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده، وغيره قد اطلع على جرحه؛ فلا بد من تسميته حتى يعرف، بل إضرابه عن تسميته ريبة توقع ترددًا في القلب.

وقيل: يكتفي بتوثيقه إذا كان الموثق عالمًا؛ وذلك يكون في حق موافقيه في المذهب، وقيل: لا يكفي حتى يقول كل من أروي لكم عنه ولم أسم فهو عدل.

السادسة:

إذا قال نحو الشافعي: أخبرني من لا أتهم فهو كقوله أخبرني الثقة. وقال الذهبي: ليس بتوثيق؛ لأنه نفي للتهمة وليس فيه تعرض لإتقانه ولا لأنه حجة.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كل شيء في كتاب الشافعي أخبرنا الثقة فهو أبي.

وقال الحافظ أبو الفضل الفلكي: الرجل الذي لم يسم الشافعي هو أحمد بن حنبل.  
السابعة: هل الرواية عن رجل سماه تعتبر تعديلاً:

إذا روى العدل عن رجل وسماه لم تجعل روايته تعديلاً منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم؛ لأنه يجوز أن يروي عن غير عدل؛ فقد روى عن الشعبي أنه قال: حدثنا الحارث يعني المعروف بالأعور وكان شيعياً وأشهد أنه كان كذاباً.

وروى الحاكم وغيره عن أحمد بن حنبل أنه رأى يحيى بن معين وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا أطلع عليه إنسان كتبه فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة؟! فلو قال لك قائل أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه؟ فقال: يا أبا عبد الله أكتب هذه الصحيفة فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة؛ حتى لا يجيء إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس فأقول له: كذبت إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت.

وقيل: يعتبر ذلك تعديلاً منه له؛ لأن ذلك يتضمن التعديل.

وقيل: إن كان العدل الذي روى عنه لا يروي إلا عن عدل كانت روايته تعديلاً وإلا فلا<sup>(١)</sup>.

الثامنة: هل يعتبر عمل العالم أو فتياه على وفق حديث رواه تصحيحاً له؟

عمل العالم أو فتياه على وفق حديث رواه ليس حكماً منه بصحته ولا بتعديل روايته لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر.

وفرق ابن تيمية بين أن يعمل به في الترغيب والترهيب وبين أن يعمل به في غيرهما، فأما الأول فلا يدل على تصحيحه بخلاف الثاني فإنه يدل على تصحيحه؟

كما لا يدل على صحة الحديث موافقة الإجماع له على الأصح لجواز أن يكون المستند غيره.

التاسعة: هل يقبل تعديل العبد والمرأة؟

يقبل تعديل العبد والمرأة العارفين لقبول خبريهما، وقيل: لا يقبل في التعديل النساء لا في الرواية ولا في الشهادة وهو رأي ضعيف، ومما يدل على صحة قبول تعديل المرأة والعبد سؤال النبي ﷺ بريرة عن عائشة في قصة الإفك.



## العاشرة:

من عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه احتج به، ففي الصحيحين من ذلك كثير كقولهم ابن فلان أو والد فلان؛ وذلك لأن الجهل باسمه لا يخل بالعلم بعدالته، ويمكن أن يمثل له بحديث ثمامة بن حزم القشيري، قال: سألت عائشة عن النبيذ، فقالت: هذه خادمة رسول الله ﷺ لجارية حبشية فسألها.. الحديث.

## الحادية عشرة:

إذا قال الراوي أخبرنا فلان أو فلان على الشك وهما عدلان احتج به؛ لأنه قد عينهما وتحقق سماعه لذلك الحديث من أحدهما، وكلاهما مقبول، فإن جهلت عدالة أحدهما أو قال فلان أو غيره ولم يسمه لم يحتج به لاحتمال أن يكون الخبر عن المجهول، ويمكن أن يمثل لذلك بحديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الزهراء أو عن زيد بن وهب أن سويد بن غفلة دخل على علي بن أبي طالب فقال: يا أمير المؤمنين إني مررت بقوم يذكرون أبا بكر وعمر... الحديث؛ وذلك لأن كلاً من أبي الزهراء وزيد بن وهب ثقة.

## الثانية عشرة:

مما يلحق بذلك المبهمات والمهملات في الصحيحين فقد وقع فيهما بعض الأحاديث أبهم بعض رجالها وثبت اتصال تلك الأسانيد ببيان تلك المبهمات أو النص على تلك الأسماء المهملة فعرفت، والكلام على هذين النوعين سيأتي في نوعي المبهم والمهمل.

## الثالثة عشرة: حكم رواية من أخذ على التحديث أجراً:

اختلف العلماء في جواز أخذ الأجرة على التحديث، فقال فريق: لا يجوز للمحدث أن يأخذ أجراً على تحديثه؛ لأنه إن أخذ الأجر خيف عليه أن يتزيد في الحديث ليطول الزمن ويكثر به الأجر، فربما دعاه ذلك الأمر إلى محبة استمرار التحديث فيكذب.

وقال فريق آخر: يجوز أخذ الأجرة على التحديث؛ لأن المحدث قد يكون فقيراً وله عيال تجب عليه مؤنتهم وانقطاعه للتحديث يؤدي إلى ترك الكسب لهم.

والراجح المختار أنه يجب أن يفرق بين من يكون له ما يعول نفسه وأهله منه ومن لا يكون له ذلك، فإن كان المحدث ذا يسار، وهو لا يحتاج إلى أخذ الأجرة وجب عليه أن يحدث بغير أجر، وإذا كان لا يجد ما يعيش منه لم يكن له بد من أن يأخذ الأجر إذا انقطع

للتحديث وقد أفتى الشيرازي: بجواز أخذ الأجرة لمن امتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديث ويشهد لصحة ذلك تجويز الشرع أن يأخذ الوصي الأجرة من مال اليتيم إذا كان الوصي فقيراً، وقد اشتغل بحفظ مال اليتيم عن الكسب، وتجويزه أخذ الأجرة على تحفيظ كتاب الله لمن تفرغ لذلك.

تنبيه:

الخلاف الحاصل هو في أخذ المحدث العوض عن التحديث من تلاميذه الذين ينقطع هولهم، أما أن يأخذ المحدث من بيت مال المسلمين ما يقوم بحاجاته وحاجات من تجب عليه نفقتهم جزاء احتباسه لذلك، فليس بموضوع خلاف بينهم<sup>(١)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) انظر هامش توضيح الأفكار (٢/٢٥١ - ٢٥٣) بتصرف.



## ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها

اعتنى العلماء وأئمة الجرح والتعديل بذكر ألفاظ الجرح والتعديل وبيان مراتبها ودرجاتها.

وسوف أذكر أولاً ألفاظ التعديل ومراتبها ثم أتبعها ببيان ألفاظ التجريح ومراتبها.

أولاً: ألفاظ التعديل ومراتبها:

عدّد ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل مراتب التعديل فجعلها أربع مراتب، وتبعه في ذلك ابن الصلاح والنووي، ثم جاء (الذهبي والعراقي) فزادا خامسة، ثم جاء ابن حجر العسقلاني فزاد سادسة وتبعه في ذلك السخاوي والسيوطي، وهذه المراتب الستة مرتبة على الترتيب التنازلي كما يلي:

الأولى: ما دل على المبالغة في التوثيق، أو كان على وزن أفعال وهي أرفعها كأوثق الناس أو أثبت الناس أو إليه المنتهى في الثبوت.

الثانية: ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل أو صفتين كثقة ثقة أو ثبت ثبت، أو ثقة ثبت ونحو ذلك.

الثالثة: ما عبر عنه بصفة دالة على التوثيق من غير تأكيد كثقة أو حجة ونحو ذلك.

الرابعة: ما دل على الصدق المؤكد بدون إشعار بالضبط نحو: صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به أو مأمون.

الخامسة: ما يدل على مطلق الصدق من غير تأكيد أو مبالغة وليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح؛ مثل: فلان شيخ أو روى عنه الناس.

السادسة: ما أشعر بالقرب من التجريح لكنه يدل على الصدق في الجملة؛ مثل صالح الحديث أو صويلح أو لا بأس به أو مقبول أو صدوق إن شاء الله، وقد جمع السيوطي مراتب التعديل في ألفيته نوردها بتمامها؛ لأنها جمعت جل ما يدور على ألسنة علماء الجرح والتعديل وقد ضمت هذه المراتب الستة فقال:

وأرفع الألفاظ في التعديل	ما جاء فيه أفعل التفضيل
كأوثق الناس وما أشبهها	أو نحوه نحو إليه المنتهى
ثم الذي كرر مما يفرد	بعد بلفظ أو بمعنى يورد
يليه ثبت متقن أو ثقة	أو حافظ أو ضابط أو حجة
ثم صدوق أو فأمون ولا	بأس به كذا خيار وتلا
محله الصدق روعا عنه وسط	شيخ مكررين أو فرداً فقط <sup>(١)</sup>
وجيد الحديث أو يقاربه	حسنه صالحه مقاربه <sup>(٢)</sup>
ومنه من يرمى ببدع أو يضم	إلى صدوق سوء حفظ أو وهم
يليه مع مشيئة أرجو بأن	لا بأس به صويلح المقبول عن <sup>(٣)</sup>

حكم هذه المراتب:

- ١ - أما المراتب الثلاثة الأولى فيحتاج بأهلها وإن كان بعضهم أقوى من بعض.
- ٢ - وأما المرتبتين الرابعة والخامسة فلا يحتاج بأهلها لكن يكتب حديثهم ويختبر ضبطهم، فيعرض حديثهم على أحاديث الثقات الضابطين، فإن وافقهم احتج بحديثهم، وإلا فلا، إلا أنهم اختلفوا في من قيل فيه: « صدوق » فمنهم من قال يختبر حديثه ولا يحتاج به قبل الاختبار، وخالف البعض فقال في « صدوق »: إن حديثه حسن وعلى هذا فيحتاج به؛ لأن الحديث الحسن يحتاج به. والله أعلم.
- ٣ - وأما المرتبة السادسة فلا يحتاج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار، أي على وجه الاستشهاد والتقوية فقط؛ وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

### ثانياً: ألفاظ التجريح ومراتبها:

وأما مراتب التجريح فهي ستة، مرتبة على الترتيب كما يلي<sup>(٤)</sup>:

الأولى: الوصف بما يدل على المبالغة في الكذب أو بالوضع أو بهما (وهي أسوأها) مثل

- (١) أي وصف الشيخ بأنه وسط أو بأنه شيخ أو وصف بها معاً.
- (٢) بفتح الراء يقاربه حديث غيره وحكى فيه الكسر يقارب حديثه حديث غيره وفرق بعضهم بينها فجعلها بالفتح من ألفاظ التعديل وبالكسر من ألفاظ الجرح.
- (٣) ألفية السيوطي بتعليق أحمد شاكر (ص ١١٣، ١١٤).
- (٤) هي كذلك عند الحافظ ابن حجر ومن جاء بعده، وأما عند الذهبي فهي خمسة، وعند ابن أبي حاتم فأربعة كمراتب التعديل وسبأتي بيانها في الجدول بعد.

فلان أكذب الناس أو أوضع الناس أو إليه المنتهى في الكذب أو منبع الكذب أو ركن الكذب.

الثانية: ما دل على ثبوت الكذب صراحة؛ مثل كذاب أو دجال أو وضاع.

الثالثة: ما فيه اتهام بالكذب ونحوه؛ مثل: متهم بالوضع - متروك - يسرق الحديث - ساقط - هالك - غير ثقة ولا مأمون.

الرابعة: ما صرح فيه برد حديثه وعدم كتابته مثل: مردود الحديث - ضعيف جداً - وإه بمره - لا يكتب حديثه - لا تحل الرواية عنه.

الخامسة: ما صرح فيه عدم الاحتجاج به ولا بحديثه؛ مثل: فلان لا يحتج به - منكر الحديث - مضطرب الحديث - ضعيف - وإه - له مناكير.

السادسة: ما دل في وصفه على تليين « وهي أسهلها » مثل: فيه مقال ليس بحجة - مطعون فيه - سيئ الحفظ - لين الحديث - ليس بمرضي.

حكم هذه المراتب:

١ - أما أهل المراتب الأربعة الأولى فلا يحتج بحديثهم ولا يكتب ولا يعتبر به وكل واحدة أشد مما بعدها.

٢ - وأما أهل المرتبتين الخامسة والسادسة فيكتب حديثهم للاعتبار فقط ولا يحتج به إطلاقاً وإن كان أهل المرتبة الأخيرة أخف من سابقتها.

وقد جمع السيوطي هذه المراتب في ألفيته فقال:

وأسوأ التجريح ما قد وصفا	بكذب والوضع كيف صرفا
ثم بذين اتهموا فيه نظر	وساقط وهالك لا يعتبر
وذاهب سكتوا عنه ترك	وليس بالثقة بعده سلك
ألقوا حديثه ضعيف جداً	ارم به وإه بمره رداً
ليس بشيء ثم لا يحتج به	كمنكر الحديث أو مضطربه
وإه ضعيف ضعفوا يليه	ضعف أو ضعف مقال فيه
تنكر وتعرف فيه خلف طعنوا	تكلموا سيئ حفظ لين
ليس بحجة أو القوي	بعمدة بذاك بالمرضي <sup>(١)</sup>

(١) ألفية السيوطي بتعليق أحمد شاعر (ص ١١٣، ١١٤).

- وهذا ملخص أقوال الأئمة الستة في التعديل:

أولاً: مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم<sup>(١)</sup>:

المرتبة	ألفاظ التعديل	حكم حديث الراوي
الأولى	( ثقة ) أو ( متقن ثبت )	يحتج بحديثه
الثانية	( صدوق ) أو ( محله الصدق ) أو ( لا بأس به )	يكتب حديثه وينظر فيه
الثالثة	( شيخ )	يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية <sup>(٢)</sup>
الرابعة	( صالح الحديث )	يكتب حديثه للاعتبار

ثانياً: مراتب التعديل عند الإمام الذهبي<sup>(٣)</sup>:

المرتبة	ألفاظ التعديل
الأولى	( ثبت حجة )، ( ثبت حافظ )، ( ثقة متقن )، ( ثقة ثقة ) [ حافظ ثقة، إمام ] <sup>(٤)</sup> .
الثانية	( ثقة )، [ قوي الحديث ]، صحيح الحديث )، ( جيد المعرفة ) [ .
الثالثة	( صدوق )، ( لا بأس به )، ( ليس به بأس ) .
الرابعة	( محله الصدق )، ( جيد الحديث )، ( صالح الحديث ) .
الخامسة	( شيخ وسط )، ( شيخ حسن الحديث ) ( صدوق إن شاء الله ) . ( صويلح )، [ روى الناس عنه )، ( شيخ )، ( مقارب )، ( ما أعلم به بأساً )، ( يكتب المسكين حديثه )، ( ما علمت فيه جرحاً ) [ .

(١) كتاب الجرح والتعديل ( ٣٧ / ٢ ) .

(٢) نص على ذلك العراقي في التقييد والإيضاح ( ص ١٥٨ ) .

(٣) « ميزان الاعتدال » ( ٤ / ١ ) ( نص عبارة الذهبي في النسخة التي بين يدي: فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة وثبت حافظ وثقة متقن وثقة ثقة ثم ثقة ثم صدوق ولا بأس به ليس به بأس ثم محله الصدق وجيد الحديث وصالح الحديث وشيخ وسط وشيخ حسن الحديث وصدوق إن شاء الله وصويلح ونحو ذلك. اهـ، فلعل فيها سقطاً .

(٤) ما بين القوسين المربعين زيادة على ما في الميزان ذكرها السخاوي في « فتح المغيب » ( ١ / ٣٦٤ - ٣٦٦ ) .

ثالثاً: مراتب التعديل عند الحافظ العراقي<sup>(١)</sup>:

المرتبة	ألفاظ التعديل
الأولى	(ثبت حجة)، (ثبت حافظ)، (ثقة متقن)، (ثقة ثقة).
الثانية	(ثقة)، (ثبت)، (متقن)، (حجة)، [حافظ)، (ضابط)] <sup>(٢)</sup> .
الثالثة	(ليس به بأس)، (صدوق)، (مأمون)، (خيار)، (لا بأس به).
الرابعة	(محلل الصدق)، (رووا عنه)، (إلى الصدق ما هو)، (شيخ وسط)، (وسط)، (شيخ)، (صالح الحديث)، (مقارب الحديث)، (جيد الحديث)، (حسن الحديث)، (صويلح)، (صدوق إن شاء الله)، (أرجو أنه لا بأس به) <sup>(٣)</sup> .

رابعاً: مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر<sup>(٤)</sup>:

المرتبة	ألفاظ التعديل
الأولى	(أوثق الناس)، (أثبت الناس)، (إليه المنتهى في الثبوت).
الثانية	(ثقة ثقة)، (ثقة حافظ)، (ثبت ثبت)، (عدل ضابط).
الثالثة	(ثقة)، (متقن)، (حجة)، (ثبت)، (عدل).
الرابعة	(صدوق)، (لا بأس به)، (ليس به بأس).
الخامسة	(صدوق سيئ الحفظ)، (صدوق يهيم)، (صدوق له أوهام)، (صدوق يخطئ)، (تغير بأخره)، (رمي ببدعة).
السادسة	(مقبول) <sup>(٥)</sup> ، (لين)، (شيخ)، (يروى حديثه)، (يعتبر به).

(١) «التبصرة والتذكرة» مع شرحها (٣/٢)، وقد ذكر الحافظ العراقي المرتبة الخامسة على التردد فقال:

«مراتب التعديل على أربع أو خمس» ونص على الخامسة في التقييد والإيضاح (ص ١٥٧).

(٢) اشترط الحافظ العراقي العدالة فيمن يوصف بأحد هذين اللفظين.

(٣) قال الحافظ العراقي هي نظير (ما أعلم به بأساً) أو الأولى أرفع، وعليه تكون (ما أعلم به بأساً) في المرتبة الخامسة عند من اختار ذلك.

(٤) «تقريب التهذيب» (ص ٧٤) «نزهة النظر» (ص ٧٠) وهكذا جعلها في النزهة لكن في التقريب جعل أرفعها الصحابة ثم ما أكد مدحه... إلخ.

(٥) مقبول معناها عنده: حيث يتابع وإلا فليّن.

خامساً: مراتب التعديل عند الحافظ السخاوي<sup>(١)</sup>:

المرتبة	ألفاظ التعديل
الأولى	(أوثق الخلق)، (أثبت الناس)، (أصدق البشر)، (إليه المنتهى في الثبوت)، [لا أعرف له نظيراً في الدنيا] <sup>(٢)</sup> .
الثانية	(فلان لا يسأل عن مثله).
الثالثة	(ثقة ثبت)، (ثبت حجة)، (ثقة ثقة)، (ثبت ثبت).
الرابعة	(ثقة)، (ثبت)، (كأنه مصحف)، (متقن)، (حجة)، (حافظ)، (ضابط).
الخامسة	(صدوق)، (ليس به بأس)، (لا بأس به)، (مأمون) (خيار).
السادسة	(محله الصدق)، (رووا عنه)، (روى الناس عنه)، (يروى عنه)، (إلى الصدق ما هو)، (شيخ وسط)، (وسط)، (شيخ)، (صالح الحديث)، (يعتبر به)، (يكتب حديثه)، (مقارب الحديث)، (جيد الحديث)، (حسن الحديث)، (ما أقرب حديثه)، (صويلح)، (صدوق إن شاء الله)، (أرجو أنه لا بأس به).

سادساً: مراتب التعديل عند الحافظ السيوطي<sup>(٣)</sup>:

المرتبة	ألفاظ التعديل
الأولى	أفعل التفضيل ونحوها مثل (أوثق الناس)، (إليه المنتهى).
الثانية	ما كرر ونحوها.
الثالثة	(ثقة)، (متقن)، (حافظ)، (ضابط)، (حجة).
الرابعة	(صدوق)، (مأمون)، (لا بأس به).
الخامسة	(محله الصدق)، (رووا عنه)، (وسط)، (جيد الحديث)، (مقارب الحديث)، (حسن الحديث)، (صالح الحديث)، (صدوق سيئ الحفظ)، (صدوق يهيم)، (رمي ببدعة).

(١) «فتح المغني» (١/٣٦١ - ٣٦٥).

(٢) أوردها الحافظ السخاوي في هذه المرتبة على الشك.

(٣) ألفية السيوطي (ص ١١٣، ١١٤)، تدريب الراوي (١/٣٤١).



السادسة	( صويلح )، ( مقبول )، ( لا بأس به إن شاء الله ) .
---------	---

- وهذا ملخص آخر لأقوال الأئمة الستة في التجريح حسب الترتيب عند كل منهم:

أولاً: مراتب التجريح عند ابن أبي حاتم كما في الجرح والتعديل:

المرتبة	ألفاظ التجريح
الأولى	( لين الحديث ) زاد ابن الصلاح: ( ليس بذاك القوي )، ( فلان فيه ضعف )، ( فلان في حديثه ضعف ) .
الثانية	( ليس بقوي ) زاد ابن الصلاح ( لا يحتج به )، ( مضطرب الحديث ) .
الثالثة	( ضعيف الحديث ) زاد ابن الصلاح: ( فلان لا شيء )، ( فلان مجهول ) .
الرابعة	( متروك الحديث )، ( ذاهب الحديث )، ( كذاب )، ( ساقط الحديث ) .

ثانياً: مراتب التجريح عند الذهبي كما في الميزان:

المرتبة	ألفاظ التجريح
الأولى	( يضعف )، ( فيه ضعف )، ( قد يضعف )، ( ليس بالقوي )، ( ليس بحجة )، ( ليس بذاك )، ( تعرف وتنكر )، ( فيه مقال )، ( تكلم فيه )، ( سيء الحفظ )، ( لا يحتج به )، ( اختلف فيه ) ( صدوق لكنه مبتدع )، ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوصفها على الجرح للراوي بالأصالة أو على ضعفه أو على التوقف فيه أو عدم الاحتجاج به .
الثانية	( واهٍ بمرّة )، ( ليس بشيء )، ( ضعيف جداً )، ( ضعفوه )، ( ضعيف )، ( واهٍ ) .
الثالثة	( متروك )، ( ليس بثقة )، ( سكتوا عنه )، ( ذاهب الحديث )، ( فيه نظر )، ( هالك )، ( ساقط ) .
الرابعة	( متهم بالكذب )، ( متفق على تركه ) .
الخامسة	( دجال )، ( كذاب )، ( وضاع )، ( يضعف الحديث ) .

## ثالثاً: مراتب التجريح عند العراقي:

المرتبة	ألفاظ التجريح
الأولى	(فيه مقال)، (ضعيف)، (يُعرف ويُنكر)، (ليس بذاك)، (أو ليس بذاك القوي)، (ليس بالمتين)، (ليس بالقوي)، (ليس بحجة)، (ليس بعمدة)، (ليس بالمرضي)، (للضعف ماهو)، (فيه خلف)، (طعنوا فيه)، (مطعون)، (سيئ الحفظ)، (لين)، (لين الحديث)، (فيه لين)، (تكلموا فيه).
الثانية	(ضعيف)، (منكر الحديث)، (حديثه منكر)، (مضطرب الحديث)، (واه)، (ضعفوه)، (لا يحتاج به).
الثالثة	(رد حديثه)، (أو مردود حديثه)، (أو مردود الحديث)، (ضعيف جداً)، (واه بمرة)، (مطرح الحديث)، (طرحوا حديثه)، (ارم به)، (ليس بشيء)، (لا شيء)، (لا يساوي شيئاً).
الرابعة	(متهم بالكذب أو بالوضع)، (ساقط)، (هالك)، (ذاهب)، (أو ذاهب الحديث)، (متروك أو متروك الحديث)، (تركوه)، (فيه نظر)، (سكتوا عنه)، (لا يعتبر به أو بحديثه)، (ليس بالثقة)، (ليس بثقة ولا مأمون).
الخامسة	(كذاب)، (يكذب)، (يضع الحديث)، (وضاع)، (وضع حديثاً)، (دجال).

## رابعاً: مراتب التجريح عند ابن حجر العسقلاني:

المرتبة	ألفاظ التجريح
الأولى	(روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق)، (مستور)، (مجهول الحال).
الثانية	(لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسر)، (ضعيف).
الثالثة	(لم يرو عنه واحد ولم يوثق)، (مجهول).
الرابعة	(لم يوثق ألبتة وضعف مع ذلك بقادح)، (متروك)، (متروك الحديث)، (واهي الحديث)، (ساقط).
الخامسة	(من اتهم بالكذب)، (متهم).
السادسة	(كذاب)، (وضاع)، (يضع)، (ما أكذبه).

خامسًا: مراتب التجريح عند السخاوي:

المرتبة	ألفاظ التجريح
الأولى	(فيه مقال أو أدنى مقال)، (ضعيف)، (تنكر مرة وتعرف أخرى)، (ليس بذاك)، (ليس بالقوى)، (ليس بالمتين)، (ليس بالعمدة)، (ليس بحجة)، (ليس بمأمون)، (ليس بثقة)، (ليس بالمرضي)، (ليس بالحافظ)، (غيره أو ثق منه)، (فيه شيء)، (فيه جهالة)، (لا أدري ما هو)، (ضعفوه)، (فيه ضعف)، (سيئ الحفظ)، (لين الحديث)، (فيه لين) <sup>(١)</sup> ، (تكلموا فيه)، (سكتوا عنه)، (فيه نظر) <sup>(٢)</sup> .
الثانية	(لا يحتاج به)، (ضعفوه)، (مضطرب الحديث)، (له ما ينكر)، (له مناكير)، (منكر الحديث)، (ضعيف).
الثالثة	(رد حديثه)، (مردود الحديث)، (ضعيف جدًا)، (واه بمرة)، (طرحوه)، (مطروح الحديث)، (مطروح لا يكتب حديثه)، (لا تحل كتابة حديثه)، (لا تحل الرواية عنه)، (ليس بشيء)، (لا شيء) <sup>(٣)</sup> ، (ارم به).
الرابعة	(يسرق الحديث)، (متهم بالكذب أو بالوضع)، (ساقط)، (متروك)، (هالك)، (ذاهب الحديث)، (تركوه)، (لا يعتبر به أو بحديثه)، (ليس بالثقة)، (غير ثقة)، (مجمع على تركه)، (مود أي هالك)، (هو على يدي عدل).
الخامسة	(دجال)، (كذاب)، (وضاع)، (يضع الحديث)، (يكذب)، (وضع حديثه)، (آفته فلان)، (فلان له بلايا).
السادسة	(أكذب الناس)، (إليه الممتهى في الكذب)، (هو ركن الكذب أو منبعه أو ديدنه).

(١) عند غير الدارقطني فإنه قال: إذا قلت لين لا يكون ساقطًا متروك الاعتبار لكن مجروحًا بشيء لا يسقط به عن العدالة.

(٢) عند غير البخاري.

(٣) خلافًا لابن معين.

سادسًا: مراتب التجريح عند السيوطي:

المرتبة	ألفاظ التجريح
الأولى	(لين الحديث)، (فيه ضعف أو مقال)، (ضعف)، (تعرف وتكرر)، (فيه خلاف)، (طعنوه)، (تكلموا فيه)، (سبى الحفظ)، (ليس بحجة)، (ليس بالقوي)، (ليس بعمدة)، (ليس بذلك)، (ليس بالمرضي).
الثانية	(لا يحتج به)، (منكر الحديث)، (مضطرب الحديث)، (واهم)، (ضعيف).
الثالثة	(ضعيف جدًا)، (ارم به)، (واهِ بمرّة)، (رد حديثه)، (ليس بشيء)، (ألقوا حديثه).
الرابعة	(متروك الحديث)، (سكتوا عنه)، (ترك)، (ليس بالثقة)، (ساقط)، (هالك)، (لا يعتبر).
الخامسة	(متهم بالكذب أو بالوضع).
السادسة	(كذاب)، (دجال)، (وضاع)، (يضع الحديث) <sup>(١)</sup> .

شرح بعض ألفاظ الجرح والتعديل التي تحتاج إلى بسط وتوضيح:

- ١ - ثبت (بإسكان الباء) معناه ثابت بالقلب واللسان - وبالفتح: الكتاب يثبت فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه.
- ٢ - إلى الصدق: فيه محذوف يعرف بدلالة المقام، تقديره: قريب إلى الصدق.
- ٣ - تعرف وتكرر: أي تعرف برواية المعروف عند المشاهير، وتكرر برواية المناكير التي لا تعرف.
- ٤ - إسناده ليس بذاك: أي ليس بذاك القوي، والمشار إليه بذاك هو ما في ذهن من يعني بعلم الحديث ويعتد بإسناد قوي.
- ٥ - واهِ بمرّة: أي ضعيف جدًا، وكأن الباء فيه زائدة للتأكيد.
- ٦ - مقارب الحديث: بفتح الراء: بمعنى حديثه مقارب له حديث غيره من الثقات. وبكسرها: قيل: بمعنى حديثه رديء، وقيل: الفتح والكسر سواء، وذلك تعديل.

(١) وقد اختار في ألفيته أن تكون السادسة، وهي أسوأ المراتب ما كان على صيغة المبالغة من الكذب أو الوضع، أو ما كرر منها، وعليه فيحمل ما ذكر في السادسة بأعلى الصحيفة على أنه من الخامسة، والله أعلم.

٧ - مضطرب الحديث: أي يروي أحاديثه على أوجه مختلفة من رواة متقاربين بلا ترجيح بين روايتهم وذلك موجب للضعف.

٨ - ليس بذلك: أي ليس بذلك المقام الذي يوثق به، فليس روايته قوية.

٩ - يعتبر بحديثه وينظر فيه للاعتبار: أي تقاس روايته برواية غيره، فإن وجد له ثقة يشاركه في روايته بإسناده أو وجد له متن بلفظه أو بمعناه يروي من حديث صحابي آخر فإنه يقبل، ويقال لذلك الثقة المشارك: متابع ولذلك المتن شاهد وتتبع الطرق لمعرفة ذلك اعتبارًا؛ فالاعتبار هو تتبع الطريق من الجوامع والمسانيد للعلم بالمتابع المعتبر الذي لم يتهم بالكذب أو الشاهد لما يرويه الراوي الذي يظن أنه تفرد بمرويه، ويقال للراوي إذا لم يوجد له متابع أو شاهد: فرد، وإذا وجد له: متابع قيل له: متابه - بفتح الباء.

١٠ - تغير بآخره: أي في آخر عمره، أو في آخر أمره.

١١ - منكر الحديث، أو منكر، أو يروي المناكير.

قال اللكنوي: بين قولهم: هذا حديث منكر، وقولهم: هذا الراوي منكر الحديث، وقولهم: يروي المناكير فرق، ومن لم يطلع عليه ذل وأضل وابتلي بالغرق، ولا تظن من قولهم: هذا حديث منكر أن راويه غير ثقة؛ فكثيرًا ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد وإن اصطلاح المتأخرون على أن المنكر هو الحديث الذي رواه ضعيف مخالفًا للثقة، وكذا لا تظن من قولهم: فلان روى المناكير، أو حديثه هذا منكر، ونحو ذلك أنه ضعيف... إلى أن قال: بل يجب عليك أن تثبت وتفهم.

(أ) أن المنكر إذا أطلقه البخاري على الراوي فهو مما لا تحل الرواية عنه، وأما إذا أطلقه أحمد ومن يحذو حذوه يلزم أن يكون الراوي ممن لا يحتج به.

(ب) أن تفرق بين روي المناكير أو يروي المناكير - أو في حديثه نكارة ونحو ذلك، وبين قولهم: منكر الحديث، فإن العبارات الأولى لا تقدح الراوي قدحًا يعتد به، والأخرى تجرحه جرحًا يعتد به.

(ج) أن لا تبادل بحكم ضعف الراوي بوجود أنكرا ما روي في حق روايته في الكامل والميزان ونحوهما، فإنهم يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضًا بمجرد تفرد راويهما، فقد قال الذهبي: أنكرا ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن وهو عند الترمذي، وحسنه وصححه الحاكم على شرط الشيخين.

( د ) أن تفرق بين قول القدماء: هذا حديث منكرو، وقول المتأخرين: هذا حديث منكرو؛ فإن القدماء كثيراً ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه، وإن كان من الأثبات، والمتأخرون يطلقونه على رواية راوٍ ضعيف خالف الثقات<sup>(١)</sup>.

١٢ - فلان مود: ينبغي التأمل في ضبطها؛ فمنهم من فسرها بمعنى هالك، يقال: أودي فلان أي هلك فهو مود، وعليه فهي من ألقاب التجريح، ومنهم من يشدها مع الهمز ( مؤد ) أي حسن الأداء وعليه فهي من ألقاب التعديل.

١٣ - فلان على يدي عدل: ينبغي التأمل في ضبطها أيضاً، فمن كسر الدال الأولى وجعلها بالإفراد كانت من ألقاب التعديل، ومعناها: أن العالم المعدل يقول: هو عندي عدل، وضبطها: هو على يدي عدل، برفع اللام وتثنيها، ومنهم من ضبطها بثنية يد وهي بمعنى ضعيف الحديث أو شديده أو هالك، وعليه فهي من ألفاظ التجريح.

١٤ - الحافظ والضابط: لا يلزم من الوصف بهما العدالة في الدين، فإن أبا أيوب الشاذكوني كان من كبار الحفاظ لكنه أتهم بشرب النبيذ والوضع، فقال فيه البخاري: هو أضعف عندي من كل ضعيف.

وكذلك الإتيان لا يشعر بالعدالة فلا بد من انضمام الثبوت معه، وكذلك الوصف بالثقة وبأنه صدوق أقل من الوصف بالحجة؛ فقد قال ابن أبي شيبة في أحمد بن عبد الله ابن يونس: ثقة ليس بحجة، وقال ابن دقيق العيد في ابن إسحاق: ثقة ليس بحجة، وقال في ابن أبي أويس: صدوق ليس بحجة.

١٥ - إذا قال يحيى بن معين عن راوٍ: لا بأس به فهو ثقة. ويفهم من ذلك أن للثقة عنده مراتب؛ فالتعبير بثقة أرفع من التعبير بلا بأس به وإن اشتركا في مطلق الثقة.

١٦ - فلان له بلايا أو هذا الحديث من بلاياه، قال برهان الدين الحلبي: هو كناية عن الوضع، وكذلك له طامات وأوابد ويأتي بالعجائب، وهذا الحديث آفته فلان: كناية عن الوضع.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*



## التحمل والأداء

الرواية لا بد فيها من تحمل وأداء، فما هو التحمل؟ وما هو الأداء؟

**التحمل:**

هو نقل الحديث عن الغير، وهذا الغير يسمى في عرف المحدثين شيخًا.

**الأداء:**

هو رواية الحديث للتلميذ وهو ما يعرف بطالب الحديث.

**شروط التحمل:**

لا يشترط في التحمل إلا التمييز والضبط لما يروى ويسمع، وحدد المحدثون أول زمن يصح فيه السماع للصغير بخمس سنين، وعلى هذا استقر العمل بين أهل الحديث واحتجوا بما رواه البخاري في صحيحه عن محمود بن الربيع قال: «عقلت من النبي ﷺ مجة مجَّها في وجهي من دلو وأنا ابن خمس سنين»<sup>(١)</sup>. وأما من دون هذه السن فيقولون: له حضور، والصواب: أن العبرة بالتمييز والضبط، فقد يكون ابن أربع وهو مميز ضابط، وقد يكون ابن سبع وهو ليس كذلك.

وعلى هذا يجوز تحمل الصبي ولكنه لا يؤدي إلا بعد البلوغ، ويجوز التحمل من الكافر ولكنه لا يؤدي إلا بعد الإسلام، وذلك كقصة أبي سفيان بن حرب مع هرقل<sup>(٢)</sup>؛ فقد تحملها وهو كافر، ولكنه أداها وهو مسلم.

**شروط الأداء:**

وأما شروط الأداء فهي: الإسلام، البلوغ، العقل، العدالة، الضبط، وهي الشروط التي لا بد من توافرها في الراوي<sup>(٣)</sup>، وليس هنا محل تفصيل ذلك.

(١) البخاري، كتاب العلم؛ باب: متى يصح سماع الصبي.

(٢) البخاري؛ باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ.

(٣) انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٩٤)، تدريب الراوي (٤/٢)، المتنع (٢٨٨/١)، المقدمة

(ص ١٣٧).

## حكم تحمل الفاسق والسن المحددة لتحمل الصبي:

بحث العلماء مسألة تحمل الفاسق، وبصرف النظر عن أدائه؛ إذ لا بد أن يكون عدلاً فإن تحمله صحيحاً فإنه أهون من الكافر، وقد يكون مسلماً بإسلامه فاسقاً بفعله فهو بلا شك مسلم عند أهل السنة والجماعة، وتحمله على الصحيح مقبول خاصة إذا أذاه بعد التوبة، فلا مجال للقدح فيه، والله أعلم.

قال ابن الملقن - رحمه الله - في المقنع: - « والفاسق أولى من الكافر »<sup>(١)</sup>.

أما السن المحددة للتحمل من الصغير فهناك من العلماء من قال أربع سنوات، وأصح ما يستند به لهذا القول ما ورد في بعض روايات حديث محمود بن الربيع أن سنّه كان أربع حينما معّج في وجهه النبي ﷺ المجمة، إلا أن هذه الرواية مرجوحة وليست بأصح من رواية الخمس، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح؛ حيث قال: « وذكر القاضي عياض في الإلماع وغيره أن في بعض الروايات أنه كان ابن أربع، ولم أقف على هذا صريحاً في شيء من الروايات بعد التتبع التام... والأول أولى بالاعتماد لصحة الإسناد »<sup>(٢)</sup>. اهـ.

وقد أشار السيوطي - رحمه الله - لمن قال بهذا القول في التدريب، ولكن شرطه بأن يكون الصغير عربياً؛ حيث قال - رحمه الله -: « وفرق السلفي بين العربي والعجمي فقال: أكثرهم على أن العربي يصح سماعه إذا بلغ أربع سنين لحديث محمود، والعجمي إذا بلغ ست سنين »<sup>(٣)</sup>. اهـ كلامه - رحمه الله -، ولكن أصح أقوال من حدد بالسن لسماع الصغير قول من قال: يصح سماعه إذا بلغ خمس سنين، وهو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، كما ذكر ذلك ابن الصلاح في مقدمته ونقله ابن الملقن في المقنع عن القاضي عياض وكذلك النووي في التقريب<sup>(٤)</sup>، وهذا هو الصحيح إن شاء الله لمن حدد ذلك بسن معينة<sup>(٥)</sup>، ويؤيده حديث محمود بن الربيع، وهذا أحد أقوال العلماء الرئيسية وأرجحها فيمن حدد بسن، وهناك من قال: خمس عشرة، إلا أنه قول مردود، فقد رده أحمد كما ذكر ذلك السيوطي في تدريبه؛ حيث قال: « وأما أحمد فإنه سئل عن ذلك فقال: إذا عقل وضبط، فذكر له عن رجل أنه قال: لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة؛ لأن رسول الله ﷺ رد البراء وابن عمر واستصغرها يوم بدر،

(١) انظر المقنع (١/٢٨٨).

(٢) انظر الفتح (١/٢٠٨).

(٣) انظر تدريب الراوي (٢/٧).

(٤) انظر التقريب مع التدريب (٢/٥).

(٥) انظر المقنع (١/٢٩٠).



فأنكر قوله هذا وقال: بس القول، فكيف يصنع بسفيان ووكيع ونحوهما<sup>(١)</sup>، والقول الثالث المشهور عن بعض العلماء: أن الضابط في ذلك التمييز والضبط والعقل، كما أشار إلى ذلك ابن الصلاح في مقدمته، ونقله عنه ابن الملقن في المقنع، وكذا النووي في التقريب، ونقله السيوطي في التدريب عن موسى بن هارون، وأحمد بن حنبل، وهو المختار عندي؛ إذ إنه قد يميز قبل خمس وقد يميز وعمره ست أو سبع بحسب اختلاف الأحوال، كما ذكر في ذلك بعض الوقائع إن صحّت.

قال ابن الملقن: (وحفظ القرآن أبو محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني، وله خمس سنين، فامتحنه فيه أبو بكر بن المقرئ، وكتب له بالسماع وهو ابن أربع سنين)<sup>(٢)</sup>، ورجح الاعتبار بالفهم الحافظ في فتح الباري عند شرحه لحديث محمود بن الربيع، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

في أي سن يستحب سماع الحديث؟

هناك في المسألة أربعة أقوال رئيسية؛ فمنهم من قال: في سن العشرين يستحب سماعه، ومنهم من قال: في سن الثلاثين، ومنهم من قال: في سن عشر، ومنهم من قال: يبكر بذلك، هذا إجمالاً، أما التفصيل فهو كما يلي:

قال ابن عبد الله الزبيري: يستحب كتب الحديث في العشرين لأنها مجتمع العقل، وورد ذلك عن سفيان قال: كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة، وهذا مذهب أهل الكوفة<sup>(٤)</sup>.

المذهب الثاني: مذهب أهل البصرة، يكتبون لعشر سنين كما قال موسى بن هارون.

المذهب الثالث: لأهل الشام، وسن السماع لديهم ثلاثون<sup>(٥)</sup>.

واختار ابن الصلاح أن يبكر بإسماع الصغير في أول زمان يصح فيه سماعه<sup>(٦)</sup>، وهو المختار لتعويده على ذلك تكون سنه مجتمع قوة الحافظة والذاكرة كما حصل من محمود بن الربيع رحمته الله.

والله أعلم

\* \* \*

(٢) انظر هذه الواقعة في المتنع لابن الملقن (١/٢٩٢).

(٤) انظر تدريب الراوي (٥/٢).

(٦) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٣٧).

(١) انظر تدريب الراوي (٧/٢).

(٣) انظر كلام الحافظ في الفتح (١/٢٠٨).

(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٣٨).

## طرق التحمل والأداء

للتحمل طرق وكيفيات مخصوصة، وعلى من تحمل بطريق من هذه الطرق أن يعبر عن الأداء بصيغة تدل على ذلك الطريق الذي تحمل به، ويسمى المحذون: صيغ الأداء.

وطرق التحمل ثمانية كما أشار إلى ذلك أهل الاصطلاح؛ كابن الصلاح في المقدمة وابن الملقن في المقنع والنووي في تقريره وتبعه السيوطي في تدريبه وكذلك الشيخ محمد عجاج الخطيب في كتابه المسمى بـ «أصول الحديث»<sup>(١)</sup>، إلا أن الجرجاني علي ابن محمد بن علي الحسيني الجرجاني ذهب إلى أنها سبع<sup>(٢)</sup>. وهي إجمالاً:

- ١ - السماع من لفظ الشيخ.
- ٢ - القراءة على شيخ.
- ٣ - الإجازة.
- ٤ - المناولة.
- ٥ - الكتابة.
- ٦ - الإعلام.
- ٧ - الوصية.
- ٨ - الوجدادة<sup>(٣)</sup>.

## تفصيل الكلام عن طرق التحمل والأداء

### ١ - السماع من لفظ الشيخ:

وهو أن يؤدي الشيخ الحديث لمن يتحملة مشافهة، سواء أكان ذلك إملاء أم قراءة، وسواء أكان من حفظه أم من كتابه<sup>(٤)</sup>.

منزلتها:

قال ابن الملقن: (وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٤٠)، والمقنع لابن الملقن (١/٢٩٢)، والتقريب مع التدريب (٨/٢)، وكذا

التدريب (٨/٢)، وأصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب (ص ٢٢٧).

(٢) انظر رسالة في علم أصول الحديث (ص ٧٧) للجرجاني.

(٣) انظر تيسير مصطلح الحديث للشيخ محمود الطحان (ص ١٥٨ - ١٦٥).

(٤، ٥) انظر كتاب المقنع لابن الملقن (١/٢٩٢، ٢٩٣)، وكتاب تيسير المصطلح للشيخ الطحان (ص ١٥٨).

## ألفاظ الأداء بهذه الطريقة:

لقد أخذ الاصطلاح في الأداء بهذه الطريقة وغيرها مرحلتين:  
 فقبل التخصيص يجرى في الأداء أي من هذه الصيغ ( سمعت، حدثنا، أخبرنا، أنبأنا، قال لي، أو ذكر لي )، سواء بصيغة الجمع أو الأفراد، وهذه الصيغ بعضها أقوى من بعض للمتتبع للحديث والروايات، ثم لا ضير في الأفراد أو الجمع أثناء الأداء بالصيغة المعينة على أن الجمع أقرب لتواتر المروي<sup>(١)</sup>، فيكون ترتيبها كالتالي: حدثنا أو حدثني، ثم سمعت؛ وتكاد تكون في رتبها لولا أن التحديث مشعر بالاستعداد للتلقي أكثر من سمعت؛ فقد يكون عرضاً، ثم أخبرنا ثم أنبأنا ومفرديهما، ثم قال لنا أو ذكر لنا، ومفرديهما، على أن هناك من سوي بين استعمال أي من هذه الصيغ مع أي طريقة من طرق التحمل عند الأداء كما قال ذلك القاضي عياض؛ حيث قال: الاختلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه: ( حدثنا ) و ( أخبرنا ) و ( أنبأنا ) و ( سمعت فلاناً يقول ) و ( قال لنا فلان ) و ( ذكر لنا فلان )<sup>(٢)</sup>، وخالفه ابن الصلاح في المقدمة بدعوى التخصيص؛ حيث قال: ( قلت في هذا نظر وينبغي فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصاً بما سمع من غير لفظ الشيخ... أن لا يطلق فيما سمع من لفظ الشيخ لما فيه من الإيهام واللباس )<sup>(٣)</sup>.

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة التخصيص؛ حيث خصص لكل قسم من أقسام التحمل لفظ معين كما يلي:

للسماع: سمعت - أو حدثني.

للقراءة: أخبرني.

للإجازة: أنبأني.

لسماع المذاكرة: قال لي - أو ذكر لي<sup>(٤)</sup>.

## ٢ - القراءة على الشيخ:

قال ابن الملقن: ( ويسمى أكثر المحدثين « عرضاً » )<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر كلام الخطيب حول ترتيب هذه العبارات في المقنع (٢٩٣/١).

(٢) انظر المقنع (٢٩٣/١). (٣) انظلا كلام ابن الصلاح في المقدمة (ص ١٤٠).

(٤) انظر تيسير مصطلح الحديث للطحان (ص ١٥٩).

(٥) انظر المقنع (٢٩٧/١)، وسبب تسميتها بذلك؛ لأن الطالب يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ.

وصورتها: أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع<sup>(١)</sup>، سواء قرأ الطالب، أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء أكانت قراءته من حفظه أم من كتابه، وأيما كانت متابعة الشيخ له، سواء أكان الشيخ يتبع للقارئ من حفظه أم أمسك كتابه هو، أم وثقه غيره<sup>(٢)</sup>.

حكمها:

حكم الرواية بهذه الطريقة، وهي القراءة على الشيخ صحيحة بلا خلاف إلا ما حكى عن بعض من لا يعتد بخلافه، وممن حكى هذا الحكم ابن الصلاح في المقدمة وابن الملقن في المقنع<sup>(٣)</sup>.

رتبتها:

أقوال العلماء فيها ثلاثة كما ذكر ذلك غير واحد من العلماء؛ كابن الصلاح في المقدمة، وتبعه النووي في التقريب، وبسط الكلام فيها السيوطي في التدريب وهي إجمالاً<sup>(٤)</sup>:

- القول الأول: وهو أنها أعلى من السماع، وهذا روي عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيرهما، وروي عن مالك<sup>(٥)</sup>، واستدلوا بأن الشيخ لو غلط لم يتهماً للطالب الرد عليه فقالوا: قراءتك على العالم خير من قراءة العالم عليك.

- القول الثاني: أنها مساوية للسماع، وحكي عن مالك في رواية وروي عن البخاري وهو مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة وأهل المدينة، وحكاها الرامهرمزي عن علي ابن أبي طالب وابن عباس<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث (ص ١٥٩).

(٢) انظر المقنع (٢٩٧/١) لكن قال الحافظ ابن حجر: ينبغي ترجيح الإمساك في الصور كلها على الحفظ لأنه خوان.

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٤٢)، والمقنع (٢٩٧/١) ومن هؤلاء وكيع وعبد الرحمن بن سلام وأبو عاصم النبيل، قال الحافظ ابن حجر: وقد انقض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزئ وإنما يقول بها بعض المتشددین من أهل العراق. انظر فتح الباري (١/١٥٠).

(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٤٢)، والتقريب مع التدريب (٢/٢٤-٢٦).

(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٤٢).

(٦) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٤٢)، وتدريب الراوي (٢/١٤)، ويستدل أصحاب هذا الرأي بما رواه الخطيب عن إبراهيم بن سعد أنه قال: ألا تدعون تنطعمكم يا أهل العراق العرض مثل السماع، ثم استدل بحديث ضمام بن ثعلبة في سؤاله عن أمور الإسلام، فانظره في كتاب العلم وقد ترجم له البخاري بقوله: باب القراءة والعرض على المحدث، قلت: وفي هذا رد على أصحاب الرأي القائلين بأنها غير صحيحة. وانظر: تدريب الراوي (١٤/٢).

- القول الثالث: أنها أدنى من السماع وهو مذهب جمهور أهل المشرق وهو الصحيح، وقد حكاه ابن الصلاح في المقدمة ورجحه النووي في التقريب وكذا السيوطي<sup>(١)</sup>.  
ألفاظ الأداء بها:

هناك ثلاث طرق للأداء بهذه الطريقة من طرق التحمل وهي:

١ - وهي أعلى الألفاظ أن يقول: « قرأت على فلان » أو « قرئ عليه وأنا أسمع » فأقرّ به، وجوّد ذلك ابن الملقن في المقنع وقال: ( والأجود والأسلم في الرواية بها... ثم ساق عبارتها )<sup>(٢)</sup>.

٢ - ويجوز له الأداء بعبارات السماع إذا قيد لفظ الأداء بالقراءة؛ مثل: « حدثنا قراءة عليه »<sup>(٣)</sup>.

٣ - والذي شاع استعماله وعليه كثير من المحدثين بعد التخصيص إطلاق لفظ « أخبرنا » فقط دون غيرها<sup>(٤)</sup>.

٣ - الإجازة:

تعريفها:

أن يأذن الشيخ للراوي بالرواية، لفظاً أو كتابة.

مثال: أن يقول الشيخ للطالب: « أجزت لك صحيح البخاري »، أو « أجزت لفلان جميع ما اشتمل عليه فهرسي »<sup>(٥)</sup>.

والإجازة إما بالتلفظ وإما بالكتابة، وينبغي للمجيز كتابة أن يتلفظ بها أيضاً، فإن اقتصر على الكتابة مع قصد الإجازة صحّت.

ولا يشترط في الإجازة القبول، قال السيوطي: فلورد فالذي ينقدح في الذهن الصحة، وكذا لو رجع الشيخ عن الإجازة. ويحتمل أن يقال: إن قلنا: الإجازة إخبار لم يضره الرد ولا الرجوع، وإن قلنا إذن وإباحة ضر كالوقف والوكالة. لكن الظاهر الأول. اهـ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٤٢)، والتقريب مع التدريب (٢/ ١٥)، والمقنع (١/ ٢٩٨).

(٢) انظر المقنع (١/ ٢٩٩).

(٣) انظر تيسير مصطلح الحديث للطحان (ص ١٦٠).

(٤) انظر المقنع (ص ٣٠١).

(٥) انظر المقنع لابن الملقن (١/ ٣١٤).

(٦) تدريب الراوي (٢/ ٤٣، ٤٤).

## أنواع الإجازة:

وهي سبعة أنواع:

- النوع الأول: أن يجيز لمعين في معين:

ك (أجزتك البخاري، أو ما اشتملت عليه فهرستي).

وهذا أعلى أنواعها المجردة عن المناولة كما قاله ابن الملقن في المقنع<sup>(١)</sup>.

حكم الرواية بها: ذهب جماهير المحدثين وغيرهم إلى القول بجوازها وإباحة الرواية بها وهو الصحيح، وذهب جماعة من أهل الحديث والفقهاء والأصوليين وإحدى الروائين عن الشافعي وحسين الماوردي إلى عدم جوازها، وقال الربيع والماوردي: «ولو جازت الإجازة لبطلت الرحلة» ولكن الصحيح ما ذهب إليه جمهور أهل الحديث<sup>(٢)</sup>، واستقر عليه العمل<sup>(٣)</sup>.

وجوب العمل بها: وكما تجوز الرواية بالإجازة يجب العمل بالمروي بها بشرطه، أي إذا توفرت فيه شروط القبول بأن يكون صحيحًا أو حسنًا، وخالف في ذلك البعض فقالوا: تجوز الرواية ولا يجب العمل بها كالمرسل وهو رأي باطل.

رتبتها:

إذا قلنا بصحة الإجازة فالمتبادر إلى الذهن أنها دون العرض وهو الحق والصحيح، وقيل: إنها والسماع سواء، وقيل: إنها أفضل من السماع.

وفصل الطوفي فقال: في عصر السلف السماع أولى وأما بعد أن دونت الدواوين وجمعت السنن واشتهرت فلا فرق بينهما. والراجح الأول، وأنها دون السماع ودون القراءة على الشيخ؛ لما في السماع والقراءة من تحقيق الرواية وضبط الألفاظ.

- النوع الثاني: أن يجيز لمعين في غير معين:

ك (أجزتك مسموعاتي، أو مروياتي).

(١) المقنع (٣١٤/١).

(٢) انظر المقنع (٣١٤/١) والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، والأصل في جوازها والاحتجاج بها: حديث النبي ﷺ وأنه كتب سورة براءة في صحيفة ودفعها لأبي بكر ثم بعث علي بن أبي طالب فأخذها منه ولم يقرأها عليه ولا هو أيضًا حتى وصل إلى مكة ففتحها وقرأها على الناس. رواها ابن إسحاق وأحمد والترمذي.

(٣) انظر المصدر السابق (٣١٥/١)، وتدريب الراوي (٣١/٢) مع التقريب.

وهذا النوع الخلاف فيه أشد من الأول ولكن الجمهور من المحدثين والفقهاء وغيرهم جَوَّزُوا الرواية بها، وأوجبوا العمل بما روي بها بشرطه<sup>(١)</sup>، يعني: أن يكون صحيحًا أو حسنًا.

- النوع الثالث: أن يجيز غير معين بغير معين:

مثالها ما قاله الجرجاني: كـ (أجزت للمسلمين أو لمن أدرك زمانني) وحكاها كذلك صاحب المقنع<sup>(٢)</sup>.

حكم الرواية بها: هناك خلاف بين العلماء في إجازة الرواية بها، فمن المجوزين: القاضي أبو الطيب والخطيب وأبو عبد الله بن مندة، وابن عتاب، قال النووي - رحمه الله -: (الظاهر من كلام مصرحها جواز الرواية بها، وهذا يقتضي صحتها، وأي فائدة لها غير الرواية بها)<sup>(٣)</sup>، وكلام ابن الصلاح في المقدمة يشعر بعدم جوازها<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

- النوع الرابع: أن يجيز بمجهول أو لمجهول:

يعني أن يجيز بمجهول من الكتب لمعين من الناس أو العكس.

مثالها: أن يقول لأجزت لمحمد بن خالد الدمشقي السنن، ومحمد هذا يشترك معه في الاسم أكثر من شخص، وكان لهذا المجيز أكثر من كتاب في السنن قد رواه، وهذا النوع فاسد لا يصح، كما ذكر ذلك ابن الصلاح - رحمه الله - في المقدمة<sup>(٥)</sup>، لكن إن أجاز لجماعة معروفين بأَسَابِهِمْ إلا أن المجيز لا يعرف أعيانهم، فهذه صحيحة كما ذكر ذلك ابن الملقن<sup>(٦)</sup>، وابن الصلاح<sup>(٧)</sup> - رحمهما الله تعالى -.

- النوع الخامس: الإجازة للمعدوم:

كأن يقول: أجزت لمن يولد لفلان أو يجيز لمعين موجود والمعدوم تبعًا له كأجزت

(١) انظر ذلك في المقنع (١/٣١٥).

(٢) انظر: رسالة في علم أصول الحديث للجرجاني (ص ٧٨) والمقنع (١/٣١٦).

(٣) انظر التقريب للنووي مع التدريب (٢/٣٣)؛ حيث قال السيوطي: فإن كان هذا النوع من الإجازة مقيدًا بوصف حاصل كأجزت طلبة العلم ببلد كذا ومن سمع مني كتاب كذا فأقرب إلى الجواز من غير المقيدة. اهـ.

(٤) انظر المقدمة (ص ١٥٣) حيث قال ابن الصلاح فيها ولم نسمع عن أحد يقتدي به أنه استعمل هذه الإجازة فروي بها، ولا عن الشرذمة المتأخرة الذين سوغوها والإجازة في أصلها ضعف وترداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفًا كثيرًا لا ينبغي احتماله. اهـ.

(٦) انظر المقنع (١/٣١٨).

(٥) انظر المقدمة (ص ١٥٤).

(٧) انظر المقدمة (ص ١٥٤).

لفلان وولده أو لعقبك ما تناسلوا). واختلف العلماء في جواز الرواية بهذا خاصة في الصيغتين الأخيرتين، فالثانية أجازها أصحاب الشافعي رحمته الله في الوقف، وحكاه ابن الصلاح في المقدمة، وأجاز أصحاب مالك وأبو حنيفة كلاهما، وأجاز الخطيب الأولى، وأبطلهما القاضي أبو الطيب، وابن الصباغ، وهو الصحيح الذي لا ينبغي غيره؛ لأن من كان مجهولاً في السند يقدح فيه فكيف بالمعدوم، ولأن الإجازة في حكم الإخبار جملة بالمجاز، فكما لا يصح الإخبار بالمعدوم لا يصح الإجازة له، أما إجازة من لم يوجد مطلقاً فلا يجوز إجماعاً.

- السادس: إجازة ما لم يسمعه المجيز، ولم يتحملة أصلاً بعد ليرويه المجاز له إذا تحمله المجيز بعد ذلك<sup>(١)</sup>:

والصحيح: أن الرواية بهذه الطريقة من طرق الإجازة غير صحيح كما حكاه ابن الملقن عن غير واحد من الأئمة؛ كقاضي قرطبة أبي الوليد يونس بن مغيث حيث منع ذلك<sup>(٢)</sup>، وقال النووي: (وهذا هو الصواب)<sup>(٣)</sup>.

#### - السابع: إجازة المجاز:

كـ (أجزتك مجازاتي) أو: (ما أجزلي) فمنعه بعضهم من المتأخرين، واحتج بأن الإجازة ضعيفة، فيقوي الضعف باجتماع إجازتين، والصحيح الذي عليه العمل جوازه، وممن جوزه الدارقطني وابن عقدة، وأبو نعيم<sup>(٤)</sup>.  
فوائد وتتمات تتصل بالإجازة:

الأولى: ينبغي للراوي بالإجازة عن الإجازة تأملها والوقوف عند شروطها حتى لا يروي بها ما لم يدخل تحتها.

الثانية: الإجازة للطفل الذي لا يميز صحيحه على الصحيح الذي قطع به القاضي أبو الطيب الطبري والخطيب ولا يعتبر فيه سن ولا غيره خلافاً لمن قال بعدم الصحة كما لا يصح سماعه فلا تصح الإجازة له.

قال ابن الصلاح في تعليل الجواز: كأنهم رأوا الطفل أهلاً لتحمل هذا النوع

(١) انظر المقنع (١/٣٢١).

(٢) انظر المرجع السابق (ص ٣٢١).

(٣) انظر التقريب مع التدريب (٢/٤٠).

(٤) انظر المقنع (١/٣٢٢، ٣٢٣)، والتقريب مع التدريب (٢/٤١).



ليؤدي بعد حصول الأهلية لبقاء الإسناد. وأما الطفل المميز فلا خلاف في صحة الإجازة له<sup>(١)</sup>.

الثالثة: تصح الإجازة للمجنون ويتحمل إذا عقل.

الرابعة: الإجازة للكافر: قال العراقي فيها: لم أجد نقلاً وقد تقدم أن سماعه صحيح ولم أجد عن أحد من المتقدمين والمتأخرين الإجازة للكافر إلا أن شخصاً من الأطباء يقال له: محمد بن عبد السيد سمع الحديث في حال يهوديته على أبي علي أبي عبد الله الصوري وكتب اسمه في الطبقة مع السامعين، وأجاز لهم الصوري وهو من جملتهم، وكان ذلك بحضور المزي، فلولا أنه يرى جواز ذلك ما أقرَّ عليه، ثم هدى الله هذا اليهودي إلى الإسلام وسمع منه أصحابنا.

الخامسة: الإجازة للفاسق والمبتدع منهما أولى من الكافر إذا زال المانع.

السادسة: الإجازة للحمل. قال العراقي: لم أجد فيه نقلاً إلا أن الخطيب قال: لم نرهم أجازوا لمن لم يكن مولوداً في الحال، ولم يتعرض لكونه إذا وقع يصح أو لا. قال: ولا شك أنه أولى بالصحة من المعدوم<sup>(٢)</sup>.

طرق الأداء بالإجازة:

- ١ - الأولى: أن يقول: «أجاز لي فلان».
- ٢ - ويجوز بعبارة السماع والقراءة مقيدة؛ مثل: «حدثنا إجازة» أو «أخبرنا إجازة».

٣ - اصطلاح المتأخرين: «أنبأنا»<sup>(٣)</sup>.

وذلك بعد التخصيص.

٤ - المناولة:

أنواعها:

هي نوعان:

١ - مقرونة بالإجازة.

٢ - مجردة عن الإجازة.

(١) الوسيط (ص ١٠٧)، والتدريب (٣٨/٢). (٢) التقييد والإيضاح (ص ١٨٧).

(٣) انظر تيسير مصطلح الحديث للشيخ الطحان (ص ١٦٢).

فأما المقرونة بالإجازة، فهي أعلى أنواع المناولة؛ مثالها: أن يدفع الشيخ للطالب كتابًا ويقول اروه عني أو انسخه، سواء ملكه أو لا، والمجردة عن الإجازة: أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابًا ثم يقول له: هذا سماعي.

حكمها:

المقرونة بالسمع صحيحة، واستدل السيوطي لصحة المناولة بما علقه البخاري في كتاب العلم: أن رسول الله ﷺ كتب لأمير السرية كتابًا وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي ﷺ. وصله البيهقي والطبراني بسند حسن<sup>(١)</sup>. ونقل السيوطي - رحمه الله - عن القاضي عياض صحة المناولة المقرونة بالإجازة<sup>(٢)</sup>.

رتبتها:

وربتها على الصحيح أنها أدنى من السماع والعرض على الشيخ، وهو قول غير واحد من العلماء؛ منهم الثوري والأوزاعي، وابن المبارك، وأبو حنيفة، والشافعي وأحمد، وإسحاق وجعلها بعضهم أرفع من السماع وهو ضعيف<sup>(٣)</sup>.

أما المجردة عن الإجازة: فلا تجوز الرواية بها على الصحيح، ذكره النووي في التقريب<sup>(٤)</sup>.

ألفاظ الأداء بها:

١ - الأحسن: أن يقول: «ناولني» أو «ناولني وأجاز لي» إن كانت المناولة مقرونة بالإجازة.

٢ - ويجوز بعبارات السماع والقراءة ولكن بالقييد بلفظ المناولة «حدثنا مناولة» أو «أخبرنا مناولة وإجازة»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر تدريب الراوي (٤٤/٢)، والحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم معلقاً (١٥٣/١) من فتح الباري، وانظر الكلام على وصله في الفتح (١٥٥/١) وتعليق التعليق (٧٤-٧٧)، ويظهر فقه البخاري في الحديث من خلال ما بوب له فقال: باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان (١٥٣/١) من الفتح.

(٢) تدريب الراوي (٤٥/٢).

(٣) نفس المرجع السابق (٤٥/٢).

(٤) نفس المرجع السابق (٥٠/٢).

(٥) انظر تيسير مصطلح الحديث للشيخ الطحان (ص ١٦٢)، وكذا تدريب الراوي (٥١/٢).

٥ - الكتابة:

وهي أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب بخطه أو بأمره<sup>(١)</sup>.

أنواعها:

وهي نوعان:

١ - مقرونة بالإجازة، بأن يقول: أجزت لك ما كتبه أو نحوها.

٢ - مجردة عن الإجازة<sup>(٢)</sup>، مقتصرة على الكتابة.

حكم الرواية بها:

أما المقرونة بالإجازة فهي صحيحة وأشبهه بالمناولة المقرونة بالإجازة.

وأما المجردة عن الإجازة فعلى الصحيح من قولي العلماء صحتها، واختاره ابن الصلاح في مقدمته؛ حيث قال: ( وهو ما إذا اقتصر على المكاتبه فقد أجاز الرواية بها كثير من المتقدمين والمتأخرين؛ منهم أيوب السختياني ومنصور والليث بن سعد. وقاله غير واحد من الشافعيين وجعلها أبو المظفر السمعاني منهم أقوى من الإجازة، وإليه صار غير واحد من الأصوليين، وأبى ذلك قوم آخرون، وإليه صار من الشافعيين القاضي الماوردي وقطع به في كتابه الحاوي، والمذهب الأول هو الصحيح المشهور بين أهل الحديث ). اهـ، كلامه - رحمه الله - .

هل يشترط البيئة في معرفة الخط؟

هناك من اشترطه والصحيح عدم اشتراطه، بل يكفي معرفة المكتوب إليه خط

الكتاب<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر المقدمة (ص ١٦٥).

(٢) انظر المقدمة (ص ١٦٥)، ولعل الأصل في جواز الكتابة كتابة النبي ﷺ إلى الملوك والأمراء؛ كتابه إلى هرقل، وهو عند البخاري في كتاب الأيمان والندور، باب: إذا قال: واللّه لا أتكلم اليوم.. وفي آخره، وقال أبو سفيان: كتب النبي ﷺ إلى هرقل: ﴿ تَمَأْتُوا إِلَيْنَ كَلِمَةً سَوَّلَمَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ الآية، وعليه فهي ترجمة عند البخاري. وليس أدل على هذا من اعتبار صاحبي الصحيحين لها؛ ففي صحيح البخاري ( في الأيمان والندور ) كتب إلى محمد بن بشار وفي الصحيحين من ذلك كثير منها ما أخرجه: كتب معاوية إلى المغيرة أن اكتب إلي ما سمعت من رسول الله ﷺ والحديث عند البخاري في كتاب القدر، وعند مسلم في كتاب المساجد.

(٣) انظر التقريب مع التدريب (٢/ ٥٧).

## ألفاظ الأداء بالكتابة:

الصحيح قوله: كتب إليَّ فلان أو أخبرني فلان مكاتبة أو كتابة، أو نحوها ولا يصح إطلاق ألفاظ السماع كحدثنا، وأخبرنا، وأجازه الليث ومنصور<sup>(١)</sup>.

٦ - الإعلام:

تعريفه:

أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سماعه من فلان مقتصرًا عليه دون أن يأذن له بالرواية عنه.

حكم الرواية عن طريق الإعلام:

اختلف العلماء في الرواية بها على قولين ما بين مجيز ومانع:

القول الأول: القول بالجواز، والصحيح الذي اختاره وذهب إليه غير واحد من العلماء من أصحاب الحديث والفقه والأصول وأهل الظاهر؛ منهم ابن جريج، والشافعي وابن الصباغ، واختاره الرمهرمزي؛ وذلك لأن في المنع من الرواية بما أخبر به الشيخ كتمانًا للعلم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۗ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ النَّارُ ۖ إِنَّهُمُ اللَّعِينُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا فَاُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠]، ويشهد لذلك حديث معاذ الذي أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أنس بن مالك: «أن نبي الله ﷺ ومعاذ بن جبل رديفه على الرحل، قال: «يا معاذ». قال: لبيك رسول الله وسعديك، قال: «ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله إلا حرّمه الله على النار»، قال: يا رسول الله، أفلا أخبر بها الناس فيستبشروا؟! قال: «إذًا يتكلوا»، فأخبر بها معاذ عند موته تأثمًا<sup>(٢)</sup>. فهنا سكت معاذ ولم يخبر بها إلا خشية الإثم من كتمان العلم، فأظهرها، فدل ذلك على جواز الرواية لمن كان تحمله إعلامًا، والله أعلم.

لفظ الأداء بها:

أن يقول الراوي: «أعلمني شيخني بكذا».

(١) انظر التقريب للنووي مع التدريب (٢/٥٧، ٥٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيذان، باب: من شهد أن لا إله إلا الله مستيقنًا بها قلبه (١/٢٤١)، (٢٤٢).

## ٧ - الوصية:

تعريفها:

أن يوصي الراوي أو الشيخ بكتاب عند موته أو سفره لشخص ما بأحد كتبه التي يرويها<sup>(١)</sup>.

حكم الرواية بها:

١ - هناك من قال بالجواز، وحكاه السيوطي في تدريب الراوي عن ابن سيرين وأبي قلابة<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الصلاح في المقدمة: وهذا بعيد جداً.

وقال النووي: والصواب أنه لا يجوز<sup>(٣)</sup>.

٢ - القول الثاني: عدم الجواز، وهو الذي اختاره ابن الصلاح كما سلف والنووي وهو الصواب<sup>(٤)</sup>. إن شاء الله تعالى.

ألفاظ الأداء:

أن يقول الطالب أو المحدث: (أوصى إليّ فلان بكذا) أو (حدثني فلان وصية)<sup>(٥)</sup>.

## ٨ - الوجدادة:

تعريفها:

لغة: مصدر لـ (وجد، يجد) مولد غير مسموع من العرب<sup>(٦)</sup>.

واصطلاحاً: أن يقف الواجد على أحاديث بخط راويها لا يرويها، وله القول: (وجدت) أو: (قرأت) بخط فلان<sup>(٧)</sup>.

مثالها: أن يقف الواجد على كتاب أو كتب لشخص ما وفيها أحاديث رواها بخطه

(١) انظر المقدمة لابن الصلاح (ص ١٦٧).

(٢) انظر تدريب الراوي (٢/٦٠).

(٣) انظر المقدمة (ص ١٦٧)، والتقريب مع التدريب (٢/٦٠).

(٤) انظر المصادر السابقة.

(٥) انظر تيسير مصطلح الحديث (ص ١٦٤).

(٦) انظر المقنع (١/٣٣٤)، والتقريب مع التدريب (٢/٦٠).

(٧) انظر المقنع (١/٣٣٤)، والتقريب مع التدريب (٢/٦١).

وربما أن الواجد لم يلق صاحب هذه الكتب أو لقيه ولم يسمع منه ما وجدته، ولم يجزه بذلك أن يرويه عنه فهذه تسمى الوجدادة<sup>(١)</sup>.

### حكم الرواية بها:

لا شيء في بيانها بلفظ وجدت بخط فلان، ولكن لا يجوز له أن يرويها كأنها رواية بسند متصل؛ إذ هي من قبيل المنقطع وربما إذا فعل ذلك وقع في التدليس<sup>(٢)</sup>.

### ألفاظ الأداء بها:

على من يؤديها أن يقول: وجدت بخط فلان أو قرأت بخط فلان، أو بلغنا إذا لم يكن ثقة<sup>(٣)</sup>.

### مظاهرها:

مسند أحمد كما ذكر ذلك السيوطي في تدريب الراوي<sup>(٤)</sup>.

### حكم العمل بها:

الصحيح وجوب العمل بها وهذا مذهب الشافعي، ونقل عن معظم المحدثين والفقهاء من المالكية وغيرهم أنه لا يجوز، ورجح ذلك ابن الصلاح في المقدمة، والنووي في التقريب، والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

### فائدة:

ذكر السيوطي في التدريب أنه وقع في صحيح مسلم أحاديث مروية بالوجدادة، وانتقدت بأنها من المنقطع كما هو حكم الوجدادة.

وقد أجاب الرشيد العطار بأن مسلماً روى هذه الأحاديث من طرق أخرى موصولة، وهذا الجواب صحيح.

وأجاب السيوطي بجواب آخر فقال: إن الوجدادة المنقطعة أن يجد في كتاب شيخه لا في كتابه عن شيخه. فتأمل.

(١) انظر المقنع (١/٣٣٤).

(٢) انظر تدريب الراوي (٢/٦٢، ٦١).

(٣) انظر تدريب الراوي (٢/٦١).

(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٦٩)، والتقريب مع التدريب (ص ٦٣)، ورسالة في علم أصول الحديث للجرجاني (ص ٨٠).

وهذا جواب صحيح متعين في حق كل مسلم؛ لأن الراوي إذا وجد في كتاب نفسه حديثاً عن شيخه كان على ثقة من أنه أخذه عنه وقد تخونه ذاكرته فينسى أنه سمعه منه فيحتاط - تورعاً - ويذكر أنه وجده في كتابه<sup>(١)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) تدريب الراوي (٦١/٢)، وانظر الوسيط (ص ١١٨، ١١٩).



## كتابة الحديث وضبطه

كما اعتنى المحدثون بالحديث من حيث تحمله وحفظه وضبطه وتدوينه اعتنوا به من حيث كيفية كتابته وضبط حروفه وشكله وإلحاق سقطه والتنبيه إلى ما في بعض روايته من خطأ أو شك إلى غير ذلك مما يعرف بأداب كتابته.

- والحديث عن ذلك ينتظم في قضيتين:

الأولى: حكم كتابة الحديث:

اختلف علماء السلف - رضي الله عنهم - في كتابة الحديث على أقوال:

الأول: كراهة كتابة الحديث والعلم والأمر بالحفظ في الصدور وممن ذهب إلى ذلك عمر، وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وأبو سعيد الخدري وجماعة من الصحابة والتابعين، واستدلوا بحديث رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن ومن كتب عني غير القرآن فليمحه »<sup>(١)</sup>.

الثاني: جواز كتابة الحديث وممن ذهب إلى ذلك علي بن أبي طالب وابنه الحسن وأنس وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر وجماعة من التابعين؛ كالحسن وعطاء وسعيد ابن جبير وعمر بن عبد العزيز، بل حكاه القاضي عياض عن أكثر الصحابة والتابعين.

واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

١ - ما رواه البخاري ومسلم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: « اكتبوا لأبي شاه » وكان أبو شاه قد التمس أن يكتب له شيء سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم في خطبته يوم فتح مكة<sup>(٢)</sup>.

٢ - حديث أبي داود والحاكم عن عبد الله بن عمرو قال: قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك الشيء فأكتبه، قال: « نعم ». قلت: في الغضب والرضا؟ قال: « نعم فإني ما أقول فيهما إلا حقاً »<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه مسلم في كتاب الزهد والرفائق، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم.

(٢) الحديث عند البخاري بالفاظ متقاربة في كتاب العلم باب: كتابة العلم وهو عند مسلم حديث رقم (١٣٥٥) (٩٨٨/٢).

(٣) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب العلم، باب: في العلم (٦٠/٤)، والحاكم في المستدرک (١٠٥/١).



٣ - ما رواه البخاري من قول أبي هريرة: ليس أحد من أصحاب النبي ﷺ أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب<sup>(١)</sup>.

٤ - ما رواه الترمذي من قول أبي هريرة: كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه فشكى ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: «استعن بيمينك» وأوماً بيده إلى الخط<sup>(٢)</sup>.

٥ - ما أسنده الراهمزمري عن رافع بن خديج قال: قلت: يا رسول الله، إنا نسمع منك أشياء أفلا نكتبها؟! قال: «اكتبوا ذلك ولا حرج»<sup>(٣)</sup>.

٦ - ما رواه الحاكم وغيره من حديث أنس موقوفاً: «قيدوا العلم بالكتابة»<sup>(٤)</sup>.

٧ - ما أسنده الديلمي من حديث علي مرفوعاً: «إذا كتبت الحديث فاكتبوه بسنده». وغير ذلك من الأحاديث والآثار.

الثالث: قال البلقيني في المسألة مذهب ثالث حكاه الراهمزمري وهو الكتابة والمحو بعد الحفظ، ثم أجمعوا بعد ذلك على جوازها وزال الخلاف.

وقال ابن الصلاح: ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الأخيرة.

وقد حاول أصحاب القول الثاني القائلون بالجواز الرد على المانعين بعدة أجوبة:

١ - أن حديث أبي سعيد موقوف عليه وهو غير صالح للاحتجاج به.

وهذا جواب غير سديد؛ لأنه سبق أنه من تخريج مسلم له في صحيحه.

٢ - أن النهي عن الكتابة إنما كان في أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما كثر عدد المسلمين وعرفوا القرآن وميزوه عن الحديث زال هذا الخوف ففسخ الحكم الذي كان مترتباً عليه وصار الأمر إلى الجواز.

٣ - أن النهي إنما كان عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة خشية الخلط بينهما.

٤ - أن النهي كان لمن يثق بحفظه ويأمن على نفسه النسيان خشية الاتكال على الكتاب، أما من يخاف على نفسه النسيان والاختلاط فقد أبيع له ذلك.

(١) صحيح البخاري كتاب العلم، باب: كتاب العلم.

(٢) الترمذي (٣٩/٥) حديث رقم (٢٦٦٦).

(٤) المستدرک (١٠٦/١).

(٣) المحدث الفاضل (ص ٣٦٩).

وأحسن الأجوبة هو الثاني، فإن رواة أحاديث الجواز من بينهم جماعة نصّوا على تاريخ التجويز كحديث أبي شاه، وكان ذلك في آخر حياة النبي ﷺ، ومنهم قوم كانوا من أواخر الصحابة إسلامًا كأبي هريرة.

وعلى كل فقد زال هذا الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ الكتابة وإباحتها، فكان حجة لا مناص من التسليم بها، وقد سبق قول ابن الصلاح، ثم إنه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في العصر الأخيرة. اهـ<sup>(١)</sup>.

قلت: ولولا تدوين الأحاديث في الكتاب لضاع أكثرها؛ إذ الروايات قد انتشرت والأسانيد قد طالت وأسماء الرجال وكناهم وأنسابهم قد كثرت حتى عجزت القلوب عن حفظ هذا كله.

**الثانية: كتابة الحديث وضبطه واصطلاحات العلماء في ذلك:**

ويأتي ذلك في عدة مسائل:

**الأولى: ضبط الحروف المهملة وشكلها ونقطها بحيث يؤمن معها اللبس.**

**والشكل: تقييد حركات الإعراب والحروف.**

والنقط: أن يبين الباء من التاء من الثاء، والحاء من الخاء والجيم، والمهملة من النقط من غير المهملة، قال الأوزاعي: نور الكتاب إعجابه، أي: نقطه. وقال ابن الصلاح: إعجام المكتوب يمنع من استعجابه، وشكله يمنع من إشكاله، ومن اللطائف في هذا ما قيل: إن النصارى كفروا بلفظة أخطؤوا في إعجامها وشكلها، قال الله في الإنجيل لعيسى: أنت نبي ولدتك من البتول، فصحفوها فقالوا: أنت نبي ولدتك<sup>(٢)</sup>.

وقيل أيضًا: أول فتنة في الإسلام سببها ذلك، وهي الفتنة التي حدثت في عهد عثمان ؓ، فإنه كتبت للذي أرسله أميرًا إلى مصر إذا جاءكم فاقبلوه - أي بالباء - فصحفوها إلى فاقتلوه - بالتاء - فجرى ما جرى.

ومن الفكاهة ما قيل: إن بعض الخلفاء كتب إلى عامل له ببلد أن أحصي المختشين -

(١) المقدمة مع التقييد (ص ٢٠٤).

(٢) البتول: هي السيدة مريم العذراء، وقد صحفوا نبي بالنون قبل الباء إلى بني بالباء قبل النون وصحفوا ولدتك بتشديد اللام إلى تحفيفها.

بالحاء المهملة في أحصي - أي عدتهم - فصحفها فقرأها بالخاء المعجمة فخصاهم.  
وجمهور العلماء على أنه لا ينبغي أن يعتني بتقييد الواضح الذي لا يشكّل، ولقد  
أحسن من قال: إنما يُشكّل ما يُشكّل. ومنهم من قال: يشكّل الجميع، وصوبه القاضي  
عياض ولا سيما للمبتدئ وغير المتبحر في العلم فإنه لا يميز ما يشكّل مما لا يشكّل،  
وقد تكون الكلمة غير مشكّلة عند شخص ومشكّلة عند شخص آخر.

وينبغي أن يكون اعتناؤه بضبط الأعلام أكثر؛ لأنها لا تدرك بالمعنى ولا يستدل عليها  
بما قبلها ولا بما بعدها. قال أبو إسحاق النيجرمي: أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛  
لأنه لا يدخله القياس ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه.

وللعلماء في ضبط الحروف المهملة علامات تدل على إهمالها حتى لا تختلط بالحروف  
المعجمة - أي المنقوطة - وتلك اصطلاحاتهم:

١ - فمنهم من يجعل النقط التي فوق المعجمات تحت ما يشابهها من المهملات،  
فيضع نقطة تحت الراء والطاء والعين والسين، ونحوها من المهملات هكذا: ر - ط -  
ص - ع - س (جمرة، طهر).

٢ - ومنهم من يجعل علامة الإهمال شكل هلال ( ) فوق الحرف المهمل هكذا:  
(س)، (ر)، (ص)، (ط)، (ع)، (حمزة)، (جمرة).

٣ - ومنهم من يجعل تحت الحرف المهمل رسمًا مصغرًا لنفس الحرف: هكذا: ح،  
ر، ص (حمزة، جمرة).

٤ - ومنهم من يكتب تحت الكلمة المشكّلة ما يوضحها؛ فقد ذكر أبو علي الغساني أن  
عبد الله بن إدريس قال: لما حدثني شعبة بحديث أبي الحوراء عن الحسن بن علي كتب  
تحت « حور عين » لثلا أغلط فأقرأه أبو الجوزاء بالجيم والزاي.

٥ - قال العراقي: وأوضح من ذلك أنه يقطع حروف الكلمة المشكّلة في الهامش؛  
لأنه يظهر شكل الحرف بكتابته مفردًا في بعض الحروف كالنون والياء التحتية بخلاف  
ما إذا كتبت الكلمة كلها.

قال ابن دقيق العيد في الاقتراح: ومن عادة المتقدمين أن يبالغوا في إيضاح المشكّل  
فيفرقوا حروف الكلمة في الحاشية ويضبطوها حرفًا حرفًا<sup>(١)</sup>.

(١) وهناك اصطلاحات أخرى انظر في تذكرة السامع والمتكلم (ص ١٨٢)، والتقريب والتدريب (٧٩/٢)، =

الثانية: ينبغي تحقيق الخط ويكره تعليقه، وتحقيق الخط هو تبين حروفه وإيضاحها، وأما تعليقه فهو خلط الحروف التي يشتبه بعضها ببعض. قال عمر بن الخطاب: شر الكتابة المشق، وشر القراءة الهذمة، وأجود الخط أبينه. اهـ.

والمشق سرعة الكتابة وخفة يد الكاتب بها، والهذمة السرعة في الكلام.

وأما كراهة تدقيق الخط يعني تصغير حروفه بلا عذر مقبول، فإن ذلك يتعب الناظر فيه، وقد قال الإمام أحمد بن حنبل لابن عمه حنبل بن إسحاق وقد رآه يكتب خطأً دقيقاً: لا تفعل أحوج ما تكون إليه يخونك، وهذا حق فربما ضعف نظر كاتبه بعد ذلك فلا ينتفع به أو لا ينتفع به من في نظره ضعف على العموم.

الثالثة: ينبغي أن بصطلح مع نفسه في كتابه بالرموز التي يعرفها الناس ولا يلجأ إلى غير ما تعارفوا عليه فيوقعهم في حيرة عند فهم مراده، فإن اصطلاح على غير المتعارف فليبين في أول الكتاب أو آخره مراده ومن بين الاصطلاحات التي اصطلاح عليها العلماء رموز أوردها على سبيل الاختصار لكثرة تكررها وتردها في الكتاب ومنها:

١ - اختصار حدثنا وهي على ثلاثة أوجه.

الأول: ثنا فحذفوا الحاء والذال.

الثاني: نا فحذفوا الحاء والذال والثاء.

الثالث: دثنا فاكثفوا بحذف الحاء، وممن صنع الأخير: الحاكم وأبو عبد الرحمن السلمي والبيهقي. وذكر ابن الصلاح أنه رأى خطوطهم وفيها ذلك.

ويقاس على ذلك ما كان على سبيل الأفراد: ففي حدثني يقال ما قيل في حدثنا فتكون ثني أو ني أو دثني.

٢ - واختصروا كلمة أخبرنا على أربعة أوجه:

الأول: أنا فحذفوا الخاء والباء والراء.

والثاني: أرنا فحذفوا الخاء والباء.

والثالث: أبنا فحذفوا الخاء والراء.

والرابع: أئنا فحذفوا الباء والراء.

= الإلماع (ص ١٦٢)، توضيح الأفكار (٢/ ٣٥٤)، ومنهج النقد (ص ٢٣٥)، مهبات علوم الحديث (ص ٢٦٩)، الوسيط (ص ١٢٥).

٣ - واختصروا كلمة قال فكتبوها ( ق ) فقط .

٤ - ثم منهم من يجمع بينها وبين لفظ التحديث مختصراً أيضاً فيكتبها ( قثنا أو قثني ) متصلتين .

وبعضهم يجمعهما منفصلتين هكذا ( ق ثنا أو ق ثني ) وهذان الوجهان من الاصطلاح المتروك نصّ على تركه الحافظ العراقي؛ ولذلك قال السيوطي: إن ترك كتابة القاف أجود من ذكرها.

٥ - ( ح ) وهي حاء مفردة لكنها عند النطق تقال: حا بالمد، وللعلماء في بيان اختصارها خلاف، فذهب قوم إلى أنها مقتطعة من كلمة صحّ التي تكتب عقب الحديث إشارة إلى صحته .

وذهب جماعة إلى أنها مقتطعة من كلمة الحديث إشارة إلى آخر الحديث، أي تم الحديث، وقد كان بعض علماء المغاربة إذا وصلوا إلى هذا الحرف قالوا الحديث.

واختار الإمام النووي أنها مأخوذة من التحويل، أي تحول الحديث من إسناد إلى آخر، يعني: يكتبونها بين إسنادين، روي متن الحديث بكل واحد منهما<sup>(١)</sup>.

الرابعة: ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة تفصل بينهما، وتكون هذه الدائرة غير مسمطة، فإذا عارض ما كتبه بالأصل وضع نقطة في الدائرة التي عند نهايته هكذا ⊙ لتمييز ما عورض وما لم يعارض.

الخامسة: ينبغي في كتابة التسميع أن يكتب الطالب بعد البسملة اسم الشيخ المسمع ونسبته وكنيته، قال الخطيب: وصورة ذلك: حدثنا أبو فلان الفلاني قال: حدثنا فلان... ثم يسوق المسموع على لفظه.

السادسة: ينبغي المحافظة على الثناء على الله سبحانه بما هو أهله كعز وجل وتبارك وتعالى إلى غير ذلك، وإن لم يكن ذلك في الأصل؛ لأنه يقصد به الثناء لا الرواية.

وكذا ينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ كلما ذكر باسمه أو صفته ولا يسأم من ذلك، فإن من ترك ذلك حُرْمَ حظاً وثواباً عظيماً، قال ﷺ: « إن أولى الناس بي أكثرهم عليّ صلاة ». الحديث صححه ابن حبان، والأحاديث في فضل الصلاة

(١) يعني أن التحويل يكون حينما يوجد لحديث أكثر من إسناد، ويكون الإسنادان أو الأكثر متفقان في بعض الرواة ومختلفان في البعض الآخر، فيذكر مواضع الافتراق، ثم يذكر حرف ( ح ) بين كل إسناد وآخر ثم بعد استيفاء الطرق يذكر موضع الاتفاق.

على النبي ﷺ كثيرة<sup>(١)</sup>. كما لا ينبغي له أن يرمز للصلاة على النبي ﷺ بـ (ص، صلى، صلعم) أو الاقتصار على الصلاة دون التسليم أو العكس، كذلك ينبغي الترضي والترحم على الصحابة والسلف وسائر الأخيار، كما لا يجوز استعمال ﷺ في النبي ﷺ وإن كان عزيزاً جليلاً، ولا تجوز الصلاة والسلام على الصحابة وغيرهم استقلالاً وتجوز على سبيل التبعية له ﷺ.

السابعة: يكره أن تكتب كلمة رسول في آخر السطر وفي أول السطر لله ﷺ، وما أشبه ذلك من الموهومات والمستشعرات، كأن يكتب قاتل (من قوله ﷺ: «قاتل ابن صفية في النار») في آخر السطر، وابن صفية في النار في أول السطر الآخر، أو يكتب فقال: - (من قوله ﷺ في حديث شارب الخمر: فقال عمر: أخزاه الله ما أكثر ما يؤتي به) آخر السطر وعمر وما بعده أول السطر الثاني.

ويكره في مثل عبد الله بن فلان وعبد الرحمن بن فلان وكذا في كل اسم مضاف إلى الله ﷺ كتابة «عبد» في آخر السطر، وكلمة (الله) مع ابن فلان في أول السطر الثاني. وقال بعضهم بحرمة ذلك.

الثامنة: ينبغي بعد إتمام نسخ الكتاب مقابلته على الأصل المنقول منه أو على أصل الشيخ خشية سقوط شيء منه أو وقوع خطأ في النقل؛ فقد نقل عن يحيى بن أبي كثير والأوزاعي قولهما: من كتب ولم يعارض كان كمن دخل الخلاء ولم يستنج. وقال عروة بن الزبير لابنه هشام: كتبت، قال: نعم، قال: عرضت كتابك قال: لا، قال: لم تكتب. بل في المسألة حديثان مرفوعان:

الأول: عند الطبراني في الأوسط ورجاله موثقون عن زيد بن ثابت قال: كنت أكتب الوحي عند النبي ﷺ فإذا فرغت قال: «اقرأ»، فأقرأه فإذا كان فيه سقط أقامه.

والثاني: ذكره السمعي في أدب الإملاء من حديث عطاء بن يسار، قال: كتب رجل عند النبي ﷺ فقال: «كتبت»، قال: نعم، قال: «عرضت»، قال: لا. قال: «لم تكتب حتى تعرضه فيصح».

قال البلقيني بعد ذكره للحديثين: وهذا أصرح في المقصود إلا أنه مرسل؛ لأن عطاء ابن يسار تابعي. اهـ.

(١) انظر كتاب جلاء الأفهام، والقول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع.

التاسعة: اللحق بفتححتين، وهو إثبات ما سقط من صلب الكتاب في حواشيه وهو امشه الجانبية، فإذا أراد أن يلحق ذلك الساقط وضع موضع السقط بين الكلمتين خطأً رأسياً، ثم يعطفه بين السطرين بخط أفقي صغير إلى الجهة التي سيكتب فيها ما سقط منه، فيكون بشكل زاوية قائمة هكذا إلى اليمين (▶) أو هكذا إلى اليسار (◀)، واختار بعضهم أن يمد الخط حتى يصل إلى أول اللحق، وهو غير مرضي لما فيه من تسويد الكتاب وتشويهه لا سيما إذا كثرت الإلحاقات إلا أن يكون مقابله خالياً.

#### العاشرة: التصحيح والتضبيب أو التمريض:

التصحيح: كتابة كلمة (صح) على الكلام أو عنده توضع إذا ما كان الكلام عرضة للشك والإبهام، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى ليعرف أنه لم يغفل عنه وأنه قد ضبط وصحح على ذلك الوجه.

والتضبيب: ويسمى التمريض وهو كتابة (ص) على الكلام أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية، غير أنه فاسد معنى أو مصحف أو ما أشبه ذلك.

وهذه الصاد التي هي علامة التمريض تكتب ممدودة ولا تلتصق بما بعدها من الكلام للتفريق بينها وبين الصحيح؛ ففي الأول كتب لفظ صح كاملاً، وفي الثاني حرف الصاد فقط، أي أن اللفظ ناقص ليدل نقصان اللفظ على فساد العبارة أو اختلافها.

ويسمى ذلك تضبيباً، وهذا الحرف (ص) يسمى ضبة أشبه بضبة المفتاح المقفل بها. وكذلك توضع علامة التضبيب على موضع الإرسال أو الانقطاع في الإسناد للإشارة إلى التمريض وضعف الحديث.

الحادية عشرة: الضرب والحك: وهو إذا كتب الكاتب كلاماً، ثم أراد إلغاءه لكونه أخطأ فيه أو كرره أو نحو ذلك، فإنه يفعل ذلك الضرب أو الحك بالسكين أو نحوها<sup>(١)</sup>. ويسمى كشطاً ليفهم منه أنه غير مطلوب.

وللضرب كفيات كثيرة اصطلاح عليها العلماء منها:

١ - يخط فوق المضروب خطأً بيناً يدل على إبطاله وإلغائه ولا يطمسه، بل يتركه

(١) والحك قد لا يتحقق إلا في اللوح أو الورق الصقيل الذي لا يتأثر بالطراوة، والضرب أولى من الحك لما في الآخر وهو الحك من التهمة وفي الأول إبقاء للمضروب عليه، فلربما ظن من فعل ذلك أنه غير صحيح فجاء غيره فصححه.

ليمكن قراءته بعد الضرب عليه، ويسمى هذا الفعل ضرباً عند المشاركة ويسمى شقاً<sup>(١)</sup> عند المغاربة.

٢ - يجعل الخط على نفس الكلام المضروب عليه بحيث لا يطمسه فيبقى ممكناً قراءته.

٣ - أن يجعل الكلام الملقى بين قوسين.

٤ - أن يجعل في أول الزائد من فوق « لا » أو « من » أو « زائد » وفي آخره من فوق أيضاً كلمة « إلى » ليعرف القارئ بداية المضروب عليه ونهايته.

ولو حصل تكرار للكلمة هل يضرب على الأولى أم الأخيرة خلاف؛ فمن قائل: يضرب على الثانية، وقيل: يبقى على أحسنها صورة وأبينها قراءة ويضرب على الأخرى.

الثانية عشرة: في إعارة الكتب: ينبغي على صاحب الكتاب ألا يبخل بإعارة الكتب إلى طلاب العلم لكي لا يدخل ذلك تحت قوله تعالى: ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ [الماعون: ٧]. وتحت كتمان العلم لحديث: « من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة ».

وقال سفيان الثوري: من بخل بالعلم ابتلي بإحدى ثلاث: أن ينساه أو أن يموت ولا ينتفع به أو تذهب كتبه. اهـ. وقال وكيع بن الجراح: أول بركة الحديث إعارة الكتب.

كما ينبغي على من استعار الكتاب ألا يبطئ في رده إلا بقدر حاجته.

قال الزهري: إياك وغلول الكتب وهو حبسها عن أصحابها.

وقال الفضيل بن عياض: ليس من فعال أهل الورع ولا من فعال الحكماء أن يأخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه، فإن منعه فإن كان سماعه مثبتاً برضا صاحب الكتاب أو بخطه لزمه إعارته وإلا فلا، كذا قال أئمة مذاهبيهم في أزمانهم وخالف فيه بعضهم، والصحيح الأول.

قال ابن الصلاح: قد تعاضدت أقوال الأئمة في ذلك، ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا أثبت في كتابه برضاه فيلزمه إعارته إياه قال: وقد كان لا يلقي له وجه،

(١) مأخوذ من الشق، وهو الصدع أو شق العصا، وهو التفريق كأنه فرق بين الزائد وما قبله وبعده من الثابت بالضرب، وقيل: هو النشق بنون مفتوحة بعدها معجمة من نشق الطي في حبالته، أي علق فيها، فكأنه أبطل حركة الكلمة وإعمالها بجعلها في وثائق يمنعها من التصرف.



ثم وجهه بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده فعليه أدائها بما حوته، وإن كان فيه بذل ماله كما يلزم متحمل الشهادة أدائها، وإن كان فيه بذل نفسه بالسعي إلى مجلس الحكم لأدائها. اهـ.

وقال البلقيني: عندي في توجيهه غير هذا، وهو أن مثل هذا من المصالح العامة التي يحتاج إليها مع حصول علقه بين المحتاج والمحتاج إليه تقتضي إزماءه بإسعافه في مقصده. اهـ.

الثالثة عشرة: من الكتب التي تهتم بهذا النوع:

- ١ - أدب الإماء والاستملاء للسمعاني.
- ٢ - تذكرة السامع والمتكلم للحافظ محمد بن إبراهيم بن جماعة.
- ٣ - الإلماع للقاضي عياض.
- ٤ - كتب المصطلح عمومًا.





## رواية الحديث وآدابها

### تمهيد:

عرفنا فيما مضى أن رواية الحديث هي تبليغه للغير بطريق من طرق الرواية المعتبرة والتي يسميها العلماء طرق الأداء.

وقد حثَّ النبي ﷺ على رواية الحديث وتبليغه للناس، ودعا لمن يفعل ذلك بالحسن والبهاء ونضارة الوجه، فقال ﷺ: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها إلى من لم يسمعها، فربَّ حامل فقه غير فقيه، وربَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه» أو كما قال<sup>(١)</sup>، والحديث عن رواية الحديث وآدابها ينتظم في ثلاث مسائل:

### الأولى: هل الرواية من الحفظ أم من الكتاب؟

اختلف العلماء بين متشدد مفرط وبين متساهل مفرط وبين متوسط على ثلاثة أقوال وهي كما يلي:

١ - تشدد قوم فقالوا: لا تكون الرواية إلا من الحفظ، ونقل ذلك عن مالك وأبي حنيفة وأبي بكر الصيدلاني.

فروى الحاكم بسنده عن أشهب قال: سئل مالك أيؤخذ العلم ممن لا يحفظ حديثه وهو ثقة؟ فقال: لا. فقال: فإن أتى بكتب، فقال: سمعتها وهو ثقة؟ فقال: لا يؤخذ عنه أخاف أن يزداد في حديثه بالليل وهو لا يدري. ونقل أشهب عن مالك أيضاً قوله: لا تأخذ إلا عمن يحفظ حديثه أو يعرف، وروى البيهقي عن مالك وأبي الزناد قالاً: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون لا يؤخذ عنهم شيء من الحديث يقال ليس من أهله. ومعنى ذلك أن أصحاب هذا الرأي يشترطون في الضبط أن يكون ضبط صدر ورفضوا ما يسمى بضبط الكتاب.

قال السيوطي: وهذا مذهب شديد، وقد استقر العمل على خلافه فلعل الرواة في الصحيحين ممن يوصف بالحفظ لا يبلغون النصف<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه أصحاب السنن والحاكم والطبراني. وقد رواه أربعة وعشرون من الصحابة؛ لذا حكم عليه العلماء بالتواتر. انظر قطف الأزهار (ص ٢٤).

(٢) تدريب الراوي (٢/٩٣).

٢ - وتساهل قوم فأجازوا الرواية من الكتب أيًا كانت حتى ولو كانت غير مقابلة على أصولها، ومن هؤلاء المتساهلين ابن لهيعة؛ فقد كان الرجل يأتيه بالكتاب فيقول هذا من حديثك فيحدثه به مقلدًا له.

٣ - وتوسط قوم فأجازوا رواية الراوي من كتابه الذي ضبطه وقابله بأصوله وغلب على كتابه السلامة من التغيير والتبديل إلى غير ذلك من الشروط المعتمدة في ضبط الكتاب والتي سبق ذكرها. وهذا رأي الجمهور.

قال السيوطي: والصواب ما عليه الجمهور، وهو التوسط بين الإفراط والتفريط فخير الأمور الوسط وما عداه شطط<sup>(١)</sup>.

### الثانية: في حكم الرواية بالمعنى:

اتفق العلماء على أنه لا يجوز للراوي أن يؤدي بالمعنى إذا لم يكن عارفًا بالألفاظ ومقاصدها، خيرًا بما تحيل إليه من معان، بصيرًا بمقدار التفاوت بينها.

ومع ذلك فقد اختلفوا بين مجيز للرواية بالمعنى وغير مجيز وإليك الأقوال:

١ - ذهب قوم إلى جواز الرواية بالمعنى إذا قطع بأن اللفظ الذي يروي به يؤدي المعنى الذي سمعه وهو مذهب الجمهور<sup>(٢)</sup>.

وممن ذهب إلى ذلك من الصحابة: عائشة وحذيفة بن اليمان وأبو سعيد الخدري وابن عباس، ومن التابعين: مجاهد وإبراهيم النخعي والحسن البصري وغير هؤلاء كثير. ومن أدلتهم:

(أ) قول حذيفة: إنا قوم عرب نورد الأحاديث فنقدم ونؤخر.

(ب) ما روي عن أبي سعيد الخدري قال: كنا نجلس إلى النبي ﷺ عسى أن نكون عشرة نفر نسمع الحديث، فما منا اثنان يؤديانه غير أن المعنى واحد<sup>(٣)</sup>.

(ج) حديث عبد الله بن سليمان بن أكيمة الليثي قال: قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه كما أسمعك منك يزيد حرفًا أو ينقص حرفًا، فقال: « إذا لم تُحلوا حرامًا ولم تحرموا حلالًا وأصبتم المعنى فلا بأس » رواه ابن مندة في الصحابة

(١) التدريب (٩٤/٢).

(٢) انظر الكفاية (ص ٢٠١)، الإلماع (ص ١٧٨).

(٣) الكفاية (ص ٣٠٩).

والطبراني في الكبير<sup>(١)</sup>، وقد ذكر هذا الحديث عند الحسن، فقال: لولا هذا ما حدثنا.

(د) قال الغزالي في المستصفى: نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ، أما العالم بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل والظاهر والأظهر والعام والأعم فقد جوز له الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجماهير الفقهاء أن ينقله على المعنى إذا فهمه اه<sup>(٢)</sup>.

(هـ) عن الحسن: إذا أصبت المعنى أجزأك، وفي رواية: لا بأس إذا أصبت المعنى<sup>(٣)</sup>.

(و) قال سفيان: جعل رجل يسأل يحيى بن سعيد القطان عن حرف في الحديث على لفظه فقال له يحيى: يا هذا ليس في الدنيا أجل من كتاب الله تعالى، قد رخص للقراءة فيه بالكلمة على سبعة أحرف فلا تشدد<sup>(٤)</sup>.

(ز) قال الحافظ ابن حجر: ومن أقوى حججهم الإجماع على شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى<sup>(٥)</sup>.

وما ذكرته فيه غنية وقد عرضت عن ذكر الكثير من الأدلة وأصحابها خوف الإطالة.

٢ - وذهب قوم آخرون إلى منع الرواية بالمعنى؛ بل يجب تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير ولا زيادة ولا نقصان، وممن ذهب إلى ذلك: من الصحابة عمر وابنه عبد الله وأبو أمامة ومن بعدهم مالك وابن شهاب الزهري ويحيى بن سعيد وغيرهم.

ومن أدلتهم:

(أ) حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «نَصَّرَ اللَّهُ امرءًا سمع مقالتي فآداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع».

وفي الحديث دلالة على وجوب التأدية باللفظ ليستنبط معناه العالم الفقيه فلربما فطن بفضل فقهه إلى ما لم يفطن له الراوي، فربما كان الراوي دونه في الفطنة.

(١) انظر الكلام على الحديث في الإصابة (٤/٢٤٤) في ترجمة سليم بن أكيمة الليثي، واختلف فيه فقيل: سليم بدل سليمان.

(٢) المستصفى في علم الأصول (١/١٦٨).

(٣) الكفاية (ص ٣١٢)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٣٢).

(٤) قواعد التحديث للقاسمي (ص ٢٢١).

(٥) النزهة مع النخبة (ص ١٠٥).

(ب) حديث البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال: « يا براء كيف تقول إذا أخذت مضجعك؟ » قال: قلت: الله ورسوله أعلم<sup>(١)</sup>، قال: « إذا أويت إلى فراشك طاهرًا فتوسد يمينك ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك، ولا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت »، فقلت كما علمني غير أني قلت: ورسولك، فقال: بيده في صدري: « ونيك » فمن قالها في ليلته ثم مات، مات على الفطرة<sup>(٢)</sup>.

(ج) قال عمر بن الخطاب ؓ: من سمع حديثًا فحدث به كما سمع فقد سلم<sup>(٣)</sup>.

(د) وابنه عبد الله - رضي الله عنهما - فقد نقل عنه أنه كان إذا سمع الحديث فلم يزد ولم ينقص منه ولم يجاوزه ولم يقصر عنه<sup>(٤)</sup>.

(هـ) قيل لزيد بن أرقم: ألا تحدثنا؟ فقال: قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله ﷺ شديد<sup>(٥)</sup>.

(و) عن الليث قال: كان طاوس يعد الحديث حرفًا حرفًا<sup>(٦)</sup>، وغير ذلك من الأدلة.

### الرأي الراجح:

والرأي الراجح هو رأي الجمهور المجوزين للرواية بالمعنى بشروطها المعتمدة لما يأتي:

١ - ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف فإن معولهم كان على المعنى دون اللفظ.

٢ - لو كانت تأدية الأحاديث بألفاظها لازمة لأمر النبي ﷺ أصحابه بكتابة الحديث كما أمرهم بكتابة القرآن.

٣ - من أقوى ما يستدل به على الترجيح كلام الحافظ ابن حجر في جواز تبليغ شرع الله بلغة العجم فلئن جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه بالعربية أولى.

(١) وهي رواية من روايات الحديث المخرج قبل.

(٢) البخاري كتاب الوضوء، باب: فضل من بات على الوضوء.

(٣) أخرجه الراهرمزي في المحدث الفاصل (ص ٥٣٨).

(٤) الكفاية (ص ٢٦٠).

(٥) الكفاية (ص ٢٦٥).

(٦) المحدث الفاصل (ص ٥٣٩).

٤ - ويمكن أن يرد على المانعين في استدلالهم بحديث: «نصر الله امرءًا» الحديث بأن الأداء كما سمع ليس مقصورًا على نقل اللفظ؛ بل النقل بالمعنى من غير تغيير أداء كما سمع، كما أن الشاهد والمترجم إذا أدى المعنى من غير زيادة ولا نقصان يقال: إنه أدى كما سمع وإن كان أداءه بلفظ آخر غير الذي سمعه.

٥ - أن هذا التغيير في المعنى مشروط بأن لا يغير المعنى؛ لأننا اشترطنا في من ينقل الحديث بالمعنى أن يكون عالمًا بمدلولات الألفاظ خبيرًا بمعانيها.

٦ - أن المشاهد في كتب السنة لا سيما الصحاح منها من اختلاف الروايات شاهد على جواز رواية الحديث بالمعنى، فما جاء اختلاف تلك الروايات إلا من اختلاف الرواة في تأديتهم للأحاديث بالمعنى.

٧ - أن هذا الجواز للرواية بالمعنى لم يكن إلا للمضطر إلى ذلك كأن يكون ندًا لفظ الرسول ﷺ عن ذاكرته وغاب عنه في حال روايته له.

٨ - أن هذا الجواز ليس في كل الأحاديث، بل يستثنى منها أنواع من الأحاديث لا تجوز روايتها بالمعنى وهي:

- ألا يكون الحديث مما تعبد بلفظه: كالشهادة والتشهد والأذان والإقامة والدعاء وغير ذلك.

- ألا يكون الحديث من جوامع كلمه ﷺ التي افتخر بإنعام الله تعالى عليه بها.

- ألا يكون مما يستدل به على معنى لغوي. وقد نص على الأخير جمهور النحاة.

وقد لخص العالم المحقق الشيخ أحمد شاکر الكلام في هذه المسألة تلخيصًا دقيقًا أحببت أن أنقله لتمام الفائدة، قال في الباعث الحثيث: اتفق العلماء على أن الراوي إذا لم يكن عالمًا بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، ولا خبيرًا بما يحيل معانيها ولا بصيرًا بمقادير التفاوت بينها لم تجز له رواية ما سمعه بالمعنى؛ بل يجب أن يحكي اللفظ الذي سمعه من غير تصرف فيه، هكذا نقل ابن الصلاح والنووي وغيرهما الاتفاق عليه، ثم اختلفوا في جواز الرواية بالمعنى للعارف العالم.

١ - فمنعها أيضًا كثير من العلماء بالحديث والفقهاء والأصول.

٢ - وبعضهم قيد المنع بأحاديث النبي المرفوعة وأجازها فيما سواه، وهو قول مالك،

رواه عنه البيهقي في المدخل.

- ٣ - وذهب بعضهم إلى جواز تغيير كلمة بمرادفها فقط.
- ٤ - وذهب آخرون إلى جوازها أن أوجب الخبر اعتقادًا وإلى منعها أن أوجب عملاً.
- ٥ - وقال بعضهم بجوازها إذا نسي اللفظ وتذكر المعنى؛ لأنه وجب عليه التبليغ وتحمل اللفظ والمعنى وعجز عن أداء أحدهما فيلزمه أداء الآخر.
- ٦ - وعكس بعضهم فأجازها لمن حفظ اللفظ، ليتمكن من التصرف فيه دون من نسيه.

ثم قال بعد ما تقدم: وبعد:

فإن هذا الخلاف لا طائل تحته الآن، فقد استقر القول في العصور الأخيرة على منع الرواية بالمعنى عملاً، وإن أخذ بعض العلماء بالجواز نظرًا، قال القاضي عياض: «ينبغي سد باب الرواية بالمعنى؛ لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن كما وقع للرواة قديمًا وحديثًا».

والمتتبع للأحاديث يجد أن الصحابة - أو أكثرهم - كانوا يروون بالمعنى، ويعبرون عنه في كثير من الأحاديث بعباراتهم، وأن كثيرًا منهم حرص على اللفظ النبوي، خصوصًا فيما يتعبد بلفظه، كالشهاد والصلاة وجوامع الكلم الرائعة وتصرفوا في وصف الأعمال والأحوال وما إلى ذلك.

وكذلك نجد التابعين حرصوا على اللفظ وإن اختلفت ألفاظهم، فإنما مرجع ذلك إلى قوة الحفظ وضعفه ولكنهم أهل فصاحة وبلاغة، وقد سمعوا ممن شهد أحوال النبي ﷺ وسمع لفظه.

وأما من بعدهم، فإن التساهل عندهم في الحرص على الألفاظ قليل، بل أكثرهم يحدث بمثل ما سمع؛ ولذلك ذهب ابن مالك النحوي الكبير إلى الاحتجاج بما ورد في الأحاديث على قواعد النحو واتخذها شواهد كشواهد الشعر، وإن أبي ذلك أبو حيان - رحمه الله - والحق ما اختاره ابن مالك، وأما الآن فلن ترى عالمًا يجيز لأحد أن يروي الحديث بالمعنى إلا على وجه التحديد في المجالس، وأما الاحتجاج وإيراد الأحاديث رواية فلا.

ثم إن الراوي ينبغي له أن يقول عقب رواية الحديث: (أو كما قال) أو كلمة تؤدي

هذا المعنى، احتياطاً في الرواية خشية أن يكون الحديث مروياً بالمعنى، وكذلك ينبغي له هذا إذا وقع في نفسه شك في لفظ ما يرويه ليبراً من عهده<sup>(١)</sup>.

### الثالثة: آداب الرواية: للرواية آداب منها:

١ - ينبغي لمن روى بالمعنى أن يقول عقب الحديث: أو نحو ذلك أو شبه هذا أو كما قال ليشعر السامع أنه يرويه بالمعنى.

٢ - أن هذا الخلاف القائم في شأن الرواية بالمعنى هو فيما كان يسمعه الراوي من الشيوخ، أما بعد أن كتبت الكتب ودونت المصنفات فليس لأحد أن يغير ألفاظ الكتب التي بين أيدينا إلا إن كان التحديث به على سبيل الموعظة أو المذاكرة في المجالس.

٣ - اختصار الحديث أو تجزئته وتقطيعه أو كتابة طرف منه: ففي ذلك خلاف جرى حسب الخلاف في الرواية بالمعنى؛ لأن كلاً من هذه الثلاثة داخل تحت الرواية بالمعنى. فمنعها قوم وأجازها آخرون.

أما الاختصار فالخلاف فيه بعيد؛ فالمانعون هم المانعون للرواية بالمعنى وجوزها قوم إذا لم يكن رواه - أي المختصر - هو أو غيره على التمام قبل هذا وجوزه البعض مطلقاً.

والصحيح الجواز إذا كان عالمًا بأن ما تركه لا علاقة له بما يستدل به عليه وأن يكون قد ذكر في كتاب آخر على التمام أو في موضع آخر من نفس الكتاب، وهذا ما يفعله بعض المحدثين والفقهاء.

وأما التجزئة والتقطيع: وهي تعني الاقتصار على بعض الحديث دون بعض. وهذا الأمر إلى الجواز أقرب منه إلى المنع. وقال ابن الصلاح بكرهته، والحق أنه جائز بلا كراهة فقد فعله الأئمة مالك والبخاري وغيرهما وأكبر شاهد على ذلك صنيع البخاري في صحيحه.

وأما كتابة طرف حديث أو نقله، وهو الطرف الدال على بقيته فهو جائز، وقد أفاد السيوطي في التدريب ذلك.

(١) الباعث الحثيث (ص ١١٩، ١٢٠) وقد استوفى هذه المسألة حقها كتاب مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى، وهو بحث مستل من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت للدكتور عبد الرزاق الشاذلي والدكتور السيد محمد نوح وكتاب توجيه النظر (٢/ ٦٧١ - ٧٦٩)، توضيح الأفكار (٢/ ٣٦٩)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ١٤١)، وغير ذلك من كتب المصطلح المشار إليها في ثنايا البحث وغيرها.



وكتب التخارج على الأطراف شاهدة على ذلك.

٤ - على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به لسانه من اللحن والتصحيح، قال الأصمعي:

إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار؛ لأنه ﷺ لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه.

وقال شعبة بن الحجاج: مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف العربية كمثل رجل عليه برنس<sup>(١)</sup>، وليس له رأس. وقديماً قيل:

لا تأخذوا القرآن عن مصحفي ولا العلم من صحفي، أي لا تأخذوا القرآن عن من لا يأخذه عن المقرئ والمحفظ شفاهاً، بل يعتمد في قراءته على المصحف دون التلقي.

ولا العلم ممن يأخذ من المصحف دون الأخذ عن المشايخ.

٥ - جرت عادة المتقدمين حذف لفظ قال ونحوه خطأً، وينبغي ذكرها عند قراءة الإسناد ولو لم تكن مكتوبة.

قال النووي: ولو ترك القارئ لفظ قال في هذا كله فقد أخطأ.

٦ - يجوز للراوي تقديم المتن على الإسناد عند جمهور العلماء.

قال ابن حجر: تقديم الحديث على السند يقع لابن خزيمة إذا كان في السند من فيه مقال فيبتدئ به ثم بعد الفراغ يذكر السند.

فينبغي أن يمنع هذا.

قلت: هذا اصطلاح عند ابن خزيمة، فلا يقاس عليه فعل غيره والله أعلم.

٧ - تغيير لفظ النبي بالرسول ﷺ قال البعض: لا يجوز لاختلاف معنى النبي عن الرسول.

فالنبي من أوحى إليه للعمل بشرع من قبله.

(١) البرنس كل ثوب رأسه منه ملتزق به.

والرسول من أوحى إليه بشرع جديد وأمر بالتبليغ.

وقال النووي: الصواب جوازه؛ لأنه وإن اختلف معناه في الأصل لا يختلف به هنا معنى؛ إذ المقصود نسبة القول إلى قائله، وذلك حاصل بأي وصف وصف به القائل ونبينا محمد ﷺ رسول ونبي وهو مذهب الإمام أحمد.

٨ - إذا كان في سماعه بعض الوهن أو الضعف فعليه بيان حال الرواية حال الأداء؛ لأن في إغفال ذلك نوعاً من التدليس.

٩ - إذا وجد الحافظ الحديث في كتابه مخالفاً لما يحفظه ينظر: فإن كان قد حفظ الحديث من الكتاب اعتمد على ما في الكتاب ولم يرجح حفظه عليه، فإن الإنسان عرضة للنسيان وإن كان قد حفظ من فم الشيخ وضبط ذلك قدم ما حفظ وقيل: يجمع بينهما. فيقول: الذي أحفظه كيت وفي كتابي عن الشيخ كيت ليخرج من العهدة.

١٠ - في رواية الضرير إذا لم يحفظ:

الضرير إذا لم يحفظ ما سمعه فاستعان بثقة في ضبطه وحفظ كتابه واحتاط عند القراءة بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير صحت روايته وهو أولى بالمنع من مثله في البصير.

قال الخطيب: والبصير الأمي - أي فيما ذكر - كالضرير<sup>(١)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) يستعان في هذا النوع بكتابي الخطيب: الكفاية والجامع، مقدمة ابن الصلاح، شرح العراقي لألفيته، فتح المغيث للسخاوي، الإلماع للقاضي عياض، المحدث الفاصل للرامهرمزي وتوضيح الأفكار للصنعاني وتوجيه النظر للجزائري والوسيط لأبي شبة والمنهج الحديث في علوم الحديث للساحي وقواعد التحديث للقاسمي منهج النقد لنور الدين عتر وغير ذلك.



## آداب المحدث وطالب الحديث

الآداب: جمع أدب، وهو: ملكة تعصم من قامت به عما يشينه، وقيل: تعلم رياضة النفس، ومحاسن الأخلاق، وقيل: هو يقع على كل رياضة محمودة يتخرج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل، وقيل: هو استعمال ما يحمد قولاً وفعلاً، أو الأخذ، أو الوقوف مع المستحسنتات، أو تعظيم من فوقك والرفق بمن دونك أفاده في التاج.

والمحدث المراد به هنا: ما يشمل كلاً من الحافظ، والمحدث، والمسند.

فقولنا: آداب المحدث: المراد الآداب التي عند إرادة الرواية، ومع الطالب وفي الرواية، والإملاء، وما يفعله المستملي، وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

وطالب الحديث هو التلميذ المتلقي للحديث؛ فقد جرى عرف المحدثين على إطلاق لقب المحدث على الشيخ أياً كانت رتبته ولقب طالب الحديث على التلميذ.

فعرف بذلك أن المراد: معرفة الآداب التي يتحلى بها الشيخ - المحدث - والآداب التي يتحلى بها التلميذ - طالب الحديث - وبالمقابل معرفة الصفات والأخلاق الرذيلة التي يجب على كل منهما أن يتخلى عنها.

وسوف نتحدث عن آداب المحدث ثم نتبعها بآداب طالب الحديث.

### أولاً: آداب المحدث

علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، وينافر مساوئ الأخلاق ومشائين الشيم، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا<sup>(٢)</sup>؛ ولذلك ذكر أهل العلم آداباً وخصالاً وصفات لمن اشتغل بالتحديث، وأولى هذه الآداب والخصال: ما يأتي:

الأول: تصحيح النية وإخلاصها، وتطهير قلبه من أغراض الدنيا وأدناسها؛ كحب

(١) شرح ألفية السيوطي في الحديث، تأليف محمد بن علي بن آدم الأثيوبي (٢/ ٩٦).

(٢) اقتباساً من علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٣٦).

الرياسة ورعونتها<sup>(١)</sup>، فلا يراد به سوى التقرب إلى الله؛ إذ الأعمال بالنيات ولا يقبل الله منها إلا ما كان خالصاً له.

ومن هنا وقف كثير من السلف عن التحديث إلا بعد نية صحيحة. قال حبيب بن أبي ثابت لما سأله الثوري التحديث حتى تجيء النية.  
وقال أبو الأحوص سلام بن سليم لمن سأله أيضاً ليست لي نية، فقيل له: إنك تؤجر فقال:

يمنوني الخير الكثير وليتني نجوت كفافاً لا علي ولا ليا

وقال حماد بن زيد: أستغفر الله، إن لذكر الإسناد في القلب خيلاء<sup>(٢)</sup>.

مسألة: تحديد السن الذي يستحب فيه التصدر لرواية الحديث:

قال القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي: الذي يصح عندي من طريق الأثر والنظر في الحد الذي إذا بلغه الناقل حسن به أن يحدث هو أن يستوفي الخمسين؛ لأنها انتهاء الكهولة، وفيها مجتمع الأشد، قال سحيم بن وثيل: أخو خمسين مجتمع أشدي.

وقال: ولا ينكر عند الأربعين؛ لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال نبي رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين، وفي الأربعين تتناهى عزيمة الإنسان وقوته، ويتوفر عقله، ويجود رأيه<sup>(٣)</sup>.

وأنكر القاضي عياض ذلك على ابن خلاد فقال: كم من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدثين من لم ينته إلى هذا السن ومات قبله، وقد نشر من الحديث والعلم ما لا يحصى. هذا عمر بن عبد العزيز توفي ولم يكمل الأربعين، وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين، وكذلك إبراهيم النخعي<sup>(٤)</sup>، وجلس مالك للناس ابن نيف وعشرين، وقيل: ابن سبع عشرة سنة، والناس متوافرون وشيوخه أحياء، ربعة والزهري ونافع وابن المنكدر وابن هرمز وغيرهم، وكذلك الشافعي وأئمة من المتقدمين والمتأخرين، وقد حدث بندار وهو ابن ثمانيه عشرة وحدث البخاري وما في وجهه شعرة<sup>(٥)</sup>.

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٣٦) شرح ألفية العراقي للعراقي (١٩٩/٢)، فتح المغيث للسخاوي (٢١٧/٣)، تدريب الراوي للسيوطي (١١٩/٢).

(٢) شرح ألفية العراقي (١٩٩/٢)، فتح المغيث (٢١٧/٣)، تدريب الراوي (١٢٠/٢).

(٣) المحدث الفاضل (ص ٣٥٢).

(٤) الإلماع (ص ٢٠٠).

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٣٧)، شرح ألفية العراقي للعراقي (٢٠٢/٢)، تدريب الراوي (١٢٠/٢).

ورجح ابن الصلاح: أنه متى احتيج إلى ما عنده استحَب له التصدي لروايته ونشره في أي سن كانت.

وأوَّل ابن الصلاح كلام ابن خلاد فقال: ما ذكره ابن خلاد غير مستنكر، وهو محمول على أنه قاله فيمن يتصدى للتحديث ابتداء من نفسه من غير براعة في العلم تعجلت له قبل السن التي ذكرها، فهذا إنما ينبغي له ذلك بعد استيفاء السن المذكورة فإنه مظنة الاحتياج إلى ما عنده.

ثم قال ابن الصلاح: وأما الذين ذكرهم عياض ممن حدث قبل ذلك؛ فالظاهر أن ذلك لبراعة منهم في العلم تقدمت، ظهر لهم معها الاحتياج إليهم فحدثوا قبل ذلك، أو لأنهم سئلوا ذلك إما بصريح السؤال وإما بقريئة الحال<sup>(١)</sup>.

مسألة: متى يمسك المحدث عن التحديث:

قال ابن خلاد: أعجب إلى أن يمسك في الثمانين لأنها حد الهرم، فإن كان عقله ثابتاً ورأيه مجتمعاً يعرف حديثه ويقوم به ويتحرى أن يحدث احتساباً رجوت له خيراً<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الصلاح: وأما السن الذي إذا بلغه المحدث انبغى له الإمساك عن التحديث فهو السن الذي يخشى عليه فيه من الهرم والخرف، ويخاف عليه فيه أن يخلط ويروي ما ليس من حديثه، والناس في بلوغ هذه السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم. وهكذا إذا عمي وخاف أن يدخل عليه ما ليس من حديثه فليمسك عن الرواية<sup>(٣)</sup>.

ثم وجَّه ابن الصلاح كلام ابن خلاد؛ حيث قال: ووجه ما قاله أن من بلغ الثمانين ضعف حاله في الغالب وخيف عليه الاختلال والإخلال وأن لا يفظن له إلا بعد أن يخلط كما اتفق لغير واحد من الثقات، منهم عبد الرزاق وسعيد بن أبي عروبة، وقد حدث خلق بعد مجاوزة هذه السن فساعدهم التوفيق وصحبتهم السلامة؛ منهم أنس بن مالك، وسهل بن سعد وعبد الله بن أبي أوفى من الصحابة، ومالك والليث وابن عيينة وعلي ابن الجعد في عدد جم من المتقدمين والمتأخرين، ومنهم غير واحد حدثوا بعد استيفاء مائة سنة؛ منهم الحسن بن عرفة، وأبو القاسم البغوي، وأبو إسحاق العجمي، والقاضي أبو الطيب الطبري<sup>(٤)</sup>.

(٢) المحدث الفاضل (ص ٣٥٤).

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٣٨).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٣٨).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٣٩)، شرح الألفية للعراقي (٢/٢٠٧)، تدريب الراوي (٢/١٢١).

وينبغي أيضًا على المحدث إذا عمي وخاف أن يدخل عليه ما ليس من حديثه أن يمسك عن الرواية<sup>(١)</sup>.

الثاني: أنه لا ينبغي له أن يحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك، لسنه أو علمه ونحو ذلك، وكان إبراهيم النخعي لا يتكلم بحضرة الشعبي بشيء<sup>(٢)</sup>.

وروى الخطيب في جامعه عن عاصم قال: كان زر أكبر من أبي وائل فكانا إذا اجتمعا لم يحدث أبو وائل مع زر، وعن حسين بن الوليد النيسابوري قال: سئل عبد الله بن عمر العمري المكبر عن شيء من الحديث فقال: أما أبو عثمان يعني أخاه عبيد الله المصغر - حي فلا.

وعن الثوري أنه قال لابن عيينة: ما لك لا تحدث؟ فقال: أما وأنت حي فلا<sup>(٣)</sup>.

وقيل: يكره أن يحدث في بلد فيه من هو أولى منه.

وقال السيوطي: الصواب إطلاق التحديث بحضرة الأَوْلَى ليس بمكروه، ولا خلاف الأَوْلَى، فقد استنبط العلماء من حديث «إن ابني كان عسيفًا» الحديث، وقوله: سألت أهل العلم فأخبروني أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي ﷺ وفي بلده، فقد عقد محمد بن سعد في الطبقات بابًا لذلك، وأخرج بأسانيد فيها الواقدي أن منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا وعبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت، وروى البيهقي في المدخل بسند صحيح عن ابن عباس أنه قال لسعيد بن جبير: حدث، قال: أحدث وأنت شاهد؟ قال: أو ليس من نعم الله عليك أن تحدث وأنا شاهد، فإن أخطأت علمتك<sup>(٤)</sup>.

الثالث: أنه ينبغي له إذا طلب منه ما يعلمه عند أرجح منه أن يرشد إليه؛ فالدين النصيحة. قال السيوطي: قال في الاقتراح - أي ابن دقيق العيد -: ينبغي أن يكون هذا عند الاستواء، فيما عدا الصفة المرجحة، أما مع التفاوت بأن يكون الأعلى إسنادًا عاميًا، والأنزله عارف ضابط، فقد يتوقف في الإرشاد إليه؛ لأنه قد يكون في الرواية عنه ما يوجب خللاً<sup>(٥)</sup>.

الرابع: قال ابن الصلاح: ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية فيه، فإنه

(١) شرح الألفية للعراقي (٢/٢٠٨)، فتح المغيث للسخاوي (٣/٢٣٧).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٣٩)، تدريب الراوي (٢/١٢١).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٣/٢٤٠). (٤) تدريب الراوي للسيوطي (٢/١٢٢).

(٥) المصدر السابق.

يرجى له حصول النية من بعد. روينا عن معمر قال: كان يقول: «إن الرجل ليطلب العلم لغير الله فيأبى عليه العلم حتى يكون لله ﷻ» وليكن حريصاً على نشره مبتغيًا جزيل أجره<sup>(١)</sup>.

قال السنخاوي: قال ابن دقيق العيد: ولا خفاء بما في تبليغ العلم من الأجور لا سيما وبرواية الحديث يدخل الراوي في دعوة النبي ﷺ؛ حيث قال: «نصر الله امرءاً اسمع مقالتي فوعاها وأداها إلى من لم يسمعا» انتهى؛ ولأنه كما يروي في حديث مرفوع عن أبي هريرة عند أحمد والطبراني والخطيب وغيرهم: «مثل الذي يتعلم علمًا ثم لا يحدث به كمثله من رزقه الله مألًا فكنزه ولم ينفق منه». وفي لفظ عن ابن عمر رفعه: «علم لا يقال به ككنز لا ينفق منه». وقال مالك: بلغني أن العلماء يسألون يوم القيامة يعني عن تبليغهم كما يسأل الأنبياء. ورئي يزيد بن هارون في النوم فقيل له: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي، قيل: بأي شيء؟ قال: بهذا الحديث الذي نشرته في الناس، والأحاديث والآثار في هذا المعنى كثيرة<sup>(٢)</sup>.

الخامس: إن من نشر العلم عقد مجالس للتحدث:

قال ابن الصلاح: ويستحب للمحدث العارف عقد مجلس لإملاء الحديث، فإنه من أعلى مراتب الراويين، والسماع فيه من أحسن وجوه التحمل وأقواها<sup>(٣)</sup>.

وهناك آداب لمجلس الإملاء والتحدث؛ منها:

١ - يستحب له إذا أراد حضور مجلس التحديث أن يتطهر ويتطيب ويستاك، ويسرح لحيته، ويجلس في صدر مجلسه متمكنًا في جلوسه بوقار وهيبة<sup>(٤)</sup>، وأخرج ابن الصلاح بإسناده قال: كان مالك بن أنس إذا أراد أن يحدث توضأً، وجلس على صدر فراشه، وسرح لحيته وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة وحديث، فقيل له في ذلك؟ فقال: أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ ولا أحدث إلا على طهارة متمكنًا قال: وكان يكره أن يحدث في الطريق أو وهو قائم أو يستعجل.

وقال: «أحب أن أتفهم ما أحدث به عن رسول الله ﷺ»<sup>(٥)</sup>.

٢ - أن يفتح المحدث مجلسه بتحميد الله والثناء عليه، والصلاة على النبي ﷺ،

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤٠).

(٤) فتح المغيث للسنخاوي (٣/٢١٩).

(٥) تدريب الراوي للسيوطي (٢/١٢٣).

ودعاء يليق بالحال، بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئاً من القرآن؛ فقد روى الحاكم في المستدرک عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا تذاكروا العلم وقرأوا سورة<sup>(١)</sup>.

٣ - أن يقبل المحدث على الحاضرين كلهم<sup>(٢)</sup>، أخرج الخطيب في جامعه عن حبيب ابن أبي ثابت أنه قال: إن من السنة إذا حدث الرجل القوم أن يقبل عليهم جميعاً.

٤ - ويستحب للمحدث أن يرتل الحديث ويوضحه، ولا يسرده سرداً يمنع السامع من إدراك بعضه، أخرج الشيخان عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: « لم يكن النبي ﷺ يسرد الحديث سردكم ».

وفي لفظ: أن النبي ﷺ إنما كان يحدث حديثاً لو عدّه العاد لأحصاه. وفي لفظ عند البيهقي: « إنما كان حديثه فصلاً تفهمه القلوب »<sup>(٣)</sup>.

٥ - أن يتخذ المحدث مستملياً محصلاً متيقظاً يبلغ عنه إذا كثرت الجمع، على عادة الحفاظ. والأصل في هذا ما رواه أبو داود والنسائي من حديث رافع بن عمرو قال: رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء، وعلي يعبر عنه.

وفي الصحيح عن أبي جمره قال: كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس فإن كثرت الجمع. بحيث لا يكفي مستملي اتخذ مستمليين فأكثر، فقد أملى أبو مسلم الكجى، في رحبة غسان، وكان في مجلسه سبعة مستملون يبلغ كل واحد صاحبه الذي يليه.

ولا يكون المستملي بليداً مغفلاً، ومن الطرائف أن مستملي يزيد بن هارون عندما سئل يزيد عن حديث فقال: حدثنا به عدة، فصاح المستملي يا أبا خالد عدة ابن من؟ فقال له: ابن فقدتك.

ويكون المستملي مرتفعاً على كرسي ونحوه، فإن لم يجد استملي قائماً، ويجب على المستملي أن يتبع لفظ المحدث فيؤديه على وجهه من غير تغيير، وفائدة المستملي تفهيم السامع لفظ المملي على بعد منه. أما من لم يسمع إلا المبلغ فلا يجوز له روايته عن المملي (المحدث) إلا أن يبين الحال.

(١) تدريب الراوي للسيوطي (٢/١٢٤)، فتح المغيث للسخاوي (٣/٢٤٧).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤١)، شرح الألفية للعراقي (٢/٢١٠)، تدريب الراوي (٢/١٢٤).

(٣) المصادر السابقة.



وبعد افتتاح المجلس بشيء من القرآن وحمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على محمد ﷺ - كما سبق - يقبل المستملي على المحدث فيقول: من ذكرت، أي من الشيوخ، أو ما ذكرت، أي من الأحاديث رحمك الله أو غفر الله لك.

وإذا انتهى المستملي إلى ذكر النبي ﷺ صلى عليه، وذكر الخطيب أنه يرفع صوته بذلك، وإذا انتهى إلى الصحابي قال: - رضي الله عنه -، فإن كان ذلك الصحابي من أبناء الصحابة، كابن عباس وابن عمر قال: - رضي الله عنهما -.

وكذلك يترحم على الأئمة<sup>(١)</sup>.

٦ - يحسن بالمحدث الثناء على شيخه في حالة الرواية عنه بما هو أهل له، فقد فعل ذلك جماعات من السلف والعلماء؛ كقول أبي مسلم الخولاني: حدثني الحبيب الأمين عوف بن مسلم؛ وكقول مسروق.. حدثني الصديقة بنت الصديق حبيبة حبيب الله المبرأة، وكقول عطاء: حدثني البحر، يعني ابن عباس - رضي الله عنهما - وكقول وكيع: حدثنا سفيان أمير المؤمنين في الحديث.

وليعتن المحدث بالدعاء لشيخه فهو أهم من الثناء<sup>(٢)</sup>.

٧ - ولا بأس للمحدث أن يذكر من يروي عنه بلقب أو وصف أو حرفة أو أم عرف بها. قال ابن الصلاح: ولا بأس بذكر من يروي عنه بما يعرف به من لقب؛ كغندر لقب محمد بن جعفر صاحب شعبة، ولوين لقب محمد بن سليمان المصيصي، أو نسبة إلى أم عرف بها، كيعلى بن منية الصحابي، وهو ابن أمية ومنية أمه، وقيل: جدته أم أبيه، أو وصف بصفة نقص في جسده عرف بها، كسليمان الأعمش وعاصم الأحول إلا ما يكرهه من ذلك، كما في إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عليّة وهي أمه، وقيل: أم أمه، رويها عن يحيى بن معين أنه كان يقول: «حدثنا إسماعيل بن عليّة» فنهاه أحمد بن حنبل، وقال «قل إسماعيل بن إبراهيم؛ فإنه بلغني أنه كان يكره أن ينسب إلى أمه» فقال: «قد قبلنا منك يا معلم الخير»<sup>(٣)</sup>.

(١) مقدمة ابن الصلاح (٢٤١، ٢٤٢)، وشرح الألفية للعراقي (٢/٢١٢ - ٢١٤)، تدريب الراوي للسيوطي (٢/١٢٥ - ١٢٧)، فتح المغيث للسخاوي (٣/٢٥٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤٣)، تدريب الراوي للسيوطي (٢/١٢٨).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤٣) شرح الألفية للعراقي (٢/٢١٧)، تدريب الراوي (٢/١٢٩)، فتح المغيث للسخاوي (٣/٢٦٢).

قال العراقي: الظاهر أن ما قاله أحمد هو على طريق الأدب لا اللزوم<sup>(١)</sup>.

٨ - ويستحب للمحدث أن يجمع في إملائه بين الرواية عن جماعة من شيوخه مقدماً للأعلى إسناداً أو الأولى من وجه آخر، ويملي عن كل شيخ منهم حديثاً واحداً ويختار ما علا سنده وقصر متنه فإنه أحسن وأليق<sup>(٢)</sup>.

٩ - ويستحب للمحدث أن ينتقي ما يمليه ويتحرى المستفاد منه وينبه على ما فيه من فائدة وعلو وفضيلة<sup>(٣)</sup>.

١٠ - أن يجتنب المحدث إملاء ما لا تحتمله عقول الحاضرين، روى البخاري أن علياً رضي الله عنه قال: أتحبون أن يكذب الله ورسوله، حدثوا الناس بما يعقلون.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة<sup>(٤)</sup>.

١١ - يجب على المحدث أن لا يروي شيئاً من الأخبار المصنوعة والأحاديث الباطلة الموضوعية، فمن فعل ذلك فقد باء بالإثم المبين ودخل في جملة الكذابين، كما أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>(٥)</sup>.

١٢ - يختم المحدث الإملاء بحكايات ونوادير وإنشادات بأسانيد كعادة الأئمة في ذلك. وقد استدلل الخطيب له بما رواه عن علي رضي الله عنه قال: رَوَّحُوا القلوب وابتغوا لها طرف الحكمة، وكان الزهري يقول لأصحابه: هاتوا من أشعاركم، هاتوا من أحاديثكم فإن الأذن مجاجة والقلب حمض<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح الألفية للعراقي (٢/٢١٩).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤٤)، شرح الألفية للعراقي (٢/٢١٩)، تدريب الراوي (٢/١٢٩).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) رواه مسلم. تدريب الراوي (٢/١٢٩).

(٥) مختصراً من (الجامع للخطيب).

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤٤) شرح الألفية للعراقي (٢/٢٢٢)، تدريب الراوي (٢/١٣١)، ومعنى العبارة: أن الأذن لا تعي كل ما تسمع لكن للقلب شهوة في استماع العلم؛ ففي المعجم الوسيط مع الشيء لفظه، يقال: كلام تمجُّه الأسعاع؛ فالمجاجة التي تمج ما تسمعه فلا تعيه، وأما الحمض فهو الحامض بمعنى، وهو ما لذع اللسان كالخل واللين الخائر، يقال: فؤاد حمض ونفس حمضة تنفر من الشيء أول ما تسمعه وهو من الأضداد ويتغير المعنى بحسب حرف الجر المتعدى به فيقال: حمض عنه: كرهه، وحمض به: اشتهاه، والمراد في العبارة هنا: هو الثاني. والله أعلم. انظر القاموس والمعجم الوسيط وغيرها من كتب اللغة.

١٣ - إذا قصر المحدث عن تخريج الإملاء، أو اشتغل عنه، استعان ببعض الحفاظ في تخريج الأحاديث التي يريد إملاءها<sup>(١)</sup>.

فائدة: قال السيوطي: ولم أظفر لأحد بتعيين يوم الإملاء ولا وقته، إلا أن غالب الحفاظ؛ كابن عساكر وابن السمعاني والخطيب كانوا يملون يوم الجمعة بعد صلاتها، فتبعتهم في ذلك، وقد ظفرت بحديث يدل على استحبابه بعد عصر يوم الجمعة، وهو ما أخرجه البيهقي في الشعب عن أنس مرفوعاً: من صلى العصر ثم جلس يملئ خيراً حتى يمسي كان أفضل ممن أعتق ثمانية من ولد إسماعيل<sup>(٢)</sup>.  
وهناك آداب أخرى كثيرة أعرضت عنها خشية الإطالة<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: آداب طالب الحديث

لطالب الحديث آداب كثيرة ينبغي أن يتحلى بها ومنها ما يلي:

١ - (يجب عليه تصحيح النية، والإخلاص لله تعالى في طلبه، والحذر من التوصل به إلى أغراض الدنيا)<sup>(٤)</sup>؛ فالانتفاع بعلم الحديث وغيره من العلوم الشرعية يتوقف على الإخلاص به لله تعالى والإعراض عما سوى ذلك من الأغراض والأعراض؛ فقد روى أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من تعلم علماً مما يتنغي به وجه الله تعالى لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا، لم يجد عرف الجنة أي ريحها يوم القيامة». وقال حماد بن سلمة: من طلب الحديث لغير الله مكر به. قال سفيان الثوري: ما أعلم عملاً هو أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله تعالى<sup>(٥)</sup>.

وغيره من الأدلة على وجوب إخلاص النية لله تعالى.

٢ - وليسأل الله - تبارك وتعالى - التيسير والتأييد والتوفيق والتسديد<sup>(٦)</sup>.

(١) المصادر السابقة.

(٢) تدريب الراوي (١٣٢/٢).

(٣) يراجع: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تذكرة السامع والمتكلم، جامع بيان العلم وفضله، مقدمة المجموع شرح المذهب أدب الإملاء والاستملاء، أخلاق العلماء، الإلماع وكتب المصطلح عموماً.

(٤) تدريب الراوي (١٢٩/٢)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٤٥)، وفتح المغيب (٣/٢٧٤)، للسخاوي والتقييد والإيضاح (ص ٢٥٠)، للحافظ العراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان والباعث الحثيث (ص ١١٧)، لأحمد محمد شاكر ومنهج النقد في علوم الحديث (ص ١٨٩)، لنور الدين عتر.

(٥) تدريب الراوي (١٢٩/٢).

(٦) علوم الحديث (ص ٢٤٦) لابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر.

وقال تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

٣ - وليأخذ نفسه بالأخلاق الزكية والآداب المرضية؛ فقد روى عن أبي عاصم النبيل قال: « من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدين، فيجب أن يكون خيراً للناس »<sup>(١)</sup>.

٤ - يفرغ جهده في تحصيله ويغتنم إمكانه. ففي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: « احرص على ما ينفعك واستعن بالله، ولا تعجز ». وقال يحيى بن أبي كثير: لا ينال العلم براحة الجسم.

وقال الشافعي: لا يطلب هذا العلم من يطلبه بالتملل وغنى النفس فيفلح، ولكن من طلبه بذلة النفس، وضيق العيش وخدمة العلم أفلح<sup>(٢)</sup>.

٥ - المبادرة إلى سماع العالي في بلده، فإذا استوعب ذلك انتقل إلى أقرب البلاد إليه، أو إلى أعلى ما يوجد من البلدان وهو الرحلة<sup>(٣)</sup>، ويكون طلب العلو بإسناد صحيح. ولقد رحل الصحابة - رضوان الله عليهم - في طلب الحديث الواحد؛ ومنهم أبو أيوب الأنصاري رحل إلى عقبة بن عامر الجهني في مصر ليسمع منه حديثاً سمعه من رسول الله ﷺ في ستر المؤمن، وكذلك رحل جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس الأنصاري في الشام من أجل سماع حديث سمعه من رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>.

وعن إبراهيم بن أدهم رحمه الله أنه قال: إن الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث<sup>(٥)</sup>. ويكون الأخذ عن المشهورين بالدين والورع والحفظ.

٦ - ينبغي لطالب الحديث أن يتميز في عامة أموره عن طرائق القوم، باستعمال آثار رسول الله ﷺ ما أمكنه وتوظيف السنن على نفسه<sup>(٦)</sup>. قال رجل: يا رسول الله، ما ينفي عني حجة العلم. قال: العمل. وقال مالك بن مغول في قوله تعالى: ﴿فَتَبَدَّوْهُ وَرَأَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧] قال: تركوا العمل به<sup>(٧)</sup>.

(١) علوم الحديث (ص ٢٤٦).

(٢) تدريب الراوي (٢/ ١٣٠) للسيوطي، تحقيق د. أحمد عمر هاشم، ط (١٤٠٩هـ).

(٣) الباعث الخثيث شرح اختصار علوم الحديث (ص ١١٧) تأليف الشيخ أحمد محمد شاكر.

(٤) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص ٧٣) للدكتور مصطفى السباعي.

(٥) التقييد والإيضاح للعراقي (ص ٢٥١).

(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ص ١٤٢) للخطيب البغدادي.

(٧) فتح المغيث (٣/ ٢٨٢، ٢٨٣) للسخاوي، تحقيق الشيخ علي حسين.

وقال عمرو بن قيس: إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به ولو مرة تكن من أهله<sup>(١)</sup>.  
 ٧ - ينبغي لطالب الحديث أن يعرف ما اصطلاح عليه أهل الحديث فإن لهم اصطلاحات<sup>(٢)</sup>.

٨ - وليعظم شيوخه ومن يسمع منه فذلك من إجلال الحديث والعلم ولا يثقل عليه بطول السماع فإنه يخشى على فاعل ذلك أن يحرم الانتفاع. فقد جاء عن الزهري أنه قال: إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب<sup>(٣)</sup>.

٩ - يجب على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف، وأن يأخذ الحديث عن الشيوخ العارفين بهذا العلم الجليل، لا من الصحف والكتب حتى تكون الرواية صحيحة. فإن النبي ﷺ أفصح العرب وأنقاهم لفظاً وأحسنهم نطقاً. قال الأصمعي: (إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»؛ لأنه ﷺ لم يكن يلحن)<sup>(٤)</sup>.

١٠ - إذا وجد طالب الحديث في الأصل حديثاً فيه لحن أو تحريف فالأولى أن يتركه على حاله ولا يمحوه، وإنما يصوب عليه ويكتب الصواب في الهامش، وعند الرواية يروي الصواب من غير خطأ ثم يبين ما في أصل كتابه، وإنما رجحوا إبقاء الأصل؛ لأنه قد يكون صواباً وله وجه لم يدركه الراوي ففهم أنه خطأ<sup>(٥)</sup>.

١١ - ينبغي لطالب الحديث ألا يمنعه الكبر أو الحياء في طلب العلم.

قال مجاهد كما علقه البخاري في صحيحه عنه: لا ينال العلم مستحي ولا متكبر، وروينا في المجالسة للدينوري عن الحسن أنه قال: من استتر عن طلب العلم بالحياء لبس الجهل سربالاً، فقطعوا سراويل الحياء، فإنه من رقق وجهه رقق علمه، ومنه قول علي: قرنت الهيبة بالخيبة.

وعن الأصمعي قال: من لم يحتمل ذل التعليم ساعة بقي في ذل الجهل أبداً<sup>(٦)</sup>.

(١) الباعث الحثيث (ص ١١٧) لأحمد محمد شاكر.

(٢) توضيح الأفكار (٣٦٦/٢) للصنعاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٣) التقييد والإيضاح (ص ٢٥٢) للعراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

(٤) ألفية السيوطي (ص ١٦٧)، تحقيق أحمد محمد شاكر.

(٥) المرجع السابق.

(٦) فتح المغيب (٣/٢٩١، ٢٩٢) للسخاوي.

١٢ - بذل الفائدة لزملائه الطلاب:

وذلك من أول فوائد طلب الحديث والعلم، ومن كتم عن إخوانه شيئاً من الفوائد لينفرد بها عنهم كان جديراً بأن لا ينتفع به كما ذكر العلماء.

وقال مالك رضي الله عنه: ( من بركة الحديث إفادة بعضهم بعضاً )<sup>(١)</sup>.

١٣ - الأخذ عمن هو فوقه ودونه ومثله:

فالفائدة ضالة المؤمن حيثما وجدها التقطها، بل قال وكيع، وسفيان إنه لا ينبل المحدث حتى يكتب عمن هو فوقه ومثله ودونه، وكان ابن المبارك يكتب عمن هو دونه، وهكذا كانت سيرة السلف الصالح<sup>(٢)</sup>.

١٤ - لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل، وبغير أن يجعل في عداد أهل الحديث، بل لم يزد على أن صار من المشبهين المنقوصين المتحلين بما عنه عاطلون.

أنشد الأديب فارس بن الحسين لنفسه:

يا طالب العلم الذي	ذهبت بمدته الرواية
كن في الرواية ذا العنا	ية بالرواية والدراية
وارو القليل وراعاه	فالعلم ليس له نهاية <sup>(٣)</sup>

١٥ - اتباع منهج علمي متدرج في طلب الحديث:

فهذا أمر في غاية الأهمية، فأهم كتب الحديث رواية ما صنف في عصر التدوين، وهي المراجع الأصلية لرواية الحديث وعلى رأسها الموطأ للإمام مالك، فإنه أيسر لاختصاره، وقصر أسانيد، وحسن انتقاء أحاديثه، والصحيحان، ثم يعتني بسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، ضبطاً وفهماً لخفي معانيها ثم المسانيد، ثم بالكتب الجامعة، ثم شروح الحديث كفتح الباري بشرح صحيح البخاري، والمنهاج شرح صحيح مسلم<sup>(٤)</sup>.

(١) منهج النقد في علوم الحديث (ص ١٩٢) د/ نور الدين عتر.

(٢) فتح المغيث (٣/ ٢٩٦) للسخاوي.

(٣) علوم الحديث (ص ٢٥٠) لابن الصلاح، تحقيق العتر.

(٤) منهج النقد في علوم الحديث (ص ١٩٢) تأليف/ نور الدين عتر.

١٦ - كما ينبغي لطالب الحديث المذاكرة فإنها من أسباب حفظه والإمتاع به:  
 عن علقمة النخعي قال: (تذاكروا الحديث، فإن حياته ذكره).  
 وعن إبراهيم النخعي قال: (من سرّه أن يحفظ الحديث فليحدث به، ولو أن يحدث  
 به من لا يشتهيهِ)<sup>(١)</sup>.

١٧ - وليشتغل طالب الحديث عند الاستعداد بالتخريج والتأليف والتصنيف إذا تأهل  
 لذلك. قال الخطيب: الحافظ يثبت الحفظ ويذكي القلب ويشحذ الطبع، ويجيد البيان  
 ويكشف الملتبس ويكسب جميل الذكر، ويخلده إلى آخر الدهر، وقل ما يمهر في علم  
 الحديث ويقف على غوامضه ويتبين الخفي إلا من فعل ذلك<sup>(٢)</sup>.

١٨ - ينبغي لطالب الحديث أن يتجنب الغيبة وأن ينصت للسمع ويلزم الصمت بين  
 يدي محدثه<sup>(٣)</sup>.

١٩ - ينبغي لطالب الحديث العمل بالأحاديث التي تعلمها، وذلك بركة العلم  
 وموجب ثبوته وحفظه. قال الشعبي ووكيع: كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به.  
 وقال سفيان الثوري: العلم يهتف بالعمل فإن أجابه وإلا ارتحل. وقال عمرو بن قيس  
 الملائي: إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به ولو مرة تكن من أهله<sup>(٤)</sup>.

٢٠ - ينبغي لطالب العلم عدم كتمان ما تعلم فإن من بركة العلم إفادته ونشره. قال  
 ابن المبارك: من بخل بالعلم ابتلي بثلاث: إما أن يموت فيذهب علمه أو ينسى أو يتبع  
 السلطان<sup>(٥)</sup>.

٢١ - أن يبادر بكتابة ما يقع عليه من فوائد عند سماعها وألا يؤخر ذلك. ومنه قول  
 أبي حاتم:

إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش

يعني: اكتب كل ما تسمع وما تراه ينفع حتى ولو كان لك فيه نظر، فإذا أردت أن  
 تحدث به ففتش فيه وتخير ما تحدث به فقمش كل شيء أردوه<sup>(٦)</sup>.

(١) علوم الحديث (ص ٢٥٢) لابن الصلاح.

(٢) قواعد التحديث (ص ٢٤٢) تأليف الشيخ محمد جمال الدين القاسمي.

(٣) فتح المغيث (٤/٢٨٢). (٤) تدريب الراوي (٢/١٤٦).

(٦) تدريب الراوي (٢/١٤٨)، وأصل القمش جمع شيء من هنا ومن هنا. قال العراقي معلقاً على قول أبي حاتم:  
 كأنه أراد اكتب الفائدة ممن سمعتها ولا تؤخر حتى تنظر هل هو أهل للأخذ عنه أم لا؟ فربما فات ذلك بموته =

هذا وهناك آداب كثيرة أعرضت عن سردها؛ لأنها لا تختص بطالب الحديث وحده بل يشترك معه فيها كل طلاب العلم، ومن أراد المزيد فليرجع إلى الكتب التالية:

- ١ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي.
- ٢ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي.
- ٣ - جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر.
- ٤ - تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم لابن جماعة الكناني.
- ٥ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض.
- ٦ - حلية طلب العلم للشيخ بكر أبي زيد.
- ٧ - هناك كتب أخرى ورد ذكرها في ثنايا الكتاب تضمنت فصولاً في ذلك وأهمها كتب المصطلح عموماً.

والله أعلم

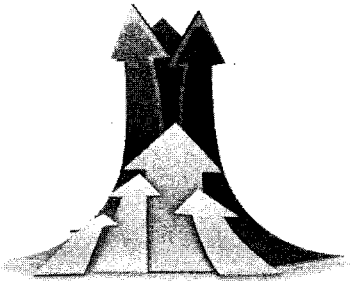






## الجزء الثاني

في علم رجال الحديث  
وما يتعلق به







مدخل:

نتحدث في هذا الجزء عن أحد العلوم المهمة في علم الحديث، وهو علم رجال الحديث، وبتمامه بحمد الله تعالى تنتهي جميع أنواع علوم الحديث على النسق الذي بدأناه فيما سبق من تذليل لصعاب هذا العلم وجمع لشتاته وعرض لأنواعه بأسلوب يرغب طلاب العلم في هذا الفن الذي كثرت مصطلحاته وصعب عليهم إدراك معانيه ومقاصده.

وقد اشتمل هذا الجزء من النوع التاسع والثلاثين وحتى النوع الخامس والستين حسبما سار عليه ابن الصلاح، ثم صُمِّمَتْ إلى ذلك الزيادات التي زادها السيوطي في نهاية تدريبيه، سواء أكانت منه أم من غيره كالبلقيني وابن حجر وغيرهما والتي أوصلها - بعد ضم الأصل - إلى ثلاثة وتسعين نوعًا.

وقد بذلت قصارى جهدي في أن أولف بين تلك الأنواع التي ربما جاءت مفرقة في كتب المصطلح، إما على سبيل التناظر وإما على سبيل المقابلة.

مثال الأول:

- ١ - الصحابة - والتابعون - والمخضرمون - وأتباع التابعين.
- ٢ - رواية الأكابر عن الأصاغر - ورواية الآباء عن الأبناء - ورواية الصحابة عن التابعين - ورواية التابعين عن أتباعهم.
- ٣ - المديح ورواية الأقران - والأخوة والأخوات - ورواية الصحابة بعضهم عن بعض - ورواية التابعين بعضهم عن بعض.
- ٤ - رواية الأبناء عن الآباء - والسابق واللاحق.
- ٥ - الأسماء والكنى - وكنى المعروفين بالأسماء.
- ٦ - المؤتلف والمختلف - والمتفق والمفترق - والأسماء التي يشترك فيها الرجال والنساء.

٧ - المنسوبون إلى غير آبائهم - والنسب التي على خلاف ظاهرها.

## ومثال الثاني:

١ - من لم يرو إلا حديثاً واحداً (الأفراد) - ومن ليس له لا راوٍ واحد (الوحدان).

٢ - تواريخ الرواة - وتواريخ المتون.

ويلاحظ أن هذا الجزء قد اختص بالرواة، فكان لا بد أن يكتمل العقد وتكتمل أنواع الكتاب؛ فجاء الحديث عن المفردات من الأسماء والكنى وعن الألقاب والمبهمات والثقات والضعفاء ومن خلط من الثقات وطبقات الرواة وأوطانهم والموالي منهم. ثم الزيادات التي أوردتها السيوطي مثل موافقة كنية الراوي لكنية زوجه أو موافقة اسمه لاسم أبيه أو شيخه إلى غير ذلك.

وناسب أن نختم الكتاب بما ختم به السيوطي بذكر الحفاظ وبيان مَنْ هو الحافظ ومن اشتهر بذلك؛ لنطمئن إلى أحكامهم وأقوالهم في هذا الفن فهم المرجع في ذلك وعنهم يؤخذ.

وسيجد القارئ - في هذا الكتاب - الجديد الذي يسهل على الطالب تحصيل هذا العلم من ربط بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، وفوائد دراسة كل نوع، والعلاقة الوطيدة التي تربط بين أكثر من نوع من أنواع علوم الحديث، مع التوثيق التام لكل نص من النصوص، وضرب الأمثلة ليتضح المراد.

وإليك التفصيل بعد الإجمال:



## معرفة الصحابة

### فائدة هذا النوع:

تميز المتصل من المرسل من الأسانيد. قال الحاكم: ومن تبحر في معرفة الصحابة فهو حافظ كامل؛ فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن رسول الله ﷺ فيتوهمونه صحابياً، وربما رووا المسند عن صحابي فيتوهمونه تابعياً. اهـ<sup>(١)</sup>.

### تعريف الصحابي:

لغة: صحبه كسمعه صحابة، وصحبه بمعنى عاشره، ويجمع على: أصحاب وأصحاب وصحبان وصحاب وصحابة وصحابة وصحّب، واستصحبه: أي دعاه إلى الصحبة ولازمه<sup>(٢)</sup>.

واصطلاحاً: اختلف المحدثون مع الفقهاء والأصوليين في حد الصحابي ولعلنا نركز على ثلاثة تعريفات هي من أشهرها ثم نختم بالسرّد لبقيتها دون تعقيب.

### فتعريفه عند المحدثين:

قال البخاري: وكل من صحب النبي ﷺ أو رآه فهو صحابي<sup>(٣)</sup>.

### وعند جمهور المحدثين والمحققين:

منهم كابن حجر - رحمه الله - : أنه كل من لقي النبي ﷺ في حياته في عالم الشهادة مسلماً ومات على إسلامه.

هكذا في الإصابة، وزاد في النخبة: ولو تخللت ردة على الأصح<sup>(٤)</sup>.

### وتعريفه عند الأصوليين والفقهاء:

من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته على طريق التبعية له والأخذ عنه<sup>(٥)</sup>.

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٢٢).

(٢) لسان العرب (١/٥٢٠، ٥٢١)، معجم مقاييس اللغة (٣/٣٢٥)، مختار الصحاح (ص ٣٥٦)، مادة صحب، وانظر فتح المغيث للسخاوي (٤/٧٧).

(٣) صحيح البخاري مع الفتح (٣/٧).

(٤) الإصابة (٦/١)، نخبة الفكر مع شرحها النزهة (ص ١٤٩).

(٥) تدريب الراوي (٢/١٩٢)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٢)، فتح المغيث (٤/٨٤).

### وقفات مع هذه التعريفات:

١ - اعترض على تعريف البخاري بأنه ليس جامعاً ولا مانعاً، فإنه يخرج من لم ير النبي ﷺ لعارض؛ كالعمى مثل ابن أم مكتوم وهو صحابي بالإجماع ويدخل فيهم: من رأى النبي ﷺ وارتدّ ولم يعد للإسلام كابن خطل فكيف يكون صحابياً<sup>(١)</sup>.

٢ - قول ابن حجر: « في عالم الشهادة » يخرج من رآه من النبيين ليلة الإسراء فلا يقال لهم صحابة. وعيسى عليه السلام وإن لم نحكم بصحته على الإطلاق لكن يمكننا أن نحكم بصحته؛ لأنه سوف يخرج ويحكم بشريعة نبينا محمد ﷺ، وقد ثبت أنه رآه على الأرض ضمن من رآه.

وأما الملائكة والجن فالخلاف في صحبتهم يطول ولكن نحن نبحت في الصحابة من أجل رواية الحديث فما لنا ولهذه الخلافات ما دام لا علاقة لها برواية الحديث.

٣ - من رأى النبي ﷺ عند وفاته: فإنه على الأصح ليس بصحابي.

قال المناوي في اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر: وكذا يخرج من التعاريف من رآه بين الموت والدفن كأبي ذؤيب، فإن الإخبار الذي هو بمعنى النبوة انقطع ولا يعد ذلك لقباً عرفاً، وقد صرّحوا بأن عدم جعله صحابياً أرجح. اهـ<sup>(٢)</sup>.

٤ - من رأى النبي ﷺ مسلماً ثم ارتدّ ثم عاد مرة أخرى للإسلام فالحافظ ابن حجر يقول في النخبة: وإن تخللت ردة على الأصح. ولكن كثيراً من العلماء يرون الردة مبطلّة للصحبة لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥]، والصحبة من ضمن الأعمال ويستدل من لا يقول ببطلانها بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ - فِيمَتٌ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ...﴾ [البقرة: ٢١٧]<sup>(٣)</sup>. والخلاف في ذلك طويل ولكن الردة إذا تخللت وكانت عودته إلى الإسلام في حياة النبي ﷺ فلا شك أن صحبته

(١) هذا الاعتراض بناء على ما ذكره السيوطي في التدريب (٢/ ٢٠٩)؛ حيث قال: (المعروف عند المحديثين أنه - أي الصحابي - كل مسلم رأى رسول الله ) قال عقبه: كذا قال ابن الصلاح ونقله عن البخاري وغيره. اهـ. قلت: ولعل في هذا النقل تحين على البخاري، فقد علمت ما نقلناه عن البخاري في تعريف الصحابي، فهو وإن لم يدخل تحت الرؤية يدخل تحت الصحبة؛ لأنه - رحمه الله - قال: (كل من صحب النبي أو رآه فهو صحابي).

(٢) (٢/ ٥٠٧).

(٣) ووجه الاستشهاد بالآية أن هؤلاء ارتدوا ثم رجعوا إلى الإسلام مرة أخرى فلم يموتوا على كفرهم وقد قيدت الآية حبط الأعمال بالموت على الكفر.

راجعة إليه كما جزم الحافظ ابن حجر بذلك<sup>(١)</sup>.

٥ - تعريف الفقهاء: يشير إلى أنه لا بد من التفريق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي؛ فاللغوي يشير إلى أن الرؤية تتحقق ولو بنظرة. وأما الاصطلاحي فيشير إلى طول الصحبة؛ فصحبة النبي ﷺ شرف لا يناله إلا من يظهر له فضل المصاحب كالغزو والسفر وطول الأزمنة.

أما المحدثون فيرون أن شرف الصحبة ينال ولو بلحظة، وإلا لو قلنا بشرط طول الصحبة لأخرجنا الوفود ومن رآه مرة واحدة والأطفال الذين حنكهم النبي ﷺ وغيرهم ممن انعقد الإجماع على صحبتهم. وعليه فالصحابي مشتق من الصحبة وليس مشتقاً من قدر خاص بها؛ بل هو جار على كل من صحب غيره قليلاً كان الزمن المصحوب فيه أو كثيراً فيقال: صحب فلان فلاناً حولاً ودهراً أو شهراً ويوماً وساعة فيقع اسم الصحبة على القليل والكثير والنادر. قال الباقلاني: وذلك موجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار، وهذا هو الأصل في اشتقاق الكلمة<sup>(٢)</sup>.

#### تعريفات أخرى للصحابي:

- تعريف سعيد بن المسيب: لا تتحقق الصحبة إلا لمن أقام مع النبي ﷺ سنة أو سنتين أو غزا معه غزوة أو غزوتين<sup>(٣)</sup>. ولعله يشير إلى ما ذهب إليه الفقهاء من أن طول الصحبة تكشف عن الخُلُق<sup>(٤)</sup>.

- تعريف الواقدي: لا تتحقق الصحبة إلا لمن رآه بالغاً<sup>(٥)</sup>.

- تعريف يحيى بن عثمان بن صالح المصري: من أدرك زمن النبي ﷺ وإن لم يره.

- تعريف المازري: أن يتخصص بالرسول ﷺ ويتخصص به الرسول ﷺ<sup>(٦)</sup>.

(١) تدريب الراوي (٢/٢٠٩).

(٢) راجع في الرد عليهم كتاب صحابة رسول الله ﷺ للكبيسي (ص ٦٢، ٦٦، ٦٨، ٦٩).

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص ٢٩٧).

(٤) لكن قال العراقي: لا يصح هذا عن ابن المسيب ففي الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدي ضعيف في الحديث.

المصدر السابق، وانظر التدريب (٢/٢١١، ٢١٢).

(٥) انظر أسد الغابة (١/١٩)، وتدريب الراوي (٢/٢١٢).

(٦) تدريب الراوي (٢/٢١٢).



### شروط الصحبة:

ومن خلال تعريف الجمهور نستطيع أن نستخلص شروط الصحبة وهي:

- ١ - لقاءه بالنبي ﷺ ورؤيته له.
- ٢ - الإيمان به.
- ٣ - الموت على ذلك.
- ٤ - كون الرؤيا في عالم الشهادة فلا يدخل من رآه في المنام. وهناك شروط أخرى مختلف فيها مثل:

- ١ - التمييز أو البلوغ.
- ٢ - كون الرؤيا بعد النبوة أو أعم.
- وهذه وغيرها ليست عند الجمهور<sup>(١)</sup>.

### بِمَ تعرف الصحبة؟

تعرف الصحبة بعدة أمور؛ منها:

- ١ - النص: وله ثلاثة مجالات:
- الأول: نص القرآن نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧].
- الثاني: السنة المتواترة: كالخلفاء الأربعة والعشرة المبشرين بالجنة.
- الثالث: السنة الأحادية.
- ٢ - الاستفاضة والشهرة؛ مثل: ضمام بن ثعلبة - سلمة بن الأكوع - عكاشة ابن محصن.
- ٣ - قول صحابي عنه؛ أي شهادة صحابي له بأنه صحابي.
- ٤ - إخبار بعض التابعين عنه بأنه صحابي. وهذا عند من يكتفي بالتركية من واحد.
- ٥ - إخباره عن نفسه أنه صحابي بشرط أن يكون معروفًا بالعدالة.
- ٦ - وثبت الصحبة بعلامة من العلامات:

(أ) أن يكون من يدعى صحبته قد تولى في عهد النبي ﷺ غزوة من غزواته أو سرية من سراياه؛ مثل عبيدة بن الحارث الذي عقد له اللواء إلى رابغ.

(١) انظر هذه الشروط في التقييد والإيضاح (ص ٢٩٤)، وفتح الباري (٣/٧)، وصحابة رسول الله (ص ٤٦)، (٤٧)، والإصابة (٧/١)، ونزهة النظر (ص ٥٠)، وفتح المغيث (٨١/٤)، وتدريب الراوي (٢٠٩/٢).

(ب) أن يكون المدّعي صحبته ممن أمره الخلفاء الراشدون على أحد الجيوش كحروب الردة والفتوح؛ مثل شرحبيل بن حسنة.

(ج) أن يكون المدّعي صحبته ممن كان له ابن صغير جاء به إلى النبي ﷺ فحنّكه أو مسح على رأسه أو دعا له؛ لأن هذه كانت عادة الصحابة حينما يولد لهم؛ مثل ثابت ابن قيس ومحمود بن الربيع... وغيرهم.

(د) أن يكون المدّعي صحبته ممن كان بمكة أو الطائف سنة عشر من الهجرة، فمن المعلوم أن كل من كان بمكة أو الطائف في هذه الفترة أسلم وحبّج مع النبي ﷺ حجة الوداع فيكون من الصحابة.

(هـ) وكذلك أن يكون المدّعي صحبته لم يعيش إلى ما بعد سنة (١١٠ هـ) لحديث: «ما من نفس منفوسة يأتي عليها مائة سنة..»<sup>(١)</sup>.

ومن هنا ظهر كذب من ادّعى الصحبة بعد ذلك؛ مثل رتن الهندي الذي قال عنه الذهبي في الميزان: رتن الهندي وما أدراك ما رتن؛ شيخ دجال بلارب ظهر بعد الستمئة فادّعى الصحبة وهذا جرى على الله ورسوله وقد ألفت في أمره جزءاً. اهـ.<sup>(٢)</sup>

مما تقدم يتبين لنا أن طرق إثبات الصحبة؛ منها ما هو ثابت بطريق العلم كنص القرآن أو الخبر المتواتر؛ ومنها ما هو ثابت بطريق خبر الواحد أو ثبت بعلامة من العلامات.

### عدالة الصحابة:

#### تعريفها:

لغة: مصدر عدل. ويستعمل اللفظ فيما هو ضد الظلم ويستعمل في ملازمة الأخلاق الحميدة والبعد عن رذائلها فقد عرفها العلماء.

(١) مختصر من كتاب صحابة رسول الله للكبيسي (ص ٨٢-٩٩)، وانظر تدريب الراوي (٢/٢١٣) قال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف في تعليقه على التدريب: ذكر ابن حجر ضابطاً يستفاد من معرفته جمع كثير يكتفى فيهم بوصف يتضمن أنهم صحابة من ذلك: أمراء الفتوح، ومن كان عام حجة الوداع من أهل المدينة ومكة والطائف وما بينها من الأعراب فإنهم أسلموا وشهدوا حجة الوداع ورأوا النبي ﷺ. اهـ. قلت: وللعلائي في كتابه تحقيق منيف الرتبة (ص ٥٦-٥٩) ترتيب حسن لما يثبت به الصحبة.

وانظر أيضاً توضيح الأفكار للصنعاني (٢/٤٢٨).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/٤٥) ت (٢٧٥٩).

اصطلاحًا: بأنها ملكة أو صفة راسخة في النفس تحمل صاحبها على المروءة والتقوى أو التحلي بمكارم الأخلاق والتخلي عن رذائلها<sup>(١)</sup>.

ولن نتحقق العدالة إلا بشروط:

- ١ - الإسلام.
- ٢ - البلوغ.
- ٣ - العقل.
- ٤ - التحلي بالفضائل.
- ٥ - التخلي عن الرذائل.

وهذه المسألة - عدالة الصحابة - عظيمة الفائدة والحاجة إليها ماسة في أصول الدين والفقه، أما أصول الدين فإنه يشترط فيمن يتصدر للإمامة أن يكون عدلاً، وكذلك فيمن يكون أهلاً لتولي أمور المسلمين.

أما في الفقه فلأن الصحابة هم نقلة الشريعة ولم تصل إلينا إلا من طريقهم، فعدالة الصحابة عند أهل السنة من مسائل العقيدة القطعية، وهي من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة<sup>(٢)</sup>. ومعنى عدالتهم أننا لا نبحت عن أحوالهم، بل نحسن الظن بهم ونقبل ما جاء منهم دون حاجة إلى تثبت أو روية.

النصوص الدالة على عدالتهم:

- فمن النصوص الواردة في القرآن الكريم:

- ١ - قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].
- ٢ - قوله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠].
- ٣ - قوله تعالى: ﴿ وَالسَّيِّقُوتِ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ [التوبة: ١٠٠].
- ٤ - قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨].
- ٥ - قوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح: ٢٩].
- ٦ - قوله تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَضْرِبُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّالِحُونَ ﴾ [الحشر: ٨].

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٢٥).

(٢) تحقيق منيف الرتبة (ص ٦٠)، واعتقاد أهل السنة والجماعة في الصحابة للوهبي (ص ٩٠).

- ومن النصوص الواردة في السنة:

١ - قوله ﷺ: « خير الناس قرني.. » الحديث<sup>(١)</sup>.

٢ - قوله ﷺ: « الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرصاً من بعدي، فمن أحبهم، فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله تعالى، ومن آذى الله تعالى يوشك أن يأخذه »<sup>(٢)</sup>.

٣ - قوله ﷺ: « لا تسبوا أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه »<sup>(٣)</sup>.

٤ - وقوله ﷺ: « النجوم أمانة في السماء، فإذا ذهب النجوم أناها ما توعد وأنا أمانة لأصحابي، فإذا ذهب أتى لأصحابي ما يوعدون وأصحابي أمانة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون »<sup>(٤)</sup>.

وغير ذلك من النصوص الدالة على عدالتهم.

- وقد أجمع علماء أهل السنة على عدالة الصحابة:

١ - قال النووي: الصحابة كلهم عدول من لا بس الفتنة وغيرهم<sup>(٥)</sup>.

٢ - قال الخطيب: والأخبار في هذا المعنى - يعني عدالتهم - تتسع وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن الكريم وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة والقطع بتعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم إلى تعديل أحد من الخلق لهم، وهذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء<sup>(٦)</sup>.

٣ - وقال ابن الصلاح: إن الأمة مجمعة على تعديلهم ومن لا بس الفتنة كذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحساناً للظن بهم ونظراً إلى ما عهد لهم من المآثر

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ (٣/٧) من فتح الباري ومسلم في فضائل الصحابة - رضي الله عنهم - (٨٧/١٦) من شرح النووي.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤/٨٧، ٨٨)، (٥/٥٤، ٥٥)، والترمذي في كتاب المناقب، باب: من سب أصحاب النبي ﷺ (٥/٣٥٨) وابن حبان كما في موارد الظمان (ص ٥٦٨، ٥٦٩) في كتاب المناقب، باب: فضل أصحاب رسول الله ومن بعدهم، وقد ضعف بعض العلماء الحديث لجهالة بعض رواه.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: تحريم سب الصحابة (٩٢/١٦) مع شرح النووي.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب: بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه وبقاء أصحابه أمان للأمة.

(٥) شرح النووي على مسلم (١٥/١٤٩)، التقريب مع التدريب (٢/٢١٤).

(٦) الكفاية (ص ٦٦، ٦٧).

وكان الله تعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة<sup>(١)</sup>.

٤ - وقال إمام الحرمين: إن الصحابة هم حملة الشريعة الناقلون لها إلينا، فلو توقفنا في رواياتهم وبحثنا عن عدالتهم وطلبنا تزكيتهم لانحصرت الشريعة على عصر النبي ﷺ فقط ولما أمكننا أن نسترسل إلى سائر الأمصار بعده<sup>(٢)</sup>.

هذا هو قول أهل السنة أن الصحابة كلهم عدول، ومعنى عدالتهم قبول مروياتهم من غير أن نبحت عن سيرهم وأحوالهم أو أن نطلب من أحد تزكيتهم، وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من الأخطاء والذنوب فيستحيل عليهم المعاصي والعيوب، وإنما المراد بعدالتهم: أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وهناك آراء أخرى مردودة في عدالتهم نذكر كل رأي ونعقبه بالرد عليه.

- الآراء المخالفة - المردودة - في عدالة الصحابة:

الأول: أن الصحابة كغيرهم من سائر المسلمين، فعلينا أن نبحت عن عدالتهم حتى تثبت، حكى ذلك الأمدي عن بعض العلماء.

ووجهة نظرهم أن التعديل حكم ولا يصح الحكم قبل الثبوت وإلا كان حكماً على مجهول الحال.

- الرد على هذا الرأي: أن الحكم بتعديل الصحابة مبني على تعديل الله ورسوله لهم؛ إذ ليس بعد تعديل الله تعالى ورسوله تعديل، فيكون الحكم واردًا بعد الثبوت.

الثاني: أن الصحابة كلهم عدول إلى وقت الفتنة في عهد عثمان ؓ، أما في وقت الفتنة فإننا نبحت عن عدالتهم، ووجه ذلك أن الله تعالى عدلهم وقت النبوة، أما بعد وقوع الفتنة ووقوع الحرب بينهم ووقوع ما يسبب جرحهم فإنه يجب البحث من جديد عن عدالتهم.

- الرد على هذا الرأي: نكتفي برد ابن كثير حين تعرض لما شجر بين المسلمين في هذه الفتنة فقال: وأما ما شجر بين المسلمين بعد عهده ﷺ فمنه ما وقع من غير قصد كيوم الجمل، ومنه ما كان عن اجتهاد كيوم صفين، ولكن المجتهد معذور وما جور على

(١) المقدمة مع التقييد (ص ٢٩٥).

(٢) فتح المغيب للسخاوي (٤/٩٦، ٩٧).

(٣) وعن نقل الإجماع غير هؤلاء ابن حجر في الإصابة (١/١٠)، وابن عبد البر في الاستيعاب (١/١٩)، العراقي في شرح ألفيته (٣/١٣، ١٤)، وابن كثير في الباعث الحثيث (ص ١٧٦، ١٧٧).

اجتهاده وخطئه، وأما المصيب فله أجران<sup>(١)</sup>.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: كذلك نؤمن بالإمساك عما شجر بينهم ونعلم أن بعض المنقول في ذلك مكذوب، وهم كانوا مجتهدين إما مصيبين فلهم أجران أو مثابين على عملهم الصالح مغفوراً لهم خطأهم وما كان لهم من سيئات، وقد سبق لهم من الله الحسنى فإن الله يغفرها لهم إما بالتوبة أو بحسنات ماحية أو مصائب مكفرة أو غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن الصحابة كلهم عدول إلا من قاتل علياً وصحبه الذين كانوا معه، وهذا هو مذهب جمهور المعتزلة. وحجتهم أن علياً ومن معه كانوا على الحق وغيرهم على الباطل وليس من كان محققاً كمن كان مبطلاً؛ فالأول تبقى عدالته والثاني تسلب عدالته ويجرح.

- الرد على هذا الرأي: أن تعيين المحق من المبطل أمر لا نستطيع الجزم به؛ لأن هذا من الغيب وعلمه عند الله تعالى، وقد حكم الله تعالى على الفريقين المتقاتلين بالإيمان ولا بد أن يكون أحدهما على الحق.

وقد وصفهما بأنهما مؤمنون. لقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات: ٩]. فسمى الفريقين مؤمنين مع إثبات الاقتتال بينهما. وقد قال ﷺ: «إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين»<sup>(٣)</sup>.

الرابع: أن الصحابة كلهم - والعياذ بالله - كفروا إلا سبعة عشر. وهو مذهب الرافضة - أخزاهم الله.

- والرد على هذا الرأي: نكتفي برد ابن كثير على هؤلاء حين قال: وأما طوائف الرافضة وجهلتهم وقلة عقلهم ودعاويهم أن الصحابة كفروا إلا سبعة عشر، فهو هذيان بلا دليل إلا مجرد الرأي الفاسد عن ذهن بارد وهوى متبع، وهو أقل من أن يرد عليه والبرهان على خلافه أظهر وأشهر<sup>(٤)</sup>.

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (ص ١٥٤).

(٢) الفتاوى (٤٠٦/٣).

(٣) رواه البخاري في كتاب الصلح، باب: إن ابني هذا سيد وكرره في كتاب فضائل أصحاب النبي وكتاب الفتن وكتاب المناقب، كما أخرجه كل من أبي داود والترمذي والنسائي.

(٤) اختصار علوم الحديث مع الباعث (ص ١٥٥).

والراجح: ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة من أن جميع الصحابة كلهم عدول كما أسلفنا من قبل.

وما أحسن قول القائل:

إن النواصب في عليّ أفرطوا  
جرحوا الصحابة عامدين فكلهم  
فالفوز عند الله حب جميعهم  
المكثرون من الرواية من الصحابة:

إذ أبغضوه كما الروافض فرطوا  
أهل الجهالة مُفْرِطٌ ومُفَرِّطٌ  
وولاؤهم هذا الطريق الأوسط<sup>(١)</sup>

المكثرون من الصحابة من روى أكثر من ألف حديث<sup>(٢)</sup>.

وقد نظمه بعضهم في شعر فقال:

سبع من الصحب فوق الألف قد نقلوا  
أبو هريرة سعد جابر أنس  
أصحاب الألو ف من الصحابة:

من الحديث عن المختار خير مضر  
صديقة وابن عباس كذا ابن عمر

عدد مروياته	اسم الصحابي
٥٣٧٤	١ - أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>
٢٦٣٠	٢ - ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>
٢٢٨٦	٣ - أنس <small>رضي الله عنه</small>
٢٢١٠	٤ - عائشة - رضي الله عنها -
١٦٦٠	٥ - ابن عباس - رضي الله عنهما -
١٥٤٠	٦ - جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -
١١٧٠	٧ - أبو سعيد الخدري <small>رضي الله عنه</small>

(١) الطالع السعيد للأدفي (ص ٦٦١).

(٢) قال الإمام أحمد المكثرون من الصحابة هم الذين زاد حديثهم على ألف، انظر فتح المغيث (٤/١٠٢).

ويلي هؤلاء في الكثرة... اثنان وهما:

أصحاب المئين:

عدد مروياته	اسم الصحابي
٨٤٨	٨ - عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small>
٧٠٠	٩ - عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما -

وليست هذه الأرقام على وجه التحديد، وإنما حاول جامعوها جمعها من خلال ورود رواياتهم في موسوعات، والتي من أكبرها مسند بقي بن مخلد ومسند الإمام أحمد<sup>(١)</sup>.

أسباب تفاوت الصحابة في رواية الحديث قلة وكثرة:

يرجع ذلك التفاوت إلى عدة أسباب:

الأول: التفاوت بحسب مقدار الصحبة وزمنها، فمن الصحابة من صحب النبي ﷺ دهرًا طويلاً ومنهم من لقيه لقاء عابراً.

الثاني: انشغال كثير منهم بقتال الكفار وحضور الحروب والغزوات.

الثالث: انشغال بعضهم بالعبادة وانهماكهم فيها أكثر من اشتغالهم بالتعليم والرواية.

الرابع: تولي بعضهم الخلافة أو الوزارة أو الإمارة.

الخامس: انشغال بعضهم بشؤون معاشهم والسعي على أرزاقهم.

السادس: قصر أعمار بعضهم بعد انتقال النبي ﷺ مما لم يتح لهم أداء كل ما عندهم أو طول أعمار بعضهم عن الآخر، فأتاحت لهم أعمارهم الطويلة تبليغ ما سمعوه.

أسباب إكثار أبي هريرة من الرواية دون غيره من الصحابة:

١ - تفرغه لملازمة رسول الله ﷺ؛ فقد أثر عنه أنه قال: الناس يقولون أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان من كتاب الله ما حدثت حديثاً واحداً ثم تلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَلْهَدُوا مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]. قال: إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق في الأسواق وإن إخواننا

(١) مقدمة مسند بقي بن مخلد (ص ١٧)، وانظر أيضاً الباعث الحثيث (ص ١٨٢).



من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ لشبع بطنه يحضر ما لا يحضرون ويسمع ما لا يسمعون. وفي رواية: ولقد قال ﷺ: «أيكم يبسط ثوبه فيأخذ من حديثي هذا فيجمعه في صدره، فإنه لن ينسى منه شيئاً سمعه، فبسطت بردة حتى فرغ من حديثه ثم جمعتها إلى صدري فما نسيت بعدها شيئاً حدثني به». رواه البخاري ومسلم وغيرهما واللفظ للبخاري<sup>(١)</sup>.

٢ - ما امتاز به أبو هريرة من ذاكرة قوية وحافظة نادرة بسبب دعاء النبي ﷺ السابق ولما رواه البخاري أيضاً قال: قلت: يا رسول الله، إنني أسمع منك حديثاً أنساه فقال: «إسبط رداءك». قال: فبسطته، فغرف بيده ثم قال: «ضمه». فضمته فما نسيت شيئاً بعد. رواه البخاري وقد ذكرت القصة بطرق متعددة في الإصابة.

٣ - حرصه البالغ على حديث النبي ﷺ قولاً وعملاً، ويشهد لذلك ما عند البخاري أنه - أي أبا هريرة - سأل رسول الله ﷺ من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فقال: «لقد علمت أنه لن يسألني أحد عن هذا الحديث غيرك لما رأيت من حرصك على الحديث».

٤ - تفرغه للرواية والفتيا بعد رسول الله ﷺ فلم يتول الإمارة إلا فترة وجيزة في عهد عمر ثم رغب عنها طول عمره ﷺ.

٥ - تأخر وفاته وقد أتاح ذلك أن يكون الآخذون عنه كثيرين.

لماذا لم يكن الخلفاء الأربعة من المكثرين من الرواية؟

الناظر في أسباب تفاوت الصحابة في رواية الحديث يمكنه أن يستخلص شيئاً منها هناك ونزيد فنقول:

١ - انشغالهم بأمور الخلافة وتدبير شؤون الدولة الإسلامية.

٢ - ما كان عليه بعضهم من اشتغالهم بالجهاد من أجل إعلاء كلمة الله كحروب الردة.

٣ - عدم خوف الخلفاء من ضياع السنة في زمانهم لكثرة من يحملها ويرويها حيثئذ من أصحاب النبي ﷺ.

٤ - تقدم وفاتهم قبل انتشار الحديث مما لم يتح لهم أداء وتبليغ كل ما عندهم كما هو واضح في وفاة الصديق ﷺ.

المكثرون من الفتيا من الصحابة:

كما اشتهر بالرواية بعض الصحابة كذلك اشتهر بالفقه والفتيا آخرون ومنهم من جمع بين الأمرين الفقه والرواية. واختلف في أكثرهم:

١ - فقال البعض: إنه ابن عباس، قال ابن القيم في «إعلام الموقعين»: جمع أعلام الإسلام فتيا ابن عباس في عشرين كتاباً.

٢ - قيل: انتهى علم الصحابة إلى ستة: عمر وعلي وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبي الدرداء وابن مسعود - رضي الله عنهم -، ثم انتهى علم الستة إلى علي وابن مسعود وذكر البعض أبا موسى الأشعري بدلاً من ابن مسعود.

٣ - قال ابن حزم: أكثر الصحابة فتوى مطلقاً سبعة: عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وعائشة، قال: ويمكن أن يجمع من فتوى كل واحد من هؤلاء مجلد ضخمة، قال: ويليهم عشرون: أبو بكر وعثمان وأبو موسى الأشعري ومعاذ وسعد ابن أبي وقاص وأبو هريرة وأنس وابن عمرو وسلمان وجابر وأبو سعيد الخدري وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وعمران بن حصين وأبو بكر نافع بن الحارث وعبادة ابن الصامت ومعاوية وابن الزبير وأم سلمة قال: ويمكن أن يجمع من فتوى كل واحد من هؤلاء جزء صغير؛ قال: وفي الصحابة نحو مائة وعشرين نفساً مقلون من الفتيا جداً لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألان والثلاث يمكن أن يجمع من فتيا جميعهم جزء صغير؛ كأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي طلحة والمقداد وغيرهم وسرد الباقيين<sup>(١)</sup>. اهـ.

العبادة من الصحابة:

١ - سئل الإمام أحمد عنهم فقال: ابن عمر وابن عمرو وابن عباس وابن الزبير فقليل له: ابن مسعود قال: إنه ليس منهم، وعلل ذلك البيهقي بأن هؤلاء الأربعة تأخرت وفاتهم فاستفيد من علمهم أكثر، وقد نظمهم بعضهم في شعر فقال:

(١) إعلام الموقعين (١/٩ - ١١)، مقدمة الإصابة (١/١٢)، تلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزي (ص ٤٥٨)، ولابن حزم كتاب أسماء الصحابة وكتاب أصحاب الفتيا وكلاهما ضمن خمس رسائل طبعت وفي مقدمتها جوامع السيرة.

إن العبادلة الأخيار أربعة  
 ابن الزبير وابن العاص وابن أبي  
 مناهج العلم في الإسلام للناس  
 حفص الخليفة والحبر ابن عباس  
 وقد يضاف ابن مسعود لهم بدلاً  
 من ابن عمرو لوهم أو لإلباس<sup>(١)</sup>

٢ - وقد جعل بعضهم العبادلة ثلاثة فقط وأسقط منهم ابن الزبير، وحاول البعض إدخال ابن مسعود، فأجاب أحمد أنه ليس منهم لتقدم وفاته، هذا إذا أطلق لفظ العبادلة وإلا فهم أكثر (أي الذين اسمهم عبد الله وقد أوصلهم ابن الصلاح إلى (٢٢٠) صحابياً، وتعقبه العراقي فأوصلهم إلى (٣٠٠)، وذكر ابن الملقن في المقنع بأنهم وصلوا إلى (٥٠٠) استخرجها من أسد الغابة<sup>(٢)</sup>. هذا والكلام هنا على العبادلة من الصحابة - وإلا فهناك عبادلة أربعة أيضاً يذكرون بالعبادلة، يروون عن ابن لهيعة وأن روايتهم عنه صحيحة يطمئن العلماء إليها وهم.

١ - عبد الله بن وهب.

٢ - عبد الله بن المبارك.

٣ - عبد الله بن يزيد المقرئ.

٤ - عبد الله بن مسلمة القعنبي.

وهؤلاء سماعهم منه صحيح سمعوا منه قبل احتراق كتبه كما أفاد ابن حبان. وقال عبد الغني بن سعيد: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح. اهـ.

عدد الصحابة:

- الجمهور على أن عدد الصحابة متعذر؛ لأن الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ تفرقوا في البلاد والأمصار يبلغون الدعوة؛ ومنهم من كان من الوفود الذين جلسوا مع النبي لحظات فحصرهم صعب، ومن اعترض على هذا الحصر العراقي وغيره وقال: إنه يتعذر الحصول عليه.

قال ابن الجوزي:

اعلم أن أصحاب رسول الله ﷺ فيهم كثرة تبعد الإحاطة بعددهم ثم نقل ما روي عن ابن عباس أنه قال لعشرين مضمين من رمضان: صام الناس معه حتى إذا كانوا بالكديد

(١) الطالع السعيد (ص ٥٤١).

(٢) التقييد والإيضاح (ص ٢٩٦)، المقنع (٢/٤٩٥).

أفطر ثم مضى في عشرة آلاف من المسلمين حتى نزل مر الظهران، وعن الزهري قال: خرج رسول الله ﷺ كما يقال في اثني عشر ألفاً أخفى الله مسيرهم عن أهل مكة حتى نزلوا بمر الظهران.

ونقل أيضاً قول أبي زرعة، وهو أنه سمع أحدهم حصر حديث رسول الله ﷺ في أربعة آلاف فقال: من قال هذا فقلل الله أنيابه. هذا قول الزنادقة ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ قبض رسول الله عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً ممن روى عنه وسمع، قيل: يا أبا زرعة هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه فقال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما والأعراب ومن شهد حجة الوداع. اهـ.

وكلام أبي زرعة ينصب على من سمع من النبي ﷺ أو روى عنه، وهناك من الصحابة الكثير ممن لم يرو الأحاديث.

ولكن بعض العلماء حاول حصرهم:

- ١ - فقيل: ثلاثون ألفاً، وهم عدد المشاركين في غزوة تبوك.
  - ٢ - وقال أبو بكر الساجي: قبض رسول الله والمسلمون ستون ألفاً.
  - ٣ - والحق ما بدأنا به، وهو أن حصر الصحابة في عدد متعذر؛ وهذا لأننا إذا أردنا حصر الرواة؛ فمنهم من لم يرو حديثاً وإن أردنا حصر من كان في مكة والمدينة فإن بعض الصحابة لم يكن في مكة ولا المدينة ويؤكد قصة كعب بن مالك في تبوك، قال: وأصحاب النبي ﷺ يومئذ كثير لا يجمعهم كتاب حافظ - يعني الديوان<sup>(١)</sup>.
- طبقات الصحابة:

من العلماء من نظر إلى اشتراكهم في الصحبة، فجعلهم طبقة واحدة، وهذا رأي ابن حبان، ومنهم من نظر إلى الأفضلية والنصوص الواردة في بيان هذه الأفضلية، ومنها قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ﴾ [الحديد: ١٠]. وقوله ﷺ في أهل بدر: «لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»<sup>(٢)</sup>.

فإن هذه النصوص وغيرها تفيد تفاوت الصحابة في الأفضلية.

وممن ذهب إلى تفاوت هذه الأفضلية ابن سعد في كتابه الطبقات والحاكم.

(١) التقييد والإيضاح (ص ٣٠٦)، تدريب الراوي (٢/ ٢٢٠، ٢٢١)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٥١٨ - ٥٢٠).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: فضل من شهد بدرًا (٧/ ٣٠٤)، (ح ٣٩٨٢).

أما ابن سعد فجعلهم خمس طبقات، وأما الحاكم فقد جعلهم اثنتي عشرة طبقة، وعلى تقسيم الحاكم سار الناس إلى يومنا هذا، وأقصى عدد في طبقات الصحابة سبع عشرة طبقة، عند أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي.

### طبقات الحاكم<sup>(١)</sup>:

- ١ - من تقدم إسلامه بمكة كالخلفاء الأربعة.
  - ٢ - من أسلم قبل تشاور أهل مكة في دار الندوة.
  - ٣ - من هاجر إلى الحبشة.
  - ٤ - أصحاب العقبة الأولى.
  - ٥ - أصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار.
  - ٦ - أول المهاجرين الذين وصلوا إلى النبي ﷺ بقاء قبل دخوله المدينة.
  - ٧ - أهل بدر.
  - ٨ - الذين هاجروا بين بدر والحديبية.
  - ٩ - أهل بيعة الرضوان في الحديبية.
  - ١٠ - من هاجر بين الحديبية وفتح مكة.
  - ١١ - من أسلم في فتح مكة.
  - ١٢ - صبيان وأطفال رأوا النبي ﷺ يوم فتح مكة وفي حجة الوداع وغيرها.
- وسوف يأتي نوع من أنواع علوم الحديث بعنوان معرفة طبقات الرواة يكون الكلام فيه على مناهج العلماء في الطبقات بصورة أوسع.

### أفضل الصحابة:

ترتب على طبقات الصحابة وتفاوتهم في الصحبة أنهم نظروا في بعض النصوص الواردة في فضل الأفراد، ولا نريد الخوض فيه؛ لأن هذا الباب يدخل منه المغرضون للتقويض من قدر بعض الصحابة إلا أن إجماع السلف - إلا من شذ - على أن أفضلهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم -.

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٢٢).

### ومن الأدلة على ذلك:

قول ابن عمر: كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحدًا ثم عمر ثم عثمان ثم علي. رواه البخاري وأبو داود والترمذي واللفظ له، وقال: حديث صحيح غريب، وفي لفظ عند الطبراني: كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان، ويسمع رسول الله ﷺ ذلك ولا ينكره<sup>(١)</sup>.

- ثم يلي هؤلاء بقية العشرة المبشرين بالجنة: سعد بن أبي وقاص - سعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل - طلحة بن عبيد الله - الزبير بن العوام - عبد الرحمن بن عوف - أبو عبيدة عامر بن الجراح.

- ثم يلي هؤلاء: أهل بدر - ثم أحد - ثم بيعة الرضوان.

وقد اختلف العلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ السَّابِقِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا بِمَا وَعَدُوا بِالْوَعْدِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠] على أقوال:

١ - إنهم أهل بيعة الرضوان.

٢ - الذين صلوا إلى القبليتين.

٣ - أهل بدر.

٤ - الذين أسلموا قبل فتح مكة.

### خصائص بعض الصحابة:

اختص النبي ﷺ بعض الصحابة بخصائص ومميزات ووصفهم بصفات جبيلة أو كسبية وليس في ذلك ما يدل على نقصان المفضل عن الفاضل أو الحط من قدره؛ إذ المزية لا تقتضي الأفضلية ولا يلزم من حصول مزية المفضل من شيء ثبوت الأفضلية له على الإطلاق، وإنما هي مميزات وصفات استند عليها من ذهب إلى تقسيم الصحابة إلى طبقات وتقديم الأحق في الأفضلية ثم من بعدهم.

١ - ومن هذه النصوص الواردة عن النبي ﷺ ما يأتي:

روى الترمذي عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأقواهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياءً عثمان، وأقضاهم علي، وأفرضهم زيد، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب،

(١) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٧/٥) وعزاه للطبراني والبخاري.

وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة عامر ابن الجراح، وأبو هريرة وعاء العلم، وعند سلمان علم لا يدرك، ولا أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر»<sup>(١)</sup>.

٢ - روى ابن عبد البر في الاستيعاب مرفوعاً: « وعلي أفضى أمتي وأبي أقرؤهم وأبو عبيدة أمينهم ».

٣ - ما روى ابن عبد البر عن عمر: « علي أفضانا وأبي أقرؤنا ».

٤ - عن سعيد بن المسيب موقوفاً: « كان عمر يتعوذ من معضلة ليس لها إلا أبو الحسن ».

٥ - وعند البخاري: « استقرئوا القرآن من أربعة: عبد الله بن مسعود فبدأ به وسالم مولى حذيفة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل ».

٦ - من أراد: « أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ».

خاتمة: ما ورد من النصوص في أفضلية بعض الصحابة لا يتنافى مع ما ذهب إليه جمهور العلماء والإجماع قائم على أن أفضل هذه الأمة على الإطلاق بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي لحديث: « كنا نقول ورسول الله ﷺ فينا أفضل الصحابة على الإطلاق أبو بكر وعمر وعلي ويسمع ذلك رسول الله ﷺ ولا ينكره ».

وفي رواية: « كنا لا نعدل في زمن النبي ﷺ بأبي بكر أحداً ثم عمر ثم عثمان ثم علي... » الحديث.

وقال أبو العباس القرطبي: لم يختلف أحد في أن أفضلهم أبو بكر ثم عمر... ولا مبالاة بأقوال أهل التشيع ولا أهل البدع. اهـ. وقال البيهقي في كتابه الاعتقاد نقلاً عن الشافعي: وما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة، وإنما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان. اهـ.

والشعبة يقدمون علياً، وحكى الخطابي عن بعض مشايخه أنه كان يقول: أبو بكر خير وعلي أفضل.

وذهب البعض إلى أن من توفي في عهد الرسول ﷺ هو أفضل ممن توفي بعده؛ وذلك لحملهم النصوص الواردة في الثناء على الصحابة على من مات في حياته؛ لقول

(١) سنن الترمذي (٥/٦٦٥)، (ح ٣٧٩١) ورواه ابن عبد البر في الاستيعاب عن أبي سعيد الخدري.

النبي ﷺ: « وأنا شهيد على هؤلاء » وإن كان البعض يرى أن هذا ليس فيه جهة تفضيل، فإن الإشارة بلفظ هؤلاء لمن كان معهم ولا فرق بين من مات في حياته أو بعده.

فالأورع أن يقال: أفضلهم الخلفاء الأربعة للحديث السابق، ثم يلي الأربعة بقية العشرة المبشرين بالجنة<sup>(١)</sup>.

### أفضل الصحابييات:

لا شك في أن أزواجه ﷺ من أفضل الصحابييات؛ بل أفضل نساء الأمة على الإطلاق لقوله تعالى: ﴿يَلَسَّاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَحْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢].

أما أفضل زوجاته ﷺ فعلى آراء:

(أ) أفضلهن خديجة لما يأتي:

١ - أنها أول من آمنت به وواسته بنفسها ومالها ووفرت له من حياتها كل وسائل الراحة وأعانتة على نفسه.

٢ - ما رواه البخاري ومسلم عن علي ﷺ: « خير نسائها مريم بنت عمران، وخير نسائها خديجة بنت خويلد ».

٣ - ما رواه أيضاً... أتى جبريل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، هذه خديجة قد أتت معها إناء فيه طعام وشراب، فإذا هي أتتك فاقرأ عليها السلام من ربها ومني السلام وبشرها بيت في الجنة من قصب لا صخب فيه ولا نصب فردت قائلة: هو السلام ومنه السلام وعلى جبريل السلام وعليك يا رسول الله السلام ورحمة الله وبركاته.

٤ - ما رواه ابن مردويه بسند صحيح كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا ثلاث: مريم بنت عمران، وآسية امرأة فرعون، وخديجة بنت خويلد، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام.

(ب) أن عائشة أفضل لما يلي:

١ - ما اشتهرت به من الفقه والعلم، فأدت إلى الأمة ما لم يؤده غيرها.

(١) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ١١٣)، وشرح العراقي للألفية (ص ٣٥٥)، والتقييد والإيضاح (ص ٣٠٠)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٢٢).



- ٢ - نزول تبرئتها من فوق سبع سماوات في حادثة الإفك.
- ٣ - ما رواه البخاري: «... وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام».
- (ج) قال السبكي: خديجة ثم عائشة ثم حفصة ثم الباقيات سواء:
- ولعله استمد فضل كل من عائشة وحفصة من فضل أبيهما وهما وزيراه.
- التوقف:

فيرى كثير من العلماء عدم الخوض في هذا الباب.

مسألة التفضيل بين عائشة وفاطمة:

وفيه ثلاثة أقوال:

١ - تفضيل عائشة.

٢ - تفضيل فاطمة.

٣ - التوقف.

والأصح: تفضيل فاطمة لأنها بضعة من رسول الله ﷺ.

وفي البخاري: «فاطمة بضعة مني من أغضبها قد أغضبني».

وفي الصحيح: «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة»، «فاطمة سيدة نساء الأمة» وعند النسائي

بسند صحيح: «هذا ملك من الملائكة استأذن ربه ليسلم علي وبشرني أن حسناً وحسيناً

سيدا شباب أهل الجنة وأمهما سيدة نساء أهل الجنة».

مسألة: التفضيل بين خديجة وفاطمة:

وفيه ثلاثة أقوال:

١ - من العلماء من فضّل خديجة؛ لأنها أمها في الأصل ولما ورد من أحاديث في فضلها.

٢ - منهم من فضل فاطمة؛ لأنها بضعة منه ﷺ ولما ورد من أحاديث في فضلها.

٣ - وقيل: إنهما سواء:

وهناك من رأى تفضيل فاطمة ثم خديجة ثم عائشة.

والراجح: قال الكبيسي: والحق أن التفضيل دون تفصيل لا يستقيم؛ بل ينظر إلى

سبب التفاضل، فإن أريد بالفضل كثرة الثواب فذلك علمه عند الله فإن ذلك بحسب

تفاوت أعمال القلوب لا بأعمال الجوارح، فكم من عاملين أحدهما أكثر عملاً بجوارحه والآخر أرفع درجة في الجنة، وإن أريد التفاضل في العلم فلا شك أن عائشة أنفع للأمم وأدت ما لم تؤده غيرها، وإن أريد الأسبقية بالإسلام فلا شك خديجة، وإن أريد شرف الأصل وجلال النسب فلا شك فاطمة؛ لأنها بضعة منه ﷺ، وكذلك إن أريد السيادة ففاطمة سيدة نساء الأمة<sup>(١)</sup>.

### أول الصحابة إسلاماً:

الذي ذهب إليه الجمهور وقال به أبو حنيفة: أولهم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان علي، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد ومن العبيد بلال. وقيل: أولهم ورقة بن نوفل لحديث الوحي، ولقول النبي ﷺ: «أبصرته في بطنان الجنة عليه حلة من سندس»<sup>(٢)</sup>.

### آخر الصحابة موتاً:

أجمع العلماء على أنه لم يتأخر أحد منهم في وفاته عن مائة سنة من وفاة النبي ﷺ لحديث صحيح: «أرأيتم ليلتكم هذه فإنه على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض منهم أحد». وقد كان قبل وفاته ﷺ بشهر واحد، واختلف بعد ذلك في آخر الصحابة موتاً، والراجح أنه أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي (١١٠هـ) فقد نقل عنه كما روى مسلم أنه يقول: رأيت رسول الله وما على وجه الأرض رجل رآه غيري، ولكن اختلاف العلماء في تاريخ وفاته يجعلنا نقول برأي من قال: إنه ينظر إلى كل بلد وناحية على حدة فإن اتساع بلاد الإسلام حين ذاك وتفرق الصحابة في البلاد والأمصار يجعلنا نقول بصعوبة التعميم.

فإنه اختلف في وفاة أبي الطفيل فقيل: مات سنة (١٠٠هـ) وقيل غير ذلك، ورجح مسلم وتبعه ابن حجر أنه مات سنة (١١٠هـ).

وإليك أقوال العلماء في آخرهم وفاة:

١ - المدينة: آخرهم وفاة بها محمود بن الربيع.

٢ - مكة: أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي.

(١) صحابة رسول الله ﷺ للكبيسي (ص ٢٥٠، ٢٥١).

(٢) رواه أبو يعلى والبخاري، وعند البزار أيضاً: «لا تسبوا ورقة فإني رأيت له جنة وجنتين» وإسناده صحيح. انظر التقييد والإيضاح (ص ٢٩٦).

- ٣ - البصرة: أنس بن مالك.
- ٤ - الكوفة: عبد الله بن أبي أوفى، وقيل: عمرو بن حريث.
- ٥ - الشام: عبد الله بن بسر المازني، واختلف في الشام كثيرًا لتعدد بلادهم.
- ٦ - الجزيرة: العرس بن عميرة الكندي.
- ٧ - فلسطين: أبو أبي عبد الله ابن أم حرام.
- ٨ - مصر: عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي.
- ٩ - اليمامة: الهرماس بن زياد الباهلي.
- ١٠ - برقة: رويغ بن ثابت الأنصاري.
- ١١ - البادية: آخرهم موتًا بها سلمة بن الأكوع.
- ١٢ - خراسان: أبو برزة الأسلمي.
- ١٣ - سجستان: العداء بن خالد بن هوذة.
- ١٤ - أصبهان: النابغة الجعدي.
- ١٥ - الطائف: عبد الله بن عباس.
- ١٦ - سمرقند: قثم بن العباس<sup>(١)</sup>.

#### المؤلفات في الصحابة:

- ١ - الطبقات الكبرى لابن سعد.
- ٢ - طبقات خليفة بن خياط.
- ٣ - المعرفة والتاريخ للفسوي.
- ٤ - معرفة من نزل من الصحابة، سائر البلدان - السعدي.
- ٥ - ألف البخاري في الصحابة وقال ابن حجر: إنه أول من عرف بالتصنيف في الصحابة.
- ٦ - معرفة الصحابة لابن شاهين.
- ٧ - معرفة الصحابة لابن منده.

(١) شرح الألفية للعراقي (ص ٣٥٩ - ٣٦٥)، فتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٢٨)، المتنع لابن الملتن (٢/ ٥٠٢، ٥٠٣)، تدريب الراوي (٢/ ٢٢٨ - ٢٣٢).

- ٨ - ولأبي موسى المدني ذيل على كتاب ابن منده.
- ٩ - معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني.
- ١٠ - معرفة الصحابة لابن حبان البستي.
- ١١ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر.
- ١٢ - أسد الغابة لابن الأثير الجزري.
- ١٣ - تجريد أسماء الصحابة للذهبي.
- ١٤ - تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة للعلائي.
- ١٥ - الإصابة في تمييز أسماء الصحابة لابن حجر العسقلاني وهو أفضلها وأوسعها، وترتيبه على أربعة أقسام:
- (أ) من وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره.
- (ب) أطفال ولدوا في حياة النبي ﷺ وتوفوا وهم دون سن التمييز.
- (ج) المخضرمون.
- (د) من ذكروا من الصحابة في الكتب السابقة على سبيل الوهم والغلط.

والله أعلم





## معرفة التابعين

### فائدة هذا النوع:

هذا النوع والذي قبله أصلان عظيمان في معرفة المتصل من المرسل والمرفوع من الموقوف والمقطوع، قال الحاكم: ومتى غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق بين التابعين وأتباع التابعين، قال الله ﷻ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِمَوَازِينٍ طَيِّبَاتٍ وَالَّذِينَ لَا يَحْمِلُونَ إِثْمَانًا وَالَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عِذَابَ اللَّهِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٠٠]. قلت: وفائدته أيضًا تدرج تحت فوائد معرفة علم الطبقات عمومًا، وهي الوقوف على تدليس المدلسين ومعرفة حقيقة العننة في الإسناد، وهل تفيد الاتصال أم الانقطاع.

### تعريف التابعي:

التابعي لغة: اسم فاعل من تبع بمعنى مشي خلف المتبوع.

واصطلاحًا: من لقي الصحابي مسلمًا ومات على الإسلام.

وقيل: من صحب الصحابي ولا يكفي اللقاء.

قال الحاكم: من لقي الصحابي وإن لم تطل صحبته<sup>(١)</sup>.

وقال الخطيب: من صحب الصحابي<sup>(٢)</sup>.

فلا يكتفي الخطيب بمجرد اللقاء كالحاكم؛ بل لا بد من طول الصحبة والرواية عنه.

وهذا بخلاف الصحابي فإنه يكتفي فيه بمجرد اللقاء. والسر في ذلك: شرف منزلة

النبي ﷺ وقوة تأثيره فيمن رآه.

وقال ابن حجر: هو من لقي الصحابي كذلك<sup>(٣)</sup>.

واختلف في المراد بقوله: «كذلك»؛ إما أنه عائد على الصحبة؛ أي أنه اشترط لقاء

التابعي للصحابي كما اشترط لقاء الصحابي للنبي ﷺ، وقيل المراد بـ «كذلك»: أنه يعود

على الإيمان يعني من لقي الصحابي وهو مؤمن بالنبي ﷺ فهو تابعي.

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٤١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الكفاية (ص ٣٨).

(٤) النزهة شرح النخبة (ص ٥٦).

وقال ابن الصلاح: مطلق التابعي مخصوص بالتابعين بإحسان<sup>(١)</sup>.

مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْمُهِجْرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وتعقب العراقي ابن الصلاح فقال: المراد بالإحسان الذي اشترطه ابن الصلاح إن كان المراد به الإسلام فيها ونعمت، لكن الإحسان أمر زائد على الإسلام، فيكون زيادة في كمال الإسلام والعدالة، ولم أر من اشترط ذلك في التابعين<sup>(٢)</sup>.

فضل التابعين وبيان أفضلهم:

من النصوص الواردة في فضلهم:

١ - قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْمُهِجْرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]<sup>(٣)</sup>.

٢ - قوله ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»<sup>(٤)</sup>.

٣ - قوله ﷺ: «طوبى لمن رآني وآمن بي وطوبى لمن رأى من رآني»<sup>(٥)</sup>.

والحق أن الفضل الوارد في هذه النصوص وغيرها هو لمن استقام على الإسلام ولم يسئ إليه وإلى المسلمين، أما من أساء فهو بمعزل عن أن يكون من التابعين بإحسان، فيخرج من أرسل الجيوش إلى مكة لقتال المسلمين أو أساء إلى الحرم والكعبة، وإلى أهل الحرم، ولعل من نصَّ على أن المراد بالتابعين بإحسان يشير إلى ذلك.

أفضل التابعين:

اختلف العلماء في بيان أفضلهم - فنقل عن بعض علماء الكوفة أن أفضلهم أويس القرني لحديث النبي ﷺ عند مسلم: «إن خير التابعين رجل يقال له أويس القرني»<sup>(٦)</sup>.

(١) المقدمة مع التقييد (ص ٣٢٠).

(٢) التقييد والإيضاح (ص ٣٢٠)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٣٥).

(٣) لعل إطلاق اسم التابعين عليهم مأخوذة من هذه الآية، ويمكن أن تستفاد التسمية من حديث مسلم الآتي بعد والوارد في فضل أويس القرني.

(٤) أخرجه البخاري ومسلم وقد سبق تخريجه.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/ ٨٦) وتعقبه الذهبي وقال: فيه جُمع بن ثواب وإه وهو عند الطبراني لكن من رواية بقية وهو مدلس، وقد قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٦٧): صرح بقية بالسماع فزال تدليسه.

(٦) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب: فضائل أويس (١٦/ ٩٤، ٩٥) بشرح النووي.

ويرى بعض أهل الكوفة أيضًا أن أفضلهم علقمة بن قيس والأسود.  
ويرى البصريون أن خيرهم الحسن البصري، ويرى الإمام أحمد أن خيرهم سعيد  
ابن المسيب.

والحق مع الرأي الأول للحديث الصحيح السابق الذكر والوارد في فضل أويس، فقد  
قال العراقي: « وهذا الحديث قاطع للنزاع »، ولعل من رأى خلاف ذلك لم يطلع على  
الحديث<sup>(١)</sup>، أو أنه رأى الخيرية في جانب معين كالعلم مثلاً أو أن الحديث وارد على  
العموم.

لذا قال البلقيني: الأحسن أن يقال: الأفضل من حيث الزهد والورع أويس القرني  
والأفضل من حيث حفظ الخبر والأثر سعيد بن المسيب.

وقال أحمد: ليس أحد أكثر فتوى في التابعين من الحسن وعطاء، فكان عطاء مفتي  
مكة والحسن مفتي البصرة<sup>(٢)</sup>.

#### أفضل التابعيات:

اختلف أيضًا في بيان أفضل التابعيات فقليل: أفضلهن حفصة بنت سيرين أخت محمد  
ابن سيرين، وقيل: أفضلهن عمرة بنت عبد الرحمن، وقيل: أم الدرداء الصغرى واسمها  
هزيمة أو جهيمة، وسميت بالصغرى؛ لأنها غير أم الدرداء الكبرى الصحابية.

#### طبقات التابعين:

كما اختلف في طبقات الصحابة اختلف في طبقات التابعين.

- فمن نظر إلى اشتراكهم في صحبة الصحابة جعلهم طبقة واحدة كالصحابة  
لاشتراكهم في صحبة النبي ﷺ، وهذا ما فعله ابن حبان.
- أما مسلم فقد قسمهم إلى طبقات ثلاث<sup>(٣)</sup>.
- وأما ابن سعد فقد قسمهم إلى أربع طبقات<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا التوجيه لا يصح تعليلاً لقول الإمام أحمد؛ فقد أخرجه في مسنده (٣٨/١) عن عمر من الطريق التي  
أخرجها مسلم فلا يحسن توجيه قوله بأنه لم يطلع على الحديث أو لم يصح عنده؛ بل نقول بها شيئاً بعد: لعله أراد  
الأفضلية في العلم لا الخيرية المطلقة، وقوله الآتي بعد ذلك يشهد له.

(٢) انظر فتح المغيث (١٥٠/٤)، ومقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص ٣٠٩)، وشرح الألفية للعراقي (٣/٥٠)،  
وتدريب الراوي (٢/٢٤٠ - ٢٤٢)، ومحاسن الاصطلاح (ص ٤٥٦)، والوسيط (ص ٥٤٤، ٥٤٥).

(٣) الطبقات (١/٣٧٩). (٤) فتح المغيث (٤/١٤٨).

- وأما الحاكم فقد قسمهم إلى خمس عشرة طبقة<sup>(١)</sup>.  
واختلف بعد ذلك في أعلى الطبقات:

فقيل: هم من روى عن العشرة المبشرين بالجنة مثل سعيد بن المسيب وقيس ابن أبي حازم وأبي عثمان النهدي وغيرهم.

وقيل: أعلى الطبقات من ولد في حياة النبي ﷺ من أبناء الصحابة؛ مثل عبد الله بن أبي طلحة وأبي إدريس الخولاني، والحق مع من قال بالثاني فلا شك أن أفضلهم من ولد في حياة النبي ﷺ ثم من جاء بعده.

وقد مال إلى ذلك البلقيني صاحب محاسن الاصطلاح<sup>(٢)</sup>.

تعقيب:

وقد أخطأ بعضهم؛ حيث غابت عنه طبقة الصحابة، فاختلطت مع غيرها، فعُدَّ من التابعين من هم صحابة، أو عد من الصحابة من هم من التابعين:

فمثال الأول: النعمان وسويد ابنا مقرن وهما صحبايان وقد وهم الحاكم فيهما<sup>(٣)</sup>، ويوسف بن عبد الله بن سلام ومحمد بن لبيد وقد وهم مسلم فيهما.

ومثال الثاني: عبد الرحمن بن غنم وهو تابعي بالاتفاق، لكن عدّه بعضهم من الصحابة الذين دخلوا مصر.

وقد عدَّ بعض أتباع التابعين من التابعين ومثاله: إبراهيم بن سويد النخعي فإنه من أتباع التابعين باتفاق؛ لأنه لم ير أحدًا من الصحابة، وقد وهم بعضهم فعده من التابعين، ولعل ذلك الوهم بسبب أن هناك تابعيًا جليلًا فقيهاً يسمى إبراهيم بن يزيد النخعي فاختلف عليهم.

وعلى العكس من ذلك: فهناك من التابعين من عد من أتباع التابعين:

ومثاله: أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، فإنه لقي ابن عمر وأنس ولعل وجه عدّه في أتباع التابعين أن جل روايته عن التابعين فظنه بعضهم من أتباع التابعين<sup>(٤)</sup>.

**الفقهاء السبعة في المدينة:**

المراد بهم أكابر التابعين علماً وفتوى، وقد احتيج إلى علمهم، فقد وسع علمهم

(٢) محاسن الاصطلاح (ص ٥٠٨).

(٤) تدريب الراوي (٢/٢٤٢، ٢٤٣).

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٣٠٢).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ١٥٤).



الأطباق وهم سبعة اتفق على سنتهم واختلف في سابعهم وهم:

١ - سعيد بن المسيب فتحها هو المشهور وكسرها عند أهل المدينة كما حكاه النووي في تهذيب الأسماء واللغات<sup>(١)</sup>، فقال: الفتح هو المشهور، وحكى عنه أنه كان يكرهه ومذهب أهل المدينة الكسر. اهـ.

٢ - القاسم بن محمد بن أبي بكر (توفي أواخر ١٠٦هـ، وقيل: أوائل ١٠٧هـ).

٣ - عروة بن الزبير (توفي ٩٤هـ).

٤ - خارجة بن زيد بن ثابت (توفي ١٠٠هـ، وقيل: قبلها).

٥ - سليمان بن يسار (توفي ١٠٤هـ وقيل غير ذلك).

٦ - عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (توفي ٩٨هـ).

٧ - قيل: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (توفي ١٠٦هـ) قاله ابن المبارك، وقيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي واسمه كنيته (توفي ٩٤هـ).

وقيل: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ويرجح هذا (توفي ٩٤هـ - ١٠٤هـ).

٨ - وزاد أبو منصور البغدادي ثامناً، وهو محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري وفيه نظر فإنه متقدم على هؤلاء؛ إذ توفي سنة (٦٣هـ) وموت هؤلاء قريب من المائة<sup>(٢)</sup>.

وقد نظم السبعة بعضهم في شعر فقال:

ألا كل من لم يقتد بأئمة

فخذهم: عبيد الله عروة قاسم

قال السخاوي: كلهم من أبناء الصحابة إلا سليمان فأبوه يسار لا صحبة له<sup>(٣)</sup>.

آخر التابعين موتاً:

قال الحاكم: آخرهم موتاً من لقي أنس بن مالك من أهل المدينة، وعبد الله بن الحارث

(١) (٢١٩/١).

(٢) فتح المغيث (١٥٢/٤)، وتدريب الراوي (٢٤٠/٢)، وزاد الأخير فقال: وعدهم ابن المديني اثني عشر: ابن المسيب وأبو سلمة والقاسم وخارجة وأخوه إسماعيل وسالم وحمة وزيد وعبيد الله وبلال بنو عبد الله بن عمر وأبان بن عثمان وقيصة بن ذؤيب.

(٣) فتح المغيث (١٥٥/٤).

ابن جزء من أهل الحجاز، وأبا أمانة الباهلي من أهل الشام.

- وقيل: أول التابعين موتاً معمر بن يزيد قتل بخراسان وآخرهم موتاً خلف بن خليفة سنة ( ١٨٠ هـ )، أما ابن سعد فلم يجزم بآخرهم على الإطلاق، وإنما قسمهم منازل وجعل كل قسم منفرداً وتحدث عن آخرهم موتاً<sup>(١)</sup>.

### المؤلفات في التابعين:

- ١ - صنف الإمام مسلم في التابعين وكتابه يسمى طبقات التابعين.
- ٢ - ولأبي المطرف بن فطيس الأندلسي كتاب يسمى معرفة التابعين.
- ٣ - كتب التراجم عموماً، اهتمت بالتابعين وتحديد طبقاتهم وسيرهم ولا سيما الطبقات لمسلم ولابن سعد ولخليفة بن خياط وغيرهم.
- ٤ - قال السخاوي: أفردهم أبو حاتم الرازي وأبو القاسم بن منده بالتأليف<sup>(٢)</sup>.

### المخضرمون:

مما يلحق بالتابعين في طبقتهم المخضرمون. والمخضرمون: جمع مخضرم، والمخضرم من أدرك الجاهلية وزمن النبي ﷺ ولم يره، فعلى هذا هم من التابعين على الصحيح وأصل الخضرمة القطع. وسموا بذلك؛ لأنهم قطعوا عن نظرائهم الذين أدركوا الصحبة. وقيل: لأن الواحد منهم إذا أسلم خضرم أي قطع أذن ناقته علامة على إسلامه ليأمن بذلك.

وقيل: الخضرمة بمعنى التردد - يقال: لحم مخضرم، أي لا يدري من ذكر هو أو أنثى، ويقال: طعام مخضرم فلا يدري أحلو هو أم مر، وسموا بذلك؛ لأنهم ترددوا بين طبقتين لا يدري من أي طبقة هم.

وقد حاول البعض أن يحدد المخضرم بأنه الذي عاش نصف عمره في الجاهلية، ونصف عمره في الإسلام سواء أدرك أم لا.

وعليه فالخضرمة من المناصفة بين صفتين، يقال: رجل مخضرم، إذا كان نصف عمره في الجاهلية، لكن قال السخاوي: لا يتمشى هذا على الاصطلاح؛ لأن مقتضاه أن حكيم

(١) الوسيط (ص ٥٤٧).

(٢) فتح المغيث (٤/ ١٥٥)، والرسالة المستطرفة (ص ١٠٥).

ابن حزام ونحوه مخضرم وليس كذلك. اهـ.

وممن تحقق له ذلك صحابيان عاشا ستين سنة في الجاهلية وستين أخرى في الإسلام؛ وهما حسان بن ثابت وحكيم بن حزام وزاد السيوطي آخرين وهم: حويطب ابن عبد العزى من مسلمة الفتح (فتح مكة) وسعيد بن يربوع وحنن أخو عبد الرحمن ابن عوف ومخرمة بن نوفل والد المسور.

وقد أفردهم ابن منده في جزء مستقل مطبوع أوصلهم إلى ثلاثة عشر رجلاً، وتبعهم الإمام مسلم فعدهم فبلغوا عشرين نفساً، وزاد عليهم ابن الصلاح اثنين آخرين وتبعهم العراقي فزاد عشرين آخرين، فيكون جملة ما عند مسلم وابن الصلاح والعراقي (٤٢)، وأوصلهم السنخاوي في الفتح إلى (٤١) نفساً، وقد سرد السيوطي هؤلاء هؤلاء في تدريره وقال: أرجو أن أفردهم بمؤلف.

فوائد:

من طريف ما يحكى في ذلك:

١ - أن حكيم بن حزام عاش ستين في الجاهلية وستين في الإسلام وأعتق مائة رقبة في الجاهلية ومثلها في الإسلام.

٢ - حسان بن ثابت عاش ستين في الجاهلية وستين في الإسلام وأبوه وأبو أبيه وأبو جده حرام قاله ابن منده. اهـ، قلت: فحسان هو ابن ثابت بن المنذر بن حرام حتى قيل: لا يعرف في العرب أربعة تناسلوا من صلب واحد اتفقت مدة تعمييرهم مائة وعشرين سنة غيرهم<sup>(١)</sup>.

المؤلفات في المخضرمين:

١ - تذكرة الطالب المعلم بمن يقال إنه مخضرم لسبط ابن العجمي.

٢ - ربح السريرين في ذكر أسماء المخضرمين الذين عاشوا مائة وعشرين من الصحابة الطاهرين للسيوطي.

٣ - وهناك كتب علوم الحديث والطبقات والتراجم؛ فقد تعرضت جميعها لذكرهم وترجمت لهم.

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص ٣٠٥) وتذكرة الطالب المعلم بمن يقال إنه مخضرم (ص ٤١)، والمقنع

(٢/٥١٠)، وتدريب الراوي (٢/٢٣٨ - ٢٤٠).

## أتباع التابعين:

هم آخر القرون الثلاثة الفاضلة الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم ويمينه ويمينه شهادته»<sup>(١)</sup>.

وفي حديث آخر: «يأتي على الناس زمان فيغزوا فثام من الناس فيقال: هل فيكم من صاحب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم ثم يأتي على الناس زمان فيغزوا فثام من الناس فيقال: هل فيكم من صاحب أصحاب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم ثم يأتي على الناس زمان فيغزوا فثام من الناس فيقال: هل فيكم من صاحب أصحاب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم»<sup>(٢)</sup>.

وعليه فيقصد بهم من صحب التابعين وإن لم تطل صحبتته لهم.

## فائدة معرفة هذا النوع:

هي فائدة معرفة النوعين اللذين قبله، قال الحاكم: معرفة أتباع التابعين: فإن غلط من لا يعرفهم يعظم، وهم الطبقة الثالثة بعد النبي ﷺ وفيهم جماعة من أئمة المسلمين وفقهاء الأمصار، وفي هذه الطبقة جماعة يشبهه على المتعلم أساميهم فيتوهمهم من التابعين لنسب يجمعهم أو غير ذلك. اهـ<sup>(٣)</sup>.

## خصائص هذا العصر:

- ١ - كثر التدوين في عصر أتباع التابعين، وكان الترتيب على الأبواب.
- ٢ - أفرد حديث رسول الله ﷺ عن غيره فألفت المسانيد.
- ٣ - ظهر في هذا العصر علماء كثيرون لا يحصيهم العد في جمع الأحاديث والسنن والتعديل والتجريح.
- ٤ - في آخره أو أوائل ما بعده، تم جمع الصحيح بمفرده على يد البخاري ومسلم - رحمهما الله تعالى -.
- ٥ - الحد الفاصل بين عصر التابعين وأتباعهم هو سنة مائة وخمسين، أما الحد

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (١٦/٨٣) بشرح النووي؛ وأحمد في المسند (٧/٣).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ٤٦).

الفاصل بين أتباع التابعين ومن بعدهم فهو سنة مائتين وعشرين، وقد عرفت من قبل في مبحث الصحابة أن آخر من مات من الصحابة هو سنة مائة وعشر ( ١١٠ ) وهو الحد الفاصل بين الصحابة والتابعين.

بعض الأئمة من أتباع التابعين:

- ١ - مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ).
- ٢ - الشافعي (ت ٢٠٤هـ).
- ٣ - أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).
- ٤ - أبو حنيفة فإنه على الراجح من التابعين؛ لأنه توفي سنة (ت ١٥٠هـ).
- ٥ - عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت ١٥٠هـ).
- ٦ - محمد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥١ أو ١٥٢هـ).
- ٧ - سفيان الثوري (ت ١٦١هـ).
- ٨ - سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ).
- ٩ - يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ).
- ١٠ - شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ).

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*



## رواية الأكابر عن الأصاغر

### تعريفه:

لغة: الأكابر جمع أكبر، والأصاغر جمع أصغر، ويعني به رواية الكبار عن الصغار.  
واصطلاحاً: رواية الشخص عمن هو دونه في السن والطبقة أو في العلم والحفظ  
أو فيهما معاً<sup>(١)</sup>.

الأصل في هذا النوع: رواية النبي ﷺ حديث الجساسة عن تميم الداري<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ  
في كتابه إلى اليمن: « وأن مالكا - يعني ابن مرارة - حدثني بكذا وكذا وذكر شيئاً »<sup>(٣)</sup>.  
فائدة معرفة هذا النوع:

- ١ - ألا يتوهم أن المروري عنه أفضل وأكبر من الراوي لكونه الأغلب في ذلك تنزيلاً  
لأهل العلم منازلهم.
  - ٢ - ألا يظن أن في السند انقلاباً؛ لأن العادة جرت برواية الأصاغر عن الأكابر.
  - ٣ - التنويه من الكبير بفضل الصغير وبيان أنه يؤخذ عنه لنبوغه في ذلك. قال بعض  
أهل الأثر: هذا نوع مهم تدعو إليه الهمم العالية والأنفس الزاكية، وقد قيل: لا يكون  
الرجل محدثاً أو عالماً حتى يأخذ عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه، وقد  
نسب هذا القول إلى وكيع<sup>(٤)</sup>.
- أقسامه وأمثله:

من خلال التعريف الاصطلاحي تظهر أقسامه وهي ثلاثة:

- ١ - أن يكون الراوي أكبر سنًا وأقدم طبقة من المروري عنه.
- مثاله: رواية الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك بن أنس، ورواية

(١) تيسير مصطلح الحديث (ص ١٨٩)، وتدريب الراوي (٢/٢٤٣)، وتوضيح الأفكار (٢/٤٧٣).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفتن وأبو داود في كتاب الملاحم والترمذي في الفتن وابن ماجه فيه وأحمد في الجزء  
السادس (ص ٣٧٣، ٣٧٤، ٤١٣، ٤١٧، ٤١٨).

(٣) أورده السيوطي في التدريب (٢/٢٤٤) وعزاه لابن منده في الصحابة.

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٤٨) وتوجيه النظر للجزائري (١/٤١٨، ٤١٩).

أبي القاسم الأزهري وهو عبيد الله بن أحمد عن تلميذه الخطيب البغدادي، وهو إذ ذاك شاب، ويلاحظ أن الكبر في السن أو القدم في الطبقة وحده لا يكفي بل لا بد من العلم والحفظ.

٢ - أن يكون الراوي أكبر قدرًا لا سنًا من المروي عنه كعالم حافظ يروي عن شيخ كبير غير حافظ.

ومثاله: مالك عن عبد الله بن دينار، فمالك إمام حافظ وابن دينار شيخ راوٍ فقط وإن كان أكبر سنًا من مالك.

ومثاله أيضًا: رواية الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه عن عبد الله بن موسى العبسي.

٣ - أن يكون الراوي أكبر سنًا وقدرًا من المروي عنه، أي من الوجهين معًا وهو أكبر وأعلم.

مثاله: رواية البرقاني عن الخطيب البغدادي؛ لأن البرقاني أكبر سنًا من الخطيب وأعظم قدرًا فهو شيخه.

ومثاله أيضًا: رواية عبد الغني بن سعيد الحافظ عن محمد بن علي الصوري ورواية الخطيب عن ابن ماکولا.

ويلحق بهذا القسم رواية الصحابة عن التابعين؛ كالعبادلة وأبي هريرة ومعاوية وأنس في روايتهم عن كعب الأخبار<sup>(١)</sup>.

كما يلحق به رواية التابعين عن أتباعهم؛ كالزهري عن مالك وعمرو بن شعيب (وهو من أتباع التابعين) فقد روى عنه أكثر من عشرين نفسًا من التابعين، وقيل: سبعين، وقد شغل بعدّهم العراقي فأوصلهم إلى نيف وخمسين ومائة.

وهذان القسمان أفردهما بعض العلماء على أنهما نوع مستقل من أنواع علوم الحديث، وسيأتي الكلام عليهما في هذا الجزء<sup>(٢)</sup>.

(١) يمكن مراجعة بعض النماذج من رواية الأكاير عن الأصاغر في شرح النووي على مسلم (١/٢١٣، ٢٤٢)، (٢/١٨١)، (٣/١١٢)، (٤/٤٢).

(٢) انظر فتح المغيب للسخاوي (٤/١٦٥)، والتقييد والإيضاح (ص ٣١٢)، وشرح الألفية للعراقي (ص ٣٧٣)، ومنهج النقد في علوم الحديث (ص ١٥٥)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (٢/٤٧٤)، وتدريب الراوي (٢/٢٤٣).

## أشهر المصنفات فيه:

١ - كتاب ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء لأبي إسحاق بن إبراهيم الوراق.

٢ - الإعلام بمن حدث عن مالك بن أنس الإمام من مشايخه السادة الأعلام للرشيد العطار.

٣ - ويدخل فيه ما أُلّف في رواية الآباء عن الأبناء وفي رواية الصحابة عن التابعين وسيأتي الكلام عليهما في مواضعهما.

واللّٰه أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*



## رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة

هذا النوع من الأنواع التي زادها السيوطي في تدريره وهو داخل تحت رواية الأكاابر عن الأصاغر، ولعل السبب في إفراد هذا النوع إثباته والرد على من أنكرو وجوده معللين بأن الصحابة لم يرووا عن التابعين إلا الإسرائيليات والموقوفات.

قال السيوطي: وقد أنكرو بعضهم وجود ذلك وقال: إن رواية الصحابة عن التابعين إنما هي في الإسرائيليات والموقوفات وليس ذلك كذلك<sup>(١)</sup>.

أمثله:

١ - حديث سهل بن سعد الساعدي عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت: أن النبي ﷺ أملى عليه: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥]. فجاء ابن أم مكتوم.. الحديث<sup>(٢)</sup>.

٢ - حديث السائب بن يزيد عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال: «من نام عن حزبه أو عن شيء منه فقرأه بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر فكأنما قرأه في الليل»<sup>(٣)</sup>.

٣ - حديث جابر بن عبد الله عن أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق عن عائشة - رضي الله عنها - أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الرجل يجمع ثم يكسل هل عليهما من غسل وعائشة جالسة فقال: «إني أفعل هذا أنا وهذه ثم نغتسل»<sup>(٤)</sup>.

٤ - حديث عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله ابن مسعود عن زينب، قالت: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن فإنكن أكثر أهل جهنم يوم القيامة»<sup>(٥)</sup>.

(١) تدريب الراوي (٣٨٨/٢).

(٢) رواه البخاري (ح ٥٩٢)، وأبو داود (ح ٢٥٠٧)، والترمذي (ح ٣٠٣٣).

(٣) رواه مسلم (ح ٧٤٧)، وأبو داود (ح ١٣١٣)، والترمذي (ح ٥٨١)، والنسائي (ح ١٧٩٠)، وابن ماجه (ح ١٣٤٣).

(٤) رواه مسلم (ح ٣٥٠).

(٥) رواه الترمذي (ح ٦٣٥)، والنسائي في عشرة النساء (ح ٣١٨)، والحديث متفق عليه من رواية عمرو بن زينب =

- ٥ - حديث يعلى بن أمية عن عنبة بن أبي سفيان عن أخته أم حبيبة عن النبي ﷺ قال: « من صلى اثنتي عشرة ركعة بالنهار أو بالليل بني له بيت في الجنة »<sup>(١)</sup>.
- ٦ - حديث جابر بن عبد الله عن أبي عمرة مولى عائشة وذكوان عن عائشة: « أن النبي ﷺ كان يكون جنباً فيريد الرقاد فيتوضأ وضوءه للصلاة ثم يرقد »<sup>(٢)</sup>.
- ٧ - حديث أبي هريرة عن أم عبد الله بن أبي ذئاب عن أم سلمة مرفوعاً: « ما ابتلى الله عبداً ببلاء وهو على طريقة يكرهها إلا جعل الله ذلك البلاء كفارة له »<sup>(٣)</sup>.
- قال السيوطي: وقد جمع الحافظ أبو الفضل العراقي الأحاديث التي بهذه الشريطة فبلغت عشرين حديثاً.

### المؤلفات في هذا النوع:

- ١ - أشار السيوطي إلى أن للخطيب فيه كتاباً.
- ٢ - نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين للحافظ ابن حجر وهو اختصار لكتاب الخطيب.

### والله أعلم



= نفسها، وهو في البخاري (ح ١٤٧٦٦)، ومسلم (ح ١٠٠٠).

(١) النسائي في الصغرى (ح ١٨٠٣).

(٢) رواه أحمد في المسند (١٢٠/٦).

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب المرضى والكفارات كما أفاد ذلك المنذري في الترغيب والترهيب (٤/١٤٦)،

(ح ١١)، والسيوطي في التدريب (٢/٣٨٩).

## رواية التابعين عن أتباعهم

ويلحق بهذا النوع رواية التابعين عن أتباعهم؛ كالزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك وكرواية التابعين عن عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص وهو من أتباع التابعين، وهذا ما جزم به ابن الصلاح وتبعه النووي من أن عمرًا ليس تابعيًا وإن رد الحافظ العراقي هذا القول واعتبره من التابعين فقال: قد سمع عمرو من غير واحد من الصحابة؛ منهم زينب بنت أبي سلمة والربيع بنت معوذ بن عفراء وهما صحابيتان<sup>(١)</sup>، لكن الراجح أنهما من أتباع التابعين.

وقد سبق الكلام على ذلك في نوع رواية الأكابر عن الأصاغر.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) التقييد والإيضاح (ص ٣٣١، ٣٣٢).

## رواية الآباء عن الأبناء

المراد بهذا النوع:

أن يوجد في سند الحديث أب يروي الحديث عن ابنه.

فأدته:

١ - أن لا يظن أن في السند انقلاباً أو خطأ؛ لأن الأصل أن الأبناء يروون عن الآباء.

٢ - بيان تواضع العلماء وأخذهم عن دونهم في السن والقدرة.

٣ - بيان فضل الأبناء؛ حيث كانت وفرة علومهم سبباً لأن يتلقى عنهم آباؤهم.

صلته برواية الأكابر عن الأصاغر.

لا شك أن هذا النوع مندرج تحت رواية الأكابر عن الأصاغر، ولكن لما وجد العلماء أن لهذا النوع نماذج متعددة في كتب السنة أفردوه وجعلوه نوعاً مستقلاً. وهو إلى رواية الأكابر عن الأصاغر أقرب.

أمثله:

١ - رواية العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين بالمزدلفة. وكذلك روايته عن ابنه عبد الله.

٢ - ما رواه سفيان بن عيينة عن وائل عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أخروا الأحمال فإن اليد مغلقة والرجل موثقة»<sup>(١)</sup>. قال الخطيب: لا يعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه.

٣ - ما رواه سليمان بن طرخان التيمي عن ابنه المعتمر بن سليمان قال: حدثني أبي، قال: حدثني أنت عني عن أيوب السخيتاني عن الحسن قال: ويح كلمة رحمه، قال

(١) والمعنى: توسطوا بالحمل على ظهر البعير ونحوه فإن يده مغلقة بثقل الحمل ورجله موثقة كذلك فارحوه بتوسط الحمل على ظهره حتى لا يؤذيه الحمل. قاله النبي صلى الله عليه وسلم حين رأى بعيراً متقدماً حمله إلى جهة الأمام. والحديث رواه أبو داود في مراسيله عن الزهري ووصله البزار وأبو يعلى في مسنده والطبراني في الأوسط عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بنحوه، وقال السيوطي: حديث حسن، الجامع الصغير (٤٨/١) وانظر حاشية المقنع لابن الملقن، فقد ضعفه (٥٣٥/٢).

النووي تبعًا لابن الصلاح: هذا مثال طريف يجمع أنواعًا منها:

(أ) رواية الأب عن ابنه.

(ب) رواية الأكبر عن الأصغر.

(ج) رواية التابعي عن تابعيه.

(د) رواية ثلاثة تابعين بعضهم عن بعض.

(هـ) أنه حدث غير واحد عن نفسه.

(و) التحديث بعد النسيان.

قال: وهذا في غاية الحسن والغرابة ويبعد أن يوجد مجموع هذا في حديث واحد<sup>(١)</sup>.

فوائد:

١ - وهم البعض في حديث أبي بكر عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال في الحبة السوداء: شفاء من كل داء<sup>(٢)</sup>.

فعدوه من هذا النوع ظنًا منهم أن أبا بكر الذي في الإسناد هو أبو بكر الصديق، والصواب أنه أبو بكر بن أبي عتيق واسمه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن عائشة.

قال ابن الملقن: وهؤلاء أربعة لهم إدراك. إلا أن العراقي ذكر أن ابن الجوزي قال: إن الصديق روى عن ابنته - رضي الله عنهما - حديثين<sup>(٣)</sup>.

قال البلقيني: فإن كان ابن الجوزي أخذ رواية الصديق عن ابنته من هذا الحديث فقد تبين أنه وهم<sup>(٤)</sup>.

٢ - يلحق بهذا النوع رواية العم عن ابن أخيه؛ لقول النبي ﷺ: «عم الرجل صنو أبيه».

(أ) ومن أمثله رواية العباس وحمزة - رضي الله عنهما - عن ابن أخيهما رسول الله ﷺ.

(ب) ورواية إسحاق بن حنبل عن ابن أخيه الإمام أحمد بن حنبل.

(١) علوم الحديث (ص ٣١٣)، وانظر الإرشاد للنووي (ص ٢٠٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب الطب، باب: الحبة السوداء.

(٣) المقتن (٢/٣٩)، وشرح الألفية للعراقي (٣/٨٣)، وفتح المغيب للسخاوي (٤/١٧٩).

(٤) محاسن الاصطلاح (ص ٤٧٩).

(ج) ورواية شعيب الزبيري عن ابن أخيه الزبير بن بكار.

٣ - يلحق بهذا النوع رواية الرجل عن ابن أخته؛ لقول النبي ﷺ: « ابن أخت القوم منهم »<sup>(١)</sup>.

ومثاله: رواية مالك بن أنس - الإمام عن ابن أخته إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس.

٤ - ويلحق بهذا النوع رواية الرجل عن ابن ابنته. نحو: قصة الحبال عن عبد الغني بن سعيد أنه أرسل ابن ابنته الحسن بن بقاء إلى بعض الشيوخ بمصر في حديث فحدثه به. فرواه عبد الغني عن ابن ابنته<sup>(٢)</sup>.

المؤلفات فيه:

١ - ألف فيه الخطيب البغدادي كتاباً سماه رواية الآباء عن الأبناء.

٢ - وقد أكثر من هذا النوع أصحاب كتب المصطلح المفصلة، ونبه على هذا النوع النووي في كتابه الإرشاد<sup>(٣)</sup>.

والله أعلم



(١) عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى البخاري ومسلم والنسائي.

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٤/١٨٣).

(٣) الإرشاد (ص ٢٠٤، ٢٠٥).



## المديح ورواية الأقران

### تعريفه

لغة: اسم مفعول من التدبيح وله عدة معان وهي:

التزيين - التقيبج - التساوي. وسيأتي وجه تسميته بذلك.

- أما القرين: هو اسم فاعل بمعنى المقارن وهو المقارب لذويه في السن أو غيره.

المديح اصطلاحاً: أن يروي القرينان كل منهما عن الآخر، والقرينان هما المتقاربان في السن والإسناد، ومعنى تقارب الإسناد أن يكونوا قد أخذوا عن شيوخ من طبقة واحدة.

### وجه تسميته بالمديح:

١ - قال العراقي: الظاهر أنه سمي بذلك لحسنه؛ لأن المديح في اللغة المزين والرواية كذلك لكنه يعدل فيها عن العلو إلى النزول فيحصل بذلك الإسناد تزيين.

٢ - وقال أيضاً: ويحتمل أن يكون ذلك ذمّاً لنزول الإسناد والعدول عن علوه مأخوذ من قولهم: رجل مديح، أي قبيح الوجه والهامة<sup>(١)</sup>.

٣ - ويحتمل أن يكون مشتقاً من ديباجة الوجه وهما الخدان وكأن المديح سمي بذلك لتساوي الراوي والمروي عنه، فهما من طبقة واحدة شبههما بالخدين لأنهما متساويان، قاله الجوهرى وجزم به ابن حجر<sup>(٢)</sup>.

### فائدة معرفة هذا النوع:

١ - أن لا يظن الزيادة في الإسناد.

٢ - أن لا يظن إبدال عن بالواو.

### أول من سماه بذلك:

قال العراقي: أول من سماه بذلك فيما أعلم الدارقطني إلا أنه لم يقيده بالقربيين، بل

(١) التقييد والإيضاح (ص ٣٣٤، ٣٣٥)، المنع في علوم الحديث (٢/ ٥٢١)، ومعرفة علوم الحديث (ص ٢١٥).

(٢) نزهة النظر (ص ١١٦).

كل اثنين روى كل منهما عن الآخر، وإن كان أحدهما أكبر فكأنه رأى التقارب في الإسناد دون السن<sup>(١)</sup>.

### شروط التدبيح:

أن يروي كل قرين عن قرينه، أما أن لا يعلم رواية للآخر عنه فلا يسمى تدبيحاً بل حينئذ يكون من رواية الأقران فقط<sup>(٢)</sup>.

ومثاله: رواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية ولا يعلم لزهير رواية عنه.

فكأن بين المديح ورواية القرين عمومًا وخصوصًا مطلقًا؛ فكل مديح من رواية القرين وليس كل قرين مديحًا.

### مثال المديح:

(أ) في الصحابة: رواية أبي بكر وعمر، ورواية عائشة وأبي هريرة.

(ب) في التابعين: رواية الزهري وأبي الزبير، ورواية عطاء والزهري، ورواية عمر ابن عبد العزيز والزهري.

(ج) في أتباع التابعين: مالك والأوزاعي، وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

### من لطائف التدبيح:

قد يجمع جماعة من الأقران في حديث واحد.

- فمثال الأربعة في الصحابة: حديث الزهري عن السائب بن يزيد عن حويطب ابن عبد العزى عن عبد الله السعدي عن عمر بن الخطاب مرفوعًا: « ما جاءك الله به من هذا المال من غير إشراف ولا سؤال فخذهُ وما لا فلا تتبعهُ نفسك ».

وأقصى ما وجد من هذا النوع رواية خمسة عن بعضهم البعض.

- فمثاله في الصحابة: حديث ابن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن عبد الله ابن عمرو عن عثمان بن عفان عن عمر بن الخطاب عن أبي بكر عن بلال - رضي الله عنهم - قال: قال رسول الله ﷺ: « الموت كفارة لكل مسلم »<sup>(٣)</sup>.

(١) التقييد والإيضاح (ص ٣٣٤، ٣٣٥)، تدريب الراوي (٢/ ٢٤٦ - ٢٤٩).

(٢) توضيح الأفكار (٢/ ٤٧٥).

(٣) فتح المغيب (٣/ ١٤٠)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٤٨)، والباعث الخثيث (ص ١٩٣)، والحديث عزاه السيوطي في الجامع الصغير لأبي نعيم في الحلية والبيهقي في الشعب وحكم عليه في اللآلئ المصنوعة (٢/ ٢٢١) بالوضع، =



- ومثاله في غير الصحابة: رواية أحمد بن حنبل عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن علي بن المدني عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن سعيد عن أبي بكر ابن حفص عن أبي سلمة عن عائشة قالت: « كان أزواج النبي ﷺ يأخذن من شعورهن حتى الوفرة » فأحمد والأربعة فوقه خمستهم جميعاً أقران<sup>(١)</sup>.  
**أشهر المصنفات فيه:**

- ١ - المديح للدارقطني.
- ٢ - رواية الأقران لأبي الشيخ الأصفهاني.
- ٣ - التعريج على التدبير ويسمى المخرج من المديح.
- ٤ - الأفتان في رواية الأقران وكلاهما لابن حجر العسقلاني.
- ٥ - رواية الأقران لأبي عبد الله الأخرم الشيباني.

#### المديح المقلوب:

وهذا نوع عجيب مستظرف وليس هو من أنواع المقلوب الضعيف.  
 مثاله: رواية مالك بن أنس عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن جريج.  
 ورواية عبد الملك بن جريج عن سفيان الثوري عن مالك بن أنس. فهذا الإسناد جاء في الرواية الأولى على صورة ثم في الرواية الأخرى مقلوباً كما ترى<sup>(٢)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
 \* \*  
 \*

= وكذلك الألباني في ضعيف الجامع برقم (٥٩٥٠).

(١) الباعث الحثيث (ص ١٩٣)، تدريب الراوي (٢/٢٤٩)، والوسيط (ص ٥٥٣)، وهناك أمثلة لرواية الأقران في فتح الباري (١/٥٣، ٢٨٥، ٢٨٦)، (١٠/٤٤١) يمكن مراجعتها.  
 (٢) الوسيط (ص ٥٥٣)، توضيح الأفكار (٢/٤٧٦).

## معرفة ما رواه الصحابة بعضهم عن بعض

فأدته:

هذا النوع أقرب إلى رواية الأقران، ومن هنا وجدنا كثيراً ممن كتبوا في المصطلح لم يفرده على أنه نوع مستقل من أنواع علوم الحديث.

وأول من أفرده - فيما نعلم - هو البلقيني في كتابه: محاسن الاصطلاح.

قال البلقيني: إنهما (يقصد هذا والنوع الذي سيأتي بعده) مهمان؛ لأن الغالب رواية التابعين عن الصحابة ورواية أتباع التابعين عن التابعين، فيحتاج إلى التنبيه على ما يخالف ذلك.

أمثله:

١ - ما سبق في رواية الأقران.

من رواية الزهري عن السائب بن يزيد عن حويطب بن عبد العزى عن عبد الله ابن السعدي عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: « ما جاءك الله به من هذا المال من غير إشراف ولا سؤال فخذهُ وما لا فلا تتبعهُ نفسك »<sup>(١)</sup>.

- فمن السائب إلى عمر كلهم صحابة.

٢ - حديث خالد بن معدان عن كثير بن مرة عن نعيم بن هبار عن المقدم ابن معد يكرب عن أبي أيوب الأنصاري عن عوف بن مالك قال: خرج علينا رسول الله ﷺ وهو مرعوب متغير اللون فقال: « أطيعوني ما دمت فيكم وعليكم بكتاب الله فأحلوا حلاله وحرّموا حرامه »<sup>(٢)</sup>.

٣ - حديث اجتمع فيه أربع نسوة من الصحابيات اثنتان من أمهات المؤمنين وربيتان من ربائب الرسول ﷺ. رواه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، من طريق ابن عيينة

(١) الحديث أخرجه البخاري (٨٥/٩)، ومسلم في كتاب الزكاة (ح ١١٠، ١١١)، والنسائي فيه، وأحمد في المسند (١٧/١ - ٢١).

(٢) الحديث رواه الطبراني في الكبير (٣٨/١٨)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٠/١)، وأورده السيوطي في الجامع الصغير، وعزاه للطبراني وقال المناوي في فيض القدير: رجاله موثوقون.

عن الزهري عن عروة عن زينب بنت أم سلمة عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش قالت: أتيت رسول الله ﷺ يوماً محرماً وجهه وهو يقول: « ويل للعرب من شرٍ قد اقترب، فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه»، وعقد عشرًا. قالت: فقلت: يا رسول الله، أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: « نعم، إذا كثر الخبث»<sup>(١)</sup>.

وغير ذلك مما تقدمت في رواية الأقران<sup>(٢)</sup>.

### المؤلفات فيه:

من خلال ما تقدم يظهر لنا أن أمثله واردة ضمن الكتب المؤلفة في المدبج ورواية الأقران. وإن أشار السيوطي في تدريبه إلى أن الأمثلة الثلاثة الأولى قد أفردها بعض العلماء في جزء.

وقال السيوطي عن حديث: « الموت كفارة لكل مسلم » الوارد بسنده في أمثلة رواية الأقران أنه وقع له هذا المثال في بعض الأجزاء<sup>(٣)</sup>.

والله أعلم

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) رواه البخاري في كتاب الأنبياء، باب: قصة يأجوج ومأجوج وكرره في المناقب والفتن، وأخرجه مسلم في الفتن، باب: اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج، ومأجوج كما خرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه كلهم في الفتن وأحمد في المسند (٢/٣٩٠، ٣٩١، ٤٤١، ٥٣٦، ٥٤١)، (٦/٤٢٨، ٤٢٩).

(٢) وهناك أمثلة لرواية الصحابة بعضهم عن بعض في فتح الباري (٣/٣٣٨)، (١٣/١٠٧)، وشرح النووي على مسلم (١/٢٤٢)، (٣/١٨) ومختصر المنذري لسنن أبي داود (٤/٢٠١).

(٣) قال الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على هذا الحديث: هكذا نقله الناظم في التدريب عن بعض الأجزاء ورواه بإسناده هو ولم يتكلم على إسناده من صحة أو ضعف. وقد نقل المتن في الجامع الصغير ورمز له بأنه رواه أبو نعيم في الحلية والبيهقي في الشعب من حديث أنس، وأطال القول فيه اللآلي المصنوعة (٢/٢٢١، ٢٢٢) وكل طرقة التي ذكرها من حديث أنس ولم يذكر أنه جاء من رواية بلال، وكذلك نسبه العجلوني في كشف الخفا (٢/٢٨٩) للبيهقي والقضاعي ولم أجد له إسنادًا عن بلال إلا الإسناد الذي رواه به الناظم، وهو إسناد يحتاج إلى نظر كثير. اهـ، تعليق أحمد شاکر على ألفية السيوطي (ص ٢٤٠)، وانظر تدريب الراوي (٢/٣٨٧، ٣٨٨).

## معرفة ما رواه التابعون بعضهم عن بعض

### أهميته:

الأصل في رواية التابعين أن يحدثوا عن الصحابة، ولكن كثيرًا ما يحدث بعضهم عن بعض خصوصًا في غير كبار التابعين من المتوسطين والصغار منهم؛ إذ إن أكثر رواياتهم بعضهم عن بعض ثم عن الصحابة، وقد تصل رواية بعضهم عن بعض إلى سبعة رواة. ولذلك اشترط الشافعي في قبول المرسل أن يكون من رواية كبار التابعيين؛ لأن غالب روايتهم عن الصحابة. أما غيرهم من المتوسطين والصغار فقد لا تكون كذلك. ولما كان غالب رواية التابعين عن الصحابة احتاج الأمر إلى التنبيه على ما يخالف ذلك.

### أمثله:

تقدمت أمثله في رواية الأقران ونزيد هنا فنقول:

١ - حديث: «إنما الأعمال بالنيات». فقد رواه عن النبي ﷺ عمر بن الخطاب ورواه عن عمر علقمة بن وقاص الليثي، وهو من كبار التابعين ورواه عن علقمة محمد بن إبراهيم التيمي، وهو من متوسطي التابعين ورواه عن محمد بن إبراهيم يحيى بن سعيد الأنصاري، وهو من صغار التابعين.

٢ - رواية أبي عثمان النهدي عن حصين بن المنذر والعكس.

٣ - رواية سعيد بن المسيب عن قيس بن أبي حازم والعكس.

### المؤلفات فيه:

تقدم في سابقه ندرة التصنيف فيه، والمتدبر في كتب السنة يستطيع أن يستخرج أمثلة لذلك كما بينا<sup>(١)</sup>.

(١) يمكن مراجعة شرح النووي على مسلم، ففيه من رواية التابعين بعضهم عن بعض، انظر (١/٢٢٨، ٢/٢٨، ٣/١١٣، ١١٧، ١٣٠) وغير ذلك.



## معرفة الإخوة والأخوات من الرواة

فائدة:

- ١ - هذا النوع جزء من اهتمام المحدثين بمعرفة الرواة وأحوالهم وأنسابهم؛ لأن الترجمة للأخوين ستعرف بالثقة من غيره، فلربما كان أحدهما ثقة والآخر ليس بثقة.
- ٢ - أن لا يظن من ليس بأخٍ كأن يشتركا في اسم الأب كمالك بن دينار وعبد الله ابن دينار، وكذلك محمد بن إشكاب وأحمد بن إشكاب، وعلي بن إشكاب وهم ليسوا بإخوة. وتزداد أهمية هذا النوع إذا اشتركوا في اسم الأب وكان أحدهم ضعيفا. مثل الحسن بن دينار فإنه ضعيف وعبد الله بن دينار ثقة.
- ٣ - بيان فضل السلف؛ حيث إن كثيرا من الإخوة كانوا محدثين، وروى بعضهم عن بعض.

٤ - قد يشتهر أحد الإخوة بالرواية، فيظن الباحث إذا وجد الرواية عن بعض إخوته أنها وهم<sup>(١)</sup>.  
أمثله:

أورد المصنفون لهذا النوع حسب عدد الإخوة، فزاد البعض في عدد الإخوة حتى وصل بهم إلى عشرين، ونحن لا نريد أن نطيل فسندكر عشرة أمثلة في عصري الصحابة والتابعين.

فمثال الأخوين من الصحابة: عمر بن الخطاب وزيد بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود وعتبة بن مسعود، وزيد ويزيد ابنا ثابت، وعمرو وهشام ابنا العاص.

ومثاله في التابعين: هزيل وأرقم ابنا شرحبيل.

ومثال الثلاثة من الصحابة: علي وجعفر وعقيل بنو أبي طالب، وسهل وعثمان، وعباد بنو حنيف.

ومثال الثلاثة من التابعين: أبان وسعيد وعمرو أولاد عثمان رضي الله عنه وعمرو وعمر وشعيب أبناء شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

(١) تدريب الراوي (٢/٢٤٩)، فتح المغيب (٣/١٦٣) الرواة من الإخوة والأخوات للسجستاني (ص ١٥٧).

الأربعة من الصحابة: عبد الرحمن ومحمد وعائشة وأسماء أولاد أبي بكر الصديق.  
 الأربعة من التابعين: عروة وحزمة ويعقوب والعفران أبناء المغيرة بن شعبة.  
 الخمسة من الصحابة: علي وجعفر وعقيل وأم هانئ وجمانة أولاد أبي طالب.  
 الخمسة من التابعين: موسى وعيسى ويحيى وعمران وعائشة أولاد طلحة بن عبيد الله.  
 الستة من الصحابة: حمزة والعباس وصفية وأميمة وأروى وعاتكة أولاد عبد المطلب  
 على قول بإسلام الثلاث الأخريات.

الستة من التابعين: محمد وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة أولاد سيرين؛ بل  
 قال ابن قتيبة في المعارف: ولد لابن سيرين ( ثلاثة وعشرون ) من أمهات الأولاد،  
 وذكر النووي مثلاً للثلاثة الذين روى بعضهم عن بعض: فقد روى محمد بن سيرين  
 عن أخيه يحيى عن أخيه أنس عن مولاه أنس بن مالك حديث: « لبيك حجاً حقاً تعبدًا  
 ورقاً »<sup>(١)</sup>، قال السيوطي معلقاً على هذا المثال: وهذه لطيفة غريبة، ثلاثة إخوة روى  
 بعضهم عن بعض في إسناد واحد. وذكر ابن طاهر أن هذا الحديث رواه محمد عن أخيه  
 يحيى عن أخيه سعيد عن أخيه أنس، فعلى هذا قد زاد رابعاً وهو سعيد، فيكون قد اجتمع  
 أربعة في إسناد واحد.

مثال السبعة من الصحابة: النعمان ومعقل وعقيل وسويد وسانان وعبد الرحمن وسابع  
 لم يسم أبناء مقرن، كلهم صحابة مهاجرون شهدوا الخندق وهذه مكارم انفردوا بها -  
 ومعاذ ومعوذ وإياس وخالد وعافل وعامر وعون بنو عفراء كلهم شهدوا بدرًا.

مثال السبعة من التابعين: سالم وعبد الله وعبيد الله وحمزة وورش وواقد وعبد الرحمن  
 بنو عبد الله بن عمر.

مثال الثمانية من الصحابة: أسماء وحران وخراش وذؤيب وسلمة وفضالة ومالك  
 وهند أولاد حارثة بن سعد كلهم شهدوا بيعة الرضوان بالحديبية.

مثال الثمانية من التابعين: مصعب وعامر ومحمد وإبراهيم وعمرة، ويحيى وإسحاق  
 وعائشة أولاد سعد بن أبي وقاص.

مثال التسعة من الصحابة: بشر وتميم والحارث والسائب وسعيد وعبد الله ومعمر وأبو قيس  
 بنو الحارث بن قيس كلهم هاجروا وصحبوا واستشهد منهم سبعة في سبيل الله.

(١) أخرجه الدارقطني في العلل من رواية ابن حسان عنه.

مثال التسعة من التابعين: عبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن وعبد العزيز ومسلم ورواد ويزيد وعتبة وكبشة أولاد أبي بكر نفيح بن الحارث.

مثال العشرة من الصحابة: عبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن والفضل وقثم ومعبد وعون والحارث وكثير وتمام أولاد العباس قال ابن عبد البر لكل ولد العباس رؤية، والصحبة للفضل وعبد الله فقط.

مثال العشرة من التابعين: النضر وموسى وعبد الله أبو عمير وعبيد الله أبو حفص وأبو بكر وعمر ومالك وثمامة وزيد ومعبد أولاد أنس بن مالك<sup>(١)</sup>. قال ابن الملقن: أولاد أنس مثال للعشرين ومائة؛ لأنه ولد له عشرون ومائة ولد وأكثر. وروى الطبراني عنه في معجمه الكبير أنه قال: «لقد دفنت بيدي هاتين مائتين من ولدي لا أقول سقطاً ولا ولد ولد» وهذا بسبب بركة دعاء النبي ﷺ؛ فقد ثبت أن النبي ﷺ دعا له فقال: «اللهم أكثر ماله وولده»<sup>(٢)</sup>.

#### فوائد:

١ - أن هذه مكارم فليس بعد الصحبة من مكرمة، فإذا أضيف إليها رواية الحديث والجهاد في سبيل الله والعلم والرواية أعظم بها من مكارم.

٢ - أخوان بين مولدهم ثمانون سنة «موسى بن عبيدة الربذي وأخوة عبد الله، وليس لهما نظير».

٣ - ما نقل عن البخاري في التاريخ الكبير (١/١/٨٠) أربعة ولدوا في بطن واحد كلهم محدثون؛ وهم محمد وعمر وإسماعيل وأخ رابع، هم من بني راشد السلمي ويعرفون ببني إسماعيل، وأخبر أن الرابع لا يحضره، قال: وأظنه محدثاً.

قال السخاوي في فتح المغيث (٤/١٧٣) وابن الجوزي في تليح فهم أهل الأثر

(١) وله ابنتان هما: حفصة وأم عمرو.

(٢) رواه الطبراني في الكبير وأبو يعلى في المسند (٤/١٩١)، (ح٤٢٠٦) لكن بلفظ أكثر من مائة. والحديث بنحوه عند البخاري في كتاب الصوم، باب: من زار قومًا فلم يفطر عندهم، وقد تكرر في كتاب الدعوات، باب: وصل عليهم وفي باب: الدعاء بكثرة المال والولد وباب: دعاؤه ﷺ لخادمه، وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل أنس والترمذي في كتاب المناقب، باب: مناقب أنس، وقال العراقي في تعليقه على مقدمة ابن الصلاح (ص٣٢٥): أكثر ما رأيت مسمى من الإخوة والأخوات من أولاد المشهورين من أولاد سعد بن أبي وقاص سمي له ابن الجوزي ٣٥ ولدًا. وانظر المقنع لابن الملقن (٢/٥٣٢، ٥٣٣)؛ فقد ذكر أمثلة للثاني عشر والعشرين والسبعين والمائة.

( ص ٣٧٧ ) : ولم يسم البخاري والدارقطني الرابع، وسماه ابن الحاجب في مختصره علياً، وأفاد أنه هو ومحمد وعمر بلغوا ثمانين عاماً.

### المؤلفات في هذا النوع:

ألف فيه ابن المدني ثلاثة أجزاء حديثة كما أفاده الحاكم في المعرفة ( ص ١٧ ) وله كتاب آخر يسمى ( تسمية من روى عنه من أولاد العشرة ) وقد طبع بتحقيق د/ باسم فيصل الجوابرة مع كتاب « الإخوة الذين روى عنهم الحديث لأبي داود تحت عنوان: الرواة من الإخوة والأخوات » وألف فيه أيضاً مسلم والنسائي. وأبو العباس السراج والخطابي والدمياطي وكلها في الإخوة والأخوات من الرواة والعلماء.

ولأبي بكر بن مردويه كتاب خص فيه مؤلفه الرواة من أولاد المحدثين ولأبي داود كتاب تسمية الإخوة الذين روى عنهم الحديث، وقد تقدمت الإشارة إليه. وللدارقطني جزء في الإخوة من ولد كل من عبد الله وعتبة بن مسعود وألف فيه أيضاً أبو المطرف ابن فطيس.

والله أعلم







## رواية الأبناء عن الآباء

### تعريفه:

أن يوجد في سند الحديث ابن يروي عن أبيه أو عن جده أو عنهما معاً، والأصل في هذا النوع رواية النبي ﷺ عن أمه فيما رواه عنه أبو أمامة قال قيل: يا رسول الله، ما كان بدء أمرك؟ فقال: « دعوة أبي إبراهيم وبشرى عيسى ورؤيا أمي قالت: خرج منها نور أضاءت له قصور الشام »<sup>(١)</sup>.

### فائده:

تكمن فائده في ثلاث فوائد:

- ١ - بيان فضل الآباء على الأبناء في التربية.
- ٢ - بيان شرف العوائل والأسر؛ حيث وجد في البيت الواحد الابن وأبوه وهما من رواة الحديث.

- ٣ - الوقوف على اسم الأب أو الجد إذا جاء مبهماً في الإسناد وبيان المراد من الجد هل هو جد الراوي أو جد أبيه.
- بيان صلته بعلم المبهمات:

أن رواية الابن عن أبيه أو جده، قد يرد اسم الابن مجرداً عن بقية النسب، فيكون الأب أو الجد مبهماً فيحتاج إلى بيان المبهم، فيكون في ذلك بيان للمبهم وهو الأب أو الجد. وهذه يمكن أن تكون فائدة رابعة. قال النووي: وأهمه ما لم يسم فيه الأب والجد فيحتاج إلى معرفة اسمه<sup>(٢)</sup>.

### أنواعه:

- ١ - رواية الابن عن أبيه وهو كثير.
- ٢ - رواية الابن عن أبيه عن جده وهو نوعان، وذلك في تحديد عود الضمير في جده هل هو للأب أو الابن. أي هل المراد جد الأب أو جد الابن؟

(٢) التقريب مع التدريب (٢/٢٥٦).

(١) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص ٧٠٣).

## ومن أمثلة النوع الأول:

رواية أبي العشرء عن أبيه واسم أبي العشرء أسامة بن مالك بن قهطم. وأبو المليح عن أبيه وأبو المليح اسمه عامر وأبوه اسمه أسامة بن عمير الهذلي.

- فائدة:

المبهم ينقسم إلى قسمين: مبهم الإسناد ومبهم المتن:

فمبهم الإسناد: هو من أبهم اسمه في الإسناد من الرواة أو من له علاقة بالرواية.

ومبهم المتن: من أبهم اسمه في المتن.

ويترتب على معرفة الإبهام في السند معرفة الراوي إذا كان ثقة أو ضعيفاً للحكم على

الحديث إلى غير ذلك من فوائد المبهفات المذكورة في بابه.

وجاء في كتاب ابن قطلوبغا تحت الباب الأول، وهو من روى عن أبيه عن جده عن

النبي ﷺ عدة فصول:

الأول: ما يعود الضمير في قوله عن أبيه عن جده على الراوي الأول ويدخل فيه عن

أمها أيضاً.

الثاني: ما يعود الضمير على الأب عن الجد عن غير الصحابي.

الثالث: من روى عن جده عن أبيه وهو عكس الذي قبله.

الرابع: ما رواه الراوي عن جده ورواه الجد عن جده أيضاً<sup>(١)</sup>.

مثال النوع الثاني:

(أ) رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده (أي جد بهز واسمه معاوية).

(ب) رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أي جد أبيه شعيب) وهو عبد الله بن

عمرو بن العاص أو جده هو وهو محمد<sup>(٢)</sup>.

- أقوال العلماء في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده:

اختلف العلماء في الاحتجاج في هذا الإسناد على ثلاثة أقوال:

الأول: الاحتجاج بروايته ومنهم:

(١) مقدمة من روى عن أبيه عن جده لابن قطلوبغا (ص ١٠ - ١٢).

(٢) اسمه كاملاً عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

١ - البخاري، قال: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المدني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيدة معمر بن المثنى، وعامة أصحابنا يحتجون بحديثه، ما تركه أحد من المسلمين. وزاد مرة والحميدي، ومن الناس بعدهم. وقال مرة أخرى: اجتمع علي بن المدني ويحيى بن معين وأحمد وأبو خيثمة وشيوخ من أهل العلم فتذكروا حديث عمرو بن شعيب فثبتوه وقالوا: أنه حجة<sup>(١)</sup>.

٢ - الدارمي، وقال: احتج أصحابنا بحديثه<sup>(٢)</sup>.

٣ - ابن الصلاح قال له بهذا الإسناد نسخة كبيرة أكثرها جياذ<sup>(٣)</sup>.

٤ - النووي: قال في شرح المهذب بعد ذكر الاحتجاج بحديثه: هو الصحيح المختار الذي عليه المحققون من أهل الحديث وهم أهل الفن وعنهم يؤخذ<sup>(٤)</sup>.

٥ - نقل السخاوي في فتح المغيث عن يعقوب بن شيبه: ما رأيت أحدًا من أصحابنا ممن ينظر في الحديث ويتقي الرجال يقول فيه شيئًا وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه وما روى عنه الثقات فصحيح<sup>(٥)</sup>.

٦ - قال ابن المدني: قد سمع أبوه شعيب من جده عبد الله وقال مرة: هو عندنا ثقة وكتابه صحيح<sup>(٦)</sup>.

٧ - إسحاق بن راهويه: وقال إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة فهو كأبواب عن نافع عن ابن عمر<sup>(٧)</sup>. قال النووي معلقًا على ذلك: وهذا التشبيه نهاية الجلالة من مثل إسحاق<sup>(٨)</sup>.

٨ - الحاكم: صحح روايته بالمستدرک؛ حيث قال: أكثرت في هذا الكتاب الحجج

(١) التاريخ الكبير (٦/٣٤٢، ٣٤٣)، والضعفاء الكبير (٣/٢٧٤)، وسنن الترمذي (٢/١٤٠)، وطبقات الحنابلة (١/٢٧٣)، ميزان الاعتدال (٣/٢٦٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/٥٠)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٩).

(٣) المقدمة (ص ٣١٦، ٣١٧) مع التقييد.

(٤) التقريب مع التدريب (٢/٢٥٧)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٩).

(٥) فتح المغيث (٤/١٨٩).

(٦) تهذيب التهذيب (٨/٤٨)، وتعليق أحمد شاكر على الترمذي (٢/١٤٠)، وعلى المسند (١٠/٢٥).

(٧) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري رقم (٥٣٠٢).

(٨) تدريب الراوي (٢/٢٥٨)، وفتح المغيث للسخاوي (٣/١٧٨).

في تصحيح رواية عمرو بن شعيب إذا كان الراوي عنه ثقة، وكنت أطلب الحجة الظاهرة في سماع شعيب من محمد بن عبد الله بن عمرو فلم أصل إليه إلا في هذا الوقت، ثم ذكر قصة في سنن الدارقطني تفيد هذا الحكم<sup>(١)</sup>.

٩ - ابن عبد البر: فقد جزم بصحة روايته في كتاب التقصي لحديث الموطأ معلقاً على حديث مالك في النهي عن بيع وسلف: هذا الحديث مشهور معروف من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ وهو حديث صحيح لا يختلف أهل العلم في قبوله والعمل به<sup>(٢)</sup>.

١٠ - النسائي، قال مرة: ليس به بأس. وقال مرة: ثقة<sup>(٣)</sup>.

١١ - ابن تيمية: قال أئمة الإسلام وجمهور العلماء يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا صح النقل إليه<sup>(٤)</sup>.

١٢ - ابن القيم: قد صح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو فبطل قول من قال: إنه منقطع، وقد احتج به البخاري خارج الصحيح ونص على صحة حديثه<sup>(٥)</sup>.

قلت: احتجاه به في جزء القراءة خلف الإمام ونصه على صحة حديثه في الأدب المفرد، وسوف نؤخر كلام الحافظين الذهبي وابن حجر لنختم بهما القول في روايته.

١٣ - وصف صحيفة عبد الله بن عمرو بأنها الصادقة<sup>(٦)</sup>، وجلها وصلت عن طريق رواية عمرو بن شعيب.

١٤ - احتجاج مالك بها في الموطأ في حديث: «الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب» فقد رواه عنه عبد الرحمن بن حرملة<sup>(٧)</sup>.

١٥ - قال الشيخ ابن باز في تعليقه على فتح الباري<sup>(٨)</sup>: وأما رواية عمرو بن شعيب

(١) المستدرك (٢/٦٥).

(٢) التقصي لحديث الموطأ (ص ٢٥٤، ٢٥٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥/١٧٦).

(٤) الفتاوى (١٨/٩، ٨).

(٥) زاد المعاد (٣/٤٥٨)، (٥/٢٨٣)، وإعلام الموقعين (١/٩٩).

(٦) كان الذي يسميها بذلك هو عبد الله بن عمرو بنفسه، وانظر المحدث الفاصل (ص ٣٦٧)، وتقييد العلم

للخطيب (ص ٨٤)، وابن سعد في الطبقات (٤/٢٦٢)، (٧/٤٩٤).

(٧) تدريب الراوي (٢/٢٥٨)، والحديث أخرجه مالك في الموطأ (٢/٩٧٩)، (ح ٣٥).

(٨) (٣/٣٤٨).

فمختلف فيها بين أهل الحديث والصواب أنها حجة ما لم يخالفها ما هو أقوى منها، قال ذلك في تعليقه على كلام الحافظ في الفتح؛ حيث قال: وإسناده صحيح إلى عمرو وترجمة عمرو قوية على المختار لكن حيث لا تعارض.

١٦ - قال الحافظ في فتح الباري<sup>(١)</sup> في تعليقه على حديث: «كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة» قال: وهذا مصير من البخاري إلى تقوية شيخه عمرو بن شعيب ولم أر في الصحيح إشارة إليها إلا في هذا الموضع. اهـ.

الثاني: ترك الاحتجاج بروايته: ونقل ذلك عن أبي داود وابن معين في رواية عنه وابن عدي وابن حبان وغيرهم.

١ - قال أبو داود: إن روايته عن أبيه عن جده كتاب ووجادة ومرة نقله عن ابن معين<sup>(٢)</sup>.

٢ - ابن عدي قال: روايته عن أبيه عن جده مرسله؛ لأن جده محمدًا ليس له صحبة، وقيل له مره: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عندك حجة؟ قال: ولا نصف حجة<sup>(٣)</sup>.

٣ - ابن حبان نقل عنه قوله: إن أراد جده عبد الله فشعيب لم يلقيه فيكون منقطعًا، وإن أراد محمدًا فلا صحبة له فيكون مرسلًا<sup>(٤)</sup>.

٤ - نقل ابن المديني عن يحيى بن سعيد قوله: حديثه عندنا واهي<sup>(٥)</sup>.

٥ - في رواية عن أحمد أنه قال له أشياء مناكير، وإنما نكتب حديثه نعتبر به، وأما أن يكون حجة فلا، وقال أيضًا مرة: ربما احتججنا به وربما وجس في القلب منه شيء<sup>(٦)</sup>.

٦ - قال أحمد بن زهير نقلًا عن ابن معين: ليس بذاك<sup>(٧)</sup>.

الثالث: التفريق بين أن يفصح بجده أنه عبد الله أو أن يستوعب ذكر آبائه في الرواية أو لا، فإن أفصح قبلناه وإن لم يفصح لم نقله، وهذا الرأي رأي ابن حبان؛ حيث قال: إن

(١) (٢٥٣/١٠).

(٢) تدريب الراوي (٢/٢٥٨)، وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦٩/٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٦٩/٥)، وتهذيب التهذيب (٨/٥٠).

(٤) الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (٦/١٥٦)، وانظر تدريب الراوي (٢/٢٥٨).

(٥) الكامل لابن عدي (٥/١٧٦٦)، والتهذيب (٨/٤٩).

(٦) الجرح والتعديل (٦/٢٣٨).

(٧) المجروحين لابن حبان (٢/٧٢).

صرح بذكر آبائه كلهم فهو حجة وإن اقتصر على أبيه عن جده فلا<sup>(١)</sup>.

ورأي الدارقطني أيضًا؛ حيث قال: إن أفصح بجده أنه عبد الله فيحتج به وإلا فلا، وكذلك إن قال عن جده قال: سمعت النبي ﷺ نحوه مما يدل على أن المراد بجده عبد الله<sup>(٢)</sup> واستدل أصحاب هذا الرأي بما أخرج في صحيح ابن حبان من نصه على ذكر الآباء، وهو حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن محمد بن عبد الله بن عمرو عن أبيه مرفوعًا: «ألا أحدثكم بأحبكم إليّ وأقربكم مني منزلًا يوم القيامة»<sup>(٣)</sup>.

فهذا دليل على أنه إن أراد أن يفصح أفصح. وإن رد على هذا بأنه شاذ نادر كما سيعلم بعد.

رد أصحاب القول الأول على المخالفين: يرد عليهم بما يلي:

١ - بما نقل عن العلائي من أن التنصيص على ذكر آبائه في إسناد نادر إذا قيس بجملة مروياته<sup>(٤)</sup>.

٢ - ورد الذهبي على المخالفين بقوله: وهذا القول لا شيء؛ لأن شعيبًا ثبت سماعه من عبد الله فهو الذي رباه حتى قيل: إن محمدًا مات في حياة أبيه فكفل عبد الله حفيده شعيبًا وصح أن شعيبًا سمع من معاوية، ومعاوية مات قبل عبد الله بن عمرو بن العاص بسنوات فلا ينكر سماعه من جده وهو الذي رباه وكفله<sup>(٥)</sup>.

٣ - ما نقل عن البخاري من أن الأحاديث التي أنكرت من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه.

وما روى عنه الثقات فهو صحيح<sup>(٦)</sup>.

٤ - وما نقل عن إسحاق بن راهويه: من قوله: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر وتعليق النووي عليه.

(١) تعليق أحمد شاكر على الترمذي (١٤١/٢)، وتدريب الراوي (٢٥٩/٢).

(٢) تدريب الراوي (٢٥٩/٢)، وتهذيب الكمال (١٣٠٨).

(٣) (٣٥٢/١) من الإحسان إلا بأنه بلفظ أخبركم بدل أحدثكم وهو في المستدرک (٤٦/١)، (٤٣١/٤)، وانظر التدريب (٢٥٩/٢).

(٤) تعليق أحمد شاكر على سنن الترمذي (١٤١/٢)، وتدريب الراوي (٢٥٩/٢).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٧٦/٥)، الميزان (٢٨٩/٢).

(٦) تهذيب التهذيب (٥٤/٨).

٥ - أن صحيفة جده عبد الله بن عمرو بن العاص كانت تسمى الصادقة، وهذه الصحيفة الصادقة جلها - إن لم يكن جميعها - قد وصلتنا عن طريق حفيده عمرو بن شعيب، وعليه فالراجح ما ذهب إليه جمهور العلماء والمحدثين وهم أئمة كبار لا يشق لهم غبار، وسوف نقل كلام كل من الذهبي والحافظ ابن حجر في رواية عمرو بن شعيب؛ لأنهما (الذهبي وابن حجر) في نظرنا أعدل الأقوال فيه.

قال الذهبي:

الرجل (يعني عمرًا) لا يعني بجده إلا جده الأعلى عبد الله ﷺ قد ثبت سماع شعيب والده من جده عبد الله بن عمرو، وما علمت من شعيب بأسا ربي يتيمًا في حجر جده عبد الله، وسمع منه وسافر معه ثم لم نجد صريحًا ثابتًا لعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده محمد بن عبد الله عن النبي ﷺ، ولكن ورد نحو من عشرة أحاديث هيأتها عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، وبعضها عن عمرو عن أبيه عن جده عبد الله، وما أدري هل حفظ شعيب شيئًا عن أبيه محمد أم لا. وأنا عارف أنه لازم جده وسمع منه<sup>(١)</sup>، وقد علق على رواية عمرو بن شعيب عن أبيه محمد وهي في السنن قال: ما علمتها صحت، فإن محمدًا قديم الوفاة وكأنه مات شابًا.

وممن صحح سماع شعيب من جده عبد الله علي بن المديني والبخاري وكذا أحمد وأبو بكر النيسابوري والدارقطني والحاكم والبيهقي وغيرهم.

وقال في الكلام على نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: ولا ريب أن بعضها من قبيل المسند والمتصل وبعضها يجوز أن تكون روايته وجادة أو سماعًا فهذا محل نظر واحتمال، ولسنا ممن نعد نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه من أجل الوجادة ومن أجل أن فيها مناكير، فينبغي أن يتأمل حديثه ويتحايد ما جاء منه منكرًا ويروى ما عدا ذلك ما جاء في السنن والأحكام محسنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار، ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلًا، وما علمت أن أحدًا تركه.

وقال في موضع آخر لما نقل كلام ابن عدي في رواية عمرو بن شعيب التي قال فيها: اجتنبها الناس مع احتمالهم إياه ولم يدخلوها في صحاح ما خرجوه، وقالوا: هي صحيفة، وقال الضعفاء الراوون عنه مثل المثني بن الصباح ومحمد بن عبد الله العرزمي

(١) السير (١٧٣/٥)، وقال في الميزان (٢٦٥/٣).

وحجاج ابن أرطاة وابن لهيعة وإسحاق بن أبي فروة والضحاك ونحوهم: فإذا انفرد هذا الضرب عنه بشيء ضعف ولم يحتج به.

بل إذا روى عنه رجل مختلف فيه كأسامة بن زيد الليثي وهشام بن سعد وابن إسحاق ففي النفس منه والأولى ألا يحتج به بخلاف رواية حسين المعلم وسليمان بن موسى الفقيه وأيوب السختياني؛ فالأولى أن يحتج بذلك إن لم يكن اللفظ منكراً، فقد قال الإمام أحمد: له أشياء ومناكير، وختم الذهبي كلامه في ترجمة عمرو بن شعيب في الميزان<sup>(١)</sup> بقوله: ولسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن. وقال في موضع آخر: حديثه حسن وفوق الحسن.

أما الحافظ ابن حجر فقد قال:

عمرو بن شعيب ضعّفه ناس مطلقاً ووثقه الجمهور وضعف بعضهم روايته عن أبيه عن جده فحسب، ومن ضعفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه عن جده، فأما روايته عن أبيه فقط فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ ( عن )، فإذا قال: حدثني أبي فلا ريب في صحتها، وأما روايته عن أبيه عن جده فإنما يعني بها الجد الأكبر عبد الله لا محمداً، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن وصح سماعه منه، ثم ذكر روايات تصرح بأن الجد هو عبد الله إلى أن قال: لكن هل سمع منه جميع ما روي عنه أم سمع بعضها والباقي صحيفة، الثاني أظهر عندي وهو الجامع لاختلاف الأحوال فيه. اهـ. من التهذيب<sup>(٢)</sup>. وفي التقريب قال: صدوق. وفي طبقات المدلسين: ذكره في المرتبة الثانية وهم من احتمال الأئمة تدليسهم<sup>(٣)</sup>.

هذه خلاصة أقوال العلماء في عمرو بن شعيب. وأما أبوه فهو شعيب بن محمد ابن عبد الله بن عمرو بن العاص، فقد عدّه الحافظ من الثالثة، وأخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام والأربعة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في السير: ما علمت به بأساً، وقال في الكاشف: صدوق، وقال ابن حجر: ثبت سماعه من جده<sup>(٤)</sup>.

(١) (٢٦٨/٣).

(٢) (٥٥ - ٤٨/٨).

(٣) وقد فصل الكلام على رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على الترمذي (١٤١/٢) وأحمد عبد الرحمن الصويان في صحائف الصحابة (ص ٦٥)، نصب الراية (١/٥٨، ٥٩)، (٤/١٨، ١٩).

(٤) التاريخ (٤/٢١٨)، ثقات ابن حبان (٤/٣٥٧)، السير (٥/١٨١)، الكاشف (٢/١٣)، التهذيب (٤/٣٥٦)، التقريب (ص ٢٦٧).



وأما جده فالراجح أنه عبد الله وهو:

عبد الله بن عمرو بن العاص فصحابي جليل مشهور.

- أقوال العلماء في رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده:

وهو بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري.

اختلف في روايته على قولين:

الأول: أنها صحيحة أو حسنة على الأقل فيحتاج بها، وهو قول ابن معين واستدل بأن

البخاري استشهد بروايته في الصحيح<sup>(١)</sup>.

الثاني: أنها شاذة لا يحتاج بها وهو قول الحاكم؛ فقد قال: إنما ما سقط من الصحيح

روايته عن أبيه عن جده؛ لأنها شاذة لا متابع له فيها<sup>(٢)</sup>. هذا في الكلام على روايته.

أما هو فقد وثقه ابن معين وابن المديني والنسائي والترمذي والحاكم، وقال أبو زرعة:

صالح، وقال ابن عدي: أرجو أن لا بأس به، وقال أبو داود: هو عندي حجة وعند الشافعي

ليس بحجة، وقال أبو حاتم: هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتاج به، وقال ابن حبان: كان

يخطئ كثيرًا، ولخص الذهبي وابن حجر القول فيه، فقالا: صدوق<sup>(٣)</sup>.

- موازنة بين رواية عمرو بن شعيب ورواية بهز بن حكيم:

في المسألة قولان:

الأول: ترجيح رواية عمرو لما ورد فيها سابقًا وأهمها ما يلي:

١ - قول أبي حاتم: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحب إلي من بهز بن حكيم عن

أبيه عن جده<sup>(٤)</sup>.

٢ - ما سبق من قول إسحاق بن راهويه: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو

كأيوب عن نافع عن ابن عمر، وتعليق النووي بقوله: هذا التشبيه غاية في الجلالة.

(١) تدريب الراوي (٢/٢٥٩).

(٢) المستدرک (١/٤٦)، (٤/٤٣١).

(٣) ترجمة بهز في الجرح والتعديل (٢/٤٣٠)، الكامل (٢/٤٩٩)، الكاشف (١/١٦٤)، التهذيب (١/٤٩٨)،

التقريب (١٢٨) وحكيم وثقه العجلي، وقال ابن معين: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، ونقل الذهبي

قول النسائي فيه: بأنه ليس به بأس، وكأنه ارتضاه، وقال ابن حجر: صدوق.

ترجمة حكيم: تاريخ الثقات (١٣)، الثقات لابن حبان (٤/١٦١)، الكاشف (١/١٤٩)، التهذيب (٢/٤٥١).

(٤) الجرح والتعديل (٦/٢٣٩)، (٢/٤٣١).

- ٣ - احتجاج مالك بها في الموطأ.
- ٤ - تصحيح البخاري لنسخة عمرو.
- ٥ - إخراج ابن خزيمة له في الصحيح، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام على سبيل الاحتجاج، وتصحيحه لحديثه في الأدب المفرد.
- ٦ - إجماع العلماء السابق ذكرهم على حجية العمل بهذا الإسناد.
- الثاني: ترجيح رواية بهز بن حكيم على رواية عمرو بن شعيب.
- ١ - أن البخاري استشهد برواية بهز بن حكيم دون رواية عمرو.
- ٢ - ما روي من تصحيح ابن معين لرواية بهز.
- والراجع القول الأول: وقد رد أصحابه على أصحاب القول الثاني بما يلي:
- ١ - أن البخاري صحح نسخة عمرو واحتج بها، ولا شك أن التصحيح أقوى من الاستشهاد، أما نسخة بهز فاستشهد بها فقط ولم يصححها.
- ٢ - يؤكد ذلك قول الحاكم بأنها شاذة وكأنه يُدلل على إسقاطها من الصحيح لشذوذها ولكونها لا متابع له فيها.
- فوائد وتتمات:

- ١ - يلحق برواية الأبناء عن الآباء رواية المرأة عن أمها عن جدتها وهو نادر جدًا، ويمكن أن نمثل لها بما روي عن أم جنوب بنت نميلة عن أمها سويدة بنت جابر عن أمها عقيلة بنت أسمر بن مضر عن أبيها أسمر بن مضر قال: أتيت النبي ﷺ فبايعته فقال: « من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له »<sup>(١)</sup>.
- ٢ - ويلحق به أيضًا رواية الرجل عن أمه، وقد عرفنا من قبل رواية النبي ﷺ عن أمه.
- ومثاله أيضًا: رواية علي بن أبي طالب عن أمه فاطمة بنت أسد قالت: لما ولد الحسن أمر رسول الله ﷺ أن يخلق رأسه ويتصدق بوزنه ورقًا. وروى الحسين بن علي عن أمه فاطمة قالت: قال رسول الله ﷺ: « الرجل أحق بصدر دابته .. » وروى ابن عباس عن أم الفضل قالت: سمعت رسول الله ﷺ يصلي في المغرب بالمرسلات ومثاله كثير.
- ٣ - نقل عن الإمام مالك في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾ [الزخرف: ٤٤].

(١) سنن أبي داود (٣/٤٥١)، (ح ٣٠٧٠).

أنه قال: هو قول الرجل: حدثني أبي عن جدي..

٤ - نقل ابن الصلاح عن أبي القاسم منصور بن محمد العلوي قوله: الإسناد بعضه عوالي وبعضه معالي، وقول الرجل حدثني أبي عن جدي من المعالي<sup>(١)</sup>.

٥ - ذكر علماء المصطلح جملة من تسلسل رواية الأبناء عن الآباء حتى أوصلها بعضهم إلى أربع عشرة إلا أن جملتها لا تخلو من إسناد فيه وضاع أو متكلم فيه. اهـ. ومثال ذلك: ما ذكر في رواية طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب، وقيل: كعب بن عمرو عن أبيه عن جده، فقد اعترض على هذا المثال بأنه منقطع؛ لأن جد طلحة لم يلق النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>.

### المؤلفات في هذا النوع:

- ١ - هناك كتاب لأبي نصر الوائلي<sup>(٣)</sup>.
- ٢ - ويقال: إن لابن أبي خيثمة كتاباً يسمى: من روى عن أبيه عن جده، وقال السخاوي: وهو فيما أعلم أول مصنف فيه.
- ٣ - وللحافظ العلائي: الوشي المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ وهو أجمع مصنف في هذا الفن، وقد لخصه الحافظ ابن حجر (مطبوع).
- ٤ - أبو حفص بن شاهين له كتاب يسمى من روى عن أبيه عن الصحابة والتابعين.
- ٥ - ابن قطلوبغا له كتاب يسمى من روى عن أبيه عن جده (مطبوع).
- ٦ - القسطلاني ذكر في كتابه المبهمات جملة من هذا النوع.
- ٧ - وابن طاهر المقدسي ذكر في كتابه إيضاح الإشكال فصلاً كبيراً لهذا الباب.
- ٨ - وللكمال بن أبي الشريف جزء فيمن روى عن أبيه عن جده.
- ٩ - للدمياطي أجوبة على سؤالات للحافظ المزني فأجابها عليها فجمعها المزني في جزء وهي خاصة بهذا النوع.

(١) تدريب الراوي (٢/٢٥٧).

(٢) فتح المغيث (٤/١٨٩)، تدريب الراوي (٢/٢٥٩)، وانظر التدريب (١/١٤١) ففيه جملة منه، وتلقيح فهم أهل الأثر لابن الجوزي (ص ٧٠٣).

(٣) الوائلي - بالهمزة - وهو أبو نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي السجزي الحافظ - وانظر المشتبه للذهبي (ص ٦٥٨).

١٠ - ذكر ابن الجوزي في تلقيح فهم أهل الأثر فصلاً فيمن روى عن أبيه عن جده،  
وجده من أصحاب رسول الله ﷺ (١).

والله أعلم





## معرفة السابق واللاحق من الرواية

تعريفه:

السابق لغة: من سبق وهو التقدم.

اللاحق لغة: من اللحاق وهو التأخر.

واصطلاحاً؛ قال النووي: من اشترك في الرواية عنه اثنان تباعد ما بين وفاتيهما. وقال القسطلاني: من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً فحصل بينهما أمد بعيد وإن كان المتأخر غير معدود من معاصري الأول ومن طبقته.

فائدة هذا النوع:

- ١ - تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب.
- ٢ - تفقه الطالب في معرفة العالي والنازل من الأسانيد.
- ٣ - معرفة الأقدم من الرواية عن الشيخ والأحدث الذي ختم به حديث الشيخ.
- ٤ - الأمن من ظن سقوط شيء في إسناد المتأخر أو زيادة في إسناد المتقدم، فربما روى أحد الرواة حديثاً عن شيخ مباشرة، ثم روى هذا الحديث عن ذلك الشيخ بواسطة، وذلك كأن يروي مالك عن نافع حديثاً، ثم يروي هذا الحديث عن الزهري عن نافع: وهذا الفن مما ينبغي معرفته والتفطن له؛ لأن من لا يعرف ذلك يظن أن في أحد الإسنادين خللاً، فيظن أن في السند الذي لا واسطة فيه إذا قارنه بما فيه الواسطة فيظنه منقطعاً أو يظن في الذي اشتمل على الواسطة أن فيه زيادة ويعزو ذلك إلى غلط الرواة<sup>(١)</sup>.

صلته بعلم الوفيات:

موضوع هذا العلم البحث في وفاة الراويين عن هذا الشيخ، ويزيد على ذلك بتأكيد كونهما رويًا عنه، وهذا الأخير هو الذي من أجله يبحث عن وفاة الراوي لمعرفة ما إذا

(١) مقدمة السابق واللاحق (ص ١٦) التقريب مع التدريب (٢/ ٢٦٢)، توضيح الأفكار (٢/ ٤٨٠).

كان هذا الشيخ أدرك الذي روى عنه وسمع منه أم لا<sup>(١)</sup>.

أمثله:

١ - الإمام مالك (ت ١٧٩هـ) اشترك في الرواية عنه اثنان؛ وهما الزهري وأحمد ابن إسماعيل السهمي وبين وفاتيهما (١٣٥) سنة، وذلك أن الزهري (ت ١٢٤هـ) والسهمي (ت ٢٥٩هـ) وبعبارة أوضح: فإن الزهري أكبر سنًا من مالك؛ لأنه من التابعين، ومالك من أتباع التابعين، فرواية الزهري من مالك تعتبر من رواية الأكاابر عن الأصاغر في حين أن السهمي أصغر سنًا من مالك، فهذا النوع يقع في رواية الأكاابر عن الأصاغر، ثم يروى عن المروى عنه متأخر؛ وذلك لأن السهمي متأخر فقد عمر طويلًا فبلغ عمره (١٠٠) سنة ولذلك وجد فرق كبير بين وفاته ووفاة الزهري.

قال السخاوي في فتح المغيث<sup>(٢)</sup>: وغالب ما يقع من ذلك أن المسموع منه قد يتأخر زمانًا بعد موت أحد الراويين الذي سمع منه عند تقدم سنه حال كون المستمع في ابتداء أمره؛ حتى يسمع منه عند تقدم سنه بعض الأحداث، ويعيش بعد السماع منه دهرًا طويلًا، فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة. اهـ.

٢ - محمد بن إسحاق السراج: روى عنه اثنان البخاري في التاريخ وأبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري، وبين وفاتيهما (١٣٧) سنة؛ لأن البخاري توفي سنة (٢٥٦هـ)، والخفاف (ت ٣٩٣هـ)، وقيل: (٣٩٤هـ)، وقيل: (٣٩٥هـ).

٣ - الفخر بن البخاري سمع منه المنذري والصلاح بن أبي عمر، وقد مات المنذري (٦٥٦هـ)، والصلاح (ت ٧٨٠هـ) فيكون بينهما (١٢٤) سنة.

٤ - البرهان التنوخي روى عنه اثنان: الحافظ الذهبي وأبو العباس الشاوي؛ فالذهبي (ت ٧٤٨هـ)، والشاوي (٨٨٤هـ)، فيكون بين وفاتيهما (١٣٦) سنة.

فوائد:

١ - قال ابن حجر: أكثر ما وقفنا عليه من ذلك (١٥٠) سنة، وذلك أن أبا علي البرزاني توفي (سنة ٥٠٠) وسمع من السلفي حديثًا، ورواه عنه ومات البرزاني على رأس الخمسمائة وآخر أصحاب السلفي سبطه أبو القاسم بن مكي (ت ٦٥٠هـ)<sup>(٣)</sup>.

(٢) (٤/١٩٦، ١٩٧).

(١) مقدمة السابق واللاحق.

(٣) النزهة شرح النخبة (ص ٦٠، ٦١).

٢ - قال السخاوي: ومن طريق ما يدخل في هذا النوع ما روينا عن إبراهيم بن طالب أنه قال: سمعت عبد الرحمن بن بشر بن الحكم يقول: حملني أبي على عاتقه في مجلس سفیان بن عيينة فقال: يا معشر أصحاب الحديث أنا بشر بن الحكم بن حبيب سمع أبي الحكم من سفیان وقد سمعت أنا منه وحدثت عنه بخراسان، وهذا ابني عبد الرحمن قد سمع منه. اهـ.

٣ - ومما يستغرب من هذا النوع أيضًا ( ما يدخل في الأنساب ) ما يتعلق بتعدد الأنساب الذي صنّف فيه عبد الغني بن سعيد، فذكر أن عمر بن عبد العزيز بن مروان بينه وبين فهر بن مالك ( جماع قريش ) ثلاثة عشر أبًا وأبو بكر محمد بن الحارث بن أبيض ابن أسود بن نافع الفهري بينه وبين فهر ثلاثة عشر أبًا، ومات عمر سنة ( ١٠١هـ ) ومات أبو بكر سنة ( ٣٤٨هـ ) فبينهما في الوفاة مائتان وسبع وأربعون سنة. اهـ<sup>(١)</sup>.

المؤلفات في هذا النوع:

- ١ - السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد للخطيب البغدادي مطبوع في دار طيبة ( ١٤٠٢هـ ) تحقيق محمد بن مطر الزهراني.
- ٢ - التلويح بمن سبق ولحق، للذهبي أشار إليه بعضهم وإن كان لا يزال مخطوطاً.

والله أعلم



(١) فتح المغيب (٤/١٩٧، ١٩٨).



## معرفة الوجدان

### تعريفه:

لغة: جمع واحد كشاب وشبان وراعٍ ورُعيان.  
 واصطلاحًا: هم رواية لم يرو عن كل واحد منهم إلا راوٍ واحد فقط.  
 الفرق بينه وبين من لم يرو إلا حديثًا واحدًا:

بينهما عموم وخصوص وجهي، فيجتمعان في الوجدان يعني الراوي الذي ليس له إلا راوٍ واحد فقط وليس له إلا حديث واحد. وينفرد الوجدان بأن التفرد يقع في الرواة، وقد تكون للواحد منهم جملة أحاديث، وينفرد من لم يرو إلا حديثًا واحدًا لكن يرويه عنه جملة من الرواة، وعليه فالنظر في الوجدان إلى الرواة والنظر فيمن لم يرو إلا حديثًا واحدًا إلى المروي وهو الأحاديث، وممن عقد بينهما وجعل صلة تربط بينهما السيوطي في ألفيته؛ حيث أتى بالوجدان في نوع رقم (٦٨)، وأتى بـ (من لم يرو إلا حديثًا واحدًا في نوع ٦٩).  
 فائدة معرفة هذا النوع:

معرفة المجهول من الرواة، فإن المجهول ترد روايته إذا لم يكن صحابيًا؛ فإن من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد يكون مجهول العين، فلا تقبل روايته إلا أن يكون صحابيًا؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

### والجهالة على ثلاثة أقسام:

الأول: جهالة العين: قال الخطيب في بيانها: المجهول عند أصحاب الحديث كل من لم يعرفه العلماء ولم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد. اهـ، وحكم روايته الرد على الصحيح ما لم يكن صحابيًا.

الثاني: جهالة الحال في الظاهر والباطن؛ وذلك بأن لا يزيه أو يشهد له بالعدالة عالمان مشهوران معروفان ويسمى المستور، وعرفه البعض: بأنه من لم يكن مشهورًا بالعبارة بالعلم<sup>(١)</sup> وعرفه البعض بأنه من لم نعرف عدالته ولا فسقه؛ والراجح أن روايته غير مقبولة أيضًا وإن قبلها البعض كالأحناف.

(١) (منهج النقد ص ١٠٣).



الثالث: جهالة الحال في الباطن دون الظاهر: ويسميه البعض أيضًا مستورًا وروايته مختلف فيها والراجح قبولها؛ وذلك لأن الأمر مبني على غلبة الظن والذي يهمننا في موضوعنا هو النوع الأول وهو مجهول العين<sup>(١)</sup>.

أمثله:

#### في الصحابة:

- ١ - عروة بن مضر لم يرو عنه غير الشعبي.
- ٢ - المسيب بن حزن لم يرو عنه غير ابنه سعيد.
- ٣ - عامر بن شهر الهمداني، ومحمد بن صفوان الأنصاري ومحمد بن صيفي لم يرو عنهم إلا الشعبي.

٤ - معاوية بن حيدة القشيري لم يرو عنه غير ابنه حكيم.

#### أما في التابعين:

- ١ - أبو العشاء الدارمي، لم يرو عنه إلا حماد بن سلمة.
- ٢ - محمد بن أبي سفيان الثقفي لم يرو عنه إلا الزهري؛ بل قال الحاكم: تفرد الزهري عن نيف وعشرين رجلاً من الصحابة لم يرو عنهم غيره.
- ٣ - عمرو بن دينار تفرد بالرواية عن عبد الرحمن بن معبد وعن عبد الرحمن بن فروخ.

#### أما في أتباع التابعين:

- ١ - المسور بن رفاع القرظي لم يرو عنه إلا الإمام مالك، بل قال الحاكم: الذين تفرد عنهم مالك نحو عشرة من شيوخ المدينة.

(١) هذا التقسيم هو ما درج عليه المحدثون في مصنفات علوم الحديث، لكن ابن حجر جعل الجهالة قسمين؛ حيث قال: فإن سمي الراوي وانفرد واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين... أو إن روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور. انظر النكت على نزهة النظر (ص ١٣٥، ١٣٦) وانظر كلام د/ نور الدين عتر في منهج النقد (ص ٩١) في اختياره لتقسيم ابن حجر الثنائي؛ حيث قال: وسبب اختيارنا هذا التقسيم أنه أقرب للعمل به، فإن التقسيم الثلاثي السابق إنما يمكن لمن شاهد الرواية فإنه هو الذي يمكن أن يشاهد العدالة الظاهرة والباطنة معًا بالبحث والفحص أو يشاهد الظاهر فقط، فيكون الراوي عنه مستورًا، وأما بالنسبة إلينا فليس أمامنا إلا المصنفات في الرجال وهذه يصعب العثور فيها على التمييز بين مجهول الحال والمستور، فكان هذان القسمان بالنسبة إلينا سواء (١٠هـ) قلت: وهذا التقسيم أوقع فإن جهالة الحال في الباطن أمر متوقع ومعرفة العيوب أو اشتراطها في الراوي متعذر، وقد مال الصنعاني إلى ذلك في توضيح الأفكار (١٩٢/٢).

٢ - سفيان الثوري تفرد عن بضعة عشر شيخاً منهم عبد الله بن شداد الليثي.

٣ - شعبة فقد تفرد عن نحو ثلاثين منهم الفضل بن فضالة.

### هل أخرج الشيخان في صحيحهما عن الوجدان؟

قال الحاكم<sup>(١)</sup>، وتبعه البيهقي: إن الشيخين لم يخرجوا من رواية هذا النوع شيئاً، أما كلام الحاكم ففي كتبه: المدخل إلى الإكليل ومعرفة علوم الحديث والمستدرک، فقد قال في تعليقه على حديث عروة بن مضرس: لم يخرج البخاري ومسلم في الصحيحين؛ إذ ليس له راوٍ عن عروة بن مضرس غير الشعبي. وكلام البيهقي في السنن<sup>(٢)</sup> في تعليقه على حديث لبهز بن حكيم عن أبيه عن جده فقال: إن البخاري ومسلم لم يخرجاه جميعاً على عادتتهما في أن الصحابي أو التابعي إن لم يكن له إلا راوٍ واحد لم يخرج حديثه في الصحيحين، ومعاوية بن حيدة القشيري لم يثبت عندهم رواية ثقة عنه غير ابنه، يعني حكيم بن معاوية، وقد رد عليهم كل من ابن الترمذاني في الجوهر النقي وابن حجر العسقلاني في الهدى والنزهة والنكت والسخاوي في الفتح وغير هؤلاء.

وقد اعتذر السخاوي عن الحاكم بما يثبت أنه يستثني الصحابة من ذلك، فقال في فتح المغيث<sup>(٣)</sup>: وجدت في كلام الحاكم التصريح باستثناء الصحابة من ذلك، وإن كان مناقضاً لكلامه الأول، ولعله رجع عنه إلى هذا فقال: الصحابي المعروف إذا لم نجد له راوياً غير تابعي واحد معروف احتجاجنا به وصححنا حديثه؛ إذ هو صحيح على شرطهما، فإن البخاري قد احتج بحديث قيس بن أبي حازم عن كل من مرداس الأسلمي وعدي ابن عميرة وليس لهما راوٍ غيره، كذلك احتج مسلم بأحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه وأحاديث مجزأة بن زاهر الأسلمي عن أبيه<sup>(٤)</sup>. قال السخاوي: وحيث فكلام الحاكم قد استقام وزال بما تمت به عنه الملام. اهـ<sup>(٥)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر في النكت<sup>(٦)</sup>: الظاهر أن الحاكم لم يرد ذلك وإنما أراد كل راوٍ

(١) في كتابه المدخل عند تقسيمه للصحيح من الحديث على أقسام، وفي معرفة علوم الحديث (ص ١٩٧).

(٢) (١٠٥/٤).

(٣) (٥٥/١).

(٤) ذكر الذهبي في السير (٢٠٤/٨) عشرة من الصحابة أخرج لهم البخاري ليس لهم إلا راوٍ واحد فقط، ومنهج النقد (ص ١٣٧).

(٥) كلام الحاكم الذي أشار إليه السخاوي في المستدرک (٢٣/١)، وللمزيد انظر شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص ٣٢ - ٣٥) وشروط الأئمة الستة للمقدسي (ص ١٥، ١٤) وانظر فتح المغيث (٥٥/١).

(٦) (٢٤٠/١).

في الكتابين من الصحابة فمن بعدهم يشترط أن يكون له راويان في الجملة لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه عنه. اهـ. وقال في هدي الساري<sup>(١)</sup>: أما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج له في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فقد نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع الثبوت من زيادة علم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق الجهالة عليه أصلاً.

وقال السيوطي في التدريب<sup>(٢)</sup>: جهل جماعة من الحفاظ قومًا من الرواة لعدم علمهم بهم وهم معروفون بالعدالة عند غيرهم، وأنا أسرد ما في الصحيحين ثم سردهم واحداً واحداً، وذكر عقب كل واحد من جهله ثم رد عليه. اهـ.

### المؤلفات في هذا النوع:

- ١ - ألف فيه الإمام مسلم جزءاً صغيراً سماه المنفردات والوجدان (مطبوع).
- ٢ - وللنسائي كتاب (تسمية من لم يرو عنهم غير رجل واحد) مطبوع.
- ٣ - يذكر أن الحسن بن سفيان صنف فيه كما أفاد بعض المصنفين في المصطلح.
- ٤ - أفرد ابن الجوزي في (تلقيح فهوم أهل الأثر) باباً ذكر فيه جملة من الصحابة الذين انفرد بالرواية عن كل واحد منهم واحد من التابعين لم يشاركه له فيه غيره (ص ٤٠٦ - ٤٠٩).
- ٥ - جمع الحفاظ العراقي المجاهيل من الرواة الذين خرج لهم البخاري أو مسلم ولم يرو عنهم إلا راوٍ واحد في جزء.
- ٦ - الحفاظ ابن حجر في هدي الساري؛ فقد ردَّ على من قال بجهالة بعض رواة الصحيحين.
- ٧ - المخزون في علم الحديث لأبي الفتح الأزدي، تحقيق محمد إقبال السلفي، ط دلهي (١٤٠٨هـ)، ذكر فيه (٢٦٣) ترجمة للصحابة الذين لم يرو عنهم إلا رجل واحد، وقد ذكر المحقق في مقدمة التحقيق (ص ١٥ - ١٧) جملة من المصنفات في هذا الفن.

والله أعلم



## معرفة من لم يرو إلا حديثًا واحدًا

المراد به:

هو معرفة الغرائب من الأحاديث لتمييز صحيحها من ضعيفها، وهو نظير سابقه، وهو من لم يرو عنه إلا راو واحد، وهو ما يسمى بالواحدان، وهو من زيادات السيوطي في أنواع علوم الحديث.

الفرق بينه وبين الواحدان:

أنه قد يكون روى عنه أكثر من واحد، ولكنهم جميعًا لم يرووا إلا ذلك الحديث. وفي الواحدان قد يكون له أكثر من حديث إلا أنه لم يوجد من يرويها عنه إلا راو واحد.

أمثله في الصحابة:

١ - أبي بن عمارة المدني: قال المزي: له حديث واحد في المسح على الخفين رواه أبو داود وابن ماجه<sup>(١)</sup>.

٢ - أبي اللحم الغفاري: قال المزي: له حديث واحد في الاستسقاء<sup>(٢)</sup>.

٣ - أحمد بن جزء: قال الترمذي: له حديث واحد وهو: « أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافى عضديه عن جنبيه » تفرد به عنه الحسن البصري<sup>(٣)</sup>.

٤ - أدرع السلمي: قال المزي: له حديث واحد، وهو: « جئت أحرس النبي ﷺ، فإذا رجل قراءته عالية »<sup>(٤)</sup>.

٥ - بشر بن جحاش القرشي ويقال له: بسر قال المزي: شامي له حديث واحد، وهو

(١) تحفة الأشراف ( ١٠ / ١ ) والحديث أخرجه أبو داود في سننه ( ١٠٩ / ١ )، ( ح ١٥٨ ) وابن ماجه في سننه ( ١٨٥ / ١ )، ( ح ٥٥٧ ) . قال أبو داود: اختلف في إسناده وليس هو بالقوي.

(٢) تحفة الأشراف ( ٩ / ١ )، والحديث أخرجه الترمذي في السنن ( ٤٤٣ / ١ )، ( ح ٥٥٧ ) والنسائي في السنن ( ١٥٩ / ١ )، ( ح ١٥١٤ ) .

(٣) تحفة الأشراف ( ٤١ / ١ )، والحديث عند أبي داود في السنن ( ٥٥٥ / ١ )، ( ح ٨٩٩ ) .

(٤) تحفة الأشراف ( ٤١ / ١ ) والحديث عند ابن ماجه في السنن ( ٤٩٧ / ١ )، ( ح ١٥٥٩ ) وقال البوصيري في الزوائد: ليس لأدرع السلمي في الكتب الستة سوى هذا الحديث.

( أن النبي ﷺ بزق يومًا في كفه فوضع عليها أصبعه ثم قال: « يقول الله تعالى: ابن آدم أنى تعجزني... » )<sup>(١)</sup>.

٦ - حدرد بن أبي حدرد السلمي: له حديث واحد هو « من هجر أخاه سنة فهو كسفك دمه »<sup>(٢)</sup>.

٧ - ربيعة بن عامر بن الهاد الأزدي: قال المزي: له حديث واحد وهو « أَلظو ب ياذا الجلال والإكرام »<sup>(٣)</sup>.

٨ - أبو حاتم: صحابي روى عنه محمد وسعيد ابنا عتبة حديث: « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ». قال أبو علي بن السكن والذهبي في طبقات الحفاظ: ليس له غيره<sup>(٤)</sup>.

#### أمثله في غير الصحابة:

١ - إسحاق بن يزيد المدني: فإنه روى عن عون بن عبد الله حديث: « إذا ركع أو سجد أحدكم فليسيح ثلاثًا وذلك أدناه ». وقال ( المزي ): ليس له غيره<sup>(٥)</sup>.

٢ - إسماعيل بن بشير المدني، روى عن جابر بن عبد الله وأبي طلحة زيد بن سهل الأنصاريين قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: « ما من امرئ يخذل امرأ مسلمًا في موضع تنتهك فيه حرمة » وقال المزي: لا يعرف له غيره<sup>(٦)</sup>.

٣ - الحسن بن قيس: روى عن كرز التميمي قال: دخلت على الحسن بن علي أعوده في مرضه، فبينما أنا عنده؛ إذ دخل علينا علي بن أبي طالب ﷺ وروى الحديث في عيادة المريض، رواه النسائي في الكبرى من مسند علي، قال المزي: وليس له ولا لشيخه إلا هذا الحديث<sup>(٧)</sup>.

(١) تحفة الأشراف (٥٤٩/٢)، والحديث عند ابن ماجه في السنن (٩٠٣/٢)، (ح ٢٧٠٧) وأحمد في المسند (٤١٠/٤).

(٢) قاله المزي في التحفة (٩١٧/٣)، والحديث عند أبي داود في السنن (٢١٥/٥)، (ح ٤٩١٥).

(٣) تحفة الأشراف (١٠٦٥/٣)، والحديث رواه النسائي في تفسيره (٣٧٨/٢)، (ح ٥٨٣) وأحمد في المسند (١٧٧/٤)، والحاكم في المستدرک (٤٩٨/١).

(٤) الحديث أخرجه الترمذي في السنن (٣٨٦/٣)، (ح ١٠٨٥).

(٥) تحفة الأشراف (١٣٢/٧)، والحديث رواه الترمذي في السنن (٤٦/٢)، (ح ٢٦١).

(٦) تحفة الأشراف (١٦٦/٢)، والحديث رواه أبو داود في السنن (١٩٧/٥)، (ح ٤٨٨٤).

(٧) تدريب الراوي (٣٩٦/٢ - ٣٩٨).

## المؤلفات فيه:

أشار السيوطي في التدريب إلى أن للبخاري تصنيفاً خاصاً في الصحابة، ويمكن أن يستفاد لجمع هذا النوع بكتب الأطراف كتحفة الأشراف وذخائر المواريث.

والله أعلم





## معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة من كنى أو ألقاب أو أنساب

تعريف هذا النوع:

هو راوٍ وصف بأسماء أو ألقاب وكنى مختلفة؛ إما من شخص واحد أو جماعة، يعني من راوٍ يعرفه مرة بهذا ومرة بذلك.

أو من جماعة من الرواة عنه يعرفه كل واحد بغير ما عرفه الآخر، فيلتبس على من لا معرفة عنده، بل على كثير من أهل المعرفة والحفظ.

فائدته:

هو فن عويص صعب معرفته والحاجة إليه ماسة لما يأتي:

١ - عدم الالتباس في أسماء الشخص الواحد وعدم الظن بأنهم أشخاص متعددون.

٢ - الأمن من توثيق الضعيف وتضعيف الثقة، قال السخاوي: واشتباه الضعيف بالثقة وعكسه<sup>(١)</sup>.

٣ - كشف تدليس الشيوخ ومعرفة المدلسين، فإن أكثر ذلك إنما نشأ عن تدليسهم فعن طريقه نعرف صنائع المرسلين والمدلسين.

قال ابن الجوزي في بيان ذكر ما يشكل على المحدثين: ومنه أن يروي جماعة عن رجل واحد؛ فمنهم من يقتصر على تسميته ومنهم من يقنع بتكنيته ومنهم من يسميه ويكنى أباه، ومنهم من يكنى ويسمى أباه ومنهم من ينسبه إلى بلدة أو قبيلة إلى غير ذلك، وقد يفعل هذا الراوي الواحد عن الرجل الواحد في أحاديث، ومنهم من يقصد بذلك ليدلس من روى عنه<sup>(٢)</sup>.

أمثله:

١ - محمد بن قيس الشامي المصلوب في الزندقة كان يضع الحديث، قال ابن الجوزي: دُلِّس اسمه على خمسين وجهًا، وقال عبد الله بن أحمد بن سواده: قلبوا اسمه على مائة اسم وزيادة جمعتها في كتابه<sup>(٣)</sup>. من هذه الأسماء محمد بن سعيد، ومحمد مولى

(٢) تلقيح فهم أهل الأثر (ص ١٩٧).

(١) فتح المغيث (٤/٢٠٢).

(٣) تدريب الراوي (٢/٢٧٠).

بني هاشم، ومحمد بن أبي قيس ومحمد بن حسان وأبو عبد الرحمن الشامي وكلها أسماء لذلك الوضع.

٢ - محمد بن السائب الكلبي سماه بعضهم أبا النضر، وبعضهم حماد بن السائب، وبعضهم أبا سعيد وهو شخص واحد، ذلك المشهور في كتب التفسير وقد رضىه بعض المفسرين في تفاسيرهم ورفضه أهل الحديث؛ لأن الحديث ليس من صنعة - وهو أبو سعيد وهي كنية الكلبي يذكر كثيرًا في كتب التفسير كناه بها عطية بن سعد بن جنادة العوفي وكناه بذلك ليوهم الناس أنه إنما يروى عن أبي سعيد الخدري - قال أبو الأحمر: قال لي الكلبي: قال لي عطية: كنتك بأبي سعيد فأنا أقول ثنا أبو سعيد قال الخطيب: وإنما فعل ذلك ليوهم الناس أنه أبو سعيد الخدري<sup>(١)</sup>.

٣ - وقريب من هذا أن النجم بن الرفعة الفقيه عد في موضع خلافًا للزهري وفي موضع آخر خلافًا لابن شهاب، فجمع بينهما لظن التعدد فقال خلافًا لابن شهاب والزهري. وقد أشار البلقيني إلى ذلك في محاسن الاصطلاح، لكنه عزاه إلى بعض فقهاء الشافعية، وإن رجح السخاوي أن الواو زائدة وهي سبق قلم، قال: ويجوز أن يكون العطف تفسيرًا وتقديره خلافًا لابن شهاب وهو الزهري<sup>(٢)</sup>.

إكثار الخطيب من هذا النوع في مؤلفاته:

ولع الخطيب بذكر هذا النوع تفننًا في العبارة فنراه يكثر من ذكره في كتبه، فيذكر الشخص في موضع باسمه وفي آخر بكنيته وفي ثالث بلقبه.

مثاله: أنه يروي في كتبه عن الحسن بن محمد الخلال، فيذكره مرة باسمه كما هنا ومرة يقول الحسن بن أبي طالب، ومرة يقول: أبو محمد الخلال، وكلهم شخص واحد.

ومثاله أيضًا: أنه يروي عن أبي القاسم الأزهري، وهو بعينه عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وهو نفسه عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي والكل واحد.

المؤلفات فيه:

١ - ألف فيه الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي كتابًا سماه إيضاح الإشكال، وهو كتاب نفيس إلا أن عليه استدراكات - وهو مطبوع.

(١) فتح المغيث (٢٠٤/٤).

(٢) محاسن الاصطلاح (ص ٤٩٩) وانظر أيضًا فتح المغيث (٢٠٣/٤).



٢ - وألف فيه الخطيب البغدادي كتاباً سماه الموضح لأوهام الجميع والتفريق، وهو مطبوع بعناية المعلمي اليماني.

٣ - وممن صنف فيه السوري وكتابه يسمى ما اتفق لفظه واختلف معناه ووجد في بعض النسخ الصولي باللام إلا أن في نزهة النظر « السوري » بالراء، ورجح ذلك محقق فتح المغيث الطبعة الأخيرة (٢٠٣/٤) وكذلك.. في نزهة النظر (ص ١٣٣) ت علي حسن عبد الحميد.

٤ - وللسيوطي رسالة في: معرفة حملة الكنى والأسماء والألقاب، حققها: صلاح الدين المنجد في (١٦ صفحة) ويمكن أن تكون مثلاً للمؤلفات في النوع الذي بعده.

والله أعلم





## معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب

المراد بهذا النوع:

أن يكون للشخص من الصحابة أو الرواة أو العلماء اسم أو كنية أو لقب لا يشاركه فيه غيره وغالبًا ما تكون تلك المفردات أسماء غريبة يصعب النطق بها.

فائدة معرفته:

هو فن حسن فائدته عدم الوقوع في التصحيف والتحريف في تلك الأسماء المفردة الغريبة.

أنواعه:

الأول: الأسماء:

- أمثله من الصحابة:

١ - أجمد بالجيم بن عجيان على وزن عليان أو عَجِيَّان على وزن سفيان.

٢ - جُبَيْب بضم وفتح الباء على التصغير وهو جبيب بن الحارث.

٣ - سندر بفتح السين الخصي مولى زنباع الجذامي.

٤ - شَكَل بفتح الحاء بن حميد العبسي.

٥ - صنابح: بضم الصاد وفتح النون آخره حاء، وهو صنابح بن الأعسر البجلي وهو

غير التابعي الذي يدعى الصنابحي. قال ابن حجر: يقال لكل منهما صنابح وصنابحي،

لكن الصواب في ابن الأعسر صنابح، وفي الآخر صنابحي، وقد فرق بينهما من ترجم

لهما بما يلي:

١ - أن الأول اسم والثاني نسب.

٢ - أن الأول صحابي والثاني تابعي.

٣ - أن الأول كوفي والثاني شامي.

٤ - يفرق بينهما بالرواية عنهما، فإن كانت الرواية عن قيس بن أبي حازم عنه فهو

ابن الأعسر الصحابي، وعليه فحديثه موصول، وإذا جاءت عن غير قيس عنه فهو

الصنابحي، وعليه فحديثه مرسل.

٥ - أن صنابح لم يرو غير حديثين أو ثلاثة أما الآخر فله كثير.

تنبيه: قيل: إن الصنابحيين ستة والراجح أنهم ثلاثة فقط وهم<sup>(١)</sup>:

(أ) الصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة أسلم على عهد رسول الله ﷺ ولم يره؛ ولذا عد في كبار التابعين ويكنى أبا عبد الله الصنابحي.

(ب) عبد الله الصنابحي وهو صحابي مختلف في صحبته والراجح أنه تابعي.

(ج) صنابح بن الأعسر الأحمسي الذي يروي عنه الكوفيون وهو صحابي.

٦ - نبيشة: بضم النون وفتح الباء وهو نبيشة الخير وليس في الصحابة غيره.

- أمثلته في غير الصحابة:

١ - أوسط بن عمرو.

٢ - ضريب بن نُقَيْر<sup>(٢)</sup> بن شُمَيْر.

٣ - سُعَيْر بن الخِمس بكسر الخاء.

٤ - مسدد بن مسرهد قال ابن الجوزي: هل تعرفون رجلاً من المحدثين لا يعرف مثل آبائه الجواب أنه مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مغربل<sup>(٣)</sup>. قال أبو نعيم: لو كان في هذه التسمية بسم الله الرحمن الرحيم لكانت رقية من العقرب. اهـ. وقال أحمد العجلي: كان أبو نعيم، يعني الفضل بن دكين يسألني عن نسبه، فأخبره، فيقول: يا أحمد هذه رقية العقرب. اهـ<sup>(٤)</sup>. قلت: ولعل هذا التشبيه لما في بعض الرقى غير الشرعية من الطلاسم والكلمات مجهولة المعنى.

النوع الثاني: الكنى:

وهي جمع كنية وهي ما صدرت بأب أو أم.

(١) انظر تهذيب التهذيب (٦/٢٢٩، ٢٣٠)، والإصابة (٤/٢٧١، ٢٧٢)، (٥/١٠٥)، وتعليق الدكتور أحمد معبد على الفتح الشاذلي شرح سنن الترمذي لابن سيد الناس (١/٣٦٨، ٣٦٩).

(٢) قيل: بالقاف وقيل: بالفاء وقيل: نفيل بالفاء واللام وضريب ونقير وشمير ثلاثهم على التصغير.

(٣) تمام نسبه: مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مغربل بن مرعبل بن أرندل بن سرندل بن عرندل ابن ماسك ابن المستورد، انظر العجلي في الثقات (٢/٢٧٢)، والإكمال (٧/٢٤٩).

(٤) تليح فهو أهل الأثر (ص ٣٧٧)، فتح المغيث (٤/٢١١).

- أمثله في الصحابة:

١ - أبو الحمراء مولى رسول الله ﷺ واسمه بلال بن الحارث.

- أمثله في غير الصحابة:

١ - أبو العبيدين بالتصغير والثنية واسمه معاوية بن سبرة من أصحاب ابن مسعود له حديثان أو ثلاثة.

٢ - أبو المدلة بضم الميم وكسر الدال ولا يعرف له اسم.

٣ - أبو العشاء واسمه أسامة بن مالك بن قهطم بكسر القاف والطاء بينهما هاء ساكنة.

النوع الثالث: الألقاب:

واللقب هو كل وصف دل على مدح أو ذم أو أشعر برفعة أو ضعة.

- مثاله في الصحابة:

١ - سفينة مولى رسول الله ﷺ واسمه مهران، وسبب تلقيبه بذلك أنه حمل في الغزو لأصحابه متاعاً كثيراً، فقال رسول الله ﷺ: أنت سفينة.

٢ - الزاملة: وهو لقب لبريدة بن الحصين لقبه به رسول الله ﷺ وسماه الزاملة، هكذا ذكر هو عن نفسه؛ لأنه كان في سفر معه قال: فكلما بقي شيء حملة رسول الله ﷺ علي وسماني الزاملة.

- مثاله في غير الصحابة:

١ - مندل: ومندل بفتح الميم وكسرها واسمه عمرو بن علي.

٢ - سحنون، وسحنون بفتح السين وضمها واسمه عبد السلام بن سعيد.

٣ - مطين بضم الميم وفتح الطاء المشددة بعدها ياء مشددة مفتوحة، وهو لقب محمد بن عبد الله الحضرمي لقبه به أستاذه أبو نعيم الفضل بن دكين؛ لأنه كان وهو صغير يلعب مع الصبيان في الماء والطين فيطنون ظهره، فقال له أستاذه أبو نعيم الفضل ابن دكين: يا مطين لم لا تحضر مجلس العلم، وبهذا اللقب لقب رجل آخر يسمى عبد الله بن محمد الحضرمي، وهو من أقران الأول وأحد شيوخ ابن منده، والذي لقبه أيضاً به الفضل بن دكين، وسبب تلقيبه بذلك أنه كان يكثر من الطيب ويلبس أحسن ثيابه، فكان يقول له: يا مطين، وقد فرق البعض بينهما، فقال الأول: بفتح الياء مع التشديد

( اسم مفعول ) والثاني تكسر فيه الياء مع التشديد ( اسم فاعل )<sup>(١)</sup>.

٤ - مشكدانه: بضم الميم والكاف بينهما شين ساكنة وهي كلمة فارسية معناها وعاء المسك وهو لقب لقب به عبد الله بن عمر بن أبان الأموي.

تنبيه: قال السيوطي: ينبغي أن يزداد فيه قسم رابع في الأنساب<sup>(٢)</sup>.

### المؤلفات فيه:

١ - الأسماء المفردة أو طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين - وأصحاب الحديث للحافظ أحمد بن هارون البرديجي - مطبوع بتحقيق سكينه الشهابي - وتعقبه ابن بكير وغيره بأن فيه ما ليس من الأفراد، وأن فيه مواضع ليست بأسماء، بل هي الألقاب كأجلح لقب لجلحة كانت به واسمه يحيى<sup>(٣)</sup>.

٢ - يوجد في أواخر الكتب المصنفة في تراجم الرواة كثير منه؛ ففي الجرح والتعديل يأتي بعد التراجم من روى عنه العلم بباب سماه باب: من روى عنه العلم من الأفراد... إلخ.

٣ - الإكمال لابن ماكولا؛ فقد نبّه فيه على كثير منه والأصل في الكتاب أنه في المؤلف والمختلف.

٤ - عقد ابن الجوزي في كتابه تلميح فهوم أهل الأثر باباً في الأسماء المفردة ورتبها على حروف المعجم تصلح لأن تكون جزءاً كبيراً من (ص ٤٦٩ - ٥٤٩).

والله أعلم



(١) انظر المغني في ضبط الأسماء (ص ٢٣٤)، والوسيط (ص ٥٨٥).

(٢) تدريب الراوي (٢/٢٧١)، فتح المغني (٤/٢٠٧)، معرفة علوم الحديث (ص ٢٢١)، توضيح الأفكار

(٢/٤٨٣)، الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ٣٤٦).

(٣) انتقد هذا الكتاب الحافظ الحسين بن أحمد بن بكير البغدادي في كتاب أسماه نقد طبقات الأسماء المفردة، وقد طبعا معاً بتحقيق عبده علي كوشك.



## معرفة الأسماء والكنى

**المراد بهذا النوع:**

معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم وكنى من اشتهروا بأسمائهم، فنبحث عن أسماء من اشتهروا بكناهم حتى نقف على أسمائهم التي ليست مشهورة.

**فائدة معرفته:**

الاحتراز عن ذكر الراوي مرة باسمه ومرة بكنيته، فيظنهما من لا معرفة له أنهما رجلان، وربما ذكر بهما معاً في إسناد واحد، فيتوهم أنهما رجلان سقطت من بينهما أداة الإسناد والرواية<sup>(١)</sup>.

ومثاله: الحديث الذي رواه الحاكم من رواية أبي حنيفة عن موسى بن عائشة عن عبد الله بن شداد عن أبي الوليد عن جابر مرفوعاً: « من صلى خلف الإمام فإن قراءته له قراءة ».

قال الحاكم: عبد الله بن شداد هو أبو الوليد بينه ابن المديني قال الحاكم: ومن تهاون بمعرفة الأسماء أورثه مثل هذا الوهم. اهـ<sup>(٢)</sup>.

قال العراقي: ربما وقع عكس ذلك؛ كحديث أبي أسامة عن حماد بن السائب الذي أخرجه النسائي<sup>(٣)</sup>، وقال عن أبي أسامة حماد بن السائب وإنما هو عن حماد، فأسقط لفظ عن وخفي عليه أن الصواب عن أبي أسامة عن حماد بن السائب قال: وبلغني عن بعض من درس في الحديث أنه أراد أن يكشف عن ترجمة أبي الزناد، فلم يهتد إلى موضعه من كتب الأسماء لعدم معرفته لاسمه. اهـ<sup>(٤)</sup>. وقد نسب القصة السخاوي في فتح المغيث<sup>(٥)</sup> إلى الجمال بن هشام إمام العربية.

(١) نقل عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: أنا أبو ذر من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا جندب، فتح المغيث (٤/٢١٣)، وانظر المعارف (ص ١١٠)، وانظر منهج النقد لنور الدين عتر (ص ١٦٧).

(٢) معرفة علوم (ص ١٧٨)، وانظر الدارقطني في السنن (١/٣٢٥).

(٣) سنن النسائي (٧/١٧٤).

(٤) شرح الألفية للعراقي (٣/١١٠، ١١٦) وأبو الزناد لقب عبد الله بن ذكوان وكنيته أبو عبد الرحمن.

(٥) (٤/٢١٣).

طريقة التصنيف فيه:

تذكر الأسماء على حروف المعجم بعد إغفال الكنية، فأبو إسحاق في حرف الهمزة وأبو بشر في حرف الباء وأبو هريرة في حرف الهاء وهكذا.

أقسامه:

قسمه ابن الصلاح إلى تسعة أقسام وقسمه غيره إلى عشرة<sup>(١)</sup>، ونحن نسير على تقسيم ابن الصلاح.

١ - من كني وليس له اسم:

وهو نوعان:

(أ) من له كنية أخرى فصار لكنيته كنية، وهذا ظريف عجيب؛ كأبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث أحد الفقهاء السبعة. وأبو بكر هذا اسمه وكنيته أبو عبد الرحمن. ومثال آخر: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم هذا اسمه وكنيته أبو محمد. على قول. قال الخطيب: ولا نظير لهما في ذلك<sup>(٢)</sup>.

(ب) من اسمه كنيته؛ كأبي بلال الأشعري حتى نقل عنه قوله: اسمي وكنيتي واحد. ومثاله أيضًا: أبو حصين بن يحيى بن سليمان الرازي شيخ أبي حاتم<sup>(٣)</sup>.

٢ - من عرف بكنيته ولم يعرف هل له اسم أم لا:

كأبي أناس وأبي مويهة وهما صحابيان وأبي الأبيض وهو تابعي<sup>(٤)</sup>.

٣ - من لقب بكنية وله غيرهما اسم وكنية:

أمثاله: أبو تراب علي بن أبي طالب عليه السلام وكنيته أبو الحسن، ويلحظ هنا أن الكنية الأولى صارت لقبًا لقبه بذلك النبي ﷺ لما وجدته نائمًا وسقط رداؤه والتراب على جسمه<sup>(٥)</sup>، وقد كان ﷺ يسر بهذه الكنية ومثاله أيضًا: أبو الزناد عبد الله بن ذكوان وكنيته أبو عبد الرحمن،

(١) العاشر هو النوع الذي بعده عند ابن الصلاح وغيره.

(٢) التقييد والإيضاح (ص ٣٦٨).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٤/٢١٦، ٢١٧).

(٤) كذلك أبو شاه وهو صحابي وأبو حريز وهو تابعي، وانظر المقدمة مع التقييد (ص ٣٦٨)، وفتح المغيث (٤/٢١٧).

(٥) الحديث عند البخاري في كتاب الصلاة، باب: نوم الرجال في المسجد ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام.

ومثاله أيضًا: أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن وكنيته أبو عبد الرحمن، وأبو الرجال لقب له؛ وذلك لأنه كان له عشرة أولاد رجال.

ومثاله أيضًا: أبو الشيخ الأصبهاني واسمه عبد الله بن حيان وكنيته أبو محمد<sup>(١)</sup>.

٤ - من له كنيستان أو أكثر:

مثاله: ابن جريج: واسمه عبد الملك، وله كنيستان هما: أبو الوليد وأبو خالد<sup>(٢)</sup>.

٥ - من اختلف في كنيته دون اسمه:

مثل أسامة بن زيد. قيل: كنيته أبو زيد، وقيل: أبو محمد وقيل: أبو عبد الله وقيل: أبو خارجة.

ومثاله أيضًا: أبي بن كعب: قيل: أبو المنذر، وقيل: أبو الطفيل<sup>(٣)</sup>.

٦ - عكس الخامس وهو من عرفت كنيته واختلف في اسمه:

مثاله: أبو بصرة الغفاري قيل: اسمه حُميل بالمهملة المضمومة على التصغير، وقيل: جميل بالمعجمة المفتوحة مع كسر الميم.

ومثاله أيضًا: أبو هريرة، فإنه وإن اختلف في اسمه إلا أن العلماء رجحوا أنه:

عبد الرحمن بن صخر الدوسي<sup>(٤)</sup>.

٧ - من اختلف في اسمه وكنيته معًا:

مثاله: سفينة مولى رسول الله ﷺ قيل: اسمه عمير، وقيل: صالح، وقيل: مهران،

وقيل: رومان، وقيل غير ذلك، وكنيته: أبو عبد الرحمن. وقيل: أبو البختری<sup>(٥)</sup>.

٨ - من عرف بالائتين معًا ولم يختلف في واحد منهما:

كآباء عبد الله أصحاب المذاهب المشهورة وهم:

سفيان الثوري، ومالك والشافعي، وأحمد كلهم كنى بأبي عبد الله، ولم يختلف في

اسمهم «الشافعي هو محمد بن إدريس».

(١) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة (ص ١١٦).

(٢) تدريب الراوي (٢٨٣/٢).

(٣) فتح المغني للسخاوي (٢١٨/٤).

(٤) الباعث الحثيث (ص ٢٠٤، ٢٠٥)، والمقنع في علوم الحديث (٥٧٩/٢).

(٥) تدريب الراوي (٢٨٥/٢).



ومثل أبي حنيفة النعمان بن ثابت كنيته أبو حنيفة واسمه النعمان بن ثابت<sup>(١)</sup>.

٩ - من اشتهر بكنيته مع العلم باسمه:

مثاله: أبو إدريس الخولاني، واسمه عائد الله بن عبد الله.

ومثاله أيضًا: أبو إسحاق السبيعي واسمه عمرو وهذا النوع كثير جدًا<sup>(٢)</sup>.

المؤلفات فيه:

صنف العلماء في الكنى مصنفات كثيرة، وهي تشتمل على أسمائهم أيضًا، وممن صنف فيه علي بن المديني والبخاري ومسلم والنسائي والحاكم أبو أحمد والإمام أحمد وابن منده وغيرهم.

ومن الكتب المؤلفة في ذلك:

١ - الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة الكنى: لابن عبد البر. مطبوع بتحقيق عبد الله بن مرحول السوالمة.

هذا الكتاب لابن عبد البر مشتمل على ثلاثة كتب هي:

(أ) كتاب من عرف من الصحابة بكنيته التي اشتهر بها ولم يوقف على اسمه أو عرف اسمه على اختلاف فيه.

(ب) أسماء المعروفين بالكنى من حملة العلم ممن اشتهر بكنيته ولم يذكر في أكثر أسانيد الحديث باسمه من التابعين ومن بعدهم.

(ج) من لم يوقف له على اسم ولا عرف بغير كنيته من التابعين ومن بعدهم من الخالفين.

٢ - الكنى والأسماء أو الأسماء والكنى: للدولابي يعتبر أشمل الكتب المطبوعة حتى الآن فيما أعلم، بالهند.

٣ - الأسماء والكنى: لعلي بن المديني، ط. بتحقيق محمد صالح عبد العزيز المراد.

٤ - الكنى والأسماء: للإمام مسلم... مطبوع بتحقيق عبد الرحيم القشقري، ط. الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط. أخرى بدمشق.

(١) المقدمة مع التقييد (ص ٣٧٣).

(٢) تدريب الراوي (٢/٢٨٦)، والمقدمة مع التقييد (ص ٣٧٣).

- ٥ - الأسماء والكنى: للنسائي وقد جاء كتابه على ترتيب غريب مخترع<sup>(١)</sup>.
- ٦ - أصحاب الكنى الذين لا يعرف لهم اسم: لابن أبي حاتم، وقد أوردتهم في آخر كتابه الجرح والتعديل.
- ٧ - الأسماء والكنى: لابن الجارود صاحب الممتقى.
- ٨ - فتح الباب في الكنى والألقاب: لابن مندة ط قطعة منه بألمانيا.
- ٩ - الأسماء والكنى: لأبي عبد الله والد ابن منده.
- ١٠ - الأسماء والكنى: للحاكم (أبي أحمد).
- ١١ - المقتنى في سرد الكنى للذهبي، وهو ترتيب لكتاب الحاكم سابقه، ط بتحقيق محمد صالح عبد العزيز المراد.
- ١٢ - الأسماء والكنى: لأبي عروبة الحراني.
- ١٣ - الكنى: للبخاري، وهو مطبوع في آخر كتابه التاريخ الكبير.
- ١٤ - الأسماء والكنى: للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح عنه، ط بتحقيق عبد الله يوسف الجديع.
- ١٥ - رسالة في معرفة حملة الكنى والأسماء والألقاب للسيوطي، حققها صلاح الدين المنجد.
- ١٦ - الكنى لمن لا يعرف له اسم من أصحاب رسول الله ﷺ لأبي الفتح الأزدي بتحقيق إقبال محمد إسحاق.
- وقد ألف في الكنى أيضاً: أبو عبد الله بن مخلد، وخليفة بن خياط صاحب التاريخ والطبقات وأبو إسحاق الصريفي، وثابت بن الحسين اللخمي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وقال السخاوي في فتح المغيث: لي فيه تصنيف لم أبيضه إلى الآن، وذكر الخطيب في الجامع أن لابن حبان البستي كتابين:
- الأول: يسمى أسامي من يعرف بالكنى.
- والثاني: من يعرف بالأسامي والمراد به كنى من يعرف بالأسماء.
- كما عقد ابن الجوزي في كتابه تلقيح فهوم أهل الأثر فصولاً تختص بهذا النوع:

(١) ينظر الكلام على ترتيب كتاب النسائي في فتح المغيث (٤/٢١٤).

- ١ - فصل في من عرف بكنيته من أصحاب الرسول ﷺ.
- ٢ - فصل في من روى عن الرسول ﷺ ممن عرف بكنيته.
- ٣ - فصل في المعروفات من الصحابيات بكناهن.
- ٤ - فصل فيمن روى عن الرسول ﷺ من الصحابيات اللاتي عرفن بكناهن.
- ٥ - فصل في ذكر الذين اشتهرت كناههم وإن عرفت أسماؤهم.

والله أعلم





## معرفة كنى المعروفين بالأسماء

### المراد بهذا النوع:

المراد به معرفة كنى من اشتهروا بأسمائهم. قال ابن الصلاح: وهو ضد الذي قبله. ويمكن أن يجعل قسمًا من أقسام ذلك من حيث كونه قسمًا من أقسام أصحاب الكنى فيكون قسمًا عاشرًا.

وقال أيضًا: إن شأنه أن ييؤب على الأسماء ثم يبين كناها، ولكنه لم يسر على ذلك بل ذكر الكنى ثم أتبعها بالأسماء.

والذي نبه عليه وجعله قسمًا من النوع السابق ابن جماعة في كتابه المنهل الروي<sup>(١)</sup>.

### أمثله:

- مثال من كنى بأبي محمد من الصحابة:

عبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله التميمي، والحسن بن علي، وثابت قيس ابن الشماس، وكعب بن عجرة، والأشعث بن قيس.

- مثال من كنى بأبي عبد الله من الصحابة:

الزبير بن العوام، الحسين بن علي، سلمان الفارسي، حذيفة بن اليمان، عمرو ابن العاص، كعب بن مالك، جابر بن عبد الله، رافع بن خديج، النعمان بن بشير، المغيرة ابن شعبة، ثوبان مولى رسول الله ﷺ، معقل بن يسار.

- مثال من كنى بأبي عبد الرحمن من الصحابة:

عبد الله بن مسعود، معاذ بن جبل، زيد بن الخطاب أخو عمر، عبد الله بن عمر، معاوية بن أبي سفيان، بلال بن الحارث المزني<sup>(٢)</sup>.

(١) وافق ابن جماعة ابن كثير في اختصار علوم الحديث؛ حيث قال: إنه كان ينبغي أن يكون هذا النوع، يعني من اشتهر بالاسم قسمًا عاشرًا من الأقسام المذكورة (الباعث ٢١٤)، وكذلك العراقي في شرح الألفية قال: وإنما جمعت مع النوع الذي قبله؛ لأن الذين صنفوا في الكنى جمعوا النوعين معًا. معرفة من عرف بكنيته ومن عرف بالاسم (فتح المغيب للعراقي ومعه فتح الباقي للأنصاري (٣/١١٧)).

(٢) انظر تدريب الراوي (٢/٢٨٦)، والباعث الحثيث (ص ٢٠٦)، ومعرفة علوم الحديث (ص ١٨٣)، والمقنع في علوم الحديث (٢/٥٨١)، والمقدمة مع التقييد (ص ٣٧٤).

المؤلفات فيه:

تصلح الكتب المؤلفة في النوع السابق أن تكون أمثلة لما ألف هنا، وقد عرفت أن ابن حبان له كتاب يسمى كنى من يعرف بالأسماء، وهو خاص بهذا النوع وحده، وأما غيره من الكتب فتصلح أن تكون للنوعين.

تنبيه: علمت مما سبق أن ابن جماعة لم يفرد بنوع مستقل، وإنما جعله قسمًا تابعًا للنوع السابق، أما ابن الصلاح، والنووي، وغيرهم فقد جعلوه نوعًا مستقلًا.

والله أعلم





## معرفة ألقاب المحدثين والرواة

المراد بهذا النوع:

اللقب: هو كل وصف أشعر برفعة أو ضعة أو دل على مدح أو ذم، والمراد به البحث والتفتيش عن ألقاب المحدثين والرواة لمعرفةها وضبطها وسبب تلقيهم بها.

صلته بالأسماء والكنى:

قال السخاوي: كان الأنسب حيث خولف الأصل في ضم من عرف باسمه إلى الكنى أن يضم هذا إليهما أيضًا، ولعله أي العراقي أفرد له لكثرة ما فيه من التصانيف.

الأصل في هذا النوع:

الأصل فيه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا يُسَاءُ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات: ١١].

والسبب في ذلك، ما رواه أحمد في المسند (٢٦٠ / ٤) وأبو داود في كتاب الأدب، باب في الألقاب، والترمذي في كتاب التفسير - تفسير سورة الحجرات (٣٨٨ / ٥)، وابن ماجه في كتاب الأدب، باب في الألقاب (١٢٣١ / ٢) من حديث أبي جبيرة ابن الضحاك رضي الله عنه قال: فينا نزلت هذه الآية في بني سلمة: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس منا رجل إلا وله اسمان أو ثلاثة، فكان إذا دعى أحداً منهم باسم من تلك الأسماء قالوا: إنه يغضب من هذا فنزلت الآية<sup>(١)</sup>.

فائدة معرفته:

١ - عدم ظن الألقاب أسامي واعتبار الشخص الذي يذكر مرة بلقبه شخصين وهو في الحقيقة شخص واحد، قال ابن الصلاح: وهي كثيرة ومن لا يعرفها قد يظنها أسامي، فيجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في آخر شخصين كما وقع ذلك لجماعة من أكابر الحفاظ منهم علي بن المديني؛ حيث فرقوا بين عبد الله بن أبي صالح أخي سهيل وبين عبد

(١) وعن قتادة في تفسير هذه الآية: لا تقل لأخيك المسلم: يا فاسق يا منافق، وروي عن ابن مسعود في تفسيرها: كان الرجل يقول للرجل وكان يهودياً، فأسلم: يا يهودي، ويقول للرجل المسلم: يا فاسق، فنزلت هذه الآية. اهـ. نزهة الألباب لابن حجر (٣٩ / ١)، وفتح المغيث (٢٢١ / ٤).

ابن أبي صالح فجعلوها اثنين، والحق أن عبادة لقب لعبد الله لا أخ له باتفاق الأئمة<sup>(١)</sup>.  
 ٢ - إن معرفة السبب الذي من أجله لقب الراوي بذلك اللقب مما يساعد على التثبت من الرواية.

٣ - عن طريقه يعرف هل المراد باللقب ظاهره أم هو على خلاف ذلك كما سيأتي في الضعيف والصدوق وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

٤ - معرفة الألقاب تعيننا في كشف الوضاعين والمدلسين. وقد مرّ بنا أن هؤلاء يعدلون عن الأسماء المشهورة في الشيوخ الضعفاء والوضاعين فيذكرون الألقابهم تعمية لأحوالهم عند الناس وتدليسًا.

٥ - في اللقب ما يشعر برفعة الملقب، قال ابن الجوزي: إن تكريم المخاطب وبيان مرتبته بألا يواجه باسمه بل بكنيته، وإذا نال من الرياسة نهاية المقصود لم يخاطب إلا باللقب المحمود، فالاسم موضوع للتعريف واللقب الجميل مذكور للتشريف؛ ولهذا لم يخاطب الله ﷺ نبينا ﷺ باسمه فتارة يقول: يا أيها النبي، وتارة: يا أيها الرسول، ولما ذكر اسمه لم يكن خطابًا بل إخبارًا بحاله كقوله تعالى: ﴿وَأَمْنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ﴾ [محمد: ٢]. وقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

\* وقد خصّ الأنبياء بألقاب، كالخليل والكليم والذبيح والمسيح ولقب رسول الله ﷺ خالد بن الوليد سيف الله، ولقب طلحة بن عبيد الله يوم أحد «طلحة الخير» «ويوم ذات العسرة» «طلحة الفياض» «ويوم حنين» «طلحة الجود». وقال في أبي عبيدة: هذا أمين هذه الأمة. ولقب أبا بكر بالصديق وبعتيق وعمر بالفاروق وعثمان بزدي النورين وحمزة بأسد الله وجعفر بالطيار وبذي الجناحين إلى غير ذلك.

\* ولقب جماعة من العلماء بألقاب حسان ولم يكرهوها؛ لأنها توجب المدح، فكان الحسن البصري يلقب محمد بن واسع بزین القراء، وكذلك فعل مالك بن دينار بسنان بن أبي سنان حين لقبه بزین القراء، وكان سفيان الثوري يلقب المعافي بن عمران بياقوتة العلماء، وكان ابن المبارك يلقب محمد بن يوسف الأصبهاني عروس الزهاد

(١) المقدمة مع التقييد (ص ٣٧٨)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٨٩)، ونزهة الألباب في الألقاب (١/ ٣٩-٤٢)، وشرح الألفية للعراقي (ص ٣٩٦).

(٢) الباعث الحثيث (ص ١١٩) شرح ألفية السيوطي لمحمد علي آدم الأثيوبي (ص ٢٧٩، ٢٨٠).

وأحسن ما كان اللقب إذا كان صادقاً واقعاً عن الحال كما بلغني عن الشيخ أبي الخطاب الكلوذاني في أن أصحابه قالوا له: لا بد أن نلقبك بلقب، فقال: قولوا: «يا ناصح الإسلام فإني ناصح له». اهـ. ملخصاً<sup>(١)</sup>.

\* قال السخاوي: وهي تارة تكون بألفاظ الأسماء كأشهب وبالصنائع والحرف كالقبال وبالصفات كالأعمش والكني كأبي بطن والأنساب والقبائل وغيرها<sup>(٢)</sup>.

### أقسام اللقب:

ينقسم اللقب من حيث بيان حكمه إلى قسمين:

الأول: ما يجوز التلقب به، وذلك إذا لم يكره ذلك، من لقب به.

الثاني: ما لا يجوز، وذلك إذا ما عرفت كراهة الملقب لذلك اللقب وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات: ١١]، وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: عجلوا بكنى أولادكم لا تسرع إليهم ألقاب السوء<sup>(٣)</sup>.

وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم بادرُوا أولادكم بالكنى قبل أن تغلب عليهم الألقاب، قال ابن حجر: إسناده ضعيف وصححه من كلام ابن عمر كما في نزهة الألباب<sup>(٤)</sup>. وقد حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا لا يجوز لأحد أن يتعدى على أقوام، فيذكرهم أو يلقبهم بما يكرهون، وقد نقل عن ذكوان أنه كان يكره هذا اللقب، ونقل عن علي بن رباح قوله: من قال يا عَلِيُّ بن رباح فلا أحله، ومن هنا كان يتورع جماعة من العلماء أن يقولوا حميد الطويل والأعمش؛ لأن ذلك كان مما يكرهه أصحابه.

وأجاز البعض ذكر هذه الألقاب حينما صارت كالأعلام على أصحابها، فقالوا: إذا أريد صفته ولم يرد عيبه.

ونقل عن الإمام أحمد بن حنبل أنه سئل عن الرجل يعرف بلقبه؟ فقال: إذا لم يعرف إلا به، ثم قال الأعمش: إنما يعرفه الناس بهذا فسهل في مثل هذا إذا اشتهر به<sup>(٦)</sup>.

(١) كشف النقاب عن الألقاب (١/٥٥).

(٢) فتح المغيث (٤/٢٢٢).

(٣) المجروحين لابن حبان (١/٢٧٢).

(٤) نزهة الألباب (١/٤١).

(٥) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (١/٢٥٩).

(٦) نزهة الألباب (١/٤١)، وفتح المغيث (٤/٢٢٤)، والباعث الحثيث (ص ٢٠٧) وقواعد التحديث للقاسمي (ص ١٩٩).



وقد حرر الحافظ ابن حجر المسألة في تعليقه على ترجمة البخاري حين قال: باب ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم: الطويل والقصير، وقال النبي ﷺ: ( ما يقول ذو اليمين ) وما لا يراد به شين الرجل. الفتح ( ٤٦٨ / ١٠ ) قال الحافظ: هذه الترجمة معقودة لبيان حكم الألقاب وما لا يعجب الرجل أن يوصف به مما هو فيه، وحاصله أن اللقب إذا كان مما يعجب الملقب ولا إطرء فيه مما يدخل في نهى الشرع فهو جائز أو مستحب، وإن كان مما لا يعجبه فهو حرام أو مكروه، إلا أن تعين طريقاً إلى التعريف به؛ حيث يشتهر به ولا يتميز عن غيره إلا بذكره. اهـ.

وقريب منه ما قال النووي في شرحه لصحيح مسلم ( ٥٣ / ١ ): قال العلماء من أصحاب الحديث والفقه وغيرهم: يجوز ذكر الراوي بلقبه وصفته ونسبه الذي يكرهه إذا كان المراد تعريفه لا تنقيصه، وجوز هذا للحاجة كما جوز جرحهم للحاجة. اهـ. ومنع آخرون ذلك وأدخلوه تحت قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات: ١١] ومنهم الشوكاني؛ حيث قال في تعليقه على الآية: هذا النهي عن التلقب ولا يجوز شيء منه إلا بدليل يخص هذا العموم<sup>(١)</sup>.

التقسيم الثاني باعتبار السبب الباعث على اللقب وهو ينقسم إلى قسمين:

الأول: ما عرف سببه.

الثاني: ما لا يعرف له سبب.

- الأول: ما عرف سببه:

أمثلته:

١ - عتيق وهو لقب أبي بكر الصديق ﷺ، قال الحاكم: وهو أول من لقب به في الإسلام. وسببه: إما لعتاقة وجهه، أي حسنه، أو لأنه عتيق الله من النار.

٢ - غندر: وهو لقب محمد بن جعفر صاحب شعبة بن الحجاج قيل: لقبه بذلك ابن جريج، وذلك لما قدم البصرة فحدث بحديث عن الحسن البصري فأنكروه عليه وأنكر محمد بن جعفر هذا الحديث عليه فقال له ابن جريج: اسكت يا غندر. قال ابن الصلاح: وأهل الحجاز يسمون المشغب غندراً. اهـ<sup>(٢)</sup>.

(١) رفع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من الغيبة (ص ٦٣، ٦٤).

(٢) المقدمة مع التقييد (ص ٣٧٩).

ونقل ابن الملقن في المقنع عن أبي جعفر النحاس أنه من الغدر وأن نونه زائدة وداله تفتح وتضم وهو بعيد، لكن قال البلقيني: إن التشغيب تضمن ما يشبه الغدر فحيثئذ لا يكون مخالفاً<sup>(١)</sup>.

٣ - غنجار: وهو لقب عيسى بن موسى التيمي أبو أحمد، روى عن مالك والثوري، قال ابن الصلاح: لقب به لحمرة وجنتيه<sup>(٢)</sup>.

٤ - صاعقة: وهو لقب لمحمد بن عبد الرحيم الحافظ لقب به لشدة حفظه ومذاكرته<sup>(٣)</sup>.

٥ - بندار: بضم الباء وسكون النون وهو لقب لمحمد بن بشار البصري؛ وذلك لأنه كان بندار الحديث، أي حافظه. وكانوا يطلقون هذا اللفظ على من أكثر من جمع العلم<sup>(٤)</sup>.

٦ - جزرة: وهو لقب لصالح بن محمد البغدادي، وذلك أنه سمع ما روي عن عبد الله ابن يسر أنه كان يرقى بخزرزة (بالحاء المعجمة والراء والزاي).

فصحفها إلى جزرة بالجيم والزاي والراء فذهب عليه لقباً، وكان ذلك في حداثة سنه، وقيل: إنه لما كان في الكتّاب أهدى الصبيان للمؤدّب هدايا، فكانت هديته جزرة، فلقبه المؤدّب بها وبقيت عليه. وقد كان طريقاً له نوادر تحكى، ولعل هديته لشيخه من نوادره ومن طرائفه أيضاً أنه كان يمشي يوماً مع رفيق له يلقب بالجمل فمر جمل عليه جزر فقال له رفيقه: ما هذا؟ قال: أنا عليك<sup>(٥)</sup>.

٧ - عبدان: وهو لقب لعبد الله بن عثمان المروزي؛ وذلك لأنه كان يكنى بأبي عبد الرحمن واسمه عبد الله فاجتمع فيه العبدان.

٨ - مطين: وقد سبق بيان سبب تلقيبه بذلك وبيان من لقب به في نوع المفردات.

٩ - مشكدانه: وهو لقب لعبد الله بن عمر بن أبان، وسببه أنه كان يخرج إلى مجلس الحديث وهو طيب الريح حسن الثياب، فلقبه أهل خراسان بذلك ومعناه بالفارسية وعاء المسك<sup>(٦)</sup>.

(١) المقنع (٢/ ٥٨٥)، والغاية شرح الهداية (٢/ ٤٢٤).

(٢) المقدمة مع التقييد (ص ٣٧٩).

(٥) كشف النقاب (١/ ١٣٨)، ونزهة الألباب (١/ ١٧٠).

(٦) تدريب الراوي (٢/ ٢٩٦)، ونزهة الألباب (٢/ ١٨٠)، وفيه أن الذي لقبه بذلك هو أبو نعيم الفضل

١٠ - النبيل: وهو لقب لأبي عاصم الضحاك بن مخلد؛ لأنه لما بلغه أن شعبة حلف أن لا يحدث لأمر عرض له، فقال له: حدث وغلامي حر، فقال له شعبة: أنت نبيل<sup>(١)</sup>.

١١ - خت: وهو لقب ليحيى بن موسى شيخ البخاري لقب بذلك؛ لأن كلمة (خت) كانت تجري كثيراً على لسانه<sup>(٢)</sup>.

١٢ - الماجشون: لقب ليعقوب بن أبي سلمة، لقب به؛ لأنه كان أبيضاً أو أحمر، واللفظ معرب وأصله (المايكون) وقيل: سمي به لحمرة وجنتيه وهو قريب من الأول، وأصل المايكون بالفارسية الخمر، فشبه وجنتيه بالخمر لشدة حمريتهما، فعربه أهل المدينة فقالوا: الماجشون، وقيل: إن الماجشون بالفارسية هو المورد<sup>(٣)</sup>.

١٣ - ابن دقيق العيد: فإن الملقب بذلك جده (وهب) وسببه أنه خرج يوماً من بلدة قوص بمصر وعليه طيلسان أبيض في يوم عيد، فقال شخص بدوي كأن قماش هذا يشبه دقيق العيد يعني في بياضه، فلزمه ذلك<sup>(٤)</sup>.

#### ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: أنه قد يلقب بهذا اللقب بعد صاحبه الأول كثيرون لوجود شبه بين التابع والأصل على سبيل المحاكاة والمشاكلة؛ فقد لقب بغندر كثيرون غير محمد ابن جعفر؛ منهم أبو الحسن الرازي وأبو بكر البغدادي الجوال وغيرهما؛ بل قيل: إنه لقب لستة كلهم محمد بن جعفر، وأوصل ابن الملقن في المقنع من لقب به إلى عشرة<sup>(٥)</sup>، وزاد ابن حجر في النزهة واحداً فصاروا أحد عشر<sup>(٦)</sup>، وقد لقب بغنجار أبو عبد الله محمد ابن أحمد الحافظ صاحب تاريخ بخارى، كما لقب بالأخفش جماعة من النحاة أوصلهم السيوطي في طبقات النحاة إلى أحد عشر، وأصل الأخفش صغر في العينين مع سوء بصرهما كما أفاده الجوهرى في الصحاح<sup>(٧)</sup>.

(١) نزهة الألباب (٢/٢١٦).

(٢) المصدر السابق (٢/٢٣٢)، وكشف النقاب (١/١٧٧).

(٣) يجوز في الجيم من الماجشون ثلاثة أوجه: الضم والفتح والكسر وعلى كسر الجيم وضم الشين اقتصر النووي، انظر نزهة الألباب (١/١٤٦)، وكشف النقاب (٢/٣٨٩).

(٤) فتح المغيث (٤/٢٢٦، ٢٢٧). (٥) المقنع (٢/٥٨٤ - ٥٨٧).

(٦) نزهة الألباب (٢/٥٧ - ٥٩).

(٧) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/٥٩٠، ٥٩١)، (٢/٧٤، ١٦٧، ١٦٨) وانظر الصحاح للجوهري

(٣/١٠٥)، والغاية في شرح الهداية (٢/٤٢٧)، وتدريب الراوي (٢/٢٩٣ - ٢٩٥).

الملاحظة الثانية: أن اللقب قد يكون من قبيل الأضداد فيلقب الرجل بضد ما عرف به. ومثاله: الضال: وهو لقب لمعاوية بن عبد الكريم الضال، لقب به؛ لأنه ضل في طريق مكة<sup>(١)</sup>.

ومثاله: الضعيف، وهو لقب لمحمد بن عبد الله الضعيف وكان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه، وقد كان شديد الإتقان والحفظ، ومن هنا قال الحافظ عبد الغني بن سعيد: رجلا ن جليلان لزمهما لقبان قبيحان معاوية بن عبد الكريم الضال، وعبد الله بن محمد الضعيف<sup>(٢)</sup>.

ومثاله أيضاً: عارم، وهو لقب أبي النعمان محمد بن الفضل السدوسي، وكان عبداً صالحاً بعيداً عن العرامة وهي الفساد والشراسة<sup>(٣)</sup>.

ومثاله أيضاً: القوي: أبو الحسن يونس بن يزيد القوي وهو ضعيف في جسمه، قيل له: القوي؛ لكثرة عبادته<sup>(٤)</sup>.

ومثاله: يونس الكذوب، وكان من معاصري الإمام أحمد بن حنبل وهو ثقة، قيل له: الكذوب لحفظه وإتقانه<sup>(٥)</sup>.

وعلى العكس من ذلك: يونس بن محمد الصدوق: وهو من صغار التابعين كذاب، لقب بالصدوق وهو كذاب، قال الذهبي في الميزان: ومنهم من يقال فيه الصدوق على سبيل التهكم<sup>(٦)</sup>. وهذا بيان لسبب تلقيبه بهذا اللقب، فأنت ترى أن من الألقاب ما يدل ظاهره على صفة من صفات قبول الحديث أو رده، ومع هذا فحال الراوي تتنافى مع ظاهر هذا اللقب، فإذا لم يعرف المحدث أسباب إطلاق اللقب وقع في الخطأ والوهم.

- القسم الثاني: ما لا يعرف له سبب:

أمثلته:

١ - شباب: وهو لقب لخليفة بن خياط صاحب المعرفة والتاريخ<sup>(٧)</sup>.

(١) تدريب الراوي (٢/ ٢٩٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٧٨)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٩١).

(٤) هكذا في التدريب أبو الحسن يونس بن يزيد وهو في الثقات لابن حبان (٦/ ١٩٦) أبو يونس الحسن.

(٥) تدريب الراوي (٢/ ٢٩١).

(٦) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٨٥).

(٧) بفتح الشين والباء وهو ضد الشيخوخة.

- ٢ - زنيح: وهو لقب لأبي غسان محمد بن عمرو الرازي شيخ مسلم<sup>(١)</sup>.
- ٣ - رسة: وهو لقب لعبد الرحمن بن عمر الأصبهاني<sup>(٢)</sup>.
- ٤ - سنيد: وهو لقب للحسين بن داود المصيبي صاحب التفسير.
- ٥ - قيصر: وهو لقب لأبي النضر هاشم بن القاسم شيخ الإمام أحمد، وإن كان هذا اللقب صار لقباً على كل من يحكم الروم كما قيل لحاكم الفرس كسرى وفي حاكم اليمن تبع وفي حاكم مصر بشرط أن يكون كافراً فرعون وفي حاكم الحبشة النجاشي.
- ٦ - يموت: وهو لقب أحمد بن المزروع بن يموت البغدادي ومن طريف ما نقل عنه أنه كان يقول: بليت بهذا الاسم الذي سماني به أهلي، فإني إذا عدت مريضاً فاستأذنت عليه أسقط اسمي وأقول ابن المزروع. وفي هذا النص ما يفيد أن أحمد هذا ليس اسماً أصلياً له إنما سمي نفسه به<sup>(٣)</sup>.
- ٧ - مربع: بضم الميم وفتح الراء، وهو لقب لمحمد بن إبراهيم الحافظ البغدادي<sup>(٤)</sup>.
- ٨ - عبيد العجل: هو لقب لحسين بن محمد بن حاتم البغدادي الحافظ<sup>(٥)</sup>.
- ٩ - كليجة: بكسر الكاف وفتح اللام والجيم وهو لقب لمحمد بن صالح البغدادي.
- ١٠ - ما غمه وعلان: لقبان يفردان ويجمعان يقال إعلان ما غمه، لقب به علي ابن عبد الصمد الحافظ البغدادي، والذي لقبه بذلك هو يحيى بن معين<sup>(٦)</sup>.
- ١١ - سجادة: وهو لقب للحسن بن حماد من أصحاب وكيع<sup>(٧)</sup>. وغير ذلك كثير ومن

(١) بضم الزاي وفتح النون، بعدهما ياء ساكنة معجمة باثنتين من تحتها وآخره جيم له ترجمة في تبصير المنتبه لابن حجر (٢/٥٩٠).

(٢) بضم الراء وسكون السين المهملة وفتح التاء المعجمة باثنتين من فوقها ترجمته في ذكر أخبار أصبهان (٢/١٠٩).

(٣) ضبط المزروع بضم الميم وفتح الزاي وبعدها راء مشددة مفتوحة ثم عين مهملة، انظر نزهة الألباب (٢/٢٤٦)، وكشف النقاب (٢/٤٦٢).

(٤) بضم الميم وفتح الراء والباء المعجمة بواحدة وتشديدها. انظر نزهة الألباب (٢/١٦٧) وفيه: إن الذي لقبه بذلك هو يحيى بن معين.

(٥) عبيد بالتصغير وتنوين الدال والعجل لقبان يفردان ويجمعان. انظر نزهة الألباب (٢/١٦)، وكشف النقاب (١/٣٢٤).

(٦) انظر كشف النقاب (١/٣٣٦)، ونزهة الألباب (٢/٣٣).

(٧) تدريب الراوي (٢/٢٩٥).

يطالع كتب الألقاب يقف على كثير منها.

المؤلفات في هذا الفن:

- ١ - الكنى والألقاب للحاكم<sup>(١)</sup>.
- ٢ - الألقاب والكنى للشيرازي، واختصره أبو الفضل بن طاهر، واسمه: معرفة الألقاب.
- ٣ - منتهى الكمال في معرفة ألقاب الرجال للحافظ أبي الفضل علي بن الحسن الفلكي.
- ٤ - كشف النقاب عن الأسماء والألقاب لابن الجوزي، وهو مطبوع، ذكر فيه جملة من الألقاب وصلت إلى (١٥٣٠).
- ٥ - نزهة الألباب في الألقاب للحافظ ابن حجر، مطبوع، وهو أجمع هذه الكتب وأوفاهها، وقد بلغ عدد ما به (٣٢٧٩) لقبًا.
- ٦ - أشار السخاوي في فتح المغيث أن له كتابًا ضم فيه ما ذكره شيخه ابن حجر وزاد عليه. واسمه الألقاب والكنى والنسبة خ دار الكتب المصرية رقم (٨٠٤٦ ح).
- ٧ - أشار السخاوي أيضًا أن عبد الغني بن سعيد الأزدي له جزء في الأسماء ذات السبب، وسماه الأسماء ذات الأسباب، ذكر فيه جملة من هذه الألقاب.
- ٨ - فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدثين بالألقاب للشيخ حماد الأنصاري.
- ٩ - عقد ابن الجوزي في تلقيح فهوم أهل الأصر فصلًا في بيان المعروفين بالألقاب (ص ٤٨٦، ٤٨٧).
- ١٠ - فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده، ط بتحقيق الفارياي، وهو باب ضمن كتابه المستخرج، أفاده ابن حجر في نزهة الألباب<sup>(٢)</sup>.
- ١١ - كشف النقاب عن الألقاب للسيوطي.
- ١٢ - ذات النقاب في الألقاب للذهبي.

---

(١) حوى كثير من كتب الأسماء والكنى على فصول في الألقاب سبق ذكرها فتفهم من عناوينها.  
(٢) وقد أفاد محقق كتاب كشف النقاب أن الذي جاء ضمن المستخرج لابن منده هو لولده أبي القاسم لا لأبيه انظر كشف النقاب لابن الجوزي بتحقيق د/ عبد العزيز الصاعدي - مقدمة المحقق).

ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتب الفهارس عمومًا؛ فقد ذكر محقق كتاب كشف النقاب جملة من الكتب المؤلفة في هذا النوع بلغت أربعة وعشرين كتابًا. وهناك كتب في ألقاب الشعراء وألقاب القبائل وغيرها.

والله أعلم





## معرفة المؤلف والمختلف

### من الأسماء والكنى والألقاب والأنساب

#### تعريفه:

المؤتلف: لغة: اسم فاعل من الائتلاف وهو ما يقابل التضاد والنفرة. قال ابن فارس: الهمزة واللام والفاء أصل واحد يدل على انضمام الشيء بعضه إلى بعض. والألفة مصدر الائتلاف وكل شيء ضممت بعضه إلى بعض فقد ألفتها تأليفاً<sup>(١)</sup>.

والمختلف: لغة: اسم فاعل من الاختلاف وهو ضد الاتفاق. قال ابن منظور: تخالف الأمران واختلفا لم يتفقا، وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف. والخلاف المضادة وقد خالفه مخالفة وخلافاً<sup>(٢)</sup>.

أما المؤلف والمختلف في الاصطلاح: فهو ما اتفق في الخط صورته واختلف في اللفظ صيغته. أو بمعنى آخر: تتفق الأسماء أو الكنى أو الألقاب أو الأنساب خطأً وتختلف نطقاً ولفظاً، يعني: أن تتفق في الصورة والشكل وتختلف في النطق واللفظ<sup>(٣)</sup>.

#### فائدته وأهميته:

هو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم وعلى الأخص أهل الحديث ومن لا يعرفه يكثر خطؤه وهو من مهمات علم الرجال. قال ابن المديني أشد التصحيف ما يقع في الأسماء؛ لأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده، وقال أبو إسحاق النيجرمي: أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه لا يدخله قياس ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه، فمعرفة تجنب الوقوع في الخطأ والتصحيف، ومن لم يعرفه من المحدثين يكثر عثاره، ومعنى ذلك: أنه لا اجتهاد فيه وإنما يعرف بالحفظ والنقل<sup>(٤)</sup>.

#### صلته بالتصحيف والتحريف:

علاقته وثيقة، فإن عدم معرفته كما سبق توقع في التصحيف والتحريف، وهذا ما دعى

(١) معجم مقاييس اللغة (١٣/١).

(٢) لسان العرب (١٠٨/١)، (١٢٣٩/٢).

(٣) تدريب الراوي (٢/٢٩٧)، وتوضيح الأفكار (٢/٤٣٧)، نزهة النظر (ص ١٢٦).

(٤) تلخيص المشابهة للخطيب (١/١٢٧)، وتوجيه النظر (٢/٧٧٩)، وانظر مقدمة تحقيق مجمع الزوائد

(١/٩٥).



بعض المصنفين أن يذكروا نفس الكتب لكلا النوعين عندما يتعرضون لمن صنف فيهما؛ بل وجدنا بعض العلماء قال: الأنسب أن يذكر المؤلف والمختلف عقب المحرف والمصحف للصلة بينهما<sup>(١)</sup>.

ضابط هذا النوع:

سبق أن بينا أن هذا النوع لا ضابط له وإنما يضبط بالحفظ والنقل وهو الأكثر، ويقصد بالضابط هذا الالتزام بما ورد في كتاب أو كتب معينة من الأسماء والألقاب وغيرها أو عدم الالتزام - وعلى هذا نستطيع تقسيم هذا النوع إلى قسمين:

الأول: ما لم يضبط بكتاب أو كتب معينة وإنما هو على العموم.

الثاني: ما ضبط بكتاب أو كتب معينة؛ كالصحيحين أو بهما مع الموطأ أو بأحدهما. وإليك الأمثلة:

- الأول: وهو ما لم يضبط بكتاب معين.

ومثاله:

١ - «سَلَام» كله بتشديد اللام إلا خمسة فبتخفيفها وهم:

١ - والد عبد الله بن سَلَام الإسرائيلي وقصة إسلامه معروفة.

٢ - محمد بن سَلَام بن فرج البيكندي شيخ البخاري ويغلط البعض فيشده.

٣ - سلام بن محمد بن ناهض المقدسي وسماه الطبراني سَلَامَة.

٤ - جد محمد بن عبد الوهاب بن سَلَام الجبائي المعتزلي.

٥ - سَلَام بن أبي الحقيق.

وزاد البعض سَلَام بن مشكم خَمَّار كان في الجاهلية، وإن كان المشهور تشديده، وزاد البعض أيضًا سَلَام بن أخت عبد الله بن سَلَام، عدّه ابن فتحون في الصحابة. وسعد بن جعفر بن سَلَام ومحمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمد بن موسى بن سَلَام النسفي.

٢ - «عُمارة» وهو بضم العين وفتح الميم وهو والد أبي بن عماره صحابي ممن

(١) فتح المغيث (٤/٢٣٠)، تيسير مصطلح الحديث (ص ٢٠٧)، وانظر مقدمة المحقق للمؤلف والمختلف للدارقطني (١/٧٠).

صلى إلى القبلتين وفيهم جماعة بفتح العين وتشديد الميم؛ منهم: عمارة أحد أجداد ثعلبة والد يزيد، وأحد أجداد عبد الله بن يزيد البلوي، وجد عبد الله بن القمقام، وعمارة بنت عبد الوهاب الحمصية، وعمارة بنت نافع بن عمر الجمحي.

٣ - « كَرِيْز » بفتح الكاف وكسر الراء على التكبير أسماؤهم في قبيلة خزاعة، وأما كَرِيْز بضم الكاف وفتح الراء على التصغير فهم في عبد شمس.

٤ - « حَزَام » بفتح الحاء المهملة مع فتح الزاي وهم في قريش، وإذا أهملت الزاي فيقال: حرام فهم من الأنصار.

٥ - « العيشيون، والعبيسون، والعنسيون ».

الأول: بالشين المعجمة والياء المثناة كلهم بصريون ومنهم عبد الله بن المبارك. أما العبيسون: بالباء الموحدة والسين، فكلهم ينسب إلى الكوفة، ومنهم عبید الله ابن موسى العبيسي، أما الثالث: وهم العنسيون بالنون شاميون غالباً؛ ومنهم عمير بن هانئ وبلال بن سعد التابعيان.

٦ - « أبو عُيَيْدَة » بضم العين وفتح الباء على التصغير والتأنيث كلهم كذلك، قال الدارقطني: لا نعلم أحداً يكنى أبا عبيدة بالفتح.

٧ - « السَّفَرُ والسَّفَرُ وسَقْرٌ وشَقْرٌ » السَّفَرُ بفتح السين والفاء كله في الكنى ولا يوجد في الأسماء، وعلى العكس السَّفَرُ بإسكان الفاء فكله في الأسماء؛ ومن المغاربة من سكن الفاء في الكنى فقالوا: أبو السَّفَرُ سعيد بن محمد، أما سَقْرٌ بالسين وإسكان القاف فهو في الأسماء والكنى، وفيه أيضاً: سَقْرٌ بفتح الشين المعجمة مع كسر القاف وهو في الألقاب.

٨ - « عسل » كله بكسر العين مع إسكان السين إلا عَسَلُ بن ذكوان الأخباري البصري فهو بفتح السين.

٩ - « غَنَامٌ » كله بفتح الغين مع فتح النون المشددة إلا والد علي بن عَثَّام بن علي العامري فهو بالعين المهملة والثاء المثناة.

١٠ - « قُمَيْرٌ » بضم القاف وفتح الميم على التصغير كله كذلك إلا امرأة مسروق ابن الأجدع بفتح القاف وكسر الميم، وتسمى قُمَيْرٌ بنت عمرو.

١١ - « مَسُورٌ » بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو كله كذلك إلا مَسُورٌ بن يزيد

الصحابي، ومسور بن عبد الملك اليربوعي، فبضم الميم وفتح السين مع تشديد الواو.

١٢ - « الْجَمَال » كله بفتح الجيم مع تشديد الميم وهو في الصفات ومنهم محمد ابن مهران الجمال شيخ البخاري ومسلم إلا هارون بن عبد الله الحمال، فبالحاء المهملة قيل: لقب بذلك؛ لأنه كان حمالاً، وقيل: لكثرة ما حمل من العلم، وكذلك بنان بن محمد الحمال الزاهد ورافع بن نصر الحمال أحد شيوخ أبي النرسي، هذا كله في الصفات وفيه من الأسماء أبيض بن حمال المازني الصحابي، وحمال بن مالك الأسدي شهد القادسية، والأغر بن عبد بن الحارث بن حمال شاعر فارس من بكر بن وائل.

١٣ - « الهمداني » بالدال المهملة نسبة إلى قبيلة همدان، وهو في المتقدمين أكثر منه في المتأخرين، ومنهم أبو العباس بن عقدة، وجعفر بن علي الهمداني من أصحاب السلفي.

١٤ - « الهمداني » بالذال المعجمة المفتوحة. وهذا نسبة إلى همدان بلدة من بلاد فارس، وهذا في المتأخرين أكثر منه في المتقدمين، قال الذهبي: لا يمكن استيعابهم.

١٥ - « الحنط » نسبة إلى بيع الحنطة، منهم عيسى بن أبي عيسى مسيرة الغفاري وكنيته أبو موسى الحنط.

١٦ - « الخباط » نسبة إلى بيع الخبط وهو ورق الشجر الذي تأكله الإبل.

١٧ - « الخياط » نسبة إلى حرفة الخياطة، وممن ينسب إلى هذه الثلاثة محمد ابن سعد كاتب الواقدي (صاحب الطبقات) كان يقول: أنا خياط وحناط وخباط وكلا قد عالجت وأولها أشهرها.

كذلك مسلم بن أبي مسلم الحنط فيه الثلاثة. ولكن الثاني أشهرها، ومثل هذا يؤمن فيه الغلط ويكون اللفظ به مصيباً كيفما اتفق<sup>(١)</sup>.

- الثاني: وهو ما ضبط بكتاب أو كتب معينة:

(كالصحيحين، والموطأ):

١ - « يَسَار » بفتح الياء التحتانية مع السين المهملة إلا محمد بن بشار الملقب

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٦٠٤)، وتدريب الراوي (ص ٢٩٩)، وفتح المغيث (٤/٢٣١)، وتوضيح الأفكار (٢/٤٨٨)، والخلاصة في أصول الحديث للطبي (ص ١٣١)، والنفس في التمييز بين الصحيح والضعيف للملاوي (ص ١٠٤)، والمقدمة مع التقييد (ص ٣٨٢)، والمنقح (٢/٢٩٣)، والغاية شرح الهداية (٢/٢٤٢)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١٢٢).

بـ (بندار) فإنه بالموحدة والشين المعجمة. قال الذهبي: وهو نادر في التابعين معدوم في الصحابة، ويقاربه سيار، وفيه سيار بن أبي سلامة وابن أبي سيار وهما بتقديم السين على الياء.

٢ - «بِشْر» كله بكسر الباء الموحدة مع إسكان الشين المعجمة إلا أربعة، فهي بضم الباء مع إسكان السين المهملة بسر وهم بسر، بن سعيد وعبد الله بن بَسْر الصحابي وبُسْر ابن عبد الله الحضرمي وبسر بن محجن الديلي. والأخير حديثه في الموطأ فقط.

٣ - «بَشِير» كله بفتح الباء وكسر الشين على وزن عظيم إلا أربعة اثنان منهم بضم الباء وفتح الشين على التصغير وهما: بَشِير بن كعب العدوي وحديثه عند البخاري في الصحيح وعند مسلم في المقدمة والثاني: بشير بن يسار الحارثي المدني والثالث: بضم الياء المثناة من تحت وفتح السين: يعني يسير: وهو يُسِير بن عمرو يقال: ابن جابر، وقد تبدل الياء فيه همزة فيقال أسير. أما الرابع: فهو بضم النون وفتح السين نسير وهو قطن ابن نسير.

٤ - «يزيد» كله بالياء التحتانية المفتوحة وكسر الزاي المعجمة عدا ثلاثة:

الأول: بالباء الموحدة المضمومة في أوله بعدها راء مفتوحة على التصغير: وهو بريد ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري وحديثه عند البخاري.  
الثاني: بكسر أوله (أي الباء) مع كسر الراء، ويقال بفتحها بعدهما نون، وهو محمد ابن عرعة بن البرند أو البرند.

الثالث: بالباء الموحدة المفتوحة مع كسر الراء بعدها ياء ساكنة ثم دال، وهو علي ابن هشام بن البريد.

٥ - «البراء» كله بتخفيف الراء إلا اثنان فقط فبتشديدها وهما أبو معشر يوسف ابن يزيد البراء وأبو العالية زياد بن فيروز البراء.

٦ - «حارثة» كله بالحاء المهملة مع التاء المثلثة إلا جارية بن قدامة ويزيد بن جارية كلاهما بالجيم والياء المثناة من تحت وزاد العراقي اثنان آخرين:

وهما الأسود بن العلاء بن جارية الثقفي وعمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي. والآخران روى لهما مسلم، أما البخاري فقد روى للأخير فقط.

٧ - «جَرِير» كله بفتح الجيم وكسر الراء مع إسكان الياء وآخره راء إلا اثنان فقط

وهما حَرِيْز بفتح الحاء وكسر الراء آخره زاي وهو حَرِيْز بن عثمان الرحبي الحمصي .  
وأبو حَرِيْز عبد الله بن الحسين الأزدي الراوي عن عكرمة .

٨ - « خِرَاش » كله بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء آخره شين إلا واحد فقط فهو بالحاء المهملة . وهو والد ربعي بن حِرَاش .

٩ - « حُصَيْن » كله بضم الحاء المهملة وفتح الصاد وسكون الياء إلا واحداً فقط، وهو أبو حصين بفتح الحاء وكسر الصاد واسمه عثمان بن عاصم، وآخر بالضاد المعجمة بدل الصاد وهو أبو ساسان حُصَيْن بن المنذر ولا يعرف في رواية الحديث من اسمه حُصَيْن سواه وهو تابعي جليل .

١٠ - « حازم » كله بالحاء المهملة والزاي المعجمة على صيغة اسم الفاعل إلا أبو معاوية محمد بن خازم . فإنه بالخاء المعجمة في أوله وهو أبو معاوية محمد ابن خازم الضير .

١١ - « حَبَّان » كله بفتح الحاء المهملة مع المثناة التحتانية المشددة على صيغة اسم الفاعل إلا حبان فهو بالموحدة المشددة، وهو حَبَّان بن منقذ والد واسع بن حَبَّان وحَبَّان ابن موسى السلمي المروزي وحَبَّان ابن العرقعة، وقد يكسر البعض الحاء في الآخرين .

١٢ - « حَبِيْب » كله بفتح الحاء وكسر الباء الموحدة إلا حُبَيْب بالخاء المعجمة على التصغير وهما اثنان: الأول: حبيب بن عدي، الثاني: حُبَيْب بن عبد الرحمن بن حبيب الأنصاري وزاد البعض ثالثاً ورابعاً، الثالث: غير منسوب وهو يروي عن حفص بن عاصم في الصحيحين، والرابع: أبو حُبَيْب وهي كنية عبد الله بن الزبير يكنى بابنه حُبَيْب .

١٣ - « حُكَيْم » كله بفتح الحاء إلا اثنان فهما بضمها على التصغير، يعني مع فتح الكاف الأول: حُكَيْم بن عبد الله بن قيس بن مخزومة القرشي المصري . الثاني: رزيق ابن حُكَيْم، وإن كان الثاني مختلف فيه هل هو بفتح الحاء أو بضمها .

١٤ - « رِبَاح » كله بفتح الراء إلا زياد بن رِبَاح بفتح الراء لكن بعدها ياء مثناة، وقيل: بالراء المكسورة ( رِبَاح ) .

١٥ - « زُبَيْد » كله بضم الزاي وفتح الباء وهو في الصحيحين اسمه زُبَيْد بن الحارث اليامي، وفي الموطأ زييد بن الصلت بن معد يكرب، وهذا الذي في الموطأ قد ينطق هكذا، وقد ينطق بياءين أو لاهما مفتوحة مع كسر الزاي .

١٦ - « سُليْم » كله بضم السين وفتح اللام على التصغير إلا سُلَيْم بن حبان فهو بفتح السين وكسر اللام.

١٧ - « سُريْح » كله بضم الشين المعجمة وفتح الراء إلا ثلاثة.

١ - سُريْح بن يونس شيخ مسلم فهو بالسين المضمومة.

٢ - سُريْح بن النعمان.

٣ - أحمد بن أبي سُريْح الصباح.

١٨ - « سالم » كله بالألف إلا خمسة فبحذفها وهم:

سلم بن زُرَيْر على وزن كبير، سلم بن قتيبة، سلم بن أبي الذيال، سلم بن عبد الرحمن، حكام بن سلم الرازي.

١٩ - « سُليمان » كله بضم السين وفتح اللام مع إسكان الياء إلا أربعة فبحذف الياء مع فتح السين بدون ألف؛ وهم سلمان الفارسي، سلمان بن عامر، سلمان الأغر، عبد الرحمن ابن سلمان.

٢٠ - « سَلَمَة » كله بفتح اللام إلا عمرو بن سَلَمَة الجرمي إمام قومه، وبنو سَلَمَة وهي قبيلته من الأنصار وفي عبد الخالق بن سَلَمَة الوجهان الكسر والفتح.

٢١ - « شيان » كله بفتح الشين وإسكان الياء.

٢٢ - « سنان » وهو بكسر السين المهملة أيضًا وليس فيه ما يخالفه، وفي الصحيحين كثير بهذا الاسم؛ منهم سنان بن أبي سنان وسنان بن ربيعة وسنان بن سلمة.

٢٣ - « عُبَيْدَة » كله بضم العين وفتح الباء الموحدة على التصغير إلا أربعة ففيهم تفتح العين وهم عُبَيْدَة السلماني، عُبَيْدَة بن سفيان الحضرمي، عُبَيْدَة بن حميد، عامر ابن عُبَيْدَة.

٢٤ - « عُبَيْد » كله بضم العين على التصغير إلا جماعة من الشعراء فبفتح العين وكسر الباء منهم عُبَيْد بن الأبرص.

٢٥ - « عُبَادَة » كله بضم العين وفتح الباء إلا محمد بن عُبَادَة الواسطي شيخ البخاري فهو بفتح العين.

٢٦ - « عَبَاد » كله بفتح العين مع تشديد الباء إلا قيس بن عَبَادَة فهو بضم العين.

٢٧ - « عَبْدَة » كله بفتح العين وإسكان الباء إلا اثنان وهما: عامر بن عبدة وبجالة ابن عبدة ففيهما الأمران إسكان الباء وفتحها.

٢٨ - « عَقِيل » كله بفتح العين وكسر القاف إلا ثلاثة عَقِيل بن خالد الأيلي، ويحيى ابن عقيل الخزاعي البصري، وبنو عَقِيل القبيلة المعروفة التي ينسب إليها العُقَيْلي صاحب كتاب الضعفاء، فهؤلاء بضم العين وفتح القاف على التصغير.

٢٩ - « وَاقِد » كله بفتح الواو بعدها قاف مكسورة إلا اثنان: وافد بن سلامة، وافد ابن موسى الزارع كلاهما بالفاء بدل القاف، وهذان ليسا في الصحيحين ولا الموطأ<sup>(١)</sup>.  
الأنساب:

١ - « الأيلي » كله بفتح الهمزة وإسكان الياء المثناة التحتية نسبة إلى أيلة قرية على بحر القلزم وهي العقبة الآن.

قال القاضي عياض: وليس في الكتب الثلاثة الأيلي بالياء - وتعقبه ابن الصلاح بأن شيان بن فروخ أيلي روى له مسلم وأجيب بأن مسلماً لم يذكره منسوباً فلا تعقب حينئذ.

٢ - « البزاز » كله بزاءين معجمتين إلا خلف بن هشام البزار آخره راء شيخ مسلم، والحسن بن الصباح البزار شيخ البخاري، ويحيى بن محمد بن السكن البزار، وبشر بن ثابت البزار، والأخيران عند البخاري وأربعتهم براء مهملة في آخره.  
واعترض على الأخيرين بأنهما لم يأتيا في البخاري منسوين فلا وجه لذكرهما.

٣ - « البصري » بفتح الباء وكسرها نسبة إلى البصرة المعروفة. وكله كذلك إلا مالك ابن أوس بن الحدثان النصري بالنون بدل الباء.

مخضرم مختلف في صحبته، وعبد الواحد بن عبد الله النصري، وسالم مولى النصريين كلهم بالنون.

٤ - « الثَّوْرِي » كله بالثاء المثلثة المفتوحة مع إسكان الواو إلا أبا يعلى محمد ابن الصلت التوزي بتشديد التاء والواو وفتحهما نسبة إلى توز قرية في فارس.

٥ - « الجُرَيْرِي » كله بضم الجيم وفتح الراء مع إسكان الياء، نسبة إلى جرير مصغراً

(١) تدريب الراوي (٣٠٣/٢)، وفتح المغيث (٢٤٧/٤)، والمقنع (٦٠٦/٢)، وتبصير المنتبه بتحريр المشتبه (٣٢٠/١)، والمقدمة مع التقييد (ص ٣٩٠)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٦١٢).

إلا يحيى بن بشر شيخ مسلم فإنه بالحاء المفتوحة يعني الحريري.

وإلا يحيى بن أيوب من ولد جرير بن عبد الله البجلي؛ وهو عند البخاري في الأدب المفرد وهو بالجيم مكبراً وكسر الراء (الجريري).

٦ - « الحارثي » كله بالحاء المهملة والثاء المثناة.

٧ - « الحَرَامِي » كله بالحاء المهملة والراء مع فتحهما.

٨ - « السَّلْمِي » بفتح السين المهملة مع اللام نسبة إلى سلمة بكسر اللام. كما قيل في نمر: نمري. وفي لغة ضعيفة بكسر اللام يعني السلمي.

٩ - « الهمْدَانِي » بالبدال المهملة كله بفتح الهاء وسكون الميم وفتح الدال، وليس في الكتب الثلاثة (الصحيحين والموطأ) وليس فيهما بالفتح والمعجمة لكن فيهما من هو من مدينة همدان إلا أنه غير منسوب<sup>(١)</sup>.

#### خاتمة:

١ - قال ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> بعد أن ذكر نماذج متعددة لهذا النوع: هذه جملة لورحل الطالب فيها لكانت رحلة رابحة إن شاء الله تعالى، ويحق على الحديثي إيداعها في سويداء قلبه وفي بعضها من خوف الانتقاص ما تقدم في الأسماء المفردة، وأنا في بعضها مقلد كتاب القاضي عياض<sup>(٣)</sup>، ومعتصم بالله فيه وفي جميع أموري وهو سبحانه أعلم. اهـ.

(١) تدريب الراوي (٣١٣/٢)، وفتح المغيث (٢٦٣/٤)، والوسيط (ص ٦٢١)، والباعث الخثيث (١٢٣/٢) ط الجديدة، ومعرفة علوم الحديث (١٢٢)، ومشتهب النسبة للأزدي (٢٣/٢)، والمقنع في علوم الحديث (٦١٠/٢).  
(٢) المقدمة مع التقييد (ص ٤٠٤).

(٣) للقاضي عياض بن يوسف اليحصبي (ت ٥٤٤هـ) ثلاثة كتب في الحديث:

١ - مشارق الأنوار على صحيح الآثار، اهتم فيه بنصوص الصحيحين والموطأ متناً وإسناداً، ورتبه على حروف المعجم، وترجم فصلاً في كل حرف لما وقع في الكتب الثلاثة من الأسماء التي يكثر تصحيف الرواة فيها، ونبه على أشباهها، وبين المشكل من الأسماء والألقاب والأنساب والكنى المبهمة، وفي آخر كل فصل بين ما فيه من تصحيف ونبه عليه.

هذا فيما يتصل بموضوعنا من الكتاب وإلا فإنه يشرح متون الأحاديث وما فيها من غريب الكنى، ثم ثلاثة أبواب أحدها: في الجمل التي وقع فيها التصحيف. وثانيها: في تقديم ضبط جمل في المتون والأسانيد. وثالثها: في إلحاق ألفاظ سقطت من الأحاديث أو من بعض الروايات.

وقد كان هذا الكتاب أجمل كتبه؛ لذا ينسب إليه فيقال صاحب المشارق.

٢ - إكمال المعلم، والمعلم بفوائد شرح مسلم للمازري، ومن جملة مقاصده الكلام على مشكل أسانيده فتوسع في ذلك؛ لأنه رأى أن عمل سابقه ومنهم الجبائي في تقييد المهمل والممازري في المعلم إنما هي تعليقات لا تكفي لإزالة ما في المتون والأسانيد من الشبهات، وأن يكون جامعاً لمؤلفات سابقه زائداً عليهم ما فرطوا فيه.



٢- من خلال ما سبق من ضرب الأمثلة تبين أن للمؤلف والمختلف صوراً منها:  
(أ) أن يقع الائتلاف في صورة الحروف والاختلاف في الشكل؛ مثل سلام وسلام.

(ب) أن يقع الائتلاف في صورة الحروف والاختلاف في أعجامها وإهمالها؛ مثل شريح وسريح والبخار والبخار.

(ج) أن يقع الائتلاف في صورة الخط والاختلاف في بعض الحروف؛ مثل يسير ونسير ومثل زكار ورجاز، وهذا الأخير إلى التحريف أقرب وغالباً ما يكون سببه التصحيف أو التحريف الناشئ عن السمع لقرب الحرفين من المخرج.

### المؤلفات في المؤلف والمختلف:

١- « المؤلف والمختلف »<sup>(١)</sup>، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ).

٢- « المؤلف والمختلف »<sup>(٢)</sup> لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ) وله أيضاً مشته النسبة.

٣- « المختلف والمؤلف في الأسماء »<sup>(٣)</sup> لأبي حامد أحمد بن محمد بن ماما الماماني الأصبهاني (ت ٤٣٦هـ).

٤- « المعجم في مشته أسامي المحدثين »<sup>(٤)</sup> لعبيد الله بن عبد الله بن أحمد ابن محمد بن يوسف الهروي. كان حياً سنة (٤٣٨هـ) وله أيضاً:

٥- « الزيادات الموجودة من كتاب المعجم المشته في أسماء المحدثين »<sup>(٥)</sup>.

٦- « المؤلف في تكملة المؤلف والمختلف للدارقطني »<sup>(٦)</sup> لأبي بكر أحمد بن علي

٣- بغية الرائد لما في حديث أم زرع من الفوائد: تعرض فيه لشرح الغريب الوارد في هذا الحديث بكل رواياته.

وله كتاب رابع في علوم الحديث وهو الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع.

(١) طبع بتحقيق موفق عبد القادر.

(٢) طبع في الهند بعناية محمد محيي الدين الجعفري مع كتاب « مشته النسبة ».

(٣) الأنساب (٥٨/١٢).

(٤) تاريخ التراث العربي: (٤٨٠/١) مخطوط في سراي أحمد الثالث (٦٢٤) مجموع (١٠) ورقات (٦٢٨هـ).

(٥) تاريخ التراث العربي: (٤٨٠/١) مخطوط في سراي أحمد الثالث (٦٢٤) في مجموع (٥) ورقات (٦٢٨هـ).

(٦) الإكمال (١/١)، الغنية (ص ٧٧)، وفيات الأعيان (٣/٣٠٥)، وتوجد نسخة منه في ألمانيا الغربية برلين

(رقم: ١٠١٥٧)، تاريخ النسخ (٤٦٠هـ).

- ابن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) وهو ذيل على كتاب الدارقطني وله أيضًا:
- ٧ - « تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم »<sup>(١)</sup>.
- ٨ - « تالي التلخيص »<sup>(٢)</sup>.
- ٩ - « الإكمال في رفع الارتياب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب »<sup>(٣)</sup>، لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر المعروف بالأمرير بن ماكولا (ت ٤٧٥هـ أو ٤٧٦هـ أو ٤٧٨هـ).
- ١٠ - « التنبهات على أوهام الدارقطني-في المؤلف والمختلف »<sup>(٤)</sup>، لأبي الوليد الوقشي (ت ٤٨٩هـ).
- ١١ - « المؤلف والمختلف »<sup>(٥)</sup>، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ).
- ١٢ - « متشابه أسامي الرواة »<sup>(٦)</sup>، لأبي القاسم محمود بن عمر المعروف بجار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).
- ١٣ - « الإعلام بما في المؤلف والمختلف للدارقطني من الأوهام »<sup>(٧)</sup> لأبي محمد عبد الله بن علي بن عبد الله الرشاطي (ت ٥٤٨هـ).
- ١٤ - « الأنساب »<sup>(٨)</sup> لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ).

(١) طبع بتحقيق سكية الشهابي.

(٢) نزهة النظر (ص ٦٧) وللسيوطي حسن التلخيص لتالي التلخيص والثلاثة مطبوعة.

(٣) فهرست ابن خير (ص ٢١٩)، وقد طبع بتحقيق المرحوم العلامة المعلمي البياني استوعب فيه كتاب الدارقطني وعبد الغني وزاد عليهما. وطبع المجلد السابع بعناية الأستاذ نايف العباس.

(٤) معجم البلدان (٣٨١/٥).

(٥) لسان الميزان (٢١٠/٥) وطبع باسم « الأنساب المتفقة في النقط والنضبط » بعناية المستشرق دي بونك في ليدن (١٨٩٠).

(٦) وفيات الأعيان (١٦٨/٥)، التبصير (١٥١١/٤) وسماه المشتبه.

(٧) تذكرة الحفاظ (١٣٠٧/٤)، ويوجد كتاب في المكتبة الوطنية بتونس كتب عليه الفهرس اسم كتاب الرشاطي هذا وهو ناقص من أوله.

(٨) مطبوع. وانظر فهرس المصادر والمراجع، وهو لا يختص في المؤلف والمختلف غير أنه استوعب معظم كتاب الدارقطني وابن ماكولا وذكره الحفاظ ابن حجر في التبصير (١٥١٢/٤) على أنه من مصادر كتابه... وكذا ذكره الذهبي في المشتبه وابن ناصر الدين في التوضيح.

- ١٥ - « الفيصل في مشته النسبة »<sup>(١)</sup> لأبي بكر الحازمي وله أيضاً:
- ١٦ - « عجاله المبتدي وفضاله المتهبي في النسب »<sup>(٢)</sup> وهو في « الأنساب » عامة وغير مختص بالمؤتلف والمختلف غير أن المتمعن له يتبين له أنه من كتب ضبط الأنساب وأن مادته في « المؤلف والمختلف ».
- ١٧ - « الاستدراك »<sup>(٣)</sup> أو إكمال الإكمال لأبي بكر محمد بن عبد الغني المعروف بابن نقطة (ت ٦٢٩هـ).
- ١٨ - « اللباب في تهذيب الأنساب »<sup>(٤)</sup> لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ).
- ١٩ - « تكملة إكمال الإكمال »<sup>(٥)</sup> لأبي حامد محمد بن علي بن محمود المعروف بابن الصابوني (ت ٦٨٠هـ).
- ٢٠ - « المشتبه في أسماء الرجال أسمائهم وأنسابهم »<sup>(٦)</sup>، لأبي عبد الله محمد ابن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ).
- ٢١ - « الإعلام بما وقع في مشته الذهبي من الأوهام »<sup>(٧)</sup> لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ).
- ٢٢ - « تبصير المتبه بتحرير المشتبه »<sup>(٨)</sup> لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

(١) وفيات الأعيان (٤/٢٩٥).

(٢) طبع بتحقيق عبد الله سحنون، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/١٤١٣)، فتح المغيث (٣/٢١٤) وهو ذيل على كتاب « الإكمال » لابن ماکولا، ويحقق هذا الكتاب القيم من قبل مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، تحقيق الأستاذ عبد القيوم عبد رب النبي.

(٤) مطبوع، انظر فهرس المصادر والمراجع، وهو لا يختص في المؤلف والمختلف غير أنه هذب كتاب الأنساب للمسعاني الذي استوعب معظم كتاب الدارقطني وكتاب الإكمال لابن ماکولا.

(٥) طبع في العراق سنة (١٩٥٧م) بتحقيق الدكتور مصطفى الجواد، وهو ذيل على ذيل ابن نقطة لمنصور ابن سليم.

(٦) طبع في مصر سنة (١٩٦٢م) بتحقيق علي محمد الجاوي.

(٧) حقق رسالة ماجستير بجامعة أم القرى بمكة المكرمة من قبل الأستاذ عبد رب النبي محمد.

(٨) طبع في مصر بتحقيق علي محمد الجاوي.

٢٣- «تحفة النابه بتلخيص المتشابه»<sup>(١)</sup> لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) وله أيضاً حسن التلخيص، وقد طبع بتحقيق نظر محمد الفاريابي.

٢٤- «المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم»<sup>(٢)</sup> لمحمد بن طاهر بن علي الهندي (ت ٩٨٦هـ).

٢٥- أفراد الحافظ ابن حجر العسقلاني في هدي الساري مقدمة فتح الباري فصلاً في بيان المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب والأنساب التي وقعت في صحيح البخاري (ص ٢٠٩-٢٢١).

وقد ألفت أهل اللغة في المؤلف والمختلف مصنفات تتعلق بالألفاظ المشتركة في الاسم المختلفة في المسمى ومن هذه المصنفات:

١- ما اتفق لفظه واختلف معناه لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ، وقيل: ٢١٤هـ، وقيل: ٢١٥هـ، وقيل: ٢١٧هـ).

٢- ما اتفق لفظه واختلف معناه لإبراهيم بن يحيى الزبيدي (ت ٢٢٥هـ).

٣- ما اتفق لفظه واختلف معناه لأبي العميث عبد الله بن خليل (ت ٢٤٠هـ).

٤- ما اتفق لفظه واختلف معناه لأبي العباس محمد بن الحسن بن دينار الأحول (ت ٢٥٠هـ).

٥- ما اتفق لفظه واختلف معناه لأبي السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني، المعروف بابن الشجري البغدادي (ت ٥٤٢هـ)<sup>(٣)</sup>.

والله أعلم



(١) الرسالة المستطرفة (ص ٨٩) وهو تلخيص لكتاب المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم للخطيب البغدادي.

(٢) طبع دار الكتاب العربي بيروت (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).

(٣) هذه المراجع مستفادة مما ساقه محقق المؤلف والمختلف للدارقطني (١/٦٩ - ٨١).



## معرفة المتفق والمفترق من الأسماء والألقاب والأنساب وغيرها

### تعريفه:

لغة: المتفق اسم فاعل من الاتفاق، والمفترق اسم فاعل من الافتراق.  
واصطلاحاً: ما اتفق خطأً ولفظاً وافترقت مسمياته، يعني أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً اللفظاً وتختلف أشخاصهم، ومن ذلك أن تتفق أسماءهم وكناهم أو أسماءهم ونسبتهم ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

### صلته بالمؤتلف والمختلف:

هذا النوع ضد ما قبله ففي الأول اتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ والنطق، وهذا اتفاق في الأسماء خطأً ولفظاً ونطقاً مع الاختلاف في الأشخاص الذين تسموا بهذه الأسماء.

قال ابن الصلاح: وهذا من قبيل ما يسمى في أصول الفقه بالمشترك وقد زلق بسببه غير واحد من الأكابر ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم<sup>(٢)</sup>.

### صلته بالمهمل:

قال اللكنوي: بحث المهمل هو أن يروي الراوي عن اثنين متفقين في الاسم فقط أو مع اسم الأب أو مع اسم الجد أو مع الاتفاق في النسبة ولم يتميز بما يخص كلاً منهما... وقد يسمى هذا البحث بمبحث المتفق والمفترق أيضاً، وهو الذي ذكره ابن حجر بقوله: بعيد ذكر المهمل ثم الرواة إن اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم فصاعداً، واختلفت أشخاصهم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أو أكثر، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعداً في الكنية والنسبة فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفترق... ومن هنا ظهر أن المهمل والنوع المسمى بالمتفق والمفترق شيء واحد، والفرق بينهما اعتباري؛ فالرواة إذا اتفقت في الأمور المذكورة فالبحت عن أنفسهم من حيث ذواتهم يسمى

(١) المقدمة مع التقييد (ص ٤٠٤)، وتدريب الراوي (٣١٦/٢)، والمقنع (٦١٤/٣)، وشرح الألفية للعراقي

(ص ٢٦٩)، وفتح المغيب (٢٦٩/٤).

(٢) المقدمة مع التقييد (ص ٤٠٤).

بحث المتفق والمفترق، والبحث عن تعيينهم من حيث ذكرهم في جامع أو مسند أو غير ذلك يسمى البحث عن المهمل، ولا تظن من قول ابن حجر بعد ذكر المتفق والمفترق ( وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل بأنه يخشى فيه أن يظن الواحد اثنين، وهذا يخشى منه أن يظن الاثنان واحداً ) أنهما مختلفان، فإن مراده من المهمل في هذا القول ليس المهمل المذكور، فإنه والمتفق والمفترق متحدان لا وجه لتغايرهما، فضلاً عن أن يكون أحدهما عكس الآخر، بل المراد به المهمل المذكور في بيان أسباب الطعن، وهو الذي يكون له نعوت متعددة من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب أو غير ذلك، وهو مشتهر بشيء منها، فيذكره الراوي بغير ما اشتهر به فيظن أنه آخر فتحصل الجهالة<sup>(١)</sup>.

### أهميته وفائدته:

تتجلى أهميته في تجنب الوقوع في الغلط وفائدته تنحصر في أمرين:

١ - عدم ظن المشتركين في الاسم الواحد واحداً مع أنهم جماعة، وهو عكس المهمل الذي يخشى منه أن يظن الواحد اثنين.

٢ - التمييز بين المشتركين في الاسم، فلربما كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً فيضعف وهو الصحيح أو العكس، وتزداد فائدة معرفة هذا النوع إذا اشترك الراويان أو الرواة في الاسم وكانوا في عصر واحد واشتركوا في بعض الشيوخ والتلاميذ، أما إذا كانوا في عصور متباعدة فلا إشكال حينئذ في أسمائهم، وقد لخص الخطيب البغدادي فائدة هذا النوع في كتابه المتفق والمفترق، فقال في مقدمته ( ص ٤٤ ):

إني ذاكر في كتابي هذا نوعاً من علوم الحديث قد يقع الإشكال في اسمه على من لم ترتفع في العلم مرتبته ولم تغل في تدبيره طبقته، وهو بيان أسماء وأنساب وردت في الحديث متفقة متماثلة، وإذا اعتبرت وجدت متفرقة ومتباينة، فلم يأمن وجود الاشتباه فيها لتشابهها وتضاهيها، وقد وهم غير واحد من أهل العلم المعروفين بحسن العلم والفهم في شيء من هذا النوع الذي ذكرناه، فهدانا ذلك أن شرحناه ويسرناه، ونسأل الله العصمة في جميع الأمور والعفو من زللنا برحمته إنه رحيم غفور. اهـ.

(١) هذا ما رآه اللكنوي والذي عليه أهل الحديث هو التفريق بينهما، وانظر كلام اللكنوي في ظفر الأمانى (ص ١٨٩) وكلام الحافظ في النزاهة (ص ٦٦).

أقسامه وأمثله:

القسم الأول: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم:

- مثاله:

١ - الخليل بن أحمد حيث تسمى بهذا الاسم ستة وهم:

(أ) الخليل بن أحمد: شيخ سيويه وصاحب النحو والعروض وجده هو عمرو ابن تميم وكنيته أبو عبد الرحمن، وهو أزدي فراهيدي بصري نحوي وكتابه العين في اللغة مشهور. ذكره ابن حبان في الثقات، ويقال: إن أباه أول من تسمى في الإسلام بأحمد.

(ب) الخليل بن أحمد: أبو بشر المزني، وهو بصري أيضًا، ذكره ابن حبان في الثقات.

(ج) خليل بن أحمد الأصبهاني، روى عن روح بن عباد.

(د) أبو سعيد السجزي، قاضي سمرقند.

(هـ) أبو سعيد البستي، وهو تلميذ سابقه، روى عنه البيهقي.

(و) أبو سعيد البستي أيضًا وهو شافعي، روى عن ابن حامد الإسفراييني.

وقد أوصل السخاوي وغيره من تسمى بالخليل بن أحمد إلى تسعة<sup>(١)</sup>.

٢ - أنس بن مالك فقد تسمى بهذا الاسم عشرة؛ منهم خمسة من رواة الحديث وهم:

(أ) أنس بن مالك أبو حمزة الأنصاري خادم رسول الله ﷺ.

(ب) أنس بن مالك الكعبي القشيري أبو أمية وليس له عن النبي ﷺ إلا حديث واحد وهو «إن الله وضع عن المسافر الصيام وشرط الصلاة» رواه الأربعة<sup>(٢)</sup>.

(ج) أنس بن مالك: أبو مالك الإمام الفقيه.

(د) أنس بن مالك: الحمصي.

(١) فتح المغيث (٤/٢٧١ - ٢٧٤).

(٢) رواه أبو داود في السنن (٢/٧٩٦)، (ح ٢٤٠٨)، والترمذي في السنن (٣/٨٥)، (ح ٧١٥) والنسائي في السنن

(٤/١٨٠)، وابن ماجه في السنن (١/٥٣٣)، (ح ١٦٦٧).

( هـ ) أنس بن مالك الكوفي .

٣ - خالد بن الوليد وقد تسمى به اثنان :

الأول : الصحابي الجليل الملقب بسيف الله وهو قرشي مخزومي .

الثاني : أنصاري شهد مع علي صفين وأبلى فيها بلاء شديداً .

وزاد بعضهم ثالثاً ورابعاً :

أما الثالث : فقد أدرك الجاهلية واختلف في صحبته والراجح أنه تابعي .

وأما الرابع : فهو متأخر عن سابقه .

٤ - وقد تسمى بأبي أيوب بن سليمان ستة عشر .

٥ - ويبراهيم بن يزيد ثلاثة عشر .

٦ - ويبراهيم بن موسى اثنا عشر .

٧ - وبعلي بن أبي طالب تسعة .

٨ - ويبراهيم بن مسلم ثمانية .

٩ - وبعمر بن الخطاب سبعة .

١٠ - وبأبان بن عثمان خمسة .

١١ - ويحيى بن يحيى أربعة .

١٢ - ويبراهيم بن بشار ثلاثة .

١٣ - وبعثمان بن عفان اثنان .

١٤ - وبمالك بن أنس اثنان إمام المذهب وآخر كوفي مقل قريب الطبقة منه ، لا يؤمن

التباسه به على من لا خبرة له بالرجال .

القسم الثاني : من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم وإن علوا :

- وأمثلتهم :

١ - أحمد بن جعفر بن حمدان : فقد تسمى بهذا الاسم على هذا النسق أربعة وجميعهم

في عصر واحد ويروون عن من يسمى بعبد الله وهم :

( أ ) القطيعي أبو بكر البغدادي راوية المسند ويروي عن عبد الله بن أحمد .



(ب) السقطي أبو بكر البصري يروي عن عبد الله بن أحمد الدورقي.

(ج) الطرسوسي: أبو الحسن يروي عن عبد الله بن جابر الطرسوسي.

(د) الدينوري: يروي عن عبد الله بن محمد بن سنان.

٢ - محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري: تسمى بهذا الاسم اثنان في عصر واحد، وروى عنهما أبو عبد الله الحاكم وهما: أبو العباس الأصم، وأبو عبد الله بن الأخرم الحافظ.

٣ - محمد بن جعفر بن محمد: فقد تسمى بهذا الاسم ثلاثة متعاصرون ماتوا في سنة واحدة؛ وهم ابن الهيثم الأنباري وابن مطر النيسابوري أبو عمرو الحافظ وابن كنانة البغدادي.

وقد أوصل السخاوي من تسمى بمحمد بن جعفر بن محمد حتى المائة الرابعة إلى تسعة<sup>(١)</sup>.

٤ - محمد بن أحمد بن عمر المسعودي تسمى به اثنان:

أحدهما شافعي والآخر حنفي؛ وهما من شيوخ السخاوي.

القسم الثالث: ما اتفقت فيه الكنية والنسبة معاً:

- مثاله:

١ - أبو عمران الجوني وهما اثنان:

الأول: عبد الملك بن حبيب الجوني التابعي، وهو بغدادي ينسب إلى جون وهم بطن من الأزد.

الثاني: موسى بن سهل بن عبد الحميد البصري الجوني نسبة إلى ناحية تسمى جوين بالتخفيف؛ والأصل في النسبة إليها جويني لكنهم تساهلوا فيها فقالوا: جوني.

٢ - أبو بكر بن عياش: ثلاثة تسموا بهذا الاسم:

الأول: أبو بكر بن عياش بن مسلم القارئ الكوفي، وهو قارئ مشهور راوي قراءة عاصم.

الثاني: حمصي يروي عنه جعفر بن عبد الواحد. قال ابن الصلاح: وهو مجهول غير

(١) فتح المغيث (٤/٢٧٦).

ثقة<sup>(١)</sup>، ويروى عن عثمان بن شباك الشامي قال الخطيب: وهو وشيخه مجهولان والراوي عنه غير ثقة<sup>(٢)</sup>.

الثالث: السلمي الباجدائي نسبة إلى باجداء من نواحي بغداد واسمه حسين، وحدث عن جعفر بن برقان قال السخاوي: له مصنف في الغريب<sup>(٣)</sup>.

٣ - أبو سليمان الداراني الدمشقي العنسي وقد تسمى به اثنان:

الأول: عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون وهو أقدمهما.

والثاني: عبد الرحمن بن أحمد بن عطية الزاهد الشهير وقد عاصر الأول.

٤ - ذكر الخطيب اثنين من هذا النوع كل منهما يسمى: أبو عمر الحوضي<sup>(٤)</sup>.

تنبيه: اعتبر العراقي مثال أبي بكر بن عياش تحت قسم ما اتفق فيه الكنية واسم الأب. وأما غيره فقد اعتبر عياشاً نسبة وليس اسماً فأوردها تحت هذا القسم<sup>(٥)</sup>.

القسم الرابع: وهو عكس السابق، وهو ما اتفق فيه اسم الرجل مع كنية أبيه:

- ومن أمثلته:

١ - صالح بن أبي صالح تسمى بهذا الاسم أربعة وكلهم تابعيون وهم:

(أ) صالح بن أبي صالح مولى التوأمة، والتوأمة هي بنت أمية بن خلف الجمحي.

(ب) أبوه صالح واسمه ذكوان.

(ج) السدوسي روى عن علي وعائشة، ذكره البخاري في التاريخ، وابن حبان في

الثقات<sup>(٦)</sup>.

(د) مولى عمرو بن حريث، واسم أبيه مهران روى عنه أبو بكر بن عياش.

القسم الخامس: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم.

- ومن أمثلته:

١ - محمد بن عبد الله الأنصاري، وقد تسمى بهذا الاسم أربعة: اثنان متقاربان في

الطبقة وآخران متباعدان في الطبقة.

(١) المقدمة مع التقييد (ص ٤٠٩)، والمقنع (٦١٧/٢).

(٢) فتح المغيب (٢٧٩/٤). (٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق (٢٧٨/٤). (٥) تدريب الراوي (٣٢١/٢).

(٦) التاريخ الكبير (٢٨٣/٤)، والثقات لابن حبان (٣٧٧/٤).

(أما المتقاربان):

فالأول: محمد بن عبد الله الأنصاري القاضي، مشهور بالقضاء؛ لأنه تولى قضاء البصرة في زمن الرشيد، وقضاء بغداد في عهد المأمون، وهو بصري روى له البخاري عن أبيه، وحميد الطويل، وسليمان التيمي واسمه بالكامل محمد بن عبد الله بن المثنى ابن أنس بن مالك.

والثاني: كنيته أبو سلمة، واسم جده زياد، وهو بصري أيضًا لكنه ضعيف وهما لتشابهما كذلك بل لكونهما من البصرة، واشتركا في الرواية عن حميد الطويل وسليمان التيمي ومالك بن دينار وقرة بن خالد ولكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا وجب التنبيه عليهما واقتصر عليهما الخطيب وابن الصلاح<sup>(١)</sup>.

(وأما المتباعدان):

فأولهما: محمد بن عبد الله بن حفص بن هشام بن يزيد بن أنس بن مالك روى له ابن ماجه ووثقه ابن حبان وحدث عن مالك بن دينار ومحمد بن واسع وفرقد السبخي وهو متأخر عن صاحبيه.

وثانيهما: محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري وهو متقدم على الجميع.

القسم السادس: أن يتفقا في الاسم فقط أو في الكنية فقط<sup>(٢)</sup>:

فيقع ذكره في السند من غير ذكر أبيه أو نسبة تميزه؛ ومن ثم يحتاج إلى بحث وإطالة نظر والطريق إلى ذلك هو جمع الطرق فلربما ذكر في رواية دون أخرى، وهذا هو الطريق الرئيسي الذي يعتمد عليه، فإن تعذر ذلك بأن لم نجد رواية نص فيها على ما تميز هذا الراوي لجاءنا إلى طرق أخرى.

- ومثال ذلك:

حماد: فإنه إذا ذكر في السند لا يدري من هو ابن زيد أو ابن سلمة، والسبيل إلى التفريق بينهما بعد سبر رواياتهما باتباع طريق من ثلاثة بعد الطريق الرئيسي في ذلك، وهو تتبع الروايات والنظر فيها، فقد تأتي رواية أخرى مصرحة به فيتبين من خلالها من

(١) التقييد والإيضاح (ص ٤٠٩).

(٢) هذا إلى المهمل أقرب، وقد جعل هنا قسمًا من أقسام المتفق والمفترق، وينظر ما سبق من كلام اللكنوي في ذلك في أول نوع المتفق والمفترق.

المراد، وإذا لم يوجد في أي رواية تلجأ إلى الطرق الثلاث الآتية:

(أ) معرفة شيوخهما معاً أي من اشتركا فيه من الشيوخ؛ ومن ثم يكون ما سوى أولئك قد اختص به أحدهما، وقد بلغ عدد الشيوخ الذين اشتركا في الأخذ عنهم أكثر من سبعين شيخاً سرد كثيرًا منهم الذهبي في السير<sup>(١)</sup>.

(ب) معرفة التلاميذ الذين اشتركوا في الرواية عنهما، فيكون ما سوى ذلك قد اختص بأحدهما، إما بسبب أنه لم يدرك هذا الشيخ وقد أدرك الآخر كعلي بن المديني فإنه لم يدرك ابن سلمة. وقد حاول المزي حصر من انفرد بالرواية عن أحدهما أو اشتهر باختصاصه به فقال: وممن انفرد بالرواية عن حماد بن زيد أحمد بن عبدة الضبي وأبو الربيع الزهراني، وذكر جماعة ثم قال: وممن انفرد بالرواية عن حماد بن سلمة أو اشتهر بالرواية عنه بهز ابن أسد وموسى بن إسماعيل وذكر جماعة<sup>(٢)</sup>.

(ج) معرفة طرائق التلاميذ الذين اشتركوا في الرواية عنهما، وهذا يفيد في التمييز ما جرى عليه عادة هؤلاء؛ فقد عرف بالاستقراء من بعض مرويات هؤلاء التلاميذ أنهم إذا أبهموا فإنهم إنما يعنون واحداً بعينه، وإذا أرادوا غيره بيّنوا، قال ابن خلاد الرامهرزي: إذا قال عارم حدثنا حماد فهو حماد بن زيد، وكذا إذا قال سليمان بن حرب وإذا قال التبوذكي: حدثنا حماد فهو حماد بن سلمة وكذلك حجاج بن منهال. وإذا قال عفان حدثنا حماد أمكن أن يكون أحدهما، وقال الذهبي في السير: اشترك الحمادان في الرواية عن كثير من المشايخ، وروى عنهما جماعة من المحدثين، فربما روى الرجل منهم عن حماد ولم ينسبه، فلم يعرف أي الحمادين هو إلا بقرينة، فإذا عرى السند عن القرائن وهذا قليل لم نقطع بأنه ابن زيد أو ابن سلمة؛ إذ مسلم قد احتج بهما جميعاً، ثم ذكر جملة من الشيوخ والتلاميذ الذين اشتركوا في الأخذ عنهم، ثم ما انفرد به كل واحد منهما والحفاظ المختصون بالإكثار من الرواية عن حماد بن سلمة بهز بن أسد وحبان ابن هلال والحسن بن الأشيب وعمر بن عاصم.

والمختصون بحماد بن زيد الذين ما لحقوا ابن سلمة فهم أكثر وأوضح كعلي ابن المديني وأحمد بن عبدة وأحمد بن المقدم وذكر جماعة.

فإذا ما رأيت الرجل من هؤلاء الطبقة قد روى عن حماد وأبهمه علمت أنه ابن زيد،

(١) سير أعلام النبلاء (٧/٤٦٤).

(٢) أشار إلى ذلك العراقي في التقييد والإيضاح (ص ٤١٠ - ٤١٣).

وهذا لم يدرك حماد بن سلمة، وكذا إذا روى عن رجل ممن لقيهما فقال حدثنا وسكت نظرت في شيخ حماد من هو، فإذا كان من شيوخهما على الاشتراك تردد، وإن كان من شيوخ أحدهما على الاختصاص والتفرد عرفته بشيوخه المختصين، ثم عادة عفان لا يروي عن حماد بن زيد إلا نسبه، وربما روى عن حماد بن سلمة ولم ينسبه، وكذا يفعل حجاج بن منهال وهديبة بن خالد، فأما سليمان بن حرب فعلى العكس من ذلك، وكذلك عارم<sup>(١)</sup> يفعل، فإذا قال حدثنا حماد فهو ابن زيد، ومتى قال التبوذكي حدثنا حماد فهو ابن سلمة. اهـ<sup>(٢)</sup>.

وقال صاحب عون المعبود<sup>(٣)</sup> نقلاً من السيوطي: إن موسى إذا أطلق حماداً يريد ابن سلمة، وهو قليل الرواية عن حماد بن زيد حتى قيل: إنه لم يرو عنه إلا حديثاً.

وقال ابن الجوزي: وحماد بن زيد يروي عنه مسدد وليس عند مسدد عن ابن سلمة شيء، ومثله أبو الربيع الزهراني يروي عن حماد كثيراً ولا ينسبه وهو ابن زيد؛ لأن أبا الربيع لم يسمع من حماد بن سلمة شيء، وقد روى عفان بن مسلم وسليمان بن حرب جميعاً عن حماد بن سلمة، غير أن عفان لا يروي عن ابن زيد شيئاً إلا وينسبه، وقد يروي عن ابن سلمة شيئاً ولا ينسبه، وسليمان بن حرب بالضد منه، فإنه لا يروي عن ابن سلمة إلا وينسبه، وقد يروي عن ابن زيد ولا ينسبه، فينبغي أن يتأمل مذهب هذين الرجلين ليزول الاشتباه في روايتهما، وأما عارم فإنه كان إذا ذكر حماداً ولم ينسبه علم أنه ابن زيد؛ لأن غالب روايته عنه، وأما موسى بن إسماعيل التبوذكي فليس يروي إلا عن حماد بن سلمة خاصة، ونقل عن الحجاج بن منهال نحو مذهب ابن عفان<sup>(٤)</sup>.

ويبقى بعد ذلك ما انفرد به كل واحد منهما على جهة التفصيل، وقد سرده العراقي في التقييد والإيضاح<sup>(٥)</sup>، مستفيداً ذلك من تهذيب المزني والذهبي في السير في ترجمة الحمادين وما علق به بعد ذلك<sup>(٦)</sup>.

- مثال آخر:

سفيان: لا يدري أهو الثوري أم ابن عيينة، قال الذهبي عقب كلامه على الحمادين:

(١) لقب أبي النعمان محمد بن الفضل السدوسي، وقد سبق في الألقاب.

(٢) السير (٧/٤٦٤). (٣) (١١/١).

(٤) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص ٥٨٦) وانظر في التفريق بين الحمادين قبله (ص ٥٨٤، ٥٨٥).

(٥) انظر التقييد والإيضاح (ص ٤١١) وما بعدها، وانظر أيضاً التدريب (٢/٣٢٣ - ٣٢٦).

(٦) السير (٧/٤٤٤ - ٤٦٦).

ويقع مثل هذا الاشتراك سواء في السفينيين، فأصحاب سفیان الثوري قدماء وأصحاب ابن عيينة صغار لن يدركوا الثوري وذلك أبين، فمتى رأيت القديم روى فقال حدثنا سفیان، وأبهم فهو الثوري؛ وهم وكيع وابن مهدي والفارياي وأبو نعيم فإن روى واحد منهم عن ابن عيينة بيّنه، فأما الذي لم يلحق الثوري وأدرك ابن عيينة فلا يحتاج إلى أن ينسبه لعدم الالتباس فعليك بمعرفة طبقات الناس<sup>(١)</sup>.

وقال الحافظ في الفتح: محمد بن يوسف البيكندي عن سفیان هو ابن عيينة ولا يتأتى الثوري؛ لأنه ليس له رواية عنه<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضًا: إذا أطلق محمد بن يوسف الفارياي سفياً أراد به الثوري، وإذا أراد به ابن عيينة نسبه<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضًا: إذا روى الحسن بن الصباح عن سفیان فهو ابن عيينة؛ لأنهما لحقا الثوري، وإذا روى سفیان عن الزهري فهو ابن عيينة؛ لأن الثور لا يروي عن الزهري إلا بواسطة<sup>(٤)</sup>.

(فائدتان):

الأولى: قال ابن الصلاح: ربما قيل في ذلك بظن لا يقوى كما حدث القاسم بن زكريا يوماً بحديث عن أبي همام عن الوليد بن مسلم عن سفیان فقال له أبو طالب بن ناصر الحافظ: من سفیان هذا؟ فقال: هذا الثوري، فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة، فقال ابن المطرز: من أين؟ قال: لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة وهو مليء بابن عيينة. اهـ.

ونكت العراقي بقوله: فيه نظر لأنه لا يلزم من كونه ملياً أن يكون هذا حديثه عنه إذا أطلقه؛ بل يجوز أن يكون من تلك الأحاديث المعدودة. قال علي: إني لم أر في شيء من كتب التاريخ وأسماء الرجال رواية الوليد عن ابن عيينة البتة، وإنما ذكروا روايته عن الثوري، ويرجح ذلك وفاة الوليد قبل ابن عيينة بزمن. اهـ<sup>(٥)</sup>.

(١) السير (٤٦٦/٧). (٢) فتح الباري (١١٢/٢).

(٣) فتح الباري (٣١٩/١٢) انظر أيضًا الفتح (١٩٥/١) له قريب من ذلك.

(٤) فتح الباري (٥٧٨/٦) وانظر أيضًا في التفرقة بين السفينيين الفتح (١٦٢/١)، (٢٧٣، ٤٢١، ٤٠٢)، (١١٢/٢)،

(١١٥) وابن الجوزي في تلقيح فهم أهل الأثر (ص ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٩٣، ٥٩٨).

(٥) المقدمة مع التقييد (ص ٣٩٥، ٣٩٦)، وانظر أيضًا التدريب (٣٢٩/٢).

الثانية: أفرد ابن الجوزي بابًا في بيان ما أهمل من الأسماء المتشابهة يصلح لأن يكون جزءًا ذكر فيه مائة حديث وفي أسانيدھا أسماء يشترك فيها أكثر من واحد وبينها واحدًا واحدًا.

قال في مقدمة هذا الباب: اعلم أن في الرواة من يشتهر بالرواية عن رجل، ثم يروي في الأحيان عن غيره ممن يشاركهم في اسمه، ولا ينسبه، فيسبق إلى الوهم أنه الذي اشتهر بالرواية عنه فإن بلغت تلك الرواية من له علم بأن هذا الراوي يروي عن اثنين متشاركين في الاسم صار شاكًا لا يدري أن الرجلين هو ربما روى اثنان عن رجلين، فيظن السامع أنهما واحد لا اشتراكهما في الاسم، وأنا أنبه على جملة من ذلك تزيل كثيرًا من الشبه في هذا الباب، ولكل ما أذكره دليل وشاهد في النقل غير أنني حذفته اختصارًا والله الموفق<sup>(١)</sup>.

#### - المثال الثالث:

عبد الله: فلا يدري أي العبادة هو: ابن مسعود أو ابن عمر أو ابن عباس أو ابن عمرو إلى غير ذلك. فإذا قيل: بمكة فهو ابن الزبير أو ابن عباس، وإذا قيل: بالمدينة فهو ابن عمر، وإذا قيل: بالكوفة فهو ابن مسعود، وإذا قيل: بالبصرة فهو ابن عباس، وإذا قيل بمصر أو الشام فهو ابن عمرو بن العاص، وإذا قيل بخراسان فهو ابن المبارك. هذا، وليعلم أن ابن المبارك ليس صحابيًا فيمكن تمييزه عن سابقيه.

النوع السابع: أن يتفقا في النسبة من حيث اللفظ ويفترقان في المنسوب إليه:

#### - ومن أمثله:

١ - الأملي: بالهمزة الممدودة وضم الميم نسبة إلى آمل؛ وهما موضعان أحدهما في طبرستان وأكثر المنسوين إليه يعرف بالطبري أو الطبرسي والثاني على طرف جيحون. قال السمعاني: أكثر علماء طبرستان من آملها، وأما آمل جيحون فاشتهر بالنسبة إليها عبد الله بن حماد الأملي<sup>(٢)</sup>، وقد روى عنه البخاري في صحيحه.

٢ - الحنفي: نسبة إلى بني حنيفة القبيلة المعروفة، وكذلك إلى المذهب المشهور المنسوب إلى أبي حنيفة - رحمه الله - فمما نسب إلى القبيلة: أبو بكر عبد الكبير ابن عبد المجيد الحنفي وكذلك أخوه عبد الله روى لهما الشيخان.

(٢) الأنساب للسمعاني (١/٨٣).

(١) تليق فهوم أهل الأثر (ص ٥٥٠، ٦٠٢).

قال السخاوي: وقد اشتبه جماعة ممن نسب إلى القبيلة على بعض من صنف في طبقات الحنفية فأدخلهم فيها<sup>(١)</sup>.

ويفرق البعض بينهما - أي النسبة إلى المذهب أو القبيلة - فإذا نسبوا إلى المذهب قالوا: حنفي وإذا نسبوا إلى القبيلة قالوا: حنفي، ولكن أكثر النحاة يرفضون النسبة الأولى؛ لأن النسبة إلى فعيلة: فعلى، إلا أن السيوطي في التدريب<sup>(٢)</sup> قد صوّب كلام من فرق مستدلاً بقوله ﷺ: «وبعثت بالحنيفية السمحة»<sup>(٣)</sup>، فأثبت الياء في اللفظ المنسوب إلى الحنيفية، فلا مانع من ذلك. اهـ.

٣ - وكذا الهمداني قال السخاوي: أدخل الديلمي صاحب الفردوس في تاريخه لهمدان - كما قال الذهبي - خلقتاً من الهمدانيين<sup>(٤)</sup>. وقد عرفت في المؤتلف والمختلف أن اللفظ بالمعجمة للبلد وبالمهملة للقبيلة.

#### المؤلفات فيه:

١ - المتفق والمفترق: للخطيب البغدادي، وهو كتاب حافل إلا أنه لم يستوف الأقسام التي ذكرها ابن الصلاح ومن تبعه.

٢ - الأنساب المتفقة: للحافظ محمد بن طاهر الشيباني، وقد جمع فيه نفائس إلا أنه كما يرى من عنوانه خاص بالأنساب فقط، فهو يذكر المتفق في النسبة من حيث اللفظ، والمفترق في المنسوب إليه، وهو النوع السابع من الأنواع المتقدمة.

٣ - الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، وهو كتاب نفيس على إعواز فيه مثل المتفق والمفترق له.

وقد طبعه واعتنى به العلامة: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وهو في جزئين.

٤ - المكمل في بيان المهمل: للخطيب، وهذا أيضًا خاص بقسم من الأقسام السابقة وهو القسم السادس فقط، وهو الذي اتفق فيه الاسم والكنية ولم يبين بعد ذلك اسم الأب أو النسبة التي تميزه عن مثيله.

٥ - قد يوجد الكلام على بعض هذه الأسماء المتفقة والمفترقة الواردة في كتاب معين كما فعل ابن حجر العسقلاني في الرواة من هذا النوع الواردة أسماؤهم في صحيح

(٢) (٢/٣٢٨).

(١) فتح المغيث (٤/٢٨٣).

(٤) فتح المغيث (٤/٢٨٤).

(٣) الحديث أخرجه أحمد في المسند (٥/٢٦٦).



البخاري وقد أفردهم بفصل مستقل في هدي الساري.

٦ - المتفق والمفترق لأبي عبد الله محمد بن النجار البغدادي الحافظ.

٧ - المتفق والمفترق لأبي بكر الجوزقي، قال الطحان: ولم أعر على الكتابين لذا لم أتمكن من الموازنة بينهما.

٨ - كما أن لياقوت الحموي كتاب: (المشترك وضعًا والمفترق صقًا) وهو خاص بما اتفق وافترق من البلدان والمدن.

٩ - وقد عقد ابن الجوزي في تلقيح فهوم الأثر بابًا للمتفق والمفترق (ص ٦٠٣ - ٦٣٠) رتبته على حروف المعجم، وهناك أبواب لها صلة بهذا الباب كباب من مشكل أنساب المحدثين وفصل ما يقع فيه الإشكال وفصل الأسماء التي تساوى بها الرجال والنساء إلى غير ذلك.

والله أعلم





## معرفة الأسماء التي يشترك

### فيها الرجال والنساء

هذا النوع ألحقه بعض المؤلفين بالمتفق والمفترق، وقد أفرده السيوطي وجعله نوعاً مستقلاً<sup>(١)</sup>، والمراد به معرفة الأسماء التي تطلق على الرجال والنساء معاً.

وإن كان في الإمكان أن يميز بينهما بما بعد الاسم الأول كقولهم: ابن أو بنت، لكن الإشكال يبقى إذا ذكر الاسم مجرداً أو كانت أداة الرواية في السند بلفظ عن. فائدة معرفته:

معرفة الراوي وكونه رجلاً أو امرأة يسهل على الباحث الوصول إلى الترجمة في كتب التراجم، فإن معظم كتب التراجم تترجم للرجال أولاً، فإذا انتهت ترجمت للنساء وهكذا. وفي حال معرفة أن هذه الرواية من قبيل النساء فهي مؤشر - إن شاء الله تعالى - على توثيقها، فقد قال الذهبي في الميزان: ما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها<sup>(٢)</sup>، وجميع من ضعف منهن إنما هو للجهالة.

وقال الشيخ عبد الوهاب في تعليقه على التدريب: وهذا لا ينافي ما ذكر أن زينب الكذابة ادّعت أنها بنت علي بن أبي طالب لصلبه بعد مائة وثمانين سنة<sup>(٣)</sup>. أقسامه وأمثله:

القسم الأول: أن يشترك الرجل مع المرأة في الاسم فقط:

- مثاله:

١ - في الرجال: أسماء بن حارثة وأسماء بن رباب وهما صحابييان.

وفي النساء: أسماء بنت أبي بكر وأسماء بنت عميس وهما صحابيتان.

٢ - في الرجال: بريدة بن الحصيب صحابي.

وفي النساء: بريدة بنت بشر صحابية.

٣ - في الرجال بركة بن العريان تابعي روى عن عمر وابن عباس.

(١) وهو النوع الثامن والثمانون، انظر التدريب (٢/٣٩٤).

(٢) تدريب الراوي (١/٣٢١).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/٦٠٤).

وفي النساء: بركة أم أيمن صحابية.

٤ - في الرجال: هنيذة بن خالد الخزاعي تابعي يروي عن علي.

وفي النساء: هنيذة بنت شريك تابعة تروي عن عائشة.

٥ - في الرجال: جويرية بن أسماء الضبعي.

وفي النساء: جويرية بنت الحارث أم المؤمنين.

القسم الثاني: أن يشترك الرجل مع المرأة في الاسم واسم الأب:

- مثاله:

١ - في الرجال بسرة بن صفوان حدث عن إبراهيم بن سعد.

وفي النساء بسرة بنت صفوان صحابية.

٢ - في الرجال هند بن مهلب روى عنه محمد بن الزبرقان.

وفي النساء هند بنت المهلب حدثت عن أبيها.

٣ - في الرجال أمية بن عبد الله الأموي روى عن ابن عمر.

وفي النساء أمية بنت عبد الله روت عن عائشة وروى عنها علي بن زيد بن جدعان<sup>(١)</sup>.

هذا وقد قسمه ابن الجوزي إلى ثلاثة أقسام وهي:

١ - ما تساوى فيه الاسم والنسب.

٢ - ما يتشابه في الخط ويتباين في اللفظ مع تساوي النسب.

٣ - ما تساوت فيه الرجال والنساء دون أنسابهم<sup>(٢)</sup>.

#### المؤلفات في هذا النوع:

١ - كتب المتفق والمفترق عموماً السابق ذكرها.

٢ - عقد ابن الجوزي في تلقيح فهوم أهل الأثر باباً في ذكر أسماء تساوى فيها الرجال

والنساء وتحتة فصول<sup>(٣)</sup>.

والله أعلم

(١) تدريب الراوي (٢/٣٩٤).

(٢، ٣) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص ٤٨٨ - ٤٩٢).



## معرفة المتشابه

### تعريفه:

لغة: هو اسم فاعل من التشابه بمعنى التماثل. ويراد بالتشابه هنا الملبس، ومنه المتشابه من القرآن، أي الذي يلبس معناه.

واصطلاحًا: أن تتفق أسماء الرواة لفظًا وخطًا وتفترق أسماء الآباء لفظًا لا خطًا أو بالعكس أو يتفقا في اللفظ والخط ويختلفا في الشخص<sup>(١)</sup>.  
وعليه فهو مركب من النوعين السابقين.

### فائدته وأهميته:

من فوائده ما مرَّ في النوعين السابقين من ضبط أسماء الرواة وعدم الالتباس في النطق وعدم الوقوع في التصحيف والوهم.

### أمثله:

١ - موسى بن علي بفتح العين وكسر اللام - أبو بكر الأحوال البزار وأبو عيسى الختلي وأبو عمران الصقلي النحوي، وموسى بن علي القرشي، وموسى بن علي القداح أبو الفضل الخياط المؤذن، وموسى بن علي بن غالب الأموي، وموسى بن علي بن عامر الجريري الإشبيلي النحوي.

وهناك موسى بن عُلى - بضم العين وفتح اللام - وهو موسى بن عُلى بن رباح اللخمي البصري. وقال البعض: إنه أيضًا بفتح العين وكسر اللام كسابقه إلا أن هذا التصحيف من بعض بني أمية، فكانوا يصغرون اسم علي إلى عُلى.

وروي عن موسى أنه كان يقول: اسم أبي علي ولكن بني أمية قالوا عُلى، وأنا في حرج ممن قال عُلى. وعنه: من قال موسى بن عُلى لم أجعله في حل، ونقل عن أبيه قوله: لا أجعل في حل أحدًا يصغر اسمي.

٢ - أيوب بن بَشِيرٍ وأيوب بن بُشَيْرٍ: الأول: أبوه مكبر وهو عجلي، روى عنه ثعلبة

(١) المقدمة مع التقييد (ص ٤١٧)، فتح المغيث (٤/٢٨٥)، تيسير مصطلح الحديث (ص ٢٠)، وتدريب الراوي

(٢/٣٢٩)، تلخيص المتشابه (١/٥٤).

ابن مسلم الخشني، والثاني: أبوه مصغر عدوي بصري روى عنه قتادة.

٣ - سُريج بن النعمان وسُريج بن النعمان: كلاهما مصغر إلا أن الأول: بالسين والحيم، جده مروان اللؤلؤي روى عنه البخاري، أما الثاني: فبالشين المعجمة والحاء المهملة كوفي تابعي. له في السنن الأربعة حديث واحد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٤ - محمد بن عبد الله المخرمي ومحمد بن عبد الله المخرمي: الأول: بتشديد الراء المكسورة قبلها خاء مفتوحة نسبة إلى مخرم محلّة ببغداد يكنى بأبي جعفر القرشي، روى عنه البخاري، والثاني: بفتح الراء قبلها خاء ساكنة نسبة إلى مخرمة بن نوفل والد المسور ابن مخرمة روى عنه الشافعي.

٥ - ثور بن يزيد الكلاعي وثور بن يزيد الديلي: الأول: عند مسلم، والثاني: في الصحيحين.

٦ - أبو عمرو الشيباني وأبو عمرو السيباني: الأول: بالشين المعجمة فيه جماعة وهم: سعد بن إياس الكوفي مخضرم، وإسحاق بن مرار اللغوي كوفي أيضًا، وهارون ابن عنترة بن عبد الرحمن كوفي ثالث من أتباع التابعين، حديثه عند النسائي وأبي داود، والثاني: بالسين المهملة، فهو أبو زرعة وهو من أهل الشام عن الأوزاعي تابعي مخضرم، حديثه عند البخاري في الأدب المفرد.

٧ - حنان وحيان: الأول: بالنون حنان الأسدي من بني أسد بن شريك البصري، روى عن أبي عثمان النهدي وهو عم مسرهد والد مسدد، والثاني: حيان بالياء فيه أبو الهياج الكوفي شامي تابعي له عند مسلم حديث، وحيان الأسدي أبو النضر شامي تابعي له في صحيح ابن حبان حديث عن وائلة.

٨ - أبو الرجال وأبو الرّحال: الأول: بالجيم قبلها راء مكسورة مشددة، وهو محمد ابن عبد الرحمن مدني حديثه في الصحيحين، والثاني: بالحاء المهملة المشددة بصري له عند الترمذي حديث واحد عن أنس وهو ضعيف.

٩ - ابن عفير وابن عفير: كلاهما مصغر: الأول: بالعين المهملة وهو سعيد بن كثير ابن عفير كنيته أبو عثمان، حديثه عند البخاري، والثاني: بالغين المعجمة واسمه الحسين وهو متروك.

١٠ - ويدخل فيه أيضًا محمد بن عقيل ومحمد بن عقيل: الأول: بضم العين، والثاني:

بفتحها فانفتحت أسماء الرواة واختلفت أسماء الآباء، وهما مشهوران في طبقة واحدة لكن أحدهما وهو الذي بالضم على التصغير فريابي، والثاني بالفتح مع كسر القاف نيسابوري<sup>(١)</sup>.

١١ - قد يحصل الاتفاق في الاسم واسم الأب إلا في بعض الحروف لتقاربها في المخارج أو الرسم.

ومثاله: محمد بن حنين، ومحمد بن جبير.

١٢ - قد يحصل الاتفاق في الاسم خطأً ولفظاً، والاختلاف في اسم الأب بتغاير بعض الحروف تقديمًا وتأخيرًا.

مثاله: أيوب بن سيّار المشددة بعد السين، وأيوب بن يسار - بتقديم الياء على السين<sup>(٢)</sup>.

### خاتمة:

لخص الحافظ ابن حجر تلك الأنواع الثلاثة المتقدمة تلخيصًا جيدًا في نخبته فقال: ثم الرواة إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعدًا، واختلفت أشخاصهم فهو المتفق والمفترق.

وإن اتفقت الأسماء خطأً واختلفت نطقًا فهو المؤلف والمختلف.

وإن اتفقت الأسماء واختلفت الآباء أو بالعكس فهو المتشابه.

وكذا إن وقع الاتفاق في الاسم واسم الأب واختلاف في النسبة ويتركب منه ومما قبله أنواع منها: أن يحصل الاتفاق والاشتباه إلا في حرف أو حرفين، أو بالتقديم والتأخير أو نحو ذلك. اهـ<sup>(٣)</sup>.

### أهم المؤلفات فيه:

للخطيب البغدادي كتابان في هذا النوع وهما:

١ - تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم. وقد طبع بتحقيق: سكيّنة الشهابي في دمشق.

(١) المؤلف والمختلف (ص ٢٢).

(٢) راجع في غير ما سبق الباعث الخثيث (ص ٢٣٠)، سح المطر على قصب السكر لعبد الكريم الأثري (ص ١٣٤).

(٣) النخبة مع الزهة (ص ٦٧، ٦٨).

- ٢ - تالي التلخيص وهو عبارة عن تنمة أو ذيل للكتاب السابق.
- ٣ - وقد لخص تالي التلخيص السيوطي وسماه حسن التلخيص لتالي التلخيص، وقد طبع مؤخرًا بتحقيق نظر محمد الفاريابي.
- ٤ - وللخطيب كتاب: غنية الملتبس إيضاح الملتبس، وهو كتاب جمع فيه ما يقرب من سبعمائة ترجمة ممن قيل فيه فلان بن فلان أو ابن أبي فلان وفرق بينهما، طبع بتحقيق الفاريابي أيضًا.
- وقد اختصر تلخيص المشابه علاء الدين علي بن عثمان المارديني جرد فيه الأسماء المتشابهة وأعاد ترتيبها على الترتيب الأبجدي وهو مخطوط<sup>(١)</sup>.

والله أعلم



(١) راجع ظفر الأماني (ص ١٠٣).



## معرفة المشتبه المقلوب

وهذا النوع يذكره البعض ضمن سابقه ويفرده البعض الآخر.

**تعريفه:**

أن يقع الاشتباه في الذهن لا في الخط.

**المراد به:**

يراد به الرواة المتشابهون في الاسم والنسب مثلاً المتميزون بالتقديم والتأخير بأن يكون اسم أحد الراويين كاسم أبي الآخر لفظاً وخطاً، واسم الآخر كاسم أبي الأول فينقلب على بعض أهل الحديث<sup>(١)</sup>.

**أمثله:**

١ - مسلم بن الوليد المدني فقد انقلب على الإمام البخاري في تاريخه فجعله الوليد ابن مسلم الدمشقي، حكى ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه.

٢ - يزيد بن الأسود الخزاعي الصحابي له في السنن حديث واحد وفيه أيضاً يزيد بن الأسود الجرشي تابعي مخضرم، يشتبهان مع الأسود بن يزيد النخعي تابعي كبير حديثه في الكتب الستة<sup>(٢)</sup>.

**المؤلفات فيه:**

ألف فيه كتاب رافع الارتباب في المقلوب من الأسماء والأنساب للخطيب البغدادي.

واللَّهُ أَعْلَمُ

\* \* \*

(١) شرح الألفية للعراقي (١/١٢٥) مع شرح الأنصاري، فتح المغيث للسخاوي (٤/٢٩٠)، وتوضيح الأفكار (٢/٤٩٥).

ويمكن أن يجعل هذا اسماً لنوع مستقل يسمى من وافق اسمه اسم أب الراوي الآخر واسم أبيه لا اسمه. انظر الغاية شرح الهداية (٢/٥٠٥).

(٢) انظر غير ما سبق معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٢٢١)، وتوجيه النظر (١/٤٦٠).





## معرفة المنسويين لغير آبائهم من الرواة

المراد به:

معرفة من اشتهر نسبه إلى غير أبيه من قريب كالأم والجد أو غريب كالمربي ونحوه ثم بالتالي معرفة اسم أبيه.

فأدته:

دفع توهم التعدد عن نسبتهم إلى آبائهم، فربما حسبهما شخصين وهما في الحقيقة شخص واحد<sup>(١)</sup>.

أقسامه وأمثله:

القسم الأول: من نسب إلى أمه:

- أمثله:

١ - معاذ ومعوذ وعوذ: وهم جميعاً بنو عفراء بنت عبيد بن ثعلبة من بني النجار، أما أبوهم فهو الحارث بن رفاعة بن الحارث من بني النجار أيضاً.

٢ - بلال بن حماسة الحبشي: مؤذن رسول الله ﷺ وهي أمه، أما أبوه فرباح.

٣ - سهل وسهيل وصفوان بنو بيضاء، وهي أمهم واسمها دعد وأبوهم وهب بن ربيعة ابن عمرو بن عامر القرشي الفهري. قال سفيان بن عيينة: أكبر أصحاب النبي ﷺ في السن أبو بكر وسهيل بن بيضاء. مات سهل وسهيل في حياة النبي ﷺ وصلى عليهما في المسجد كما في صحيح مسلم عن عائشة، وكانت وفاة سهيل سنة تسع.

٤ - شريح بن حسنة: وهي أمه، وكانت مولاة لمعمر الجمحي وقيل: ليست بأمه وإنما تبنته، وأما أبوه فهو: عبد الله بن المطاع الكندي.

٥ - عبد الله ابن بحينة وهي أمه؛ ولذلك تكتب الألف في (ابن) وقيل: إنها أم أبيه، والأول أصح، أما أبوه فهو مالك بن القشب الأسدي.

٦ - محمد ابن الحنفية: لأنها من بني حنيفة واسم أمه خولة وأبوه أمير المؤمنين علي

ابن أبي طالب ﷺ.

(١) توضيح الأفكار (٢/٤٩٥)، فتح المغيب (٤/٢٩٢).

٧ - إسماعيل بن عليّة: أبوه إبراهيم وأمه عليّة بنت حسان مولاة بني شيبان، وقيل: إنها ليست أمه وإنما هي جدته أم أمه.

القسم الثاني: من نسب إلى جدته دُنْيَا أو عَلِيَا:

- أمثله:

١ - يعلى بن منيه - على وزن ركة - وهو صحابي مشهور، ومنيه هي أم أبيه، وقيل: أمه، وهي بنت الحارث بن جابر عمّة عتبة بن غزوان، وقيل: هي بنت غزوان أخت عتبة أما أبوه فاسمه: أمية بن أبي عبيد.

٢ - بشير بن الخصاصية: صحابي مشهور، والخصاصية أم الثالث من أجداده، وقيل: أمه هو، والأول أصح: واسمها كبشة، وقيل: مارية بنت عمرو بن الحارث الغطريف، وأما أبوه: فهو معبد، وقيل: نذير، وقيل: يزيد، وقيل: شراحيل بن ضباري بن سدود بن شيبان بن ذهل.

- ومن المتأخرين:

٣ - عبد الوهاب بن سكينّة: وهي أم أبيه وأبوه يدعى: علي بن علي.

٤ - ابن تيمية: وهي جدة عليًا له من وادي التيم.

٥ - عبد الله بن أبي ابن سلول؛ فسلول هي أم أبيه أبي؛ ولهذا يقال: عبد الله منونًا ابن سلول غير مصروف وتثبت الألف في ابن كتابة.

القسم الثالث: من نسب إلى جده:

- أمثله:

أولهم نبينا ﷺ فقد نسب نفسه إلى جده في حديث يوم حنين: «أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب»<sup>(١)</sup>.

١ - أبو عبيدة بن الجراح: واسمه عامر بن عبد الله بن الجراح.

٢ - حمل بن النابغة: واسمه حمل بن مالك بن النابغة بن جارية بن ربيعة الهذلي أبو نضلة له رواية، وعاش إلى خلافة الفاروق، وممن سمي بـ «حمل» من الصحابة: حمل بن سعدانة الكلبي من أهل دومة الجندل ولا ثالث لهما في الاسم.

(١) البخاري مع فتح الباري (١٢/١١٨).

٣ - مُجَمَّع أو مَجْمَع: وهو ابن جارية وقيل: حارثة وهو ابن يزيد بن حارثة وهؤلاء صحابة ومن غيرهم.

٤ - ابن جريج: وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.

٥ - الماجشون: وقد سمي به جماعة منهم: يوسف بن يعقوب بن أبي الماجشون، والماجشون لقب لُقَّب به يعقوب، وجرى على بنيه وبني أخيه، وهو عبد الله بن أبي سلمة ومعناه الأبيض أو الأحمر.

٦ - ابن أبي ليلى: الفقيه واسمه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

٧ - ابن أبي مليكة: وهو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة.

٨ - أحمد بن حنبل: وهو أحمد بن محمد بن حنبل.

٩ - بنو أبي شيبة: أبو بكر وعثمان وهما الحافظان وثالثهم القاسم بنو محمد ابن أبي شيبة. واسم أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي.

القسم الرابع: من نسب إلى أجنبي لسبب من الأسباب:

- أمثله:

١ - المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي: ينسب إلى الأسود فيقال: المقداد بن الأسود، والأسود ليس أباه، وإنما هو الأسود بن عبد يغوث، وقد كان المقداد في حجره فتبناه ونسب إليه.

٢ - الحسن بن دينار أحد الضعفاء: ودينار ليس أباً له وإنما هو زوج أمه وأبوه يسمى واصلاً.

قال ابن الصلاح: وكان هذا قد خفي على ابن أبي حاتم فقال: الحسن بن دينار بن واصل فجعل واصلاً جده. اهـ، وقال العراقي: جعل بعضهم ديناراً جده وواصلأباه<sup>(١)</sup>. أشهر المصنفات فيه:

١ - أُلِّف فيه الحافظ علاء الدين بن قليج المعروف بمغلطاي؛ حيث قال السيوطي في تدريبه: أُلِّف فيه تصنيفاً حسناً في ثلاث وستين ورقة، وهو يشير إلى القسم الأول من هذا النوع.

- ٢ - كما ألف فيه النووي؛ حيث قال السيوطي في التدريب: ذكر المصنف - أي النووي - في تهذيبه أنه ألف فيه جزءاً ولم نقف عليه.
- ٣ - المطالع لكتب التراجم عامة وبالأخص الموسعة منها يجدها حين تذكر نسب كل راو أو تترجم له تذكر نسبه غالباً، ومن خلال سرد نسبه يتبين هل النسبة إلى الأب أو إلى غير الأب.
- ٤ - كتب الأنساب عموماً كالأنساب للسمعاني وغيرها.
- ٥ - تحفة الأبيه فيمن نسب إلى غير أبيه للفيروز أبادي، طبع بتحقيق عبد السلام هارون ضمن المجموعة الأولى من نواذر المخطوطات.
- ٦ - يمكن أن يستفاد فيه من المؤلفات التي ستأتي بعد في معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها.

والله أعلم





## معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها

المراد بهذا النوع:

هناك عدد من الرواة نسبوا إلى مكان أو غزوة أو قبيلة أو صنعة ولم تكن تلك النسب مرادة فنجد أنهم نسبوا إليها لأمر عارض، فصارت الغلبة على نسبهم كنزول في بلدة أو مجالستهم لأهل صنعة أو نحو ذلك.

فأئدته:

- ١ - معرفة أن هذه النسبة ليست حقيقية، وإنما نسب إليها صاحبها لعارض، وبالتالي يعرف ذلك العارض أو السبب الذي من أجله نسب إلى تلك النسبة.
- ٢ - دفع توهم التعدد إذا نسب مرة إلى نسبه الحقيقي وأخرى إلى غير ظاهر تلك النسبة، فيظن أنهما اثنان وهما في الحقيقة واحد.
- ٣ - كشف المدلسين، وينظر الأمثلة من الثالث عشر وحتى الخامس عشر.

أمثله:

- ١ - أبو مسعود البدرى: واسمه عقبة بن عمرو الأنصاري الخزرجي لم يشهد بدرًا على رأي الأكثرين وإنما نزل بها فنسب إليها.
- ٢ - سليمان بن طرخان: هو أبو المعتمر نزل في بني تيم فقبيل له: التيمي وليس منهم.
- ٣ - أبو خالد الدالاني: دالان بطن من همدان وليس منهم إنما هو أسدي مولاهم.
- ٤ - إبراهيم بن يزيد الخوزي: وليس من الخوز إنما نزل شعبهم بمكة فنسب إليهم.
- ٥ - عبد الملك بن سليمان العرزمي: وعرزم قبيلة من فزارة بالكوفة وهذا ليس منهم، وإنما نزل جبانة عرزم فنسب إليها.
- ٦ - محمد بن سنان العوقي: نسبة إلى العوقة بطن من عبد القيس ومحمد هذا ليس منهم وإنما هو باهلي نزل بهم فنسب إليهم.
- ٧ - أحمد بن يوسف السلمى: من شيوخه مسلم، أمه هي السلمية، وأما هو فهو أزدي فنسب إلى قبيلة أمه.

- ٨ - أبو عمرو بن نجيد السلمى: كذلك فإنه حافد سابقه، أي ولد ولده.
- ٩ - أبو عبد الرحمن السلمى الصوفى كذلك، فإن جده ابن عم أحمد بن يوسف السلمى السابق وأمه بنت أبي عمرو بن نجيد المذكور.
- ١٠ - مقسم مولى ابن عباس، والحق ليس مولى لابن عباس وإنما هو مولى لعبد الله ابن الحارث، واشتهر بأنه مولى لابن عباس لملازمته إياه.
- ١١ - يزيد الفقير: المتبادر إلى الذهن أنه نسبة إلى الفقر ضد الغنى وليس كذلك، وإنما أصيب في فقار ظهره فكان يشكو منه ف قيل له ذلك.
- ١٢ - خالد الحذاء: المتبادر إلى الذهن أنه نسبة إلى صناعته الأحذية وليس الأمر كذلك وإنما اختلف فيه على قولين:

(أ) قيل: إنه كان يكثر الجلوس معهم.

(ب) وقيل: ليس الأمر من تلك الصنعة أو الحرفة وإنما كان يكثر من قوله: أخذ على هذا النحو فلقب بذلك<sup>(١)</sup>.

١٣ - ومن هذا الباب من ينسب إلى بلدة من أعمال الغربية بمصر تسمى الحسينية، فيقال له: حسيني لسكانها بها، فيظن أنه من ذرية الحسين سبط رسول الله ﷺ.

١٤ - كذلك الزبيرية، وكانت تقع بالوجه البحري بمصر، واندثرت الآن بسبب جريان النيل وامتداده، فكان من ينسب إليها يقال له زبيري، فيظن أنه من ذرية الزبير بن العوام حوارى رسول الله ﷺ.

١٥ - كذلك الجعفرية، وهي محلة مشهورة في الجانب الشرقي من بغداد وهناك قريتان بهذا الاسم في مصر، فمن نسب إلى واحدة منها قيل له: جعفري، فيظن أنه من ذرية جعفر بن أبي طالب ﷺ قال السخاوي: وفي أشباه ذلك عم الغرر. أشهر المصنفات فيه<sup>(٢)</sup>:

١ - الأنساب للسمعاني.

٢ - اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير وهو تلخيص للأول.

(١) تدريب الراوي (٢/٣٤٠)، الغاية شرح الهداية (٢/٥٣٦)، المقدمة مع التقييد (ص٤٢٦)، والمقتع (٢/٦٣٠)، والوسيط (ص٦٤٢).

(٢) يمكن مراجعة مقدمة تحفة الأحوذى (ص٢٣٤) فقد ذكر جملة من ذلك.

٣- لب اللباب للسيوطي وهو تلخيص التلخيص.  
وسوف يذكر شيء من ذلك في نوع معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.

والله أعلم





## معرفة المبهمات

### تعريفه:

لغة: جمع مبهم، وهو اسم مفعول من الإبهام ضد الإيضاح.  
واصطلاحاً: معرفة من أبهم ذكره في المتن أو الإسناد من الرواة أو ممن له علاقة بالرواية<sup>(١)</sup>.

### فائدة معرفته:

قال ولي الدين العراقي في مقدمة كتابه المستفاد:

من فوائد تبيين الأسماء المبهمة:

- ١ - تحقيق الشيء على ما هو عليه فإن النفس متشوقة إليه.
  - ٢ - أن يكون في الحديث منقبة له: فيستفاد بمعرفة فضيلته.
  - ٣ - أن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب فتحصل بتعيينه السلامة من جولان النظر في غيره من أفاضل الصحابة خصوصاً إذا كان ذلك من المنافقين.
  - ٤ - أن يكون سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ إن عرف زمن إسلام ذلك المبهم.
  - ٥ - إن كان المبهم في الإسناد فمعرفته مهمة؛ إذ يعرف كونه ثقة أو ضعيفاً فيحكم على الحديث بالقبول من رده. اهـ<sup>(٢)</sup>، قال السخاوي: والذي يكون من ذلك في أصل السند هو المفتقر إليه لتوقف الحكم عليه<sup>(٣)</sup>.
- وقال أيضاً: ويشهد للاهتمام به قول ابن عباس - رضي الله عنهما -: لم أزل حريصاً أن أسأل عمر - رضي الله تعالى عنه - عن اللتين قال الله تبارك وتعالى لهما: ﴿إِنْ نُنُوبَا إِلَى اللَّهِ﴾ [التحریم: ٤] الآية حتى سألته حين حج، فقال ﷺ: واعجباً لك يا ابن عباس هما عائشة وحفصة - رضي الله عنهما<sup>(٤)</sup> -.

(١) الوسيط (ص ٦٤٤)، تيسير مصطلح الحديث (ص ٢١٣).

(٢) مقدمة المستفاد (ص ٧). (٣) الغاية شرح الهداية (٢/٤٣٨).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: قول الله تعالى: ﴿إِنْ نُنُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ (٨/٦٥٩) البخاري مع فتح الباري.



## بم يعرف المبهم؟

يعرف المبهم بواحد من ثلاثة أمور:

١ - بوروده مسمى في بعض الروايات؛ وذلك إذ تحمل الرواية المبهمة على الرواية المسماة فتبينها وتميزها.

٢ - بتنصيب أهل الحديث والسير ومن في حكمهم على كثير من هؤلاء المبهمين.

٣ - بورود حديث آخر أسند فيه لمعين ما أسند لذلك الراوي المبهم في ذلك، واعترض العراقي على الأخير لجواز وقوع تلك الحادثة لاثنتين<sup>(١)</sup>.

أقسامه:

القسم الأول: وهو أشد إبهامًا: ما قيل فيه رجل وامرأة أو رجلان وامرأتان أو رجال

ونساء:

- ومثاله:

١ - حديث ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله الحج كل عام... الحديث. الرجل هو الأقرع بن حابس بينه ابن عباس في رواية أحمد في مسنده<sup>(٢)</sup>.

٢ - حديث أبي سعيد الخدري: « في ناس من الصحابة مروا بحي فلم يضيفوهم فلدغ سيدهم فرقاه رجل منهم بالفاتحة على ثلاثين شاة ». الرجل الراقي هو أبو سعيد الخدري، بيّنته رواية ابن ماجه، وفيها: هل فيكم من يرقى من العقرب؟ قلت: نعم أنا<sup>(٣)</sup>.

٣ - حديث أنس رضي الله عنه أنه رأى حبلاً ممدوداً بين ساريتين في المسجد، فسأل عنه فقالوا: هذه فلانة تصلي، فإذا غلبت تعلقت به.

فلانة: قيل: هي زينب بنت جحش.

وقيل: أختها حمنة.

وقيل: ميمونة بنت الحارث<sup>(٤)</sup> - رضي الله عنهن -.

(١) تدريب الراوي (٢/٣٤٣).

(٢) الحديث عند مسلم في الصحيح (٢/٩٧٥)، (ح ١٣٢٧)، والرواية المبيّنة عند أحمد في المسند (١/٣٥٢).

(٣) الحديث متفق عليه، فهو عند البخاري برقم (٢١٥٦، ٥٤٠٤، ٥٤١٧) وعند مسلم برقم (٢٢٠١)، والرواية المبيّنة عند ابن ماجه برقم (٢١٥٦).

(٤) الرواية المبهمة عند أحمد في المسند (٣/٢٠٤)، وبيّناها بأنها زينب بنت جحش عند البخاري برقم (١٠٩٩)، =

٤ - حديث السائلة عن غسل الحيض، فقال لها النبي ﷺ: « خذي فرصة... الحديث، فعند مسلم بينت روايته أنها أسماء بنت شكل، وقيل: أسماء بنت يزيد بن السكن خطيبة النساء<sup>(١)</sup> .

٥ - حديث عائشة - رضي الله عنها - : دخل النبي ﷺ فرأى امرأة فقال: « من هذه؟ » فقلت: فلانة لا تنام، فقال: « مه عليكم من الأعمال ما تطيقون، فإن الله لا يمل حتى تملوا » .

قال الخطيب: هي الحولاء بنت تويت، وصرح مسلم بذلك في روايته<sup>(٢)</sup> .

٦ - حديث ليلة القدر وفيه: فتلاحا رجلان فرفعت هما كعب بن مالك وعبد الله ابن أبي حدرد<sup>(٣)</sup> .

٧ - حديث أبي هريرة: أن امرأتين من هذيل اقتلتا، فأجهضت إحداهما الأخرى اسم الضاربة: أم عفيف بنت مسروح، والأخرى ذات الجنين التي أجهضت هي مليكة بنت عويمر، وقيل: عويم<sup>(٤)</sup> .

٨ - حديث: أن عبادة بن الصامت - هو أحد النقباء ليلة العقبة. الحديث. بقية النقباء: أسعد بن زرارة، سعد بن الربيع، سعد بن خيثمة، والمنذر بن عمرو، وعبد الله بن رواحة، والبراء بن المعرور، وأسيد بن حضير، وأبو الهيثم بن التيهان، ورافع بن مالك، وسعد ابن عبادة وعبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر<sup>(٥)</sup> .

= ومسلم برقم (٧٨٤)، وبيانها بأنها حمنة عند أبي داود برقم (١٣١٢)، وبيانها بأنها ميمونة بنت الحارث عند ابن خزيمة في الصحيح برقم (١١٨١) وجزم ابن حجر بشذوذها في الفتح (٣/٣٦).

(١) الرواية المبهمة عند البخاري برقم (٣٠٨، ٣٠٩، ٦٩٢٤)، وعند مسلم برقم (٣٣٢) وبيانها بأنها أسماء بنت شكل عند مسلم في بعض طرقه وبيانها بأنها أسماء بنت يزيد بن السكن عند الخطيب في الأسماء المبهمة (ص ٢٩)، (ح ١٥).

(٢) الحديث عند البخاري في الصحيح (١/١٠١)، برقم (٤٣) والرواية المبينة عند مسلم في الصحيح (١/٥٤٢)، برقم (٧٨٥)، وانظر كلام الخطيب في الأسماء المبهمة (ص ٦٢)، برقم (٣٦).

(٣) انظر غوامض الأسماء المبهمة (٢/٨٢٣)، المستفاد من مبهات المتن والإسناد لأبي زرعة العراقي (٢/٨٢٥)، وتدريب الراوي (٢/٢٤٥)، والوسيط (ص ٦٤٨).

(٤) الحديث عند البخاري (١٠/٢١٦)، برقم (٥٧٥٨)، ومسلم (٣/١٣٠٩)، برقم (١٦٨١) وبيان المرأتين عندهما وانظر المستفاد (٢/١١٨٨).

(٥) الحديث عند البخاري (٧/٢١٩)، برقم (٣٨٩٢)، ومسلم (٣/١٣٣٣) برقم (١٧٠٩)، وانظر المستفاد (٢/١٢١١) وجوامع السيرة لابن حزم (ص ٧٥).

## القسم الثاني: الابن والبنت والأخت والابن والأخوان وابن الأخ وابن الأخت:

- مثاله:

- ١ - حديث أم عطية في غسل بنت النبي ﷺ بماء وسدر هي زينب - رضي الله عنها - زوجة أبي العاص بن الربيع وهي كبرى بناته<sup>(١)</sup>.
- ٢ - ابن اللثبية الذي استعمله النبي ﷺ على الصدقة فقال: هذا لكم وهذا لي. اسمه: عبد الله كما عند البخاري<sup>(٢)</sup>.
- ٣ - ابن أم مكتوم هو عبد الله بن زائدة. وقيل: عمرو بن قيس وقيل غير ذلك. وأمه هي: عاتكة بنت عبد الله<sup>(٣)</sup>.
- ٤ - حديث: أن عمر رأى حلة سبراء... وفيه فكساها عمر أخاه مشركاً بمكة هو أخوه لأمه وهو عثمان بن حكيم بن أمية السلمي<sup>(٤)</sup>.
- ٥ - حديث ربعي بن حراش عن امرأته عن أخت حذيفة بالتحلي بالفضة. أخته هي فاطمة وقيل: خولة<sup>(٥)</sup>.
- ٦ - حديث ابن مربع الأنصاري الذي بعثه النبي ﷺ إلى أهل عرفة ليقول لهم: كونوا على مشاعركم هو: زيد، وقيل: عبد الله<sup>(٦)</sup>.
- ٧ - حديث عقبة بن عامر قال: «يا رسول الله إن أختي نذرت أن تمشي...». هي أم حبان بنت عامر<sup>(٧)</sup>.

(١) الحديث عند البخاري برقم (١٦٥، ١١٩٥، ١٢٠٤)، ومسلم برقم (٩٣٩) وبيان أنها زينب في بعض طرق مسلم.

(٢) صحيح البخاري (١٦٤/١٣)، (ح ١٧٧)، وانظر كلام الحافظ في الفتح (١٦٥/١٣) وفي الإصابة (٢٠٢/٦).

(٣) انظر المنقح (٦٤١/٢)، تدريب الراوي بتحقيق الفارابي (٨٥٩/٢) طبعة ثانية.

(٤) الحديث عند البخاري (٣٧٣/٢)، (ح ٨٨٦)، ومسلم (١٦٣٩/٣)، (ح ١٦٤٠)، وانظر غوامض الأسماء المبهمة (ص ١٨٠)، والتدريب (٣٤٦/٢).

(٥) الحديث عند أبي داود في السنن (٩٣/٤)، (ح ٤٢٣٧)، والنسائي في الصغرى (١٥٦/٨)، وبيان اسم الأخت في التهذيب (٣٨٦/١٢)، والمستفاد (٧٤٦/١).

(٦) الحديث عند أحمد في المسند (١٣٧/٤)، وأبي داود في السنن برقم (١٩١٩) والترمذي برقم (٨٨٣) والنسائي في الكبرى برقم (٤٠١٠)، وابن ماجه برقم (٣٠١١)، وانظر المنقح (٢٣٩/٢ - ٦٤١).

(٧) الحديث عند أبي داود في السنن (٥٩٦/٣)، (ح ٣٢٩٣)، والترمذي في السنن (١٤٩/٥)، (ح ١٥٨٤) والنسائي في السنن (٢٠/٧)، وابن ماجه في السنن (٦٨٩/١)، (ح ٢١٣٤)، وانظر الإكمال لابن ماكولا =

٨ - حديث الابنة التي أراد بنو هشام بن المغيرة أن يزوجوها من علي هي العوراء بنت أبي جهل بن هشام<sup>(١)</sup>.

القسم الثالث: العم والعمة ونحوهما الخال والخالة والأب والأم والجد والجدة وابن العم وابن العمة وابن أو بنت الخال والخالة.  
- مثاله:

١ - حديث رافع بن خديج عن عمه في حديث المخابرة عمه ظهير بن رافع<sup>(٢)</sup>.  
٢ - زياد بن علفة عن عمه هو قطبة بن مالك الثعلبي<sup>(٣)</sup>.  
٣ - عمه جابر التي بكت أباه يوم أحد هي فاطمة بنت عمرو بن حرام، وقيل: هند<sup>(٤)</sup>.

٤ - حديث ابن عباس أهدت خالتي إلى النبي ﷺ سمنًا وأقطًا وأضبًا، قيل: هي هزيمة وقيل: حفيدة بنت الحارث وتكنى أم حفيدة وقيل: أم عتيق<sup>(٥)</sup>.  
٥ - حديث أبي هريرة: كنت أدعو أُمِّي إلى الإسلام هي أمية بنت صفيح بن الحارث ابن دوس<sup>(٦)</sup>.

٦ - حديث نافع: تزوج ابن عمرو بنت خاله عثمان بن مظعون، فقالت أمها: بنتي تكره ذلك.

اسم بنت خاله: زينب وأمها خولة بنت حكيم بن أمية<sup>(٧)</sup>.

= (٢/٣١٠)، والطبقات لابن سعد (٨/٣٩٥).

(١) راجع المقنع (٢/٦٤١).

(٢) الحديث عند البخاري برقم (٢٢١٤، ٢٢٢٠، ٣٧٨٩)، ومسلم برقم (١٥٤٨)، وقد جاء مصرحًا به في بعض الروايات.

(٣) الحديث عند الترمذي في السنن (٥/٥٧٥)، (ح ٣٥٩١) وقال: حسن غريب، وعم زياد بن علفة هو قطبة ابن مالك صاحب النبي ﷺ.

(٤) الحديث عند البخاري برقم (١١٨٧، ١٢٣١، ٢٦٦١)، ومسلم برقم (٢٤٧١)، وقد سميت في بعض الطرق عندهما.

(٥) الحديث عند البخاري (٩/٥٤٤)، برقم (٥٤٠٢)، (٩/٦٤٤)، وانظر بيانها في المستفاد (١/٦٦٩).

(٦) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (٤/١٩٣٨)، (ح ٢٤٩١)، وانظر غوامض الأسماء المبهمة (ص ٤٧٨).

(٧) الحديث أخرجه الخطيب في الأنباء المبهمة (ص ٥٢٠)، (ح ٢٣٦٦)، وانظر الإشارة إلى بيان الأسماء المبهمة للنووي (ص ٥٨٦).

## القسم الرابع: الزوج والزوجة والعبد وأم الولد:

- مثاله:

- ١ - زوج سبيعة الأسلمية التي ولدت بعد وفاته لبليالٍ هو سعد بن خولة البدرى<sup>(١)</sup>.
  - ٢ - زوجة عبد الرحمن بن الزبير - وهو الوحيد بفتح الزاي - التي كانت تحت رفاة القرظي فطلقها هي: تميمية، وقيل: تميمية بنت وهب، وقيل: سهيمة<sup>(٢)</sup>.
- فائدة: قال السيوطي: من المبهم ما لم يصرح بذكره بل يكون مفهوماً من سياق الكلام كقول البخاري: وقال معاذ اجلس بنا نؤمن ساعة فالمقول له ذلك مطوي وهو الأسود ابن هلال<sup>(٣)</sup>.

## المؤلفات فيه:

- ١ - الغوامض والمبهمات: لعبد الغني بن سعيد المصري.
- ٢ - الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي، وهو في بيان المهمل والبحث فيه عسر جداً؛ لأنه مرتب على حروف المعجم.
- ٣ - الغوامض والمبهمات، وقد يسمى غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة: لابن بشكوال، وهو من أجملها وأشملها لكنه بدون ترتيب أيضاً، فتصعب الاستفادة منه كسابقه.
- ٤ - الإشارة إلى بيان الأسماء المبهمة للنووي، لخص فيه كتاب الخطيب وهذبه ورتبه وسهل الكشف فيه إلا أنه فاته كثير.
- ٥ - المستفاد من مبهمات المتن والإسناد للحافظ ولي الدين أبي زرعة العراقي وقد رتبه على الأبواب الفقهية وجمع فيه ما عند كل من الخطيب وابن بشكوال والنووي مع زيادات، فجاء أحسن ما صنف في هذا النوع.

(١) قصتها في الصحيحين البخاري برقم (٤٦٢٢، ٥٠١٢)، ومسلم برقم (١٤٨٥)، وانظر بيانه عند البخاري برقم (٥٣١٨)، ومسلم بشرح النووي (٤٠٩/١٠).

(٢) المقدمة مع التقييد (ص ٤٣٢)، وقصتها عند البخاري (٣٧١/٩)، (ح ٥٢٦٥)، ومسلم (١٠٥٧/٢)، (ح ١٤٣٣)، والزبير هذا قتله الزبير بن العوام، وانظر المقنع (٢/٦٣٤).

(٣) تدريب الراوي (٢/٣٤٨)، وانظر خلاف ما سبق توضيح الأفكار والباعث الحثيث (ص ٢٣١)، ومنهج النقد في علوم الحديث (ص ١٦٣)، ومنهج ذوي النظر شرح منظومة أهل الأثر للترمذي (ص ٢٨٣)، وشرح الألفية للعراقي (٢٠١٣٠)، والنكت على نزهة النظر (ص ١٣٥)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/٣٠١).

٦ - كما صنف فيه أبو عبد الله بن طاهر المقدسي جمع فيه لطائف حسنة إلا أنه توسع فيه، اسم الكتاب: إيضاح الإشكال فيمن أبهم اسمه من النساء والرجال، وقد طبع مؤخرًا بتحقيق دكتور باسم الجوابرة.

٧ - كما اعتنى بهذا النوع ابن الأثير في جامع الأصول، فحرر المبهات الواردة في الكتاب.

٨ - أورد ابن الجوزي في كتابه تلييح فهوم الأثر جملة منه.

٩ - ومن الكتب التي اهتمت به كتاب: الإفهام بما وقع في البخاري من الإبهام للبلقيني وهو خاص بصحيح البخاري فقط.

١٠ - كما اهتم الحافظ ابن حجر العسقلاني بتحرير المبهات الواردة في صحيح البخاري، فجعل لها فصلاً كاملاً في مقدمة الفتح المسماة هدى الساري.

١١ - الإفصاح عن إيضاح الغامض المبهم للحافظ قطب الدين محمد أحمد بن علي ابن القسطلاني (ت ٦٨٦)، واختصر فيه كتابي ابن بشكوال وابن طاهر.

١٢ - التوضيح لمبهات الجامع الصحيح للعلامة أحمد بن إبراهيم العجمي الحلبي وهو خاص بالبخاري.

والله أعلم





## معرفة تواريخ الرواة

المراد به:

التعريف بالتاريخ في اللغة: الإعلام بالوقت يقال: أرخت الكتاب وورخته بمعنى بينت كتابته، وعليه فالمراد الوقت الذي تضبط به الأحوال من المواليذ والوفيات والوقائع وغيرها<sup>(١)</sup>.

وعليه فالمراد بهذا النوع معرفة تواريخ مواليذ الرواة وسماعهم من الشيوخ وقدمهم لبعض البلاد ورحلاتهم ووفياتهم إلى غير ذلك.

**أهميته وفائدته:**

هو فن مهم يعرف به اتصال السند من انقطاعه وكشف المدلسين والوضاعين، فقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر في التاريخ فعرف أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين. قال الخطيب: ومن جملة ما يهتم به الطالب سماع تواريخ المحدثين وكلامهم في أحوال الرواة.

وقال السخاوي: إن معرفة الوفيات وتاريخ الرواة مما عظم وقعه وقدم النفع للمسلمين؛ بحيث لا يستغنى عنه ولا يعنى بأهم منه خصوصاً ما هو القصد الأعظم منه، وهو البحث عن الرواة والفحص في أحوالهم الثلاثة فيما هو ماضٍ والحال وما هو آتٍ. فالتعريف به من الواجبات وتعرف أحواله من أكد المهمات؛ ولذا قام به في القديم والحديث نجوم الهدى ورجوم العدى أهل الحديث. فوضعوا تآليف كشفت ما للمترجم له من الحالات، واشتملت مع ذلك على تعيين أوقات سماع المرويات ودخول البلاد في حق رسالة الرواة وغير ذلك من المهمات، قال صاعقة المغرب أبو علي اليوسي في فهرسته: كل ما يحتاج إليه كتاريخ سكة معلومة أو مكيال أو مسجد عتيق أو التقاء فلان من الرواة بفلان، أو مكان التقائه أو كون فلان من المتقدمين أو المتأخرين أو من الصحابة أو غير ذلك، فهو داخل في العلوم الشرعية<sup>(٢)</sup>.

(١) توجيه النظر (١/ ٢٨٥)، فتح المغيب للسخاوي (٤/ ٣٠٩).

(٢) فهرس الفهارس لعبد الحى الكنانى (١/ ٨٣) ط. دار الغرب الإسلامى. بيروت.

قال ابن عبد البر: معرفة أعمار العلماء والوقوف على وفياتهم من علم خاصة أهل العلم، ولا ينبغي لمن وسم نفسه بالعلم جهل ذلك وإنه مما يلزمه من العلم العناية به والقيام بحفظه.

وقال صاحب شرف الطالب المعروف بابن القنفذ: إن طلب الإجازة والرواية من شأن أهل العلم وكذلك معرفة أفاضل الأئمة من صحابي وتابعي وفقهه، ومن الكمال معرفة تاريخ مولدهم ووفاتهم ليتبين من سبق ممن لحق، ولقد أخبرنا طالب من الطلبة عن مجلس عظيم اختلف فيه صاحب الدرس وآخر عن مسلم ومالك أيهما سبق بالوفاة؟ فقال صاحب الدرس: مسلم سبق... وقال الآخر: مالك سبق والصواب معه، ومعرفة هذه الأمور تُخرج الطالب من ظلمة الجهل وكذلك معرفة من روى له شيخ لم يرو له الآخر، وعدد من أخرج عنه البخاري ولم يخرج عنه مسلم والعكس، واعلم أن معرفة الكتب وأسماء المؤلفين من الكمال ومعرفة طبقات الفقهاء وأزمانهم من مهمات الطالب، وكذلك ما أُلّف في عصر السائل. اهـ، ومن مهمات التاريخ ما نقل عن سفيان الثوري أنه قال: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ.

قال حفص بن غياث: إذا حاسبتم الشخص فحاسبوه بالسنين<sup>(١)</sup>، وقال حسان بن يزيد: لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه، قال أبو بكر بن الزبير الحميدي: ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهمم بها: العلل والمؤتلف والمختلف ووفيات الشيوخ.

نلخص من هذا أن معرفة التاريخ تفيدنا في:

(أ) معرفة اتصال السند من انقطاعه.

(ب) تمييز أحاديث المختلطتين.

(ج) معرفة التناسخ والمنسوخ من الحديث إلى غير ذلك مما لا يخفى على المشتغل بعلم الحديث.

(د) كشف الوضاعين والمدلسين ومن في حكمهم.

ومن أمثلة الكذابين الذين افترض أمرهم بمعرفة التاريخ:

١ - ادّعى ميمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام بن عمار بالشام، فسأله ابن حبان:

(١) بالسنين على الثنية، يعني سنه وسن من روى عنه.



متى دخلت الشام؟ قال: سنة (٢٥٠هـ) فقال ابن حبان: إن هشام الذي تروي عنه مات سنة (٢٤٥هـ) فلما عرف أنه افتضح قال: ذلك هشام آخر.

٢ - إسماعيل بن عياش سأل رجل ليختبره: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ قال: سنة (١١٣هـ) قال: إنك تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين فإنه مات سنة (١٠٦هـ).

٣ - محمد بن حبان الكشي ويقال: الكشي نسبة لمدينة كس<sup>(١)</sup>، حدث عن عبد بن حميد فسأله الحاكم أبو عبد الله عن مولده، فقال سنة: (٢٦٠هـ) وقال الحاكم: هذا سمع من عبد بعد موته بـ (١٣ سنة).

### صلته بعلم تواريخ المتون:

عرفت أن هذا خاص بدراسة إسناد الحديث وأحوال الرجال، أما علم تواريخ متون الأحاديث فهو خاص بالمتن، ومتى قيل، ولا شك أن هذا الأخير يفيدنا معرفة النسخ والمنسوخ، أما الأول فقد عرفت أن من فوائده كشف الوضاعين وتدليس المدلسين ومن في حكمهم وإن كانا معاً يفيدان ذلك إلا أن تواريخ المتون في معرفة النسخ والمنسوخ أظهر وأوضح.

### عيون من التاريخ:

١ - الصحيح في سن رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعلي أنهم ماتوا جميعاً عن ثلاث وستين سنة فقبض رسول الله ﷺ يوم الإثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الأول.

وقبض أبو بكر ﷺ في جمادى الأولى سنة (١٣هـ).

وقبض عمر ﷺ في ذي الحجة سنة (٢٣هـ)، وقبض علي ﷺ في رمضان سنة (٤٠هـ).

أما عثمان بن عفان ﷺ فاختلف في سنه، فقيل: (٨٢ سنة) وقيل: (٩٠ سنة) وقبض في ذي الحجة سنة (٣٥هـ).

٢ - صحابيان عاشا ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام وهما حكيم بن حزام، حسان بن ثابت، وزاد السيوطي فقال: ومن الصحابة من شاركهما في ذلك. اهـ.

(١) نسبة إلى كس - بكسر الكاف وبالسین المهملة - وهي مدينة فيما وراء النهر، وقد تفتح الكاف وتبدل السین المهملة بالشین المعجمة، وخطأه ابن ماكولا.

خواص حكيم:

(أ) مولده في جوف الكعبة. قال الزبير بن بكار: كان مولد حكيم في جوف الكعبة، وقال ابن حجر: لا يعرف ذلك لأحد غيره.

(ب) عاش ستين في الجاهلية وستين في الإسلام.

(ج) أعتق مائة رقبة في الجاهلية ومائة في الإسلام.

ومن خواص حسان بن ثابت: واسمه حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام:

ما قاله ابن منده لانعرف في العرب أربعة تناسلوا من صلب واحد اتفقت مدة تعميرهم مائة وعشرين سنة غيرهم. اهـ.

وممن شارك حكيمًا وحسانًا في هذا السن:

(أ) حويطب بن عبد العزى القرشي العامري من مسلمة الفتح.

(ب) سعيد بن يربوع القرشي مات سنة (٥٤هـ وله ١٢٠ سنة).

(ج) حمزن أخو عبد الرحمن بن عوف.

(د) مخرمة بن نوفل والد المسور مات (٥٤هـ وله ١٢٠ سنة).

جمع ابن منده من عاش من الصحابة (١٢٠ سنة) في جزء، لكنه ذكر جماعة عاشوا (١٢٠ سنة) ولا يعلم كون نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام<sup>(١)</sup>.

### ٣ - الهجرة النبوية مبدأ للتاريخ الإسلامي:

أرخ العرب في الجاهلية بعام الفيل وفي صدر الإسلام أرخوا بشهر البعثة وربيع الأول مولد الرسول ﷺ، وكانوا يذكرون بما وقع فيها من الحوادث فيقولون: سنة القُدوم (للفود) الإذن (بالجهاد) الابتلاء (أحد) واستمر ذلك في عهد الرسول ﷺ وعهد أبي بكر بعده، فلما كان عهد عمر بن الخطاب رفع خطابًا إلى أبي موسى الأشعري، وقد أرخ بشعبان، فقال أبو موسى: يأتينا من أمير المؤمنين كتب لا ندري بأيها نعمل أشعبان الماضي أم الحاضر فكيف التوصل إلى ضبط ذلك؟ فاتفق أن قدم رجل من اليمن، فقال لعمر: رأيت باليمن شيئًا يسمونه التاريخ يكتبون في عام كذا وشهر كذا، فقال عمر: إن هذا لحسن، فأرخوا فاجتمعوا وتشاوروا بمحضره، فقال قوم: نؤرخ بمولد النبي ﷺ وقال قوم بالبعثة، وقال قوم بالوفاة وقال قوم من حين خروجه من مكة إلى المدينة، فقال عمر: أرخوا

(١) أوصلهم ابن منده إلى ثلاثة عشر رجلًا وكتابه مطبوع.

من حين خروجه من مكة إلى المدينة وكان ذلك سنة (١٧هـ). وفي صحيح البخاري كتاب مناقب الأنصار باب التاريخ من أين أرخوا التاريخ<sup>(١)</sup> من الفتح عن سهل بن سعد رضي الله عنه ما عدوا من مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ولا من متوفاه وإنما عدوا من مقدمة المدينة. اهـ<sup>(٢)</sup>.

وقال الحافظ في الفتح<sup>(٣)</sup> وقد أبدى بعضهم للبداءة بالهجرة مناسبة فقال: كانت القضايا التي اتفقت له ويمكن أن يؤرخ بها أربعة: مولده ومبعثه وهجرته ووفاته، فرجح عندهم جعلها من الهجرة؛ لأن المولد والمبعث لا يخلو واحد منهما من النزاع في تعيين السنة، وأما وقت الوفاة فقد أعرضوا عنه لما توقع بذكره من الأسف عليه فانحصر في الهجرة.

وإنما أخروه من ربيع الأول إلى المحرم؛ لأن ابتداء العزم على الهجرة كان في المحرم؛ إذ البيعة وقعت في أثناء ذي الحجة وهي مقدمة الهجرة، فكان أول هلال استهل بعد البيعة والعزم على الهجرة هلال المحرم، فناسب أن يجعل مبتدأ، وهذا أقوى ما وقفت عليه من مناسبة الابتداء بالمحرم وذكروا في سبب عمل عمر التاريخ أشياء منها ما أخرجه أبو نعيم الفضل بن دكين في تاريخه، ومن طريقه الحاكم من طريق الشعبي أن أبا موسى كتب إلى عمر أنه يأتينا منك كتب ليس لها تاريخ، فجمع عمر الناس فقال بعضهم: أرخ بالمبعث وبعضهم أرخ بالهجرة، فقال عمر: الهجرة فرقت بين الحق والباطل، فأرخوا بها، وذلك سنة سبع عشرة، فلما اتفقوا قال بعضهم: ابدأوا برضان، قال عمر: بالمحرم فإنه منصرف الناس من حجهم فاتفقوا عليه. اهـ.

ونقل السيوطي في التدريب<sup>(٤)</sup> عن أبي طاهر بن محسن الزيايدي في كتاب الشروط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخ بالهجرة حين كتب الكتاب لنصارى نجران، وأمر علياً أن يكتب فيه: إنه كتب لخمس من الهجرة، قال: فالمؤرخ بها إذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر تبعه في ذلك، قال السيوطي: وقد أشبعت الكلام في ذلك في مؤلف مستقل يختص بهذه المسألة. اهـ.

تواريخ أئمة المذاهب الفقهية:

١ - الإمام أبو حنيفة النعمان (٨٠ - ١٥٠هـ) والراجح أنه من التابعين.

٢ - الإمام مالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩هـ).

(١) (٢٦٧/٧).

(٢) وانظر كلام ابن الجوزي في تليق فهم أهل الأثر (ص ٦).

(٤) (٣٥٥/٢).

(٣) (٢٦٨/٧).

- ٣- الإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ).
- ٤- الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ).
- ٥- الإمام داود بن علي الظاهري (٢٠٢ - ٢٩٠هـ).

#### تواريخ أصحاب الكتب الستة:

- ١- البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ).
- ٢- مسلم (٢٠٤ - ٢٦١هـ).
- ٣- أبو داود (٢٠٢ - ٢٧٥هـ).
- ٤- الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩هـ).
- ٥- النسائي (٢١٤ - ٣٠٣هـ).
- ٦- ابن ماجه (٢٠٧ - ٢٧٥هـ).

#### بعض الحفاظ الذين أحسنوا التأليف وعظم النفع بمؤلفاتهم:

- ١- الدارقطني (٣٠٦ - ٣٨٥هـ).
- ٢- الحاكم (٣٢١ - ٤٠٥هـ).
- ٣- عبد الغني بن سعيد الأزدي (٣٣٢ - ٤٠٩هـ).
- ٤- أبو نعيم الأصبهاني (٣٣٤ - ٤٣٠هـ).
- ٥- أبو عمر يوسف بن عبد البر (٣٦٨ - ٤٦٣هـ).
- ٦- البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨هـ).
- ٧- الخطيب البغدادي (٣٩١ - ٤٦٣هـ).
- ٨- الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ).
- ٩- ابن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢هـ).
- ١٠- السخاوي (٨٣١ - ٩٠٢هـ).
- ١١- السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ).

#### المؤلفات في هذا النوع:

قال الحميدي ليس فيه كتاب.

وتعقبه السيوطي بقوله: يعني ليس على الاستقصاء وإلا ففيه كتب ومنها الوفيات لابن زبير.

وقد طبع الكتاب بعنوان تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، حققه عبد الله بن أحمد ابن سليمان ط (١٤١٠هـ) دار العاصمة.

وعلى كتاب الوفيات لابن زبير ذبول كثيرة؛ منها:

- ١ - ذيل للحافظ عبد العزيز بن أحمد الكثاني.
- ٢ - ذيل لأبي محمد الأكناني وسماه جامع الوفيات.
- ٣ - ذيل للحافظ أبي الحسن علي بن المفضل.
- ٤ - ذيل للحافظ المنذري؛ وهو كثير الإتقان والفائدة ويسمى التكملة لوفيات النقلة.
- ٥ - ذيل لتلميذه عز الدين بن أحمد الحسيني الملقب بالشريف.
- ٦ - ذيل للحافظ أبي الفضل العراقي.
- ٧ - ذيل لابنه ولي الدين أبي زرعة العراقي.
- ٨ - ذيل لابن أبيك الدمياطي، ويلاحظ أن الذبول المتأخرة في مجموعها أبسط من المتقدمة وأكثر فوائد وكلها مرتبة على السنين، وقد عدَّ البعض الذبول على كتاب ابن زبير على أنها كتب مستقلة. كما أشار السيوطي إلى أن هناك كتاب الوفيات لابن قانع ويمكن أن يضاف لذلك كتب منها.
- ٩ - وفيات الأعيان لابن خلكان.
- ١٠ - فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي.
- ١١ - وفيات النقلة لأبي الحسن المقدسي.
- ١٢ - مولد العلماء ووفياتهم للبغوي.
- ١٣ - الوفيات لأبي القاسم بن منده، قال الذهبي: لم أر أكثر استيعاباً منه.
- ١٤ - كثير من الكتب المترجمة للرجال تتعرض في الغالب لذكر الوفيات<sup>(١)</sup>.

والله أعلم

(١) يمكن مراجعة بقية الكتب في مقدمة تحفة الأحوذى (ص ٢٣٨) وما بعدها، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص ١٣٥) وما بعدها.



## معرفة تواريخ المتون

المراد بهذا النوع:

ما يعرف به الزمن الذي قيل فيه متن الحديث، وهذا النوع أول من نبه عليه البلقيني في (محاسن الاصطلاح).

فأدته:

معرفة الناسخ والمنسوخ عند التعارض<sup>(١)</sup>.

الفرق بينه وبين نوع تواريخ الرواة:

من خلال الاسمين يتبين أن الأول: يختص بالتأريخ فيه على المتن، والثاني: يهتم بتواريخ مواليد الرواة ووفياتهم ورحلاتهم وقدومهم وما إلى ذلك، وعليه فعن طريق الأول نعرف متى قيل هذا الحديث، وعن طريق الثاني نعرف اتصال السند من انقطاعه.

بم يعرف التاريخ؟

يعرف التاريخ بعدة أمور منها:

١ - قول الراوي (أول ما كان كذا وكذا).

٢ - ذكر القبلية والبعدية.

٣ - قول الراوي (كان آخر الأمرين كذا وكذا).

٤ - ذكر الشهر والسنة وحادثه معينة كغزوة ونحوها وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

(أ) مثال الأولية: قول الراوي: « أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا

الصالحة »<sup>(٣)</sup>.

وقوله ﷺ: « أول ما نهاني ربي بعد عبادة الأوثان شرب الخمر وملاحاة الرجال »<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح المغيث للسخاوي (٤/٣٠٩).

(٢) المصدر السابق، وانظر محاسن الاصطلاح للبلقيني تحقيق عائشة عبد الرحمن (ص ٧١٤).

(٣) رواه البخاري في بدء الوحي، باب: رقم (٣)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، والطبراني في الأوائل (ص ٤٢)، (ح ١٦).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/١٩٤) وابن أبي شيبة في المصنف (٨/٤)، (١٠٣/١٤)، والطبراني في =

(ب) مثال القبلية: حديث جابر: « كان رسول الله ﷺ نهانا عن أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفروجنا إذا أهرقنا الماء ثم رأيتَه قبل موته بعام يستقبلها »<sup>(١)</sup>.

(ج) مثال القبلىة والبعدية: حديث جرير: « أنه رأى النبي ﷺ يمسح على الخف فقيل له: أقبل سورة المائدة أم بعدها؟ فقال: « ما أسلمت إلا بعد نزول سورة المائدة »<sup>(٢)</sup>.

(د) مثال آخر الأمرين: حديث جابر: « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار »<sup>(٣)</sup>.

(هـ) مثال المؤرخ بذكر السنة وغيرها: حديث بريدة: « كان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد »<sup>(٤)</sup>.

(و) مثال بذكر الشهر: حديث عبد الله بن عكيم: « أتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر... وفيه: لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب »<sup>(٥)</sup>.

فائدة: من لطائف هذا النوع ما وقع من مناظرة بين الشافعي وإسحاق بن راهويه عند أحمد بن حنبل في جلود الميتة إذا دبغت فقال الشافعي: دباغها طهورها. قال إسحاق: ما الدليل؟ فقال الشافعي: حديث ميمونة أنه ﷺ مرَّ بشاة ميتة فقال: هلا انتفعتم بجلدها؟ فقال إسحاق: حديث ابن عكيم أشبه أن يكون ناسخاً لحديث ميمونة؛ لأنه قيل قبل موته بشهر، فقال الشافعي: هذا كتاب وذاك سماع، فقال إسحاق: إنه ﷺ كتب إلى كسرى وقيصر وكان حجة عليهم عند الله تعالى، فسكت الشافعي، فلما سمع ذلك أحمد

= الكبير (٨٣/٢٠) وهو ضعيف؛ لأن فيه عمرو بن واقد متروك. انظر مجمع الزوائد (٥٣/٥).

(١) رواه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب (٥)، (٢١/١) والترمذي في كتاب الطهارة، باب (٧)،

(١٥/١)، وابن ماجه في السنن في كتاب الطهارة، باب (١٨)، (١١٧/١)، وأحمد في المسند (٣/٣٦٠).

(٢) رواه مسلم في كتاب الطهارة، باب: المسح على الخفين (ح ١٣)، والترمذي في السنن كتاب الطهارة (ح ٩)،

وابن ماجه في السنن، كتاب الطهارة (ح ٣٢٥) وانظر تاريخ إسلامه في التاريخ الكبير للبخاري (٢/٢١١)

(ت ٢٢٢٥)، وتاريخ بغداد (١/١٨٧).

(٣) رواه أبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب: ترك الوضوء ممَّا مست النار، والنسائي في باب: ترك الوضوء

مما غيرت النار.

(٤) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب: جواز الصلوات كلها بوضوء واحد (ح ٢٧٧).

(٥) رواه أبو داود في كتاب اللباس، باب: من روى ألا ينتفع بإهاب الميتة، والترمذي في كتاب اللباس، باب: ما جاء في

جلود الميتة إذا دبغت، والنسائي، كتاب الفرع والعتيرة، باب: ما يدبغ به جلود الميتة، وابن ماجه في كتاب اللباس،

باب: من قال: لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب.

ذهب إلى حديث ابن عكيم وأفتى به ورجع إسحاق إلى حديث الشافعي وأفتى بحديث ميمونة<sup>(١)</sup>.

المؤلفات فيه:

صنف العلماء في الأوائل وأفرد ابن أبي شيبة باباً في مصنفه الأوائل<sup>(٢)</sup>.

والله أعلم



(١) انظر منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر لمحمد الترمسي (ص ٢٦٠).  
(٢) ومن كتب أيضاً في الأوائل: الطبراني وابن أبي عاصم.





## معرفة الثقات والضعفاء

المراد بهذا العلم:

الثقات: جمع مفردة ثقة، والضعفاء جمع مفردة ضعيف، والثقة هو العدل الضابط.

والضعيف: ما ليس بثقة، وعليه فيشمل كل من طعن في عدالته أو ضبطه<sup>(١)</sup>.

فائدة معرفته:

هو علم مهم من أجل علوم الحديث؛ لأنه بواسطته يعرف الحديث الصحيح من الضعيف.

فمعرفة أحوال الرواة من ناحية ضبطهم وعدالتهم أساس في تحقيق الأخبار المنسوبة للنبي ﷺ والتي لم تصلنا إلا عن طريقهم<sup>(٢)</sup>.

أهم الشروط التي ينبغي توافرها في الراوي:

عرفنا في بحث الصحيح والحسن أن من أهم الشروط في الراوي أن يكون عدلاً ضابطاً.

١ - والعدالة: صفة تستلزم أن يكون الراوي موثقاً به في دينه، ولكي تتحقق هذه العدالة لا بد أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة. والمروءة: هي آداب نفسية تحمل صاحبها على التحلي بالفضائل والتخلي عن الرذائل.

وعليه فلا تقبل رواية الكافر ولا الصبي غير المميز، ولا المجنون ولا الفاسق ولا من يفعل الشيء الحقيقير الذي يخل بالمروءة، كالبول في الطريق العام وما أشبه ذلك.

٢ - الضبط: وذلك بأن يكون الراوي موثقاً به في روايته حافظاً متقناً لما يرويه إن كان يرويه من حفظه.

وأن يكون عالمًا بالمعاني ومدلولات الألفاظ إن روى بالمعنى؛ بحيث يستطيع أن يؤديه بلفظه أو معناه متى شاء، وهذا يسمى ضبط صدر.

(١) تيسير مصطلح الحديث (ص ٢٣١).

(٢) لذا قال السخاوي في فتح المغيب (٤/٣٥١): كان الأنسب أن يضم لمراتب الجرح والتعديل.

وأما إن كان يحدث من كتابه فلا بد أن يكون حفظ كتابه من أن تناله يد بالتحريف أو التصحيف، وأن يستطيع أن يبرزه متى شاء وهذا يسمى ضبط كتاب.

### بم تعرف العدالة؟

- ١ - أن ينص على ذلك أحد علماء الجرح والتعديل.
  - ٢ - الاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه كان عدلاً كالأئمة الأربعة والسفيانيين.
- ويرى ابن عبد البر أن كل حامل علم ومعروف به يحمل أمره على العدالة حتى يتبين جرحه.

ويستدل لهذا الحديث: « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ». رواه العقيلي وضعفه كثير من العلماء، وقال بعضهم: إن له طرقاً كثيرة يرتقي بمجموعها للحسن، وعلى تقدير قبوله فقد اختلف في المراد من هذا الحديث.

- فالبعض يرى أنه على هيئة الخبر.
- والبعض يرى أنه إنشاء فهو طلب وليس إخباراً وليس كل مطلوب واقعاً بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل<sup>(١)</sup>.

### بم يعرف ضبط الراوي؟

ويعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين للرواية له، وهذا في الغالب، ولا تضره المخالفة النادرة فهي من باب الشذوذ، أما المخالفة الكثيرة الغالبة فهي من باب النكارة أو التغفيل أو فحش الغلط وكلها تخل بالضبط. وإذا توفرت العدالة والضبط في الراوي وصف بأنه ثقة؛ فلفظ ثقة يغني عن قولنا: (عدل ضابط).

### منشأ هذا النوع في علوم الحديث:

قال صالح جزرة: أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج<sup>(٢)</sup>، ثم تبعه يحيى

(١) راجع (ص ٤٢٠ - ٤٢٥).

(٢) هكذا قال السيوطي في التدريب (٢/٣٦٩) والأصح أن أول من تكلم في الرجال محمد بن سيرين ذكر ذلك ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي (ص ٦٣). اهـ؛ وذلك لأن ابن سيرين (ت ١١٠هـ) وشعبة (ت ١٦٠هـ) ويمكن توجيه قول من قال بذلك بأن شعبة أول من تصدى وفتش عن الرجال في العراق خاصة.

ابن سعيد، ثم تبعه أحمد ويحيى بن معين وهؤلاء.

وقال الذهبي: أول من زكي وجرح من التابعين، وإن كان وقع ذلك قبلهم: الشعبي وابن سيرين حفظ عنهما توثيق أناس وتضعف آخرين وسبب قلة ذلك في التابعين قلة متبوعهم من الضعفاء؛ إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول وأكثر المتبوعين في عصر الصحابة ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض فيه الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد، كالحارث الأعور فلما مضى القرن الأول ودخل القرن الثاني كان في أوائلهم من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء غالبًا من قبل ضبطهم وتحملهم الحديث، فتراهم يرسلون كثيرًا ويرفعون الموقوف ولهم غلط كهارون العبدي، فلما كان عصر آخر التابعين تكلم في التوثيق والتضعيف أئمة<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن يقال: إن هؤلاء أول من تصدى لذلك وعنى به وإلا فالكلام في الجرح والتعديل متقدم ثابت بنص القرآن كقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقُ بَنِي فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] وعلى يد رسول الله ﷺ مثل قوله ﷺ في التعديل: «إن عبد الله رجل صالح». وقوله: «نعم عبد الله وأخو العشيرة خالد بن الوليد». وفي الجرح: «بئس أخو العشيرة» وهو أيضًا ثابت عن كثير من الصحابة والتابعين.

جرح الرواة وتضعيفهم مستثنى من الغيبة المحرمة: أجاز الشارع ذكر الرواة بما يقدح صونًا للشريعة ونفيًا للخطأ والكذب عنها، فكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواية.

ومن المأثور في ذلك قول أبي بكر بن خلاد: قلت ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة، فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: «لم لم تذب الكذب عن حديثي»، وقال أبو تراب النخشي الزاهد لأحمد: يا شيخ، لا تغتب العلماء، فقال له: ويحك هذه نصيحة وليس هذه غيبة<sup>(٢)</sup>.

وعلى المتصدي للجرح أن يتقي الله ويتثبت ويتوقى التساهل كي لا يجرح سليمًا ويتهم بريئًا، فقد تبقى هذه التهمة عارًا عليه إلى الأبد أو تكون سببًا في رد مروياته فلا تقبل: فتعطل الأحكام الواردة من قبل هذا المتهم البريء، وقد عقد الحافظ ابن عبد البر في

(١) التدريب (٣٤٢/١) هامش، وقارن بأصل التدريب (٣٦٩/٢).

(٢) الكفاية للخطيب (ص ٤٥)، والجامع (٩١/١).

جامع بيان العلم وفضله فصلًا نفيسًا بين فيه أنه لا يجوز قبول كلام بعض المعاصرين من العلماء في بعض إلا أن يكون مدعمًا بالبرهان مؤيدًا بالحجة، وصدر هذا البحث بحديث: « دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء » وقول ابن عباس - رضي الله عنهما - « استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايرًا من التيوس في زروبها ». وقال ابن عبد البر في هذا الباب: إن من ثبتت عدالته وصحت في العلم إمامته وبه عنايته لم يلتفت إلى قول أحد فيه إلا أن يأتي في جرحه بيينة عادلة يصح فيها جرحه على طريق الشهادات. اهـ.

وقال ابن دقيق العيد: الوجوه التي تدخل منها الآفة خمسة:

أحدها: الهوى والغرض وهو شرها. اهـ، وهو في المتأخرين كثير، ويمكن أن يمثل له بالعداوة الدنيوية بسبب التحاسد وغيرها.

ثانيها: المخالفة في العقائد كالقول بخلق القرآن وخلق الأفعال.

ثالثها: الاختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر. كخلافهم في قصة موسى والخضر - عليهما السلام -.

رابعها: الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم، ويظهر ذلك في علم الطبيعة والطب.

خامسها: الأخذ بالتوهم مع عدم الورع، وهذا ظاهر من كلام الأقران بعضهم في بعض، قال ابن دقيق العيد: فإن انضم إلى ذلك عداوة فهو أولى بعدم القبول<sup>(١)</sup>.

ولا يزعجك اختلاف العلماء في بعض الرواة، فإن الحافظ ابن حجر قال في فتح الباري<sup>(٢)</sup>: الراوي المختلف فيه روايته حسنة. اهـ. والهيثمى كثيرًا ما يفعل ذلك فيقول: مثلاً عن حديث ما: فيه ابن ربيعة مختلف فيه، وحديثه حسن، والحافظ الذهبي قال: لم يجتمع عدلان متيقظان من علماء هذا الشأن على توثيق مجروح ممن اشتهر ضعفه ولا اجتمعوا على تضعيف ثقة اشتهرت ثقته، قال السيوطي معلقًا على كلام الذهبي: ولهذا كان مذهب النسائي ألا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه. اهـ<sup>(٣)</sup>.

(١) ملخص من الاقتراح (ص ٥٧).

(٢) (١٨٧/١٣).

(٣) التدريب (٣٠٨/١).

ومعناه أنه لم يتفق اثنان في شخص إلا على ما هو فيه حقيقة، وقال ابن دقيق العيد: وتعرف ثقة ذي الثقة بأحد ثلاثة أمور:

١ - أن ينص أحد الرواة على أنه ثقة.

٢ - أن يكون اسمه مذكورًا في كتاب من الكتب التي لا يترجم فيها إلا للثقات كثنقات ابن حبان أو العجلي أو ابن شاهين.

٣ - أن يكون قد خرج حديثه بعض الأئمة الذين اشترطوا على أنفسهم أن لا يخرجوا إلا حديث الثقات. اهـ.

ولهذا قال ابن حجر في الدفاع عن طعن فيه وهو من رجال الصحيح: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: قد جاز القنطرة يعني لا يلتفت لما قيل فيه<sup>(١)</sup>.

#### المؤلفات فيه:

هذا النوع من الكتب يسمى كتب الجرح والتعديل؛ لأن فيها بيان عدالة الرواة وضبطهم والأقوال المنقولة عن الأئمة في هذا الشأن، وهذا ما يسمى بالتعديل، كما أن فيها بيانًا للطعون الموجهة إلى عدالة الرواة وضبطهم وحفظهم، والتي تقلل الثقة فيهم وفي أخبارهم، وهذا ما يسمى بالتجريح.

وهذه الكتب أنواع ثلاثة:

(أ) كتب مفردة في بيان الثقات من الرواة ومثالها:

١ - الثقات لابن حبان.

٢ - الثقات للعجلي.

٣ - الثقات لأبي حاتم.

ومن هذا النوع أيضًا الكتب المبينة لطبقات الحفاظ؛ مثل طبقات الذهبي والسيوطي وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي وغيرهم.

(١) هدي الساري (ص ٣٨٢).

(ب) كتب مفردة في بيان الضعفاء من الرواة ومثالها:

- ١ - الضعفاء للبخاري.
  - ٢ - الضعفاء والمتروكين للنسائي.
  - ٣ - الضعفاء للعقيلي.
  - ٤ - الكامل في الضعفاء لابن عدي.
  - ٥ - المجروحين لابن حبان.
  - ٦ - ميزان الاعتدال للذهبي.
  - ٧ - المغني في الضعفاء له أيضًا.
  - ٨ - لسان الميزان لابن حجر.
- ويلحق بهذا النوع كتب المدلسين والمختلطين والوضاعين ومن في حكمهم.

(ج) كتب جامعة للثقات والضعفاء ومثالها:

- ١ - الطبقات الكبرى لابن سعد.
  - ٢ - طبقات خليفة بن خياط.
  - ٣ - تواريخ البخاري الثلاثة.
  - ٤ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.
  - ٥ - طبقات المحدثين لابن الملقن.
  - ٦ - معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للذهبي.
- ويلحق بهذا النوع ما كان خاصًا بكتب مخصوصة كرجال الكتب الستة المسمى بالكمال للمقدسي، وتهذيبه للمزي، وعلى التهذيب كتب كثيرة، فقد وضع الذهبي تهذيب التهذيب واختصره الخزرجي في خلاصة تهذيب التهذيب، كما أن للذهبي كتاب الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة لخصه من التهذيب، وله المجرد من تهذيب الكمال ورتبه على الطبقات، وله كتاب رابع سماه المقتضب من تهذيب الكمال ذكر فيه من أخرج له في الكتب الستة ولم يذكره في الكاشف، واهتم ابن حجر بكتاب التهذيب، فألف عليه كتابه التهذيب ثم اختصره في التقريب.

ويلحق بهذا النوع أيضاً ما كان خاصاً برجال بلاد معينة؛ مثل:

- ١ - تاريخ بغداد.
- ٢ - تاريخ أصبهان.
- ٣ - تاريخ واسط.
- ٤ - تاريخ نيسابور.
- ٥ - تاريخ دمشق<sup>(١)</sup>.

واللّٰهُ أَعْلَمُ



(١) وانظر توجيه النظر (١/ ٢٨٢ - ٢٨٥) ففيه جملة كتب مفيدة.



## معرفة من اختلط من الثقات

الاختلاط في اللغة: فساد العقل يقال: اختلط، أي فسد عقله.

وفي الاصطلاح: فساد العقل وضعف الذاكرة وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن أو سرقة مال أو ذهاب كتب أو احتراقها<sup>(١)</sup>.

أهمية هذا النوع وفائدته:

هو فن عزيز مهم قاله ابن الصلاح<sup>(٢)</sup>، وتظهر فائدته في تمييز أحاديث الثقة التي حدث بها بعد الاختلاط لردّها وعدم قبولها<sup>(٣)</sup>.

أسباب الاختلاط:

من خلال التعريف السابق يمكن حصر أسبابه فيما يلي:

- ١ - ما كان سببه الخرف؛ مثل عطاء بن السائب الثقفي الكوفي.
- ٢ - ما كان سببه الضرر أو المرض كالعمى مثلاً ومثاله: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، فكان بعد أن عمي يلقن فيلقن.
- ٣ - ما كان سببه سرقة المال كالمسعودي.
- ٤ - ما كان سببه احتراق كتبه كابن الملقن أو ذهابها كابن لهيعة<sup>(٤)</sup>.

حكم رواية المختلط:

- ١ - يميز منه ما كان قبل الاختلاط فيقبل.
- ٢ - يميز منه ما كان بعد الاختلاط فيرد.
- ٣ - إذا لم يتبين أو شك فيه توقفنا في قبوله على سبيل الاحتياط<sup>(٥)</sup>.

(١) فتح المغيث (٤/٣٧١)، منهج النقد في علوم الحديث (ص ١٣٣)، الغاية في شرح الهداية (١/٣١٦).

(٢) المقدمة مع التقييد (٤/٣٧٠).

(٣) فتح المغيث (٤/٣٧٠).

(٤) توضيح الأفكار (٢/٥٠٢)، التقريب مع التدريب (٢/٣٧٢).

(٥) الاغتباط بمعرفة من روى بعد الاختلاط لسبط ابن عجمي (ص ٢٧)، وانظر منهج النقد في علوم الحديث

(ص ١٣٣)، والباعث الحثيث (ص ٢٣٩).



## بم يتميز الاختلاط؟

بقرائن منها:

١ - قال الخطيب في الكفاية: إذا تبين للطالب ما سمعه ممن اختلط في حال صحته جاز له روايته وصح العمل به.

٢ - وقال ابن حجر في النزهة: إنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه.

٣ - وقال الخطيب: كان عطاء بن السائب قد اختلط في آخر عمره فاحتج العلماء برواية الأكاثر عنه؛ مثل سفیان الثوري وشعبة؛ لأن سماعهما منه كان في الصحة وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه أخيراً. اهـ.

يعني بمعرفة تاريخ الاختلاط، فيقبل ما كان قبله ويرد ما كان بعده أو بمعرفة الكبار من أصحاب الراوي المختلط الذين علم أنهم سمعوا منه في وقت مبكر، وإن لم ينص على تاريخ سماعهم كما أفاد قول الخطيب السابق.

٤ - أن يكون رواة الحديث عن الشيخ معدودين من غير البلد الذي وقع فيه التخليط.

٥ - أن يروي الحديث عن المختلط راوٍ ليس له رحله إلى البلد الذي وقع فيه التخليط.

٦ - أما من وقع منه التخليط في بعض الشيوخ دون بعض؛ فطريق معرفته إحصاء من خلط في روايته عنه ممن لم يخلط فيها، فإن كان عمن لا يخلط في الرواية عنهم قبل، وإلا فهو مردود<sup>(١)</sup>.

## أقسام المختلطين:

من خلال تدبر النماذج الآتية بعد من المختلطين سوف يتبين أنهم أقسام:

١ - قسم ضعف حديثه في بعض الأزمان دون بعض وهو المعروف عند العلماء بقولهم: اختلط بآخره، وهم متفاوتون في تخليطهم، فمنهم من خلط تخليطاً فاحشاً ومنهم يسيراً.

٢ - قسم ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض كمن حدث في مكان لم يكن فيه

(١) النكت على نزهة النظر لعلی حسن عبد الحمید (ص ١٣٩)، والكفاية للخطيب (ص ٢١٨، ٢١٩)، ومنهج النقد (ص ١٣٤).

معه كتابه فخلط وحدث في مكان آخر وكان معه كتابه، فضبط أو سمع في مكان من شيخ، فضبط وسمع منه في موضع آخر فلم يضبط.

٣ - قسم جمع بين بعض شيوخه فاختلف عليه ولم يستطع التمييز بينهم بسبب اختلاطهم.

٤ - قسم خلط في بعض الشيوخ دون بعض<sup>(١)</sup>.

نماذج من المختلطين وأقوال أهل العلم في مروياتهم:

سوف نذكر جملة ممن اتهموا بالاختلاط بادئين باسمه ثم بيان من اتهمه بالاختلاط، ومتى كان الاختلاط مع ذكر نماذج ممن روى عنه قبل الاختلاط وبعده لتتمكن من التمييز:

١ - عطاء بن السائب الثقفي الكوفي أبو السائب، وقيل أبو زيد: اختلط في آخر عمره فاحتجوا برواية الأكاير عنه؛ كالثوري وشعبة إلا حديثين سمعهما شعبة عن زاذان استثناهما يحيى بن سعيد القطان كما أخبر الخطيب في الكفاية، وقال يحيى بن معين: جميع من روى عن عطاء سمع منه في الاختلاط غيرهما أي غير الثوري وشعبة واستثنى البعض الحمادين وهشام الدستوائي، وهؤلاء على الراجح سمعوا منه قبل الاختلاط وبعده، فيميز ما كان قبل الاختلاط عما كان بعده وممن سمع منه بعد الاختلاط: جرير ابن عبد الحميد، وخالد الواسطي، وإسماعيل بن علي بن عاصم ومحمد بن فضيل ابن غزوان، وهشيم، وقد سمع منه في الحالين أبو عوانة<sup>(٢)</sup>.

٢ - أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي: اختلط، وقال الذهبي: شاخ ونسي ولم يختلط، سمع منه بعد الاختلاط سفيان بن عيينة وإسرائيل بن يونس وزكريا بن أبي زائدة وزهير بن معاوية وزائدة بن قدامة والثوري وأبو الأحوص سلام بن سليم وعمرو ابن أبي زائدة ويونس بن إسحاق وجرير بن حازم وإسماعيل بن خالد ورقبة بن مصقلة ومسعر بن كدام<sup>(٣)</sup>.

(١) حاشية نور الدين عتر على شرح علل الترمذي.

(٢) انظر ترجمته في الكواكب النيرات (ص ٧٨)، والاعتباط (ص ٨٢)، والسير (٦/١١٠) والجرح والتعديل (٦/٣٣٢)، وتدريب الراوي (٢/٣٧٢).

(٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٥/٥٢٠)، وتهذيب التهذيب (٨/٦٣)، وتذكرة الحفاظ (١/١١٤)، والكواكب النيرات (ص ٨٤)، والاعتباط (ص ٨٧)، وانظر شرح الألفية للعراقي والأنصاري (٣/٢٦٦)، =

٣ - سعيد بن إياس الجريري: اختلط قبل موته ولم يشتد تغيره أنكر بعد الطاعون، فممن سمع منه قبل التغيير شعبة وابن عليّة والسفيانان والحماذان<sup>(١)</sup>، ومعمر بن راشد، وعبد الوارث، ويزيد بن زريع ووهب بن خالد وعبد الوهاب الثقفي.

وممن سمع منه بعد الاختلاط: يحيى بن سعيد القطان، ولم يحدث عنه شيئاً وإسحاق الأزرق ومحمد بن أبي عدي وعيسى بن يونس ويزيد بن هارون<sup>(٢)</sup>.

٤ - سعيد بن أبي عروبة، مهران اليشكري اختلط فوق عشر سنين وقيل: خمس سنين.

وممن سمع منه قبل الاختلاط: يزيد بن هارون وعبد بن سليمان وأسباط بن محمد وخالد بن الحارث وسرار بن مجشر وسفيان بن حبيب وشعيب بن إسحاق وعبد الله ابن بكر السهمي وعبد الله بن المبارك وعبد الأعلى الشامي وعبد الله بن عطاء ومحمد ابن بشر ويحيى بن سعيد القطان ويزيد بن زريع وغيرهم.

وممن سمع منه بعد الاختلاط: المعافي بن عمران ووكيع بن الجراح وأبو نعيم الفضل بن دكين.

قال ابن معين لو كيع: تحدث عن سعيد بن أبي عروبة وإنما سمعت منه في الاختلاط فقال: رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستو<sup>(٣)</sup>!!

٥ - عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي صرح باختلاطه أكثر من واحد منهم العجلي وابن سعد وأحمد وغيرهم قال أحمد: اختلط ببغداد، فمن سمع منه بالكوفة أو البصرة فسماعه جيد، وقال أبو حاتم: اختلط قبل موته بسنة أو بستين، وقال ابن معين: من سمع منه زمن جعفر المنصور فهو صحيح السماع، ومن سمع منه زمن المهدي فليس بشيء. هـ.

وشذ البعض فرد حديثه كله، ولعله لم يتمكن من تمييز ما قبل الاختلاط وما بعد،

= والمقدمة مع التقييد (ص ٤٤٥)، وتدريب الراوي (٣٧٣/٢).

(١) السفيانان: الثوري وابن عيينة، والحماذان؛ ابن زيد وابن مسلمة.

(٢) ترجمته في الاغتباط (ص ٥٩)، وميزان الاعتدال (١٢٧/٢)، والمقدمة مع التقييد (ص ٤٤٧)، وتدريب الراوي (٣٧٣/٢)، وفتح المغيث (٣٧٣/٤)، والكواكب (ص ٤٣).

(٣) ترجمته في الكواكب (ص ٤٥)، وتهذيب التهذيب (٦٣/٤)، والتاريخ الكبير (٥٠٤/٢)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٢٧٣/٧)، والاعتباط (ص ٦٢)، والتقييد والإيضاح (ص ٤٤٨)، وتدريب الراوي (٣٧٤/٢).

فممن سمع منه قبل الاختلاط: وكيع وأبو نعيم الفضل بن دكين وأمّية بن خالد وبشر ابن المفضل وجعفر بن عون وخالد بن الحارث وسفيان بن حبيب وسفيان الثوري وسليم بن قتيبة وطلق بن غنام وعبد الله بن رجاء وعثمان بن عمرو بن فارس وعمرو ابن مرزوق وعمرو بن الهيثم والقاسم بن معن بن عبد الرحمن ومعاذ العنبري والنضر ابن شميل ويزيد بن زريع.

وممن سمع منه بعد الاختلاط: أبو النضر هشام بن القاسم وعاصم بن علي وابن مهدي ويزيد بن هارون وحجاج الأعور وأبو داود الطيالسي وعلي بن الجعد<sup>(١)</sup>.

٦ - ربيعة بن عبد الرحمن الملقب بريعة الرأي شيخ الإمام مالك، وسبب تلقيبه بذلك لكثرة استعماله الرأي والقياس قال ابن الصلاح: تغير في آخر عمره.

وتعقبه العراقي فقال: لم أره لغيره، أي لم يتكلم فيه أحد بالاختلاط غير ابن الصلاح والجمهور على أنه لم يختلط ولكن أهل الحديث لا يرضونه لإغراقه في الرأي وكثرة استخدامه للقياس، فكان كثيرًا ما يؤديه ذلك إلى مخالفة السنة<sup>(٢)</sup>.

٧ - صالح بن نبهان مولى التوأمة، والتوأمة هي ابنة أمّية بن خلف الجمحي لُقبت بذلك؛ لأنها جاءت مع أخت لها في بطن واحد، فسميت أختها باسمها وسميت هي بالتوأمة.

قال ابن معين: خرف قبل أن يموت، وقال أحمد: أدركه مالك بعد اختلاطه، وقال ابن حبان: تغير سنة (١٢٥هـ) واختلط حديثه الأخير بالقديم ولم يتميز فاستحق الترك، وتعقبه العراقي بأن بعض الأئمة ميزوا بعض مروياته؛ فممن سمع منه قديمًا: محمد ابن أبي ذئب، وابن جريج، وزيايد بن سعد، وأسيد بن أبي أسيد، وسعيد بن أيوب، وعبد الرحمن الأفريقي، وعمارة بن غزية، وموسى بن عقبة، وممن سمع منه بعد الاختلاط: مالك والسفيانان<sup>(٣)</sup>.

٨ - حصين بن عبد الرحمن الكوفي السلمي أبو الهزيل، قال أبو حاتم: ساء حفظه في الآخر.

(١) ترجمته في الاغتباط (ص ٧٥)، ولسان الميزان (٥١٨/٧)، والتدريب (٣٧٥/٢)، والجرح والتعديل (٢٥٠/٥)، والكواكب (ص ٦٩).

(٢) ترجمته في الكواكب (ص ٣٧)، تاريخ بغداد (٤٢٥/٨)، التقييد (ص ٤٥٥)، والاعتباط (ص ٥٧).

(٣) ترجمته في الاغتباط (ص ٦٩)، والميزان (٣٠٢/٢)، والكاشف (٢٤/٢)، والتقريب (٣٦٣/١)، والتقييد (ص ٤٥٦)، وتدريب الراوي (٢٧٦/٢)، والكواكب (ص ٦١).

وقال يزيد بن هارون: اختلط، وقال النسائي: تغير وأنكر ذلك علي بن عاصم، فممن سمع منه قبل الاختلاط سليمان التيمي والأعمش وشعبة وسفيان الثوري وزائدة بن قدامة وغيرهم، وممن سمع منه بعد الاختلاط: حصين بن نمير<sup>(١)</sup>.

فائدة: هناك ثلاثة تسموا بهذا الاسم كلهم كوفيون وليس فيهم سلمى ولا متهم بالاختلاط إلا هذا؛ فالإثنان الكوفيان الآخرا هما: حصين بن عبد الرحمن الكوفي الحارثي، يروي عن الشعبي وحصين بن عبد الرحمن الجعفي الكوفي. وهو أخو إسماعيل، وذكر الحافظ في التقريب أربعة آخرين كلهم قد تسمى بحصين ابن عبد الرحمن وليس فيهم من اتهم بالاختلاط<sup>(٢)</sup>.

٩ - عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: قال ابن معين: اختلط بآخره، وقال عقبه بن مكرم العمي: اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع. وقال الذهبي: لكنه ما ضر تغيره فإنه لم يحدث زمن اختلاطه بحجب الناس عنه<sup>(٣)</sup>.

١٠ - سفيان بن عيينة: قال يحيى بن سعيد القطان: أشهد أن سفيان اختلط سنة (١٩٧هـ)، وقال ابن الصلاح: اختلط قبل موته بستين؛ لأنه مات سنة (١٩٩هـ)، وتعقب الذهبي القطان فقال: استبعده وأعد خلطاً من ابن عمار<sup>(٤)</sup>، فإن القطان مات بالكوفة سنة (١٩٨هـ) في شهر صفر وقت قدوم الحاج، فمتى تمكن من سماعه باختلاط سفيان حتى يشهد عليه بذلك والموت قد نزل به، فلعله بلغه ذلك أثناء سنة (١٩٧هـ) مع أن يحيى القطان متعنت في الرجال وسفيان ثقة مطلقاً والله أعلم.

وقد سمع منه قبل الاختلاط كثيرون منهم: إسحاق بن راهويه، وبشر بن الحكم النيسابوري، ومحمد بن عباد المكي، وأبو موسى محمد بن المثنى، وحجاج بن منهال، وصدقة بن المروزي، والحميدي، وعبد الله بن موسى المسندي، وعلي بن المديني، وعبد الله بن محمد النفيلي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، ومالك ومحمد بن سلام، والنهدي، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وغيرهم.

(١) ترجمته في الاغتباط (ص ٥٠)، والعبر (١٨٣/١)، وفتح المغيث (٣٧٩/٤)، والتدريب (٣٧٦/٢)، والكواكب (ص ٢٥).

(٢) انظر الكواكب (ص ٢٦-٢٨)، وتقريب التهذيب (ص ١٦٧-١٧٠) ط عوامة.

(٣) ترجمته في الاغتباط (ص ٧٩)، والمغني (٤١٢/٢)، وتدريب الراوي (٣٧٧/٢)، وفتح المغيث (٣٨١/٤)، والكواكب (ص ٧٦).

(٤) وذلك لأن يحيى بن سعد القطان نقل ذلك عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي.

قال الذهبي: يغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع، فأما سنة ثمان ففيها مات ولم يلق أحدًا فيها والله أعلم، وسمع منه بعد الاختلاط: محمد ابن عاصم<sup>(١)</sup>.

١١ - عبد الرزاق بن همام الصنعاني: عمي في آخر عمره، فكان يلقن فيتلقن. قال الإمام أحمد: فمن سمع منه بعد أن عمي فهو ضعيف السماع، وقد بين السخاوي في شرح الألفية من روى له قبل العمى وبعده، والضابط لذلك سنة (٢٠٠هـ) فمن سمع بعدها فهو ضعيف، فمن سمع منه قبل الاختلاط: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ووكيع، وكلهم سمعوا منه قبل المائتين.

ومن سمع منه بعد: إسحاق بن إبراهيم الدبري وإبراهيم بن محمد بن برة الصنعاني، وإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن سويد، والحسين بن عبد الأعلى الصنعاني، وأحمد ابن محمد بن شبويه، ومحمد بن حماد الطبراني<sup>(٢)</sup>.

١٢ - عارم محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي: قال البخاري: تغير في آخر عمره، وقال أبو حاتم: من سمع منه سنة (٢٢٠هـ) فسماعه جيد، وقيل غير ذلك؛ فمن سمع منه قبل الاختلاط: أحمد، وعبد الله المسندي، وأبو حاتم الرازي، وأبو علي محمد بن أحمد بن خالد، والبخاري، والذهلي، ومحمد بن يونس الكديمي، وجماعة.

ومن سمع منه بعد الاختلاط: أبو زرعة الرازي، وعلي بن عبد العزيز البغوي<sup>(٣)</sup>.

١٣ - أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي: وصفه ابن خزيمة بالاختلاط فقال: حدثنا أبو قلابة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد. اهـ.

فظاهره أن من سمع منه بالبصرة قبل نزوحه لبغداد فسماعه صحيح، ومن سمع منه قبل الاختلاط: أبو داود السجستاني وابنه بكر وابن ماجه وأبو مسلم الكجي وأبو عروبة الحرائي، ومحمد بن إسحاق الصنعاني، ومحمد بن يحيى البلاذري، ومن سمع منه

(١) ترجمته في الكواكب (ص ٥١)، وطبقات ابن سعد (٤٩٧/٥)، وحلية الأولياء (٢٧٠/٧)، والتهذيب (١١٧/٤)، والاعتباط (ص ٦٤)، والتدريب (٣٧٧/٢)، وميزان الاعتدال (١٧٠/٢).

(٢) ترجمته في الاعتباط (ص ٧٦)، وشرح التبصرة (٢٧٠/٣)، والتقييد والإيضاح (ص ٤٥٩)، وفتح المغيب (٣٨٢/٤)، والكواكب (ص ٦٥)، وتاريخ الثقات (ص ٣٠٢).

(٣) ترجمته في الاعتباط (ص ٩٩)، السير (٢٦٥/١٠)، وفتح المغيب (٣٨٠/٤)، والتدريب (٣٧٨/٢).

بعد الاختلاط: أحمد بن سليمان النجاد، وأحمد بن كامل القاضي، وأبو العباس الأصم، وأبو بكر الشافعي<sup>(١)</sup>.

١٤ - عبد الله بن لهيعة أبو عبد الرحمن المصري القاضي قال أبو جعفر الطبري: اختلط عمله في آخر عمره، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً وعنده حديث كثير، ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالاً من رواية من سمع منه بآخره، وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط ولم يزل أول أمره وآخره واحداً قال الحافظ في التقریب: صدوق خلط بعد إحراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما.

ونقل الحافظ ابن حجر عن عبد الغني بن سعيد أنه قال: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح: ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ. وقال: وذكر الساجي وغيره مثله.

وقال ابن حبان: كان أصحابنا يقولون سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة: عبد الله بن وهب، وابن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، فسماعهم صحيح، وقال ابن الكيال: إذا قلت إن رواية من روى عنه قبل احتراق كتبه صحيحة كما هو رأي كثير من الأئمة؛ فرواية الثوري وشعبة والأوزاعي وعمرو بن الحارث المصري عنه صحيحة؛ لأن هؤلاء رَوَوْا عنه وماتوا قبل احتراق كتبه؛ لأن كتبه احترقت سنة (١٦٩هـ) وتوفي سنة (١٧٤هـ)<sup>(٢)</sup>.

١٥ - حماد بن سلمة: هو حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري، قال ابن حجر في الهدى: أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما كبر ساء حفظه؛ فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغييره، وما سوى حديثه عن ثابت لا تبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد.

وقال يحيى بن معين: من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة، فعليه بعفان بن مسلم، وقال النسائي: أثبت أصحاب حماد بن سلمة: ابن مهدي وابن المبارك وعبد الوهاب الثقفي، وقال ابن حجر: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره من كبار الثامنة، استشهد به البخاري تعليقاً ولم يخرج له احتجاجاً ولا مقروناً ولا متابعة إلا في موضع واحد قال فيه.

(١) ترجمته في الاغتباط (ص ٧٨)، والتقریب (١/٥٢٢)، شرح الألفية (٣/٢٦٨)، وتدريب الراوي (٢/٣٧٨)، والكواكب (ص ٧٤).

(٢) ترجمته في الاغتباط (ص ٧٢)، الكواكب، ت عبد القيوم عبد رب النبي (ص ٤٨١)، والمجروحين لابن حبان (١١/٢).

قال لنا أبو الوليد: حدثنا حماد بن سلمة، فذكره وهو في كتاب الرقاق، وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضًا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده، واحتج به مسلم والأربعة لكن قال الحاكم: لم يحتج به مسلم إلا في حديث ثابت عن أنس، وأما باقي ما أخرج له فمتابعة زاد البيهقي أن ما عدا حديث ثابت لا يبلغ (١٢) حديثاً عند مسلم، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

١٦ - ابن الملقن: أبو علي: عمر بن أبي الحسن علي بن حمد المعروف بابن الملقن؛ لأن والده مات وسنه سنة، فأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي، وكان رجلاً صالحاً يلقي القرآن بجامع ابن طولون، فتزوج بأمه فنسب إليه فقيل ابن الملقن.

وقيل: ابن النحوي؛ لأن أباه كان عالماً بالنحو. اهـ. ابتلي باحتراق خزانة كتبه في أواخر حياته، فأكلت النار أكثر مسوداته، وفقد الكثير منها، وتغير حاله بعدها، وكان قبلها مستقيماً وحجبه بعدها ولده نور الدين إلى أن مات<sup>(٢)</sup>.

#### وممن اتهم بالاختلاط من المتأخرين:

١٧ - القطيعي، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي وراوي مسند أحمد والزهد. قال ابن الصلاح: اختل في آخر عمره، وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه وتعقبه الذهبي فقال وهو غلو وإسراف: فقد وثقه الحاكم والبرقاني والدارقطني، ولم يذكروا شيئاً من ذلك<sup>(٣)</sup>.

س - هل أخرج الشيخان في صحيحيهما عن من اختلط؟

ج - نعم في الصحيحين من رواية هؤلاء، ولكن ذلك يحمل على أن الشيخين روايا عن هؤلاء قبل الاختلاط أو مقرونًا بغيره أو عدم ثبوت اختلاطه عندهما أو على سبيل الانتقاء والأمثلة على ذلك كثيرة:

١ - عطاء بن السائب روى البخاري من رواية هشيم عنه، إلا أنه مقرون بأبي بشر جعفر بن إياس وليس له عنده غيره.

(١) ترجمته في الاغتباط (ص ٥٢)، الكواكب ت عبد القيوم (ص ٤٦٠)، والجرح والتعديل (٣/ ١٤٠) والطبقات لابن سعد (٧/ ٢٠٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٠١)، هدي الساري (ص ٤١٩).

(٢) ترجمته في الاغتباط (ص ٨٦)، وذيل تذكرة الحفاظ (ص ١٩٧).

(٣) ترجمته في تدريب الراوي (٢/ ٣٧٩)، فتح المغيث (٤/ ٣٩١)، الاغتباط (ص ٣٠)، ميزان الاعتدال (١/ ٨٧)، المقدمة مع التقييد (ص ٤٦٥).



٢ - ربيعة الرأي قد علمت سقوط اتهامه بالتخليط، وعليه فقد احتج الشيخان به ووثقه الأئمة والحفاظ.

٣ - الجريري وابن عروبة وحصين بن عبد الرحمن السلمي وعمارم وعبد الرزاق وسفيان بن عيينة فإنهما روايا لهؤلاء وأمثالهم قبل الاختلاط. قال ابن الصلاح في رواية الشيخين عن عارم: مارواه البخاري والذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذاً منه قبل اختلاطه. وقال ابن حجر: في رواية البخاري عن عبد الرزاق قال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره كتبوا عنه أحاديث مناكير.

وقال الأثرم عن أحمد: سماع من سمع منه بعدما عمي فليس بشيء، وما كان في كتبه فهو صحيح، وما ليس في كتبه فإنه كان يلقت فيتلقت قلت: (أي ابن حجر): احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط، وضابط ذلك من سمع منه قبل سنة (٢٠٠هـ) وأما بعدها فكان قد تغير وفيها سمع منه أحمد بن شويه... إلخ.

وقال النووي تبعاً لابن الصلاح بعد أن سرد جملة من المختلطين الذين لهم رواية في الصحيحين: واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في الصحيحين فإننا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً منه قبل الاختلاط.

ومثال ما خرج له الشيخان من روايته بعد الاختلاط وأنهما ينتقيان من حديثه ولم يخرجوا جميع أحاديثه سعيد بن أبي عروبة، قال الحافظ ابن حجر في ترجمته<sup>(١)</sup>: وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عن من سمع منه بعد الاختلاط قليلاً كمحمد بن عبد الله الأنصاري وروح بن عبادة وابن أبي عدي، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه. اهـ.

وعقد الحافظ ابن حجر في هدي الساري فصلاً نفيساً ساق فيه من طعن فيه من رجال الصحيح، ورد عليهم فرداً فرداً وقدم لهذا الفصل فقال: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان - مقتضى عدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيح، وهذا معنى: لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات

والشواهد والتعليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا فذلك الطعن مقابل لتعديل أحد الشيخين، فلا يقبل الطعن إلا مبين السبب، مفسرًا بقادح يقدر في عدالة ذلك الراوي وفي ضبطه مطلقًا أو في ضبطه لخبر معين؛ لأن الأسباب الحاملة على الجرح متفاوتة؛ منها ما يقدر ومنها ما لا يقدر، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل المخرج له في الصحيح: هذا رجل جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه من جروح، وقال أبو الشيخ القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمنا من اتفاق الناس بعدهما على تسمية كتابيهما بالصحيح<sup>(١)</sup>.

#### فوائد:

١ - ربما يتفق عروض ما يشبه الاختلاط ثم يحصل الشفاء منه كما حكاه أبو داود في سننه عن معمر بن راشد أنه قال: احتجمت فذهب عقلي حتى كنت ألقن فاتحة الكتاب في صلاتي، قال: وكان قد احتجم على هامته.

وقيل: إن البرهان الحلبي عرض له الفالج وهو نوع من الشلل، فأنسى كل شيء حتى الفاتحة ثم عوفي، وكان يحكي عن نفسه أنه صار يتراجع إليه محفوظه الأول كالطفل شيئًا فشيئًا<sup>(٢)</sup>.

٢ - أخرج الخطيب البغدادي في الجامع بابًا في آخره فقال: باب قطع التحديث عند كبر السن مخافة اختلاط الحفظ ونقصان الذهن، ثم نقل عن ابن خلاد الرامهرمزي قوله: إذا تنهى العمر بالمحدث فأعجب إلى أن يمسك في الثمانين فإنها حد الهرم والتسييح والاستغفار وتلاوة القرآن أولى بأبناء الثمانين، فإن كان عقله ثابتًا ورأيه مجتمعًا يعرف حديثه ويقوم به ويجري أن يحدث احتسابًا رجوت له عقله<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر غير ما سبق في الأصل: المقدمة مع التقييد (ص ٤٦٦)، التدريب (٢/ ٣٨٠)، فتح المغيث للسخاوي (٤/ ٣٧٢)، الاغتباط (ص ٢٧)، ن. الغاية شرح الهداية (١/ ٢١٧)، وشرح التبصرة (٣/ ٢٧٣)، والموقظة للذهبي (ص ٨٠)، ومقدمة الكواكب بتحقيق عبد القيوم (ص ١٣)، وهدي الساري (ص ٣٨٤، ٤١٩)، وأسباب الجرح في راوي الحديث ليوسف صديق (ص ٣٥).

(٢) فتح المغيث (٤/ ٣٩٢)، وانظر السنن مع شرحه عون المعبود (١٠/ ٣٤٠).

(٣) المحدث الفاصل (٢/ ٣٠٥، ٣٠٦).

٣ - هل يعتبر الاختلاط جرحاً في الراوي؟

والجواب: لا، فلا يطعن الاختلاط في الراوي ذاته، بل حديثه ليس مردوداً على الإطلاق كما عرفت في حكم روايته؛ ولذلك عنون لهذا النوع بقول: « من خلط من الثقات ».

قال وكيع في شأن سعيد بن أبي عروبة: وهو ممن تقدم ذكرهم في المختلطين: كنا ندخل على سعيد بن أبي عروبة فنسمع حديثاً طرحناه<sup>(١)</sup>.

#### المؤلفات:

١ - للحافظ أبي بكر الحازمي تأليف مفيد<sup>(٢)</sup>.

٢ - للحافظ صلاح الدين العلائي كتاب وهو جزء صغير مختصر مرتب على حروف المعجم.

٣ - للحافظ إبراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن العجمي: الاغتباط بمن رمي بالاختلاط<sup>(٣)</sup>.

٤ - لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني كتاب ذيل به على كتاب العلائي.

٥ - لأبي البركات بن الكيال كتاب الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة، وهو أجود ما صنف حققه عبد القيوم عبد رب النبي فضمنه زيادات وحواشي مهمة ونافعة.

٦ - وهناك كتاب لأبي زرعة العراقي ولي الدين خاص بأصحاب الصحيحين المتكلم فيهم، ويسمى البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح، ومُسَّ بضرب من التجريح، تكلم فيه على جملة من رموا بالاختلاط، حققه يوسف الحوت (١٤١٠هـ).

(١) انظر أسباب الجرح في راوي الحديث (ص ٣٤)، قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص ٢٨٠)، وفتح المغيـث (٣٩٣/٤)، وحاشية عتر على علل الترمذي.

(٢) ذكر السخاوي أن اسم كتاب الحازمي تحفة المستفيد، وقال ابن الصلاح: لم أعلم أحداً أفرد هذا الفن بالتصنيف، ومعناه أنه ما وقف على كتاب الحازمي لكن ذكر السيوطي في التدريب أنه رأى تأليف الحازمي هذا. انظر مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص ٤٤٢)، تدريب الراوي (٣٧٢/٢)، فتح المغيـث (٣٧٢/٤).

(٣) بينما كنت أقرأ في بعض الكتب وجدته « الاحتياط » ففرحت بهذا الاسم وتمنيت أن لو كان الاسم كذلك؛ لأن من اختلط لا يفرح ولا يفتبط به لكن الاحتياط من روايته أولى بتمييزها، فلا يفتبط بمن اختلط، ويجوز أن يوجه على أن الاغتباط يحصل بالوقوف على أحوال هؤلاء الرواة لخصاء ذلك على كثير من الناس، لكن أظن ما وقفت عليه خطأ من النسخ.



## معرفة طبقات العلماء والرواة

### المراد بالطبقة:

الطبقة لغة: هم القوم المتشابهون في أمر ما.

واصطلاحًا: هم قوم تقاربوا في السن واشتركوا في الأخذ عن الشيوخ؛ وذلك بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر أو يقاربوا شيوخه ويسمى الأخير بتقارب الإسناد<sup>(١)</sup>.

هذا هو التعريف المنضبط لجمهور المحدثين، وقد حاول البعض تحديد الطبقة بسنٍّ معينة؛ فالذهبي مثلاً في التاريخ جعلها تساوي عشر سنوات، ونقل عن ابن عباس أن الطبقة عشرون سنة، واستدل البعض على أن الطبقة أربعون بحديث في سنن ابن ماجه وهو: « أمتي على خمس طبقات، كل طبقة أربعون عامًا؛ فأما طبقة أصحابي فأهل علم وإيمان، وأما الطبقة الثانية ما بين الأربعين والثمانين فأهل برٍّ وتقوى، ثم الذين يلونهم إلى عشرين ومائة أهل تراحم وتواصل، ثم الذين يلونهم إلى ستين ومائة فأهل تدابر وتقاطع ثم هرج ومرج ». وهو حديث ضعيف أورده ابن الجوزي في موضوعاته.

ومن العلماء من اعتبر الطبقة بمعنى القرن والجيل، وقد أشار إلى ذلك محمد فؤاد عبد الباقي في تعليقه على الحديث السابق، واستدلوا على ذلك بحديث: « خير القرون قرني ثم الذين يلونهم... » وإن اختلف بعد ذلك في زمن كل قرن، وعلى هذا، فالخلاف الزمني في تحديد الطبقات يجعلنا نقول بما بدأنا به: وهو التقارب في السن والاشتراك في الأخذ عن الشيوخ<sup>(٢)</sup>.

### فائدة هذا العلم:

قال ابن الصلاح: وتبعه من بعده فن مهم افتضح بسبب الجهل به غير واحد من

(١) المقدمة مع التقييد (ص ٤٦٦)، فتح المغيث (٤/ ٣٩٤)، تدريب الراوي (٢/ ٣٨٠)، ونزهة النظر (ص ١١٠)، ومنهج النقد في علوم الحديث (ص ١٤٥).

(٢) بحوث في تاريخ السنة (ص ١٧٤)، مدخل إلى علم الطبقات (ص ١١، ١٠)، علم طبقات المحدثين لأسعد سالم تيم (ص ٧).

المصنفين. اهـ. ويمكن حصر فوائده فيما يأتي:

- ١ - الأمن من تداخل المتشابهين في الاسم أو الكنية؛ فقد يتفق اثنان في الاسم فيظن أن أحدهما هو الآخر، وقد يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً فيتميز بمعرفة طبقاتهما.
- ٢ - الوقوف على حقيقة المراد من الصنعة في الإسناد، وهل تفيد الاتصال أم الانقطاع؟ والاطلاع على بيان التدليس وكشف المدلسين.
- ٣ - التمييز بين الصحابة والتابعين وأتباع التابعين.
- ٤ - معرفة المرسل والمنقطع والمعضل ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

الصلة بين علم الطبقات وعلم التاريخ:

- ١ - قال السخاوي: بينهما عموم وخصوص وجهي فيجتمعان في التعريف بالرواة وينفرد علم التاريخ بالحوادث وينفرد علم الطبقات بما إذا كان في البدرين مثلاً من تأخرت وفاته عن لم يشهدها لاستلزامه تقديم المتأخر في الوفاة.
- ٢ - وفرق بينهما بعض المتأخرين فقال: إن التاريخ ينظر فيه بالذات إلى المواليذ والوفيات وبالعرض إلى الأحوال والطبقات، فينظر فيها إلى الأحوال بالذات وبالعرض إلى المواليذ والوفيات ولكن الأول أشبه<sup>(٢)</sup>.

اختلاف الطبقات بحسب مناهج المحدثين:

- قد يكون الراويان من طبقة باعتبار، ومن طبقتين باعتبار آخر؛ فالصحابه - رضي الله عنهم - كلهم باعتبار الصحبة طبقة واحدة لاشتراكهم فيها، وقد يعتبرهم آخر باعتبار أسبقيتهم للإسلام عدة طبقات، أوصلها بعضهم إلى بضع عشرة طبقة، وعليه فصغارهم كالحسن رضي الله عنه مثلاً هو باعتبار الأول مع الصحابة في طبقة واحدة، وباعتبار الأسبقية لا يعد من الطبقات العشر الأولى.
- وعلى ذلك الأمر في التابعين وأتباعهم<sup>(٣)</sup>.

شروط الاستفادة بهذا النوع من كتبه:

قال ابن الصلاح: يحتاج الناظر في هذا النوع إلى معرفة تواريخ المواليذ والوفيات

(١) علم طبقات المحدثين (ص ٢٩)، تدريب الراوي (٢/ ٣٨٠، ٣٨١)، المختصر في علم رجال الأثر (ص ٢٠).

(٢) هامش التدريب (٢/ ٣٨٠)، فتح المغيث (٤/ ٣٩٤).

(٣) تدريب الراوي (٢/ ٣٨١).

ومن أخذوا عنه وأخذ عنهم ونحو ذلك. اهـ. بل لا بد أن يعرف منهج كل مؤلف في تحديده للطبقات من خلال الرجوع إلى كتابه في ذلك.

بين طبقات ابن سعد وتقريب ابن حجر:

- أما طبقات ابن سعد: فقد اعتمد ابن سعد في تقسيمه للطبقات على أسس ثلاثة:

١ - النوع.

٢ - الزمان.

٣ - المكان.

فقد قسم تراجمه إلى نوعين؛ فترجم للرجال ثم للنساء، وفي الرجال لاحظ الزمان، فبدأ بتقسيم قائم على السبق في الإسلام، فبدأ بالبدرين ثم من له إسلام قديم، ولم يشهد بدرًا ثم من أسلم قبل الفتح، وقد راعى في طبقاته عوامل متعددة في تقديم المترجم له في طبقة واحدة، فقدم المهاجرين على الأنصار، وفي المهاجرين بدأ بالأقرب من الرسول برابطة الدم فترجم لمهاجرة قريش ثم لسائر العرب، وفي الأنصار بدأ بالأوس ثم الخزرج، وقدم فيهما من حضر البيعة (بيعة العقبة) من النقباء وغيرهم وكل عشيرة يلحقها بحلفائها، ولم يفتر ابن سعد أن يراعى الترتيب والتبويب الموضوعي؛ ففي البدرين من الأنصار جعل فصلًا في الختام لنقباء الأنصار الاثني عشر، وختم البدرين بتراجم من يروي أنهم شهدوا بدرًا وليس ذلك بثابت، وهكذا نرى أن البحث في طبقات ابن سعد شاقٌّ إلى حدٍّ ما إذا قيس بغيره من الكتب التي ألفت على حروف المعجم، وقد زادت طبقاته في كتابه على عشرين طبقة<sup>(١)</sup>.

- الطبقات عند ابن حجر العسقلاني:

أما ابن حجر العسقلاني فقد قسم الرواة في تقريبه إلى اثنتي عشرة طبقة:

فالأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم وتمييز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره.

الثانية: طبقة كبار التابعين كابن المسيب، فإن كان مخضرمًا صرح بذلك.

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين.

(١) بحوث في تاريخ السنة (ص ١٧٧)، ابن سعد وطبقاته لعز الدين عمر موسى (ص ٣٠).

الرابعة: طبقة تليها جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وابن قتادة.  
الخامسة: الطبقة الصغرى منهم الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش.  
السادسة: طبقة عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج.

السابعة: كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.  
الثامنة: الطبقة الوسطى منهم كابن عيينة وابن علية.  
التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين: كيزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرزاق.

العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل.  
الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك كالذهلي والبخاري.  
الطبقة الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذي وألحق بها باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً، كبعض شيوخ النسائي، وذكر وفاة من عرفت سنة وفاته منهم، فإن كان من الأولى والثانية فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهم بعد المائتين ومن ندر عن ذلك بيّنه<sup>(١)</sup>.

#### أشهر المصنفات فيه:

ألف في هذا الفن كثيرون؛ فمنهم من ألف في الطبقات والتاريخ عموماً، ومنهم من ألف في طبقات علماء مخصوصين.  
ومن هذه الكتب:

- ١ - الطبقات الكبرى لابن سعد، كاتب الواقدي (ت ٢٣٣ وقيل: ٢٣٥هـ).
- وهو كتاب جيد ويؤخذ عليه أنه أكثر من ذكر الضعفاء.
- ٢ - الطبقات للإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ).
- ٣ - الطبقات للنسائي (ت ٣٠٣هـ).

(١) مقدمة تقريب التهذيب (ص ٧٥). تحقيق: محمد عوامة.

- ٤ - التاريخ وطبقات التابعين لأبي حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ).
- ٥ - طبقات الرواة لأبي عمرو خليفة بن خياط (ت ٢٣٠هـ)، وقيل: (٢٤٠هـ)، وقيل: (٢٤٦هـ).
- ٦ - طبقات الهمدانيين لأبي فضل صالح بن أحمد الهمداني (ت ٣٨٤هـ).
- ٧ - طبقات القراء لأبي عمر عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ).
- ٨ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم (٤٣٠هـ) واختصرها ابن الجوزي وسماه (صفة الصفوة).
- ٩ - طبقات الأصفهانيين لأبي الشيخ ابن حيان (ت ٣٦٩هـ).
- ١٠ - طبقات الرجال لأبي الفضل علي بن الفلكي (ت ٤٢٧هـ)، وقيل: (٤٢٨هـ).
- ١١ - طبقات الشافعية للسبكي (ت ٧٧١هـ).
- ١٢ - طبقات الحفاظ المعروفة بتذكرة الحفاظ للذهبي (ت ٧٤٨هـ) وله أيضًا طبقات القراء.
- ١٣ - طبقات القراء لابن الجزري القارئ (ت ٨٢٣هـ).
- ١٤ - طبقات الحنفية للحافظ عبد القادر الحنفي المسمى الجواهر المضوية في طبقات الحنفية (ت ٧٧٥هـ).
- ١٥ - طبقات الحنابلة للحافظ أبي يعلى الفراء.
- ١٦ - طبقات المالكية لابن فرحون المالكي، ويسمى بالديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، وهناك طبقات كثيرة للغويين والنحويين وغيرهم مثل بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي.

والله أعلم







## معرفة الموالى من الرواة

### تعريف المولى:

في اللغة: هو من الأضداد، فيطلق على السيد والعبد، وعلى المُعْتَق والمُعْتَق، وعلى المحب والناصر والصديق والمصاحب والقريب والجار والحليف والشريك والولي وغير ذلك.

وعليه فيطلق الولاء على كل صلة أو علاقة بين اثنين.

واصطلاحًا: ينحصر الولاء في الاصطلاح في ثلاثة:

١ - ولاء العتاقة: وهو الأكثر والأغلب: وهو ما يكون بين المعتق والمعتق، وكان معروفًا في الجاهلية، فجاء الإسلام فأقره وشرط له بعض الشروط، وهذا النوع هو الأكثر.

مثاله:

١ - أبو البخترى الطائي سعيد بن فيروز التابعي فإنه مولى طيب؛ لأن سيده كان من طيب فأعتقه.

٢ - أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي التابعي، كان مولى لامرأة من بني رياح ابن يربوع وهم حي من تميم.

٣ - عبد الرحمن بن هرمز الأعرج الهاشمي.

٤ - ابن بحينة وهو مولى لبني هاشم.

٢ - ولاء الناصر والتعاون: ويسمى ولاء الحلف، وقد كان في الجاهلية، فأقره الإسلام وجعله تناصرًا في الحق لا في البغي والظلم وتقاطع الأرحام.

مثاله:

الإمام مالك بن أنس الأصبحي نسبة لجده ذي أصبح التميمي، فهو تميمي بولاء الحلف؛ لأن قومه (أصبح) موالى لقريش بالحلف، ويقال: إن جده مالك بن أبي عامر كان عسيفًا، أي أجيرًا لطلحة بن عبيد الله الصحابي، وطلحة يختلف بالتجارة فقيل: مولى التميمين لكونه مع طلحة بن عبيد الله التميمي.

٣ - ولاء الإسلام: فكل من أسلم على يد شخص فولأؤه له، وهذا مما استحدث في الإسلام ولم يكن معروفاً من قبل.

مثاله:

١ - محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي؛ لأن جده المغيرة كان مجوسياً، فأسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي فنسب إليه.

٢ - الحسن بن عيسى الماسرجسي أبو علي النيسابوري من رجال مسلم، وهو مولى عبد الله بن المبارك، وكان ولاؤه له من حيث كونه أسلم على يده وكان نصرانياً<sup>(١)</sup>.

هذا، وإن من الموالى من ينسب إلى القبائل بوصف الإطلاق، كأن يقال: فلان القرشي فيظن أنه منهم صليبية، وهذا ظاهر فيما تقدم، وقد يكون نسب لجماعة لكونه مولى المولى لجماعته يمكن أن يلحق بالنوع الأول، وقد يكون أجيراً عندهم أو أجيراً لهم، وزاد البعض نسباً أخرى:

١ - مولى المولى: مثاله عبد الله بن وهب المصري القرشي مولاهم؛ لأنه مولى يزيد بن رمانة، ويزيد مولى لأبي عبد الرحمن يزيد بن أنيس الفهري، وإلى فھر تنسب قريش.

ومنه: سعيد بن يسار الهاشمي مولاهم، فقد نسب إلى بني هاشم وليس منهم، وإنما كان مولى شقران الذي هو مولى رسول الله ﷺ، وقيل: مولى ميمونة أم المؤمنين - رضي الله عنها - وقيل: مولى الحسين بن علي - رضي الله عنهما -.

٢ - المولى بالملازمة: وقد يكون المولى بالملازمة:

مثاله: مقسم بن بجرة مولى ابن عباس، والأصل أنه مولى عبد الله بن الحارث ابن نوفل، ونسب إلى ابن عباس للزومه إياه.

٣ - وقد يكون المولى بالاسترضاع:

ومثاله: عبد الله بن السعدي، الصحابي فإنه قيل لأبيه السعدي لكونه استرضع في بني سعد بن بكر فنسب إليه<sup>(٢)</sup>.

(١) فتح المغيث (٤/٣٩٨)، وتدريب الراوي (٢/٣٨٢).

(٢) فتح المغيث (٤/٤٠١)، والوسيط (ص ٦٩٠).

فائدة معرفة هذا النوع:

١ - الأمن من اللبس ومعرفة أصل النسبة هل هي ولاء أو نسب؛ ومن ثم نتبين هذا من ذلك.

٢ - بيان فضل الموالى في الإسلام وفي الرواية.

٣ - هو من الضروريات في الإسلام؛ لأنه يشترط حقيقة النسب في الإمامة العظمى والكفاءة في النكاح والإمامة في الصلاة على خلاف بين بعض الفقهاء في ذلك<sup>(١)</sup>.

بِمَ يعرف هذا النوع؟

لا يعرف ذلك إلا بالتنصيص عليه من العلماء العارفين بالأنساب.

المصنفات فيه:

١ - أفرد الموالى من المصريين خاصة: أبا عمر محمد بن يعقوب الكندي.

٢ - قال السخاوي: أفردت موالى النبي ﷺ في كراسة.

والله أعلم



(١) تيسير مصطلح الحديث (ص ٢٣٠)، وتدريب الراوي (٢/٣٨٣)، والوسيط (ص ٦٩١ - ٦٩٣) وفتح المغيث (٤/٤٠٢).



## معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

المراد بهذا النوع:

الوطن هو الإقليم والناحية التي يولد فيها الإنسان أو يقيم فيها، والبلد هي القرية أو المدينة التي يكون الإنسان فيها كذلك، وعليه فالمراد بهذا النوع: معرفة أقاليم الرواة ومدنهم وقراهم التي ولدوا فيها أو أقاموا بها<sup>(١)</sup>.

فأئدته:

هو فن مهم، قال النووي: هو مما يفتقر إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم<sup>(٢)</sup>، ومصنفاتهم. اهـ. فعن طريقه:

- ١ - يعرف شيخ الراوي، وربما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلده تعين بلديه غالباً.
- ٢ - به يعرف الراوي المدلس وما في السند من إرسال خفي؛ فعن طريق معرفة أوطان الرواة يمكن التحقق من اللقاء بين الرواة، فإذا لم يكونا من بلد واحد ولم يدخل أحدهما بلد الآخر ولا التقيا في حج ونحوه وليست للراوي إجازة بما يروي فعندئذ يعرف أن في السند إرسالاً أو انقطاعاً أو إعضالاً أو تدليساً.
- ٣ - إنه يعين الباحث في الوصول إلى الترجمة بسهولة، فإذا كان بغدادياً مثلاً بحث عنه في تاريخ بغداد، وإذا كان واسطياً ففي تاريخ واسط وهكذا.
- ٤ - تعرفنا مواطن الرواة وصلاتهم بشيوخهم وتلاميذهم.
- ٥ - العلاقات العلمية التي كانت تربط بين علماء الأقطار الإسلامية عن طريق الرحلات، وما ينشأ عنها من تبادل ثقافي وما ينتج عنه من تأثر وتأثير.
- ٦ - الاطلاع على الجوانب الحضارية للبلاد والمدن ومن نشأ فيها من العلماء<sup>(٣)</sup>.

التدرج في النسبة إلى القرى أو المدن:

كان العرب في الجاهلية ينسبون إلى قبائلهم لبدأوتهم وترحالهم، ثم جاء الإسلام

(١) تيسير مصطلح الحديث (ص ٢٣٢)، المقدمة مع التقييد (ص ٤٧٠)، الباعث الحثيث (ص ٦٧٧) ط الجديدة.

(٢) تدريب الراوي (٢/ ٣٨٤).

(٣) الجرح والتعديل د/ أبو لبابة الطاهر حسين (ص ١٤٧).

فسكنوا البلدان والقرى فنسبوا إليها، أما العجم فكانوا ينسبون إلى مدنهم وقراهم من قديم الزمان.

كيف ينسب من انتقل من بلده الأولى إلى أخرى؟

له أن ينتسب إلى أيهما شاء إلا أن ابن المبارك اشترط أنه لا ينسب إلى بلده إلا إذا أقام فيه أربع سنين، وإذا أراد أن ينسب إليهما معاً فلينسب إلى البلد الأول ثم الثاني فيقول: من انتقل من مصر إلى دمشق المصري ثم الدمشقي؛ لأن ثم تدل على الترتيب والتراخي.

وكذلك النسبة إلى البلد والناحية، فيبدأ بالعام ثم الخاص، فيقال: الشامي الدمشقي، وكذلك في النسب إلى القبائل، فيبدأ بالعام ثم الخاص فتقول: القرشي الهاشمي وهكذا، فلا يجوز العكس؛ لأنه بذكر الخاص بعد العام تحصل فائدة لم تكن لازمة في الأول، ولو قال الهاشمي القرشي لا فائدة حينئذ؛ إذ يلزم من كونه هاشمياً أن يكون قرشياً.

قال النووي في التهذيب: فإن قيل: فينبغي ألا يذكر الأعم ويذكر الأخص؛ فالجواب أنه: قد يخفى على بعض الناس كون الهاشمي قرشياً، ويظهر هذا في البطون الخفية كأشهل من الأنصار؛ إذ لو اقتصر على الأشهل لم يعرف كثير من الناس أنه من الأنصار، فذكر العام ثم الخاص لدفع هذا الوهم. اهـ، وإذا أراد الجمع بين النسب إلى القبيلة والبلد قدم النسب إلى القبيلة أولاً<sup>(١)</sup>.

فائدة:

لعل في بعض آيات القرآن الكريم ما يشير إلى ذلك وهو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]؛ فالشعوب هي القبائل العظام التي تجمع متفرقات البطون واحدها شعب، والقبائل دون الشعوب.

ودون القبائل العمائر جمع عمارة بفتح العين وكسرها، وهي حي عظيم الانفراد بنفسه وبعدها البطون وهي دون العمائر، ثم الأفخاذ واحدها فخذ وهو دون البطن ثم الفصيصة وهي آخرها<sup>(٢)</sup>.

(١) فتح المغيب (٤/٤٠٥)، وتدريب الراوي (٢/٣٨٥)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (١٣/١).

(٢) شرح النووي على مسلم (٧٠/١٨)، وانظر الوسيط (ص ٦٩٥).

وقد ذكر الحاكم في معرفه علوم الحديث نوعاً لمعرفه قبائل الرواة وجعل تحته أجناساً خمسة:

الأول: في ذكر من له نسب في العرب مشهور.

والثاني: في معرفه نسخ العرب وقعت إلى العجم.

والثالث: في معرفه شعوب القبائل.

والرابع: في معرفه شعب مؤتلفة في اللفظ مختلفه في قبيلتين.

والخامس: في معرفه قوم من المحدثين عرفوا بقبائل أخوالهم.

وكان مما قال تحت الجنس الثالث معرفه شعوب القبائل قال الله ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾ [الحجرات: ١٣]. وليعلم طالب هذا العلم أن كل مضري عربي فإن مضر شعبة من العرب، وأن كل قرشي مضري فإن قريشاً شعبة من مضر، وأن كل هاشمي قرشي فإن هاشماً شعبة من قريش، وأن كل علوي هاشمي، فمن عرف ما ذكرته في قبيلة المصطفى ﷺ جعله مثلاً لسائر القبائل، فيعلم أن المطلبي قرشي، وأن الهاشمي قرشي، وأن التميمي قرشي، وأن العدوي قرشي، وأن الأموي قرشي؛ فالأصل قريش، وهذه شعب، وكذلك النهشليون تميميون والدارميون تميميون والسعديون تميميون والسلطيون تميميون والقيسيون تميميون والأهتميون تميميون، وكذلك الخزرجيون أنصاريون، والنجاريون أنصاريون، والحارثيون أنصاريون، والساعديون أنصاريون، والسلميون أنصاريون، والأوسيون أنصاريون، وقال ﷺ: « وفي كل دور الأنصار خير » فهذا مثال لمعرفه الشعب من القبائل. اهـ. (١).

المؤلفات:

ألف في علم الأنساب جماعة منهم:

١ - الأنساب للسمعاني (ت ٥٥٢هـ) فإنه يذكر الأنساب إلى الأوطان وغيرها، وهو كتاب عظيم لم يصنف مثله.

٢ - العجالة للحازمي (ت ٥٨٤هـ).

٣ - الأنساب لأبي محمد اللخمي (ت ٥٤٢هـ) ويسمى: اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار.

(١) معرفه علوم الحديث (ص ١٦١).

٤ - اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٠٣هـ) وليس هو صاحب جامع الأصول وإنما هو أخ له.

وهو اختصار لكتاب السمعاني واستدرك عليه ما فاته ونبه على بعض أغلاطه.

٥ - لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي (ت ٩١١هـ) وهو اختصار لسابقه وزاد فيه أشياء.

وهناك كتب في التراجم تهتم بذكر الأنساب عند التراجم لأصحابها؛ مثل: كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد.

والله أعلم





## معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه ومن وافق اسمه كنية أبيه

هذان النوعان نصّ عليهما الحافظ ابن حجر في النخبة وجعلهما نوعاً واحداً.

### فائدة معرفتهما:

قال ابن حجر: فائدة معرفة ذلك نفي الغلط عن نسب إلى أبيه.

وقال الخطيب البغدادي: جلت النظر في أسماء رواة الحديث، فوجدت جماعة منهم واطأت كنانهم أسماء آبائهم، فربما جاءت رواية عن بعضهم باسمه وكنيته مضاهياً لآخر في اسمه وكنيته وهما اثنان فلا يؤمن وقوع الخطأ فيه<sup>(١)</sup>.

النوع الأول: من وافقت كنيته اسم أبيه:

مثاله:

- ١ - أبو مسلم الأغر بن مسلم، تابعي روى عن أبي هريرة وغيره.
- ٢ - أبو خالد أوس بن خالد البصري تابعي، روى عن أبي هريرة وسمرة بن جندب.
- ٣ - أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني من أتباع التابعين.
- ٤ - أبو إسماعيل إدريس بن إسماعيل الكوفي روى عن الأعمش وطلحة بن مصرف.
- ٥ - أبو زياد أيوب بن زياد الحمصي، روى عن عبادة بن الوليد بن عبادة.
- ٦ - أبو الجواب الأحوص بن جواب الكوفي الضبي روى عن أسباط بن نصر وغيره.

النوع الثاني: من وافق اسمه كنية أبيه:

مثاله:

- ١ - أوس بن أبي أوس صحابي.
- ٢ - سنان بن أبي سنان الأسدي صحابي.
- ٣ - معقل بن أبي معقل صحابي.

(١) النخبة مع الزهراء (ص ٧٤)، الباعث الحثيث (ص ١٢٤)، فتح المغيث (٤/ ٢٨٩)، تدريب الراوي (٢/ ٣٨٩)، وتوجيه النظر (ص ١٩٤) ط قديمة.



- ٤ - الحسن بن أبي الحسن البصري تابعي.  
 ٥ - صالح بن أبي صالح السمان تابعي.  
 ٦ - إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي تابعي.  
 ٧ - عامر بن أبي عامر الأشجعي تابعي مخضرم.

#### المؤلفات فيهما:

- ١ - ألف في النوع الأول: الخطيب البغدادي.  
 ٢ - وفي النوع الثاني: أبو الفتح الأزدي وطبع.  
 ٣ - انتخب كتاب الخطيب علاء الدين مغلطي، وحققه د/ باسم فيصل الجوابرة.

والله أعلم





## معرفة من وافقت كنيته كنية زوجه

هذا النوع مما زاده ابن حجر في النخبة وتبعه السيوطي<sup>(١)</sup>.

**أمثله:**

نقلها السيوطي عن ابن حيوية في جزئه:

- ١ - أبو أسيد الساعدي واسمه مالك بن ربيعة وزوجه أم أسيد الأنصارية.
- ٢ - أبو أيوب الأنصاري واسمه خالد بن زيد، وزوجه أم أيوب بنت قيس بن أسد الأنصارية.
- ٣ - أبو بكر الصديق وزوجه أم بكر.
- ٤ - أبو الدحداح وزوجه أم الدحداح.
- ٥ - أبو الدرداء وزوجه أم الدرداء الكبرى واسمها خيرة بنت أبي حدرد، وهي صحابية، ولقبت بالكبرى تمييزاً لها عن أم الدرداء الصغرى واسمها هجيمة وقيل: جهيمة.
- ٦ - أبو ذر الغفاري وزوجه أم ذر، واختلف في اسم أبي ذر، وهو على الراجح جندب ابن جنادة.
- ٧ - أبو رافع واسمه أسلم مولى النبي ﷺ وزوجه أم رافع وتسمى سلمى، وهي مولاة للنبي ﷺ.
- ٨ - أبو سلمة بن عبد الأسد المخزومي وزوجه أم سلمة هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية خلف عليها النبي بعد وفاة زوجها.
- ٩ - أبو سيف القين والقين هو الحداد، وقد يطلق على العبد، ولكن المقصود هنا هو الأول ظئر إبراهيم ابن النبي ﷺ، وزوجه كنيته أم سيف، وكانت مرضعة إبراهيم ابن النبي ﷺ.
- ١٠ - أبو طليق (على وزن عظيم) وكناه البعض أبو طلق بإسكان اللام، ذكره البيهقي في الصحابة وزوجه أم طليق.

(١) التكت على نزهة النظر (ص ١٩٤)، فتح المغيث (٤/ ٢٢٠)، تدريب الراوي (٢/ ٣٩٠) ألفية السيوطي بتحقيق أحمد شاكر (ص ٢٢)، وشرحها للأثيوبي (٢/ ٢٨٢).

١١ - أبو الفضل العباس بن عبد المطلب، وزوجه أم الفضل وهي لبابة بنت الحارث الهلالية.

١٢ - أبو معقل الأسدي واسمه هيثم بن أبي معقل، وزوجه أم معقل الأسدية.

قال السيوطي: هذا ما ذكره ابن حيوية، وقد ذكر عن كل المذكورين حديثاً.

١٣ - أبو معيد وأم معيد.

١٤ - أبو رملة وأم رملة.

### المؤلفات فيه:

١ - قال السيوطي: ألف ابن حيوية جزءاً وهو خاص بالصحابة، واسمه: من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة وطبع.

٢ - ألف فيه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر<sup>(١)</sup>.

٣ - للسيوطي تأليف في ذلك<sup>(٢)</sup>.

٤ - لابن سالم الكلاعي الحميدي تأليف أيضاً<sup>(٣)</sup>.

والله أعلم



(١) أفاد ذلك السيوطي في التدريب.

(٢) حسن المحاضرة (١/٣٤٠).

(٣) الديباج المذهب (١/٣٨٦).



## معرفة من وافق اسم أبيه اسم شيخه

### أهميته وفائدته:

هذا النوع نص عليه الحافظ ابن حجر وتبعه السيوطي.

وفائدته: ألا يظن أن الراوي يروي عن أبيه لتمائل (تطابق) شيخه وأبيه في الاسم، فقد وقع في الصحيح من رواية الابن عن أبيه بالتنصيص على اسم الأب عامر بن سعد عن سعد وهو أبو الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص من أحوال النبي ﷺ؛ فيظن أن كل ما وقع كذلك فهو من رواية الابن عن أبيه<sup>(١)</sup>.

مثاله: الربيع بن أنس عن أنس هكذا، يأتي في الروايات، فقد يظن أنه يروي عن أبيه كما يروي عامر بن سعد عن سعد، والحق أن أنس الذي يروي عنه الربيع ليس أباه؛ بل هو أنس بن مالك النجاري الصحابي المشهور، وأما والد الربيع فهو أنس البكري غير الأول<sup>(٢)</sup>.

والله أعلم



(١) انظر نخبة الفكر مع النزهة (ص ٧٤)، وتدريب الراوي (٩٢/٢) ومنهج ذوي النظر للترمسي (ص ١٥٣)، والوسيط (ص ٧٠٢)، وظفر الأمانى (ص ٤٤)، وتوضيح الأفكار (٤٨٥/٢) وشرح الأئوبى على ألفية السيوطي (٢/٢٧٥).

(٢) انظر المثال والحديث المشار إليه في: تحفة الأشراف (٣/٢٨٩).



## معرفة من وافق اسمه اسم أبيه واسم جده

فأئدته:

أن من يرى تسلسلاً في الاسم وموافقة قد يظن من لا خبرة له أنه تكرار من الناسخ، فلئلا يظن ذلك وضع هذا العلم<sup>(١)</sup>.

أمثله:

اتفاق الاسم مع اسم أبيه مع اسم جده:

١ - الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

اتفاق الاسم مع اسم الأب فقط:

١ - الحجاج بن الحجاج الأسلمي.

٢ - عدي بن عدي الكندي.

٣ - هند بن هند بن أبي هالة مع ملاحظة أن هند مما يشترك فيه الرجال مع النساء، وأبو هالة هو زوج خديجة - رضي الله عنها -.

٤ - حجر بن حجر الكلاعي.

٥ - هاشم بن هاشم بن عتبة.

٦ - عباد بن عباد المهلبي.

٧ - صالح بن صالح الهمداني.

٨ - سعيد بن سعيد بن العاص.

\* ومن لطائف هذا النوع أنه قد يوجد توافق في الاسم واسم الأب.

مثاله: أبو أيمن الكندي واسمه: زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد

ابن الحسن<sup>(٢)</sup>.

(١) ظفر الأمانى (ص ١١٦)، وتدريب الراوي (٢/٣٩١)، والنكت على نزهة النظر (ص ١٩٦).

(٢) يلاحظ أن هذا النوع وأشباهه قد تكررت أمثله في المتفق والمفترق، ومن هنا تظهر الصلة بينهما.

المؤلفات فيه:

ألف فيه أبو الفتح الأزدي كتاباً عنوانه: من وافق اسمه اسم أبيه، وطبع الكتاب.

والله أعلم





## معرفة من وافق اسمه اسم شيخه وشيخ شيخه

هذا النوع ذكره ابن حجر في النخبة وأمثله كثيرة:

١ - عمران عن عمران عن عمران - الأول: يعرف بالقصير، والثاني: أبو رجاء العطاردي، والثالث: ابن حصين الصحابي.

٢ - سليمان عن سليمان عن سليمان - الأول: ابن أحمد بن أيوب الطبراني، والثاني: أبو أحمد الواسطي، والثالث: ابن عبد الرحمن بن عيسى التميمي، كنيته أبو أيوب الدمشقي المعروف بابن بنت شرحبيل.

٣ - قد يقع ذلك التوافق للراوي ولشيخه معاً في الاسم واسم الأب مثاله: أبو العلاء الهمداني العطار عن أبي علي الأصهباني الحداد، وكل منهما اسمه: الحسن بن أحمد ابن الحسن بن أحمد، فاتفقا في ذلك وافترقا في الكنية والبلد والصنعة، وهذا المثال إلى نوع المتفق والمفترق أقرب<sup>(١)</sup>.

صلته بالمسلسل من الحديث:

هذا النوع يعتبر صورة من صور المسلسل؛ فإن المسلسل هو تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة للرواة تارة وللرواية تارة أخرى، وصفات الرواة إما أقوال أو أفعال وأنواع كثيرة، وكاتفاق أسماء الرواة أو صفاتهم أو نسبتهم.

فهذا من صور المسلسل الذي تتابعت فيه أسماء رواه على نسق واحد.

مثاله: المسلسل بالمحمدين، روى السيوطي في تدريبه فقال: أخبرني محمد ابن إبراهيم المالكي الأديب إجازة عن محمد بن أحمد المهدي: أن محمد بن زين مشرف أخبره عن الزكي محمد بن يوسف البرزاني الحافظ قال: حدثنا محمد ابن أبي الحسين الصوفي قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن محمود الطائي قال: حدثنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد الدقاق قال: حدثنا محمد بن علي الكراني قال: حدثنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدى قال: حدثنا أبو منصور محمد بن سعد الباوردي قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي

(١) تدريب الراوي (٢/٣٩٢)، والنزهة (ص ٧٤).





المؤلفات فيه:

ألف أبو موسى المدني جزءاً:

قال السيوطي: وهو حافل، أي بذكر الأمثلة والنماذج.

والله أعلم





## معرفة من وافق اسم شيخه اسم الراوي عنه ( تلميذه )

هذا النوع نَبّه عليه ابن حجر، ولم يتعرض له ابن الصلاح وغيره ممن سبق ابن حجر.

فأدته:

رفعُ اللبسِ عن من يظن أن فيه تكرارًا أو انقلابًا<sup>(١)</sup>.

أمثلة:

١ - أن البخاري روى عن مسلم وروى عنه مسلم، فشيخ البخاري هو مسلم ابن إبراهيم أبو مسلم الفراديسي البصري، والراوي عنه هو مسلم بن الحجاج القشيري صاحبُ الصحيح.

٢ - كذلك وقع لعبد بن حميد أيضًا؛ فروى عن مسلم بن إبراهيم، وروى عنه مسلم ابن الحجاج في صحيحه حديثًا بهذه الترجمة بعينها.

٣ - يحيى بن أبي كثير، روى عن هشام، والراوي عنه يسمى هشامًا أيضًا، فشيخه هشام بن عروة بن الزبير، وهو من أقرانه، والراوي عنه هشام الدستوائي.

٤ - ابن جريج، روى عن هشام، وروى عنه من سُمي بهشام، فشيخه هشام بن عمرو ابن الزبير، والراوي عنه هشام بن يوسف الصنعاني.

٥ - الحكم بن عتيبة، روى عن من يسمى بابن أبي ليلي، والراوي عنه أيضًا يسمى ابن أبي ليلي، فشيخه عبد الرحمن بن أبي ليلي، والراوي عنه محمد بن عبد الرحمن المذكور.

والله أعلم



(١) نزهة النظر (ص ٢٥٧)، وتدريب الراوي (٢/ ٣٩٣).



## معرفة من وافق اسمه كنيته

هذا النوع أول من تعرض له ابن حجر، لكنه لم يتعرض له في النخبة، ولكن تعرض له في نكته على ابن الصلاح<sup>(١)</sup>.

فأدته:

نفي الغلط عن ذكره بأحدهما.

مثاله:

١ - ابن الطيلسان، اسمه القاسم، وكنيته أبو القاسم.

٢ - أبو بلال الأشعري الصحابي، نُقل عنه قوله: اسمي وكنيتي واحد.

المؤلفات فيه:

أفاد السيوطي أن الخطيب له فيه تصنيف.

والله أعلم



(١) النكت على ابن الصلاح (١/٢٣٤) إجمالاً، ووعده بأنه سوف يتكلم عليها ولكن المنية اخترمته قبل تمام الكتاب، وانظر تدريب الراوي (٢/٣٩٣).



## معرفة من وافق اسمه نسبه

لم يذكره السابقون جميعًا، وأول من نبّه عليه السيوطي في آخر زيادته في التدريب<sup>(١)</sup>.

مثاله: حميري بن بشير الحميري.

روى عن جندب البجلي وأبي الدرداء ومعقل بن يسار وغيرهم. اهـ.

وقريب منه الأسماء التي بلفظ النسب.

مثاله: الحضرمي والد العلاء.

المؤلفات فيه:

ليس له كتاب مستقل فيما نعلم، ولكن من الممكن أن نلتقط له أمثلة ونماذج من كتب الأنساب عمومًا.

والله أعلم





## معرفة الحفاظ

المراد بهذا النوع:

أي الذين وصلوا إلى تلك الرتبة، وتطلق رتبة الحفاظ على من اشتغل بالحديث روايةً ودراية، وجمع ما رواه واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه واشتهر فيه ضبطه<sup>(١)</sup>، وسيأتي مزيدُ تفصيلٍ في بيان حدِّ الحفاظ بعد ذلك.

فائدة هذا النوع:

معرفة من وصل إلى تلك المرتبة حتى نظمئن إلى مروياتهم وأحكامهم على الأحاديث، فهم بهذه الصفة العلماء الذين يُرجع إليهم في معرفة الرواة والحكم على الأحاديث وبيان صحيحها من سقيمها.

نشأة هذا العلم وتطوره:

إن فن الترجمة للحفاظ نشأ مع نشأة علم التراجم، وغالبًا ما كانت ترد تراجمُ المحدثين والحفاظ في كتب التراجم العامة مع القضاة والفقهاء والأمراء، وإن كانت ترجمة الحفاظ والمحدثين يمكن أن تنال النصيب الأوفى من الكتاب، ومن يطالع تاريخ بغداد يجد ذلك.

كذلك كتب الثقات قد شملت عددًا كبيرًا منه إلى أن جاء القرن السادس الهجري، فنشطت فيه الترجمة للحفاظ من المحدثين على يد ابن الدباغ وابن الجوزي ثم الذهبي وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

اختلاف العلماء في حد الحفاظ:

الحافظ: مأخوذ من الحفظ والإتقان، والحفظ يطلق على كل تعهد ودراية، ويطلق على المعرفة التي يُثبت بها الحافظ ما يؤدي، ومقدار الحفظ الذي يكون به العالم حافظًا.

(١) مستفاد من تعريف ابن سيد الناس وسيأتي.

(٢) مقدمة طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (١/٥٢).

وقد اختلف العلماء في بيان حد الحافظ كثيراً نذكر أهم ذلك:

١ - قال المزني: الحافظ هو من بلغ حداً يرجع فيه إلى أهل العرف، قيل له: وأين أهل العرف؟ قال: أقل ما يكون الرجال الذين يعرفهم أكثر من الرجال الذين يجهلهم<sup>(١)</sup>.

٢ - قال أبو الفتح ابن سيد الناس: الحافظ هو من توسع في علمه عن المحدث حتى عرف شيوخه وشيوخه شيوخه طبقة بعد طبقة<sup>(٢)</sup>.

٣ - قال الذهبي في السير: الذي يحتاج إليه الحافظ أن يكون تقياً ذكياً نحوياً لغوياً زكياً حياً سلفياً يكفيه أن يكتب بيده مائتي مجلد وألا يفتر عن طلب العلم إلى الممات بنية خالصة وتواضع<sup>(٣)</sup>.

٤ - قال الحافظ ابن حجر في النكت: للحافظ في عرف المحدثين شروطاً إذا اجتمعت في الراوي سمّوه حافظاً:

(أ) الشهرة بالطلب والآخذ من أفواه الرجال لا الكتب.

(ب) المعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم.

(ج) المعرفة بالتجريح والتعديل وتمييز الصحيح من السقيم؛ حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره<sup>(٤)</sup>. وقال أيضاً:

الحافظ من يعرف العلل والجرح وطرق الحديث<sup>(٥)</sup>، وقال أيضاً: الحافظ لقبٌ من مهّر في الحديث<sup>(٦)</sup>.

٥ - قال الشهاب الخفاجي في شرح الشفا: الحافظ وصفٌ لكل من أكثر رواية الحديث وأتقنه<sup>(٧)</sup>.

٦ - قال ملا علي القاري: الحافظ من أحاط علمه بمائة ألف حديث، وزاد بعضهم متناً وإسناداً ولو بطرق متعددة<sup>(٨)</sup>.

(٢) المصدر السابق.

(٤) (١/٢٦٨).

(١) تدريب الراوي (١/٤٨).

(٣) السير (١٣/٣٨٠).

(٥) الجواهر والدرر (١/٣١).

(٦) أفاد السيوطي ذلك في البحر الذي ذكر وعزاه له في الألقاب (١/٢٧٢)، (خ) ..

(٧) فهرس الفهارس (١/٧٧).

(٨) حاشية القاري على نخبة الفكر.



قد غايروا بينهما بما جرى  
فمن وعى مائة ألف تشرق  
دون من الحديث ما صح وما  
وهو الذي يُرجع في التجريح  
وصرح المزي بأن يكون ما  
عليه في الفن اصطلاح الكبرا  
من الحديث حافظ محقق  
من اصطلاح الفن فيه علما  
إليه والتعديل والتصحيح  
قد فاته أقل مما علما

وممن وصل إلى هذه المرتبة - وهي مرتبة الحفاظ:

- ١ - أبو بكر بن أبي شيبة.
- ٢ - أبو بكر بن خزيمة.
- ٣ - أبو الفرج ابن الجوزي.
- ٤ - ابن عبد البر.
- ٥ - الخطيب البغدادي.
- ٦ - الذهبي.

ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتاب تذكرة الحفاظ للذهبي وطبقات الحفاظ للسيوطي.

مسألة: ادعى البعض ختم الحفاظ بالسخاوي والسيوطي:

قال الكتاني<sup>(١)</sup>: اشتهر في كتب المتأخرين أن آخر الحفاظ السيوطي والسخاوي، وأنه بهما ختم الفن.

قال: وهو عجيب؛ لأن الحافظ ما دام كما وصفه به الحافظ ابن الجزري من روى ما يصل إليه ووعى ما يحتاج إليه، وما وصفه به الخفاجي بأنه من أكثر من رواية الحديث وأتقنها - فغير منقطع، ولم يُختم بالسيوطي والسخاوي إلى أن قال: وغاية ما يشترط عندي الآن أن يكون على الأقل قد اشتهر بالتعاطي والإتقان لهذه الصناعة، فأخذ فيها، وأخذ عنه وأدعن من يعتبر إذعانه لقوله فيها بعد تجريبه عليه الصدق والتحري فيما ينقل أو يقول، وتم له سماع مثل الكتب الستة والمسانيد الأربعة على أهل الفن المعترين، وعرف الاصطلاح معرفة جيدة، ودرس كتب ابن الصلاح وحواشيه وشروح الألفية وحواشيها وترقى إلى تدوين معتبر في السنة وعلومها، أو عُرف فيه بالإجادة قلمه والاطلاع والتوسعة مذهبه...

(١) هو محمد بن عبد الحي الكتاني، صاحب فهرس الفهارس (ت ١٣٦٢هـ / ١٩٤٣م)، وليس هو بصاحب كتاب الرسالة المستطرفة، وتجدد الإشارة إلى أن من سُمي بالكتاني كثير يزيدون على العشرة (انظر الأعلام للزركلي ٢١٩/٥)، وليس به محمد عبد الحي هذا.



ثم قال: جاز أن يُوصف بالحفظ بحسب زمانه ومكانه. اهـ<sup>(١)</sup>.

- وهذا ذهاب منه إلى أن باب الحفظ وتلك المرتبة لا يزال مفتوحًا لكل عصر، ولما كان الكتاني من علماء القرن الثالث عشر فإنه أورد جملة ممن وصفهم بالحفاظ من القرن التاسع وحتى قرنه.

فذكر في القرن التاسع: سليمان بن إبراهيم العلوي اليمني - يحيى بن أبي بكر العاملي اليمني - وابن قطلوبغا المصري - والتقي بن فهد المكي.

وذكر في القرن العاشر: النجم ابن فهد المكي - يوسف بن شاهين المصري - القسطلاني المصري - البرهان القلقشندي - ابن الديبع اليمني - يوسف بن عبد الهادي الصالحي.

وذكر في القرن الحادي عشر: المناوي المصري - النجم الغزيّ الدمشقي - عبد الله ابن علي طاهر السلجماسي.

وذكر في القرن الثاني عشر: الزرقاني المصري - ابن إسماعيل الأمير الصنعاني.

وذكر في القرن الثالث عشر: أبا الفيض مرتضى الزبيدي المصري - الشوكاني اليمني - عابد السندي اليمني.

قلت: ويمكن أن يزداد في عصرنا الألباني وأبو الفيض الغماري وأحمد شاکر والسندي والبنا الساعاتي وعبد الله الدويش القصيمي.

طبقات المحدثين ومراتبهم ومنزلة الحفاظ بين تلك الطبقات:

عرفت أن مرتبة الحفاظ تلي مرتبة المحدث ودون مرتبة الحجة؛ وذلك لأن مراتب المحدثين من الأدنى إلى الأعلى كالآتي:

١ - الراوي. ٢ - المحدث.

٣ - الحافظ. ٤ - الحجة.

٥ - الحاكم. ٦ - أمير المؤمنين في الحديث<sup>(٢)</sup>.

تعقيب:

هذه الحدود وتلك الضوابط قد يعزُّ وجودها ويندر بين المشتغلين بعلم الحديث، مما

(١) فهرس الفهارس (١/٧٧).

(٢) راجع (ص ٥١ - ٥٨) من هذا الكتاب.

جعل بعض العلماء يتحرج في إطلاق تلك الرتب على المحدثين.

فها هو المزي يتحرج أن يطلق ( حافظ ) على عالم كبير كابن دقيق العيد، والكل يعرف من هو ابن دقيق العيد وأين تكون مكانته في علم الحديث. وها هو الخطيب يقول فيمن يستحق لقب الحافظ: غير أن المستحقين لها يقل معدودهم ويعزُّ - بل يتعذر - وجودهم.

فمن صفات الحافظ أن يكون عارفاً بسنن رسول الله ﷺ، بصيراً مميّزاً لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع عليه أهل المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقلته، يعرف فرق ما بين قولهم فلانٌ حجة وفلان ثقة وفلان مقبول ووسط ولا بأس به، وصدوق وصالح وشيخ ولين وضعيف ومتروك وذاهب الحديث.

- ويميز الروايات بتغاير العبارات نحو: عن فلان وأن فلاناً، ويعرف اختلاف الحكم في ذلك بين أن يكون المسمى صحابياً أو تابعياً والحكم في قول الراوي: قال فلان وعن فلان، وإن ذلك غير مقبول من المدلسين دون إثبات السماع على اليقين، ويعرف اللفظة في الحديث تكون وهماً وما عداها صحيحاً.

- ويميز الألفاظ التي أدرجت في المتون، فصارت بعضها لاتصالها بها، ويكون قد أنعم في حال الرواة بمعاناة علم الحديث دون سواه؛ لأنه علم لا يعلق إلا بمن وقف نفسه عليه، ولم يضم غيره من العلوم إليه. اهـ.

قال الشيخ أبو شهبه:

إن ما نقل في بيان هذه الألقاب في حفظ عدد معين من الأحاديث إنما هو باعتبار أزمانهم وعصورهم الأولى، وإلا فإننا لا نجد من ينطبق عليه وصف المحدث، فضلاً عن غيره من الألقاب، ومن قبل لاحظ بعض الأئمة عزة من يطلق عليه هذه الألقاب؛ فما بالك بعصرنا هذا.

- وغاية المحدث في عصرنا - إن وجد - أن يحيط بعلم الحديث رواية والقدرة على البحث والتفتيش عن الرجال وجرحهم وتعديلهم من بطون الكتب.

وقراءة الكتب الستة والموطأ والمسند والمستدرک وسنن الدارقطني والبيهقي ونحوها، وكثرة المداومة على قراءة هذه الكتب والبحث والتفتيش؛ حتى تكون عنده ملكة بالعلم بما فيها؛ بحيث يتمكن من استخراج أي حديث منها متى أراد،

والعلم بمعظم الأحاديث فقهاً وغريباً.

وقال أيضاً:

لا أدري هل يوجد في عصرنا هذا من يستأهل لقب المحدث مع التسامح أم لا؟ فلقد أصبح لقب المحدث يُمنح لمن دون ذلك بكثير<sup>(١)</sup>.

لطائف:

الأولى: قال الخطيب: - الوصف بالحفظ على الإطلاق ينصرف إلى أهل الحديث خاصة وهو سمة لهم لا يتعداهم، ولا يوصف بها أحد سواهم؛ لأن الراوي يقول: نا فلان الحافظ، فيحسن منه إطلاق ذلك؛ إذ كان مستعملاً عندهم يوصف به علماء أهل النقل ونقادهم، ولا يقول القارئ: لَقَنِي فلان الحافظ، ولا يقول الفقيه: دَرَسَنِي فلان الحافظ، ولا يقول النحوي: علمني فلان الحافظ، فهي أعلى صفات المحدثين، وأسمى درجات الناقلين؛ من وجدت فيه قبلت أقاويله وسُئِمَ له تصحيح الحديث وتعليقه، غير أن المستحقين لها يُقَلُّ معدودهم ويُعزُّ بل يتعذر وجودهم، فهم في قلتهم بين المنتسبين إلى مقالتهم أعزُّ من مذهب السنة بين سائر الآراء والنحل، وأقل من عدد المسلمين في مقابلة جميع الملل<sup>(٢)</sup>.

الثانية: قال السخاوي: واللَّه ما رأيت أحفظَ من صاحب الترجمة - يعني ابن حجر - وهو ما رأى أحفظ من شيخه العراقي، وهو ما رأى أحفظ من العلائي، وهو ما رأى أحفظ من المزي، وهو ما رأى أحفظ من الدماطي، وهو ما رأى أحفظ من المنذري، وهو ما رأى أحفظ من المفضل، وهو ما رأى أحفظ من عبد الغني بن عبد الواحد، وهو ما رأى أحفظ من أبي موسى المدني إلا أن يكون أبا القاسم بن عساكر، لكنه لم يسمع منه، إنما رآه، وهما ما رأيا أحفظ من إسماعيل التيمي، وهو ما رأى أحفظ من الحميدي، وهو ما رأى أحفظ من الخطيب، وهو ما رأى أحفظ من أبي نعيم، وهو ما رأى أحفظ من ابن إسحاق إبراهيم بن حمزة، وهو ما رأى أحفظ من ابن زهير التستري، يعني أبا جعفر أحمد بن يحيى بن زهير، وهو ما رأى أحفظ من أبي زرعة الرازي، وهو ما رأى أحفظ من سفيان، ومن أبي بكر بن أبي شيبة، وهو ما رأى أحفظ من وكيع، وهو ما رأى أحفظ من سفيان، وهو ما رأى أحفظ من مالك، وهو ما رأى

(١) الوسيط (ص ٢٠ - ٢٣)، والجامع لأدب الراوي (١٧٣/٢). وانظر (ص ٥٨ - ٦٠) من هذا الكتاب.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١٧٢/٢).

أحفظ من الزهري، وهو ما رأى أحفظ من ابن المسيب، وهو ما رأى أحفظ من أبي هريرة رضي الله عنه وعن سائر الصحابة أجمعين<sup>(١)</sup>.

الثالثة: قال الذهبي - رحمه الله - « قال أبو داود الخفاف: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: لكأني أنظر إلى مائة ألف حديث في كتبي وثلاثين ألفاً أسردها قال: وأملى علينا إسحاق أحد عشر ألف حديث من حفظه ثم قرأها علينا، فما زاد حرفاً ولا نقص حرفاً. هذه الحكاية رواها الحافظ ابن عدي عن يحيى بن زكريا بن حيويه سمع أبا داود فذكرها. فهذا والله الحفظ<sup>(٢)</sup> ».

وقال أيضاً بعد أن ذكر ما قيل عن حفظ ابن عقدة: « قلت: يمكن أن يقال: لم يوجد أحفظ منه وإلى يومنا وإلى قيام الساعة بالكوفة، فأما أن يكون أحد نظيراً له في الحفظ فنعم؛ فقد كان برع بعد ابن مسعود وعلى علقمة ومسروق ».

قال أبو أحمد الحاكم: قال لي ابن عقدة: دخل البرديجي الكوفة فزعم أنه أحفظ مني فقلت: لا تطول، نتقدم إلى دكان ورّاق، ونضع القبان ونزن من الكتب ما شئت، ثم تلقي علينا فنذكره قال: فبقي<sup>(٣)</sup>.

الرابعة: قال السيوطي: « ومن ألفاظ الناس في معنى الحفظ قال ابن مهدي: الحفظ: الإتقان. وقال أبو زرعة: الإتقان أكثر من حفظ السرد، قال غيره: الحفظ: المعرفة<sup>(٤)</sup> ».

الخامسة: الفرق بين الدراية والحفظ: قال حمزة: « سمعت أبا بكر بن عبدان يقول: يحيى ابن صاعد يدري، ثم قال: وسئل ابن الجعابي أكان ابن صاعد يحفظ؟ فتبسّم وقال: لا يقال لأبي محمد يحفظ كان يدري، قلت لأبي بكر بن عبدان: إيش الفرق بين الدراية والحفظ؟ فقال: الدراية فوق الحفظ<sup>(٥)</sup> ».

السادسة: إذا قيل: فلان يحفظ مائة ألف حديث أو ثلاثمائة ألف حديث، وهكذا من الأحاديث الكثير فإن المقصود بها الأحاديث المرفوعة والموقوفات على الصحابة والمقطوعات على التابعين والمراسيل.

(٢) السير (١١/٣٧٣).

(١) الجواهر والدرر (١/٤٤).

(٤) تدريب الراوي (١/٤٩).

(٣) السير (١٥/٣٤٤، ٣٤٥).

(٥) تاريخ بغداد (١٤/٢٣٣).

قال ابن رجب - رحمه الله - : فإن لفظ الحديث في كلامهم يدخل فيه المرفوع والموقوف لها»<sup>(١)</sup>.

السابعة: قال الذهبي: الحافظ ابن الحافظ ابن الحافظ، هو المتقن الإمام أبو ذر الباغندي<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضًا: «قال مسلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر، عظيم الخطر، ما رأيت مثله، وكان كثير التصاريف، فكان من آثاره من المحدثين قال: اقرأ من كتابك - ولا يخرج أصله - فتكلمنا في ذلك وقلنا: إما أن يكون من أحفظ الناس، وإما أن يكون من أكذب الناس، فاجتمعنا فاتفقنا على أن نكتب له أحاديث من روايته ونزيد فيها ونقص، فأتيناه لنتمحنه فقال لي: اقرأ، فقرأتها عليه، فلما أتيت بالزيادة والنقص فطن لذلك، فأخذ مني الكتاب وأخذ القلم فأصلحها من حفظه، فانصرفنا من عنده وقد طابت نفوسنا وعلمنا أنه من أحفظ الناس»<sup>(٣)</sup>. وقال أيضًا: «قال أبو علي التنوخي: ما شاهدنا أحدًا أحفظ من أبي بكر بن الجعابي، وسمعت من يقول: إنه يحفظ مائتي ألف حديث، ويجيب في مثلها، إلا أنه كان يفضل الحفاظ بأنه كان يسوق المتون بألفاظها، وأكثر الحفاظ يتسمحون في ذلك»<sup>(٤)</sup>.

قلت: القائل الذهبي: (إن كان العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية، فهذا أمر عظيم يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا)<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضًا: قال أبو العباس السراج: ما رأيت أحفظ من أبي عمر الخفاف؛ كان يسرد الحديث سردًا حتى المنقطع والمرسل<sup>(٦)</sup>.

وقال أيضًا: (قال أبو علي الحافظ: كان أبو نعيم الجرجاني أحد الأئمة، ما رأيت بخرسان بعد ابن خزيمة مثله، أو قال: أفضل منه؛ كان يحفظ الموقوفات والمراسيل كما نحفظ نحن المسانيد)<sup>(٧)</sup>.

وقال أيضًا: قال أحمد بن المنادي: كان من المتقدمين في حفظ المسند خاصة<sup>(٨)</sup>، يريد عبيدًا العجلي.

(١) أحكام الخواتيم لابن رجب (ص ١٨١).

(٢) السير (١٥/٢٦٨).

(٣) السير (١٥/٢٣٧).

(٤) السير (١٦/٤٥٥).

(٥) السير (١٤/٥٤٣).

(٦) السير (١٤/٩٠).

(٧) السير (١٣/٥٦١).

(٨) السير (١٦/٨٩).

الثامنة: قال السخاوي: ( وكتب إلى عاليًا المسند أبو هريرة المقدسي قالوا: فالحافظ أبو سعيد العلائي، قال الأول والأخير إجازة، قالوا: أنبأنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي بقراءتي، حدثنا الحافظ أبو الحجاج المزي، حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الخالق ابن طرخان، حدثنا الحافظ أبو الحسن علي بن الفضل، أنبأنا الحافظ أبو طاهر أحمد ابن محمد السلفي، حدثنا الحافظ أبو البقاء أحمد بن علي النرسي، أنبأنا الحافظ أبو نصر علي بن هبة الله بن ماكولا، حدثني أبو بكر الحافظ الخطيب، حدثني الحافظ أبو حازم العبدري، حدثنا أبو عمرو بن مطر، حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم ابن يوسف الهسنجاني، حدثنا الفضل بن زياد القطان صاحب أحمد بن حنبل، يعني قال: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا زهير بن حرب، حدثنا يحيى بن معين، حدثنا علي ابن المديني، حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كن أزواج النبي ﷺ يأخذن من رؤوسهن حتى يكن كالوفرة. هذا حديث صحيح متفق عليه عجيب التسلسل بالحفاظ الأئمة ورواية الأقران بعضهم عن بعض تبعت بعض الحفاظ في إيراده مع أن شيخ المزي ليس بالحافظ<sup>(١)</sup>.

التاسعة: عدم التلازم بين الحفظ والعدالة: إن إطلاق الحافظ على الراوي أو المحدث تدل على سعة الاطلاع والمعرفة في علم الحديث، وهذا الوصف الذي يتضمن المعرفة والاطلاع لا يدل بالضرورة على عدالة الموصوف بالحفظ ولا على ثقته. فإنه قد يوجد من الحفاظ من هو متهم أو ضعيف أو مقدوح في عدالته، وهذا ظاهر جدًا.

فإن سليمان الشاذكوني كان من حفاظ الدنيا، وكان من أعرف الناس بالحديث، وأجمعهم له، كما شهد الأئمة له بذلك إلا أنه متهم مقدوح فيه، كذلك ابن عقدة الحافظ؛ فإنه من أحفظ أهل الأرض، ومع ذلك كلّه فهو متكلم فيه.

وقد قال الحافظ ابن حجر في التريب: « محمد بن حميد الرازي حافظ ضعيف<sup>(٢)</sup>؛ فالحافظ قد وصفه بالحفظ والضعف معًا، ولو كان الوصف بالحفظ تعديلاً على الإطلاق لكان جمعًا بين متناقضين: التعديل والتجريح ».

(١) الجواهر والدرر (١/ ٤٢)، وقد تقدم هذا المثال في بحث رواية الأقران.

(٢) التريب (ص ٤٧٥)، ط الجديدة.

قال السخاوي: «كأن يقال فيه - أي الراوي - حافظ أو ضابط؛ إذ مجرد الوصف بكلّ منهما غير كافٍ في التوثيق»<sup>(١)</sup>.

العاشرة: التفريق بين الحفظ على طريقة الفقهاء وطريقة المحدثين: لما كان الاختلاف واقعاً بين الفقهاء والمحدثين من حيث الاهتمامات؛ فالفقهاء يعنون أشدّ العناية بالمتن، ويُولونَه عنايةً خاصة من جهة حفظه وتتبع متونه وروايتها بألفاظها والحرص على ضبطها.

أما المحدثون فإنهم يُولون الإسناد عنايةً بهم، فيحرصون عليه وعلى ضبطه ومعرفة رجاله ولطائفه ودقائقه ونكته مما يتعلق بعلو الإسناد ونزوله وغير ذلك.

فلما كان هذا الاختلاف بين الطريقتين حاصلًا أثر ذلك في طريقة الحفظ والمحفوظ، وقد أشار إلى ذلك الحافظُ ابن حجر - رحمه الله - في ترجمة ابن رافع محمد بن رافع السلامي الحافظ المصري؛ حيث قال: «والإنصاف أن ابن رافع أقرب إلى وصف الحفظ على طريقة أهل الحديث من ابن كثير لعنايته بالعوالي والأجزاء والوفيات والمسموعات دون ابن كثير، وابن كثير أقرب إلى الوصف بالحفظ على طريقة الفقهاء لمعرفته بالمتون الفقهية والتفسيرية دون ابن رافع، فيجمع منهما حافظ كامل، وقل من جمعهما بعد أهل العصر الأول؛ كابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والبيهقي وفي المتأخرين شيخنا العراقي»<sup>(٢)</sup>.

ذكرُ بعض من شهد لهم بالحفظ على يد أهل زمانهم ومن جاء بعدهم:

قال الحافظ أبو شامة: علوم الحديث ثلاثة: أشرفها: حفظ متونه ومعرفة غريبها وفقهها، والثاني: حفظ أسانيدنا ومعرفة رجالها وحفظ صحيحها من سقيمها، والثالث: جمعه وكتابته وسماعه وتطريقه وطلب العلو فيه والرحلة إلى البلدان.

وقال ابن حجر معلقاً على ذلك: فالحق أن كلاهما - الأول والثاني - في علم الحديث مهم ولا شك أن من حازهما حاز القدر المعلن مع قصور فيه أن أحل بالثالث، ومن أحلّ بهما فلا حظ له في اسم الحافظ، ومن أحرز الأول وأحل بالثاني كان بعيداً عن اسم المحدث عرفاً، ومن أحرز الثاني وأحل بالأول لم يبعد عنه اسم المحدث، ولكن فيه نقصٌ بالنسبة للأول.

(٢) إنباء الغمر (٢/٦٢)، والجواهر والدرر (١/٣٩).

(١) فتح المغيث (٢/١١١).

وبقي الكلام في الفن الثالث، ولا شك أن من جمع ذلك مع الأولين كان أوفر سهمًا وأحظى قسمًا، ومن اقتصر عليه كان أخس حظًا وأبعد حفظًا.

ومن جمع الثلاث كان فقيهاً محدثاً كاملاً. اهـ<sup>(١)</sup>.

في القديم ما كانوا يلتزمون بهذه الألقاب، وإنما كانوا يعبرون بالإمام والفقير والعالم وما أشبه ذلك.

فمثلاً: روي أن عمر بن الخطاب قال يوماً: عدّوا الأئمة، فعدّوها نحو خمسة، فقال: أو متروك الناس من غير أئمة؟! وسئل مالك عن الأئمة، فقال: هم أئمة الدين في الفقه والورع.

- سئل عراك بن مالك من أفقه أهل المدينة؟ قال: أما أعلمهم بقضايا رسول الله ﷺ وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان وأفقههم فقهاً وأعلمهم علماً بما مضى من أمر الناس فسعيد بن المسيّب، وأما أغزرهم حديثاً فعروة بن الزبير، ولا تشاء أن تُفجّر من عبيد الله ابن عبد الله بحرًا إلا فجرته، وأعلمهم عندي جميعاً ابنُ شهاب الزهري؛ فإنه جمع علمهم جميعاً إلى علمه.

- وقال أبو الزناد: كان فقهاء أهل المدينة أربعة: سعيد بن المسيّب، وقبيصة بن ذؤيب، وعروة بن الزبير، وعبد الملك بن مروان.

- وقال الزهري: العلماء أربعة: سعيد بن المسيّب بالمدينة، والشعبي بالكوفة والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام.

- وقال أبو داود الطيالسي: وجدنا الحديث عند أربعة: الزهري وقتادة والأعمش وأبي إسحاق. وكان الزهري أعلمهم بالإسناد، وكان قتادة أعلمهم بالاختلاف، وكان أبو إسحاق أعلمهم بحديث علي وعبد الله، وكان عند الأعمش من كل هذا.

\* واستمر الأمر على ذلك في عهد الصحابة والتابعين حتى جاء عصر أتباع التابعين ومن بعدهم، فوجدنا لفظ الحفاظ والإتقان يكثر في عباراتهم.

١ - فقي عهد أتباع التابعين:

- قال ابن المديني: شعبة أحفظُ الناس للمشايع، وسفيان أحفظُ الناس للأبواب، وابن مهدي أحفظهم للمشايع والأبواب، ويحيى القطان أعرفُ بمخرج الأسانيد،

(١) تدريب الراوي (١/٤٤، ٤٥) باختصار، النكت على ابن الصلاح (١/٢٢٩).



وأعرف بمواطن الطعن فيهم.

## ٢ - الآخذون عن أتباع التابعين:

- قال أبو عبيد القاسم بن سلام: الحفاظ أربعة، وفي رواية: انتهى علم الحديث إلى أربعة: أبو بكر بن أبي شيبة وهو أسردهم له، وأحمد بن حنبل وهو أفقهم فيه، وعلي بن المدني وهو أعلمهم به، ويحيى بن معين وهو أكتبهم له.

- وجاء عنه أيضاً: ربانيو الحديث أربعة: فأعلمهم بالحلال والحرام أحمد بن حنبل، وأحسنهم سياقةً للحديث وأداءً له علي بن المدني، وأحسنهم وضعاً للكتاب ابن أبي شيبة، وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه يحيى بن معين.

- قال أبو علي صالح بن محمد البغدادي: أعلم من أدركت بالحديث وعلله ابنُ المدني، وأفقهم بالحديث أحمد بن حنبل، وأعلمهم بتصحيح المشايخ ابن معين، وأحفظهم عند المذاكرة ابنُ أبي شيبة.

- قال يحيى بن يحيى النيسابوري: كان بالعراق أربعة من الحفاظ شيخان وكهلان.

الشيخان هما: يزيد بن زريع وهشيم.

والكهلان هما: وكيع ويزيد بن هارون ويزيد أحفظ الكهلين.

- قال قتبية: كانوا يقولون: الحفاظ أربعة: إسماعيل بن علي، وعبد الوارث، ويزيد ابن زريع، ووهيب، وكان عبد الرحمن يختار وهيباً على إسماعيل.

- قال أحمد بن حنبل: المبتون في الحديث أربعة: سفيان وشعبة وزهير بن معاوية وزائدة بن قدامة.

- قال شعيب بن حرب: زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة.

- قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: يا أبتى ما الحفاظ؟ قال: يا بني هم شباب كانوا عندنا من أهل خراسان، وقد تفرقوا، قلت: من هم يا أبتى؟ قال: محمد بن إسماعيل ذاك البخاري، وعبيد الله بن عبد الكريم ذاك الرازي، وعبد الله بن عبد الرحمن ذاك السمرقندي - يعني الدارمي - والحسن بن شجاع ذاك البلخي، قلت: يا أبتى، فمن أحفظ هؤلاء؟ قال: أما أبو زرعة فأسردهم، وأما محمد بن إسماعيل فأعرفهم، وأما عبد الله ابن عبد الرحمن فأتقنهم، وأما الحسن بن شجاع فأجمعهم للأبواب.

- قال بNDAR: حَفَاطُ الدنِيا أربعةٌ: أبو زرعَة بالرِّي، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى.

- قال ابن كامل: أربعة ما رأيت أحفظ منهم: محمد بن أبي خيثمة وابن جرير ومحمد البربري والمعمري.

حفاظ لم يدركوا أتباع التابعين ومن جاء بعدهم:

- قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني الحافظ بمكة - وما رأيت مثله - قلت: أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ. قال: من؟ قلت: الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بن سعيد بمصر، وأبو عبد الله بن منده بأصبهان، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور، فسكت فألححتُ عليه فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن منده فأكثرهم حديثاً مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً.

- قال المنذري: سألت شيخنا الحافظ أبا الحسن بن المفضل المقدسي فقلت له: أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ؟ قال: من هم؟ قلت: ابن عساكر وابن ناصر قال: ابن عساكر أحفظ، قلت: الحافظ أبو العلاء العطار وابن عساكر قال: ابن عساكر أحفظ، قلت: السلفي وابن عساكر قال: السلفي أستاذنا. قال المنذري والذهبي تعليقاً على ذلك: ( هذا دليل على أن ابن عساكر عنده أحفظ إلا أنه وقرَّ شيخه فلم يصرِّح أن ابن عساكر أحفظ منه ).

وقد سأل ابنُ حجر شيخه العراقي عن أربعة تعاصروا - أيهم أحفظ - مغلطاي وابن كثير وابن رافع والحسيني؟ فأجاب: أوسعهم اطلاعاً وأعلمهم بالأنساب مغلطاي على أغلاط تقع منه في تصانيفه! وأحفظهم للمتون والتواريخ ابن كثير، وأقدهم لطلب الحديث وأعلمهم بالمؤتلف والمختلف ابن رافع، وأعرفهم بشيوخ المتأخرين وبالتاريخ الحسيني وهو دونهم في الحفظ.

- وقال السيوطي: رأيت في تذكرة صاحبنا الحافظ جمال الدين سبط ابن حجر أربعة تعاصروا: التقي ابن دقيق العيد والشرف الدمياطي، والتقي ابن تيمية، والجمال المزني.

قال الذهبي: أعلمهم بعلل الحديث والاستنباط ابن دقيق العيد، وأعلمهم بالأنساب الدمياطي، وأحفظهم للمتون ابن تيمية، وأعلمهم بالرجال المزني.

- وقال السيوطي أيضًا: أربعة تعاصروا: السراج البلقيني والسراج ابن الملقن والزين العراقي والنور الهيثمي، فأعلمهم بالفقه ومداركه البلقيني، وأعلمهم بالحديث ومتونه العراقي، وأكثرهم تصنيفًا ابن الملقن، وأحفظهم للمتون الهيثمي<sup>(١)</sup>.  
المؤلفات في هذا النوع:

سبق أن عرفنا أن كتب التراجم تُكثر من ذكر هؤلاء الحفاظ لا سيما تراجم المحدثين وطبقاتهم مثل:

- ١ - طبقات المحدثين لابن الدباغ.
- ٢ - طبقات المحدثين لابن الملقن.
- ٣ - المعين في طبقات المحدثين للذهبي.
- ٤ - تحفة أهل التحديث عن شيوخ الحديث لابن حجر.
- ٥ - وكتب الطبقات عمومًا كطبقات ابن سعد.
- ٦ - ومنظومة الشنقيطي المسماة هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث. وهناك كتب خصت الحفاظ من المحدثين:

- ١ - نهضة الحفاظ لأبي المظفر محمد بن العباس الأموي العنسي الأبيوري (ت ٥٠٧هـ)<sup>(٢)</sup>، ويعتبر هذا الكتاب أقدم كتاب في الحفاظ.
- ٢ - طبقات الحفاظ من أهل الحديث لابن الدباغ (ت ٥٤٦هـ).
- اقتصر فيه مؤلفه على ذكر الحفاظ من أهل الحديث دون غيرهم.
- ٣ - ذكر كبار الحفاظ لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، وذكر فيه ترجمةً مختصرة لكبار حفاظ المحدثين في عصره.
- ٤ - الأربعون في طبقات الحفاظ لعلي بن المفضل (ت ٦١١هـ).
- ٥ - جمع ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) أسماء كل من وصف في الأسانيد بالحفظ في كتاب<sup>(٣)</sup>.
- ٦ - طبقات علماء الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي

(١) تدريب الراوي (٢/٣٩٩-٤٠٦) ملخصًا. (٢) طبقات الشافعية للسبكي (٤/٤٣، ٤٤).

(٣) الجواهر والدرر (١/٣٧)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي (ص ١٩٧).

(ت ٧٤٤هـ)، وله كتاب آخر بعنوان (العمدة في الحفاظ)؛ ولم يكمل منه إلا مجلدان، ولا يزال معدومًا فيما نعلم، ولا يظن ظان أن كتاب الطبقات هذا ليس خاصًا بالحفاظ؛ لأنه لم يسمَّ العنوان بلفظ الحفاظ، بل هو خاص بالحفاظ، فإنه يقول في مقدمة طبقاته هذه: هذا كتاب مختصر يشتمل على جملة من الحفاظ من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم، ولا يسع من يشتغل بعلم الحديث الجهل بهم.

٧ - تذكرة الحفاظ للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، وكان سبب تأليف الذهبي للتذكرة اطلاعه على الأربعين لعلي بن المفضل، فتحررت همته لجمع الحفاظ وبيان أحوالهم، وتذكرة الذهبي من أجمع وأنفع وأوفى الكتب في هذا الباب، ومعه كتاب ابن عبد الهادي.

ولأهمية تذكرة الذهبي فقد شُغل بها كثيرٌ من العلماء تلخيصًا واختصارًا وتذييلًا ونظمًا وزياداتٍ وتتماتٍ؛ فمنها:

- (أ) ذيل التذكرة للحسيني (ت ٧٦٥هـ) - زاد فيه على الذهبي (٢٢) ترجمة.  
 (ب) ذيل ابن فهد الهاشمي المكي (ت ٨٧١هـ) - وسماه لحظ الألفاظ بذيل طبقات الحفاظ مجموع ما أضافه (٣٢) ترجمة.  
 (ج) طبقات الحفاظ للسيوطي (ت ٩١١هـ) - اختصر فيه تذكرة الذهبي وذيلها للحسيني وابن فهد وذيل عليها واستدرك.  
 (د) ابن عمر المتوفى (٨٨٥هـ) - نظم الأصل والذيل، ورتبها على حروف المعجم.

(هـ) عماد الدين البعلبكي كاتب الذهبي (ت ٧٨٦هـ) رتب الأصل على حروف الجمل، وسمى الترتيب الجديد: الإعلام على وفيات الأعلام.

(و) نظمها في شعر الحافظ ابن ناصر الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) في قصيدة سماها بديعة البيان في وفيات الأعيان، ثم شرحها في كتاب سماه التبيان لبديعة البيان، وزاد فيها على الذهبي (٢٦) ترجمة.

(ز) ذيل ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) على ابن ناصر بكراسة فيها (٢٨) ترجمة.

(ح) ذيل عليه سبطه ابن شاهين (ت ٨٩٩هـ) بذيل سماه رونق الألفاظ بمعجم الألفاظ، وأعانه جدُّه عليه حينذاك.

(ط) الحافظ السخاوي (ت ٩٠٢هـ) له زيادات.

(ي) عمل محمد بن عبد العزيز بن عمر (٩٥٤هـ) ذيلًا على كتاب والد جدّه ابن فهد (لحظ الألاحظ)، وسمى الذيل الجديد تحفة الإيقاظ تمة ذيل طبقات الحفاظ.

٨ - تذكرة الحفاظ وتبصرة الإيقاظ ومؤلفه يوسف بن حسن بن عبد الهادي (ت ٩٠٩هـ)<sup>(١)</sup>.

والله أعلم



(١) انظر مقدمة المحقق لكتاب طبقات علماء الحديث (١/٥٢ - ٥٦)، والرسالة المستطرفة للكتاني (ص ١٨٨).

## خاتمة

وبعد:

فقد انتهيت - بحمد الله - من كتاب « بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال »، ولا أدعي فيه الكمال، فالكمال لله وحده.

فالحمد لله على ما ألهم وعلم، وأرجو أن يعذرني القارئ فيما أخفقت أو قصرت، وإن كان من أهل النصح والرشد فلينصحنني وليرشدني إلى مواطن إخفاقي وتقصيري.

وليس لي إلا أن أتمثل قول القاسم بن محمد الأندلسي:

اعلم بأن المرء لو بلغ المدى	من العمر لاقى الموت وهو مقصر
فإذا ظفرت بذلة فافتح لها	باب التجاوز فالتجاوز أجدر
ومن المحال بأن يرى أحد حوى	كنه الجمال وذا هو المتعذر
غير الحبيب المصطفى الهادي الذي	يفنى الزمان وفضله لا يُحصر

وأختم بما كان يختم به سيد المرسلين ﷺ مجلس التحديث بالدعاء الذي أخرجه الترمذي والحاكم عن عبد الله بن عمر:

« اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تُهَوِّن به علينا مصائب الدنيا، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجعله اللهم الوارث منا، اللهم اجعل ثأرنا على من ظلمنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا »<sup>(١)</sup>.

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم



(١) الترمذي - كتاب الدعوات، باب (٨٠)، (٥/٥٢٨)، وقال: حسن غريب، والحاكم في المستدرک (١/٥٢٨ بنحوه، وقال: صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه.





- ١ - القرآن الكريم، جَلَّ من أنزله.
- ٢ - أئمة الحديث النبوي، أ. د. الحسيني هاشم، ط. مجمع البحوث الإسلامية.
- ٣ - أبجد العلوم لصديق حسن خان.
- ٤ - ابن سعد وطبقاته لعز الدين عمر موسى.
- ٥ - الأجوبة الفاضلة في الرد على الأسئلة العشرة الكاملة للكنوي.
- ٦ - الأحاديث القدسية، لجنة من العلماء، ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ٧ - الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي.
- ٨ - أحكام الخواتيم لابن رجب الحنبلي.
- ٩ - الإحكام في أصول الأحكام للأمدى، (٤) أجزاء في مجلدين.
- ١٠ - إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، ط. الشعب.
- ١١ - اختصار علوم الحديث لابن كثير.
- ١٢ - أخلاق العلماء للأجري.
- ١٣ - أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني.
- ١٤ - الأدب المفرد للبخاري، نشر السلفية.
- ١٥ - أسباب الجرح في راوي الحديث ليوسف صديق.
- ١٦ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر النمري القرطبي.
- ١٧ - أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير.
- ١٨ - أسماء الصحابة لابن حزم.
- ١٩ - الأسماء المفردة للبرديجي.

(\*) بالنسبة للمراجع التي لم تحدد فيها الطبعة أو السنة، فإن هذه الطبقات كثير منها كان الأوحد، وهو الموجود بالسوق وقت تأليف الكتاب.



- ٢٠ - أسنى المطالب من أحاديث مختلفة المراتب لابن درويش الحوت البيروتي.
- ٢١ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر.
- ٢٢ - إصلاح خطأ المحدثين للخطابي.
- ٢٣ - أصول التخريج ودراسة الأسانيد، د. محمود الطحان (ط ١).
- ٢٤ - أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب.
- ٢٥ - الاعتبار في معرفة الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي، ط. دار الوعي، حلب.
- ٢٦ - اعتقاد أهل السنة والجماعة في الصحابة للوهبي.
- ٢٧ - إعلام الموقعين لابن القيم، ط. الكليات الأزهرية.
- ٢٨ - أعلام المحدثين، أ.د. محمد أبو شهبة، دار الكتاب العربي.
- ٢٩ - الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء، لخير الدين الزركلي، ط. بيروت.
- ٣٠ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي.
- ٣١ - الأغاني للأصفهاني.
- ٣٢ - الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط لسبط ابن العجمي.
- ٣٣ - الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد.
- ٣٤ - الإكمال لابن ماكولا.
- ٣٥ - إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض.
- ٣٦ - الإلزامات والتبع للدارقطني.
- ٣٧ - ألفية السيوطي في علم الحديث، بتحقيق أحمد شاکر.
- ٣٨ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض.
- ٣٩ - الأم للشافعي.
- ٤٠ - إمتاع الأسماع لابن حجر العسقلاني.
- ٤١ - إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني.

- ٤٢ - الأنساب للسمعاني.
- ٤٣ - الإيضاح في تاريخ الحديث وعلم الاصطلاح لسعدي ياسين.
- ٤٤ - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر، ط. صبيح.
- ٤٥ - بحوث في تاريخ السنة للأعظمي.
- ٤٦ - بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأكرم ضياء العمري.
- ٤٧ - البداية والنهاية لابن كثير، ط. القاهرة (١٣٤٨هـ).
- ٤٨ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، ط. السعادة.
- ٤٩ - البرهان في عقائد أهل الأديان للسكسكي، ط. دار القرآن الكريم، بيروت.
- ٥٠ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي.
- ٥١ - البغية في ترتيب أحاديث الحلية لعبد العزيز الصديق الغماري.
- ٥٢ - البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث لابن حمزة الدمشقي، تحقيق د. الحسيني هاشم.
- ٥٣ - البيقونية للبيقوني، مع التعليقات الأثرية لعلي حسن عبد الحميد.
- ٥٤ - تاج العروس شرح القاموس للزبيدي، القاهرة (١٣٠٦هـ).
- ٥٥ - تاريخ أصبهان للأصبهاني، ليدن (١٩٣١م).
- ٥٦ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.
- ٥٧ - تاريخ الثقات للعجلي.
- ٥٨ - تاريخ فنون الحديث لعبد العزيز الخولي، ط. بيروت.
- ٥٩ - تاريخ يحيى بن معين.
- ٦٠ - التاريخ الصغير للبخاري.
- ٦١ - التاريخ الكبير للبخاري.
- ٦٢ - التبصرة والتذكرة للعراقي.
- ٦٣ - تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني.
- ٦٤ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي للمباركفوري.

- ٦٥ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي.
- ٦٦ - تحقيق منيف الرتبة لمن له شرف الصحة للعلائي.
- ٦٧ - تخريج أحاديث الإحياء « المغني عن حمل الأسفار » للعراقي.
- ٦٨ - تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.
- ٦٩ - تذكرة الحفاظ للذهبي، دائرة المعارف العثمانية.
- ٧٠ - تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة.
- ٧١ - تذكرة الطالب المعلم بمن يقال: إنه مخضرم، لبرهان الدين سبط ابن العجمي.
- ٧٢ - ترتيب القاموس المحيط للزاوي.
- ٧٣ - الترغيب والترهيب للمنذري، تحقيق الشيخ هراس.
- ٧٤ - تصحيقات المحدثين للعسكري.
- ٧٥ - التصحيف وأثره في الحديث لأسطيري جمال.
- ٧٦ - التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي - تحقيق أبي لبابة الطاهر حسين.
- ٧٧ - التعليق المغني على الدارقطني لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار المحاسن.
- ٧٨ - تغليق التعليق لابن حجر العسقلاني.
- ٧٩ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير.
- ٨٠ - تفسير القرطبي، ط. الثقافة.
- ٨١ - تفسير النسائي (ضمن السنن الكبرى).
- ٨٢ - تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.
- ٨٣ - التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للنووي.
- ٨٤ - التقصي لحديث الموطأ لابن عبد البر.
- ٨٥ - تقييد العلم للخطيب البغدادي.
- ٨٦ - تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي.

- ٨٧ - تلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزي.
- ٨٨ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر.
- ٨٩ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن الدبيع الشيباني، ط. صبيح.
- ٩٠ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق.
- ٩١ - تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي.
- ٩٢ - تهذيب الآثار لابن جرير الطبري.
- ٩٣ - تهذيب الأسماء واللغات للنووي.
- ٩٤ - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ط. بيروت.
- ٩٥ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي.
- ٩٦ - توجيه القاري إلى الفوائد الأصولية والحديثية في فتح الباري لحافظ ثناء الله الزاهدي.
- ٩٧ - توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري.
- ٩٨ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني.
- ٩٩ - تيسير مصطلح الحديث، د. محمود الطحان، ط. الرياض.
- ١٠٠ - تيسير مصطلح الحديث، د. أحمد عمر هاشم.
- ١٠١ - الثقات لابن حبان البستي.
- ١٠٢ - ثلاثيات أحمد بن حنبل للسفاريني.
- ١٠٣ - جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير.
- ١٠٤ - جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، (ط ٢)، (١٤٠٥ هـ).
- ١٠٥ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي.
- ١٠٦ - الجامع الصغير للسيوطي مع شرحه: فيض القدير للمناوي.
- ١٠٧ - الجامع الكبير للسيوطي، ط. مجمع البحوث الإسلامية.
- ١٠٨ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي.

- ١٠٩ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.
- ١١٠ - جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام ﷺ لابن الجوزي.
- ١١١ - الجواهر والدرر في ترجمة الحافظ ابن حجر للسخاوي.
- ١١٢ - حاشية لقط الدرر شرح نخبة الفكر لعبد الله بن حسين خاطر السمين ( ط ١ ).
- ١١٣ - الحديث والمحدثون، أ.د. محمد محمد أبو زهو ( ط ١ ).
- ١١٤ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ١١٥ - حصول المأمول من علم الأصول لصديق حسن خان، ط. القسطنطينية.
- ١١٦ - حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني.
- ١١٧ - خلاصة تهذيب الكمال للخزرجي.
- ١١٨ - الخلاصة في أصول الحديث للطبيي.
- ١١٩ - دراسات في علوم الحديث، أ.د. العجمي دمنهوري خليفة.
- ١٢٠ - دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك للشنقيطي.
- ١٢١ - الديباج المذهب في أعيان المذهب لابن فرحون المالكي.
- ١٢٢ - ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني الدمشقي، ملحق بالطبعة العثمانية.
- ١٢٣ - ذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد المالكي، ملحق بالطبعة العثمانية.
- ١٢٤ - ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي، ملحق بالطبعة العثمانية.
- ١٢٥ - الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي.
- ١٢٦ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة لأبي داود السجستاني.
- ١٢٧ - رسالة في علم أصول الحديث للجرجاني.
- ١٢٨ - الرسالة للشافعي، تحقيق أحمد شاكر.
- ١٢٩ - الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني.
- ١٣٠ - رفع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من الغيبة للشوكاني.
- ١٣١ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي.

- ١٣٢ - الرواة من الإخوة والأخوات لأبي داود السجستاني.
- ١٣٣ - زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية.
- ١٣٤ - الزواجر عن اقتراف الكبائر للهيتمي، ط. مصطفى الحلبي.
- ١٣٥ - السابق واللاحق للخطيب البغدادي.
- ١٣٦ - سبل السلام للصنعاني.
- ١٣٧ - سح المطر على قصب السكر لعبد الكريم الأثري.
- ١٣٨ - سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ١٣٩ - سنن الترمذي، ط. مصطفى الحلبي.
- ١٤٠ - سنن الدارمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٤١ - سنن الدارقطني، دار المحاسن.
- ١٤٢ - سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- ١٤٣ - السنن الصغرى للنسائي.
- ١٤٤ - السنن الكبرى للنسائي.
- ١٤٥ - السنن الكبرى للبيهقي، دار المعرفة، بيروت.
- ١٤٦ - السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب.
- ١٤٧ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي.
- ١٤٨ - سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي.
- ١٤٩ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ط. بيروت.
- ١٥٠ - شذرات من علوم السنة، أ.د. الأحمدى أبو النور.
- ١٥١ - شرح ألفية السيوطي لمحمد بن علي بن آدم الأثيوبي.
- ١٥٢ - شرح الزرقاني على البيقونية.
- ١٥٣ - شرح علل الترمذي (بآخر شرح الترمذي) للمباركفوري ولابن رجب الحنبلي أيضاً.
- ١٥٤ - شرح نخبة الفكر = نزهة النظر.

- ١٥٥ - شروط الأئمة الخمسة للحازمي .
- ١٥٦ - شروط الأئمة الستة للمقدسي .
- ١٥٧ - صحائف الصحابة لأحمد بن عبد الرحمن الصويان .
- ١٥٨ - صحابة رسول الله ﷺ للكبيسي .
- ١٥٩ - الصحاح في اللغة للجوهري .
- ١٦٠ - صحيح ابن خزيمة .
- ١٦١ - صحيح البخاري ( مع فتح الباري لابن حجر العسقلاني ) ، ط . السلفية .
- ١٦٢ - صحيح مسلم ( مع شرح النووي ) ، ط . الشعب .
- ١٦٣ - الضعفاء الكبير للعقيلي .
- ١٦٤ - الضعفاء والمتروكين للنسائي .
- ١٦٥ - الضعفاء والمتروكين للدارقطني .
- ١٦٦ - ضعيف الجامع الصغير للألباني .
- ١٦٧ - ضوابط الجرح والتعديل ، د . عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم .
- ١٦٨ - ضوء القمر على نخبة الفكر للشيخ محمد علي أحمددين ( ط ٢ ) .
- ١٦٩ - الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع للسخاوي ، نشر القدسي ، القاهرة ( ١٣٥٢ هـ ) .
- ١٧٠ - الطالع السعيد للأدقوي .
- ١٧١ - طبقات الحفاظ للسيوطي ، تحقيق علي محمد عمر .
- ١٧٢ - طبقات الحنابلة لأبي يعلى الفراء .
- ١٧٣ - طبقات الشافعية للسبكي .
- ١٧٤ - طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي .
- ١٧٥ - طبقات المدلسين لابن حجر .
- ١٧٦ - طبقات المفسرين للداوودي تحقيق علي محمد عمر .
- ١٧٧ - طبقات المفسرين للسيوطي .

- ١٧٨ - الطبقات الكبرى لابن سعد.
- ١٧٩ - ظفر الأمانى شرح مختصر الجرجانى للكنوى.
- ١٨٠ - العبر فى خبر من ذهب للذهبى.
- ١٨١ - عقود الدرر فى علوم الأثر لابن ناصر الدين.
- ١٨٢ - علل الحديث للرازى.
- ١٨٣ - العلل للترمذى ( فى نهاية السنن )، ط. مصطفى الحلبي.
- ١٨٤ - العلل للدارقطنى.
- ١٨٥ - العلل المتناهية فى الأخبار الواهية لابن الجوزى.
- ١٨٦ - علم طبقات المحدثين لأسعد سالم تيم.
- ١٨٧ - علوم الحديث ( المشهور بالمقدمة ) لابن الصلاح.
- ١٨٨ - علوم الحديث ومصطلحه لصبحى الصالح، دار العلم للملايين، بيروت.
- ١٨٩ - الغاية فى شرح الهداية للسخاوى.
- ١٩٠ - غريب الحديث لأبى عبيد القاسم بن سلام الهروى.
- ١٩١ - غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال.
- ١٩٢ - غيث المستغيث فى علم مصطلح الحديث، د. محمد السماحى.
- ١٩٣ - فتح الباقي على ألفية العراقى للشيخ زكريا الأنصارى.
- ١٩٤ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوى، تحقيق عبد الرحمن عثمان.
- ١٩٥ - الفتح الربانى شرح مسند أحمد الشيبانى للبنا الساعاتى، ط. الإخوان المسلمين.
- ١٩٦ - الفروق للقرافى.
- ١٩٧ - فهرس الفهارس والأثبات لمحمد بن عبد الحى الكتانى.
- ١٩٨ - الفهرست لابن النديم.
- ١٩٩ - الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعية للشوكانى.
- ٢٠٠ - القاموس الفقهي لسعدى أبو جيب.



- ٢٠١ - القاموس المحيط للفيروز أبادي، المطبعة المصرية (١٩٣٥ م).
- ٢٠٢ - قواعد التحديث للقاسمي، تحقيق محمد بهجت البيطار.
- ٢٠٣ - قواعد في علوم الحديث للتهانوي.
- ٢٠٤ - القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيح للسخاوي.
- ٢٠٥ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي.
- ٢٠٦ - الكامل في الضعفاء لابن عدي.
- ٢٠٧ - الكباير للذهبي.
- ٢٠٨ - كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي.
- ٢٠٩ - كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس للعجلوني، ط. حلب.
- ٢١٠ - كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ، د. عبد الموجود عبد اللطيف، ط. مكتبة الأزهر.
- ٢١١ - كشف النقاب عن الألقاب لابن الجوزي.
- ٢١٢ - الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي للسندروسى، تحقيق أ. د. محمد محمود بكار.
- ٢١٣ - الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبي.
- ٢١٤ - الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢١٥ - الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الثقات لابن الكيال.
- ٢١٦ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي.
- ٢١٧ - لسان العرب لابن منظور، دار المعارف.
- ٢١٨ - لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، ط الهند.
- ٢١٩ - اللمع في أسباب الحديث للسيوطي.
- ٢٢٠ - المبتكر الجامع لكتابي المختصر والمعتصر لعبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة.
- ٢٢١ - المجرد للغة الحديث لموفق الدين البغدادي.

- ٢٢٢ - المجروحين من الضعفاء والمتروكين لابن حبان.
- ٢٢٣ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لابن حجر الهيتمي، ط. بيروت.
- ٢٢٤ - الفتاوى لابن تيمية.
- ٢٢٥ - المجموع شرح المهذب للنووي.
- ٢٢٦ - محاسن الاصطلاح للبلقيني.
- ٢٢٧ - محاضرات في علوم الحديث، د. مصطفى أمين التازي، ط. دار التأليف.
- ٢٢٨ - المحدث الفاصل للرامهرمزي.
- ٢٢٩ - المحلى لابن حزم.
- ٢٣٠ - مختار الصحاح للرازي.
- ٢٣١ - المختصر في علم الأثر لمحمد بن سليمان الكافيجي.
- ٢٣٢ - المختصر في علم رجال الأثر لعبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة.
- ٢٣٣ - المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم النيسابوري، دار الدعوة.
- ٢٣٤ - المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٢٣٥ - المستصفي من علم الأصول للغزالي، ط. بيروت.
- ٢٣٦ - المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لأبي زرعة العراقي.
- ٢٣٧ - مسند أبي يعلى.
- ٢٣٨ - المسند للإمام أحمد بن حنبل، ونسخة أخرى بتحقيق أحمد شاكر.
- ٢٣٩ - مشارق الأنوار على صحيح الأخبار للقاضي عياض.
- ٢٤٠ - مشتهبه النسبة للأزدي.
- ٢٤١ - المشتهبه للذهبي.
- ٢٤٢ - مشكل الحديث وبيانه لابن فورك.
- ٢٤٣ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري.
- ٢٤٤ - المصباح المنير للفيومي، وزارة المعارف.

- ٢٤٥ - مصنف عبد الرزاق.
- ٢٤٦ - مصنف ابن أبي شيبة.
- ٢٤٧ - معالم السنن للخطابي.
- ٢٤٨ - المعتصر من مصطلحات أهل الأثر لعبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة.
- ٢٤٩ - معجم مقاييس اللغة لابن فارس.
- ٢٥٠ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت.
- ٢٥١ - المعجم الكبير للطبراني.
- ٢٥٢ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، أي فنسك وآخرين، ط. ليدن.
- ٢٥٣ - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية.
- ٢٥٤ - معرفة علوم الحديث للحاكم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٥٥ - المغني في ضبط أسماء الرجال، لمحمد طاهر الهندي، ط. بيروت.
- ٢٥٦ - المغني في الضعفاء للذهبي.
- ٢٥٧ - مفتاح الترتيب لأحاديث الخطيب لأحمد الصديق الغماري، دار القرآن الكريم، بيروت.
- ٢٥٨ - مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي.
- ٢٥٩ - مفتاح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان لعبد العزيز الغماري، ط. المعارف، الرياض.
- ٢٦٠ - مفتاح السنة لعبد العزيز الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٦١ - مفتاح كنوز السنة، أي فنسك، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٢٦٢ - مقاصد الحديث في القديم والحديث لمصطفى أمين التازي، ط. دار التأليف.
- ٢٦٣ - مقدمة ابن الصلاح، مع شرحها: التقييد والإيضاح للعراقي، تحقيق عبد الرحمن عثمان.
- ٢٦٤ - المقنع في علوم الحديث لابن الملقن.

- ٢٦٥ - من روى عن أبيه عن جده لابن قطلوبغا.
- ٢٦٦ - المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم، دار المسلم.
- ٢٦٧ - مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى، للدكتور عبد الرزاق الشايجي والدكتور السيد محمد نوح.
- ٢٦٨ - المنظومة البيقونية للبيقوني.
- ٢٦٩ - المنظومة البيقونية، مع التعليقات الأثرية لعلي حسن عبد الحميد.
- ٢٧٠ - منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر لمحمد محفوظ الترمسي.
- ٢٧١ - منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر.
- ٢٧٢ - منهج نقد المتن عند علماء الحديث، د. صلاح الدين الإدليبي، ط. بيروت.
- ٢٧٣ - المنهج الحديث في علوم الحديث للسماحي، دار الأنوار.
- ٢٧٤ - المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة.
- ٢٧٥ - مهمات علوم الحديث، د. إبراهيم بن علي آل كليب.
- ٢٧٦ - موارد الظمان في زوائد ابن حبان للهيثمي.
- ٢٧٧ - المؤلف والمختلف للدارقطني.
- ٢٧٨ - الموضوعات الكبرى لابن الجوزي.
- ٢٧٩ - الموطأ للإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. الشعب.
- ٢٨٠ - الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي.
- ٢٨١ - ميزان الاعتدال للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي.
- ٢٨٢ - ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين.
- ٢٨٣ - النبأ العظيم، د. محمد عبد الله دراز، ط. السعادة.
- ٢٨٤ - النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة لابن تغري بردي.
- ٢٨٥ - نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني، ط. المدينة المنورة.
- ٢٨٦ - نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر العسقلاني.

- ٢٨٧ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، ط. المدينة المنورة.
- ٢٨٨ - نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية للحافظ جمال الدين الزيلعي.
- ٢٨٩ - نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني ( ط ٢ ).
- ٢٩٠ - النفيس في التمييز بين الصحيح والضعيف للملاوي.
- ٢٩١ - النكت على ابن الصلاح لابن حجر.
- ٢٩٢ - النكت على نزهة النظر لعلي حسن عبد الحميد.
- ٢٩٣ - النهاية في غريب الحديث لابن الأثير.
- ٢٩٤ - النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، د. محمد رجب البيومي، ط. مجمع البحوث الإسلامية.
- ٢٩٥ - نيل الأوطار للشوكاني.
- ٢٩٦ - هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني، ط. السلفية.
- ٢٩٧ - الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أ. د. محمد محمد أبو شهبه، دار المعرفة، جدة.
- ٢٩٨ - وفيات الأعيان لابن خلكان.





٥	تصدير
٧	تقديم
٩	بين يدي الكتاب

### الجزء الأول

#### بيان أنواع علوم الحديث

١٣	وما يتعلق بذلك
١٥	منزلة السنة في الإسلام
١٧	علم الحديث رواية
٢٣	علم الحديث دراية
٢٧	نشأة علم المصطلح وأشهر المصنفات فيه
٣٧	أنواع علوم الحديث
٣٧	١ - علم رجال الأثر
٣٨	٢ - علم علل الحديث
٣٩	٣ - علم غريب الحديث
٣٩	٤ - علم مختلف الحديث
٤١	بيان ألفاظ تدور على السنة المحدثين
٤١	١ - الحديث
٤٢	٢ - الخبر
٤٣	٣ - الأثر
٤٣	٤ - السنة
٤٤	وجه المناسبة بين المصطلحات الأربعة

٤٥	٥ - المتن
٤٥	٦ - السند
٤٦	٧ - الإسناد
٤٧	٨ - المسند - بفتح النون -
٤٨	٩ - المسند - بكسر النون -
٤٨	١٠ - التخريج
٤٩	١١ - الاستخراج
٤٩	١٢ - الاستدراك
٥٠	١٣ - الرواية
٥٠	١٤ - الراوي
٥١	١٥ - طالب الحديث
٥١	١٦ - المحدث
٥٣	١٧ - الحافظ
٥٥	١٨ - الحجة
٥٦	١٩ - الحاكم
٥٧	٢٠ - أمير المؤمنين في الحديث
٥٨	وقفات مع بعض الألقاب السابقة
٦٠	٢١ - الطبقة
٦٠	مناهج المحدثين في تقسيم الرواة إلى طبقات
٦١	٢٢ - الصحابي
٦٣	٢٣ - التابعي
٦٤	٢٤ - المخضرم
	٢٥ - الحديث القدسي ( مع ذكر الفرق بينه وبين القرآن الكريم
٦٥	والحديث النبوي )

- \* تقسيم الخبر باعتبار عدد رواته ..... ٧٥
- المتواتر ..... ٧٧
- شروط المتواتر ..... ٧٧
- أقسام المتواتر (لفظي - معنوي) ..... ٨١
- وجود التواتر ..... ٨٢
- حكمه ..... ٨٣
- الشبه الواردة على المتواتر والرد عليها ..... ٨٣
- الفرق بين المتواتر والمشهور ..... ٨٥
- أشهر المصنفات في المتواتر ..... ٨٥
- خبر الآحاد ..... ٨٧
- المشهور ..... ٨٨
- المستفيض والفرق بينه وبين المشهور ..... ٨٩
- حكم المشهور ..... ٩٠
- أشهر المصنفات في المشهور ..... ٩١
- العزیز ..... ٩٢
- حكم العزیز ..... ٩٣
- هل تجتمع العزة والشهرة في حديث واحد؟ ..... ٩٣
- ندرة التصنيف فيه ..... ٩٤
- الغريب ..... ٩٥
- شرطه ..... ٩٥
- أقسام الغريب من حيث موضع التفرد (مطلق - نسبي) ..... ٩٥
- أقسام الغريب من حيث غرابة السند والمتن ..... ٩٧
- هل تجتمع الغرابة والشهرة في حديث واحد؟ ..... ٩٧
- الأفراد من الحديث ..... ٩٧
- وجه الصلة بين الحديث الغريب وغريب ألفاظ الحديث ..... ٩٩



٩٩	..... حكم الغريب
١٠٠	..... مظان الحديث الغريب
١٠١	..... أشهر المصنفات في الحديث الغريب
١٠٢	..... حكم العمل بخبر الآحاد
١١٠	..... شروط العمل بخبر الآحاد
١١٣	..... * تقسيم الخبر باعتبار من أضيف إليه
١١٥	..... - المرفوع
١١٥	..... حكمه
١١٦	..... أنواعه
١١٧	..... - الموقوف
١١٨	..... القرائن التي تدل على رفع الحديث
١٢٤	..... حكم الحديث الموقوف
١٢٥	..... الفرق بين الموقوف والموضوع
١٢٧	..... - المقطوع
١٢٧	..... حكم الحديث المقطوع
١٢٨	..... الفرق بين المقطوع والمنقطع
١٢٩	..... مظان الموقوف والمقطوع
١٣١	..... * تقسيم الخبر باعتبار القبول والرد ( وذكر أقسام كل منهما )
١٣٧	..... - الحديث الصحيح
١٣٧	..... شروط الحديث الصحيح
١٤٠	..... أقسام الصحيح ( الصحيح لذاته والصحيح لغيره )
١٤٢	..... حكم الحديث الصحيح
١٤٣	..... الحكم بصحة الأحاديث
١٤٤	..... مراتب الصحيح
١٤٦	..... أصح الأسانيد

- ١٥٢ ..... مراتب الصحيح عند الحاكم
- ١٥٤ ..... عشر فوائد تتصل بالحديث الصحيح
- ١٥٦ ..... كتب الصحة
- ١٥٧ ..... - موطأ الإمام مالك
- ١٦٠ ..... - صحيح البخاري
- ١٦٢ ..... - صحيح مسلم
- ١٦٤ ..... الكلام على صحيحي البخاري ومسلم
- ١٦٧ ..... - المستدرک على الصحيحين للحاكم
- ١٦٨ ..... - صحيح ابن خزيمة
- ١٦٩ ..... - صحيح ابن حبان
- ١٧٠ ..... - صحيح ابن السكن
- ١٧١ ..... - المختارة للضياء المقدسي
- ١٧١ ..... - المنتقى لابن الجارود
- ١٧١ ..... - المنتقى لقاسم بن أصبغ
- ١٧٢ ..... فوائد تتصل بكتب الصحة
- ١٧٣ ..... المستخرجات على كتب الصحة وذكر فوائدها
- ١٧٥ ..... أشهر المصنفات في المستخرجات
- ١٧٧ ..... - الحديث الحسن
- ١٨٢ ..... الحسن لذاته
- ١٨٣ ..... الحسن لغيره
- ١٨٣ ..... الفرق بين الحسن لغيره والضعيف
- ١٨٥ ..... حكم الاحتجاج بالحديث الحسن
- ١٨٦ ..... مراتب الحسن وتفاوت درجاته
- ١٨٧ ..... الحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد هل يلزم منه الحكم بذلك على المتن؟
- ١٨٧ ..... مظان الحديث الحسن

- ١٨٨ ..... سنن الترمذي
- ١٩٨ ..... سنن أبي داود
- ٢٠٢ ..... سنن الدارقطني
- ٢٠٣ ..... مصابيح السنة للبعوي
- ٢٠٣ ..... مسند الإمام أحمد بن حنبل
- ٢٠٧ ..... ألقاب للحديث تشترك بين الصحيح والحسن
- ٢١١ ..... الحديث الضعيف
- ٢١٤ ..... بيان بعض المسائل التي تتعلق بالحديث الضعيف
- ٢١٤ ..... المسألة الأولى: في الفرق بين الحديث الضعيف والحسن لغيره
- ٢١٥ ..... المسألة الثانية: في أحكام تتصل بالحديث الضعيف
- ٢١٩ ..... المسألة الثالثة: في تفاوت درجات الضعيف
- ٢٢١ ..... المسألة الرابعة: في مظان الحديث الضعيف
- ٢٢٢ ..... أنواع الضعيف التي نشأ بسبب فقد الاتصال
- ٢٢٤ ..... الحديث المعلق
- ٢٢٤ ..... شروطه
- ٢٢٤ ..... صورة الحديث المعلق
- ٢٢٥ ..... حكم الحديث المعلق
- ٢٢٥ ..... أول من سمى المعلق وشهره
- ٢٢٦ ..... المعلقات في صحيح البخاري ومسلم
- ٢٢٩ ..... الحديث المنقطع
- ٢٣١ ..... بِمَ يعرف الانقطاع؟
- ٢٣١ ..... بِمَ يعرف الراوي الساقط؟
- ٢٣١ ..... بِمَ يعرف الراوي المبهم؟
- ٢٣٢ ..... ما وقع من المنقطع في الصحيحين والرد عليه
- ٢٣٤ ..... الحديث المعضل

٧٤٧	فهرس المحتويات
٢٣٤	الصلة بين المعلق والمعضل
٢٣٤	هل يسمى المعضل مرسلًا؟
٢٣٥	حكم المعضل
٢٣٦	فوائد تتصل بالمعضل
٢٣٨	الحديث المعنعن
٢٣٨	هل العننة من أحوال السند أم من أحوال المتن؟
٢٣٨	حكم الحديث المعنعن (هل هو من قبيل المتصل أم لا؟)
٢٤١	وجود المعنعن في الصحيحين
٢٤٣	الحديث المؤنن أو المؤنأن
٢٤٣	حكم الحديث المؤنن (المؤنأن)
٢٤٥	الحديث المرسل
٢٤٨	حكم العمل بالحديث المرسل
٢٥٠	مرسل الصحابي
٢٥٠	- حكم العمل بمرسل الصحابي
٢٥٠	ما وقع من المرسل في صحيح مسلم
٢٥١	أشهر من تروى عنهم المراسيل
٢٥٧	أشهر المؤلفات في المراسيل
٢٥٧	مراتب المراسيل
٢٥٨	المرسل الخفي
٢٥٩	بِمَ يعرف الإرسال الخفي؟
٢٥٩	حكمه
٢٥٩	أشهر المصنفات فيه
٢٦٠	المدلس
٢٦٠	أقسامه (تدليس المتن - تدليس الإسناد)
٢٦٢	- تدليس الإسناد (وحكمه وأقوال العلماء فيه)

- ٢٦٨ ..... - تدليس الشيوخ ( أسبابه وحكمه )
- ٢٧٠ ..... - تدليس التسوية ( حكمه )
- ..... من أنواع التدليس:
- ٢٧٢ ..... - تدليس القطع
- ٢٧٣ ..... - تدليس العطف
- ٢٧٣ ..... - تدليس البلاد
- ٢٧٤ ..... - تدليس السكوت
- ٢٧٤ ..... مراتب المدلسين
- ٢٧٤ ..... - تقسيم العلماء للتدليس
- ٢٧٥ ..... أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين
- ٢٧٦ ..... التدليس في الصحيحين والرد على ذلك
- ٢٧٨ ..... دراسة لأشهر المدلسين
- ٢٨٦ ..... الضعيف الذي نشأ بسبب الطعن في الراوي
- ٢٨٧ ..... الموضوع
- ٢٨٨ ..... متى بدأ الوضع
- ٢٩٠ ..... أسباب الوضع ودواعيه
- ٢٩٧ ..... جهود العلماء في هذا الميدان
- ٢٩٧ ..... - الخطوات التي اتبعتها العلماء لتنقية الأحاديث
- ٣٠٢ ..... ثمار هذه الجهود
- ٣٠٥ ..... تمة: معالم على طريق البحث في كتب السنة
- ٣٠٨ ..... دراسة لكتاب « الموضوعات الكبرى » لابن الجوزي
- ٣١١ ..... دراسة لأشهر المواضيع
- ٣١٥ ..... المتروك
- ٣١٧ ..... رتبته
- ٣١٧ ..... أهم المؤلفات فيه

٧٤٩	فهرس المحتويات
٣١٨	المطروح
٣١٩	المنكر
٣٢٠	أنواع النكارة ( في المتن - في السند - فيهما معاً )
٣٢٠	حكم المنكر ورتبته
٣٢١	الفرق بين المنكر والشاذ
٣٢٤	( المعروف ) يقابل ( المنكر )
٣٢٥	الشاذ
٣٢٥	الشذوذ في السند والمتن
٣٢٦	حكم الشاذ والمحفوظ
٣٢٧	المُعَلَّ
٣٢٧	شرط المعل
٣٢٧	أقسام العلة
٣٢٨	فائدة علم العلل وأهميته
٣٢٩	كيف تعرف العلة؟
٣٣٠	أقسام العلة بحسب وجودها في الحديث
٣٣١	أجناس الحديث وبيان علله عند الحاكم
٣٣٤	إطلاقات العلة
٣٣٦	الفرق بين الحديث المعل وغيره من أنواع الضعيف
٣٣٦	المؤلفات في العلل
٣٣٨	المدرج
٣٣٨	أنواع المدرج وأقسام كل نوع
٣٤٣	دواعي الإدراج
٣٤٣	بِمَ يعرف الإدراج؟
٣٤٤	حكم الإدراج
٣٤٥	أشهر المصنفات في المدرج

٣٤٦	المضطرب
٣٤٧	فائدة هذا العلم وأهميته
٣٤٧	أقسام الاضطراب ( في السند والمتن )
٣٤٨	حكم المضطرب
٣٤٨	أشهر المصنفات فيه
٣٥٠	المقلوب
٣٥٠	فائدة هذا العلم وأهميته
٣٥١	أقسام القلب ( في السند والمتن )
٣٥٣	الأسباب الحاملة على القلب وحكم ما ينتج عنها
٣٥٣	أشهر المصنفات فيه

\* \* \*

٣٥٥	بقية أنواع علوم الحديث
٣٥٥	مدخل
٣٥٦	رواية الحديث
٣٥٧	معرفة زيادات الثقات
٣٥٧	أشهر من اعتنى بهذا النوع
٣٥٨	أنواع الزيادة بحسب مكان وقوعها ( في المتن والسند )
٣٥٨	حكم زيادة الثقة
٣٦٢	تقسيم ابن الصلاح للزيادة من حيث القبول والرد
٣٦٤	المزيد في متصل الأسانيد
٣٦٦	أقوال العلماء في حكم الزيادة
٣٦٧	المؤلفات
٣٦٨	الاعتبار والمتابعات والشواهد
٣٧٤	غريب الحديث
٣٧٤	الفرق بينه وبين الحديث الغريب

٧٥١	فهرس المحتويات
٣٧٤	نشأته وتطوره
٣٧٥	أهميته
٣٧٥	نظيره من علوم القرآن
٣٧٨	المؤلفات فيه
٣٨١	علم أسباب ورود الحديث
٣٨١	فائدته وأهميته وصلته بناسخ الحديث ومنسوخه
٣٨٣	أشهر المصنفات فيه
٣٨٥	مختلف الحديث
٣٨٥	الفرق بينه وبين محكم الحديث ومشكله ومتشابهه
٣٨٧	شرط كون الحديث من المختلف وما يناظره
٣٨٧	أهمية هذا العلم وتعدد أسمائه
٣٨٨	صلته بناسخ الحديث ومنسوخه
٣٨٨	واجب العلماء تجاه التعارض
٣٨٨	- أنواع مشكل الحديث
٣٩٢	طرق الترجيح
٣٩٤	المؤلفات فيه
٣٩٧	ناسخ الحديث ومنسوخه
٣٩٧	موضوع هذا العلم وأهميته وصلته بمختلف الحديث
٣٩٨	كيف يعرف الناسخ من المنسوخ؟
٤٠٠	المؤلفات فيه
٤٠٢	الإسناد العالي والنازل
٤٠٣	أقسام العلو
٤٠٦	أقسام النزول
٤٠٦	هل العلو أفضل أم النزول؟
٤٠٧	أشهر المصنفات فيه



٤٠٨	المسلسل
٤٠٨	أنواعه
٤٠٩	فوائد المسلسلات
٤١٠	درجة الأحاديث المسلسلة
٤١٠	عدد الأحاديث المسلسلة
٤١٠	أصح مسلسل يروى في الدنيا
٤١٠	تنبيهات
٤١١	المؤلفات في المسلسلات
٤١٢	المصحّف والمحرّف
٤١٢	الفرق بينهما
٤١٣	أقسام التصحيح
٤١٤	أسباب التصحيح والتحريف
٤١٦	التصحيح في غير الحديث
٤١٧	حكم التصحيح وهل يقدح في فاعله؟
٤١٨	المؤلفات فيه
٤١٩	صفة من تقبل روايته
٤٢٠	عدالة الراوي
٤٢٥	ضبط الراوي
٤٢٥	منشأ الكلام على الرجال جرحًا وتعديلًا
٤٢٦	جرح الرواة وتضعيفهم مستثنى من الغيبة المحرمة
٤٢٩	بم يكون الجرح؟
٤٣٠	الشروط التي يجب توافرها في المعدل والمجرح
٤٣١	هل يشترط ذكر سبب الجرح والتعديل؟
٤٣٢	تعارض الجرح والتعديل
٤٣٣	بم يثبت الجرح والتعديل؟

- ٤٣٤ - الفروق بين الرواية والشهادة .....
- ٤٣٥ حكم رواية المبتدع .....
- ٤٣٦ حكم رواية المجهول .....
- ٤٣٦ حكم رواية التائب من الكذب .....
- فوائد وتتمات ( حول حكم رواية المتساهل / من حدّث ونسي /  
الضرير الذي لا يحفظ ما سمع / المختلط... وغير ذلك ) ..... ٤٣٨، ٤٣٧
- ٤٤٢ ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها ( وحكمها ) .....
- ملخص أقوال الأئمة الستة في التعديل والتجريح وهم ( ابن أبي حاتم والذهبي  
والعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي ) ..... ٤٤٥
- ٤٥١ شرح بعض ألفاظ الجرح والتعديل .....
- ٤٥٤ التحمل والأداء .....
- ٤٥٤ شروط التحمل والأداء .....
- ٤٥٥ حكم تحمل الفاسق، والسن المحدد لتحمل الصبي .....
- ٤٥٦ في أي سن يستحب سماع الحديث؟ .....
- ٤٥٧ طرق التحمل، و ( صيغ ) الأداء .....
- ٤٥٧ ١ - السماع من لفظ الشيخ .....
- ٤٥٨ ٢ - القراءة على الشيخ .....
- ٤٦٠ ٣ - الإجازة .....
- ٤٦٤ ٤ - المناولة .....
- ٤٦٦ ٥ - الكتابة .....
- ٤٦٧ ٦ - الإعلام .....
- ٤٦٨ ٧ - الوصية .....
- ٤٦٨ ٨ - الوجادة .....
- ٤٧١ كتابة الحديث وضبطه .....
- ٤٨١ رواية الحديث وآدابها ( وتحتها مسائل ) .....

آداب المحدث وطالب الحديث ..... ٤٩٠

## الجزء الثاني

### في علم رجال الحديث

وما يتعلق به ..... ٥٠٥

معرفة رجال الحديث ..... ٥٠٧

معرفة الصحابة ..... ٥٠٩

فائدة معرفة الصحابة ..... ٥٠٩

تعريف الصحابة ..... ٥٠٩

شروط الصحبة المتفق عليها، والمختلف فيها ..... ٥١٢

بِمَ تعرف الصحبة؟ ..... ٥١٢

عدالة الصحابة ..... ٥١٣

المكثرون من الفتيا من الصحابة ..... ٥٢١

العبادة من الصحابة ..... ٥٢١

عدد الصحابة ..... ٥٢٢

طبقات الصحابة ..... ٥٢٣

أفضل الصحابة ..... ٥٢٤

خصائص بعض الصحابة ..... ٥٢٥

أفضل الصحابييات ..... ٥٢٧

أول الصحابة إسلامًا ..... ٥٢٩

آخر الصحابة موتًا ..... ٥٢٩

المؤلفات في الصحابة ..... ٥٣٠

معرفة التابعين ..... ٥٣٢

تعريف التابعي ..... ٥٣٢

فضل التابعين وبيان أفضلهم ..... ٥٣٣

٧٥٥	فهرس المحتويات
٥٣٤	طبقات التابعين وأعلامها
٥٣٥	الفقهاء السبعة في المدينة
٥٣٦	آخر التابعين موتاً
٥٣٧	المؤلفات في التابعين
٥٣٧	المخضرمون
٥٣٨	المؤلفات فيهم
٥٣٩	أتباع التابعين
٥٣٩	فائدة معرفة أتباع التابعين
٥٣٩	خصائص عصر أتباع التابعين
٥٤٠	بعض الأئمة من أتباع التابعين
٥٤١	رواية الأكابر عن الأصاغر
٥٤١	تعريفها
٥٤١	أقسام رواية الأكابر عن الأصاغر
٥٤٣	أشهر المصنفات في ذلك
٥٤٤	رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة
٥٤٥	المؤلفات في هذا النوع
٥٤٦	رواية التابعين عن أتباعهم
٥٤٧	رواية الآباء عن الأبناء
٥٤٩	المؤلفات فيه
٥٥٠	المدبج، ورواية الأقران
٥٥٠	تعريف المدبج
٥٥٠	فائدة معرفة هذا النوع
٥٥٠	من أول من سماه بالمدبج؟
٥٥١	شروط التدبج
٥٥١	مثال المدبج ( في الصحابة والتابعين وأتباع التابعين )

٥٥١	من لطائف التدبير
٥٥٢	أشهر المصنفات في « المدبج »
٥٥٢	المدبج المقلوب
٥٥٣	معرفة ما رواه الصحابة بعضهم عن بعض
٥٥٣	فائدة معرفة ذلك وأول من أفرده بنوع مستقل
٥٥٤	المؤلفات في ذلك
٥٥٥	معرفة ما رواه التابعون بعضهم عن بعض
٥٥٥	أهميته
٥٥٥	المؤلفات فيه
٥٥٦	معرفة الإخوة والأخوات من الرواة
٥٥٦	فائدته
٥٥٦	مثاله في الصحابة والتابعين
٥٥٨	فوائد تتعلق برواية الإخوة والأخوات من الرواة
٥٥٩	المؤلفات في هذا النوع
٥٦٠	رواية الأبناء عن الآباء
٥٦٠	تعريفه وفائدته
٥٦٠	بيان صلته بعلم المبهمات، وذكر أنواعه
٥٦٩	فوائد وتتمات تلحق بذلك
٥٧٠	المؤلفات في رواية الأبناء عن الآباء
٥٧٢	معرفة السابق واللاحق من الرواة
٥٧٢	تعريفه وفائدته
٥٧٢	صلة هذا النوع بعلم الوفيات
٥٧٣	فوائد تتعلق بهذا النوع
٥٧٤	المؤلفات في هذا النوع
٥٧٥	معرفة الوجدان

- ٥٧٥ ..... تعريفه
- ٥٧٥ ..... الفرق بينه وبين لم يرو إلا حديثاً واحداً
- ٥٧٥ ..... فائدة معرفة هذا النوع
- ٥٧٥ ..... أقسام الجهالة
- ٥٧٦ ..... أمثلة الوجدان في الصحابة والتابعين وأتباع التابعين
- ٥٧٧ ..... هل أخرج الشيخان في صحيحيهما عن الوجدان؟
- ٥٧٨ ..... المؤلفات في هذا النوع
- ٥٧٩ ..... معرفة من لم يرو إلا حديثاً واحداً
- ٥٧٩ ..... تعريفه
- ٥٧٩ ..... ما الفرق بينه وبين الوجدان؟
- ٥٨٠، ٥٧٩ ..... أمثله في الصحابة وغير الصحابة
- ٥٨١ ..... المؤلفات فيه
- ٥٨٢ ..... معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة من كنى أو ألقاب أو أنساب
- ٥٨٢ ..... تعريف هذا النوع، وفائده
- ٥٨٣ ..... إكثار الخطيب من هذا النوع في مؤلفاته
- ٥٨٣ ..... المؤلفات فيه
- ٥٨٥ ..... معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب
- ٥٨٥ ..... المراد بهذا النوع وفائدة معرفته وذكر أنواعه
- ٥٨٨ ..... المؤلفات فيه
- ٥٨٩ ..... معرفة الأسماء والكنى
- ٥٨٩ ..... المراد بهذا النوع وفائدة معرفته
- ٥٩٠ ..... طريقة التصنيف فيه
- ٥٩٠ ..... أقسامه
- ٥٩٢ ..... المؤلفات في ذلك
- ٥٩٥ ..... معرفة كنى المعروفين بالأسماء

- ٥٩٥ ..... المراد بهذا النوع
- ٥٩٦ ..... المؤلفات فيه
- ٥٩٧ ..... معرفة ألقاب المحدثين والرواة
- ٥٩٧ ..... المراد بهذا النوع
- ٥٩٧ ..... صلته بالأسماء والكنى، والأصل فيه
- ٥٩٧ ..... فائدة معرفته
- ٥٩٩ ..... أقسام اللقب
- ٦٠٥ ..... المؤلفات في هذا الفن
- ٦٠٧ ..... معرفة المؤلفات والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب والأنساب
- ٦٠٧ ..... المراد بهذا النوع وفائدته وأهميته
- ٦٠٧ ..... صلته بالتصحيح والتحريف
- ٦٠٨ ..... ضابط هذا النوع
- ٦١٦ ..... المؤلفات في المختلف والمؤتلف
- ٦٢٠ ..... معرفة المتفق والمفترق من الأسماء والألقاب والأنساب وغيرها
- ٦٢٠ ..... تعريفه وصلته بالمؤتلف والمختلف والمهمل
- ٦٢١ ..... أهميته وفائدته
- ٦٢٢ ..... أقسامه وأمثله
- ٦٣١ ..... المؤلفات فيه
- ٦٣٣ ..... معرفة الأسماء التي يشترك فيها الرجال والنساء
- ٦٣٣ ..... المراد بهذا النوع وفائدته وأقسامه
- ٦٣٤ ..... المؤلفات فيه
- ٦٣٥ ..... معرفة المتشابه
- ٦٣٥ ..... تعريفه وفائدته وأهميته
- ٦٣٧ ..... أهم المؤلفات فيه

٧٥٩	فهرس المحتويات
٦٣٩	معرفة المشتبه المقلوب
٦٣٩	تعريفه والمراد به والمؤلفات فيه
٦٤٠	معرفة المنسويين لغير آبائهم من الرواة
٦٤٠	المراد به وفائدته وأقسامه
٦٤٢	أشهر المصنفات فيه
٦٤٤	معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها
٦٤٤	المراد به وفائدته
٦٤٥	أشهر المصنفات فيه
٦٤٧	معرفة المبهمات
٦٤٧	تعريفه وفائدة معرفته
٦٤٨	بم يعرف المبهم؟
٦٤٨	أقسام « المبهم »
٦٥٢	المؤلفات في « المبهم »
٦٥٤	معرفة تواريخ الرواة
٦٥٤	المراد به، وأهميته، وفائدته
٦٥٦	صلته بعلم تواريخ المتون
٦٥٨	عيون من التاريخ
٦٥٨	تواريخ أئمة المذاهب الفقهية
٦٥٨	تواريخ أصحاب الكتب الستة
٦٥٩	بعض الحفاظ الذين أحسنوا التصنيف وعظم النفع بمؤلفاتهم
٦٥٩	المؤلفات في « التاريخ »
٦٦١	معرفة تواريخ المتون
٦٦١	المراد بهذا النوع وفائدته
٦٦١	الفرق بينه وبين نوع تواريخ الرواة



- ٦٦١ ..... بم يعرف التاريخ؟
- ٦٦٣ ..... المؤلفات فيه
- ٦٦٤ ..... معرفة الثقات والضعفاء
- ٦٦٤ ..... المراد بهذا العلم، وفائدة معرفته
- ٦٦٤ ..... أهم الشروط التي ينبغي توافرها في الراوي (العدالة والضبط)
- ٦٦٥ ..... منشأ هذا النوع في علوم الحديث
- ٦٦٨ ..... المؤلفات فيه مع بيان تنوع الكتب المصنفة في ذلك
- ٦٧١ ..... معرفة من اختلط من الثقات
- ٦٧١ ..... تعريف هذا النوع وأهميته وفائدته
- ٦٧١ ..... أسباب الاختلاط
- ٦٧١ ..... ما حكم رواية المختلط؟
- ٦٧٢ ..... بم يتميز الاختلاط؟
- ٦٧٢ ..... أقسام المختلطين
- ٦٧٣ ..... نماذج للمختلطين من الرواة الثقات المتقدمين والمتأخرين
- ٦٨١ ..... فوائد متعلقة بالمختلط
- ٦٨٢ ..... المصنفات في «المختلطين»
- ٦٨٣ ..... معرفة طبقات العلماء والرواة
- ٦٨٣ ..... المراد بالطبقة
- ٦٨٣ ..... فائدة هذا العلم
- ٦٨٤ ..... صلة علم الطبقات بعلم التاريخ
- ٦٨٤ ..... اختلاف الطبقات بحسب مناهج المحدثين فيها
- ٦٨٤ ..... شروط الاستفادة بهذا النوع من كتب «الطبقات»
- ٦٨٦ ..... أشهر المصنفات في الطبقات
- ٦٨٨ ..... معرفة الموالي من الرواة
- ٦٨٨ ..... تعريفه

٧٦١	فهرس المحتويات
٦٩٠	فائدة معرفة هذا النوع.....
٦٩٠	بم يعرف هذا النوع؟.....
٦٩١	معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.....
٦٩١	المراد بهذا النوع وفائدته.....
٦٩١	التدرج في النسبة إلى القرى أو المدن.....
٦٩٢	كيف ينسب من انتقل من بلده الأولى إلى أخرى؟.....
٦٩٣	المؤلفات فيه.....
٦٩٥	معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه ومن وافق اسمه كنية أبيه.....
٦٩٥	فائدة معرفة ذلك.....
٦٩٦	المؤلفات في هذين النوعين.....
٦٩٧	معرفة من وافقت كنيته كنية زوجته.....
٦٩٨	المؤلفات فيه.....
٦٩٩	معرفة من وافق اسم أبيه اسم شيخه.....
٦٩٩	أهمية ذلك وفائدته.....
٧٠٠	معرفة من وافق اسمه اسم أبيه واسم جده.....
٧٠٠	فائدة ذلك.....
٧٠١	المؤلفات فيه.....
٧٠٢	معرفة من وافق اسمه اسم شيخه وشيخ شيخه.....
٧٠٢	صلة هذا النوع بالمسلسل من الحديث.....
٧٠٣	فائدة معرفة هذا النوع.....
٧٠٤	المؤلفات فيه.....
٧٠٥	معرفة من وافق اسم شيخه اسم الراوي عنه « تلميذه ».....
٧٠٥	فائدته.....
٧٠٦	معرفة من وافق اسمه كنيته.....
٧٠٦	فائدته والمؤلفات فيه.....

٧٠٧	..... معرفة من وافق اسمه نسبه
٧٠٧	..... المؤلفات فيه
٧٠٨	..... معرفة الحفاظ
٧٠٨	..... المراد بهذا النوع وفائده
٧٠٨	..... نشأة علم « معرفة الحفاظ » وتطوره
٧٠٨	..... اختلاف العلماء في حد « الحافظ »
٧١١	..... مسألة: ادعى البعض ختم الحفاظ بالسخاوي والسيوطي
٧١٤	..... لطائف تتعلق بالوصف بالحفظ
٧٢٢	..... المؤلفات في هذا النوع
٧٢٥	..... خاتمة
٧٢٧	..... فهرس المصادر والمراجع
٧٦٣	..... كتب وأبحاث للمؤلف





## أهم المؤلفات:

- ١ - الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي ( تحقيق وتعليق وتخريج )، صدر في طبعة جديدة عن دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
  - ٢ - مسند البصريين من كتاب مسند الإمام أحمد بن حنبل ( تحقيق وتخريج في مجلدين).
  - ٣ - علم تخريج الأحاديث: أصوله - طرائقه - مناهجه وصدر في طبعة جديدة عن دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
  - ٤ - أسباب رد الحديث وما ينتج عنها من أنواع، ط. دار طيبة بالسعودية.
  - ٥ - من هدي النبوة وأعلامها في الفتن والملاحم وأشرط الساعة ( ط).
  - ٦ - من هدي النبوة في الأطعمة والصيد والذبائح ( ط).
  - ٧ - من هدي خير العباد في السير والجهاد ( ط).
  - ٨ - من هدي البشير النذير في الحد والدية والتعزير ( ط).
  - ٩ - من هدي النبوة في الزكاة والصدقة ( ط).
  - ١٠ - منهج السنة في بناء الأسرة بالاشتراك مع د. محمد سيد شحاته ( ط).
  - ١١ - شبهات حول السنة ثلاثة أجزاء بالاشتراك مع د. محمد سيد شحاته ( ط).
  - ١٢ - الأمثال من الكتاب والسنة للحكيم الترمذي، تحقيق ودراسة ( تحت الطبع).
  - ١٣ - من هدي النبوة في الحج والعمرة ( تحت الطبع).
  - ١٤ - من هدي خير الأنام في أحكام الصيام ( تحت الطبع).
  - ١٥ - تمام المنة في بيان القرآن بالسنة ( تحت الطبع).
  - ١٦ - قطوف من السيرة النبوية دراسة توثيقية.. نتائج وعبر ( ط).
- الأبحاث المنشورة:
- ( أ ) الوضع في السنة وأثره السيئ في الأمة « مجلة المنار بالإمارات ».

- (ب) الأمثال من الكتاب والسنة وأثرها في هدي الأمة « مجلة المنار بالإمارات ».
- (ج) علم تخريج الأحاديث وحاجة المسلمين إليه « مجلة المنار بالإمارات ».
- (د) المحدثون والتاريخ « مجلة مرآة الجامعة » جامعة الإمام بالسعودية.
- (هـ) المحدثون المفترى عليهم « مجلة التوحيد ».
- (و) من قضايا السنة: حديث لطم موسى لملك الموت ورد الشبه الواردة عليه « مجلة كلية أصول الدين بأسبوط ».
- (ز) من قضايا السنة: حديث معاذ بن جبل وبعثه إلى اليمن « مجلة كلية أصول الدين بأسبوط ».
- (ح) شارك بجملة أبحاث في إعداد موسوعة السنة التي أصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف.
- شارك المؤلف في العديد من المؤتمرات، أهمها:
- (أ) مؤتمر المدينة المنورة بالسعودية بعنوان: « عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية »، وموضوع البحث: « علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية ».
- (ب) كما شارك في مؤتمر كلية دار العلوم في الفيوم ( ٢٠٠٤ م )، وموضوع البحث الذي ألقاه في المؤتمر: « الشمولية والتجديد عند الحافظ ابن حجر العسقلاني من خلال شرحه لصحيح البخاري ».
- (ج) كما شارك في المؤتمر العلمي السابع بكلية دار العلوم بالفيوم ( ٢٠٠٥ م ) وعنوان البحث الذي ألقى في المؤتمر: « أبو البركات ابن الكيال وكتابه الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ».
- (د) رأس مؤتمراً في التخريج ودراسة الأسانيد عام ( ١٩٨٨ م ) في جامعة الإمام، فرع القصيم بالسعودية.

